

# أَفْجَرُ الْمَسَاكِينِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

أَبِي بَكْرٍ

أَمَّا فَمِنْ مَخْرُجَاتِ

مَحْذُورِ كَرِيمِ الْكَافِرِ حُكْمِي عَزِي

مَدِينِي وَبَنَاتِي وَبَنَاتِي

سَتَقِي بِمَوْطَأِ عَالِمِ

الْإِسْتِثْنَاءِ الْكَافِرِ قَرْنِي الْكَافِرِ الْكَافِرِ

وَأَزْوَاجِي

وَمُسْتَفِي







أَمْرٌ لِلنَّاسِ

مَوْفٍ مَعَهُمْ



طبعة الأولى  
 محمد بن يوسف  
 ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م  
 محمد بن يوسف

SHAIKH ABULHASAN NAJWI CENTER  
 For Research & Islamic Studies,  
 ARIZAFURPUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA)  
 Tel: 091 54622 70134  
 091 54622 70137  
 Fax: 091 54622 70786

مرکز الشیخ ابی الحسن النجوی  
 لبحوث والدراسات الإسلامية  
 مڈافپور - اعظم جٹروہڑی (الہند)



## (٣) كتاب الصلاة

## (١١) باب ما جاء في النداء للصلاة

## (١) ما جاء في النداء للصلاة

والمراد به الأذان سمى به ذلك تداً إلى الصلاة ودعاء بإنها، وهو لغة:  
«إعلام، واصطلاحاً: الإعلام بوقت الصلاة»

واختلفت الروايات في بانه، ففي بعضها أنه شرع مع الصلاة ليلة  
الإسراء، وفي بعضها: أن جبريل أمر نبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة،  
لكن ذلك الحافظ<sup>(١)</sup> بعد ذكر الروايات: والحق أنه لا يصح شيء من هذه. وقد  
أصل الكلام في ذلك، وقال: قد عزم ابن السكيت أنه ﷺ كان يصلي مع الأذان  
منه فرفضت الصلاة بسببه إلى أن هاجر، وإلى أن وقع التشاور على ما هي  
حديث عبد الله بن زيد وغيره. اهـ

قلت: والجمهور يعتمدون على أن شرعية الأذان كانت بعد الهجرة،  
اختتموا في السنة، قيل: كان في أول سنة من سنة الهجرة. قال الزرقاني<sup>(٢)</sup> وهو  
الرجح، وزوجه الشوكري في التبيين<sup>(٣)</sup> أنه جزم الحافظ في التهذيب<sup>(٤)</sup>، وقال: كان  
بأنه في السنة الأولى عدي به المسجد، واختاره النووي في تهذيب اللغات<sup>(٥)</sup>، وكذلك  
مباحث<sup>(٦)</sup>، وأما التمهيد<sup>(٧)</sup> من «المنهاج» وعامة أهل التاريخ أيضاً عدوه في وقائع السنة  
الأولى، ونقل: كان في السنة الثانية، قد في «المواهب» وكان فيما قبل في السنة  
الثالثة، قال القاري: وكان شرعية الأذان في السنة الثالثة، نقل: في أولها. اهـ.

(١) صحيح البراء (٢١/٥٤)

(٢) مسرغ لبرق (١/١٣٥)

(٣) (١/٣٥٨)



١١٦١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ  
 ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً  
 كَامِلَةً لَمْ يَمُتْ بِهَا» .

قلت: ولجمهور على الأول، وهم يحتفلوا أن أدائه كان لا يكروا سر  
 والناقوس فذكروا اليهود والنصارى، ثم السلام في قوله للصلاة خمس  
 الأجزاء أو بمعنى إلى. والأدلة لإقامة من حركاتها، الألف، وحكم  
 المقاطع لأن يسقطها الحفاظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>، وعلى عن العربى وصبره أنه مع أنه  
 ألفه، فإنه يشمل على مسائل متعددة من الأكرهه والتوجيه وفى الشك وإيجاب  
 الزيادة والزيادة.

١١٦٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ (أَبُو قَالَ) مَوْلًى لَنَا  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَسْمَاءِ بْنِ قَيْسٍ فَلَمَّا أَلْبَسَتْهُ حَتَمَتُهَا فَيَحْتَمِلُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ  
 بِأَدْنَى لَهَا فَتَحَلَّوْا فِي ذَلِكَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَحَلَّى بِأَدْنَى مِثْلِ مَا تَحْتَمِلُونَ الصَّلَاةَ،  
 وَمَا بَعْضُهُمْ بِمَوْجِبِ مَا تَحْتَمِلُونَ الصَّلَاةَ، كَحَلَّتْ فِي الصَّحِيحِ<sup>(٢)</sup> وَفِي حَتَمَتُهَا  
 انصب راية عند حضور الصلاة فلم يعبه ذلك، كما في أبي داود<sup>(٣)</sup>، فقد  
 أرفق أن يتخذوا جميع الناس إلى الصلاة (حسب) أى الناقوس وهو حشنة  
 إحداهم حشنة تضرب بخشنة أحضر منها مخرج منها صوت، وعلى. نظومة  
 بسى ناقوساً والتصوير، وبالأ، كذا في الحاشية: «يضرب بهما» وليس وجه  
 احتسابه عن الشار والبرق عن أنصاري أقرب من «يهره بالصراخ» والبرق  
 المنع الناس بصوته (الصلاة).

وهل أمر به أنس يهز أو لا؟ ظاهر رواية محمد بن ربه عند أبي داود،

(١) (٧٧/٢١)

(٢) الصحيح، ثم راجع (٢٧٧)، وفي المتن: «(٢٧٧)» (٢٥)

(٣) أبو داود ج (٤٤٨)















١٤٧ - ٢ - وَحَفَّظْنِي عَنْ مَالِكٍ، .....

«شرح» - وهذا الذي قلناه محتمل أو متعين قال القاري في شرحه على «المشكاة»<sup>(١)</sup> تحت قوله: «فتأيد بالصلاة» أي بالصلاة جامعة لما في حديث مرسى: «إن بلائاً كان ينادي بقوله: «الصلاة جامعة» ثم شرع الأذان» كذا في «السعاية»<sup>(٢)</sup>.

وهو الأوجه عندي مما قاله ابن العربي<sup>(٣)</sup> إذ قال: وعجب لأبي عيسى يقول: حديث ابن عمر - رضي الله عنه - صحيح، وفيه أن النبي ﷺ أمر بالأذان لقول عمر - رضي الله عنه -، وإنما أمر به لقول عبد الله بن زيد، وإنما جاء عمر - رضي الله عنه - بعد ذلك حين سمعه هذا لأن حديث ابن عمر هذا لم يصححه الترمذي فقط بل صححه غيره، ومخرج في الصحيحين، متأمل.

ثم الحكمة في إعلام الناس به على غير لسانه ﷺ التنويه بشأنه والتعظيم بقدره والرفع لذكره لسان غيره، ثم لم تختلف الروايات في أن المأمور بالأذان كان بلالاً، وقد رآه في المنام عبد الله بن زيد، فقيل: لأنه كان مريضاً، وأخرجه أبو داود بسنده: أن الأنصار مزعم أن عبد الله بن زيد ثوباً له كان يومئذ مريضاً جعله رسول الله ﷺ مؤذناً، وقيل: لأنه كان أندى صوتاً من عبد الله، ويُسْتَأْنَسُ من قوله ﷺ في جلة روايات: «فإنه أندى صوتاً منك».

والأرجح عندي أنه كان لأمر السنك المنزل من السماء كما هو مخرج في رواية مسند أبي حنيفة.

١٤٧/٢ - (مالك) أخرج هذا الحديث الآتي الستة<sup>(٤)</sup> عن مالك بأسانيدهم

(١) «السعاية» (١/٢).

(٢) «إرفاء المغاني» (٢/١٥٥).

(٣) «عارضة الأسوي» (١/٣٠٧).

(٤) وأخرجه أبو داود في الصلاة (٢٢٢)، والترمذي في الصلاة (٢٠٨)، والشماني في الصلاة (٦٧٣)، وابن ماجه (٧٢٠).











على هذا سببه التفسير.

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ٧ - باب ما يقول في صبح التعدي.

ومسلم في ٤ - كتاب الصلاة، ٧ - باب يقول مثل قول المؤذن - حديث (١).

ليس للوجوب. وما قيل: يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام قاله بعد الإجابة فلا دليل عليه.

أما ما يقول في التعبير بالمضارع دون الماضي إشارة إلى أنه يقول السامع بعد كل تكبيرة، وحديث عمر بن الخطاب عند مسلم<sup>(١)</sup> وأبي داود<sup>(٢)</sup> صريح في ذلك، ولعلهم إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، فادّعى: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله - الحديث.

المؤذن قبل: إن لفظ تمؤذن مدرج، والمرفوع قد انتهى على لفظه ويقول: ولكن لا حجة عليه، وضاع الحديث أنه يقول مثله في جميع التكمات. لكن حديث عمر في مسلم وغيره، وحديث معاوية في البخاري، دلّ على أنه يختص به «حي عنى الصلاة» و«حي عنى التلاخ»، ويقول منهن: إلا حول ولا قوة إلا بالله، وحذوه أصحاب الصحاح الأربعة كما في كتبهم.

وال «اليدافع»<sup>(٣)</sup> يقول مكانه. «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»، لأن إعادة ذلك سببه المحاذاة والاعتناء، وكذا إذا قال المؤذن: «الصلاة خير من النوم» لا يعيده السامع نداءً فلياً، ولكنه يقول: صدقت وبررت<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأذان، باب السحب يقول مثل قول المؤذن (١/٢٨٩)، ج (٢٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١/١١٦)، ج (٢٢٧).

(٣) منهج الصانع (١/٢٨٩).



١٤٨/٣ - وحديثي عن مالك - عن سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "لو يعلم الناس ما في النداء، ....."

وأنته الطحاوي واستحبه المعني، قال الزرقاني<sup>(١)</sup> تبعاً للحافظ: وهو المشهور عند الجمهور اهـ. وقيل: يجمع بينهما، نقله الشامي عن البعض، وهو وجه لبعض الحنابلة، وهو قول بعض المالكية كما يفهم من بعض كتبهم، لكن الراجح المشهور عند الأربعة هو الأول، كما تقدم.

ثم لا ينبغي عليك ما قال في "المدة"<sup>(٢)</sup>: فإن مالك: ومعنى الحديث الذي جاء: فإذا أذن المؤذن فقل مثل ما يقول، إنما ذكرك إلى هذا الموضع: وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله فيما يقع بقبلي، ولو قيل ذلك رحل لم أر به بأساً اهـ. ثم ذكر بعد ذلك: قلت لأبي القاسم: إذا قال المؤذن: حي على الصلاة حي على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر لا إله إلا الله يقول منعه؟ قال: هو من ذلك في سعة إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، اهـ. فالظاهر أن أمر الإجابة عند المالكية لا يتناول جميع ألفاظ الأذان.

١٤٨/٣ - (مالك عن سفيان) بالنسبة المهمة مصغراً (مولى أبي بكر بن عبد الرحمن) من الحديث (عن أبي صالح السمان) ذكران بن صالح الزيات (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - وأن رسول الله ﷺ قال: لو يعلم الناس عبر بلفظ المضارع لينال على الاستمرار (ما في النداء) أي الأذان، قال المعني: الأذن أحسن من النداء، انتهى.

والمعنى: لم يعمدون ما في الأذان من الأجر كما ورد في إروايات كقول ﷺ: "مَنْ لَا يَسْمَعُ عَذَى صَوْتِهِ حِينَ لَا يُنَادِي إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

(١) شرح الزرقاني (١/١٣٨).

(٢) "المدة الكبرى" (١/١٣).



وَيَقُولُونَ بِحَقِّهِ أَيْضًا: يَكُونُ الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلَ النَّاسِ أَمْتًا<sup>(١)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَأَيْضًا: «هُوَ عَلَى كَنَانِ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَأَيْضًا: «يَغْتَرُّ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رُطْبٍ وَبَاسِرٍ» وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ انفصائل التي وردت في الروايات. وَأَنَّهُمُ الْفَصَالُ بِحَقِّ امْتِنَانِهِ وَلَمْ يَبَيِّنْ قَاعًا لَعَلَّهُ أَوْ لِإِظْهَارِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصْفِ، وَالْإِخْلَاقُ - بَعْثُ ثَوْبٍ يَعْمَلُونَ مَقْدَارَ الثَّوَابِ عَلَيْهِ لَنَدَمُوا كُلِّيمٍ وَلَمْ يَحْدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، زَادَ أَبُو الشَّيْخِ نَقَطًا مِنْ الْحَبْرِ وَالرَّكَّةَ. وَكَذَلِكَ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْمَقَامِ مِنْ الْأَمْرِ وَالْخَيْرِ وَالْبِرَّةِ لَاسْتَهْمُوا عَلَيْهِ.

وَاحْتَفِظُوا فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ فَتَبَيَّنَ: مَعْنَاهُ الْمُنَاقِبُ إِلَى الْمَسْجِدِ. وَفِي الْمَحْصَلِيِّ فِي النِّصْفِ الَّذِي يَلِيهِ الْإِمَامُ، وَصَحَّ الْقَرَضِيُّ الثَّانِي، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اتَّيْبَةَ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَوْ مِنْ يَكْفُرُ وَاشْتَطَرَ الصَّلَاةَ وَإِنْ قَدْ يَصِلُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ أَفْصَلَ مَعْنَى تَأْخُرَ وَصَلَى فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ.

قَالَ الْعَسَنِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالْقَرَطُبِيُّ: احْتَفِظُوا فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ حُلُّهُ هُوَ الَّذِي يَلِيهِ الْإِمَامُ أَوْ الْعَبْدُ، وَالْمُصَحِّحُ أَنَّهُ الَّذِي يَلِيهِ الْإِمَامُ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ النَّاسِ حَائِلٌ كَمَا أُحْدِثَ النَّاسُ الْمَقَاصِيرَ فَالنِّصْفِ الْأَوَّلِ هُوَ الَّذِي عَلَى الْحَقِّصُورَةِ. وَفِي فَاتَوَضُّعٍ: النِّصْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَلِيهِ الْإِمَامُ، وَلَوْ وَقَعَ بِهِ حَائِلٌ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتُ. وَأَبَدُ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ الْمَيْكِرَةُ وَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ وَزَعَى النِّصْفِ الْأَوَّلِ مُسْتَدْرَجًا لَا يَسْفِي أَنْ يَرَاهُمْ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ مِنْ تَرْكِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْذَى سَبَبًا أَصْعَفَ اللَّهُ لَهُ لَاجِرًا: انْتَهَى.

(١) قوله: (أَطْوَلَ النَّاسِ أَمْتًا) قَالَ مَرْكُ: أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ طَوِيلَ الْأَعْيَانِ اسْتِغْنَاهُمْ طَعَانَةً لِعَمَلِهِمْ وَإِظْهَارًا لِكِرَامَتِهِمْ، وَفِيهِمْ حَيْرٌ وَفَتْنٌ مَوْلَى السُّوءِ وَالْقِلَّةِ وَالْعِلْسِ مَقْصِي رَفُوسِهِمْ، وَلَا مَافِي: وَفِيهِمْ كَالْمَجْرَمِينَ، حَرَاءٌ بَعْدَ كَأَوْ حَلَبٍ فِي النَّفْسِ مِنْ مَدَامَانِهِ لِي الْأَمَانَةِ، أَمْ وَالْأَعْلَى وَالْهَوَا، انظر مرقاة المفاتيح (١/١٥٩/٢).

(٢) انظر: إسناده البخاري (١/١٥٩/٢).



لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَأَسْتَهْمُوا.....

وفي «الثاني»<sup>(١)</sup>: اختلفوا في النصف الأول، قيل: هو خلف الإمام في المقصورة، وقيل: ما يلي المقصورة خارجها، وبه أخذ الفقيه أبو الثلث توسعة على الأمة كي لا تكون لهم التفضيلة، انتهى.

فلا ينبغي عليك أن هما اختلافين، الأول: في أن مصداقه العكر أو القائم في النصف الأول حقيقة، والثاني: أن المراد بالنصف الأول ما في داخل المقصورة أو خارجها ولتبيح العلامة محمد حسن الأصفهاني المعاهر المكي - برده مضجعه - من أحسن نلامنة شيخنا قطب الأقطاب المحدث المكنى «نور الله مرفقه» - رسالة وجيزة في الصفوف بسط فيها ما يتعلق بالصفوف أحسن البسط فارجع إليها إذ شئت.

(ثم لم يجدوا) شيئا من وجه الأولوية بأن يقع التساري، أما في الأذان فبأن يسموا كلهم في دفع الصوت وحسبه. وأما في النصف فإن يصلوا كلهم دفعة واحدة، (إلا أن يستهمو) أي يقرعوا، والاستهام: الافتراع، يقال: استهموا نسمهم فلان سُمَما، إذا قرعهم (عليه) أي على المصحف فيهما وهو مفهوم من الكلام السابق، فأنضمير إلى ما ذكر من الأسرين، وبه جزم الخططي، وقال: ولا يلزم أن يبقى انتهاء ضائعا بلا فائدة وهو المصواب.

فما قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> - : إن الضمير هاند على النصف الأول؛ لأنه قريب.. ليس بوجيه. وبرده رواية عبد الرزاق عن مالك بلفظ: الاستهموا عليهما<sup>(٣)</sup>، كما ذكرهما الحافظان ابن حجر والعيني.

(لا استهموا) أي اقرعوا، ومنه قوله تعالى: «وَأَسْمُوا فَلَكَانَ مِنْ قَدْ خَصَّيْنِ الْفَرَقِ»<sup>(٤)</sup>. قال النووي: يعني أنهم لو علموا فضيلة الأذان، ثم لم

(١) برده المختار (٢٧٣/٢).

(٢) الاستذكار (١٦/٣٠).

(٣) المعانيات الآية ١٤٦.



يجدوا طريقاً يحصلونه به لا يرغبوا في تحصيله، انتهى. وهذا كعمى أرباب الفحاري، واستشهد عليه قصة سعد في أن قوم اختصروا في الأكل، فأخرج بينهم سعد، ويؤيد رواية مسلم للفظ: «لكن كانت فرغاً» أيضاً جاء. «لا استهام، لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء، فمن خرج سهمه غلب، وغلب: المراد بالاستهام جهنم الترمي بالسهم، وأنه خرج مخرج المصلحة، فيكون المعنى: لا تخاصموا وتحالفوا لتحصيله، ويستأنس هذا المعنى بحديث: «لنجالدوا عليه بالنسب».

ثم استدل بعضهم برواية غنى: «لا تقتصر على مؤذن واحد، وأبى بن هاجر لصحة استهام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد، قاله المحافظ»<sup>(١)</sup> قال صاحب «شرح إنبابة»: «والأصل لإعلام الغائبين، فيجعلون سماع بعض ذوي بعض ذكره سعد، قال في «السعاية»<sup>(٢)</sup>، وبسط من همه العلة جواز أدان الجوف، يعني أدان الجساعة معاً كما هم معتاد الآن من تحريمين ثم يعين - وإلهام الله نورا ويعطى - ويكون ندوة حسنة، وذكر الصروطي في «الأوقاف» أن أول من أحدث أدان نبي بها بنو أمية، انتهى.

قال العلامة العيني: «أما أدان السجدة معاً فسمعه قوم، وقالوا: أول من أحدثه بنو أمية، وقال الشافعي: لا تذكر إلا إن حصل منه تهوؤ، وقال ابن دقيق العيد: «أما التريفة على الأئمة فليس من الحديث تعرض إليه، وهو الشافعي على حوازه، وروضة لا يصفق إلا أدان أكثر من اثنين».

وقال ابن قدامة في «المعنى»<sup>(٣)</sup> ولا يمنع التريفة على المؤذنين لأن

(١) فتح الباري (٢/٩٨)

(٢) السعاية (٣/٣٣)

(٣) المعنى (١/١٩٩)



وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي السَّهْجِ .....

المحفوظ عن النبي ﷺ أنه كان له مؤذنان: بلال وابن أم مكتوم، إلا أن تسعر الحاجة إلى الزيادة عنيهما فيجوز، فقد روي عن عثمان - رضي الله عنه - أنه كان له أربعة مؤذنين، وإن دغيت الحاجة إلى أكثر منه كان مشروعاً، فإذا كان أكثر من واحد وكان الواحد يسمع الناس، فالمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد، لأن مؤذني النبي ﷺ كان أحدهما يردد بعد الآخر، وإن كان الإعلام لا يحصل بواحد أدنوا على حسب ما يحتاج إليه، إما أن يؤذن كل واحد في صلاة أو ناحية أو دفعة واحدة في موضع واحد، قال أحمد: إن أدن عدة في صلاة فلا بأس، وإن خافوا من تأذين واحد بعد الآخر فوات أول الوقت أدنوا جميعاً دفعة واحدة، اهـ.

وفي جمعة الهداية<sup>(١)</sup>: إذا أذن المؤذنون الأذان الأول ترك الناس السمع واسترا، قال في هامشه: المؤذنون يلفظ الجميع إخراجاً للكلام مخرج واحدة، فإن التمرار في أذان الجمعة اجتماع المؤذنين ليبلغ أصواتهم إلى أعراف العصر، اهـ.

وفي السعاية: قال ابن عابدين: لا خصوصية للجمعة، إذ الغرض الخمسة تحتاج إلى الإعلام به، اهـ.

قلت: وما قالوا: إنه من محدثات بني أمية، يردّه ما سيأتي في الجمعة بأثر ثعلبة في قصة حطة عمر - رضي الله عنه - من نطقه: «وأذن المؤذنون»، واستدل شيخنا شيخنا أشاء ولي الله الدهلوي على جواز، بما روي عن رسول الله ﷺ، من أمره لعبد الله بن ربيعة أن يلفي على بلال الأذان، فتأدى كل منهما بصوته رافعاً، فتأمل.

أولو يعلمون ما في التهجير) هو المشي إلى الصلاة في المهاجرة، وذلك







وَالصُّبْحُ لَا تُؤْتُهُمَا وَلَوْ خَبِرُوا.

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ٩ - باب الاستهام في الأذان.

ومسلم في ٤ - كتاب الصلاة، ٢٨ - باب تسوية المصطفون وإقامتها،  
حديث ١٢٩.

تسمية العشاء بالنعمة فجائز أن تسمى بالاسم جسماً، ولا خلاف بين الفقهاء  
اليوم في ذلك. اهـ.

قلت: ويؤيده ثيوب البخاري في «صحيحه» «باب ذكر العشاء والنعمة  
ومن رآه واسمها» ومبني في «الموطأ» «ما جاء في النعمة والصبح».

وقال ابن قدامة في «المعني»<sup>(١)</sup>، ولا يستحب تسميتها بالنعمة، وكان ابن  
عمر - رضي الله عنه - إذا سمع رجلاً يقول: النعمة صاح وغضب وقال: إنما  
هو العشاء. وإن سماها النعمة حاز لرواية معاذ: «فبقينا رسول الله ﷺ في صلاة  
النعمة» ولأن هذا نسبة لها إلى الوقت الذي تجب فيه فأشبهت صلاة الصبح  
والظهر وسائر الصلوات. اهـ.

(والصبح) بالجر أي لو يعلمون ثواب هاتين الصلاتين، وخصهما بذلك؛  
لأن الله - في اليوما أشقى لكونهما في وقتي النوم. قال الأوزي: أما فيه من  
تقبض أول النوم وآخره، وقال ابن عبد البر: الآثار فيهما كثيرة، منها قوله ﷺ:  
«أنفل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر».

(لأنهما) لكثرة أجرهما (ولو خبروا) بفنح المهمة وسكون الموحدة، فإن  
الروى: يحتاج إلى ضبطه؛ لأنني رأيت من الكبار من صحفه، أي مشياً على  
البدن والركبتين أو على مقعده. قال المعني<sup>(٢)</sup>: «لأنهما ولو خبروا» أي ولو  
كانوا حايين، من خشي الصبح إذا مشى على أربع، قال صاحب «المجمل»:  
ويقال إذا مشى على يديه وركبتيه أو استه. اهـ.

(١) انظر: «المعني» (٢/٢٩).

(٢) عمدة القاري (٤/٢١٤).



١١٤٩ - وحدثني عن ثابت بن عبد الغلام بن عبد الرحمن بن جهم، عن أبيه، عن ابن خنبل، عن عبد الله بن أحمد، أنهما سمعا أبا جهم يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا نزلت بالصلاة، ...

وفي التنزيل: عن الشيخ أحمد، «الحيوة» بالحاء المهملة ومكسورة، واحدة، هو المسمى على الأندلس والكنية، ولازم أبي شيبه عن حديث أبي الزناد، يوفقه<sup>(١)</sup>، وأبو جهم على المرواني وأبو حنيفة، يعني يزعمون إيهما، إلا منهم مانع من المعنى كما يرفع نصيب.

١١٤٩ - (مالك: عن النخلاء بن عبد الرحمن بن عوف، الحارثي (عن أبيه) عبد الرحمن بن منصور الجني (إسحاق بن عبد الله) بن أبي ضحمة أحمد مشيخ الإمام مالك، ذكره روى عنه هاهنا بالوسطه، كذا قاله الزولاني<sup>(٢)</sup>، وظهر ما في تهذيب الحفاظ من ترجمة إسحاق مولى زائدة أن هذا رجل آخر، نكح ذكره مائة إسحاق أبي عبد الله، وهو كذلك في بعض نسخ الحفاظ<sup>(٣)</sup>، والزمخشري، وذكره الطحاوي وأحمد في مسنده، يلفظ إسحاق بن عبد الله (أبهما) أبي عبد الرحمن وإسحاق الحارثي أعلا، (أبهما سمعا في خبره)، (عن أبيه)، (يقول) قال رسول الله ﷺ: إذا نزلت بالصلاة، وقد وردت النسبة وتسمية الزناد المكسورة آخره واحدة، أي أوفى بالصلاة) وقد وردت الروايات الكثيرة لفظ «أقيم» فهو بعين السواد، وأصل ثابت: جمع، هكذا يحذفون جمع إلى ضرب من الأذان، لأنه دعاء لتسلاة بها ثابت بعد الدعاء بالأذان، أولاً، ولا تخصص للإقامة بل السواد مطلق المعنى إلى الصلاة، كما ورد لفظ: (إذا أقيم الصلاة)

ووجه التقييد بالإقامة هي بعض الروايات، كما عاينا أنها هي الحالة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٧/١) لفظه: «أبو جهم علي بن فضال بن يحيى».

(٢) تاريخ الزواجر (١/١٢٠).

(٣) مصر: «الاستدراك» (١/٢٥٠)، «المعتمد» (١/٢٤٦)، (٢٣٦).



وَلَا تَأْتُوا بِأَسْمٍ تَسْمَعُونَ وَتَرَاهَا. وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ. ....

خاتمة على الإسراع: فإن لمصرع عبد الإقامة يترجى إدراك التكبير الأولي، وفيه بعضهم بحالة الإقامة فقال: إن المصروع عند الإقامة متعب، فيقرأ ويصلي تلك الحالة، فلا يحصل له تمام الحضور. بخلاف من جاء في ذلك، فلا تمام الصلاة حتى يسريح.

لكن عموم قوله: إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ بِتَأْوِيلِ مَا فِيهِ الْإِقَامَةُ، قَالَ فِي «التنوير»<sup>(١)</sup> عن الخواري: إنما ذكر الإقامة لتلبيه بها على ما سواها، لأنه إذا نوى عن إتيانها سعى في حال الإقامة مع خوف فوت بعضها فقل الإقامة أولى، وأكد ذلك سبب التعليق في قوله: فَإِنْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَمْسِدُ إِلَى صَلَاةٍ أُخْرَى.

فقد حصل لك مما ذكرنا ثلاثة أقوال للأعلاماء فيها: أن ذكر الإقامة للمعادة، أو لتمام الأولى، أو للاستمرار. فلا تغفل.

(١) فلا تأتوها أي الصلاة (أو التواضع جانبية) (أسم تسمعون) أي تسمعون، بالسرعة، والتمراد بالإسراع المدعي إلى ثبوت المال، فإن يذهب الغشوة في الصلاة.

ولا يسكل، قوله تعالى: فَلَا تَأْتُوا إِلَى ذِكْرِ آيَاتِهِ<sup>(٢)</sup>. لأنه ليس المراد هناك حثيئة السعي والإسراع الجنت، بل المراد الإحصاء وشدة الاهتمام إليه، وبه جمع بينهما الإمام ذلك نفسه، كما سيأتي في أبواب الجمعة، في الباب ما جاء في السعي يوم الجمعة، وسيأتي هناك شيء من التيسير فيه.

(وأتوها، وعليكم السكينة) ضبطه الفرغاني بالنصب على الإفراء، والشرطي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال. قال الفرغاني: «المشهور هي الرواية

(١) تنوير الحراتك (ص ٨٧).

(٢) سورة الجمعة الآية ٩.







والثاني: أنه أول حملاته ماسة إلى الأفعال، ونسي عليها، وأخرجها ماسية إلى الأفعال بنفسها، وهو قول كانت. قال الرافعي<sup>(١)</sup>: وأعمل منك في السنين في مذهبه الروابي، مثال: يغضي القول وبني الفعل. اهـ.

قلت: وهو مروي قول الإمام محمد بن الحنفية إذ قال: السبوق بنفسه أول حملاته في حق امرأة راعية في من تشبهه وليس بين كلام محمد وكلام الإمام منك مبرح اختلاف إلا في بعض تحريفات كسب سحر هو البدائع<sup>(٢)</sup>، ولأجل هذا لا اختلاف جعل التاميم في المثال قول محمد قولاً جديداً من الأقوال في المسألة، وجمعها في قول واحد لا اختلاف وعدم الاختلاف في بعض المسائل.

ثم قال الرافعي: فظهر كلامهم مسمية قرب محمد، فضاء، وحل هو قول محمد. وحده: أو أنه لم يسم مسمية من ألفها، قال الشافعي: هذا قول محمد كما في السبوق السراجي<sup>(٣)</sup>، وهي كلمة الحلائل: إن هـ أفواجا، اهـ.

الثالث: أنه ما أدرك به، أنه حملاته إلا أنه يقرأ بها بالجمع بصورة مع الإمام، وإذا قدم اللفظ، خصص بالجمع، وحده: لأنه آخر حملاته وقد قول العربي وإسماعيل وأهل الشام.

والرابع: أنه آخر حملاته وأنه يكون قديماً في الأقوال والأفعال، وهو قول أبي حنيفة بأحمد في رواية، قال ابن الجوزي: الأسماء سائداً وملاحب أي حبة له أقر صلاته، وهو قول لسالك رواية ابن النسيم، وقول ابن السكيت وأبو الحسن: راحته ابن حبيب، كل في اللفظ عن المعنى.

قلت: ما اختلفوا في مثال المسمية، يحكى الطريق البداهة بخلاف

(١) تاريخ الرافعي (١١٧/١)

(٢) آخر مبدع تصانيف (١٠٦٠)، والرافعي المصنف (١١٧/١)







يَأْتِي مَا حَدَّثَكُمْ فِي صَلَاتِهِ. مَا كَانَ نَعِيماً إِلَيَّ الصَّلَاةُ.

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ٢١ - باب لا يسس إلى الصلاة. ولبات بالمكينة والوقار.

وسنن في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٨ - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار ومكينة، حديث ٦٥١ - ٦٥٥.

ما سبقه جمعاً بين الروايات، فلم يبق وجه ترحيح ما قاله ابن رسلان تأييداً لمعجمه. ود قلنا من وجه نجتمع فيه إبقاء التقظين على معناهما فهو أولى.

ثم في الحديث مسألة أخرى، وهي ما قال الزرقاني<sup>(١)</sup> تبعاً للمحافظ: إن الحديث استدل به الجمهور على حصول فضل الجماعة يدرك أي جزء كان من الصلاة، لعدم قوله **يُحِلُّ**: «فما أدركتم فصلوا»، ولم يحصل من قليل وكثير، وفل: إنك يدرك فضلها بركة، وهو مذهب مالك؛ للحديث السابق: «من أدرك ركعة من الصلاة، وقاماً على الجماعة، أه. وفل المحافظ: وقدما الجواب عن الحديث في معناه بأنه وارد في الأوقات، وحديث الجمعة خاص بها، أه.

قلت: وبهذا العموم الذي استدل به الجمهور واستدل الحنفية على أن يدرك أي جزء، كان من الجمعة يدرك للجمعة فينبى عليه الجمعة دون الظهر كما يأتي في سلكه (فإن أحدكم) وتقدم أن هذا على لعدم الإسراع (في صلاة، ما كان) أي مدة كونه (بمسند) بكسر لميم أي يقصد (إلى الصلاة) يعني هو في حكم المصلي، فينبى له من الخسوع والوقار الذي ينفي للمصلي، مع أن في عدم الإسراع كثرة الخطئ وهو مقصود لذاته.

وقد استدل بالحديث أيضاً على أن يدرك الركوع لا يعتد بذلك الركعة؛ لعدم الأمر بإنجام ما فاته: وقد فاته انقيام والقراءة به، وهو قول أبي هريرة وجماعة، وأما باقي السبكي وحجة الجمهور حديث أبي بكر لما ركع دون النصف، فقال له النبي ﷺ: «زاد الله حرصاً رلاً تعدد».

(١) شرح الزرقاني، (١/١٤٧)











... لا يسمع مني صوتي ... قال: ... لا يسمع مني صوتي ...

قال البخاري: "وتجب عليك أن تلتزم إيماء يميز في مساجد الجمعاعات، وما أثير من في حاضره نفسه فإن أنت فحسب وإن ترك فلا بأس، فوجه الحديث إذاً أن من كان معزلاً عن الحواضر التي ينام فيها الأذان، يحتاج إلى مصدر التمسك به، وهو الأذان ليتحرم بشعر الإسلام، وتجشبه سراب المسلمين وجبولهم، وقد روى: "عنه عليه السلام إذا سمع أذاناً أمسك ولا أقبل"، اهـ مختصراً. وقيل: يحصل بين من يخرج حضور جماعه فستحب ومن لا فلا.

(فانه لا يسمع) لتبطل أربع السموات المسموعة: سمع لعميم والفقير أي غايه (صوت المؤذن) روي أنه إذا سمعته من بعد عنه، ووصل إليه منهن الأصوات وغايته، فلأن يسمع له من دما منه وسمع تعاد صوته أوله بالشهادة (حق) قيل: شبه أن يريد مؤمني الحق، وأن غيرهم فلا يشهدون على يديهم ويتفردون من الأذان قال البخاري: "أظهر أن السراة ماله من يشهد بالشهادة وقوله كثرتهم أو نقصته أكثرهم على أكثر الإجماع.

أولاً (إس) قيل: خاص بالمؤمنين وما الكافر فلا شهادة له. قال عياض. وهذا لا يسمع لقائله له صد في الأذان من خلاصه، قال البخاري: "شكركما في سائر المتن لتعريف الأحياء والأموات

أولاً شيء أعظم بعد تخصيص يشمل كل ما يسمع صوت المؤذن. ويشهد به رواية: كل رطب ولا بأس، ورواية: منسج ولا يسمع ولا حجر، فهو من مبدء قوله تعالى: "أول من خلق: لا يسمع بحجبه" (١٢).

قال البخاري: "المصحح أن الجسم دائم والسموات إذا كانا وعلماً كما هي

(١) المصنف: (١٣٣١)

(٢) سورة المائدة: (١١٠، ١٢)

(٣) سورة الأنعام: الآية ٥٥

(٤) سورة المائدة: (١١٠، ١٢)



ولا صلاة في يومئذ أصوات تدعو إلى الصلاة من ربهم ثم أتت الأذان

فخرجوا للحج في يومئذ تخرج الأذان من ربهم ثم أتت الأذان

فخرجوا للحج في يومئذ تخرج الأذان من ربهم ثم أتت الأذان  
إلا يسمعهم ولا يسمعون له يقولون سبحان للحي الذي لم يزل يذكركم الله  
في كل حال بعد موتكم

قال النووي: وهذا حديث أهل السنة - يدل عليه كلام الأئمة - والآخر  
مخبرهم من الأسماء والآثار، ويستشهد به مكافئة أهل المشاهدة والاشارة فلا  
يحتاج إلى مدح الله أن يخرجهم - يخلق تعالى مصداقاً منهم حتى تسبح  
أفواه وتغني - اهـ

والأشبه به يومئذ تخرج الأذان من ربهم ثم أتت الأذان  
بربعة من الأسماء والآثار، السورة في هذه الشهادة مع ما يعرف عند عالم  
الدين والشهادة في الحكم، وأخوة حوت على لعب الأركان الدين من الدعاوي  
والإنسان، وقيل: الله عز وجل، إله يذكركم المنهج في عدم القناعة بالفضل

أما أبو سعيد الخدري: استمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الكلام  
الأنس، وأنه لا يسمع - تابعه فقد روي أن يزيد بن عطاء بن كعب - السواني  
تابعه صوتك الله عز وجل، والذي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يسمع  
الحدث

هذا يزيد بن عطاء بن كعب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يسمع  
موتوف على أن سعيد، خلاف لما أورد الزعفراني فقط، أن الذي يسمع قال لأبي  
سعيد: أليس يحب النعم - النعمة - الحديث، ورواه عنه أبو داود، وأبو  
نحوه وغيره، وتعليق النووي: النعم نسيوا أن يسموا سمعوا راجع إلى  
كل ما ذكر



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٢).

قلت: وأخرج الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «الْبَصَرُ يَبْصُرُ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٣).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٤).

وهي الحديث أن عبد الله بن مسعود قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ»» (٥).

والحديث في هذا الباب من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٦).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٧).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٨).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (٩).

والحديث في هذا الباب من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١٠).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١١).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١٢).  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١٣).

والحديث في هذا الباب من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا عَيْنَهُ أَنْ تَبْصُرَ نَارَ عَذَابٍ أَلِيمٍ» (١٤).

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٠٠)، وصححه الألباني (٢٦٠٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٠٠)، وصححه الألباني (٢٦٠٠).







بِشْرِ الْمَاءِ وَنَفْسِهِ. يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا؟ أَذْكَرُ كَذَا، إِنْهُ لَمْ يَكُنْ  
يَسْأَلُ. حَتَّى يَخْتَلِ الرَّحْلُ.....

الدينور. قَالَ ابْنُ رِشْدَانَ: قَالَ عِيَّاضٌ: بِالصَّمِّ صَمْتُهُ مِنْ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ، وَصَبْطُهُ  
عَنِ الْمُتَقَبِّرِ بِالْكَسْرِ.

(بين المرء ونفسه) أي قلعه يعني يتحول بين المرء وبين ما يريد من  
الآقبال على الصلاة ويحجز بينهما بالموسومة وحديث النفس.

وهذا لا ينافي إسناده الحبلولة إليه سبحانه ونعائى في قوله عز وجل  
﴿لَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْاَرَضُ وَنَجْوَاهُ﴾<sup>(١)</sup> لأن إسناده إليه تعالى حقيقي. وهذا  
باعتبار أن الله عز وجل مكته منها. حتى يتم الابتلاء، وقيل غير ذلك.

(يقول) بالرفع متناف مبين، وقيل - بالنصب على أنه بدل من يخطئ،  
وعلى كل حال ما نوسوت له أي نلتصلي (أذكر كذا، أذكر كذا) كناية عن  
أخبار. ثم تعلق بالصلاة (لما لم يذكر) أي لأنبياء لم يذكرها المصلي قبل  
الشروع في الصلاة، وفي رواية: دُخِرَ من حاجته ما لم يكن يذكره.

ومن ثم استط أبو حنيفة للذي شكك إليه أنه دفن مائلاً، ثم لم يهتد  
لمكانه أن يصلي، ويحرم على أن لا يعتنق نفسه بشي - من أمر الدنيا،  
فعل، فذكر مكان الحال في الحال، قاله الزرقاني تبعاً للمصنف.

وقال أيضاً: وهذا أهم من أن يكون في أمور الدنيا أو أمور الدين  
كالعلم، حتى يسئل انتصرك في تعاني الآيات لأن عروضة بعض عشوته بأي  
وجه كان (حتى يظل الرحل) ماغناء المعجزة المعقوفة في رواية الجمهور أي  
بصر، وفي رواية يكسر الضاد المعجزة أي ينسى. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ

(١) قال الزرقاني: (١٤٤/١). وفي رواية طبراني ومسلم بنوار المطف. «أذكر كذا»  
وللبخاري أيضاً في صلاة نسيها: «أذكر كذا وكذا»، وفي نسخة «الأوجز». «أذكر كذا»  
وأذكر كذا.

(٢) سورة الأنفال. الآية ٢٤.



أنا - روي ثم روي

أخرجه الشيخ في ١٠ - كتاب الأذان - ٤ - باب فصل الثاني.

ومسم في ١ - كتاب الصلاة - ٨ - باب فصل الأذان وعرب الشيطان عند سماعه، حديث ١٩

تَجَلَّ بِمَنْهَجِهِ<sup>(١)</sup>، وقيل: مخصى كما في قوله تعالى: «لَا تُجِبْهُ يَتَّى وَلَا يَتَّى<sup>(٢)</sup>»، وقيل: بمعنى من الصلاة بمعنى الشجر، والمشهور الأول.

(إله يدري) بكسر الهمزة بمعنى لا الشافية، وفي رواية المنطق عليه. ولا يدري، وروى بنع الهزة، ونسبها ابن عبد لمبر لأكثر رواة الموطأ. وفي العمدة: لا يصح رواية تفتح إلا مع الضاد، وأما على الظاه فلا يصح إلا الكسرة، وفي النسخ الصحيحة لأي فائدة. حتى يقل الرجل أن لا يدري زيادة لا، يصح النصب أيضاً مع انقضاء حكم صلى، وهي رواية نحوي. حتى لا يدري أن لا صلى أم أربعة.

بسط المسارح الكلام في رجوع أن شيطان عرف من الأذان هكذا دون الصلاة وعرفها، ذكر أكثرها الرقائي

والأوجه محمدي فيه أن الله عز وجل سبب الأسباب يؤثر في أي شيء، شاء. فيحور أنه تعالى أجري العادة بتأثيره بالأذان من سماعه، وقد حرم هذا الثاني، فإنه أذن بمواضع قرب التهمد وعدة الأولات وأعلامهم ورواهم يشردون وينفرون فضاءً عن رحلتهم، كأنهم سقط عليهم الجبل، بل مسلم عدوة الإسلام في الرجال، فالأعلام ليس فيهم إلا أنهم يرون الشياطين شواء بخلاف الأنعام التي غدا المسلمون، فإنهم يكونون مسانسين لذلك

قال ابن عطاء: يشبه أن يكون المزجر على الخروج من المسجد بعد الأذان لهذا المعنى، لئلا يشبه الشيطان الذي يفر عند سماع الأذان.

(١) سورة لقمان الآية ٢٨٢.

(٢) سورة طه الآية ٥٢.











عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل من أصحابه قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل أن يولد له ولد، فقال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه»

ثم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل أن يولد له ولد، فقال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه»

«فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه»

«فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه»

«فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه» قال: «فإنها لم تلد» قال: «لا شيء عليه»



رسائل... غير... الأذان والإقامة... ومن يجهل التبيين على...  
 الناس... إقامة... الأذان... الإقامة... والأذان...  
 من أدرك... الناس...  
 -----

فإن يحیی: (وتمثل مالك من ظنية) المصطلح (النداء) أي الأذان (والإقامة)  
 الغرض أن يُفاد: الأذان والإقامة مثنى مثنى أو مرة مرة (وتمثل أيضاً) أي  
 يجب التبيين على الناس (إلى الصلاة) (حين تقام الصلاة) يعني يشرع المأمور  
 الإقامة (فإذا) الإمام مالك: (لم يفتني في النداء والإقامة إلا ما أدركه الناس  
 عليه) في المدينة المنورة ولم يبين لإمام فحصل ما أدركه عليه من شأن  
 الأذان، نعم سيصرح ما أدرك عليه في الإقامة، لكن الظاهر أن المراد من هو  
 الذي خذره الإمام مالك مذهباً وعليه المالكية، وهو أن يؤذن سبع عشرة  
 كلمة بثبة التكبير وتوجيه الشهادتين.

قال الشيخ ابن القيم: إن الإمام مالكاً أخذ بما رأى عليه عمل أهل  
 المدينة من الإقتصار على التكبير في الأذان مرتين، وعلى كلمة الإقامة مرة  
 واحدة، وهذا هو الصحيح في مذهب مالك كما في مروعه كاندلسوني وغيره.

وما يطله من كلام ابن رسلان أن الإمام مالكاً - رحمه الله - لم يقل  
 يرسع التكبير ولا الترجيع فعلة وهم من الناحل

وتوضيحه: أنهم احتلوا في أخاط الأذان على الأشهر في موضعين:  
 الأول في التكبير فقال إمام دار الهجرة: يقال: الله أكبر في بداية الأذان  
 مرتين، وقال الأئمة الثلاثة بترجيعة، والذي في الترجيع، وذهب إلى سفينته  
 مالك والشافعي<sup>(١)</sup>. وذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد إلى أنه لا ترجيع فيه.

قال النووي: وذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين

(١) قال مرعئ النرجسي لا خلاف بين مالك والشافعي في الأذان إلا في التكبير في أوله، من مثلاً  
 يقول مرتين: الله أكبر الله أكبر، والشافعي عليه أربع مرات. (الاستبصار: ١٣/٦١)



الترجيع ومركبه. قال في «المفني»<sup>(١)</sup>: وحمله ذلك أن اختيار أحمد من الأذان أذان ملال وعبد الله بن زيد، وهو خمسة عشر كلمة لا ترجيع فيه، وبهذا قال النووي والشافعي، والأخذ به أولى؛ لأن بلاً كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ دائماً سقراً وحضراً، وأمره النبي ﷺ بعد أذان أبي محضرة، أنه مختصراً.

قال الأذان، عندنا الحنفية وأحمد خمس عشرة كلمة، وعند مالك سبع عشرة كلمة، وعند الشافعي سبع عشرة كلمة، وهذا كله في غير أذان الفجر، وسبب الكلام على أذان الفجر قريباً، وذكر صاحب «المنهاج» ههنا اختلافاً ثالثاً، فقال: قال مالك: سخم الأذان بقوله: «الله أكبر» اعتباراً للانتهاء بالابتداء، ولما حديث عبد الله بن زيد: وفيه التحتم بلا إله إلا الله، أنه.

ولكنه وجدته في كتب المذاهب، لا في كتب المالكية، صرح في «المعدونة» وغيره بالختم على لا إله إلا الله.

ثم أعلم أنه يوجد في بعض كتب كاتبي «المفني» و«المنهاج» و«المعبر» وغيرها من كتب المذاهب ههنا اختلاف آخر، وهو في قوله: «انصلاة خير من النوم» في أذان الصبح، قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup>: هو مسنون، وبه قال مالك، النووي، وقال أبو حنيفة: لا يثبت بين الأذان والإقامة في الفجر أن يقول: «حي على الصلاة، حي على الفلاح» مريين، أنه.

فيظهر منها أن قول الحنفية بعدم سبته، وبه قال الشافعي في الجديد، وفي قوله القديم، وبه قال مالك وأحمد باستعمالها مرتين، وقال ابن وهب: مرة واحدة، قال ابن رسلان في شرح أبي داود: وفي الحديث دليل على أن «انصلاة خير من النوم» سنة في الأذان، قال السبكي: وفيه قولان: أحدهما هذا، وهو القديم المسمى به، والثاني وهو الجديد، أنه لا يسن، أنه.

(١) «المفني» (٢/٥٩).

(٢) انظر «المعني» (٢/٦٦).







الاحداث به نوههم ببعض أقوال الإمام محمد فإنها موجهة إليه، ويوضحه كلام صاحب البدائع وصاحب المعايير<sup>(١)</sup> فارجح إليهما إن شئت.

وحملته الكلام فيه أن التثويب، وهو الإعلام بعد الإعلام يطلق على الإقامة أيضاً، كما تقدم في حديث إمام الشيطان وله ضراط، وعلى فونه: «لصلاة خير من النوم» أيضاً، كما نقله الترمذي عن أحمد وابن المبارك، وعلى الإعلام بين الأذان والإقامة أيضاً، وهذا هو المحدث.

قال في «الهداية»<sup>(٢)</sup> وانتوب في الفجر - أي من الصلاة - وهو علم الفلاح من بين الأذان والإقامة حسن؛ لأن وقت يوم وغفلة؛ وكراه في سائر الصلوات، وهذا تثويب أخذته منشاء الكوفة بعد عهد الصحابة لتغير أحوال الناس، وخصوا المحرم؛ لما ذكرنا، والمتأخرون استحسوه في الصلوات كلها نظير التثويب في الأمور الدينية، اهـ فعلم أن التثويب في كلامهم نوعان: قديم، ومحدث.

ثم سئل الجمهور في الاختلاف الأول وهي في تزيين الكبير ما أخرجه أبو داود، عن عامر الأحول، عن مكحول، عن ابن مسعود، عن أبي محمد، وفيه تزيين التكبير، وأخرجه النجاشي في كتابه المخرج عن علي بن مسلم عن جبة بن عبد الله بن سعيد وأبي موسى وإسحاق بن إبراهيم كلهم عن معاذ بن عمار، وفيه التزيين، وأخرجه ابن مندة عنه وفيه التزيين، وروى ابن القطان أن الصحيح عن عامر في هذا الحديث إنما هو التزيين، هكذا رواه عنه جماعة، منهم عثمان وسعيد وحجاج، بذلك يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة كما ورد، وأخرجه أبو داود والمسائي وابن ماجه بطريق ابن حريج عن

(١) (٢٠/٢).

(٢) «الهداية» (١/٢٧٧).



عبد العزيز، وفيه الترتيب، وأخرجه أبو داود أيضاً بطريق ابن جريج عن عثمان بن السائب وفي الترتيب.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: قد اختلفت الروايات عن أبي محذورة قروي عنه الترتيب دروي الثنية، والتوبيع فيه من رواية الثقات الحفاظ، وهي زيادة يجب قبولها، والعمل عندهم محكمة هي آل أبي محذورة بذلك إلى زمانه. اهـ. وأيضاً الترتيب في حديث عبد الله بن زيد في قصة السام. قاله الزبيدي في نصب الرتبة<sup>(٢)</sup>.

ومستدل الحنفية والحنابلة في الاختلاف الثاني بمضي في عدم الترتيب. حديث عبد الله بن زيد، فإنه بطريقه كلها لا يظن بعدم الترتيب وهو الأصل في يد الأذان. قال ابن الجوزي في «المحققين». حديث ابن زيد أصل في التأخير، وليس فيه ترجيح، فدل على أن الترتيب ليس بصنوع انتهى.

ومنها حديث ابن عمر: كان الأذان في عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، رواه أبو داود والنسائي والدارمي. فإنه يدل على الثنية لا الترتيب، فدل على الترتيب، ومنها: أحسن أذان بلال، فإنه قد أذن في حياته ﷺ ثم أذن بين يدي أبي بكر في زمان خلافته وهو رئيس المؤذنين وقبوتهم، وقد ائتموا على أن لا ترجع في أذانه، ولم يختلف فيه أحد صرح به ابن الجوزي وغيره، وللطبراني في «المصنف» حديث في الترتيب في أذان بلال - رضي الله عنه -.

ومنها: أنه لا ترجع في أذان ابن أم مكتوم، وكان يؤذن في مسجد النبي ﷺ، ومنها: حديث أبي محذورة عند الطبراني بدون الترتيب، ومنها: حديث أبي المثنى مؤذن مسجد الجامع عن ابن عمر: كان الأذان في عهد ﷺ

(١) انظر «الاستبصار» (١/١٢).

(٢) (٢٩٨).











عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ صَلَّى بِمَنْزِلٍ لَمْ يَسْلَمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَاذَا يَفْعَلُ» (١).

قال ابن دقيق العيد عن الإمام: «وكان رجال الصحيح، وهم متصل على مذهب الجماعة، وكان ابن حزم: هذا بسند في عدة العسقة قاله النسوي، وما قاله الطحاوي» (٢). لما ثبت من لسان أن كان يسيء الإقامة حتى مات، ويرى آيات أبي محذورة المستقيمة حتمًا على تلبية الإقامة، وروى عنه أيضًا عليه الإقامة سبع عشرة كلمة، وهو نص في الباب، وروى عن الشعبي كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك يجعلونها واحدة، يعني في أمة.

قال ابن الجوزي: كان الأذان متى متى والإقامة مثل ذلك، فبما قام بنو أمة أمرهم الإقامة، وهي «الصومعة» عن الشعبي: «أول من نفس لإقامة معاوية بن أبي سفيان» ومن واحد في الإقامة مرة مرة إنما هو شيء - استخفه الأسراء، وبغير ذلك من الروايات والآثار سقطها في «القبائل» (٣) والنسب في النظام والآخر انتهى» (٤). وهذا المحصر لا يسعها.

وقال الشيخ ابن القيم في غزاد المعاد: «ولم يخصص الاختلاف أن اشاعني أحد وأدان أبي محذورة وقراءة بلا، وأمر حنيفة أخذ أذان بلا، وإقامة أبي محذورة، ومالك أخذ بما رأى عليه أهل المدينة - رضي الله عنهم - كلهم فإنهم احتجوا بما في متابعة السنة - انتهى».

(وأما قولهم: «إلى الصلاة» حين يتم الصلاة فبما لم أسمع من ذلك) الأمر بعد بقاء له أي لم يرد فيه حد، وإنما عليه ولا يؤخر عنه حتمًا إلا أنه إذا كان على قدر طلاقة النفس وسهولتهم (فإن سهو التثفل) فلا يقوم إلا

(١) مخرج حديث الآثار (١/٨٦)، وفتح المفسر (١/١٦٦).

(٢) (١/١٥٨ - ١/١٥٩).

(٣) آثار المفسر (١/٣١١ - ١/٣١٢).



والضعف... ولا يستطيعون أن يكبروا كرجلي واحد.

بأنظمة يتأخر فلا حرج عليه في التأخير (والضعف) فيقوم بالسرعة فلا حرج في التأخير، ويحتمل أن يكون المعنى أن الضعيف يسرع في القيام، فلا بأس أن يتأخر في القيام، وكذا الطي، لا بأس بتأخيره، ولا يستطيعون أن يكبروا كرجلي واحد يقومون كلهم معاً.

وهي «السلوة»: كان مالك لا يوقت للناس وقتاً إذا قُبِلَت الصلاة يقومون لذلك، ولكنه كان يقول: ذلك متى قدر طاقة الناس، فمنهم القوي ومنهم الضعيف، هـ.

وانتقلت أقوال ناقلتي المذهب في ذلك. والأمر مشح، والجملة هي ما في «الحاشية من المحلى» قال: روي عن مالك أنه يقوم في أول الإقامة، وقال الشافعي والأكبرون، إنه إذا كان الإمام معهم لم يقوموا حتى يفرج الحميم من الإقامة، وقال أبو حنيفة: يقومون عند حي على الصلاة، هـ.

وقال في «المعني»<sup>(١)</sup> يستحب أن يترجم إلى الصلاة عند قول المؤذن: لقد قامت الصلاة، بهذا قول مالك. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة، وقال أبو حنيفة: إذا قال: حي على الصلاة، هـ.

قال السعدي<sup>(٣)</sup> ومن أدب مالك وشافعي وأحمد، إنه لا يقوم الإمام إلا بعد فراغ المؤذن من الإقامة، فيقوم حينئذ بعد أن انصفوف، مع قول أبي حنيفة: إنه يقوم عند حي على الصلاة، وقار في الدر المنثور<sup>(٤)</sup>، في بحث أدب: والمام الإمام ومؤتم حينئذ، «حي على الفلاح»، خلافاً لزمري، فعنده عند «حي على الصلاة»، إن كان الإمام يقرب المحراب، وإلا فيقوم كل صف ينتهي إليه الإمام على الأظهر، وإن دخل من قدم قاموا حيز يقع صرهم عليه، هـ.

(١) (١/٢٥٨)

(٢) الطبري، «المعني»، (٢/١٣٧).

(٣) (١/٢٤٧)



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى بِحَدِيثِ الْمَكْنُونِ، لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤْمِنِ» (١).  
 وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى بِحَدِيثِ الْغَيْبِ، لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤْمِنِ» (٢).

قال يحيى: «هذا حديث صحيح» أي لم يكونوا متصرفين «أرادوا أن يحرموا» (٣) أي يحرموا ما لم يسمعوا به، ويؤيد عليه الشيخ في «المصنف» «باب من صلى في بته جماعة تكفيه الإقامة» ثم ذكر فيه هذا الأثر، وقال في آخره: وعليه أبو حنيفة. وظاهر مذهب الشافعي أنه يسئ له الأذان والإقامة، اهـ.

أخبرنا أن خبيرا، ويكنى على الإقامة تركا، يدعوا لها؟ قال مالك: تلك يعني الأتقاء، على الإقامة لا يرى صحيح.

وفى «المندوبة» (٤) قال مالك: ليس الأذان إلا في مسجد الجماعة ومسجد العمارة، من وأمرأع لاني جمع فيها، لا لغة. فأما سوى هؤلاء من أهل السفر والحضر، فالإقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصحيح وغيره، وقال: وإن أذنوا محسن، اهـ.

قلت: الأذان ليس بشروط المصلاة عند جمهور الفقهاء، وقال عطاء: من صلى دون أذان ولا إقامة أعاد، وقال داود: الأذان والإقامة قرآن في الجماعة لا على الضم، قاله الباقون، والأصل أن الإمام ما تكبر في تأخير الأذان لإمام النصير دون غيره، قال في «المندوبة» (٥): قال مالك: «والصلاة بالمزدلفة بأذانين وإقامتين للإمام، وأما غير الإمام فيجزئهم إقامة إقامة للمعرب إقامة وللعماء إقامة، قال مالك: وكل ما كان من صلاة الأتعة فأذان وإقامة لكل صلاة، وإن كان في حضر، فذا جمع الإمام حملين، فأذانان وإقامتان، قال مالك: وكل شيء من أمر الأمراء إنما هو أذان وإقامة، اهـ.

وسط الاختلاف في حكم الأذان المشرك في «الشيخ» (٦): إلا أن في

(١) «المندوبة الكبرى» (١/١١).

(٢) «المندوبة الكبرى» (١/١٢).

(٣) (١/١٢).



كلامه بعض ما يحتاج إلى التعقب فأرجع إليه إن تمت.

وقال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: طاهر كلام الشافعي أن الأذان سنة مؤكدة وأمر بواجب، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وقال أبو بكر بن عبد العزيز: هو من فروض التكفائية، وهذا قول أكثر أصحابنا وقول بعض أصحاب مالك، وقال عطاء وسجادة والأوزاعي: هو فرض لأن الأمر يقتضي الوجوب، ومداومته على فعله دليل على رغبته، ولأنه من شعائر الإسلام. وإن صلى أحد - يغير أذان ولا إقامة فالصلاة صحيحة على القولين، ولا أعلم أحدا خالف في ذلك إلا عطاء. إذ قال: يعيده والأوزاعي إذ قال: يعيد في الوقت، وهذا شذوذ والصحيح قول الحسيبي<sup>(٢)</sup>.

وفي النهاية: الصائغ مؤذن ويقوم لقوله عليه السلام: إذا سألتمونا فأدأ وإقامة، فإن تركهما جميعاً يكره، ولو اكتفى بالإقامة حاز؛ لأن الأذان لا يستحضر المتقربين، والرفقة حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح، وهم إليه محتاجون، فإن صلى في بيته في المصرا، يصلي بأذان وإقامة ليكون الأذان على هيئة تجسية، وإن تركهما جاز لقول ابن مسعود - رضي الله عنه -: أذان الحمى يكفى، انتهى. وبهذا فضله الباحث أيضاً بأبسط الكلام، نكت في المدونة<sup>(٣)</sup>: من صلى في بيته لا تجزئه إمامه أهل المصرا، وقال أيضاً: من صلى بغير إمامه تأمياً لا شيء عليه، إن نعماء فليستغفر الله ولا شيء عليه، اهـ.

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>: والذي يصلي في بيته يجزئه أذان المصرا، وهو قول الشعبي والشافعي وأصحاب الرأي. وقال الأوزاعي ومالك: تكفيه الإقامة، وقال الحسن وابن سيرين: إن شاء أذان، اهـ.

(١) المنهاج، (٢/٦٩).

(٢) المدونة الكبرى، (١/٦٤).

(٣) المعنى، (٢/٧٤).



بما يحب الله من مساجد الجماعات التي لجميع نبي الصلاة.  
وسئل مالك عن تسليم المؤذن على الإمام ودعائه بإناء  
الجماعة؟ قال: لا، من سمع صوته؟ فقال: لا، بل من رأى التسليم كان  
من الجماعة إلا أن.

وقال ابن العربي<sup>(١)</sup>: الأذان من شعائر الدين يحسن الدعاء ويسكن  
القلوب، كان يسمع إذا سمع أذان أمست ولا أغرت، فهو واجب على البلد أو  
الحق، وليس بواجب في كل مسجد ولا على كل فرد، لكنه يستحب في مساجد  
الجماعات أكثر مما يستحب في المدن، وقال عطاء: لا تجوز صلاة بغير أذان  
وليس يصحبه، ١٥١.

قلت: والظاهر أن السؤال عن غير المسافرين؛ لأن حكم المسافرين يأتي في  
الباب الآتي، فهو أذن رجل في بيته لا يرفع صوته به، أشلا يشوش على  
المسلمين، كما يظهر من ملاحقة كلام الفقهاء.

وأما يحب الله؟ أو يسن مؤكدة كما سبجيه (في مساجد الجماعات  
التي تجمع فيها الصلاة) أي يصلى فيها بالجماعة، وهل هو سنة مؤكدة أو  
واجب؟ فوالله للحنفية، وكذا للمالكية، والراجح عندهما مع الأول. وأما  
رحوب احتشال على نركه فلكونه شعار الإسلام، صرح به ابن القيم  
والتبرقي<sup>(٢)</sup>، وبه قال جمهور الفقهاء كما تقدم.

قال يحيى: ومن مالك عن تسليم المؤذن على الإمام ودعائه بالجر  
(مبدأ) أي الإمام للصلاة (أو) مثل أيضا أن الأول من سلم بيناء المجهول  
اعليه فقال الإمام مالك: (لم يلمني أن أقسم تار في الرمن الأول) أي في  
بعمه  $\text{عنه}$  ولا الخلفاء الماشيدين. رضي الله عنهم، فعلم أنه بدعة، وما أجاب

(١) حارصة الأحوف (١/٣٠٩)

(٢) اختار: فتح القدير (١/٢٢٢) والشرح المرفوع (١/١٤٨).











قال يحيى: وسئل مالك عن مؤذن أذن لقوم، ثم تنفل. فأردوا أن يصلوا بإقامة غيره؟ فقال: لا بأس بذلك. إقامته وإقامته غيره سواء.

ويكون حاصل الجواب، أنه إذا صلى بالأذان والإقامة في وقت، فقد حصل الجماعة عندهم، وتكرر الجماعة مكرره عند المالكية أيضاً كما هو مكرره عندنا الحنفية خلافاً للشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>، وحكى الترمذي الكراهة عن الشافعي أيضاً فالذين حاذوا بعد ذلك وإن كانوا جماعة صلتوا عنتردين لكراهة التكرار، وبهذا الاحتمال الثاني شرح قول الإمام جمع من المالكية، والأوجه عندي هو الأول فكونه أوفى بالاعتناظ.

ويؤيد الذي ما في «المندونة» إذ قال: قلت: لو كان رجل هو إمام مسجد ومؤذنه أذن وأقام، فلم يأت أحد، فصلى وحده، ثم أتى أهل ذلك المسجد الذين كانوا يصلون فيه، قال: فليصلوا اتفاقاً ولا يجتمعون، لأن إمامهم قد أذن وصلى، اهـ.

وسأني بسط الكلام على إعادة الصلاة في أبواب الجماعة.

قال يحيى: وسئل مالك عن مؤذن أذن لقوم ثم تنفل أي شرع في النفل (فأردوا) أي انصرفوا (أن يصلوا بإقامة غيره) لأنه مشغول في النوافل (فقال) الإمام: (لا بأس بذلك، إقامته وإقامة غيره سواء)، وفي «المندونة»: قال مالك: لا بأس أن يؤذن رجل ويقيم غيره، اهـ.

قلت: وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأحمد: من أذن فهو يقيم، لحديث الصديقي، قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: انفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وليس صححة عندهم، وحنة الأولين حديث عبد الله بن زيد، لما قال له صلى الله عليه وسلم:

(١) انظر: «المنهاج» (١/١٨٠)، و«المنهاج» (١/٩٥)، و«الشرح الصغير» (١/٤٣٢).

و«المعجم» (١/٥١٦).

(٢) الاستدكار (٤/٦٩).



قال: «من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره».

الشيخ: أي لا يزال على ملائكة، فليكن ذلك من بعد الله من زيادة أجره، وهذا الحديث أحسن أسناد، انتهى.

قلت: وحديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم، «من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره» لا يخلو عن زيادة أجره، وهذا الحديث أحسن أسناد، انتهى.

الحديث صحيح، قال مالك: «من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره» لا يخلو عن زيادة أجره، وهذا الحديث أحسن أسناد، انتهى.

وقال: «من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره» لا يخلو عن زيادة أجره، وهذا الحديث أحسن أسناد، انتهى.

وكيفه أحد في رمضان، كما في الترمذي، قال ابن قدامة: «من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره» لا يخلو عن زيادة أجره، وهذا الحديث أحسن أسناد، انتهى.

(١) صحيح الترمذي في الصلاة (١٩٦) باب من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة.

(٢) صحيح الترمذي (١٩٦).

(٣) صحيح الترمذي (١٩٦) باب من قرأ فاتحة الكتاب في كل صلاة.



قال الشوكاني: قال من المبدع وحاشية من حل الحديث بل هو اني: إنه لا يكتفى به، وأدنى معصية أنه لا يرد في شيء من الحديث ما منعه على الأكسار، قال القرطبي: وهو منسوب وضع، اهـ.

قلت: ومما زاد الأثر من روايات، إن لالا ينادى بآيها، الحديث، وأما حصر ما في هذه الروايات من حيث الحديث، لأنه لم يكن أدان لالا، يعني أنه من - صلاة الصبح لم يمتنع إلى الإعادة، قال الباجي<sup>(١)</sup>، الذي يظهر لي أنه ليس في الآثار ما يقتضي، أن الأداء قبل تعذر هو لصحة، لأن كان كذا الخلاف في الأداء، في ذلك الوقت، والآثار حجة لمن اتبعه، وإن كان الخلاف في المنسود به فيحتاج إلى ما يثبت ذلك من التمسك لأداه إلى الفسخ، أو غير ذلك مما يدل عليه، انتهى.

قلت: هذا، وقد ثبت في الروايات، أن أدان لالا كان لمصالح أخرى، كما سيحضر في محله مفصلاً، حتى أنه رفع الاختلاف في هذه الروايات كثيراً، كما لا يخفى على من له نظر في الحديث، ولم يكن بين أتباعه إلا أن يبنى هذا على هذا، فخرجوا من حديثي في الحديث، ولذا احتار الحنكفي في شرح المنهاج، أن الوقت الذي يؤذن فيه ليس لصحة هذا الوقت المسحور، كما في إرشاد الساري، قال الشوكاني: ورجحه جماعة من أصحابنا الشافعي، وقد ورد ما يقتضيه بتعيين الوقت، وهو ما رواه بساطي وغيره، أنه لم يكن بين أدائيه، إلا أن يرقى هذا ويقرأ هذا، اهـ.

وهو من روايات أن لالا - يعني الله عزه - وأما أن يكون الأداء قبل الفجر، وفرض أيضاً قومه صلاة الصبح، فكيف ثبت أنه الأداء بعد الفجر، أو نصف الليل، أو السادس الأخير كما قاله، وبإني نعم النكاح، يعني مسألهم قديماً في فطر المسحور من التدا، فأنفروا







**وَحَقَّقَنِي بِحَبِي سَاحَ مَالِكُ، ثُمَّ سَمِعَ ابْنَ سَيْلٍ مِنْ مَالِكُ،**  
**عَنِ ابْنِ أَبِي عَدَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:**  
**«إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الْمُؤْمِنِينَ كُلَّ يَوْمٍ يَخْلُقُ فِيهِ سِتَّةً مِائَةً أَلْفًا**

**فَتَكُونُ كَرَمٍ أَنْ يَنْدَى بِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَأَمْرُهُ بِإِقْتِصَارِهِ عَلَى نَدَاءِ الصُّبْحِ فَقَعْدُ. بِإِحْتِ**  
**دَارِهَا السَّجْدَةِ أَوْ بَعْدَ الْبُحْبُوحِ وَالْبَاحِي. وَقَالَ الثَّوْرَقَانِيُّ: هُوَ الْمُتَعَبُّ. وَهُوَ الْأَرْسُ**  
**عَدِي.**

**وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعْنَى فِي سَوَابِغِهَا» بِهِ مُحْتَمِلٌ أَنْ يُوَافِقَ عَمْرَ**  
**- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثَرْكُمَا فِي الْأَوَّلِ. وَكَانَ يَقُولُهَا بَعْدَهُ، فَهِيَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ**  
**عَنْهُ - أَنْ يَحْمِلَ فِي أَمْرِهِ الْأَوَّلِ.**

**وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ فِي أَذَانِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ السَّمَاءِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ حَدَّثَ**  
**بَعْدَهُ، وَفِي الصُّبْحِ يَكُونُ وَقْتُ تَرْتِيلِ مَعْصُومِ الصَّحَابَةِ الْمَكْرُومِ، كَمَا رَوَى عَنْ**  
**عَبْدِ اللَّهِ وَجَاهِلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ، فَتَكُونُ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا يُشْعَارُ بِهِ لَا تَرْتِيلُهُ،**  
**وَأَخَارُهُ النَّوْكَاتِي.**

**وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يُوَافِقَ بَابَ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ مُحْتَمِلٌ، عَلَى كُنْ عَمْرُ**  
**هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي قَالَ يَقُولُهُ، وَقَدْ يَقُولُ بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «الْعَمَلِ» كَمَا وَرَدَ فِي**  
**بَعْضِ الرُّوَايَاتِ، وَهُوَ يَتَرَكَّبُ مَعًا، فَأَمْرٌ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا أَنْ لِحَسَنِهِ،**  
**وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ بِأَمْرٍ مِنَ الْعَمَلِ لَكُنْهُ مَوْجُودٌ. وَمَا قِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ. أَنَّهُ مِنْ**  
**مَوَاقِفَاتِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ذِكْرُهُ الطَّيِّبِ أَحْمَدًا، وَرَدَّ الثَّوْرَقَانِيُّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ**  
**وَكَمَا مَا قِيلَ. أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَعْنِيهِ ثُمَّ يَرِيهِ هَيْدُ أَبْصَارِهِ وَرَدَّ**  
**الْقَارِي.**

**(مَالِكُ عَنْ عَمْرِ بْنِ سَيْلٍ) عَمْرُ بْنُ سَيْلٍ السَّجْدَةُ - رَجُلٌ (مِنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي)**  
**مَالِكٍ بِإِسْمِهِ، غَابَرُ الْأَصْحَابِي الْأَنْبِيَّ (أَنَّهُ قَالَ) مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَنْتَ كُنْتَ تَنْبِي**  
**شَأْنُ أَيِّ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحْمَدُ - (إِلَّا أَنْدَاءَ بِالصَّلَاةِ فَإِنَّهُ بَابُ**



٩/١٥٤ - وحديثي س. مائنا، عن نافع، أن عبد الله بن

عمر، سمع الأمامة بن مافع، .....

عنى ما كان عليه الصلاة - رضي الله عنهم - بخلاف الصلاة، وكثير من أمور  
الشرع؛ فإنها غُيِّرَتْ وقدمت وحُذِرَتْ لاختلاف الصحابة فيها، وكذا قال  
عطاء<sup>(١)</sup>؛ ما أعلم تأديتهم اليوم بخلاف تأويل من مضى.

قلت: ويحتمل أن يكون المعنى: أنه وقع انتهاك في أكثر أمور الشرع،  
إلا أنهاء، فلم يتهاونوا فيه بقدر.

قال البرزقاني<sup>(٢)</sup> وفيه تعبير الأحوال عما كانت عليه زمن الحلفاء الأربع  
في أكثر الأشياء. وأصح به بصر من لم ير عين أهل المدينة حجة. وقال: لا  
حجة إلا فيما نقل بالأسانيد الصحيح عن النبي ﷺ أو عن المنطلق الأربعة،  
ومن ذلك مستلهم انتهى.

٩/١٥٤ - مائنا، عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سمع  
أحمد بن وهب بن الجهم قال في «المجمع»: هو المكان المنسحب ذو الشجر  
وأصوله، ويقع شرقه موضع تقاطع المدينة ذو فؤاد كان فيه شجر التفرند.

وفي «المقامس»: الشجج الموضع هو أروم الشجر من ضررب شتى.  
ويقع التفرند لأنه كان منه، ويقع الزبير، ويقع الخيل، ويقع العصبة - بجاء  
رجيم - كلهن بالمدينة، اهـ.

قال المعيني: هو - مفتح الموحدة وكسر القاف - من الأرض موضع فيه  
أروم شجر من ضررب شتى، وسمي يقع التفرند بالمدينة، وهي مشرة أهلها،  
والتفرند - بنح العين المعجمة ومكون الزاء - مفتح القاف في آخره - دالة مهمة -  
لشجرة شوك، كان ينبت هناك، فذهب الشجر، وبقي الاسم لازماً للموضع.  
قال الأصمعي: فُطِمَتْ غُرُفَاتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ مَعْرُوفٍ.

(١) انظر: الاستذكار (١/١٧٧).

(٢) شرح برزقاني (١/١٥٠).



تأليف الشيخ محمد بن أبي السرح.

## (٢) باب النداء في السفر وعلى غير وضوء

وفيها أيضاً نفيح الزبير، ونفيح الحبل عند ناز زيد بن ثابت، ونفيح الحبيبة، ونفيح الحضرات. اهـ.

فالظاهر أن المروءة منه يقيم التردد، ويحتمل غيره.

(فشرح النسبي إلى المسند) بدون الحزني، فالظاهر أن المراد بالهي في قوله يخطو: ألا تأتوها وأنتم تسعون. الجري دون الإسراع الذي لا يخرج عن الوفاة، ولا يورث نشئت الفان وانشأ الحال، هكذا قال حشع من المشايخ في شرح الأثر.

والأوجه عندني أن يجعل على ظاهره، لما صحبه في الجمعة: أن مذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - كان جواز الإسراع، عملاً بقوله تعالى: **فَاقْبَلُوا إِلَيَّ يَوْمَ يُدْعَىٰ**، ويؤيده ما روي عنه <sup>(١)</sup> أنه كان يهرول في الصلاة.

## (٣) النداء في السفر وعلى غير وضوء

كذا في النسخ، قال الورقاني: كذا زاد يحيى في الترجمة لفظ: **وعلى غير وضوء**، ولم يتابعه أحد على زعمه، إلا في كتاب ما بدل عليه، وإنما فيه أدان الراكب، انتهى.

قلت: لما توجد في النسخ ترجمة فتذكر مذاهب الأئمة في ذلك فنقول: ذكر العلامة شعرائي اتفاق الأئمة لأربعة على جواز أدان المصعد، وذكر اتفاق الثلاثة على جواز أدان الناجس، خلافاً للمشهور عن أحمد، وقال العلامة كنعني - رحمه الله -: قال صاحب "المهامة" من أصحابنا: وينبغي أدان بلان ويقيم على ظن، لأن الإقامة ذكر شريف، فيستحب به الطهارة، فإن أدان على غير وضوء، جازم، وبه قال الشافعي وأحمد وعامة أهل العلم.



١٥٥/١٠ - حدثني محمد بن علي بن محمد بن علي بن داود عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلى ركعة من غير أن يذكر الله تعالى في ركعها، لم يزد الله تعالى له بها شيئاً».

وعنه أيضاً: أن الظاهر في تركه في الإقامة دون الأذان، وقال بعضه: والأذان ليس ببعض التلبية؛ فتشترط بهما، وقال أصحابنا: يكره أن يقسم على غير وضوء، لما فيه من الفصل بين الإقامة والإسلام، لا يستلزم لأفعال الموضوء. ومن الكرخي: لا يكره الإقامة بلا وضوء، ويكره عندنا أن يؤذن وهو جنب.

وذكر محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير: «إذا أدى المسلم أحب إلي أن يمد الأذان، وإن لم يمد، أحزاه». وقال صاحب «الهداية»: «لأنه بالحق أن يمد الأذان الحسب، ولا تعد الأذان مرة» لأن تكرار الأذان مشروع في النجاسة، والمصنف كما رأيت لم يذكر في كتابه إذا كان المحدث شاكاً، لكن أخرج البخاري عن إبراهيم بن أبي يحيى أنه قال: «لا بأس أن يؤذن على غير وضوء»، وأخرج ابن أبي شيبة عن حماد بن قنادة، «حدثنا الحسن بن الأسود وحمام بن الحارث» فأرجح أنه إن شئت.

١٥٥/١٠ - حدثنا علي بن داود عن محمد بن علي بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلى ركعة من غير أن يذكر الله تعالى في ركعها، لم يزد الله تعالى له بها شيئاً». وهو يفتح الصلاة بالمعصية وسكون لجهنم وسونين بينهما ألف بركة. وعمل غير مشهور. قال في «الفتاوى» جل فيه ربين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وبهذا بضائيق الترجمة، ويستند الترجمة أيضاً إلى ما في الرجال.

القول: «ولفظ محمد بن علي» والظاهر أن حال ذلك بعد الفراغ من الأذان، وفي رواية البخاري: «من يقول على الأذان: قال النووي: في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أبنا نقول بعد الأذان، وفي حديث ابن عباس عن

(١) صحيح البخاري: «مع صحيح بخاري» (١١٤١/٣)، و«المعجم الكبير» (١١٤١/١١)، و«معجم» (١٩١/١١).



ألا صلوا في الرحا - ثم قال: إن صلوا اللهم - حتى يأمروا بالبركة. إذا  
 كان ليلة بارد، ذات مطر، يقول: ألا صلوا في الرحا.

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ١٥ - كتاب الأذان، ١٥٥.

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة الجمعة، ٣ - كتاب الصلاة في الرحا في

مصر، حديث ٢١ و ٢٣.

الصحاحين أنها هناك في الأذن. فلا حاجة في حديث أثناء على جواز التكلم  
 في الأذن. وفي: يقول بعد التحميد. وفي: صلاة. والصاهر الأول. لأن  
 الأذن متصل لا يبغي أن ينحله شيء، ثم لتكلم فيه مختلف بين الأئمة  
 فكبره الأئمة الثلاثة. ورحص فيه الإمام أحمد بن حنبل. كما في  
 الاستدكار<sup>(١)</sup>، ولم يمل أحد منهم بإعادته لمن تكلم، إلا ابن شهاب بسد  
 صمته، قال الربيعاني. وذكر فيه المدونة: قد ماتك لا تكلم أحد في أذنه  
 ولا يرد من سلم. فقد لا بد من الأذن. إذن تكلم في أذنه أم  
 صهي؟ قال صهي. الله

يكون قال من قاعة<sup>(٢)</sup> ولا يسحب أن يكلم في الأذن. وكبره طائفة  
 من أهل العلم، قال الأوزاعي لا يعلم أحد يقدي به فعل ذلك. ورحص فيه  
 الحسن وعطاء وعذابة. وإبركته تكلم بسير جاور. (١) طال الكلام على  
 الأذن، اهـ. وقال الشامي - من الحنفية - ولا تكلم فصح أصلا ولم يرد  
 سلام. من تكلم أسأله إلا إذا كان الكلام سيرا. اهـ

(٢) حرف تبه (صلوا) عشرة أمر (في الرحا) جمع رحل، وهو السمر  
 والسكر. ثم قال: ابن عمر - رضي الله عنهما - استشهدا لنفسه. (٣)  
 رسول الله إذا كان يأمر المؤمن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول: انبروا: (ألا  
 صلوا في الرحا) فقام ابن عمر - رضي الله عنهما - حال الربيع يحال الضمير

(١) ٢١ - ٢٣

(٢) صهي ٢١ - ٢٣







١٥٧/١٢ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ ثَلَاثًا إِذَا أَذَانٌ فِي سَفَرٍ، فَإِنَّ سَبَّ أَنْ يُؤْذَنَ وَلَيْسَ بِهِ مَعْلُومٌ، وَإِنْ سَبَّ فَأَقِمِ وَلَا تُؤْذِنَ.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ.

١٥٧/١٢ - (مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير قال له إذا كنت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم) للحصول المنة (فعلت) وهو لأفضل (وان شئت) التحفيف (أأقم ولا تؤذن) لأنه لم يبين تأكيده. قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> وكان عروة يختار نفسه أن يؤذن. لفصل الأذان عدة في السفر والمخيم. قال العلامة العيني: وبكفة العناء على استحباب الأذان للمسافر بلا غطاء، فإنه قال: إذا لم يؤذن ولم يتم أبعاد الصلاة، وإذا مجاهدًا، فإنه قال: إذا نسي الإقامة أعاد الصلاة، وتعدا بطاهر أمر «أذنا وأقيما»، وفيل الإجماع صارف عن الوجوب، وفيه نظر. وهي المختصر<sup>(٢)</sup> عن مالك أنه قال: بعيد إذا تركه. وشهور مذهبه الاستحباب. وفي المختصر<sup>(٣)</sup> عن مالك: ولا أذان على مسافر. وبوجوبه على المسافر قال داود، اهـ.

قلت. وتقدم عن الهداية<sup>(٤)</sup> أن المسافر يؤذن ويقيم، ولو تركهما جميعاً بكم، ولو اكتفى بالإقامة جاز، وقال ابن قدامة: ومن أرحبه من أصحابنا، إما أوبىه على أهل مصر، قال الغاصي. لا يجب على أهل غير المصر من المسافرين.

قال يحيى: سمعت مالكا يقول: لا بأس أن يؤذن الرجل وهو راكب، قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: قال ابن عمر - رضي الله عنهما - يؤذن على النعير، ولا

(١) الاستذكار (٤٧/٤٦)

(٢) مكلف في الأصل، والبرهان، أرحكي عن مالكه كما في «مقدمة قناري» (٤٦-١٤٢)

(٣) النظر ٤٠ الاستذكار (١١/٨٣، ٨٤)







بإذن ابن وإمام الصلاة أو إمام، صلى وراءه من الملائكة أمثال  
الجنات

فهذا الحكم يختص بالملائكة، ولا تحكم الأميين مختلف له، بقومان  
خطبه عند الجمهور، الرواية الأصل: قلت أنا وإبيهم وراءه، وبه قال الأئمة  
الأربعة. وقال أبو يوسف تبعاً لعنه الله بن مسعود - رضي الله عنه - بقوم  
الإمام وسطحته، قلت: وهذا هذا الأخير يزيد، لكن الروايات المجموعة  
الكثيرة تؤيد الجمهور.

فلان ابن وإمام الصلاة شككنا في جميع النسخ الموجودة، ورواه في شرح  
سنة البجلي، والزرقاني، والسيوطي بعده لفظاً: "أو أقام الصلاة"، وقال: "والمعنى"  
هكذا رواية يحيى بن أنس، ورواية أبي هريرة<sup>(١)</sup>، فإذن أصل وإمام، هذه الرواية  
هم الأصل عندي، لكن الأصل الذي على هامش النسخ ليس فيها الشك،  
وكذا جميع النسخ الموجودة صفا من البصرية والهندية خاصة عنها، الظاهر أنه  
وقع التوهم من النسخ في أصل البجلي، وقد عن السيوطي والزرقاني، فإني  
أحذفه

(صلى وراءه من الملائكة أمثال الجنات) قال البجلي، ويشخصي هذا أن  
تجماعة الكبيرة من الفضيلة ما ليس لتجماعة الصيرة، ولا فلا دائرة لهذا  
المصلي في ذلك انتهى، وكذا بقده عنه الزرقاني، وكلام البجلي هذا يرد ما  
فإنه أظن أني: إن عند الملائكة نواب الرجل الواحد والتجماعة الكثيرة واحد،  
خلافاً للأئمة الثلاثة، أم، فتأمل

وأخرج أبو داود عن أبي بن كعب مرفوعاً: الصلاة الرجل مع الرجل  
أركى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أركى من صلاته مع الرجل، وب  
كثير فهو أحب إلى الله عز وجل، قال الشوكاني: أخرجه الثنائي وابن ماجه

(١) في نسخة الاستاذ: "وإنما إذا أقام الصلاة، وإمام" (٨٦/٢)

(٢) الموطأ رواية أبي مصعب (٧٨/٦)



## (٢) باب قدر السحور من النداء

١٥٩/١٤ - حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ، قال: «لا تسحروا»  
 .....

والن حبان وصحيفة ابن السكيت والحاكم والهيثم، وهذا الحديث نص في  
 النيات

## (٣) قسم السحور من النداء

الظاهر في معنى تفسير انتهاء السحور حسب النداء، يعني: لو قدر وعين  
 انتهاء السحور بالأذان بحور، كما أنه عليه السلام أقم له العلامة أذان ابن أم  
 مكتوم، فحينئذ يكون ذلك بالأذان لنداء الصحيح، وإذ كان ابن أم مكتوم ليس انتهاء  
 السحور، وهذا توجيه الترجمة، وإن كانت الحنفية، لكنه موافق لمذهب المتكلم،  
 فهو الأمانة، فلهذا هذا يدخله في أبواب الأذان، وإن كان ظاهره خلاف  
 النسيم ما عدا الأذان الأوز، أو مثله: إن معنى آخر انتهاء السحور حسب  
 النداء، فحينئذ يكون مبدق لنداء في الحديث بقاء النداء، فإنه يعلم منه قرب  
 وقت انتهاء السحور، لأنه لم يصر بين أنابيهما إلا أن يقول هذا ويطلع عند كده  
 ورد.

ويمكن أن يقال: إن المراد من وقت سحور، التنبه عليه بالنداء،  
 المستفاد من الحديث بأنه لا يؤكل واشترب قبل النداء على النداء، لأن  
 يتبين معنى لم يصر النداء التنبه على وقت السحور بسببه المدافع في  
 زمانه بحور، وعلى هذا في الترجمة يكون هذا، لأن أقصى السحور رتبة  
 الأمر للصبح، كما قلت الحنفية، خلافاً للامة

١٥٩/١٤ - أسالت، عن عبد الله بن مسعود، عن عبد الله بن عمر أن  
 رسول الله ﷺ قال: «لم يختلف على مثل في هذا إلا ما أتاه من رسول الله ﷺ»  
 يعني: عن ابن عبد البر في الحديث الأخرى أن ابن بلالاً أمر برباع المؤذن



بَابُ : دُخْرِ : اسْمُهُ : حَتَّى : إِلَى : أَوْ : مَكَتُومٌ :

تُخْرِجُهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٣٠ - كِتَابُ الصَّوْمِ ، ١٧ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : لَا  
تَسْتَعْمِلُوا مِنْ سَجُورِكُمْ أَذَانًا وَلَا نَاسًا :

وَمُسْنَدُ فِي ١٣ - كِتَابُ الصَّوْمِ ، ٨ - بَابُ : دُخْرِ : أَوْ : مَكَتُومٌ : فِي الصَّوْمِ يَحْتَمِلُ  
يُطْلَعُ مَعْرُ : حَدِيثُ ٣٦ وَ ٣٧ وَ ٣٨ .

بُخَارِيُّ : أَمْرٌ : بَوْضُ : بَيْضٌ : أَيْ : عَمْرٌ (فَقُلُوا وَالْغُرَبَاءُ) : فَهُ نَسَبُهُ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ عَرَفَ  
بِأَنَّ تَحْوِيلَ : الْوَقْتِ ، عَمْرٌ : نَسَبٌ أَنَّ أَذَانَ : لَيْسَ كَذَلِكَ - حَتَّى : يَمْلِكُ : أَيْ : أَمْرٌ  
مَكْتُومٌ : اسْمُهُ : عَمْرٌ : عَنِ : الشَّهِيرِ ، وَجِيلٌ : كَادَ : اسْمُهُ : الْحَمِيرِيُّ : قَسَمَهُ : أَنْفِي : بِأَنَّ :  
مَكَتُومٌ : أَوْ : يَبْعُدُ : أَنْ : يَكُونُ : لَهُ : اسْمٌ ، قَالَ : ابْنُ : سَعْدٍ : أَفْضَلُ : لَعْدِيهِ : يَقُولُونَ :  
اسْمُهُ : عَمْرٌ : أَوْ : بَرَأِيلُ : أَنْفِي : يَقُولُونَ : اسْمُهُ : عَمْرٌ - فَلَا : الْوَرَقَانِي : قَالَ :  
الْحَدِيثُ : عَمْرٌ : كَرٌ : وَأَشْهُرُ :

قَالَ : الْمُبِينِي <sup>(١)</sup> فِي : تَرْجُحِ : ابْنِ : عَرَابٍ : هُوَ : أَنَّ : خَالَ : حَتِيحَةً : بَنَتْ : حَوِيلَهُ ،  
فَرَضِي : عَامِرِي - أَسْلَمَ : حَتِيحَةً : وَالْأَشْهُرُ : فِي : اسْمِ : أَمْرٍ : فَيَسِي : بَرٌ : رَسَدٌ : وَاسْمُ : أَمْرٍ  
مَكَتُومٌ : بَنَتْ : حَتَّى : لَهُ : لَعْمَرِيَّةٌ :

فَعِنٌ : كَانَ : وَلَدٌ : أَعْمَى : تَكْنِيَةُ : أَمْرٍ : بِهِ ، وَالْمَعْرُوفُ : أَنَّهُ : عَلَى : دَعَا : حَتَّى : مَشْهُورٌ  
رَجُو : الْأَعْمَى : الْمُبْدِي : فِي : سَوْرَةِ : عَمْرٍ ، وَهُوَ : كَانَ : حَتَّى : يَكْرَهُ : كَثِيرٌ : وَاسْتَحْلَفَهُ  
عَنِ : الْحَدِيثِ : فِي : أَسْمَاءِ ، حَتَّى : عَمِلَ : اسْتَحْلَفَهُ : ثَلَاثَ : عَشْرَةَ : مَرَّةً .

وَأَمَّا : أَنَّ : زَوْجَ : عَمْرٍ : سَكَنَ ، وَكَيْفَ : يُمْكِنُ : أَنْ : يَفْلَأَ : إِنَّ : عَمْرِي : سَعْدُ : بَابِ  
سَعْدٍ : فَاصْطَحَ : أَنَّهُ : عَمْرِي : بَعْدَ : الْعَمَلِ : بِسَمْعِي . وَهُوَ : زَوْجُ : ابْنِ : سَعْدٍ : وَالْمُبِينِي : عَنْ :  
أَبِي : حَرِيرٍ : أَنَّ : عَمْرًا : رَسُولُ : لَهُ : بِأَنَّ : وَغَدَا : مَرَّ : أَمْرٌ : مَكَتُومٌ ، وَقَالَ : مَتَى : دَعَبَ  
عَمْرٌ ؟ قَالَ : يَا : عَلَامٌ . : الْحَدِيثُ :

سَعْدُ : الْخَادِمِيَّةُ : فِي : حِلَافَةِ : عَمْرٍ - رَضِي : عَنْهُ : عَنْ : هَاشِمِ : شَهِيدِ : يَوْمَ : رَجُلٍ :  
: رَجَعَ : إِلَى : الْعَابَةِ : فَوَلَّى : يَوْمَ :

(١) : عَبْدِ : الْقَادِرِ : (١/١٨١) ، وَطَرَفُ : مَتْنِ : إِبْرَاهِيمَ : (١/١٢٥) :



١٦٠ - ١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ سَهَابٍ، عَنْ  
أَبِي بَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «.....»

وفي الحديث حوار المودنين لمسجد واحد عند الضرورة، فيجوز أذا تم  
معاً لو كانت إليه الحاجة. ومنع غرم. والجمهور على الأول، وكذا الزائد  
بغير الضرورة. وتقدم الكلام على تعدد المودنين

وفيه أيضاً حوار إذا كان معه من يخبره بالوقت، كما في  
الحديث الأتي، عن النوري عن أبي حنيفة وناود، أن أذنه لا يصح، والنقل  
عن الحنفية ليس بصحيح. بل صرح أفتاني عدم كراهته أيضاً، قال القمي في  
«شرح البخاري» وهذا أنقل عنط ثم يقل به أبو حنيفة، وإنما ذكر أصحابنا أنه  
يكره، ذكره في «المنهاج» وفي «الذخيرة» و«البدائع» وغير، أحب، فكان وجه  
التمسك لأجل عدم قدرته على مشاهدة الوقت، فهو في الأصل مبني على  
المشاهدة. اهـ.

وفي الحديث أيضاً حوار الأكل مع الشئ في ظلمة القصر؛ لأن الأصل  
بقاء الليل، خلافاً لثمانكية، وغير ذلك من العوائد.

١٦٠/١٥ - ١٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ سَهَابٍ - الزهري (عن - سالم بن عبد الله)  
مرسلًا أن رسول الله ﷺ قال: «هذا إسناد أخر للحديث المتقدم، قال ابن  
عبد البر: لم يختلف مني مالك في إسناده الأول أنه مرسل، وأما هذا  
فرواه يحيى، وأكثر رواه «الموطأ»<sup>(١)</sup> مرسلًا، ووصفه القسيري فقال عن أبيه،  
ووافقه على وصفه جماعة، اهـ.

وقال الشافعي: لم يذكر ثور القمي من رواة «الموطأ» فيه عن ابن عمر  
- رضي الله عنهما -، ووافقه على وصفه عن مالك خارج «الموطأ» جماعة،  
ووصفه عن الزهري أيضاً جماعة، اهـ مختصراً

(١) «المنهاج» (١٥٠/١٠٠).



«إِنَّ بِلَالًا يَنَادِي بِلِيلٍ، فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تُسَادِيَ بِلَالٌ أَمْ مَكْتُومٌ...»

(إِنَّ بِلَالًا يَنَادِي) وَيُذَنُّ (بِلِيلٍ) فَيَسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ (فَكَلُوا وَاشْرَبُوا) يَعْنِي تَسَحَّرُوا (حَتَّى يَسَادِيَ) عَسَرُ (إِنْ أَمْ مَكْتُومٌ) كَذَّ فِي رُوبَةِ ابْنِ عَمْرٍو عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَمَلُ الْمُنْبَحِينَ وَغَيْرِهَا، وَثَلَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُ ابْنُ حَزِيمَةَ

وَرَوَى أَحْمَدُ، وَابْنُ حَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، بِطَرَفٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَذَنُّ بِلِيلٍ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَذَنُّ بِلَالٌ».

وَحَكَّمَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا أَنْ حَدِيثَ أَنَسٍ هَذَا مَذْهُوبٌ، قَالَ الْحَافِظُ: وَكَانَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ إِلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ رَأَيْتُ الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حَزِيمَةَ» بِطَرِيقَيْنِ خَوَّيْنِ عَنْ عَائِشَةَ، وَفِي بَعْضِ الْفَرَاغَةِ مَا يَمَعِدُ وَفَرَحَ الْوَحْمَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِذَا أَدْنَى عَمْرُو دَهْرٍ صَبَرَ الْبَصَرُ فَلَا تُعْرَتُكُمْ، وَإِذَا أَدْنَى بِلَالٌ فَلَا يَطْعَمُ أَحَدٌ»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

بَلْ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ أَضْعَافُ أَنَّهَا كَانَتْ تَنَكَّرُ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍو وَقَالَتْ: إِنَّهُ عَطَفَ بِهِ ابْنَ عَمْرٍو، كَمَا أَخْرَجَهُ السَّيْفِيُّ، وَفِيهِ قَائِلَتُ عَائِشَةَ: وَكَانَ بِلَالٌ يَصْرُخُ: «تَنَجَّرُ»، وَكَانَتْ تَقُولُ: «عَطَفَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»، اهـ.

إِلَّا أَنَّ نِظَامَهُ أَنَّ رُوبَةَ الْيَهُدِيِّ هَذِهِ وَاسْمُ مَنْ بَحَثَ دَوَائِهَا، لِأَنَّهُ رَوَى فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَيْضًا مِثْلَ رُوبَةِ ابْنِ عَمْرٍو، فَكَيْفَ حَكَوْا أَنْ تُسَبِّحَ نَائِلُ الرُّوبَةِ إِلَى الْغَلَطِ.

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ حَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالنَّصَبِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، بِأَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا تَوَاتُراً، وَتَوَلَّدَ رُوبَةُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِثْلُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَذَنُّ بِلِيلٍ؛ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسَادِيَ بِلَالٌ» وَإِنَّ بِلَالًا يَذَنُّ بِلِيلٍ - فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسَادِيَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، اهـ. وَجَوِّدَ ذَلِكَ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يَمَعِدْ أَحْتِمَالاً، وَقِيلَ: لَمْ يَكُنْ نَوْباً، بَلْ كَانَتْ لِهَيْمَةَ

(١) انظر لغوي (١٠٣: ٢)



قَالَ: وَمَنْ لَمْ يُمْسِكْ رَجُلًا أَحَدًا، . . . . .

حاشان محدثان، فإن سلاً كان في أول من شرح يزدن وحده، ولا يؤخذ للصحح شيء، يطلع العمدة، ويعلم هذا تحسناً برواية امرأة من بني النجار، قالت: «كان بلالاً، رضي الله عنه، يحلّس عليّ شيء وهو أعلى بيت من السدة فإذا رأى النجم نمتي ثم أدنا، أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وإسناده حسن، وكذا روايته الآخر في الأغان عند مبيد الطلوع، ثم أردف ابن أم مكتوم فكان يذوق بئيل، وسنن بلال على حاشه الأولى، وعلى ذلك تقول رواية أبيه وغيرها

ثم لما جاء الضعف في نص بلال، وكان ربما أخطأ طلوع المعمر، وأند أحصاً مرة فأمره بيقظ أن يرجع، ويقول: «ألا إله العبد قد نام» وسبب في الحديث، أخرجه أبو داود وغيره، مستقراً أنه يليل وأخر أدنا ابن أم مكتوم، وذكر له من براعي له المعمر، انتهى

أما، اختلف في فاعله كما سبق، (أو كان من أم مكتوم رجلاً أصم). ظاهرة أن هذه مقولة سالم، ويؤيده رواية البيهقي بلفظ: «قال سالم»، وجرم الشيخ موقوف اللبس في «نعتي» بأن فاعله «قال» هو ابن عمر، ويشهد له رواية البخاري في الصيام، وشرح العمدة في «الجمع» بأن عبد العزيز رواه عن ابن شهاب، حر سالم، عن أبيه أنه قال: «وكان من أم مكتوم» حج، ورواه الإسماعيلي عن أبي حنيفة، والطحطاوي عن يزيد بن سنان، كلاهما عن ابن شهاب، فعبد أن فاعله من شهاب، ونفذ رواه جماعة عن لعني، وكوهم الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

قوله «نحفظ»<sup>(٣)</sup>، في صحيح كوث من شهاب قتاله أن يكون شيخه سالم فند، وكذا، شيخ شيخه ابن عمر - رضي الله عنهما - أيضاً، وهذا قال العيني في شرح البخاري، قال النحفظ، ولابن شهاب فيه شيخ آخر، رواه عبد الرزاق

(١) أخرجه أبو داود (المجايب: ٢٢٩)

(٢) شرح الزرقاني (١/١٠٤)

(٣) انظر: صحيح البخاري (١/١٠٠) باب: «أما إذا علم»



لا بد من شيء يقال له: «الله أكبر»...

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ١١ - باب أذان الأعمى إذا كان له من يجره.

ومله في: ١٣ - كتاب الصوم، ٨ - باب بيان أن دخول في الصوم يحصل بضم الفجر، حديث ٣١ و ٣٧ و ٢٨.

عن ميمون عنه، عن سعيد بن المسيب وبه الزيادة، قال: من عبد الله هو حديث آخر لأبي سفيان، وقد وافق ابن إسحاق معمرًا فيه عن الرهري، اهـ (لا بد من شيء يقال له: أصبحت أصبحت) بالتركيب والتأكيد، أي دعوت في الصباح.

واستشكل عليه بأنه حذر أذانه غابة للمك، هو أذن بعد دخول الصباح ثم جاز الأكل بعد طلوع الفجر، وهو خلاف ما عليه الجمهور، فتبيل في جوابه. إن معناه قاربت الصباح، ويعتبر عليه أن في رواية الربيع عند أبيه في: «وتم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين يصعدون إلى بزج الفجر أذن»، وأصرح منه رواية البخاري في الصيام: «حتى يؤذن من أم مكوم، فإنه لا يؤذن حتى يطع المنبر»، فإنه من كلام النبي ﷺ بفتح، فتبيل. ثعل الأذان لا يقع إلا من أول المطلع، من مؤمنه ﷺ مؤمنه بالملائكة، ونحو ذلك.

وأنت خبير بأن أمثال هذه الأجوبة لا ترد الروايات الصحيحة، فاعلم هو في الجواب أن حديث الباب مؤيد لمن قال: إن حرمة الأكل يبين الفجر لا بانطلاق، وهو أقوى حجة، كما قالوا، ومن لم يقل به أخذ بالاحتمال، واستدل بحديثي الباب على حوار تقدم أذان الصبح على طلوع الفجر<sup>(١)</sup>، وتقدم بيان لمذهب أبي خاتم.

(١) به قال مالك والشافعي وأصحابهما وأحمد بن حنبل، وإسحاق وداود، والنفري، ومن قول أبي يوسف، وقال أبو حنيفة، والثوري، ويوسف، ومحمد بن الحنفية، والحسن بن علي، ويعقوب بن إسماعيل، لا يجوز الأذان صلاة الفجر حتى يطلع المنبر، انظر «المستدرر» (٩٣/١).



وأتى حبيب بن أنس الحنفية لا يخافهم هذا الحديث؛ لأنه لم يحن في طريقه ولا عقيب، أن أذن بلال ثمان لصلاة الصبح، وهو المصنف فيهم، لا مجرد لإذنه، فكان التبرؤ عني من أبي، واستند به على حواز تقطيع الأذن قبل الثمعة لصلاة الصبح، ولم سمع لأخبار الحنفية عن ذلك بوجه.

الأول: ما فيه الإمام محمد أنه كان في شهر رمضان يسحور الناس، ويريد رواية مسلم: «لا يسحور أحدكم أبداً بلال من سجوده».

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: «واختلفوا في أن أذن بلال كان لي بمصن فقط أم في جميع الأوقات» فادعى أبو النضال الأول، انتهى، فعلى هذا لم يكن هذا الأذن لصلاة، بل تسحر السحور فقط، فلا يصح في الاستدلال على مدعاهم.

والثاني: ما ورد في رواية مسلم: «فإن ينادي بمرجع قائمكم وبوقفناكم»، وفي رواية للطحاوي: «مرجع غداكم أو نيه غداكم»، ففي هاتين الروايتين رأيتهما يبرح بأن أذن بلال لم يكن للصلاة، بل لأمر آخر، وأتى حبيب بن أنس المصنف من جهة أخرى.

والثالث: أن بلالاً - رضي الله عنه - أبعد كان يريد الفجر، نكر قد سقطت لصعده في صدره، وإن أم مكتوم لما نكر أنه من ينادي له الفجر ويحمره فلا يحفظه، وبإيذه رواية أبي الأضرحة أذن بلال - رضي الله عنه - هو من بعده شيئا، وبإيذه أيضا ما أخرج البخاري في الصحيح: «لم يكن بين أذنيهما إلا أن يركي ذا ريتول ذاه لا يقان» لو كان كذلك ما عينه النبي ﷺ مؤذنا، لأن تعبه كان متدنيا، وما حثج أبي عتبة بعد ذلك لإصلاحه بوجه آخر، وأيضا في إسناده من النصب المندرج.

والرابع: السماع من روايات النبي عن تقطيع الأذن، سيما إذا كانت نصا



في مثاولها بخلاف تلك الروايات المحتملة. بل الروايات انني استدلوا بها، هي بنفسها حجة لنحتمية؛ لأنه لو كان أذان بلال كاتباً لما احتجج إلى إعادته أذان ابن أم مكتوم

وامتداد الحنفية على ذلك بروايات كثيرة نصص على الباب، فمنها رواية شداد عن بلال، أن رسول الله ﷺ قال له: «لا تؤذن حتى يمشين لك الفجر هكذا، ومن يديه عرقاً» أخرجه أبو داود، ورواية حفصة: «أنه عليه السلام إذا أذن المؤذن بالفجر قام فمسى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد، أخرجها الطحاوي والبيهقي، ورواية ابن عمر: إن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: «ألا إن المسجد قد نام»، أخرجه أبو داود والدارقطني وفتحناوي بطريق حماد بن سلمة عن أيوب عن رافع، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: «رحاله ثقات حفاظ، فهذا ابن عمر روى هذا الحال، وقد روى قبل حديث: «إن بلالاً ينادي بليل» الحديث، فلا بد أن يقال: إن ما كان من ندائه بليل لم يكن فلهذا، فإنه المعنى.

لا يقال: إن رفعه خطأ افترده حماد، كما ناله جماعة من المحدثين، والنسواب ورفعه على عمر بن الخطاب وأنه هو الذي رفع له ذلك مع مؤذنه؛ لأنه ليس بخطأ أصلاً، ولا دليل عليه، والذين عطفوه اضطروا إليه لما أنه قد ثبت عندهم تقديم الأذان عن رفعه. لكن الذي لم ثبت عنه كيف يمكن له أن يقبله، سيما إذا كان له متابعة كما سيجي.

والعجب منهم مع حلافة شتمهم أنهم بأنفسهم يحالفون أصولهم، فإنه لو افترده حماد كما ادعوه يعتبر أيضاً لفظة حماد بن سلمة. وثبت شعري أنه إن وقع مثل هذه القصة لعمر مع مؤذنه، فهو كيف يوجب أن لا يقع مثله بلالاً؟

(١) فتح البارقي (٢/١٠٣).



على أن حدا له سرده به . فإن له متابعة سعيد بن رزيق - شيخ الحزبي وسكون  
الراء بعدها موصدة - عن أبيه عند البيهقي . ورواه عبد الرزاق عن معمر وعن  
أبيه أيضا . أخرجه اندارنقشي . وقال : هذا صحيح . قلت : مهم وجدة . ولأبيوب  
منه أيضا برواه عبد الحبير عن أبي زرارة عن أنس عن عمر عند  
البيهقي . قال السخري : أخرجه البيهقي ، وإسناده حسن .

قال المحقق في "الفتح" <sup>(١)</sup> : ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أبيه أيضا .  
لكن أحسنه فلم يذكر تابعه إلا بن عمر . وله طريق آخر عن أنس عند  
الدارقطني وغيره . اختلف في رواها ووثقها أيضا . وأخرى مرسلة من طريق  
برس بن خباب وغيره عن حميد . وأخرى من طريق سعيد بن قتادة مرسلة .  
وهناها موسى عن سعيد بشك أنس . وهذه طريق بثني بعضها بعضا فود  
طائفة السخري . فليعلم بهذه نظري المعذرة أنه لا يمكن إنكار أن هذه القصة  
وثقت بلال أيضا قد وقع بمأذن عمر .

وحدثوا أيضا بحديث أنس . وشي أيضا شاهد لحديث ابن عمر  
المعتمد . أخرجه اندارنقشي برواه أنس يوسف القاهسي . عن سعيد بن أنس  
عرويه عن قتادة عن أنس . أن بلالا أدلى من الشجر . وأمر رسول الله ﷺ أن  
يحبس فسمعت أن الله قد نام الصلوات . ثم قال : فلهذا أمر يوسف عن  
سعيد . وعمر يرسله . ثم أخرجه الطبري المرسى . فقال : وأسير أصح <sup>(٢)</sup> .

ولا ينبغي حديث أن لا يرفى إلا كذا كذا عليهم . كما نقره البيهقي  
في الحديث . فاحمد زيادة ثقة . فعند علي الصوسم أيضا . وأبو جرير أن  
سعيد أصح . فالمرسل أيضا صحة عند المحققين . سيد إذا تبيع بطريق آخر .

(١) فتح الباري (١/٣٠٠)

(٢) ابن اندارنقشي (١/٢٤٦)



وله متابعة عند الدارقطني، برواية الحسن عن أنس، قال الدارقطني: سمعت بن القاسم الأسدي ضعيف جداً. قلت: وهو وإن وثقه بعضهم - كابن معين - لكن الرجح فيه الضعيف، إلا أن المتابعة بالضعيف شائع.

قال النووي في «التقريب»<sup>(١)</sup>: ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، وقال السيوطي: ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق زال بمجيئه من وجوه أخرى، وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفاً للإرسال أو تدليس أو جهالة رجال. أما الضعيف لقض الراوي أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف. نعم، يرتقي بسجموع طرفه عن كونه منكراً أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام. اهـ.

وأنت تعلم أنهم إذا ورد عليهم إخراج الشيخين لبعض الضعفاء، بخلصوا أنفسهم بقولهم: ذكره متابعة. وقد أقر بذلك النووي في «مقدمة شرحه»، واستدلوا أيضاً برواية حميد بن هلال: إن بلالاً أذن ليلة بسواو، فأمره رسول الله ﷺ أن يرجع إلى مقامه، فينادي: «إن اعبد نام» فرجع. أخرجه الدارقطني. ذكر في «الإمام»: هو مرسل جيد، ليس في إسناده مطعون فيه.

واستدلوا أيضاً برواية شبان، قال: «تسحرت ثم أتيت المسجد...». الحديث، أخرجه الطبراني، وفيه: «وكان لا يؤذن حتى يصبح»، قال الحافظ في «التراية»: إسناده صحيح. ورواية حفصة بنت عمر، أخرجه الطحاوي والبيهقي، وفيه: «وكان لا يؤذن حتى يصبح». ورواية عائشة، قالت: ما كانوا يؤذنون حتى ينفجر الفجر. أخرجه ابن أبي نسة، وأبو الشيخ في كتاب الأذان، وإسناده صحيح.

(١) انظر: «تلاويح الراوي» (٢/ ٣٨٣).







رُفِعَ يَدَيْهِ .....  
.....

ثم تكبيرة الاحرام فرض عند التجسسور، ومنهم الاثمة الأربعة مع اختلاف مذهب بينهم أنه ذكر كذا قالوا أو شرط لنا فإنه الحنثية، وهو وجه تشابهه. وهذه بعض اصحابنا ذكره، وهو ضاهر كلام الطحاوي، قوله لشامي، وغيره منه، قال ابن الصديق: «يُضَلُّ بِهِ خَيْرُ امْنٍ مُشَاهَبٌ، وَبُطْلُهُ امْنٌ عَدُّ الْبِرِّ مِنْ لَوْزَةِ اعْيٍ وَغَيْرِهِ أَيْضاً، كَمَا أَنَّهُ الزُّرْقَانِي<sup>(١)</sup>، قَالَ الْحَارِثِيُّ وَبَرْنٌ مِنْ مَالِكٍ، بَرْنٌ يَسْتُ.

واحتلوا، ايضا في الحنط، من الشيخ الموفق بن قدامة في الشامي<sup>(٢)</sup>. وحديث ابن فضال لا يعتمد إلا على: «الله أكبر عند إمامنا، ومالك، وكذا عند الشامي، إلا أنه قال: «يعتمد بقوله: «الله الأكبر أيضا، لأن الأثمة والاثام لا يليه من بينه ومعناه، وإنما أفادت التعريف. وفاز أبو حنيفة» تعتمد بكل اسم لله تعالى سوى وجه التعظيم، كنوله: «الله أعظم أو كبير أو جليل، ثم ما خلا.

وامتدال لأي حنيفة في الآية: «أن اكبر»، هو التعظيم لغة، وهو حاصل، قال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: «يُحْسَنُ التَّكْوِينُ: هُوَ قَوْلُهُ بِعَلَمِي - قَوْلُكَ تَكْبَرُ (١)»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من حنث بها التكبير» ومعناه التعظيم. وهو أهم من خصوص الله أكبر» وغيره، ولا إجمال فيه، والثابت بالحنث التعظيم المخصوص، ويجب العمل به، حتى تذكره لمن يحسن تركه، الله.

(رفع يديه) وهذا الرجوع عند افتتاح الصلاة مجمع على مشروسته، وفي شرح الحديث<sup>(٤)</sup>: «احتسنت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة

(١) الطبري: «شرح البرقاني» (١: ١٥٧).

(٢) الشامي (١: ١٦٦).

(٣) فتح الباري (١: ٢٦٦)، «البحر الرائق» (١: ١٢٦).

(٤) (٣: ٣٠٥).



حَدَّثَنَا مُنْكَبِبُهُ،

الإحرام، وغُلِبَ ابنُ المنذر وغيره الإجماع فيه، ثم الجمهور على أنه سنة، وقال  
ابن حرم: إنه مرض لا تجزئ الصلاة إلا به، وروى ذلك عن الأوزاعي، كذا  
في «البدل»<sup>(١)</sup>، وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup>، روى الترمذي عن الحميدي، وابن حزيمة،  
وداود وبعض الشافعية، والشافعية.

قال ابن عبد البر: كل من نقل عنه الوجوب لا يبطل لصلاه بتركه، إلا  
في رواية عن الأوزاعي، والحميدي، وهو شديد وخطأ، وقيل: لا يستحب،  
حكاه الباجي عن كثير من المالكية، ونقله النخعي رواية عن مالك، اهـ.

قلت: فالراجع استحبابه لا إيجابه كما قيل، ولا وجوبه، ولذا قال  
الشيخ لموفق في «المنعي» لا يعلم خلافا من استحباب رفع اليدين عند افتتاح  
الصلاة، لكن قال ابن العربي في «عارضه الأحاديث»<sup>(٣)</sup>: اختلف العلماء في  
رفع اليدين في الصلاة على خمسة أقوال. الأول: أنه لا ترفع يدي شيء من  
الصلاة، قاله في المختصر ما ليس في المختصر. الثاني: يرفع في تكبيرة  
الإحرام فقط، قاله ذلك في مشهور رواية المصريين عنه. الثالث: يرفع في  
تكبيرة الإحرام، وإذا ركع، الرابع: يرفع لهما، وإذا رفع من الركوع  
الخامس: وإذا قام من السجدة، رواه ابن وهب عن مالك، اهـ. وكذلك نقل غيره،  
أيضا الخلاف في رفع الافتتاح، وأما في لمواضع الآخر فبأن سطر الكلام  
فيها.

أحد: بحـ مهمة وذال معجزة سائكة أي مقابل (منكبيه) تنبيه منكب،  
وهو مجمع عظم العبد والكتف، قال ابن رسلان: ينتفع الاعم ركسر الكاف ما

(١) (٤٠٠/٤)

(٢) شرح ترمذي (١: ١٧٧).

(٣) (٥٨/٦)



بين الكلف والعق، انتهى. وهذا أخذ مالك والشافعي، وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث عبد مسلم، وفيه حتى يحاذي بهما أذنيه، قال الزرغاني، قلت: لكن في «مختصر عبد الرحمن» وفصلها رفع اليدين عند الإعرام حتى تقابلا الأذنين، اهـ.

وكذا ما سيأتي من كلام الناجي، يدل على أن مالكاً يوافق الحنفية، ثم ما نقل اختلاف فيه جماعة من الشايخ، الظاهر أن الاختلاف فيه كأنه لفظي لأن ابن الهمام من الحنفية، قال: لا تعارض بين الروايين، فإن محاذاة تشحنتين بالإبهامين تسوغ حكاية محاذاة اليدين بالمتكبين، لأن طرف الكف مع الرسع يحاذي المتككب أو يقاربه، فالذي نص على محاذاة الإبهامين بالشحنتين وفق في التحقيق بين الروايين، فوجب اعتباره، اهـ.

وقد الناجي من المالكية: فإننا نقول: كان يحاذي بكفيه متكبه وبأطراف أصابعه أذنيه فيجمع بين الحديثين، ويكون أولى من اقتراح أحدهما، انتهى.

ونقل القاري<sup>(١)</sup>، عن الإمام الشافعي أنه حين دخل مصر، سئل عن كيفية الرفع؟ فقال: يرفع يديه بحيث يكون كفاء حذاء متكبه، وإبهامه حذاء شحنتي أذنيه وأطراف أصابعه حذاء فروع أذنيه لأنه جاء في رواية: «يرفع إلى المتكبين»، وفي رواية: إلى الأذنين، وفي رواية: إلى فروع الأذنين، فعمل الشافعي بما ذكرنا في رفع اليدين جمعاً بين الروايات الثلاثة، انتهى.

قلت: ويقرب منه ما نقله الحافظ عن الإمام الشافعي ومثله في المالكية. وقد عام بهذا كله أن الأئمة ما اختلفوا فيه، إلا أن الحنفية استحبوا شيئاً من المبالغة في الرفع، حتى فيكروا مع الإبهامين يشحنتي الأذنين، وغيرهم ما احتاجوا إليه، كما يظهر من كتب الفروع. وقال ابن قدامة: هو مخير فيهما،

(١) «معراج السالكين» (٢/٢٥٤).







وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ .

قال الشوكاني وغيره: لا دليل فالحنفية على الفرق بينهما غلط ناشئ عن قلة نظر منه .

ثم اختلف الفقهاء في أن الرفع هل يكون مقارناً للتكبير أم قبله، والأصح عند الشافعية والمالكية المقارنة، كما قاله الزرقاني، والمرجح عند الحنفية المتقدم، كما في «اليدل»، فعلم أن لكل منهم روايتين في ذلك، ونقل الشيخ الموقق في «المعني» في مذهبه - أي لحنابلة - رواية واحدة وهي المقارنة. واختلفت ألفاظ الروايات في ذلك، وحديث الباب ساكت عنه، لكن الألفاظ التي نسخها ابن نجيم في «المعني» إلى الشيخين، وأيضاً ما أخرجه أبو داود وغيره بلفظ: «إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ حُلُوَ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَهُ» الحديث، تؤيد الحنفية.

ثم اختلف العلماء في حكمة الرفع، فقيل: إشارة إلى نفي التكبراء عن غير الله، واختاره صاحب «الهداية»، وقال: فيقدم على التكبير، وهو إثبات التوحيد، وقيل: الحكمة فيه أن يراه الأصم فيبصر اتصاله بالتكبير، وقيل: إشارة إلى طرح الدنيا والإقبال بكلية إلى الله تعالى، وقيل: إلى الاستسلام، وقيل: إلى استعظام ما دخل فيه، وقيل: إلى رفع الحجاب بين العابد والمعبود، والساجد والمسجود، والعبد والعلو، وقيل: يستقبل بجميع يده، وقيل: تعظيم الله تعالى، وقيل: إشارة إلى تمام القيام، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

ورأى ابن رسلان<sup>(٢)</sup> قبل: «إِنْ كَفَرَ قَرِيشٌ وَغَيْرُهُمْ كَانُوا يَصْلُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِمْ تَحْتَ أَبَاهُمْ، فَأَمَرُوا بِالرُّفْعِ لِيَسْقُطُوا، وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّرْفِيَّةِ: إِشَارَةٌ إِلَى طَرَحِ الدُّنْيَا وَرَأَى ظَهْرَهُ، أ».

(وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) ولم يذكر فيه الانحطاط إلى الركوع كما

(١) شرح الزرقاني (١/١٥٧).



وبعد ذلك أتت ... ..

سبحي (رفعهما) أي المدين (كذلك) أي حديث المسكين (أيضا) كما رفع في الاحتجاج. وبخلاف ما أخرج أبو داود<sup>(١٦٦)</sup> عن الشعبي. عن مالك. عن باع. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - سقط. وإذا رفع رأسه رفعهما دون ذلك. فإن أبو داود. لم يذكر «دون ذلك» لا مالك. لم يرد ذكر في الحديث الاحتجاج (إلى التركخ). وكذا رواه يحيى والنعماني والشافعي وممن ويحيى البيهقي وجماعه ذكره الشافعي في السير<sup>(١٦٧)</sup> فلم يذكر فيه الرفع عند التركخ. ورواه ابن وهب وابن القاسم وسعيد بن الحسن الشافعي وجماعة. حفظها المسلمي في ذكر الرفع عند التركخ. قال ابن عبد البر<sup>(١٦٨)</sup> هو المصواب. وكذا نُسِئت من رواه عن ابن شهاب. وقال جماعة إن ترك ذكر الرفع إما أني عن مالك. وهو الذي رواه أبوهم فيه. لأن حفاظه حفاظة روية عنه لوجهين أحدهما أنه

قلت: لا تنفعه أي عبد البر شفي لإمام مالك وشيخه. وكذا قوله: «إلى» ما رواه عن ابن شهاب ذكره سهو منه. فإن الحديث أخرجه البيهقي عن البيهقي. أي داود. وأما في ذكر الرفع عند التركخ. وأيضاً لم يخلف فيه على الجمهور فقط. بل اختلف بينهم في دفع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - كما لا يخفى على من سير التلامي في شخص كتب الحديث. وقد تقدم من حديث أبي داود عن النعماني. يشير إلى أن الرفع عند الاحتجاج لم يتركه ليس في هذا الحديث. وإلا لم يكن لذكر «دون ذلك» في الرفع عن التركخ معنى. بل كان حقه أن يذكر في الاحتجاج أنه أول رفع بعد رفع الاحتجاج

وروي النعماني في الاحتجاج عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن

(١٦٦) أخرجه أبو داود (ج ١ ص ١٧٤).

(١٦٧) في السير (ص ١٩٦).

(١٦٨) في السير (ج ١ ص ٢٧٤).



الشيء <sup>بفتح</sup> كما يرفع يديه عند التكبير المرفوع، وعند التكبير حين يهوي - اجناً، قال المصنف <sup>(١)</sup> إسناده صحيح، فالحق أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - مع أنه منقطع في الصحيحين مصفوف في موضع نرفع، ولعل ذلك السر في أن الإمام مالكاً لم يأخذ به في قوله المشهور، وهو العراء بما هي «المندوبة» ذلك مالم لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة، لا في حصر ولا غيره رفع، إلا في افتتاح الصلاة، قال ابن القاسم - وكان رفع اليدين عند مالك مذهباً إلا في تكبيرة الإحرام، اه - قال النووي: هو أشهر الروايات من مالك.

اعلم أن العلماء بعد اتفاق الجمهور منهم على رفع اليدين عند التحريمة كما تقدم، اختلفوا <sup>(٢)</sup> في غيره.

أما رفع اليدين عند الركوع، بعد الركوع، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق: سنة الرفع فيها، وه قال بعض أهل العلم من الصحابة والتابعين: كذا في الترمذي. على الاختلاف فيما بينهم في أن هذا الرفع عند رفع الرأس من الركوع أو بعده، في القنوت، ويخالفهم ويرد الروايات، وعند الإمام الشافعي، روايت الرفع بعد الركوع مذكورة، كما ذكر في محله.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الأولى، وهو المشهور من مذهب مالك المعمول عند أصحابه، قال الناجي: وروى عنه في «المندوبة» <sup>(٣)</sup>: «كان رفع اليدين ضعيفاً إلا في الافتتاح». اه.

(١) انظر المجموع (٢/٣٦١ ج ٢٥٩٠)

(٢) انظر التمهيد (٧/٧٩ - ١٩٠) و (٩٣/٩٧٣) وما دها.

(٣) انظر الفتاوى (٦/٢٨٦).



قُتِبَ رَفْعُ مَا فِي «الْمَدُونَةِ» مَفْضُلًا، وَاقْتَصَرَ فِي صَوْنِ «الْمَالِكِيَّةِ» مِنْ «مَخْتَصَرِ الْحَلِيلِ» وَغَيْرِهِ عُمَرُ. اسْتَحْيَا رَفْعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَقَعْدَ، وَبِهِ قَوْلُ النَّوَوِيِّ، وَالتَّنَخُّي، وَابْنُ أَبِي لُمْلَى، وَغُلَقَةُ بْنُ فَسٍّ، وَالْأَسُودُ بْنُ يَزِيدَ، وَغَامِرُ النَّصَبِيِّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ النَّسَبِيِّ، وَحَيْثُمَةُ، وَالْمَنْصُورُ، وَوَكَيْعٌ، وَغَاصِمُ بْنُ كُنَيْبٍ، وَزُهْرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ، وَحَابِرُ بْنُ سَعْدَةَ، وَالْبَرَاءُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَهُ النَّبِيُّ.

فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ الرَّفْعُ فِي الْإِحْرَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَبَنَاتِ أَصْحَابِهِ وَبَنَاتِ طَهْقَةَ الْكُوفَةِ قَدَمًا وَحَدَنًا، وَقَوْلُ حَرْبِ بْنِ شَدَّادٍ: الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ لَا غَيْرَ، كَذَا فِي ابْنِ رَمْلَانَ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَصْحَابِهِ، وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَغَيْرِهِمْ تَرْكُ الرَّفْعِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ.

وَفِي «الْبَيِّنَاتِ»<sup>(١)</sup> رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ: الْحَشْرَةُ الْمَدِينُ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَجْنَةِ مَا كَانُوا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَّا فِي افْتِدَاحِ الْأَصْلَافِ، لَكِنَّا فِي الْأَمْرِ عَنِ «الْبَيِّنَاتِ»، وَبِهِ خَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَمَا فِي الرَّمْذِيِّ.

وَأَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ، فَقَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفَّقُ فِي «الْمَضِيِّ»: لَا يَسْتَحِبُّ رَفْعَ يَدَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَلْعَبِ، وَفَقَلَ عَنْهُ الْعُمُومِيُّ أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَبُحْلٌ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْعَمَلَةِ، فَقَالَ: فِي كُلِّ خَفَضٍ وَرَفْعٍ، وَعَلَى: فِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَأَبِي حَمِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَحَادِيثُ صَحَّاحٌ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِرَوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍ الَّتِي فِيهَا إِنْكَارُ الرَّفْعِ فِي السُّجُودِ، وَرَوَايَةُ أَبِي حَمِيدٍ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الرَّفْعِ.

(١) «بَيِّنَاتُ الصَّائِحِ» (١٨٥/٢)، وَنَظَرُ: أَثَرُ التَّصَدُّقِ وَالتَّابِعِينَ فِي هَذِهِ الْمَلَكَةِ فِي «إِعْلَافِ النَّسَبِ» (٤٣/٢ - ٧٦).



قلت: وفي نسخة أحمد: عن حابر - رضي الله عنه - «كان رسول الله ﷺ يجمع بينه في كل ركعة من الصلاة» وإلى استحباب رفع اليدين في السجود ذهب أبو بكر بن المنذر، وأبو عيسى الطاطري من الشافعية، وبعض أهل الحديث، كما قاله الشوكاني. وقال الحافظ في المفتاح: هو خلاف ما عليه الجمهور، قلت: لكنه ثابت بعدة روايات.

قال الحافظ في المفتاح: وأصح ما دفعت عنه من الأحاديث في الرفع في سجود ما رواه الشافعي بسنده عن مالك بن حذيرث أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه في صلاته إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود، الحديث.

قلت: رضي الله عنه: أن نسي فتحة كان يرفع يديه في الركوع، والسجود، رواه أبو يعلى. قال البيهقي: رجاله رجال الصحيح، وغير ذلك من الروايات أسبرحة في ذلك.

وفتح ثمة لرفع يدين السجودتين أيضاً، قال ابن القيم: صح الرفع بين السجودتين، وعده الجمهور المذاهب، من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ومالك بن الحويرث. عند الشافعي والشافعية، كذا في إسناده، قلت: وهو مذهب عامة روايات.

سواء حديث وثاب بن حنبل، عند أبي داود<sup>(١)</sup>، بإلفاظ: «إذا رفع رأسه من السجود» وما أورده عنه أبو داود وقد أسرى إسناده، وفي حديث ابن ماجه وابن جرير وغيره عند أبي داود، وورد في غير ذلك من المرويات، تركها للاختصار.

والرفع اليدين عند انتهاء الركعة الثانية، فدروي في حديث عيسى - رضي الله عنه - مرفوعاً بلفظ: «إذا قام من السجدة» أخرجه الترمذي

(١) انظر الصحيح (٢٠٠/٢٦٠ ج ٢/٢٠٠).

(٢) أخرجه ابن داود (١١٠/٢٧٠ ج ٢/٢٧٠).



وصحبه، وأمرجه أبو داود، وأحمد بن حنبل، والسنائي، وابن ماجة، وصحبه أيضاً أحمد بن حنبل فيما حكى عنه النجاشي، لكن قال، انحصابي لا أعلم أحداً من أئمتها، قال به، وقال ابن رسلان، لعله لم يلق على طريق الحديث، ولو وقف لجمعه على الركعتين، كما حمله الأئمة. وقال الشوكاني: والحرام بالسجدتين الركعتين مثلاً منك، انتهى.

قلت: اصطفاي أبي نأويله لما يخالف ما اختاره من عدم الرفع في هذا الموضع، وإلا فلفظ: «إذا قام من السجدين» يقتضي معنى، سيما إذا هو مزبذبه بعد الروايات، مثل حديث وإثل من سجدة سقط: «إذا رفع رأسه من السجود» وحديث: «من غلبه سقط» وقد يرفع في كل ركعة يكررها قبل الركوع، ونحو حديث: «يمر السكبي عند أبي داود: رحن بهنص لنقيام فيقوم» وغير ذلك، وتقدم ما قاله من اللفظ، مع الرفع عند النهض في الركعة الثانية. من حديث أبي عباس، وعائذ بن الحويرث.

وأما رفع اليدين إذا قام من السجدة الأولى، فروى عن الشافعي استحبابه. قال النووي: هذا القول هو الصحيح، فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «يعلف روء البخاري، وصرح أيضاً من حديث أبي حمزة الشافعي: روء أبو داود والترمذي بنسب صحيح، قاله الشوكاني.

قلت: لكن أكثر متون الشافعية خالته عن ذكر هذا الرفع، ولم يذكره أصحاب الشون من المالكية والحنابلة، بل ذكر في الترويض المصريح<sup>(١)</sup> ونهض مكبراً بعد السجدة الأولى ولا يرفع يديه وضئى ما في، انتهى.

ولا يذهب عليك أنه صحح البخاري حديث ابن عمر المذكور في «جوهرة ربيع الزبير» وله شاهد من حديث أبي حمزة، وعفي بن أبي طالب، أخرجهما

- - -



أبو داود، وصححهما ابن خزيمة وابن حبان، وصحح هذه الرواية غيرهم، كما ذكره الحفاظ في «الفتح»، ومع هذا لم يلق به الأئمة، قال ابن بطال: هذه زيادة يجب قبولها لمن يقرون بالرفع، وقال الخطابي: ثم يثل به الشافعي، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة، وقال ابن خزيمة: هو سنة وإن لم يذكره الشافعي، وقال ابن دقيق العيد: قياس نظر الشافعي أنه يشع الرفع فيه؛ لأنه أئمت الرفع عند الركوع والرفع منه، لكونه زائداً على من اقتصر عليه عند الافتتاح، والاحتج به الموضعين واحد، قال: وانصوب إسنه. وأما كونه مدعياً للشافعي - لكونه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي - فقيه نظره انتهى.

قال الحفاظ: ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوجبة ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي، أما إذا عرف أنه اطلع عليه، وزده أو نأوله بوجه من الوجوه فلا، والأمر هنا محتمل، بل قال الإمام الشافعي في «الأم»: ولا تأمره أن يرفع يده في شيء من الذكر في اتصاله لشيء لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة، تنه، يعني التحريمة والركوع والاعتدال.

فلعلك قد دريت مما تقدم من ذكر الروايات، وأقول اعلموا، أن رفع اليدين في الصلاة ثابت بالروايات الصحيحة في مواضع كثيرة، وردت فيها الأحاديث الصحيحة الكثيرة، وأخذ بها بعض من الفقهاء أيضاً، ومع ذلك قال جمهور ما أخذوا منها، إلا المواضع الثلاثة المذكورة، حتى نقل أبو حامد الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواضع الثلاثة، ولكنه متعقب، كما قاله الحفاظ في «الفتح».

ولا يمكن أن يتوهم بهم أنهم تركوا تلك المواضع مع صحة الرواية فيها بلا وجه، مبني الرفع بعد التشهد، مع كثرة الروايات فيها، وكذلك الرفع بعد السجدين، أو السجود، مع صحة الرواية فيهما، نقل الخطابي



الإجماع على حلقه، وضبط الشوكاني مع عناه بته إلى تأويله.

وكذلك الرفع بين المسجلتين وغير ذلك من مواضع الرفع، فلا يمكن الإنكار إذ من أن يقال: إن الجمهور والأئمة الأربعة دعاهم أمر آخر على تركهم هذه الروايات الصحيحة المصروفة في معناها، فهذا شاهد عدل على أن بعض المواضع منها مع ورود الرواية الصحيحة رفع اليدين ثم ذلك ترجيح عند بعض العلماء بوجه من وجوه الترجيح ترك الرفع فيها، ولذا أولوا ما ورد من الرفع، أو رجحوا ترك الرفع على إثباته، فكذلك الحنفية والمالكية يرجحوا روايات عدم الرفع بوجه من وجوه الترجيح، وترجح عندهم الروايات التي روي فيها الرفع مرة واحدة، كما يرجح عند غيرهم الروايات المضممة للرفع في الموضع الثلاثة.

وكما أن القائلين بالرفع تركوا الروايات المنقضة لرفع بأكثر من الموضع الثلاثة، دعاهم الروايات، أو بوجوه الترجيح الأخر، فكذلك اتفانون بعدم الرفع، تركوا الروايات المضممة بأكثر من رفع واحد، بعقل هذه الوجوه، فما هو جريكم عن ترككم الروايات الصحيحة على دعمكم منه جهابها.

نعم، وجب على جند أن يذكر شيئاً من روايات عدم الرفع، وشيئاً من وجوه الترجيح، فسرنا قول الروايات الدالة على عدم الرفع، وذكر بعدها وجوه الترجيح لها على روايات الرفع، وعبر عن ذكر المردود الواردة على تلك الروايات وبيان ما أحيب عنها، لأن معارز السابق في تلك الأمور وسببها لا يسعها هذا الوجيز، سيما إذ يكون أكثر الجروح التي تورط على روايات الترتك أوفر من بيت العكس، ولا ينبغ عن ملها روايات الرفع أيضاً، فإنها ليست رواية من روايات الرفع أو الترتك إلا وقد تكلم عليها من ثم يذهب إليها، فإنا لإعراض عنها بكتبتها أحاديث، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى المطولات



من «البلد» و«التحريم» وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

أما الأول: يعني بيان الروايات، فمنها حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فصلّى ولم يرفع يديه إلا أول مرة» أخرجه الترمذي وحسنه، وأخرجه محمد في «موطئه» والطحاوي وأبو دارد<sup>(٢)</sup> والسنائي والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبه، وصححه ابن حزم في «المحلى»، ويروى عنه بعض الإبرادات السانطة الضعيفة، على أن الحديث صحيحه بن الشظان، والدارقطني، وأحمد بن حنبل، إلا أنهم أنكروا فيه زيادة «ثم لم يبد»، وقد حقر الترمذي<sup>(٣)</sup> هذه الزيادة.

راسلنا الإمام أبو حنيفة في احتياظه مع الأوزاعي بهذا الإسناد حديثاً حمداً عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا بعد فلاح الصلاة، ولا يعود تشبّه من ذلك وليس فيه من ينكلم به وأخرج ابن عدي، والدارقطني، والبيهقي من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «صليت مع رسول الله ﷺ وبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة».

ومنها: حديث البراء بن عازب، أخرجه الطحاوي عدة طرق، بلغة: كان النبي ﷺ إذا كبر لافتتح الصلاة رفع يديه حتى تكون إحداهما قريباً من شحمتي أذنيه ثم لا يعود، وأخرجه ابن أبي شيبه، وأخرجه أبو داود بطرق، وتكلم فيها، ورد كلامه في «تسليق النظم»<sup>(٤)</sup>.

(١) وأحسن ما أتته في هذا الباب: أبو بكر بن عمار في «مع تنبيه»، واسطه أبو بكر بن أبي العزيم، تلاها العلامة محمد بن عيسى الكشي، وقد جمع في كتابه «الذيل».

(٢) أخرجه أبو داود (العلبة ٧٢٨)، والترمذي (الحدائق ١٢٧)، والسنائي (العلبة ١١٠٢).

(٣) «مع الزيادة (١) ٣٩٢ - ٣٩٦ وما بعدها».

(٤) (ص ٢١ - ٢٢).







وعداء، انشؤا من عند اختلاف الروايات، واختلاف الصحابة، واختلاف التابعين، واختلاف الأئمة السجتهين من المصنفات.

ومنها: حديث عباد بن الزبير أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول الصلاة ثم لم يرفعها في شيء حتى يعرغ، أخرجه البيهقي في «الخلافيات»، وعباد تابعي فالحديث مرسل، لكن أرسل حجة عند الجمهور، سيما إذا جمع بحديث آخر، كذا في «اللبل»: والكلام على ما أوردوا على هذه الروايات بسند الشيخ في «اللبل»، والزيد في «تخرجه»، فالرجع إليهما إن شئت.

وفي غير الباري عن النخعي: أن ابن الزبير - رضي الله عنهما - رأى رجلاً يرفع يديه عند الركوع وعند رفع رأسه عنه فتناه عن ذلك، وقال: هذا أمر فعله رسول الله ﷺ ثم تركه. اهـ.

قلت: ذلوا صرح هذا كان نصاً في النسخ، ولأنار في ذلك كثيرة للخصها لك على نهج الروايات المروعة.

١ - منها: ما روى الطحاوي، والبيهقي، عن إبراهيم عن الأسود قال: رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة - ثم لا يعود، قال: ورأيت إبراهيم والشعبي يعلنان ذلك، قال الطحاوي: فهذا عمر - رضي الله عنه - ثم يكن يرفع يديه أيضاً إلا في التكبيرة الأولى، ولحديث صحيح، قاله الزيلعي والطحاوي، وقال النيموي<sup>(١)</sup>: روى الطحاوي وأبو بكر بن أبي شبة وهو أثر صحيح، وقال ابن الترمذي في «الجمهر النقي»: وهذا السند على شرط مسلم، وقال النخعي: إن حجر - رحمه الله - كذا في «تعليق آثار السنن».

٢ - ومنها: ما أخرجه الطحاوي، والإمام محمد في «مسوطينة» عن



عاصم بن كليب عن أبيه: أن عبداً - رضي الله عنه - كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يعود يرفع، وهو أثر صحيح، اختلف في رفعه ووقفه، وسواء المذنب في «العلل» وقفه، قال الترمذي: رواه الطحاوي وأبو بكر بن أبي شربة وابن أبي شيبة، وإسناده صحيح، قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات، وقال الترمذي: أثر صحيح، وقال العيني: إسناده على شرط مسلم، اهـ. قلت: وأخرجه محمد في كتابه «المصحح»، والحوط.

٣ - ومنها: ما أخرجه البيهقي عن عتبة بن عوف أن أبا سعيد الخدري وابن عمر - رضي الله عنهم - كانا يرفعان أيديهما أول ما يكبران ثم لا يعودان.

٤ - ومنها: ما أخرجه الطحاوي، والإمام محمد في «مؤلفه»<sup>(١)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في الافتتاح، قال الترمذي: رواه الطحاوي وابن أبي شيبة وإسناده مرسل جيد، رواه كلهم ثقات، لكن النخعي ثم يترك عبد الله بن مسعود، وكان لا يرسل عن عبد الله إلا بعد نوائه الرواية عنه، وقد أسند الطحاوي عن الأعمش أنه قال: لإبراهيم النخعي: إذا حدثني فأسنده، قال: إذا قلت لك: قال عبد الله - نعم أقول - قلت حتى حدثني جماعة عن عبد الله، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي حدثني، اهـ. وقد استدل القاذفي بقول إبراهيم هذا في التمهيد.

٥ - ومنها: ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» عن أبي إسحاق قال: كان أصحاب عبد الله وأصحاب علي - رضي الله عنهم - لا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة، قال وكيع: ثم لا يعود، قال الترمذي: نعم لا يزالان يرفعان، إسناده صحيح.

(١) انظر «تكملة المسند» (٣٩٩/١)



٦ - ومنها: ما أخرجه الطحاوي عن أبي بكر بن عباس قال: ما رأيت فيهاً قط يفعلها، يعني يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى، وأبو بكر هذا من رواة البخاري، ومن مشايخ الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عباس.

٧ - وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن الشعبي وفيس وابن أبي ليلى والأسود وعلمة وأبي إسحاق: أنهم لا يرفعون أيديهم إلا في الافتتاح.

٨ - ومنها: ما أخرجه الإمام محمد في كتاب «الحجج» من طريق مالك بسنده: أن أبا هريرة كان يصلي بهم فبكر كلما خضع ورفع، وكان يرفع يديه حين يكر لتفتح الصلاة، وسأني في كلامه.

٩ - ومنها: ما أخرج محمد في «موطئه»<sup>(٢)</sup> عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يرفع يديه جثاءً أذنيه في قول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفع فيما سوى ذلك. وروى الطحاوي عن مجاهد، قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، قال التيموي: رواه الطحاوي وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في «المعرفة» وسنده صحيح، انتهى.

قلت: فهذا مجاهد وعبد العزيز موافقا على رؤيتهما أن ابن عمر رضي الله عنهما - ترك الرفع، ووافقهما عتبة العوفي كما تقدم، وفي كتاب «الحجج» للإمام محمد بن الحسن الشيباني، قال محمد: وجاء الثبت عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أنهم كانا لا يرفعان في شيء من ذلك إلا في تكبيرة الافتتاح.

فمعي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - كانا أعلم برسول الله ﷺ من عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - لأنه قد بلغنا أن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧/١).

(٢) انظر: «التعليق للمصنف» (٣٩٦/١).



رسول الله ﷺ قال: «إذا أقبست الصلاة فليطلي منكُم أولو الأضلاع والتهنئ، ثم الذين يلوقهم، ثم الذين يلونهم»، فلا يرى أن أحداً كان يقدم على أهل دار مع رسول الله ﷺ إذا صلى، سوى أن أصحاب الصف الأول والثاني أهل دار ومن أشبههم في مسجد المسلمين، وإن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ودرته من هباتهم خلف ذلك، فترى أنه علياً وابن مسعود ومن أشبههما من أهل دار أنهم يصلوا رسول الله ﷺ لأهم كانوا تترج، مع أن مالك بن أنس قد روى عن جابر بن عبد الله النخعي وأبي جعفر الثوري أنها أخبار أن أبا هريرة قال يصلي بهم، فيكبر كلماً خفض ورفع، فلا. وكان يرفع يديه حين يكبر ويفتح الصلاة، فهذا حديثكم موافق لعلي وابن مسعود، لا حاجة بنا معها إلى قول أبي هريرة وتحرره، لكنا احتجنا حديثكم.

أخبرنا محمد بن قيس بن صالح، عن عاصم بن كليب البجلي، عن أبيه قال: رأيت علي بن أبي طالب يرفع يديه في التشكيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك.

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو: حدثني علقمة بن رافع عن أبيه أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فرد يرفع إذا كبر ورد كبر للركوع، قال إبراهيم: ما أترى لعله لم ير النبي ﷺ، إلا ذات اليوم، أبغض هذا منه ولم يحفظه من سجود وأصحابه، ما حفظته، ما سمعت من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون، اهـ.

وكذا أخرج هذا الخبر الإمام محمد في موقعه<sup>(١)</sup>، قال النعماني صاحب - رضي الله عنهم - ومن بعدهم مختلون في هذا الباب، وأما الخلفاء الأربعة فلم يثبت عنهم رفع الأيدي في غير تكبيرة الإحرام، اهـ.

(١) انظر: «التعليق الممجدة» (٢٩٠/١) ج ١١.



أبى العباس: وفي المتن: «وإن من مناس أن قال: «العبادة  
التي لله، وهم يقولون: «الله» بالجنة ما كانوا يريدون أنفسهم إلا في افتتاح  
الصلاة»

ولا قال: «إن الروايات المذكورة أكثرها ضعيفة، أو رواها محررون، أو  
لم يجدوا في الروايات، أو غير ذلك مما لا يحق بشأن أهل التصرة من هذا  
النوع، لأن ذلك ضعيف، على أن رواه المحققين، فإن الله عز وجل قد علم  
وإنما النوع صحيح، لأنه قد علم، ولكن رواه قوم من هؤلاء، فهم مضطرون  
على تركه، بل يذهبون إلى تضعيفها، على أن رواه من قبله القدر  
وحيث أنهم تركوها، فنسبت غلطاً عليها عددهم، ولا بد لهم من القول بالندرة فيها،  
وأنه، إن جهلوا نعتهم النوع عندهم ثابتاً، وهذا محال، فلا بد من التضعيف  
عندهم

وكذلك أمروا بالتضعيف، لأنه لا يجوز عن من جاز في كتب  
الرحان أن رواه البخاري مع أنه أصبح المكسب بعد كتاب الله ما سمع أكثرهم من  
أن يخرج عنهم حديث من إمام البخاري وأنفسهم مع خلاله لشأنها ورواه  
أمرها ما شكك في صحة من النوع فيها، فالإسلام في الخروج والصبر من  
التمثيل الشراعي، مع أن الناس قد سمعوا الكلام الشراعي فيه، وكانوا يرون  
وهو غير الصريح في أن الحديث - شكراً الله سبحانه - ما رواه أبو عبد الله كثيرة  
الروايات، أو أنها التضعيف أو مع الخروج عن الرواية، على قدر ما يذهب  
فمن تغريب جريبات الغفلة، لأن الأمانة امر مودة كانت الخروج إليه نعتل.

وكذلك قولهم من علم تحريم التدخين مع كونه خلاف الشريعة، فإنه  
معتصم من محرمات عدلهم، ومن مما ينوحه فيه عدلهم في البخاري، أي ما



أدخلت فيه إلا صحيحها، وما تروى من الصحيح كثر حتى لا يحصى، وقال  
أبو داود: ما كنت حديث صحيح، وما نفي ألف غير صحيح.

ومات غير مائة ألف في الصحيح، إلا أنه بقي مائة ألف إلا سبعة، فإن  
جميع أحاديث الصحيح وحده المذكورات أربعة آلاف حديث، فأبى  
نحو أربعة آلاف رأي من مائة ألف حديث، وقال: إنهم ليس كل شيء عندي  
صحيح وضعه فيه، إنما وضعت ما أحصوا عليه، وقال الإمام أحمد: أصبح  
الأحاديث سبعة آلاف وثمروا ولا تخفى أن جميع الأحاديث الموضوعة عددا  
على ما قاله البيهقي في الحديث: "لو شئت من أمثالي والحوامع والسنن  
والأجزاء وغيرها لما بلغت مائة ألف، بل ولا حسبها ألفا بل تكرار".

فالحاصل أن الصحيح لا ينحصر في هذه الكتب المتداولة، وتكلام من  
يخرج من كتابه لا ينبغي تبسيطه، نحض بعضا سيدي ومولاي حصرة الشيخ  
العلامة في حذف عجيبة لحل أبي داود: إن كنت السجل فارجع إليه.

ولا تخفى تصحيح هذه الروايات عندي من الأئمة الكبار عليها، وإنه آخر  
ها أكبر الأئمة، الإمام الأعظم واليهود الأئمة، وصاحباء، وجميع علماء  
المكوفة، وإمام دار الهجرة، وأبى القاسم في الحديث الشريف - نور الله  
مرادهم - وهو يقر بعد ذلك بالإرجاع إلى مرئيه الصحيح (١).

قال شيخنا أبي في كشف الغطاء: "ولم أسر أحاديث إلى من جرحها من  
الأئمة، لأن ما ذكرت فيها إلا ما صدر به الأئمة المجتهدون لهذا منهم،  
وكذا صحة تلك الحديث استدلالا معتبرا، وقد أبعثنا، وكذا صحة  
الحديث والادار استدلالا معتبرا، ولا يقدح فيه جرح غيره من المجتهدين  
والمجتهدين، إن".

أما الثاني: وهو يرجع، فأوجهها أن العارف بذهب الحنفية  
المتبعة لا يكره أن تحسب اختلاف فيه شيء من الروايات أمثال المتبعة فيها



الأوفى بالقرآن، وهذا أصل مطردة من أصولهم، له نظائر شهيرة كما في أدعية  
الفصلاة، وغنوت الوتر، ومنع القراءة للمسلم، واختيارهم تأخير المجر والعصر،  
بقوله تعالى: «لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَفَلَّ غَوِيًّا»، فإن لفظ «فل» يشير إلى الاتصال  
بانطواء الغروب، وغير ذلك مما لا يحصى عددها، فكذاك مسألة الرفع لما  
كان تركه أوفى بقوله تعالى: «وَرُكُوعًا لَهُ كُنُيًّا»، رجحوه به، ولا يمتنع عليك  
قولهم بما يروى فيه بعضهم بأن الحنفية أثبتوا ترك الرفع بالقرآن، وليس كذلك،  
بل إنهم لما رأوا روايات الترك أوفى به رجحوها به، وبينهما فرق ظاهر فلا  
تعطل.

ومنها: أن بعض أنواع الرفع الثالثة في الروايات متروك عند الجميع،  
ومجمع عليه كما تقدم، فهذا قرينة على أنه وقع التمسك فيه، فالأخذ بالحنث  
عليه دون غيره أولى وأحوط. وهو الرفع عند التحريمة.

ومنها: أن الصلاة انتقلت من الحركات إلى السكون، فبأنه كان هي أول  
الأمر الممتني وأمثاله مباحة، كما في رواية أبي داود<sup>(١)</sup>، فكلما تعارضت  
الروايات أخذت الحنفية الأقرب إلى السكون.

ومنها: أن مقتضى التفسير ترجيح روايات الترك، لأن الشروع جعل  
لانتقالات الصلاة علامته، وهي التكبير والذكر، وجعل لأبداء الصلاة وانتهائها  
علامة أخرى أيضاً مع الذكر، وهي الرفع عند السجدة، وتحويل الوجه عند  
السلام، فيبغي أن يكون حكم الانتقالات واحداً على فن نظائرها وحكم  
انظر من واحد.

ومنها: موافقة القياس بصرق آخر، وهو ما قال الباحي: إن كان تكبير  
شروع في الصلاة يكون عند عمل فون به للاستقلال من حال إلى حال، فلما لم

(١) القراء: مسند أبي داود (٢٤٩/١) ح (٩٩٢).







وبها: أن رواية الشيخ والنسائي في رواية المنستير، وهذا عندنا بقدر  
عنى إنكاره الأرازمي أيضاً، ويقدم روايتهم  
هذا بخصوص البحث في هذه المسألة وإجمال الكلام فيها، وما نعرفها  
عن الروايات التي استدل بها القائلون بالرفع رويها كذلك.

إلا أن رتبة كتاب لنا ذكره لمصنف في كتابه، ولم يجعل بها في  
المشهور من شعبه، نسب لنا أن سكر شيء من الاعتذار عن المصنف في تركه  
رواية كتاب، وإلا لو يجب له أن يثبت من كلامه عن نفسه: أن رفع يدي  
كذلك صحيحاً عند مالك إلا في تكبيرة الإحرام.

وأما مقدم ما قال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير  
الصلاة، لا في خفيش ولا في رفع، إلا في فتاح الصلاة.

وأيضاً فليس فيها، إلا ذكر الرفع عند التحريمة والرفع بعد الركوع، عني  
في رواة صحيح، والشافعي، ومعه، روى النيسابوري، وابن ماجة،  
وجامعة، ولم يذكروا فيه الرفع عند الانحطاط للركوع، كما تقدم بمصنف في  
أول الحديث.

وتقدم كلام أيضاً على ما قال جماعة، (أن رواة الرفع إنما أتوا من  
مالك، وهو يروي رسماً أقام فيه؛ لأن جماعة حفاظاً يروون عنه الوجهين  
جميعاً، وهذا وهم من الغافلين بذلك، فإن الاختلاف لم يكن من الأئمة  
مطلقاً، بل ممن فوه، كما تقدم.

قال الأصيلي: لم يأخذ بهذا الحديث مالك، لأن ما فعله وقعه عن ابن عمر.  
وهذا بعد الأربع التي اختلف فيها سالم، وروى، فرفضها سالم، ورفضها زعيم<sup>(١)</sup>،  
فإن الزرقاني<sup>(٢)</sup>، وهو يعلم بحمل الحافظ في قوله، ثم أن لنا لك دليلاً

(١) انظر شرح ووقاية (١٥٧/١).

(٢) (١٥٨/١).



عَنْ ثَرْوَةَ وَلَا مَعْمَرَةَ لَا قَوْلَ لَيْسَ الْقَاسِمُ، لِأَنَّهُمَا خُتِلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْعِهِ  
تَرَكَّ مَأْتِكُ فِي الْمُسْتَشِيرِ الْقَوْلُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عِمَادَةُ الصَّلَاةِ عَنِ الْأَعْيَالِ،  
الْأَنْبِيَاءِ.

وَمُسْتَأْنَفِي بِهَذَا تِلْكَ الْأَحَادِيثُ الْأَرْبَعَةُ فِي حَدِيثِ نَافِعٍ

وَأَحَبُّهُ عَنْ حَدِيثِ الثَّابِتِ ابْنِ أَبِي عَدَاةٍ، أَنَّهُ قَدْ تَمَّتْ فِيهِ زِيَادَةُ تَرْفَعُ عَنِ الْفِيضِ  
عَنِ الرُّكْعَيْنِ أَيْضًا، وَأَمَّا يَقُولُ، وَهُوَ الْمَعْمُورُ، وَمَا يَزِيدُ الْحَنْفِيَّةَ وَالْمَالِكِيَّةَ مِنْ تَرْكِهِمُ  
الرَّفْعَ عَنِ الرُّكْعِ وَنِسَاءَهُ، فَهُوَ مِنْ تَرْكِهِمُ الرَّفْعَ بَعْدَ الرُّكْعَيْنِ، وَمَا هُوَ  
جَوَائِبُهُمْ هُوَ حَوَائِثُهُ.

وَقَالَ ابْنُ رِشْوَانَ، سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، يَرْفَعُ عَنِ اخْتِلَامِ مَنْ تَابَعَهُ وَبِشْرَ  
الْمُسْتَشِيرِ، قَالَ لَا أَفْهَبُ إِلَى حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَلَا حَدِيثِ وَائِلٍ، لِأَنَّهُ  
مُخْتَلَفٌ فِي تَقْصُصِهِ، وَغَدَّ عَرَبِيَّةً حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ  
حِينَ يَسُودُ وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْيَهُ مِنَ الْمُسَوِّدِ، أَمَّا

فَعَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَصَطْرُهُ، وَصَرَّحَ أَنَّهُ يَرْفَعُ يَاهِبُ  
فِي قَوْلِهِ الرَّفْعُ الْإِبْرَامُ، إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَدْ رَوَاهُ هَذَا الْإِسْطِخْرَاءُ مَا  
قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي الْمُسْعِي، وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ عَنِ رَفْعِ الْإِبْرَامِ فِي الصَّلَاةِ،  
فَقَالَ، فَوَيْ كَيْ حَقٌّ وَرَفْعٌ، وَقَالَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأُمِّي سَعِيدُ أَحْمَدِ  
صَحَّاحٍ، أَمَّا هَذَا شَاعِدٌ مَذْهَبُهُ، عَلِمَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُصْطَلَبٌ فِي مَحَلِّ  
الرَّفْعِ، فَرَوَى عَنْهُ الرُّبْعُ فِي تِلْكَ رَفْعٍ وَاسْتَشْرَفَ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَرَوَى عَنْهُ  
الْإِسْخَارُ فِي الْمُسَوِّدِ كَمَا عَنِ ابْنِ أَبِي الْحَدَادِ، وَرَوَى عَنْهُ الرَّفْعُ إِذَا قَامَ مِنَ  
الرُّكْعَيْنِ

وَأَيْضًا فِي اسْتِعَارَتِهِ فِي مَقْدَارِ الرَّفْعِ، قَدْ سَحِيَ، تَحْتَ حَدِيثِ نَافِعٍ  
مُخَوِّفٌ، وَأَيْضًا فِي الرَّفْعِ بَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْيَهُ، وَالتَّغْنَمُ بِالرَّفْعِ لَوْ يَقُونُوا بِهِ،  
إِنَّمَا أَوَّلُهُ التَّغْنَمُ بِمَا يَأْتِي الْمَعْرُوفَ اللَّهُ مَعْدَمًا يَضَعُ فِي الرَّفْعِ، وَأَمَّا حَبِيرٌ بِأَنَّهُ تَرَكَّ  
لِعَمَلِ بَاحِثٍ لِحَدِيثِ، وَأَيْضًا يَدْعُو هَذَا الْوَحْيَ بِأَحَدِهِ انْقِطَاعًا عَنْ



وقال: «سمعنا الله نعمل بحمده»، وثبت ذلك أحمد بن حنبل.

ابن عمر: أنه كان يرفع يديه عند التكبير الموترع. وعند التكبير حين يهوي مساجداً، قال الهيثمي: إسناده صحيح<sup>(١)</sup>

وأجيب عنه أيضاً أنه قد صح عن ابن عمر خلافاً، فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف»<sup>(٢)</sup> ثنا أبو بكر بن عياش، عن حصير، عن مجاهد، قال: ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا أولاً ما يفتح. وهذا سند صحيح كما في «المبطل»، وأخرجه الطحاوي أيضاً سننه ابن أبي بكر بن عياش. وما قبل. في إسناده مقال: دعوى بلا حجة، ولو سلم فمعناه لم ينفرد بذلك، بل تابعه على ذلك عبد العزيز بن حكيم، وعفية النعمي، كما تقدم في الآثار؛ فهذه الأعداد قوية، تمنع الإمام سالكاً عن العمل بحديث ابن عمر: في قوله المشهور، قائلًا: بأن الرفع في غير المنحرفة ضعيف<sup>(٣)</sup>

(وقال: سمعنا لمن حمده) قال العلماء: معنى سمعنا هذا أجاب وقيل: بقول: سمع الأمر كلام ريد أي فيه، فهو دعاء بقول الحمد. (ربنا ولك الحمد) إثبات الموقوف المسح، وكذا في رواية محمد: قال الزايعي: رواه في حديث ابن عمر بإسقاط الواو وإثباتها، والروايات معاً صحيحتان. انتهى. قلت: وعنى كليهما يزداد: «اللهم أيضاً فصارت أربعة أوجه.

فإن الثاني من المنحمة: أفضلها: «اللهم ربنا ولك الحمد» ثم حذف الواو. ثم حذف «اللهم» فقط بإثبات الواو، ثم حذفها، والأربعة في الأفضلية على هذا الترتيب، اهـ. وقال صاحب «المغني»<sup>(٤)</sup> من الثابتة: ورد «ربنا ولك

(١) انظر «المصنف» (٢٧٠/٢٧١) ج ٢٥٨٠.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٨/١).

(٣) انظر «المصنف» (٧١/١).

(٤) «المغني» (١٨٨/٢).



محمد بن وهب عن ابن عائشة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم ربنا لك الحمد، فاستحب الأئمة، في التواضع، له».

قلت: من المتفق على من يتوب التواضع، كما في محضر المجلس، واستحضر عبد الرحمن، وأما عبد ابن القاسم من حاله، فالأصل هو القول بـ «اللهم ربنا ولك الحمد» كما سيحكي في آخر التواضع، وفي السيرة، قال ابن القاسم: كان لي منك مرة، اللهم ربنا لك الحمد، ومرة: اللهم ربنا ولك الحمد، قال: وهو أحسن، أي.

وقال الشافعي: يقول: «ربنا لك الحمد» لأدنى ما تحفظ، وليس ههنا شيء، يعطى عليه، وأجيب: بأنه ثابت بالروايات، وانعطف علم التقدير حاشا، «ممن» هي واد الخلف، فافهم ابن الأثير وضعه، وما جاء

قال ابن القيم في النهي: قال: «ربنا ولك الحمد» ربيما قلادة، فربنا لك الحمد، وربما قال: «اللهم ربنا لك الحمد» صح ذلك عنه، ولما لم يجمع بين اللهم والربان علم يصح، انتهى، قلت: يؤيد عليه ما مرني في التواضع، وهذا ما يعلق بصحة، لا يظن

وأما الاختلاف في من يأتي به، فقولنا نحفظ في «الفتح» أما المنعقد، فحكمي الطحاوي، ومن عده ابن الإجماع حتى أنه يجمع بينهما، انتهى، قلت: هذا ما أشار إليه، وألا ذكر الخلاف بينا بينهم الشافعي من الحنفية، وذلك فيه خلاف، روايات، أجمع بينهما وهو المنعقد، وقيل: هو المالكي، وقيل: الإمام، ومنه أنه ليس في حديثه صاحب «الشمس» من الجماعة، وقد التزمنا لنا، بلطف الأصح.

وأما الإمام فبأنه يهمل عند الشافعي وأحمد وأبي حنيفة ومحمد، فله «نحافظ في «الفتح»، وقال أبو حنيفة: «ربنا ولك الحمد»، وأما المالكي فكل من عبد الله، ربنا يا شاعيد فقط عبد، لأنه الحمد لله، كما في



إِتَادَ لَا يَتَعَمَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

«خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي ١٠ - كِتَابِ الْأَدَانِ، ٨٣ - بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ مَعَ الْاِفْتِتَاحِ سِوَاهُ.

وَمُسْتَدْرَكُهُ فِي: ٤ - كِتَابِ الصَّلَاةِ، ٩ - بَابِ اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حِينَ التَّكْبِيرِ، حَدِيثَ ٢١ وَ ٢٢.

«الْمَعْنَى»، (الرَّائِضِيُّ)، وَغَيْرُهُمَا وَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْمُتَفَرِّقِ إِبْنِ الشَّامِيِّ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ.

قُلْتُ: قَالَ فِي «الْمَعْنَى»<sup>(١)</sup> لَا أَعَدُّ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافًا أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ تَلْعَامُومُ قَوْلِ: «سَمِعَ» ثُمَّ نَسَّ حَمْدَهُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَسْرٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَالثَّوْمِينِي وَمَنْتَ وَأَصْحَابُ الثَّرَايِ، وَقَدْ أَبُو بَرْسَةَ، وَمُحَمَّدٌ وَالثَّوْمِينِي وَإِسْحَاقُ: يَقُولُونَ ذَلِكَ كَالْإِمَامِ، أَمَّا، فَمَا نَقَلَ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّعْنِيقِ مَعَ أَجَدِهِ فِي قَسَمِهِ.

وَعَقِبَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي «الْبَدَلِ» هَذَا اخْتِلَافُ الْأَتَمَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلَا حُجَّةَ فِي حَدِيثِ السَّامِعِ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّجَمُّعِ بَيْنِ التَّقْطِيعِ، نَافِلًا: أَنَّ غَايَةَ أَحْوَالِهِ يَتَّبِعُ الْإِمَامَةَ، لِأَنَّهُ حَدَّثَ الْبَابَ نَسَّ مَنْصَرَفِي أَنَّهُ كَانَ فِي السُّكُوتِ، وَغَايَةَ أَحْوَالِهِ يَتَّبِعُ الْإِمَامَةَ بِاعْتِبَارِ التَّوَاتُفِ، عَنِ أَنَّهُ مَعَاصِرُ الْأَحَادِيثِ التَّوَلِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، وَالتَّحْقِيقُ نَهَى التَّشْرُكَ، وَاقُولُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْفَعْلِ.

(وَكُنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) نَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ (فِي السُّجُودِ) لَا فِي التَّهَوُّيِ إِلَيْهِ وَلَا فِي الرَّفْعِ مِنْهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، عَنْ لُزْمَرِيِّ بِلفظ: «حِينَ يَسْجُدُ وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ» لَكِنْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَسْرٍ الرَّفْعُ فِي كُلِّ وَفْعٍ وَخَفَضٍ، وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ عَنْ الطَّبْرَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَسْرٍ: أَنَّ السَّيِّدَ عَلَيْهِ كَانَ يَرْفَعُ عِنْدَ التَّكْبِيرِ لَمُرُكُوعًا، وَمَعْدُ التَّكْبِيرِ حِينَ

(١) «الْمَعْنَى» (١٨٩: ٢)







يُكْتَرَى فِي الصَّلَاةِ كُنْزًا خُذْهُ وَرَفْعُ: فَلَمْ تَزَلْ تَذْكُرُ صَلَاتَهُ حَتَّى يُقْبَلَ إِلَيْهِ.

مرسل كما سيجي، (يكثر في الصلاة كنزاً خذْهُ وَرَفْعُ) تركوع والسجود (ورفع) رأسه من السجود فقط.

وأما إذا رفع رأسه من الركوع فذكره التسميع والتحميد كما عليه الجمهور. لكن قال بعض الحنفية باستحباب التكبير عند الرفع من تركوع أيضاً لعدم هذا الحديث، كما في «الكفاية»، لكنه مرجوح، قال الزرقاني<sup>(١)</sup> تبعاً للحناف: ظاهر اللفظ العموم في جميع الانتقالات، لكن خص من الرفع من الركوع بالاجتماع، اهـ. وبذلك الروايات، انفصلة كما سيأتي، وسيأتي أيضاً الكلام في حكم التكبيرات وسبب إثباتها في الروايات.

(فلَمْ تَزَلْ تَذْكُرُ صَلَاتَهُ حَتَّى يُقْبَلَ إِلَيْهِ) عَزَّ وَجَلَّ، قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: لا أعلم خلافاً بين رواة «الموطأ» في إرسال هذا الحديث. ورواه عبد الوهاب عن مالك، عن الزهري، عن عثي، عن أبيه. ورواه عبد الرحمن بن خالد بن نجيع، عن أبيه، عن مالك، عن الزهري، عن عثي بن الحسين، عن عثي بن أبي طالب، ولا يصح فيه إلا ما في «الموطأ» مراسلاً. وأخطأ فيه ابن مصعب، فرواه عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ولا يصح. والصواب عندهم ما في «الموطأ»، اهـ.

قلت: وسيأتي عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - موثقاً في «الموطأ»، وأخرج أبو داود عن الزهري، عن أبي بكر وأبي سلمة، عن أبي هريرة، وذكر الاختلاف في ذلك، فلا تعفل عنه.

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٦٩).

(٢) «المسند» (٩/١٧٣).



١٦٣/١٨ - **وحدثني** عن مرزوق، عن نعيم بن مسعود، عن  
 . يسكان بن بشير، أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الصلاة.

١٦٤/١٩ - **وحدثني** عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن أبا هريرة كان يصلي لهم،  
 فذكرنا خلفا ورفع .

١٦٣/١٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار) تابعي،  
 فالحديث مرسل (أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الصلاة) قال (يحيى)<sup>(١)</sup>:  
 إخبار عن رفعهما في الجملة، ولم يعين موضع الرفع؛ فلا حجة فيه إلا على  
 من منع الرفع جملة، اهـ.

قلت: لكن روافد شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان كذلك مرسلًا،  
 وفيه: «إذا كبر لافتتاح الصلاة، وإذا رفع رأسه من الركوع»، وأخرجه ابن أبي  
 شيبة<sup>(٢)</sup>، عن هشيم، عن يحيى بن سعيد نحوه، نعم يمكن أن يكون رواية  
 الإمام مالك عنه بالإيهام، فيسجد ما قاله يحيى، والقرينة عليه أن الإمام ما  
 أخذ به في المشهور عنه.

١٦٤/١٩ - (مالك، عن ابن شهاب، الزهري عن أبي سلمة بن عبد  
 الرحمن بن عوف) تابعي ابن الصحابي (أن أبا هريرة) حين استخلفه مروان  
 على المدينة، كما في رواية مسلم والنسائي (كان يصلي لهم) باللام أي لأجلهم  
 ولإرائهم، وفي رواية: «يصلي بهم» بالباء أي يؤمهم بها (فكبر كما خلف  
 الرفع) ونقدم أنه مخصوص بغير الرفع من الركوع - إذ وظفته التوسيع  
 والتحميد.

ويزيده رواية أبي هريرة في الصحيحين. قال: كان ﷺ إذا قام إلى

(١) المعنى (١٦٣/١٨)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٥/١٩).



إذا أصبر... قال: «والله إنّي لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ».

أخروجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ١١٥ - باب إنعام التكبير في الركعة

ومسلم في: ٤ - كتاب الصلاة، ٦٠ - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، حديث ٢٧.

الصلاة تكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: «سمع يا لبي حمده» حين يرفع صوته من الركعة، الحديث. وكذا رواية فعله متصلاً عند أبي داود ورواه أيضاً ما سبأني من رواية عكرمة عند البخاري باللفظ: «تكبر تسعين وعشرين تكبيرة».

(فلذا تصروا) أو هريرة من الصلاة (قال: والله إنّي لأشبهكم) قال الرازي: هذه الكلمة مع الفعل المعاني به مازلة منزلة حكاية فعله ﷺ انتهى<sup>(١)</sup>.

(بصلاة رسول الله ﷺ) عموم اللفظ يقتضي أشبه بصلواته ﷺ في التكبير وغيره على العموم، لكن الراوي لما ذكر من صلواته التكبير فقط ثم ذكر هذا اللفظ، فعلم أنه هو الذي قصد بهذه الصلاة، ومزيد روايته التولية في الصحيحين غدت قريباً، وكان من هذه الإراءة والقول والتعليم أن تكبيرة الصلاة قد تركت في هذا الزمان، كما هو صريح رواية البخاري عن عكرمة، قال: صليت خلف نبي بكبر تسعين وعشرين تكبيرة، فقلت لأمّ عباس: إذا أحرق، فقال: نكثت أمك، منه أبي القاسم ﷺ، وفي أخرى له عن مطرف بن عبد الله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن حصي، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نهض من الركعتين، الحديث<sup>(٢)</sup>. ربه. فقال عمران بن حصي: أفذا ذكرتني هذا صلاة النبي ﷺ.

(١) نظرا: شرح الرقائي (١/ ١٦٠).

(٢) نظرا: «المصنف» ١٧٦/ ٩١.



وروى أحمد والطحطاوي عن أبي موسى الأشعري قال: ذكرنا على صلاة قد نصليها مع رسول الله ﷺ، إما سبأها وإما تركناها عمداً. وذكر ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات، ولأحمد عن عمار: «أول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وصعد صوته» وهذا يحتمل ترك الجهر، وكثيراً ما روي عن أبي هريرة: «أول من تركه دعاء»، ولأبي عبيد: «أول من تركه بناء» ولا يفي ما قلناه، لأن رباداً تركه تركاً محابوياً، وثار تركه ترك عثمان، قلناه الزرقاني<sup>(١)</sup> تبعاً لحافظ.

وأما شبيح والذبي - نور الله مرقد - أن عثمان بن عفان الخليفة حينه لا يستطيع الجهر المبالغ، فكان ترك الجهر منه جبلاً، وترك هو أمه تبعاً. قال النصارى: إن قوماً كانوا يتركون التكبير في التحصيل دون الرفع. قال: وكذلك كانت سر أمة عملة.

قلت: وأما والذبي - نور الله مرقد - في وجهه: أن أقل الجهر يكون في حالة الرفع والسجود أسمع منه في حالة التهيؤ والوقوف، كما هو مشاهد. فعثمان كان لا يفرق بينهما على الظاهر، ولكنه كان يحصل التفرق بينهما باعتدال السامعين، فيستمعون تكبير الرفع أكثر ممن سمع تكبير الوضع، ويؤتي أذنه لعلهم يسمعون بها قصداً إن شاء الله.

قلت: ويحتمل أيضاً أن يكون التفرق منه أيضاً فصداء، وكان يحتمل في أداء الجهر في حالة الرفع أشد مما يحتمل في حالة الوضع، وذلك لأن الحائذين في حالتي الركوع والسجود أخرج إلى التصوت منهم من حالة القيام، لأن أسمع الإمام في الرفع عن الركوع والسجود بدون التصوت مشكلاً، بخلافه في حالتي القيام والسجود، فيحصل التفرقة أيضاً.

وروي عن بعض السلف أنه لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام، وفيه:

(١) شرح الزرقاني، (١: ١٥٩).



بمصر بين العذ وغيره، كما سيأتي عن ابن عمر، لكن استغفر الإجماع على التكبير لكل مصر، فله الناحي والورقاني.

وكان لخلاف فيه في أول الرومان متعارفاً حتى روي عن عمر بن الخطاب أيضاً: أنه لا يرى إلا تكبيرة الإحرام، ونقل ذلك عن فتاة وسعيد بن جببر وعمر بن عبد العزيز والحسن والقاسم ومسلم وجماعة منهم ابن سيرين، كذا في (١) لذلك.

قال النووي: وهذا مجمع عليه اليوم، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وفاد البغوي في التمرح لسنة: اتفقت لأحد على هذه التكبيرات، وقال أبو عمر: قال قوم من أهل العلم: إن التكبير ليس ب ستة إلا في الجماعة. وأما من صلى وحده فلا بأس به إذا لا يكبر، وقال أحمد: أحب إلي أن يكبر إذا صلى وحده في الموضع، أما في المنطق فلا، ثم تكبيرات الصلاة بما عدا تكبيرة الإحرام ستة عند جمهور من الشافعية والمالكية والحنفية، وأوجب عند الإمام أحمد وبعض أهل الظاهر، وهو مؤيد رواية ابن القاسم من لمسكته، إذ قال: لم أسمع ثلاث تكبيرات سجد لسهر وإلا بطلت الصلاة.

قال ابن قدامة في (٢) بمعنى المشهور عن أحمد أن تكبيرة الرفع والحفص واجب وهو قول داود وإسحاق، وعن أحمد: أنه غير واجب وهو قول أكثر الفقهاء؛ لأن النبي ﷺ لم يعلمه النبي في صلاته ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولأنه لو كان واجباً لم يفسد ما سهو قال أركان.

قال ابن بطال: برك الإتيان على من تركه يدل على أن السنت لم يتلقوا على أنه ركن من الصلاة، وقال ابن عبد البر: هذا يدل على أن السنت لم يتلقوه على الوجوب وعلى السنت المؤكدة.

(١) انظر: أمثل المصنف (١/١٠٥).

(٢) (٢/١٥٠).



٢٠/١٦٥ - **وحدثني عبد فاضل**، **عبد النبي بن محبوب**، **عبد**  
**سليم بن عبد الله**، **أبو عبد الله** عن **عمر** كان يكبر في الصلاة كلما  
 خضع **عمر**.

**وحدثني** **عبد** عن **مالك**، **عمر** ربيع؟ أن عبد الله بن عمر  
 إذا فتح الصلاة رفع يده حتى يركع، .....  
 .....

٢٠/١٦٥ - (مالك عن ابن شهاب) **أبو عبد الله** عن **عبد الله بن**  
**عبد الله بن عمر** بن الخطاب (كان يكبر في الصلاة كلما خضع ورفع) زاد  
**أشهب**: **ويخضع بذلك صوته**، قال **ابن عبد الله**، لم يلقه عن مالك غيره  
 من الرواة.

وقال الإمام أحمد: **روى عن ابن عمر**: أنه كان لا يكبر إذا صلى  
 وحده<sup>(١)</sup>. ورواه مالك أولى، إلا أن تحمل روايته إمام مالك إذا صلى بمأماً  
 أو مأموماً، وما حكى أحمد إذا صلى نفسه، قلت: ولا أخرج ابن أبي شيبة  
 عن **أبي**، **أبو** قال: كان **ابن عمر** يقصر التكبير في الصلاة، قال **مسعر**: إذا  
 لحظ بعد الركوع للسجدة لم يكبر فداً أراد أن يسجد الثانية لم يكبر، هـ.

(مالك)، عن **رفع**، أن **عبد الله بن عمر** كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى  
 سكت<sup>(٢)</sup>، هذه هي الطريق المرفوعة لرواية **ابن عمر** لمعصرة بها الباب، فوقفها  
**نافع** ورفعها **سليم**، قال **ابن عبد الله**، والتول قول **سليم** ولم يلتفت الناس فيها  
 إلى **نافع**، وبطل الحديث أن **البحاري** أشار إلى رد هذا بأنه يختلف على **نافع** في  
 دفعه ووقفه، فراه **مالك** وغيره عنه مرفوعاً، ورواه **أبو** عنه مرفوعاً، انتهى.

قلت: أما قول **ابن عبد الله**، لم يلتفت الناس، إلخ، كان معك  
 التسليم لو لم يلتفت الناس إلى قول **نافع** في أحاديثه الأربعة التي وقفها **نافع**

(١) لا يفتكره (١٢٠/١٦٥).

(٢) انظر: الصحاح (١٧٩/٩) و (١٨٢)، وفتح ابن أبي (١٦٠/١٦٥).



ورفعها سالمه وأما إذا لم يكن كذلك، بل المصنّف الناس، بل أثار الناس في بعضها، بل أكثرها، إلى وقف نافع وجمعوه فذكر في الحديث، فأبي نافع إلى أن تم ينعنوا إليه، فإن هذه الأربعة الأولى منها هو هذا الحديث، والثاني حديث ابن عمر: فيما سمع السماء وأبعل العشر، والثالث: أناس خال ما له لا تكاد تعد فيها راحة، والرابع: من بيع عبداً وله مال فعليه ثمنه، الحديث.

وحديث ابن عمر: فيما سمع السماء وأبعل العشر، قال الحفاظ في النسخ: قال الثوري: سالم أجل من نافع، وحديث نافع أولى بالصواب، وقال أيضاً في تلخيص الخبير<sup>(١)</sup>: وقد قال أبو زرعة: الصحيح وقفه على ابن عمر، فخره لي أبي حاتم عنه في الملل، اهـ.

قلت: فلا يلتفت إلى وقف نافع في حديث رفع اليدين، لأنه يوافق مذهبهم، وملتفت إلى وقفه في العشر لأنه يخالفهم، فعلة بعد من مشهم، وكذا حديث: من بيع عبداً وله مال الحديث، رجع مسلم والنسائي حديث نافع ههنا كما أخرجه عنبسا اليبهني، وكذا رجع الدارقطني رواية نافع، فليت شعري من الذين هم لم يلتفتوا إلى وقف نافع؟ ولو سلم ترجيح بعضهم لرفع فنكون المسألة مختلفة عند أهل الفرق، فحكم ابن عبد البر بعدم الالتفات مما لا يضر إليه.

وأما قول الحفاظ: وأشار البخاري إليه تبعيد من مثله، لأنه لو أشار البخاري إلى الاختلاف في دفعه فقد نص أبو داود على صحة الوقف فيه إذ قال في مسنده: قال أبو داود: والصحيح قول ابن عمر وليس بعرفي، ورواه الليث ومالك وأيوب وابن جريح وموفقاً، وأسند حماد بن سماعة وحده عن أيوب، اهـ.

(١) تلخيص الخبير (١١٩/٢)







١٦٧/٢٢ - **وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، أنه كان يقول: إذا أدرك الرجل الركعة فكثر تكبيرة واحدة، أحزاب عنه تلك التكبيرة.**

وقال مالك: وذلك إذا جازى، هناك التكبيرة، فتحتاج الصلاة

لأنها قد ترك الانضمام به كما تقدم، ويحصل أن يكون أم التكبير عنه مؤكداً كما هو مذهب السلف، وتقدم مسوفاً

قال البرقاني<sup>(١)</sup>: ولي عذ وفيها لبس، قد رواه ابن تيمية عن عبد الرحمن بن أبيزى، سميت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير، ونقل البخاري في «التاريخ» عن العباسي أنه قال: هذا عندنا ما نقل وقال النخعي والبرقي: تفرد به الحسن بن عمار<sup>(٢)</sup>، وهو مجهول، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعله ليكن الجواز، أو العذر لم يتم التحيز به، أو لم يعمد، الخ.

١٦٧/٢٢ - (مالك، عن ابن شهاب) ثم جازي (أنه كان يقول: إذا أدرك الرجل الركعة، يعني الركوع مع الإتمام قبل رفع رأسه التكبير) فذلك المقتضى التكبيرة واحدة، واشتراك مع الإمام في الركوع (أجوزت عنه) أي الرجل (تلك التكبيرة) قال البرقاني: ظهره وإن لم يوجهاً تكبيرة الإحرام، اهـ فتأمل.

(قال يحيى: قال مالك وذلك) أي إجراء التكبير الواحد (إنما نوى بذلك التكبيرة فتحتاج الصلاة) لأن ركن أو شرط عند الجمهور، وهم الأئمة الأربعة كما تقدم، إلا أنه لا يشترط التبع عندنا الحنفية كما سألني، قال ابن عبد البر: ليس في قول ابن شهاب غلب على تفسير مالك، بل هو معروف من مذهب ابن شهاب أن تكبيرة الافتتاح ليست فرضاً، فعمد مالك على مذهبه، وأنه قال: وذلك عندنا، اهـ.

(١) فتح المربع (١/١٦١)، وأيضاً في الأثر (١٦٧/٢٢).

(٢) كتابي التوفيق، والخصاب مدني، حسن بن سريان، كما في «أبي داود» (١٨٥٧)، اهـ.











وَقَالَ سَائِلُهُ: بِي إِفَاءَ تَسْمِيٍّ كَثِيرَةٍ، لَا تَبْنِاجَ خَتِي بَرْجٍ مِنْ ضَلَاتِهِ.  
قَالَ: أَيْ: أَنْ تَعْبُدَ، وَتَعْبُدَ مِنْ حِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ خِلْفَةٍ قَدْ  
بَرَّهَا، فَتَنْفِيهِ بِجَدِّهِ.

قال في «المدونة»<sup>(١)</sup>: وذلك يجري من تحلف الإمام؛ لأن قراءة الإمام وفعله كان  
يُحْسَبُ لهذا؛ لأنه ترك مع الركعة، فحمل عنه الإمام ما مضى إذا برى بتكبيره الافتتاح، امر.  
أقال يحجب: قال مالك في إمام ينسى تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلاته  
قال: أرى أن يعمد الصلاة (وبعيد) أيضاً (من كان خلفه) من المقتدين (الصلاة)  
لأنها بطلت لعدم التحريم (وإن كان) الثوار وصلبة (من خلفه) من المقتدين (قد  
كبروا) لأنهم (عليهم يعبدون) أيضاً، وهكذا في «المدونة» لأن كل صلاة بطلت  
على الإمام بطلت على المتأخرين، إلا هي مسائل ليست هذه منها، قاله الزرقاني.  
قلت: وكللت عدداً الحقة.

ثم لا بدح عني أن المصنف لم يذكر وضع اليدين بعد الرفع، ولعل  
وحية أنه لم يذهب إليه، ويتمتع في ذكره أبحث فيه، إلا أنا نستحسن بيان  
المداهب في ذلك حيلة، فاختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال، أحدها:  
لا يضع كفاً قاله بعض التابعين، وهو المشهور عن الإمام مالك، والثاني:  
يضع في سافة دون الفريضة، وهو رواية عنه، والثالث: يضع مطلقاً تماماً، ربه  
قال الإمام أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وسائر الفقهاء.

ثم اختلفوا في محل الوضع فقال الإمام أبو حنيفة: تحت السرة، وبه قال  
الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق الحارثي من أصحاب الشافعي. وقال  
جمهور الشافعية: يضع فوق السرة تحت الصدر، وعن أحمد روايتان كالمداهبين،  
وقيل: فوق الصدر. كذا في «المعاصرة» وغيره، والبسط في «المبطل»<sup>(٢)</sup>، لم رأيت  
بعد ذلك أنه ذكره قبل جامع الصلاة، فسيأتي البسط هناك.

(١) انظر: «المدونة الكبرى» (١/١٧٧).

(٢) انظر: (٤/٤٨٤).







«بِأَعْيُنِي رَأَيْتُ النَّبِيَّ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ١٠ - كِتَابُ الْأَذَانِ، ٩٩ - بَابُ الْجَهْرِ فِي الْمَغْرَبِ.

يُرْسَلُ فِي: ٤ - كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٢٥ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ، حَدِيثُ ١٧٤.

«الشَّامِيُّ»<sup>(١)</sup>، تَحْمِلُ رَوَايَةُ الْمُسْلِمِ الْبَالِغَ مَا تَحْمِلُهُ صِلُهُمَا، وَيَمْنَعُ الثَّانِي - أَبِي رَوَايَةَ الْأَصْبَحِيِّ - قَوْمٌ فَأَعْطَاوْهُ، وَلَمْ يَحْمِلِ الْخِلَافَ فِي الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ نَصِي لَا يَضِيقُ غَايَةً مَا تَحْمِلُهُ فِي صَبَاءٍ بِخِلَافِ الْكَاثِرِ، لَعَنَ رَأْيُ الْمُسْطَلِ فِي كِتَابِهِ «الْمَنْعِي» آخَرُ الْخِلَافِ بِهِ أَبْصًا، أَنْتَهَى مُخْتَصَرًا.

«فَرَّقَ» صِرْفَةً أَمَّا صَحِيحِي فِي النُّسخِ، وَفِي رَوَايَةِ مُحَمَّدٍ «بِقِرَاءَةٍ وَعَمَّا الْحَافِظُ إِلَى السُّوْطَةِ» لَفْظُ الْمَصَارِخِ الْمُنْطَوِّرَةِ فِي الْعَمْرِ، عِلْمٌ أَوَّلًا أَنَّ لَأَنَّهُ الْأَرْبَعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - كَلِمَتُهُمْ مُتَقَارِبُونَ فِي هَوَاةِ الصَّلَاةِ، فَهُمْ يَعْتَمِدُوا تَحْمِلُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِبُّ تَبْيِيحَ شَيْءٍ مِنْ التَّقَرُّقِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، اتَّفَقُوا أَبْصًا عَلَى اسْتِحْبَابِ طَوَالِ الْمَعْقِلِ فِي الصُّبْحِ، وَفَصَائِدِهِ فِي الْمَغْرَبِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كِتَابِ الْفُرُوجِ، وَأَعْلَمُوا بِعَدْدِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ بَيْتِهِ، فَقَالَتْ الْحَدِيثُ كَمَا فِي «الْهِدَايَةِ»: نَظِيرُ مِثْلِ الصُّبْحِ ثَوْنٌ دُونَهُ، وَيَسْتَحِبُّ أَوْسَاطُ الْمَعْقِلِ فِي الْمَغْرِبِ وَالْحَشَاءِ، رَقَسَارُهُ فِي الْمَغْرِبِ.

وَأَحَادُ الْفَرَسِ طَلَانِي<sup>(٢)</sup>، لِكَلَامِهِ عَمَّا هَذَا التَّقْسِيمِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الصُّبْحَ وَالظُّهْرَ وَفَتْ يَوْمٌ فَيَسْتَحِبُّ التَّطَوُّلَ لِيَذْكُرَهَا الْمَسَاءُ، وَالْأَمْرُ وَفَتْ اسْتَعْنَاءُ، وَالْعَتَمَةُ وَفَتْ رَاحَةً، فَيَسْتَحِبُّ الْوَسْطَ لِيَذْكُرَهَا وَطَرَفَيْهَا، وَالْمَغْرِبَ وَفَتْ نَعْبَ وَأَكْلَ صَائِمٍ، فَاسْتَحِبَّ النَّصْرَ، إِذَا وَبَيَّانِي الْكَلَامَ «أَرَى الْمَعْقِلَ قَرِيبًا».

وَمِنْ «الْبَدْرِ الْمُسْتَحْتَرِ»<sup>(٣)</sup>، يَرِيسُنَ فِي انْحِضَارِ طَوَالِ الْمَعْقِلِ فِي الْمَغْرِبِ وَالظُّهْرِ، وَأَوْسَاطُهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْحَشَاءِ، وَفَصَائِدُهُ فِي الْمَغْرِبِ، قَالَ الشَّامِيُّ:

(١) (١٠٨٩/٢).

(٢) نَظَرُ «إِرْشَادِ السَّيِّ» (١٨٤/٢).

(٣) (٥٠٥/٢).



وفي «المعني»: أن الظهر كالعصر لكن الأكثر على ما عليه المصنف، اهـ.

وقالت المالكية كما في البيهقي: أطول الصلوات قراءة الصبح ثم الظهر، ثم العشاء ثم المغرب والعصر، فبقراً بأقصر من طوال المفصل في الظهر، ويمثل «إِنَّا أَنْشَأْنَاهُ كَرِيماً» في العشاء، ويقراً في العصر والمغرب بقصر المفصل. وفي «مختصر الخليل»: ندب تطويل قراءة صبح والظهر تليها، وتقصيرها بمغرب وعصر كنوسيط بعشاء، اهـ. وكذا في «مختصر عبد الرحمن».

وقالت الحنابلة كما في «المعني»: بطوالها في الصبح، ويمثل ثلثين في الظهر، وفي العصر على النصف من ذلك، وفي المغرب بسور آخر المفصل، وفي العشاء بما أنه والنسي وضحاها.

وفي «الترغيب المريع»<sup>(١)</sup>: وتكون السورة في الصبح من طوال المفصل، وفي المغرب من قصاره، وفي الباقين كأنظهيرين والعشاء من أوساطه.

وقالت الشافعية كما في «الإقناع»: ويسن لسنفرود وإمام محصورين في صبح طوال المفصل، وفي ظهر قريب منها، وفي عصر وعشاء أوساطه، وفي المغرب قصاره، اهـ. وفي حاشيته: الأطوال من الحجرات إلى هم، والأوساط منها إلى الضحى، والقصار منها إلى الآخر، اهـ. وكذا في «روضه المحتاجين» في نفع الشافعي إذ قال: وسن لسنفرود وإمام قوم محصورين راغبين بالتطويل لقطاً في صبح طوال المفصل، وفي ظهر قريب منها، وفي عصر وعشاء أوساطه، وللمصل سلقاً في مغرب قصاره.

وإذا تحققت هذا فقد علمت أنهم اتفقوا على استحباب قصار المفصل في المغرب، حتى روى الترمذي وغيره عن مالك أنه كره القراءة الطويلة في المغرب، واستدل للجمهور لما اختاروا من اقتصارهم في المغرب على قصار



المعص بحديث رافع: «أنهم كانوا ينتقلوا بعد صلاة المغرب» وهذا يدل على تخلف القراءة، وحديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال: «ما رأيت أحدا أتته صلاة رسول الله ﷺ من غير أن قال: سبحان» وكان يقرأ في الموضع بطول الفصل وفي المغرب بإصدار المعص المخرج الثاني وصححه ابن حبان.

وامتنع عن حديث «التهديفة» بكتاب عمر بن أبي موسى الأشعري: «أن أقرأ في المغرب والناس هم صول المفضل، والمصير والتعبد بأوساط المفضل، وفي المغرب بعد صلاة المفضل» أخرجه عبد الرزاق. ولأن أبي شيبة من طريق زرارة بن أبي عيسى: «أن أقرأ في المغرب بغير إمام» أخرجه في المغرب بغير إمام.

وأما ما يحكي عن حديث أنس بن مالك، قال الإمام محمد في موطنه: «يروي أن هذا كان شيئا فتركه» أو لم يتركه كان يقرأ بعض السورة ثم يركع، أو: «قال أبو داود في سننه: إلى الأول فادعى أنه مروي» والطحاوي إلى الثاني فأثبت أنه يقرأ بعض السورة، وأورد عليهما الحديث في «الفتح»، وابن أبي عمير: «الجزء» وقيل: «ورد في رواية بالثبات بين المغرب والحشاء» وفي الأخرى: «الحزم في العدة» بطريق ابن أبي عمير، ذكرهما ابن عبد البر.

وقال ابن رسلان: «قال الدارقطني: وهو في بعض الروايات» وفيه هو من كسب بعد المغرب، وغير ذلك، «يحتمل في هذا تحذير أنه كان لاستباح جبر فإنه كان متركاً، فاستباحه خارج الصلاة كان مشكلاً، وبما جاء لا يحتاجه كان محتاجاً إلى أن ينظر مراعاة ﷻ من الصلاة، لأنهم كما يعلمون أن المسلمين من شككوا في صلاتهم ولا يبدؤا من استباح القرآن، يرفع كذلك،















المتطهرين لأن قدامك المسبحة هي حلالا أي ذكر الصلوات، فصلت  
 ، أن لا تعرف، هذا في التفسير الأول، أو القرآن، ولهذه سورة  
 في كتاب التفسير.....

مضمنا (الصباحي) هذا هو الذي تقدمت الإشارة إليه في ترجمة عبد الله  
 الصباحي الصباحي وهذا أبو عبد الله الصباحي السراي نقض اسمه  
 عند الرحيل بن عسله، بنم العيس وفتح نير التفسير وسكون الياء، وذكر  
 الحميدي في كتابه «الصحاح» اسمه عبد الرحمن بن عيسى، وأهـروني (أول  
 محسب من كبار المدعين، هاجر من اليمن قبل وفاة النبي ﷺ، وعمل في  
 الجحفة، بلغه الخبر فقدم المدينة بعد وفاة النبي ﷺ بخمسة أيام ومات في  
 خلافة عبد الملك.

«قال ثمة العادبة» أول ما قدم مسلما (في خلافة أبي بكر) الصديق  
 بعد وفاته ﷺ بخمسة أيام كما تقدم في ترجمته. انصلي ورواه أبي  
 بكر صديق المغرب. هذا في تركتين الأديبين من صلاة المغرب (أم  
 الصرا) وسورة سورة من فصار المنصلي على ما هو منسوب عبد الأئمة  
 الأربعة<sup>(١)</sup>، وتقدم في الحديث أن أول القرآن أصبح القراء تم العيز، ثم  
 الثاني، ثم الفصل

واختلف علماء في رواية المنصلي على أقوال كثيرة، ذكرها صاحب  
 «الموسم» وسيره، مع ستة البعض إلى منها، وهي: أوله الصافات، أو  
 الحائفة، أو الفتح، أو الحجرات أو ق. أو النصف، أو سارك، أو سج، أو  
 والمصحى. فانه البرزقاني، وزاد لثامي عليها أو ثلث. أو الرحمن، أو

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التبايب» (١/١٣٥)، وكتاب الفقه (٧٤/٥١)، و«علامه  
 هادي الكمال» (١/١٥٥)، و«الكشف» (١٧٩/٢).

(٢) انظر «المص» (١/٢٧٢).



ثم قدم في ثلثه، فلدنوت منه حتى إن ليابي لتكاد أن تحسن سيابته،

الاسماء. قال في «الروض المربع»<sup>(١)</sup>: «أوله من ق. اء. قلت. فالظاهر أنه محتار لحنابله. وقال الزرقاني»<sup>(٢)</sup>: «والراجع عند المانكية والشمعية التحيرات. اء. قلت: وبه جزم في حاشية «الإقناع» كما تقدم، وبه قال في «الروضة» وقال في «القاموس»: وهو الأصح. قلت: وبه قامت الحصة. قال الشافعي من «البحر»: والذي عليه أصحابنا أنه من التحيرات، قال في «الدر المختار»: الطوال المنصل من التحيرات إلى آخر البروج، ومنها في آخر «لم يكن» أربعة، وبانيه قصاره. اء. وقال ابن قاري: هذا هو الذي غلبه الجمهور، وقال القسبي: طوَّاه إلى سورة «عم» وأوساطه إلى «ونضحى»، اء. قلت: هكذا عند الشافعية كما تقدم من حاشية «الإقناع» وغيره.

(ثم قام) أبو بكر - رضي الله عنه - (في الركعة الثالثة فلدنوت منه حتى إن ليابي لتكاد أن تحسن ثيابه) يس الباحي<sup>(٣)</sup> فيه ثلاث احتمالات، وحمل الثالث بعيداً كما يظهر من سياق كلامه. الأول: تأخير أبي بكر - رضي الله عنه - حتى وصل إلى الصف، والثاني: تقديم الصف كذا، والثالث: تقديم أبي عبد الله وحده حتى قرب منه، ثم قال: إلا أنه يكره لواحد من أهل الصف أن يخرج عنهم ويتقدم عليهم حتى يقرب عن الإمام، إلا أن يقال: إنه صلى وحده مع أبي بكر عن يمينه، هرب منه في الثالثة لم يقرب لي الركعتين قبلها. اء.

الأوجه عندني أن هذا الاحتمال الثالث هو الأقرب من الأولين، وما أشكل عليه من الكراهة أمر من مما يشكل على الاحتمالين الأولين، فإن تأخير أبي بكر - رضي الله عنه - حتى وصل إلى الصف، أو تقديم الصف كله بعداً جداً، ولا يعد تقديم أبي عبد الله وحده؛ لأنه قد جاء بدأ مسلماً، فلا تعد في

(١) (١٧٣/١)

(٢) «شرح الزرقاني» (١٦٥/١).

(٣) «المصنف» (١٤٧/١)



«...مَعْنَى ذَلِكَ - وَتَحْتَائِي بِبَيْتِ الْآلِ بْنِ أَبِي قُحَيْشٍ قَبْلَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتُنَا  
مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ»

أنه لم يعلم بعد مكبريها صلاة الصلاة، وإنما سمع من الأولين القراءة وما سمع  
في الثالثة حين انقضى، فأراد أن يستظهر من غير الإمام شيئاً أم لا، فقام  
وقرب منه وأدغم الألف، فسمع من القراءة أو لا يقرأ شيئاً. وهذا الوجه  
أشبه بطلان

فصحتنا التي لنا بكر الضمير - رضي الله عنه - آخر بألم القرآن وبهذه  
الآلة: «لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ» لا سيما في بعض النسخ حديثاً آخر  
... وهو ما من قوله: «...»

قال القاضي<sup>(١)</sup> يحتل أنه - رضي الله عنه - لما شهد في آخر الجمعة  
على بعض النسخة لم يسمع تكبيرة أو خروج حصه ما على معنى أنه قرأ قوله  
على حصه من القرآن، أو السورة، أو وفرب منه ما قبله فسمع الصوفى عن  
الإمام أحمد بن حنبل إذا قام - ومنه - أحمد بن حنبل، أن شاء الله، وما  
في كتاب ذلك فاعلم من أي بكر أو دعاء، فعلمنا على أنه لا بأس بذلك  
لأنه دعا في الصلاة على تكبيرة الله.

قلت وكذلك عدداً من هذه النسخ على المدح - فإن الحديث في  
الشمع معناه، وأما التشديد فأنه شد، والتفخيم والتزجج والتسوية على التثنية، وهو  
وذلك في السجدة - ويحتل زيادة قراءة صلاة السجدة، وسجدي في الحديث  
الأنبياء في الزيادة على الحاجة في الأخرين يجوز عندنا لكنه خلاف الأصل.

لقد انفرد في حديثه جماعة من عامة الأمة - إلا وقف وسأل  
الحديث، - عدله أصحاحاً والمدة لك على المنفل لعدم تحويرهم التعمود راسلاً،  
البناء المقبول في التفسير، ويمكن حمله على تجوزاً - لأنه يصح الصلاة بعد

(١) السجدة (١٧٧)



٢٦/١٦١ وحديثي من مات، عن دفع، أن عبد الله بن عبد الله إذا صلى وسجد، شراً في الأربع جميعاً، ثم كبر، ثم رفعه، بدأ الدعاء، وضرب من الجوان، .....  
اجتمع برزاق عليه زارة ونوحه، ثم في «المقدمة»<sup>(١)</sup>

قال ابن العربي في بيان الدعاء - «السلام الغفر لي وإرحمني واحمدي» الخ. بناءً على ما نقل من لم يرد، وإلا لكانت في واحد وإسحاق بن إبراهيم قد لا لم ير ما كان فيكون عندنا من صحة الحديث، ولا عندنا العذاب المتعددة منه، وقد دفع، ويحصل ثلاثة أوجه: كان في الصلاة، أو صلاة السر، أو كان ثم ترك، الخ.

قلت: لا وجه في حديث حديث الأول، لأنه كان في رفعه، بعد الانتهاء، كما ورد، فمجرد ما هي قصة التذويب، هذا باعتبار الجواز، ولا فيسألني في الدعاء السط في ذلك.

٢٦/١٦١ (ماتك، عن دفع، أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى وحده) أي منفرداً بدون الجماعة اجترأ في الأربع من روعات الصلاة (جميعاً) تأكيداً لأربع التمام، أي كل ركعة منها (بأن التذويب وسورة من القرآن) قال «ياحي»<sup>(٢)</sup> إن صلته على طاعة، فيحصل أن يفعل ذلك عبد الله بن عمر إذا صلى وحده، عزب على التطويل في الصلاة، إن كانت فروعاً، ويحصل أن يكون ردة كما يدل عليه أنه لما ذكر المعبر ذكر المربعين، فقد عبر أن لفظة الأربع ركعة، إن من الفريضة أظهر، إلا أن يحصل على أربع من الظاهر، أنه مستصحب.

قلت: الظاهر هو توبته فربما لما في رواية محمد في هذا الأمر في أربع جميعاً من الظاهر والعصر، والأوجه أن يقال: إن هذا مذهب من عمر - رضي الله عنهما - وهو محتمل.

(١) (١٢٣/٥١)

(٢) (المقدمة) (١٢٣/٥١)



قال أبو ذؤيب: "قلت لأبي ذؤيب: هذا لم يوافقه عليه مالك ولا الجمهور، بل كرهوا فيه،  
قيل: نعم، فإنه في الأخرين وثلاثة أصح، بل في التمامين وعمرهما،  
من أبي ذؤيب: أن عبد السلام كان يقرأ في الأخرين شذوذاً، انتهى  
ونقل صاحب كتاب خلاصة النسخ، وهذا المسمى، الأصل أن المسمى فيه  
قول، المسمى مع الجمهور، ولما بين شذوذ السورة في الأخرين أيضاً،  
فإنه شذوذ

وقال محمد بن موسى: "بعد ذلك هذا الأثر، الشذوذ أو تقرأ في التمامين  
في التمامين الأخرين، هذا شذوذ، وسورة، ومن الأخرين شذوذ  
تكتاب، ثم وكذا في التمامين، وحديثه أنه لم يرد على الشذوذ يكون خلاف  
الأول، ونقل الشيخ أبو حنيفة عن أبي حنيفة قال: لا أعلمهم  
يعلمون، في أنه يقرأ في التمامين الأخرين شذوذ، وسورة، وفي الأخرين  
شذوذ، الكتاب، نعم، ثم

قلت: "هذا الأثر، في غير - رضي الله عنهما - علي بن أبي طالب، الربيع  
حديث الجمهور، وهو حديث موافق، من غير - رضي الله عنهما - الجمهور،  
يمكن أن يكون هذا الأثر مع الجمهور، بأن الجمهور في الأربعة أو في الأربعة  
يكونون شذوذ، فإنه الكفاية وسورة في الأربعة من قول الأربعة، كما يدل  
عليه حديث: "روى ذلك في التمامين، ثم قال: أنه في هذا الوجه من كلام  
أبي ذؤيب: نعم، فله الحمد

والمستدل الجمهور، فإنه لا يقرأ في الأخرين غير الشذوذ، كما في  
السنة إلا الله وحده، ثم قال: "هذا قال، هذا منه السلام يقرأ في الأخرين من



















أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

يؤثر في صحة الحديث، فقد يكون عبد الله بن حنبل سمعه من ابن عباس عن علي بن أبي طالب، أو قال ابن العربي - هذا حديث صحيح عن حديث علي بن أبي طالب.

(أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَيْسَ الْفَسِي) بفتح الفاء وكسر الهمزة ونحبة  
مستدسين، وقال أبو عبد: أهل الحمايت بكسرون الضاد، وأهل مصر  
يفتحونها، سب إلى بلد على ساحل البحر، يقال له: النفس ثوب ومباذ، وقال  
الحافظ<sup>(١)</sup>: الكسر غلط؛ لأن جمع قوس، وهي ثياب مضمة<sup>(٢)</sup> أي منخلطة  
بالحديد كانت تعمل بالقوس موضع بمصر. فذل ابن العربي: نسبة إلى قوس تصنع  
فيه، اهـ. وفي الصحيحين عن عفي - رضي الله عنه - في تفسيره: «ثياب أتقنا  
من مصر والشام مضلعة فيها حرير أثمان الأثراج» اهـ. وقيل: منسوب إلى  
العر وهو النصفج لياضه، وقيل - معرب القوي - منسوب إلى القوي نوع من  
الحرير.

واختلفت عبارات الشافعي في هذا انتهى، فقيل: تنزيه، كما قاله ابن قتيبة، والشافعي، وجماعة، وقيل: تحريم، والصواب فيه تنزيه. قال المغيرة: قال بعض الشراح: هو نوع يثبت فيها خطوط من الحرير، اهـ. فالنهي للتنزيه والبرق، وإذا كان كنهه أو لحسته منحرير فانهي للتحريم، اهـ. وقد نقل الشوكاني إجماع المسلمين بعد زمن الصحابة على تحريم الحرير للرجال.

قال: الحافظ في «الفتح»<sup>١٠٠</sup>: استبدن بالثني عن لبس القبي على منع نسر ما خافه الحرير من الشهاب، لتفسير النفس بأنه ما خالط غير الحرير فيه

(١٦) انظر: الطبري، (١: ٣٥٤).

(۲) وہی ۴۰ لاہور: (۱/۲۵۱) وہی مجاہد بابیہ الامراء، ونوہم

(3) مؤتمر الدوحة: (١٠ / ٤٥٦).



وعلى أخيه ثالثة ..

الحرير، ويؤيده عطف الحرير على نفسه في حديث الراء، ودفع كدنت في حديث علي عن أبي ذرود والشامي وأحمد بسند صحيح عن شرط التليخين.

وبحتمل أن تكون المعادة ما عشار شوع. فيكون اكل من حرير. كما وقع عطف الدجاج على الحرير في حديث عذينة، لكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير نفسي أنه الذي يحتلله الحرير لا أنه الحرير، فأما هذا يحرم من الثوب الذي يحتلله الحرير، وهو قوس بعض الصحابة كائن عمر. والنفيس كاس ميري. وذهب الجمهور إلى جوار ليس ما حلقه الحرير، إلا ذلك غير الحرير أنفس. وحديثهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحدة السيرة، وما تصاف إلى ذلك من الرخصة في العقم في الثوب، قال ابن قنبر العدل وهو قياس في معنى أصغر، لكن لا يلزم من جوار ذلك جوار كل محتلط، وإنما يجوز منه ما كان مضموج الحرير فيه. أما أصح ما كان كانت مسردة بالنسبة لجميع الثوب، فيكون الجمع من ليس الحرير شاملا لمختلفي والمختلفة وبعد الاستثناء يقتصر على أنفس النفسى وهو قدر أربع أصابع. اهـ.

فعلم جدا أنه أن الاختلاف في النفسي مبني على الاختلاف في تفسيره ووقع في رواية محمد بعد ذلك زيادة: (والمعصفر) قال الزرقاني: وروى الزيادة في رواية أبي مصعب والمقصود وروى جماعة، والتهذيب للبيهقي الشهور. وذكره مالك أنثوب المعصفر لرجال في غير الإحراء. اهـ. قلت: وسباني البسط فيه إن ماء الله في محله من كتاب اللباس. ويظهر من كلام الزرقاني أنه يردده المعصفر ليست في رواية يحيى بن يحيى، فما وجد في بعض النسخ انهتابة زيادة من النسخ.

وعن نعيم الذهب، يهي تحريم لرجال ذك النساء، قال اخاري عن البرقي: أحدهما عبي إباحة خاتم الذهب للنساء وعي تحريمه لرجال.



فَوَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

أخرجه مسلم من ٣٧ - كتاب الملباس والهيئة، ٤ - باب السجدة عن أبي  
الرحل الثوري عن عطاء بن رباح، حديث ٢٩.

٢٩/١٧٤ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الشَّافِعِيِّ، .....

(وهو قراءة القرآن في الركوع) والسجود، كما زاده في رواية الزهري عن إبراهيم  
عند مسلم، فذكره القراءة فيهما عند الجميع لهذا الحديث، فإنه المرقاني<sup>(١)</sup>، قال ابن  
رشد في «بداية المجتهد»<sup>(٢)</sup>: انفرد الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود  
لحديث علي، قال الألباني: وهو حديث صحيح، وبه أخذ فقهاء الأمصار، وصار قوم  
من التابعين إلى جواز ذلك وهو مذهب البخاري؛ لأنه لم يصح الحديث عنه، اهـ  
مختصراً. ثم هي كراهة تنزيه عند أكثر العلماء، ونقل: تحريم، قاله القاري

وقال في «المبطل»<sup>(٣)</sup> لو قرأ في الركوع بالسجود لم ينقض صلاته، وذلك  
بعض العلماء يحرم وينقض صلاته، وقال ابن رسلان عن أبي داود: لو قرأ  
في ركوع أو سجود غير الفاتحة كره ولم ينقض صلاته. وإن قرأ الفاتحة فيه  
وجهاً لأصحابنا، أصحهما أنه غير الفاتحة فيكره ولا ينقض، والذي يحرم  
وينقض الصلاة، هذا إذا كان عبثاً، فإن قرأ سهواً لم يكره، اهـ.

قلت: وحكمة النهي أن حاشي الركوع والسجود لما كانتا لإظهار غلبة  
الذل، ثم ياسب قراءة كلام الله فيهما، فإن كلام الله عز وجل له مرتبة عظيمة  
لأنه صفة الله عز وجل.

٢٩/١٧٤ - مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، تَبِيْعُ حَرِيْشٍ (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِمُهْمَلَةِ يَزَازِي، اسْمُهُ دِينَارُ (التَّعْمَرِيُّ)

(١) مشرح المرقاني، (١: ١٧٧).

(٢) (١: ١٢٨).

(٣) (١: ٣٧٤).



قال الشيخان في الأساس: «فتح الثناء الحمد من فوق يشهد التمجيد في آخرها» فإنه من شيع النعم، وكان جملة معجزة منهم من حازم دينار: «أشهر مني مني» وفيه قول من غادر عن المعصية رطل من أصحاب أس بن علي، روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي وسعيد بن عمرو بن عثمان، أنه قال: «الحائفة في التهذيب»<sup>١١٢</sup> مولى الأشتر كفا في رواية لمسلم، وأنه في الحديث مولى الغنائرية، رواه ابن أبي شيبة، عن كثير عن محمد بن إبراهيم أن أبا حازم مولى أبي بياضة حدثه أن أبا حازم من من حصة حفصة، الحديث، وروى: «أشهر مني مني» هذا الحديث، فقلت: وهو ما في «التهذيب» وغيره.

قال شيخنا<sup>١١٣</sup> وذلك حسب من إخراج عن مائة من أبي حازم هذا، مولى قيس بن سعد بن عبد الله، فقلت: من في كتب الرجال من «التهذيب» و«المعاني» و«المعجم» والملاح، أحد أمه، مولى أبيه، ما يلزم أنه واحد من مائة، قال أبو حازم، قال أبو داود: «أشهر مني مني» حدث عنه محمد بن إبراهيم، قال: «هو المولى الذي من أبي بياضة».

قلت: أشهر مني هذا التفسير من الإسماء، فإنه مثل كلام الأجرى معناه، وهو أيضاً غلط من التفسير، «أشهر مني مني» الحافظ، إن في ذلك لأمر، تمت لأبي داود، «أشهر مني مني» محمد بن إبراهيم، مثقال، وهذا الرجل الذي من أبي بياضة، فقلت: أشهر مني مني، وقال أمه، ورواه، أنه، فقلت: كلام لا يدل على شيء، فإنه المذكور من أبي بياضة، بل هو مولى أبيه التيمي، ولو كانت حصة كلام «الإسماء» فيحمل على أنه عبد أبي داود بياضة.

١١٢ - تهذيب التهذيب (١/١٤٣)

١١٣ - فتح الباري (١/١٧٧)



قال «الحافظ في تهذيبه». أبو حازم اثنان أحدهما مولى بني بياضة، وهو مولى الأنصار. وأبو حازم مولى الغفاريين وهو النضر، فيحتمل أن يكونا جميعاً روي هذا الحديث، ويحتمل أن يكون بعض الرواة وهم في قوله: مولى بني غفار، والله أعلم. انتهى.

قلت. وما قال الحافظ من الاحتمالين رحيمة، لكنه ما قال «وهم في قوله: بني غفار»، لا يستتر في القلب، بل لو تعين أبوهم فهو في قول من قال: مولى بني بياضة أوجه. لأن وصفاً بالنضر رفع في رواية البخاري في اتفاق أفعال المحدثين. ورواية مالك في «موطئه»، وعند أحمد وأبو حنيفة من غيرهما في هذا الشأن.

وفي «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» في ذكر البياضي: حديثه إلا يجهر بعضكم على بعض بالثقة، فإنه مالك عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم النضر، عن البيضي، ولم يسم في «الموطأ» وقد خولف مالك في حديثه ذلك. رواه حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم، عن أبي حازم، والنقل قول مالك. ثم ذكر صاحب «الاستيعاب» أبا حازم وأحمد بن محمد، وقال في ترجمته: وصنف بعض من كتب في الصحابة، فذكر فيهم أبا حازم الأنصاري، لحديث رواه حماد بن زيد، فذكر الحديث المذكور، وهذا أبو حازم النضر اسمه نضر مولى أبي رهم. يروي عن البيضي، وأبي هريرة، وابن خزيمة، وهو من صفات التابعين لا كبارهم. لا يشك أنه لا صحبة له على من زعم أنه عن هذا الشأن، وحديثه إنما يرويه عن البياضي وهو مروي، اهـ.

فمن بهذا كله أن أبا حازم هذا هو دينار الثامي لا شك فيه. وأبو حازم الأنصاري البياضي رجل آخر مختلف في صحبته كما حقه في «تذكرة المرحال»، وهو الراوي قصة بدر. «كان النبي ﷺ يوم بدر في القل وأصحابه



عن أبي بصير

في الشمس الحديث. ذكره أبو داود في «المراسيل» والحافظ في «الإصابة»،  
ويحتمل أن يكون دوى هو أيضاً حديث فروه هذا، أو يوهى بعض الرواة في  
ذكر لحظ مولى في بياضة في هذا الحديث، فتأمل.

(عن البيهقي<sup>(١)</sup>) بفتح الباء الموحدة والياء المشددة من تحت والضماد  
المعجمة، منسوب إلى يياضة بن عامر بن زريق، كذا في «جامع الأصول» وكتب  
التصحيح. وقال السمعاني في «الأنساب»: هذه نسبة إلى أسياد، منها يياضة  
الأنصار وهم بعض فيه. وبعد منها جماعة، ثم قال: وجماعة نسبوا إلى لبس الثياب  
البيضاء بعداد. ثم قال: والنسب الثالث إلى سح ثياب الخطبة نكود، بالري، اهـ.

قلت: وهما نسبة إلى بعض الأنصار لا غير، لكنهم اختلفوا في معنى  
هذه نسبة في هذا الموضع أيضاً على أقوال كثيرة، فقال الصاري في «شرح  
المشكاة» في شرح هذا الحديث: البيهقي هو عبد الله بن خنم، وفي  
«التقريب»: أبو حاتم الأنصاري، انتهى وكلا القولين وقع من الشارح، لأن  
عبد الله بن خنم الصحابي لا شك في أنه يوصف بالبياضي، لكن ليس له هذا  
الحديث، بل أحب أهل الرجال أن له حديث الدعاء حين أصبح فلهم ما  
أصبح بي من نعمه الحديث. أخرجه أبو داود وغيره.

وكذلك قوله: وفي «التقريب» أبو حاتم الأنصاري وخم بوجهين، الأول:  
أنه وقع التصحيح فيه من الكتاب فإنه ليس في «التقريب» مائة، بل بئراي أبو  
حاتم الأنصاري، والثاني: أنه ليس له أيضاً هذا الحديث بل له حديث آخر  
ذكره أصحاب المطولات من كتب الرجال، وهو حديث النطع في قصة سارة،  
أخرجه أبو داود في «المراسيل» وأئبره إليه في ذكر أبي حاتم المذكور فقام،  
ولا ينفل.

(١) انظر ترجمته في كتاب «البرج والتعدي» (٢٦/٥)، و«تاريخ الكيم» للبغاري (٥١/٢٦)، و«كتاب التذات» (٢/٢٢٢)، و«تجليل أسمعه» (ص ٥٢٦).



أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون، وقد علمت  
أصواتهم بالقرآن، فقال: إن العاصي يتأخى ربه .....

وثالث الأقوال ما في إجماع الأصول، قال ابن منته: الباطني الذي  
روى عنه أبو حرم التمار، وهو الذي جاء حديثه في الجهر بالقرآن في  
الصلاة، وأخرجه في «الموطأ»، يقال: اسمه عبد الله بن حابر، وسماه أبو سعيد  
عن إسحاق بن عيسى عن مالك. وهذا أيضاً وهم ممن نقله، فإنه لا شك أيضاً  
في أن عبد الله بن حابر ينسب بالباطني، لكن له حديث واحد وهو حديث  
وضع البصم على البصر في الصلاة كما قال ابن منته.

والأصواب عندي في معنى هذه النسبة في «الموطأ» كما جزم به ابن  
عبد البر والبرقاني والسيوطي في «كتنوير»: هو فروه، مفتوح لغاه، وسكون  
الراء، ابن عمرو بن حار، ابن وافة بفتح الواو وسكون الهمزة الموحدة بعدها  
قال، كما صطه ألداني في «أطراف الموطأ»<sup>(١)</sup> الأصبري، شهد العقبة ويدرأ  
وما بعدها، أخرجه التي يثبت بينه وبين عبد الله بن محمرة العامري

وكان النسب يثبت بفتح نخرصر النخل، وكان ممن قاد مع رسول الله ﷺ  
فربح في سبيل الله، وكان يتصدق كل يوم من نخله بألف رطل، وكان مع  
عصي في الجمل، ورغم بعضهم أنه مالكاً سكك عن اسمه لأنه كان على  
عثمان. رضي الله عنه. قال ابن عبد البر: وهذا لا يثبت.

(أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون) وفي رواية حماد بن  
زهد، عن يحيى بن ميمون: أنه قال في رمضان وأنتي يثبت معتكف في قبة على  
بناها حمير، والناس يصلون عصباً عصباً، أخرجه ابن عبد البر (وفد علمت  
أصواتهم بالقرآن) بالجهر (فقال) يثاب: (إن العاصي يتأخى ربه) أي يحادثه  
ويكالمه. وهو كناية عن كمال قرب المحتوي، وقيل هي عبارة عن إحصاء

(١) نظراً لشرح البرقاني (١/١٦٧).







القبول، عن أنس بن مالك، أنه قال: قُتِلَ زُرَّاءُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَيَّانُ.

سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحاب أنس، قال شعبة: ثم يسمع حميد من أنس - رضي الله عنه - إلا أربعة وعشرين حديثاً، والشافعي من ثابت وغيره، وقال السمعاني: إنما سمع ثمانية عشر حديثاً، اهـ. وترك دايدة حديثه لدخوله في أمر الخلاف، له في «الموطأ» سبعة أحاديث، مات وهو قاسم بصلي في جمادى الأولى سنة ١٤٣هـ<sup>(١)</sup>.

(القبول) فتح الغطاء وكسر الوار، قيل: لقب به لظول يديه، قيل: كان يلقب على البيت، فتصل إحدى يديه إلى رأسه والأخرى إلى رجليه، قال السمعاني: قال أبو حاتم: كان قصير القامة طويل اليدين، فلقب به على اتساده، اهـ. وقال الأصبغي: رأيت له بكر بالقبول، لكن كان له جبار يعرف به. القصير، فقبل له القبول يُعرف منه.

(عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (أنه قال: قُتِلَ زُرَّاءُ) أي صليت قائماً في الصف خلف (أبي بكر وعمر وعثمان) - رضي الله عنهم - كلها في النسخ بدون ذكر النبي ﷺ.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: هكذا في «الموطأ» عند جماعة من رواه طبعاً علمت موقفاً، ورواه طائفة عن مالك مرفوعاً، وليس بسخوفه، وكذا رواه ابن أخي عبد الله بن وهب عن عمه عن جماعة من أصحاب مرفوعاً وهو خطأ أيضاً، والصواب ما في «الموطأ» خاصة.

(١) انظر ترجمته في: «التهذيب» (٢٢٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨/٣)، و«مغريب» (٢٠٢/١)، و«كتابات مشافهة» (١٤٨/٤)، و«ميراث الاعتدال» (٦١-٦٢)، و«لسان الميران» (٢٠٥/٧).

(٢) انظر: «الاستدكار» (١٦٦/٤).







والحاصل أن العلماء يسطروا الكلام في إثبات الاضطراب ونفيه في حديث أسد - رضي الله عنه - وهذا المختصر لا يبعد، بسنن السيوطي في التبرير، والتدريب، والرقاعي، والحافظ، وجماعة من المشايخ. وقول الحنفية بجمع أكثر طرق الحديث، فإنهم قالوا: يقرأها سرّاً فيصح نفي القراءة أيضاً، باعتبار النجس، وإثباتها أيضاً، باعتبار القراءة، والحديث أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> بسنن. أن النبي ﷺ ولما ذكر رعداً كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين،<sup>(٢)</sup> فإن الحافظ<sup>(٣)</sup> وقيل: المعنى: كانوا يفتتحون بالمناجحة، وهذا قول من أثبت نسجه، وقبل: يفتتحون بهذا اللفظ تسكناً بطاهر الحديث، وهذا قول من نفي قراءة البسمة، فثبت: وهو الأول، ولا يلزم منه نفي قراءة التسمية كما ترى، فإنه يشمل نفي الجهر أيضاً وهو الممتنع جمعاً بين الروايات، ولا يبارم الاضطراب فيها.

ثم اختلف الأئمة في هذا في مسألة أخرى. وقيل: الخلاف الأول مبني على هذا الخلاف. وهي أن التسمية جزء من كل سورة أم لا؟ فذهب الشافعي إلى الأول، والجمهور إلى الثاني. وهذا قولان لأحمد، والمستصحب عند أصحابه هو الثاني، كما في المعنى<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ في الدراية: الذي يحصل من تسميته أقوال: أحدها: أنها ليست من القرآن أصلاً إلا في سورة النحل، وهذا قول مالك، ومثله من الحنفية، وروية عن أحمد والثاني: أنها آية من كل سورة أو بعضها، كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه. وعن الشافعي أنها آية من المناجحة دون غيرها وهو رواية عن أحمد الثالث: أنها آية من تتكرر مستقلة برأسها وتبس

(١) أخرجه البخاري الحديث: ١٧٤٣.

(٢) صحيح البخاري ١/٢١٧٩.

(٣) (١٥١/٢١).







بالبلاط.

فريش وسعيرهم، حضر بناء فريش للكعبة في الجاهلية وبناء ابن الربير لها، وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان، وأحد من ترك الخمر في الجاهلية خوفاً على عفته، وهو المذكور في حديث أعلام الخبيصة، وفي حديث: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه من عاتقه» قاله الزرقاني، قال العيني: وبفتح الجيم وسكون الهاء عامر بن حذيفة العدوي القرشي المدني الصحابي، قيل: اسمه عبيد، أسلم يوم الفتح وهو غير أبي جهيم المصغر المذكور في حديث العمرو، انتهى.

قلت: وأما أبو جهم هذا فهو المذكور في حديث: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه من يده» وهو المذكور في باب المليات من أبي داود وغيره، وله قصة شه رجلاً، قال ابن سعد علي ما نقله عنه الحافظ في «الإصابة»<sup>(١)</sup>: إنه مات في آخر خلافة معاوية، وسدّ: تأخير موته إلى أوائل خلافة ابن الزبير، هـ. لكن بشكل على هذا أن ابن سعد حدّثنا جهيم بن حذيفة بن غانم في طبقاته فيمن نزل بعكة من الصحابة، وقال: مات بعد قتل عمر، فكيف يصح ما تقدم، وأنت خير بأن باب التوجيه والجمع بين مختلف الأقوال أوسع من هذا.

(بالبلاط) يفتح الباء الموحدة على وزن سحاب، موضع بالمدينة بين المسجد والموتى، واستقصود أن عمر كان جهودي الصوت<sup>(٢)</sup> فيسمع صوته في هذا السهل لجهره بقرأة.

ويشكل على الحديث أن مالكاً الراوي لم يكن في الصلاة مع عمر، فقبل: يحتمل أن يكون قاته بعض الصلاة فسمع قرأته، أو يكون في حال

(١) انظر: «الإصابة» (٣٤/٧).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٧٦/٤).







إني جانب تابع بن جبير بن مطعم، فيعمرني، فأفتح عليه، ونحو  
نصلي.

إلى جانب) المظهر أنهما لم يشركا في الصلاة، وإنه يشير كلام الزرقاني  
«الأنبياء» (نافع بن جبير) بضم الجيم وفتح الباء الموحدة (ابن مصعب) بن عدي بن  
عبد مناف القرشي التوفلي تابعي أبو محمد، ويقال أبو عبد الله المدني، ثقة  
من رواة السنة، كذا من أصحاب زيد من ثابت الذين يأخفون عنه، رت سنة  
٩٩هـ (صيمزني) بكسر نعيم أي يشير إليه، وأما العزم الكبير بإلينا، وقد  
يفسر بالإشارة، كذا في «المحصر».

(فأفتح عليه ونحن نصلي) قال الزرقاني فيه جواز الفتح على الإمام  
بالأولى من إجازة الفتح على من ليس معه في صلاة، وبهذا قال مالك بن  
مختصر ابن عبد الحكم وشهاب وابن حبيب، والأصح بطلان صلاته من فتح  
على غير إمام، وبه قال ابن القاسم، وأما انفتح على إمامه فأباحه مالك  
والشافعي - وحكما الله - وأكثر العلماء، وكره الكوفيون الفتح على الإمام،  
وقد تردد في آية فلما انصرف فاك: ألم يكن في الغوم أبي<sup>٩٩</sup> يزيد الفتح  
عليه<sup>(١)</sup> انتهى.

وفي «المدنية»<sup>(٢)</sup> قال مالك فيمن كاد خفف الإمام فوقف الإمام في  
قراءته. فابفتح عليه من خلفه، وإن كان في صلاتين فلا يفتح عليه، ولا ينصلي  
لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة، اهـ محصر.

قلت: أثر الباب فعل تابعي فهل يكون حجة على تابعي آخر سيما إذا  
لم يكن فيه دليل على أن يزيد كان مقتدياً برفع يده بل الظاهر أن يكون مصليين  
بصلاتهم، وهذا منسوخ في «المحصر» أيضاً، نعم قصة أبي أخرجها أبو داود

(١) انظر «الاستبصار» (١/١٧٢)، «الزرقاني» (١/١٧٠).

(٢) (١/١٠٣).



## (٧) باب القراءة في الصبح

٣٣/١٧٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،  
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ . . . . .

وغيره مرفوعاً وهي حجة، لكن أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> أيضاً عن علي - رضي الله  
عنه - مرفوعاً، قال عليه السلام: «يُحِبُّ عَلِيٌّ لَا يَتَّبِعُ عَلِيَّ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ  
حَرَمِي سَنَاءً، فَكُلُّ الْحَنَفَةِ بِالْحَرَمِ» مع الكراهة حملاً بين الروايتين.

لا يقدَّرُ إِنْ حَدَّثَ عَلِيٌّ صَعِيفٌ لَا يَفَارِقُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ الْحَنَفِيَّةَ لَضَعْفِ  
قَاتِلِهَا بِالْكِرَاهَةِ، وَالْأَخْرَجُ كَانَ مُدَوِّياً لِلأَوَّلِ نَوَاجِجَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ مُحَرَّمًا، مَعَ أَنَّهُمْ  
مَا قَالُوا بِالْكِرَاهَةِ مُطْلَقًا، بَلْ قَالَ أَشَاشِي وَيَكْرَهُ لَمْ يَنْتَهِجْ مِنْ سَاعَتِهِ كَمَا يَكْرَهُ  
الْإِمَامُ لَمْ يَنْتَهِجْ إِلَيْهِ، بَلْ يَنْتَهِجُ إِلَى آيَةِ أُخْرَى إلخ.

وقال في «البدائع»: وَإِنْ كَانَ الْفَاتِحُ هُوَ الْمُتَمَتِّعُ بِهِ فَالْمُتَمَسِّكُ هُوَ مُصَادِقُ  
الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّ السَّحَابَةَ الْحَوَازِيَّ؛ لَمَّا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ  
الْمُؤْمِنُونَ فَزَكَ حَرْفًا، فَمَا فِيهِ قَالَ: «لَمْ يَكْرَهُكُمْ أَبِي؟» قَالَتْ: نَعَمْ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. الحديث، مع.

## (٧) القراءة في الصبح

وقد تقدم أن المستحب عند الأربعة في الصبح طوال الفصل

٣٣/١٧٨ - أَمَّا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عُرْوَةُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ  
تَضَعَفَ . . . رضي الله عنه . . . هذا منقطع، لأن عروة ولد في أوائل خلافة  
عنان، لكنه ورد برواية أنس - رضي الله عنه - وغيره، فعلى عروة حملاً عن  
أنس - رضي الله عنه - وغيره.

قال ابن قدامة في «المغني»<sup>(٢)</sup>: وروى الخليل، بإسناد، عن أنزهري قال:

(١) أحده أبو داود (١/٣٤٥) ح ٩٠٨.

(٢) (٢/٢٧٨).



صلى الصالح فقرأ فيها سورة البقرة، بين الركعتين كلتيهما

أخبرني أنس - رضي الله عنه - قال: صلى بنا أبو بكر - رضي الله عنه - صلاة الفجر، فافتتح سورة البقرة فقرأ بها في ركعتين، فلما سلم قام إليه عمر - رضي الله عنه - فقال: ما كنت تفرح حتى تطلع الشمس، قال: لم تطلعت لأتفقا غير غافلين - اهـ - وسأني عن الحافظ في الفتح: أنه روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (صلى الصبح فقرأ فيهما بعد المأثنة، واستغنى عن ذكرهما لعدم الناس بذلك (سورة البقرة في الركعتين كلتيهما) على التوزيع والتقسيم، راد في حديث أنس: «أقبل أنه حين سلم كادت الشمس أن تطلع، فقد: لو طاعت لم تحدثا غافلين» - اهـ -

وتقدم عن المسمى: أن ثلثة كان عمر - رضي الله عنه - وطول الصديق عليه يوم من غفقه، وفيه ما يؤيد لمن قال: يثنى الصلاة في التخليل، ويصلها حتى يسهر حداً ليدرك النوم وغيره، كما تقدم في المواقف عن الإمام محمد وغيره.

ثم كره الإمام مالك - رضي الله عنه - أن ينقسم المصلي سورة بين ركعتين في الفريضة، ولا بأس به عندنا الحنفية، كما يظهر من كتب الفروع، وقدنا عند الحنفية. كما صرح به في نسختي<sup>(١)</sup>، قال الزرعي<sup>(٢)</sup>: «وكره مالك - رضي الله عنه - أن ينقسم المصلي سورة بين ركعتين في الفريضة؛ لأنه لم يبلغه أنه يفتي فعه، ذكره ابن عبد البر، أو بلغه وحمله على بيان الجواز» - اهـ -

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: «وروي أنه ثبت أنه يفتي قراء الأعراف في الركعتين، وروي عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه أم

(١) (١٧٨/٢).

(٢) شرح الزرعي (١/١٧١).

(٣) فتح الباري (٢/٣١٤).















قوله: ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان إياها.  
في الصبح. من كثرة ما كان يقرأها.

لكن تعقبه على التغوي في «المحليل» فقال: يحتمل أن يكونوا واحداً، ثم ظهر  
في أن حسن عثمان - رضي الله عنه - ليس حقيقياً وليس زائلاً «خميصة»، قلت: بل  
هو ابن الأخوص بن عمرو بن ثعلبة النخعي وكان نفعاً لهما، فبعضهم عليه تعقب على عبد  
التغوي وغيره إياه في الصحابة، لأنه لم يذكره ابن الأثير في «أسد الغابة»، ولا  
صاحب «التجريد»، واسم بنته ثالثة. وكانت عند عثمان - رضي الله عنه - حين  
استشهد.

(قال: ما أخذت) أي حفظت وتعدت (سورة يوسف) إلا من قراءة عثمان بن  
عثمان - رضي الله عنه - قال التقاضي<sup>(١)</sup>: لا يصرف، وقد يصرف، (إياها) قال  
التقاضي: كلها أو بعضها، قالت: والأوجه الأول (في الصبح) أي في صلاته،  
وذلك (من) تعليل لأخذت (كثرة ما كان يقرأها) أي يكررها في صلوات الصبح،  
قالوا: وذلك لأنه يشق بشره بالجنة على بلوى نصيبه. وسورة يوسف فيها ذكر  
التغوي على يوسف عليه السلام، فكان فيها تاحياً به، قيل: المداومة على قراءة  
سورة يوسف صورة لسهولة الشهادة. وهي مجربة، فانه تقاضي.

ثم قال العلماء: إن تطويل الحفظ المأنددين الثلاثة - رضي الله عنهم -  
كما تقدم في هذه الآثار كان لما كانوا يرددون من حرص من حفظهم على  
التطويل، وأما اليوم فالتحفيف واجب<sup>(٢)</sup> لتكامل الناس بالعبادات، وقد قال  
عليه الصلاة والسلام: «من أتم الناس فليحفظ الحديث». وقال عليه الصلاة

(١) مرقاة المفاتيح: (٢/٧-٤)

(٢) قال ابن عبد البر في الاستدراك: (١/١٧٧): وما أئمتنا أن يتركوا وعمر وعثمان وعلياً -  
رضي الله عنهم - كانوا يرددون من حرص من حفظهم على التطويل لا تحميم عليه  
أخباراً، وأما اليوم فواجب الإحصاء على التحفيف، فنقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أتم الناس  
فليحفظ الحديث».



١٨٨١ - ٣٦٦ - رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ

### (أ) باب من حياء في امر القرآن

وَالسَّالَةُ لِمَعْنَاهُ: الْفَاتَةُ تَت؟ غَرَأَ نَاسِمَ رِيَاك، وَتَشْمِسُ وَتُجَالِدُ، وَقَالَ عَمْرٌو  
 رَوَيْتُ اللَّهَ عَنِّي لَمْ يَمْسَسْ مِنْ طَوْلِ الصَّلَاةِ إِلَّا تَغَدَّوْا اللَّهَ إِلَى عَمَدِهِ.

١٨٨١ - ٣٦٦ - رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ

وَسَكَرَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ مَعْنً حَنِيفَةً تَأْتِي إِلَى مَثَلِ الْبَعْرِ،  
 فَيَكُونُ حَنِيفَةً هَذِهِ أَيْ مَسْأَلَةِ التَّحْقِيقِ فِي السُّورَةِ.

### ١٨٨١ - ٣٦٦ - رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَابْنُ عَدَى فِي الْمَعَادِنِ وَالْأَوَّلُ مِنْ

أَيَّ نَمِي بَيَانُ فَصْلِيهَا حَكِيمٌ، وَأَمَّ النَّشِيءُ أَصْلَهُ كَمَا قِيلَ: أَمَّ الْقُرْنِ  
 مَكَّةَ، وَنَدَّ فِيهَا أَمَّ الْقُرْآنَ: لَا يَدُ أَصْرَ الْعَدَاةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ كَأَنَّهَا  
 نَأَمَتْ، ذَلِكَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي بَيْتِهَا، وَبَدَأَ بِهَا حَتَّى فِي الْمَعْنَى، وَبَدَأَ بِهَا حَتَّى  
 فِي الصَّلَاةِ، أَمَّ لِأَنَّهَا عَلَى مَهْدٍ مَعْنَى: مِنَ الْفَتْحِ وَالنَّعْدِ بِالْأَمْرِ  
 وَالنَّهْيِ، وَالنَّوْعِ وَالنَّوْعِيَّةِ، وَذَكَرَ الْفَاتَةَ وَالْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى، بِطَرِيقِ  
 الْإِجْمَاعِ، وَكَرِهَتْ طَائِفَةٌ أَنْ يَقَالَ: أَمَّ الْقُرْآنَ عَلَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيُسَبِّحُ إِلَى أَمْرِ  
 سِيرَتِهِ أَيْضًا وَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُسِبَتْ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ، أَمَّ الْقُرْآنَ هِيَ الصَّحِيفَةُ  
 الثَّانِيَةُ وَالْقُرْآنُ الْعَطْفُ أَخْرَجَهُ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -



١٩٦/٣٧ - حَدَّثَنِي سَهْبِيُّ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَيْبٍ  
الرَّحْمَنِ بْنِ بِمَقُوبٍ: أَنَّ أُمَّ سَعِيدٍ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، .....

قال العبي<sup>(١)</sup>: سورة الفاتحة ثلاثة عشر سماً، الأول فاتحة الكتاب،  
لأنه ينفتح بها في المصاحف والتعظيم، وقيل: لأنها أول سورة نزلت من  
السماء. والثاني: أم القرآن، كما تقدم. والثالث: الكثر، والزابع: الوافية،  
سميت بها لأنها لا تحبل الشك في كل ركعة. والخامس: سورة الحمد، لأن  
أولها الحمد. والسادس: سورة الصلاة. والسابع: التسع المثاني. والثامن:  
انضمام، وانشافية. والتاسع: الكافية. والعاشر: الأساس، لأنها أول سور  
القرآن، فكأنها كالأساس. والحادي عشر: السؤال، لأنها فيها سؤال العبد  
ربه. والثاني عشر: الشكر، لأنها ثناء على الله تعالى. والثالث عشر: سورة  
الدعاء، لاشتغالها عليه، اهـ. وذكر لها البيهقي في «الإنشائي» خمسة وعشرين  
اسماً.

١٩٢/٣٧ - أمالك، عن العلاء بن عبد الرحمن بن بمقوب<sup>(٢)</sup> ثحرفي<sup>(٣)</sup>  
(أن أبا سعيد<sup>(٤)</sup>) قال ابن عبد البر: تسمى مدني لا يعرف له على اسم، وثقه  
أبو حنبل (سولي عامر بن كريزاً) بضم الكاف ابن ربيعة القرشي العنسي،  
صحابي، من سلسلة الفتح.

ثم لا يذهب عنك أنه يوجد في نسخ الموطأ كلها مولى عامر بن  
كريب، وذكره أهل الرجال كلهم منهم الحفاظ في كتبه والكلابندي في رجال  
الجمع، والخرجي في «الخلاصة» مولى ابنه فقالوا: مولى عبد الله بن عامر،  
ولا مانع من الجمع.

(١) «عمله القوي» (١٦/٤١٠).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٨/١١٨٦) و«تقريب التهذيب» (٢/٤٢٢) و«سير  
أعلام النبلاء» (١/١٨٦).

(٣) له ترجمة في: «تهذيب التهذيب» (١١/١١١) - والجمع بين الصحابيَيْن (٢٧٣)  
و«الخلاصة» (ص ١٥١).







ناشئ من بن كعب بن عوف بن غنم من مدينته لحقته . . . . .

قلت: وهو الاختلاف على علماء في حديثه هذا ما تقدم أنه مرسى في السوطي. ومنه حد الحزكم، فأخرج من مائت، عن العلاء بن عبد الرحمن، أن أبا سعيد مولى عامر الخدم، أنه سمع أبي بن كعب يقول: إن النبي ﷺ يأتاه، الحديث، فتأني ليلاً قاتلي، وهذا كله من الاختلاف في قصة أبي، ومما في أبي أنتم الحديث أن أصل هذه القصة وقعت لأبي سعيد، ثم أنه على بعض، وهو رجل آخر صحابي أيضاً، ليس هو أبو سعيد مولى عامر المذكور.

(نادى أبي بن كعب وهو يصلي) يميني رواية الترمذي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خرج على أبي بن كعب، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا أيوب وهو يصلي، فالتفت أبي، ومضى أبي فضعف له فصرفه الحديث.

(علاء فرغ) أبي (من صلاة لحقه) يقول، زاد في رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - فقال: السلام عليكم يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: ارعابك اسلام، ما صنعتك إذ دعوتك أن نحش؟ أو ليس نجد فيما أوحى الله عز وجل لي أن «أستجبوا بيه ولأمره» الآية، فقلت: لي يا رسول الله ولا أعود إلا شاء الله تعالى الحديث.

وهو راجع إلى الإجابة عند دعائه ﷺ، قال الخطمي، هو مستثنى من عموم تحريم الكلام، وكان من عند الترمذي<sup>(١)</sup> الإجماع على تحريم الكلام في الصلاة بعدد على منصرفه ﷺ مائت، وكذا قال المفسران عند الوعد وأبو الوائلي إن حديثه ﷺ فيها فرض بمعنى أمر، بتركه.

قلت: لا شك في أن إجابته ﷺ واجب، صرح به جماعة من الأصول، وفي تفسير البخاري: هذه الآية تدل على أنه لا بد من الإجابة في كل دعا لله ورسوله ﷺ، أي



وأمّا سطر الفصل بهذه الأجزاء، أم لا؟ سختلف عند الفقهاء، وصرح جماعة بأن الصلاة لا تطل لمنك، وهو المصنف عنه الشافعية والمالكية، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup> لكن قال القرديري: يجب على المصنف إجابة النبي ﷺ إذا دعاه حال الصلاة وهل تطل؟ فوالان، لاظهر عدم البطلان، اهـ. وقال النسوي في موضع آخر: المصنف عدم البطلان

ويبحث فيه الحافظ في «الفتح» فقال أولاً: نقل ابن النبي عن الداودي أن في الحديث تقديم وتأخير، وهو أن قوله: «الذي يقول الله ﷻ استجبوا...»<sup>(٢)</sup> مقدم على قوله: «كث في الصلاة» فكانه يقول أن من في الصلاة خارج عن هذا الخطاب، قال: والذي تأول القاضيان عدم التوهاب وأبو الوليد أن الإجابة فرض على المراء بفرقة، وهو حكم يخص به النبي ﷺ، اهـ.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: وما أضافه الداودي لا دليل عليه، وما حج إليه القاضيان هو قول الشافعية على الاختلاف فيما بينهم هل تطل الصلاة أم لا؟، اهـ. وقال في موضع آخر: وفيه أن إجابة المصنف دعاء يجوز لا تعد الصلاة هكذا صرح به جماعة من الشافعية وغيرهم، وفيه يجب لاحتمال أن تكون إجابته مقفلاً، سواء كان المخاطب مصلي أو غير مصلي.

أما كون يخرج بالإحباب من الصلاة أو لا يخرج؟ فليس في الحديث ما يستلزمه، فيحتمل أن تبع الإجابة ونحوه يخرج المصنف من الصلاة، وإلى ذلك جنح من الشافعية، اهـ. فلغرض أن الحافظ مال إلى الخروج عن الصلاة. وصرح في حاشية الإقناع بعدم انفراد عنهم. قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: بحث فيه

(١) انظر شرح الزرقاني، (١/١٦٢).

(٢) انظر فتح الباري، (٨/١٥٧).

(٣) شرح الزرقاني، (١/١٦٢).











قال أنس: فَجَعَلْتُ أَبْطَرُ، فِي الْمَسْجِدِ، رَجَاءَ ذَلِكَ، لَمْ تَلِكْ  
بِإِسْمَاءِ الْمَدِينَةِ السُّورَةُ الَّتِي وَغَدَتْنِي؟ قَالَ: تَلَيْتُ مَرَّةً إِذَا افْتَنَحْتُ  
الْمَسْجِدَ؟ قَالَ: فَفَرَأْتُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَتَّى أَتَيْتُ  
غَنِي أَخْرَجَهَا، فَقَالَ وَسُوءَ اللَّهُ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِنْهُ السُّورَةُ، وَهِيَ السُّورَةُ  
الْعَنَانِيَّةُ.....

(قال أنس) هذا يشعر بأن أبا سعيد سمع الحديث من أنس بنفسه، وقد  
تقدم التصريح بذلك من رواية الحاكم، (فحصت أبطري) أي أناعر (في العناني  
رجاء قلت) لقلا يسري النسي بطل، فبشرت من بعده بتعلمه قبل الخروج من  
المسجد، (ثم قلت) لما أن الخريج (يد رسول الله) علمي (السورة التي وعدتني  
بها) من تعميمها قبل الخروج؟ (فقال: كيف تقرأ) أي الصلاة القرآن (إذا افتحت  
الصلاة) قال: أنبي: (فقرأت) عليه عليه السلام ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَتَّى أَتَيْتُ  
عَلَى أَخْرَجَهَا أَي آخِرَ السُّورَةِ.

واستدل به أيضاً على أن البسملة تلي حروفاً من التمامة، وفيه حجة  
براهين: الأول: بقراءة أنبي إذا بدأ يقرأ بها. والثاني: بقوله عليه السلام وهي السبع  
البدائي، نكر فيه أن من يقول بالجبرية لا يجعل الآية على قوله تعالى  
﴿وَأَنصِتْ عَلَيْهِمْ﴾ فتأمل

(فقال رسول الله عليه السلام هي هذه السورة) التي وعظمت بيان مصائبها، ومن  
فصائلها أنها (وهي السبع البدائي) المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَأْتَيْتُكُمْ سُبْحًا  
بِزَكَاتٍ﴾ الآية، فمن أه عز وجن ببناء هذه السورة وهي أكبر فضيلة بها،  
لما كثر فيها سبعا، فلانها سبع آيات ثلاث على خلاف بين الكوفي والبخاري  
فمن بعض الآيات، قال الحفاظ: ونظفوا فيه الإجماع، لكن جاء عن حسين بن  
عبي الجعفي أنها ست آيات، وعن عمرو بن عبد أنها ثلث آيات، أه



... إلى أن قال: ...

سبح الله الذي مثل هذا تشبيه عن أبي عبد الله في ٦٥ - كتب  
الله، ...

قال لعبي<sup>١</sup> أنا لسمع ولأنها سم آيات بلا خلاف، إلا أن منهم من  
شد وأضعفت عليهم<sup>٢</sup> ذود التسمية، وسبهم من ذهب إلى انعكس، قلته  
أمر محتمل، ... والاول قول النحوية، وانعكس قول الشافعية، انتهى

ومثل في وجه ذلك أن فيها سمع لاداء، ... لأنها حالة عن سمعه  
أحد وفي: فنجتر نظفه، وقد سمع الشيء، سماع سمعه كالكتاب، ...  
... أيضا بوجه، ... فوجه هو الأول، وأما كونه، ... فلاها تثنى  
وتكرر في كل ركعة، أو لأنها تثنى بصورة أخرى، أو لأنها يس بها على الله  
... أو لأنها ... الآية السابعة، أو لأنها تكرر نزلها ...  
... في الآية أخرى.

ولا بد من عليك أن أهل التفسير اختلفوا في السرد بقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهَا سِرًّا مِّنْ غَيْرِهَا﴾ الآية، فحاديث السات يدل على أن السرد بها سورة  
المنحة، ورد عن ابن عباس أن السرد بالسبع لغتان، هي السبع الطوال، أي  
سبع من أول السورة واختصوا في السبعة، وقد ورد في تفسير الآية قول آخر  
لا يحتل بعثت السات.

... في بعض هذه النسخ، ... هذا نص اسم المنحة بهذا نصاً من فضائلها،  
... إلى ما قال<sup>٣</sup>، ... من القرآن العظيم على معنى  
الخصيص بها، ... من القرآن عطفها، ... الكعبة

(١) عمدة القاري (١٨٠١٢)

(٢) السمر - المنحة (١٨٠١٢)



٣٨/١٨٣ - وحديثي عن مالك، عن أبي نعيم، وجابر بن عبد الله، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن، فلم يضل، إلا وراء الإمام.

بيد الله، وإن كان السيوت كتبها له، انتهى. وإليه ما الخطابي إذ قال: فدلالة على أن الفاتحة هي القرآن العظيم. ومال الزرقاني<sup>(١)</sup> إلى أنها لا تتعلق بالفاتحة، بل هي مبتدأ وخبر جملة مستأنفة، يعني المراد من قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ هو الذي أعطيت كله من مائر القرآن، فحينئذ لا يختص بالفاتحة، بل فصل الفاتحة انتهى إلى. انتهى نعماني.

ولما كان في الآية ذكر القرآن العظيم أيضاً، استطرد بأن المراد من مائر القرآن، وذكر هذا الكلام الحافظ في «الفتح» بضم.

ثم هذا الحديث صريح في أن القصة وقعت لأبي بن كعب رضي الله عنه، وأخرج البخاري وجماعة مثل هذه القصة لأبي سعيد بن المعلى، وجمع البيهقي أن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعلى معاً وهو الأوجه لاختلاف مخرج الحديثين، وبه حزم الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup> ونسب الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

٣٨/١٨٣ (مالك)، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة من الصلاة (ثم يقرأ فيها بآم القرآن) فلم يضل، أي لم يصح صلاته (إلا وراء الإمام) فيصح صلاته إذاً لأن إمامه يتكفل القراء عنه، ومناسبة هذا الأمر بحكم الفاتحة ظاهر من أنه يجب قراءتها في كل صلاة في غير حال الانتداء، وأما ما نسبته بالمضيئة باعتبار أن توقف كل صلاة على الفاتحة من فضائلها أيضاً.

(١) انظر: شرح الزرقاني، (١/١٧٤).

(٢) انظر: فتح الباري، (٨/١٢٧).

(٣) شرح الزرقاني، (١/١٨١).



ثم في الحديث ثلاثة مسائل، إحداهما: توقف الصلاة على الفاتحة والثانية: أن يقرأ بها في كل ركعة من ركعات الصلاة. والثالثة: قراءتها وراء الإمام، وتستوعب الكلام على المسألة الثالثة في الترجمة الآتية، وهذا الأمر حجة لمن قال بأن لا يقرأ خلف الإمام مطلقاً.

أما المسألة الأولى فختلف الأئمة فيها، وأصل الاختلاف في أن ركبة القم «هل يتوقف على قراءة الفاتحة أم يحصل بنونها أيضاً؟ فإن في «العتابة على الهداية»: اختلف العلماء فيما هو الركن من القراءة فذهب علمائنا إلى ركبة قراءة آية، والشافعي إلى ركبة الفاتحة، ومالك إلى ركبة الفاتحة وضم سورة معها، اهـ.

قلت: وما نسب إلى الإمام مالك قول لبعض أصحابه، كما حكاه انقاضي عياض، وصرح الدرر بركنية الفاتحة لفظ، وغدّ ضم السورة في المتن، والإمام أحمد موافق للإمام الشافعي في المشهور عنه، ورواية أخرى له موافقة للحنفية، كما في «نيل المأرب»<sup>(١)</sup> و«المغني»<sup>(٢)</sup>، ويقول الحنفية قال الثوري والأوزاعي كما في «ناجي» رالحقبة أن هذا الاختلاف ليس باختلاف شديد بين الأئمة، بل كأنه لفظي، لأن الفرق بين الواجب والغرض من دقائق الحنفية لم يقل به الآخرون، فالغرض عندهم لا يثبت بما سوى القرآن وما في حكمه من العتواتر والإسماح، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ وَدَّعْنَا مَا يُشْرِكُ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فالغرض قراءة ما يشركه ويميّن الماتعة إنما يثبت بالاعتدال، يأتي من يتركه، ونجب سجدة السهو لو تركه سهواً، ونجب إعادة الصلاة لو تركه عمداً.

(١) «نيل المأرب» (١٥٥:١)

(٢) «المغني» (١٢٥:١)

(٣) سورة الصمد: الآية ٢٠.











واختلفت الروايات في القراءة خلف الإمام، ففهم من بعضها الأمر بها خلفه، وفي بعضها ورد النهي مطلقاً، وفي بعضها ورد النهي مقيداً بما إذا جهر الإمام، ولذا اختلفت الأنفة - رضي الله عنهم - في هذه المسألة، وأشار المصنف بالترجمة إلى ما هو المرجح عندهم في الجمع بين اختلاف هذه الروايات، بأنهم حملوا روايات النهي على ما إذا جهر الإمام، وروايات الأمر إذا أخفى الإمام القراءة، ولذا يؤيد المصنف أولاً هذه الترجمة وأورد فيها الروايات الدالة على القراءة، ثم يؤيد بعد ذلك ترك القراءة فيها إذا جهر. وأورد فيها الروايات الأخرى المناسبة لها، فكأنه جمع بالترجيح بين الروايات المختلفة الواردة في ذلك الأمر.

ومما ينبغي ألا يحفظ أو الآثار الواردة عن الصحابة في القراءة خلف الإمام لا تختص بالفاتحة، بل الواردة عن كثير منهم قراءة العاتجة مع السيرة، كما في «مصنف ابن أبي شيبة»، ونحصل أولاً اختلاف الفقهاء في المسألة عرضاً لأمرانهم عن كتب فروعهم، مع أن اختلاف الأنفة في هذه المسألة ليس بنديد، لأن جمهور الأئمة متفقون على عدم وجوب القراءة خلف الإمام.

قال الحنفية: «لهم قول واحد في هذه المسألة، لا اختلاف بينهم في ذلك؛ إنه لا يقرأ المؤمن خلف الإمام مطلقاً لا في الجهرية ولا في السرية، وبه قال ابن وهب والأشهب من المالكية كما في «الباقي». وبه قال الشافعية والأوزاعي في رواية، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول ابن المسيب في جماعة من التابعين، كما في «الشيخ على البحاري». وفي «إمام الكلام»<sup>(١)</sup> عن «الهيامة» وبه قال عروة بن الربيع وسعيد بن جبير والزهرى والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى والحصري بن حية، إلخ.

(١) انظر: «إمام الكلام» وما يتعلق بالقراءة خلف الإمامة للإمام المنكوي (٣٥).



ومذهب الإمام مالك أنه لا يقرأ في الجهرية ويستحب القراءة في السرية، فقد قال الشافعي في المأثور فيما يقرأ فيه الإمام: إن الأفضل عنده أن يقرأ، فإن ترك القراءة فلا شيء عليه لأن الإمام يجهلها، وإنما يستحب القراءة في السرية لنفسه في الصلاة بالقرآن وذكر الله ولا يصرخ للوسوس، وهذا وقال أيضاً: "إن قرأ المأثور نطق الإمام حال جهرة بالقرآن فليس ما صبح ولا تيسر صلاته، ويروي عن قوم أن صلاته باطلة، وقد روي ذلك عن الشافعي والمذليل على صحة قولنا أنها قرأه قرآن ولم يطق الصلاة، انتهى.

وقال ابن رشد في مقدمته<sup>(١)</sup> في ذكر مستحبات الصلاة: وهي ثمان عشرة: أحد الرداء والثياب في السلام، وقراءة المأثور مع الإمام فيما يسهل فيه، وإطالة التقدمة في الصبح... إلخ. وقال حنبلي في «مدية المحندين»: اشترط على أن الإمام لا يحجز عن المأثور شيئاً من فرائض الصلاة ما عدا القراءة فإنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها أن المأثور يقرأ مع الإمام فيما أسر فيه ولا يقرأ معه فيما جهره، وهو قول مالك إلا أنه يستحسن له القراءة فيما أسر فيه الإمام، وهذا قول الإمام الشافعي بالعرفان: إنه يقرأ فيما أسر لا فيما جهره كذا في «المنهيد» وغيره.

وفي «مختصر المزي» إذا أسرقرأ من خلفه وإن جهر لا يقرأ، قال المزي: وقد روي أصحابنا عن الشافعي أنه قال: يقرأ من خلفه وإن جهر بأمر المقر، وهذا وفي كتاب «الأم» قال الشافعي: وأحب على من سمى منفرداً أو إماماً أن يقرأ بأمر المقر في كل ركعة لا يحزله غيرهما، وسأذكر المأثور إن شاء الله تعالى، وهذا ثم لم أجده ذكر المأثور فيما تتبعته، إلا أنه ظهر بخصوص ذكر الإمام والمنفرد أن حكمه المأثور غيرهما، وقد تقدم عن الله في رتبة الاختلاف في حكمه.

(١) المطبوع: «المطبخ» مطاعي (١/١٦٩).

(٢) «مقدمة ابن رشد على حاشي «المدية الكبرى» (١/٨٥).



وفي إمام الكوفة<sup>(١)</sup> من السنة<sup>(٢)</sup> وعد الشافعي: يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والجهرية. وبه قال الثوري وأبو نوري. وفي الخديم لا يجب في السرية، مقبلة أبو حامد، وحكى الرازي وجهاً أنه لا يجب في السرية، انتهى.

وأما مذهب الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، فقال الشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني الحنفي في مثل النازب<sup>(٤)</sup> في باب الجماعة: ويُسْرُ المأموم أن يقرأ الفاتحة بسورة أيضاً حيث شرعت في مكثات إمامه ويقرأ المأموم استحباباً الفاتحة بسورة أيضاً لا يجهر فيه الإمام متى شاء، أو كان لا يسمعه ليُخَد أو يترن، فإن سمع هزيمة الإمام ولم يفهم قرائته لم يقرأ نص عليه، انتهى. وفي الترويض السريع من فقه الحنابلة أيضاً: ولا قراءة على مأموم، أي يتحمل الإمام عنه قراءة الفاتحة، لقول عليه الصلاة والسلام: «من كان في إمام فقرأته له قراءة» رواه أحمد. ويستحب للمأموم أن يقرأ في إسرار إمامه أي قهراً لا يجهر فيه الإمام، وفي سكوتة أي مكثات الإمام، وفيما إذا لم يسمعه تعد، انتهى.

فتعلك قد درست مما تقدم أن جمهور الفقهاء ولأنهم الأربعة متواطئون على سقوط الوجوب عن المفتدي، والاختلاف عند -هم في الاستحباب وليس القول بالوجوب إلا قول واحد للإمام الشافعي، وهذا القول وإن كان مشهور عند أصحابه، لكن مع القول بوجوبها يسقط قراءة لفاتحة عنهم في واضح، كما لا يخفى على من طالع كتب الفقه الشافعية، معي الأنواره بحر شيب من فقه الشافعية. يجب قراءة الفاتحة على الإمام والمأموم والمنفرد

(١) إمام الكلام للإمام الذكوي (ص ٣٥)

(٢) (٣٩٦/١).

(٣) انظر: المعنى (٤٦٣/١).

(٤) النور: ايل النازب (٢١٧/١).



في السرية والجهرية في كل ركعة إلا في ركعة المسبوق، فإنه ينحسبها عنه الإمام.

وفي معنى المسبوق كل من تحلف عن الإمام لعذر كزحمة ونسيان وطمأ حركه بأن لم يقم من السجود إلا والإمام قائم أو هادئ للركوع، وحينئذ فقد بنصود سقوط الفاتحة في سائر الركعات بأن أدرك الإمام ركعاً في الأولى، لم يرجع عن السجود في كل ركعة فتم يقم من السجود إلا والإمام ركع أو هادئ للركوع، انتهى، وهذا في الإفراج وجواهره والنوابع وغير ذلك من كتب الشافعية.

نعم بهذا أن قوله **يُخْلِصُ** لا صلاة إلا فاتحة الكتاب مجمع عند الأئمة أنه مخصوص بغير التمام، والإمام يتحمل عنه وجوب الفاتحة مطلقاً عند الثلاثة، وفي بعض الأحيان عند التسعة أيضاً، ومن نفل عنهم غير ذلك، فهو إما جهل عن كتب مذهبهم أو تحليط لأقوالهم لخداع الناس، والله لعمري لما يحب ويرضى.

هذا وقد أخرج الإمام الترمذي<sup>(١)</sup> عن الإمام أحمد بن حنبل هذا التذييل نصاً إذ قال: **بما أن أحمد بن حنبل قال: معنى قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» إذا كان وحده. واحتج حديث جابر المشكوك في السبق، قال أحمد: فهذا رجل من أصحاب النبي ﷺ تأول قول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أن هذا إذا كان وحده، واحتار أحمد مع هذا، فقرأه خلف الإمام، اهـ.**

قلت: وقد تقدم أن للإمام أحمد فيه روايتين، ولا يذهب إليك أن الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء ذهبوا إلى أن مدرك الإمام في الركوع هو مدرك الركعة، فإن ابن عبيد البر: هذا مذاهب مالك وشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والتودوي والأولادعي رأيي نور أحمد، وإسحاق، نسي، ولا يشمل هذا القول

(١) جامع الترمذي (١٢٢/١) باب (١٣٣).















ثم قال: اقرأ بها في نفسك يا فارسي . . . . .

- رضي الله عنه - قد بعث على ظاهر الفاظ الحديث أدباً بالحديث وانحرافاً به - كتب هو ممنوع عند المحدثين، وإذا قال في حلية الموضوع: يا سي فربما أنتم ههنا، لو أحله أنتم ههنا ما تروى هذا الموضوع الحديث. أخرجه مسلم، قال القاضي: إنما أراد أبو هريرة بكلامه هذا أنه لا يهمني لمن يفتدي به إذا ترخص في أمر لضرورة أو تخلف فيه - لا اعتقاده مذهباً شديداً به عن الناس - أن يفعله، بحضرة العامة المحقة إنش

فسمع بهذا أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قد يأخذ بالسنن في الاحتشاد خلافاً لما عليه جمهور الفقهاء، ولذا نازحه من عباس - رضي الله عنهما - في الموضوع، مما حدث الأثر بالموضوع من الماء الحار، فإنه لما روى أبو هريرة: «جاءوا بما حبست ليل»، فقال له أبي عباس - رضي الله عنهما - يا أبا هريرة إن نهن بالدم، وقد سخن بالثار، ونوضاً بالماء، وقد سخن بالثار، الحديث، وغير ذلك مما لا يحصى على من له حظ في كتب الحديث، فلما كان الأمر بقراءة حديث الإمام مطلقاً من اجتهاده - رضي الله عنه - ولما ذكر مسألة بغض دراهم، وجدنا رد أثبت به خلاف الجمهور كما عليه المتن، وإلا فظاهر الحديث عادي لا يدل على القراءة خلف الإمام كما يستفاد عليه، أنه لما اقرأ بها في نفسك يا فارسي، أي يا عجمي، ونعل أصله كان من فارس وهو المشرك وما حوله. كما في حديث الطحاوي من كشف المعصية، وقال ابن رسلان: وليس نسبه بالفارسي في مسألة اه

ثم اعلم أن الجمهور يذهب إلى هذا الأثر حجة للقراءة خلف الإمام، فلو ثبت مذهب أبي هريرة - رضي الله عنه - لقراءة خلف الإمام مطلقاً ينبغي من الروايات نصاً، فيؤول هذا القول إليه، ويقال معه: اقرأ به سرّاً، وإلا حقيقة القراءة في النفس هي إحرازه في القلب التمييز بالتمييز في المعاني الذي هو عين الاختراع في الصلاة، ويؤيده ما سيأتي من رواية أبي هريرة - رضي الله



فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ جَسَدٌ يُقُولُونَ: أَهَـذَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. فَسَبَّحُوا  
الْقُرْآنَ يَتَّبِعُونَ أَصْوَابَهُمْ.....

عنه - نفسه أنهم تركوا القراءة لما جهر بها، وقال عيسى بن ميمون: ليس  
العمل على قوته انقرأ بها هي نفسك، ولعله أراد إحراقها على قلبه دون أن  
يقربها بلسانه.

(قوله سمعت رسول الله ﷺ) هذا احتجاج به على ما ذهب إليه من  
عدم انقضاء الويل لمن أحدث احتجازه، (يقول: قال الله تبارك وتعالى) وهذه التسمية  
من الحديث يقال له في الاصطلاح "الحديث القدسي" لأنه المقاري: هو ما  
يكون بآلهام أو من الله أو بواسطة ملائكة من غير أن يلقظه بلسانه إلى وجه  
قادر العيني ويسمى بالحديث القدسي والإلهي والوحياني، والعرق بينه وبين  
القرآن أن لفظه معجز وهو من رسله حبرائيل عليه السلام.

وقال الخطيب: انقرأ هو اللفظ المعتبر به جبرائيل عليه السلام على  
رسول الله ﷺ للإعجاز، والقدسي: خبر الله رسوله معناه بالإنعام أو بالحمد ما أخبره  
رسول الله ﷺ بعبارة لغت. وسائر الأحداث لم يقفه إلى الله ولم يروه عنه.

(سمعت للصلاة) أي الفائحة، سمعت صلاة: لأنها لا تتم إلا بها، فقول  
عليه السلام: "الحج عرفة" هو مجاز من إطلاق الكل على الجزء، أو لأنها  
بمعنى الدعاء كما يلفظ الحاجي (يحيى) قدم ذاته، لأنه لا وجود حقيقة (ويحيى  
عبدي) هذا الموصف هو غاية كمالات الإنسان، ولذا وصف به النبي ﷺ في مقام  
الكرامة في قوله تعالى: ﴿سَخَّرْنَا الْقَوْمَ كَثِيرًا لِّيُطِيعُوا اللَّهَ تَعَالَى﴾، وفي: ﴿وَرَزَقْنَا  
مُوسَى الْغَيْثَ﴾ الآية، وفي: ﴿وَمَا وَدَّعْنَا إِلَيْنَا عَبْدَهُ﴾ الآية، ولذا قالت  
النصيرية: لا مقدم أشرف من العبودية. رذ بها ينصرف من جميع نحلل إلى

(١) سورة الإسراء: الآية ١٠.

(٢) سورة الفرقان: الآية ١٠.

(٣) سورة النجم: الآية ١٠.



جَمْعُهَا فَصَلَّاهَا فِي رَمَضَانِهَا ثُمَّ سَبَّحَ بِهَا عِشْرِينَ مَرَّةً فِي رَمَضَانَ...

تَسْلُكُ كَذَا فِي النَّبِيِّ (بِنَفْسِهِ) بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي السَّجْدِ، كَذَا فِي رَوَاهِ جَبِي، فَهِيَ سِتْرَاةٌ أَوْ زَائِدَةٌ، وَفِي بَعْضِ الْقُرُونِ بَدَلُوا السَّاءَ، وَكَذَا فِي سَجْدَةِ مَرْطُفٍ مَحْمُودٍ، وَالْخَبَرُ الشَّيْخُ بِاعْتِنَاءِ الْأَمَلِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى أَنَّ السَّجْدَةَ لَيْسَتْ حَرَامًا مِنَ الْعَنَاقَةِ.

لَتَصْعَقُ لِي الْحَاضِرَةُ أَوْصَفَهَا لِمَعْدِي أَعْلَانَهَا سَجْدَاتُ، أَلَا أَلَا الْأَوَّلُ فِيهَا حَبِيدٌ وَبَاءٌ، وَالرَّابِعَةُ سَلْبٌ كَذَا، وَهِيَ مَوْزُونَةٌ مَعْدِي، وَفِيهَا عَقْدٌ وَأَلَا فَكَيْفَ يُقَالُ فِيهَا بِقَارِ الْعَمُودِيَةِ مِنَ الْعَقْدِ وَالْإِسْعَادِ مَعَ تَعَالَى، وَالْثَلَاثَةُ الْأَخْرَجَ خَاتَمَهُ دَعَا، تَه.

قَالَ تَرْفَعَانِي (١) مَدْحَةً قَوْلًا عَلَى أَنَّ السَّجْدَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَنَاقَةِ، وَقَالَ التَّوْبَةُ، هُوَ أَوْ صَحَّ مَا جَاءُوا بِهِ، لِأَنَّهَا سَجْدَةُ أَبَابِ مَا زَجَّجَ، وَقَالَ التَّوْبَةُ، غَيْرُ الْمَنْصِبِ الرَّابِعَةِ (٢) وَعَنْ الْحَدِيثِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ السَّجْدَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَنَاقَةِ، وَإِلَّا لَأَتَى بِهَا، لِأَنَّ مَعْدَا مَحَلَّ بَيْنَ رَسَقَةٍ، لِأَمَامَةِ الْعَمُودِ، سَبَّحَ إِنَّهُ ثُمَّ مَحَلَّ مَعَهَا، حَرَمٌ، وَالْحَدَّثُ إِلَى قِرَاءَةِ التَّسْمِيَةِ أَمَّا سَبَّحَ التَّسْمِيَةَ، قَدْ لَمْ يَسْ عِيدَ التَّسْمِيَةِ (٣) حَذِثَ الْعَلَاءُ هَذَا فَانْطَحَ تَعَالَى الْمُفْتَازَ عَنِ، وَهُوَ ضَرٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّوْبَةَ، وَلَا أَعْلَى حَرَمًا فِي سَقُوطِ السَّجْدَةِ أَيْضًا، تَه.

(أَوْصَفَهَا مَا جَاءَ بِهِ) ثَانِي مَا وَصَفَ فِي آخِرِهَا، ثَابِتٌ، فَاعْظُمِ لِمَعْدِي مَا جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ، فَهُوَ دَعَا مَعَ عَرٍّ وَجَرٍّ بِإِجَادَةِ السَّجْدَةِ، أَيْضًا لِمَعْدِي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَعَدًا لِمَا وَرَاءَ السَّجْدَةِ، يَعْنِي أَنَّ لَتَصْعَقُهَا ثَابِتٌ لِي وَصْفَهَا لِمَعْدِي مُحَقَّقٌ، وَأَمَّا تَه أَنْ سَأَلَ مَا شَاءَ جَوْرًا أَيْضًا.

(١) (١٠٠: ٤٠٠)

(٢) (١٠٠: ٤٠٠)

(٣) (١٠٠: ٤٠٠)

(٤) (١٠٠: ٤٠٠)



ثَاثُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرُوا بِقَوْلِ الْعَبْدِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، يَقُولُ إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَمْدِي عِبْدِي. وَيَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾».

(قال رسول الله ﷺ) في توضيح ما فاته تعالى وتفصيل ما أجمل من التنصيف (أمرهم) الفاتحة ليشي معنى القسمة، ويظهر أن الله عز وجل يسمع كلامه، وينتفع به، (يقول العبد) وليس في رواية مسلم: «أمرهم» ولعله «إذا قال العبد» ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فيه أيضاً دليل لمرقا: إن التسمية ليست بجرم، فلما جرد وهو جملة بوجهين: الأول: أنه ﷺ لم يقرأها في ذلك التخصيص، ولم يبين فضلها كما يشي فضل كل جزء، والثاني: أنه بدأ بقراءة بحمد الله رب العالمين، كذا في الناجي<sup>(١)</sup>.

(يقول الله تبارك وتعالى: حمدني عبيدي) والحمد هو إنشاء على الجميل: الاحباري نعمة كان ثم غيرها، ولأهل العرف تدقيقات في تعريفه، كما في «عواشي حلال الشكيب».

(ويقول العبد: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾) وفيه أيضاً إشارة إلى أن التسمية ليست بجرم، لخاصة، وإلا فيكون هذا مجرّد تكرار، ثم فرق بينهما بوجوده، كما هي كتب التفسير، وفي المنظوف لمعرفة المروءة: قال الفصحاح: إن الرحيم بأهل السماء، والرحيم بأهل الأرض، وقال عكرمة: الرحيم برحمة واحدة، والرحيم بمائة رحمة، وقال ابن المبارك: الرحيم إذا سئل أعطى، والرحيم إذا سئل يُحال بغضب، وفي تفسير القرطبي: الرحيم لمن أمر، والرحيم لمن تاب، وفي «تفسير أرازي»: الرحيم يخلق ما لا يندى عليه العبد، والرحيم ما يندى على وجه العبد، قال النيسابوري وغيره: الرحيم خاص باللفظ، فلا يسمى به غيره تعالى، وهام معنى: لأنه مع خلقه بالرزق، والرحيم عام لفظاً، لأنه يطلق على غيره، وخاص معنى، فإنه لا يرحم في الآخرة إلا المؤمن، اهـ.

(١) انظر «العتق» (١/١٥٨).



أقول الله تعالى ما أتاكم من الشئ فخذوا به وحذروا ما نهاكم عنه فانتهوا. والظاهر أن قوله تعالى  
 ..... في قوله تعالى ما أتاكم من الشئ فخذوا به وحذروا ما نهاكم عنه فانتهوا.....

قال الصاوي: الرخص أُلح من أمر عباد لأن زيادة إنشاء دليل على زيادة  
 المعنى، وقال العراقي في «مواهر القراء»: لما ابتدأ سبحانه بنفس كتبه  
 بِمُ أَحْكَمَ ثُمَّ رَبَّ عَظُمًا، علم أن التماس لزوم بذلك، وعظمه بكونه  
 وَالْمُحْمَلُ لِرُجُوعِهِ لِيَجْمَعَ فِي عَمَلِهِ بَيْنَ التَّوَهُدِ وَالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ، اهـ.

أقول لغة بعلمه أنتم علمي والله هو ذكر الخير بالعلم على  
 جهة التعظيم، فهو أهم من العلم والمدح والذكر وغير ذلك. كما يظهر من  
 كتب التفسير، ذلك أن إعلان جميعه إنشاء لانتباه المفضل على الصفات  
 الدانية والعبية، اهـ.

والفصيحة أن الرحمة وحسن الرحمة ذاتية تطلق امتنا به هي التي وسعت  
 كل شيء، لا شيء، ولا موجب، وليس متقابله شيء، والآخرى هي  
 الفاضلة من جهة الدانية مفيدة بشرط سوعة لها من أعمال وأحوال  
 وبغيره. والمتعلق طبع بالرحمة هو الأول. كما في قوله سورة الفاتحة

أقول بعد «سبحان» أي الله، أي الجلاء، وعرض بالتفكير لأنه لا  
 مثلك في هذا اليوم. في أظهار أيضا - إلا الله عز وجل، ونعت لك  
 سلاطه، في جميع الشئ الهندس والعميرية إلا في نسخة المرفأسي حديثا،  
 والنصوب الأول لا تثنى الشئ، وكذا في نسخة محمد بن داود وغيره،  
 وإن كان نعت الملك أيضا في المرأة المواترة، فقراء عاصم والكسائي ويعقوب  
 بالألف، في المرفأسي، أي، أي.

أقول الله عز وجل: محمد بن عبد الله، أي عظمي، والسجد إنشاء  
 بصفت الحلال. وبم أندلين. يوم الجلال كما في الروايات، أي ذكرني  
 بتعلمه والحلال، وفي هذا، لا اعتراف من العظمي بالكتابة فلا، ما لا بعض.



يقول العبد: «يَا ذَاكَ مُتَبَدِّلْ لِي أَرْثَاسَ عَيْنَيْ» . فهذه الآية بيني وبين عبيدي ولعبيدي ما سأل . يقول العبد : «يَا ذَاكَ اَلْقِرْطُ اَلْمُسْتَعْبِدُ» (١) صَوْرَةُ اَلْبَيْتِ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا اَلْضَّالِّينَ» .

(يقول العبد : يَا ذَاكَ اَنْعَمْتَ) أي تخففك بالعبادة ، وعدم الاستمساك للاختصاص والعصر ، يَا ذَاكَ اَنْعَمْتَ أي تطلب منك الإعانة في الأمور كلها . روي عن أبي حمزة الثماللي يقول : من أقر رَجُلًا بِذَنْبِهِ عَفَدَ وَارْتَدَّ سَلْبُهُ عِنْدَ بَرٍّ مِنْ أَجْرِ الْقَدْرِ ، قَالَ لِي رَسُولَانِ .

قال الميضاوي : لما ذكر التحقيق بالحمد ، ووصف بصعوبات عظيمة غوطب بشأنه . يا من هذا شأنه تخففك بالعبادة والاستعانة ، ليكون أوز على الاختصاص والترقي من الرهات إلى النجاة ، والانتقال من الغيبة إلى الشهود ، فكان المعلوم صائر عيانا والمعتول ملأه داء ، والغيبة حضورا ، بى أول الكلام عنى ما هو جازئ حال العارف من الذكر والفكر ، ثم ألقى بما هو متبني أمره من أن يخوض لحة الوصول ، ويصير من أهل المشاهدة ، اللهم اجعلنا من الراحلين دون الساعين .

(فهذه الآية بيني وبين عبيدي) فإن أولها يعطيه له تعالى بإقرار العبادة له تعالى . وأخرها دعا . الإعانة منه تعالى ، (ولعبيدي ما سأل) من العون وغيره ، أو كثره تكليفا ، والمراد هو ما ذكره أولاً ونظم في أول القصيد .

(يقول العبد : «يَا ذَاكَ اَنْعَمْتَ») بيان للمعونة المطلوبة ، أو إفادة لما هو أعظم منصرفا (يَا ذَاكَ اَلْقِرْطُ اَلْمُسْتَعْبِدُ) أي المنهاج الواضح الذي لا اعرجاج فيه . والمراد دين الإسلام ، بل متابعة الحبيب ، ولذا بدل به قوله : (يَا حَبِيبُ اَلْبَيْتِ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) من المييين والصدقين والشهداء والصالحين ، (يَا ذَاكَ اَلْقِرْطُ اَلْمُسْتَعْبِدُ) أي اليهود ، (يَا ذَاكَ اَلْقِرْطُ اَلْمُسْتَعْبِدُ) أي النصراني ، عند الجمهور .

وجاء هذا التفسير مفسرا في حديث عدي بن حاتم وقصة إسلامه ، أخرجه



فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ.

أخرجه مسلم في: ٤ - كتاب الصلاة، ١١ - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث ٣٨.

الطحاوي في «مسنده» والترمذي في «جامعه»، ويشهد له قوله عز وجل في الميهرود: ﴿وَيَتْلُو جُفْرًا﴾، وفي النصاري: ﴿قَدْ حَسَّلُوا مِنْ قُلِّ وَأَحْسَلُوا كَحَيْثَمَا وَصَّلُوا عَنْ سَرِّهِ السَّكِينِ﴾ قاله ابن رسلان.

(فهؤلاء) الآيات مختصة (العبد) أو هؤلاء الأدمية موعودة لعبد، قال ابن رسلان: «هؤلاء» إشارة للجميع، وأقل الجمع ثلاثة.

قال مالك وغيره: ففيه إشارة إلى أن من قوله: «اهدنا الصراط» ثلاث آيات لا آيات، والمسلمون اتفقوا على أن الفاتحة سبع آيات... إلى آخر ما قاله. وهذا لا يتم إلا على القول بأن التسمية ليست بجزء من الفاتحة.

(ولعبدي ما سأل) من المذكور، فهو وعد للإجابة، أو المراد غير المذكور، فالمعنى: هذا متحقق، وغيره مما سأله العبد موعود أيضاً.

واختلف المعنويون بحل «الموطأ» أن إثبات الترجمة بأي جزء من الحديث، فقيل: بقوله: «تدأج» باعتبار أنه بمعنى خلاف الأفضل، وقيل: بقوله: «اقرأ بها في نفسك»، واختاره أكثرهم، لكنه أيضاً لا يوافق مذهب الإمام، لأن أمره - رضي الله عنه - بالفراءة في النفس عام للجهرية والسرية، ومذهب الإمام مالك أفضلية الفراءة في السرية خاصة.

والأولى عندي: أن إدخال الحديث في الترجمة ليس لإثباتها، بل الترجمة بمنزلة الشرح للحديث، يعني ما يظهر من عموم الأمر بقراءة الفاتحة خلف الإمام مفيد عند السرية، فيكون الترجمة بمنزلة التوجيه للحديث، وإثبات الترجمة بالأثر الآتية المصرحة لمذهب، وتقدم أن الحديث استدل به بعضهم على عموم الفراءة خلف الإمام مطلقاً، وهو لا يدل عليه أصلاً كما يسطئه قبل ذلك، ولو سلم فهو اجتهد من أبي هريرة - رضي الله عنه - واجتهاد الصحابي



١٤٠٦ هـ - وحيدني علي بك، خي شنام بن خوراد، خي  
 شام، آله قزاق، صاحب الاسم، فخره لا محي في الأسم بالترجمة.

١٩٨٦ - ٩١ - وحلّفتني عن مدينته عن بحبي في مدينته برغلي  
 • من أجل أن أحسن من حالتي في مدينته بحبي في مدينته  
 • من أجل أن أحسن من حالتي في مدينته بحبي في مدينته

لا تحزنوا إليه إذا خلاكم جميعكم المصطفى، واللهم أن تحبهم كما تحبني أنزلت الآية  
حبب إليهم.

ولا يذهب عليك أن الحديث لو دل على انقراضه خلف الإمام بوجه واحد مع الخلف فيه. فبطلان علم أن التسمية ليست بخبر من الفاتحة حميدة بوجود. كما سبنا عليها من قبل، وببطلان شعري ما أضافت على أن التسمية ليس بها الحديث على ما قالوا يقولون، وما يدل ذلك الحديث بوجه واحد، ولا بخلافه، وما دل على عدم الخلف حميدة أو عدمه.

١٨٨٥/٩٠. (مأثرت. من مشايخ بن عروفا، عن أبيه) حروفا أنه قال: يقرأ  
بخط الإمام فبما لا يظهر فيه الألف واللام (المرأة) ولا يقرأ وت جهه فيه

۱۹۸۶ء: اساتذت، سید محیی بن سعید، عمر و بیعت بن ابی عبد الرحمن (انوار) ابن قتادہ بن محمد بن ابی بکر الدیلمی (ص ۱۷۷) (کتاب یفرقہ)  
 مختلف امام فیہ لا یجہز فیہ الامام بالقرآنہ

يشكل عبدة من عبدة الإلهام محمدًا ، أحبرنا الساعة من زيد العديني . حدثنا  
عالمهم من عند الله من عبده هاني . كان ابن عبد لا يقرأ خلف الأديم ، قال  
فصارت القصة من محمد عن ذلك ، فقال : إن غرقت فقد تركه رأس أختني بهي ،  
قال : أنت فقد نأه ، من أختني بهي ، ذكر العالم محمد لا يتوارى .







وروى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - طرق وألفاظ مختلفة، منها: أنه قال: «نُصِتَ فإن في الصلاة شغلاً» بِكَفَيْتِ الإمام. وهكذا أخرجه ابن أبي شبة والطحاوي عنه. وفي «التبيين» جيد الإسناد لا يتصور فيه التكرار. وأيضاً أخرج الطحاوي<sup>(١)</sup> بسنده عنه بلفظ: «نُصِتَ الذي يقرأ حلف الإمام ملين فوه نراً».

وترى علقمة بن قيس بلفظ: «أَنْ أَعْصَى عَلَى جَمْعَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ»، وأخرجه في كتابه «الأثر» عن إبراهيم، قال: ما قرأ علقمة بن قيس قط فيما يجهر ولا فيما لا يجهر، «تحدث».

وروى عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه قال: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في حجرة، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» بلفظ: «في حجرة» وروى عنه بلفظ: «لا صلاة له».

وروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: «نُصِتَ في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجرة» قال في «التبيين»: وهذا سند جيد لا كلام فيه، ثم رد ما نقل عنه بخلافه فلا يرجع إليه.

وروى عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أنه قال: «من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له»، وأخرج مسلم في «صحيحه» بسنده عن زيد قال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وأخرجه الطحاوي بمعناه.

وروى في الباب عن ابن مسعود أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابرًا، قالوا: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من انفصلات، أخرجه الطحاوي.

(١) انظر هذه الآثار في «شرح معاني الآثار» (١٢٩/١).



عن علي - رضي الله عنه - قال: من قرأ خلف الإمام عند اخفاة الخطبة، أخرجته من أبيه، وحسد أباه، وبسط الكلام على هؤلاء الأئمة في المناسبات<sup>(١)</sup>.

وروي عن أبي القزوين: أخرجته السامعي ودسوس وقدمه، وأما ما روي:  
لقد رأوا سلم وقد فلا ينكر من تقريره عليه السلام

وفي كتاب عن ابن عباس - رضي الله عنهما - سئل: اقرأ والإمام -  
بنى- قال: لا حاجة للخطبة<sup>(٢)</sup>. وروي عنه: جاءه منبوعه، أنكر، قال:  
الداخني رفعه وجه.

وقدم أبو حنبل - رضي الله عنه - عند ما أتت في ذلك السبق لثقت. ثم  
قال: إلا وز - الإمام، وأخرجته محمد في موطنه، وفي التنبيه: روى  
الترمذي وقال: حسن صحيح، وأخرجته من أبي شيبه بمنظ - إلا غيرا حسن  
الإمام أبو حنبل روى أبو حنبل.

هذا إجماع الكلام على الأئمة ذكرناه نعت للإمامين أبيه من مكان  
ومحمد - رحمهما الله - ولا كلام على الحال سبط هذا لا بعد هذا  
الرجح، فإنها ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع جمهور الصحابة والقياس بطريق الله  
استطرازا.

ثم أتت في ذلك ما رواه أبي القزوين أن روى عنه رجل، فويلي تروي:  
الفرمان فليستوا له وأبوه<sup>(٣)</sup> في القراءات خلف الإمام، قال في السبيل  
أبوه أصحرا وأظهر على أنها تركت في القراءات خلف الإمام، وأخرج شيبه

(١) انظر السبيل للإمام: (١٩٦٦).

(٢) انظر السبيل للإمام: (١٩٦٦).

(٣) انظر السبيل للإمام: (١٩٦٦).



عن الإمام أحمد قال: أجمع الناس على أن هذه الآية هي الصلاة، وقال ابن عبد البر في «الاستذكار»<sup>(١)</sup>: هذا عند أهل العلم عند سماع القرآن في الصلاة، لا يحتجون أن هذا الخطاب نزل في هذا المعنى دون غيره، كذا في «الفرقان».

وأما السنة، فتقدمت الآثار الكثيرة في هذا الباب، وهي في حكم المرفوع لتكون المسألة مما لا ينطرق إليه إلا بالسمع.

وأما من الأحاديث المرفوعة نصاً، فحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : «إذا قرأ قلنستوا» أخرجه مازك وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، وروي من حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره.

ومنها: حديث حابر - رضي الله عنه - أخرجه محمد في «موطئه»<sup>(٢)</sup> فقال: أبو حنيفة ناظر الحسين موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شاذ من الهذيل، عن حابر بن عبد الله عن النبي ﷺ «من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة». وهذا الحديث مشهور، روى عن جماعة من الصحابة غير حابر، منهم: ابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، - رضي الله عنهم - ذكر طرفهم والكلام عليها في المصطلحات من «المنيل»<sup>(٣)</sup> وغيره، وأنت خير بأن الرواية إذا بلغت درجة الشهرة يجوز بها الزيادة على الكتاب فضلاً أن يكون أوقع لأية أخرى من القرآن، فإنه وإن كان فيه الزيادة على قوله تعالى: «قرئوا» لكنه موافق لقوله عز وجل: «وَأَنصِتُوا».

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري قال سألت رسول الله ﷺ عن الرجل خلف الإمام لا يقرأ شيئاً أيجزه؟ قال: نعم، أخرجه البيهقي في «المعرفه».

(١) «الاستذكار» (١/٢٣٠).

(٢) انظر: «التبليغ المجدد» (١/١٦٦).

(٣) انظر: «الملك المجهود» (٥/٥١) وبهذا.







## (١٠٠) باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه

١٨٧/١٢ - حدثني يحيى بن مالك - عن يافع - أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى الركعة الأولى قرأ بغير آية خروجه الإمام قال: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فليقرأ بغير آية خروجه الإمام، فإذا مضى وخذه فليقرأ. قال: إن شاء الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام. قال يحيى: مسندنا بذلك ينفرد الأمر عندنا بغير آية خروجه الإمام، فلا يحضر فيه الإمام بالقراءة، وترك القراءة قد احتجوا فيه الإمام بالقراءة.

## (١٠٠) ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه الإمام بالقراءة

١٨٧/١٣ - قال مالك - عن يافع - أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى الركعة الأولى لم يقرأ بغير آية خروجه الإمام قال: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فليقرأ بغير آية خروجه الإمام، فإذا مضى وخذه فليقرأ. قال يافع - (وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام) مطلقاً، ومذهب ابن عمر في ترك القراءة خلف الإمام مطلقاً مشهوراً، وأما ابن عمر - رضي الله عنهما - هذه أخرجه الإمام محمد في الموطأ والطريق حديثه، فمروى عن يافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ينفرد من صلى خلف الإمام كفته قراءته، ويظن أن ابن عمر عن ابن عمر أنه مثل من ترك القراءة خلف الإمام، قال: لا يفتي بموافقة الإمام، ويرى من ماله أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يقرأ خلف الإمام، وحمله الإمام مالك، كما يظهر من ترجمته على ما إذا جهر الإمام، ولكن عموم الأمر على خلافه مخالفاً للترجمة فاعنه يحيى قول الإمام بذلك إذ قال

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: الأسوة المبرج (عندنا) أن يقرأ لم يقرأ. استحساناً (وراء الإمام) فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة ويترك لنفسه (القراءة) فيما يجهر فيه الإمام بالقراءة. قال ابن عبد البر: وسعته قوله تعالى: ﴿فَرُكُوا﴾



قُرِيءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَبِيحُوا لَهُ وَأَمْسُوا لَا حِلَافَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى (دون غيره)، ومعلوم أنه في صلاة الجهر لأن السر لا يسمع، فذلك على أنه أراد الجهر خاصة، انتهى.

قلت: إلا أن عموم قوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا قُرِيءَ الْقُرْآنُ﴾ يأتي آخر كلام ابن عبد البر، وهو كان كما قال ما احتجج إلى زيادة قوله عز شأنه: ﴿وَأَمْسُوا﴾ فلا شك في أن السر لا يسمع. لكن الأمر بالإحصاء يعم السر أيضاً.

ويؤيد قوله عليه السلام: «إذا قرأ فأنصتوا» ومن المعلوم أن الإمام في السرية أهماً يقرأ. وأيضاً لم قيد هذه العمومات بالجهرية، لم يبق عندهم لإسقاط الوجوب عن المقتضي في السرية دليل، مع أنه ساقط عند الجمهور والأئمة الأربعة إلا في قول للشافعي كما تقدم مبسوطاً.

فالصواب أن هذه العمومات هي مسقطه لوجوب القراءة عن المقتضي مطلقاً، إلا أن الإمام مانكاً ومن قال بقوله استحسب القراءة في السرية، لما وقع في بعض الروايات من تخصيص الجهرية كما سيجي، أو لأمر آخر كما يظهر من كلام الباجي<sup>(١)</sup>، إذ كان: استحسب له أن يقرأ؛ لأنه إذا لم يشغل نفسه بالتفكير في قراءة الإمام إذ جهر. ولم يشغل نفسه بالتفكير. ولا يقرأ هو إذا أسر الإمام يصرخ للوسواس وحديث النفس وما يشعله عن الصلاة، فاستحسب له أن يقرأ، انتهى.

قال ابن العربي في «إعارة الأحمدي»<sup>(٢)</sup>: «يقال لنا شافعي: عجباً لك كيف يمتد التعميم في الجهرية على القراءة، أينازع القرآن الإمام، أم يعرض عن استماعه، أم يقرأ إذا سكت؟ فإن قال: يقرأ إذ سكت، قيل له: فمن لم يسكت، وقد أجمعت الأمة على أن سكوت الإمام غير واجب فمتى يقرأ؟

(١) انظر: «المسند» (١/١٥٩).

(٢) (١/١٠).



١٨٨/٤٢ - وحديثي بطبي عن حاث، عن ابن شهاب، عن  
ابن أبي عمير، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أنصرف من  
صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: «هل قرأ معي منكم أحد أم لا؟»

وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يقرأ خلف الإمام، وكان أعظم الناس  
اقتداء برسول الله ﷺ، انتهى.

قلت: لكن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يقرأ في الجهر ولا في  
السرية كما تقدم فكيف يقرأون ببعضهما؟

١٨٨/٤٢ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن ابن أبي عمير) <sup>(١)</sup> بضم الهمزة  
وفتح الكاف معصر أكمة واسمه عمارة بالضم والتخفيف آخره ٥٠٠، وقيل: عمارة  
وقيل: عمرو، وقيل: عامر (الليثي) أبو الوليد المدني، ثمة مات سنة ١٠٦ هـ وله  
٧٩ سنة (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أنصرف) أي فرغ أو توجه إلى الناس (من  
صلاة جهر فيها بالقراءة) وعند ابن عبد البر من طريق سفيان عن الزهري سمعت ابن  
أكبة يحدث سفيان قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله ﷺ صلاة  
انصبح، وكذا عند أبي داود في حديث سفيان لكن فيه: نطق أنها الصبح.

(فقال) ﷺ. (هل قرأ معي منكم) أحد، وهذا السؤال ظاهر في أنه ما قرأ  
بالجهر، وإلا فيقول ﷺ: «من قرأ معي؟» وفيه أصرح دليل على أن السامع عند  
انصباحه كان عدم القراءة مطلقة، وإلا لما احتج إلى السؤال بهذا السياق،  
(أم لا) بعد أوله وكسر القون، أي قريباً ومدحاً هو المشهور وقد يقصر. يقال:  
فعلته أنفاً أي في أول وقت، كذا في «الذيل» <sup>(٢)</sup>. وما يجب التنبه عليه أنه  
وقع في الطبع الأول تحريف، إذ كتب فيه لفظ بكسر مدل يغصو وأصل  
التحريف من كاتب «الذيل»، فقد وقع فيه كذلك.

(١) لا ترجمه من «تهذيب» (١٤٤/٥)، و«الكاشف» (١٣/٢)، و«المعجم المنعم»

(١٤٤٠)

(٢) «بذل المجهود» (١٣/٥)







«مطلقاً، لأنه لم يثن إلا نخصيجه الجهرية، يعني عموم قوله تعالى: «ما لي أشرك بالقرآن»، ولذا ترك النسخة - رامي الله بهم - الشراء حذف الإمام مطلقاً كما تقدم عن الشيخ رحمه الله».

وحرص المصنف - رحمه الله - على ما أتت من أن أولاً من مرجح ترك الشراء في الجهرية، والأمر المرجح هنا الحذف هو ترك الشراء حذف الإمام مطلقاً، كما تقدم التعليل عليه مسجلاً.

ويستفاد من نسخة المصنف العلامة حذف قوله «وغيره» من قوله «مولا» الشيخ المحمدي في أنه مراده فيه رسالة «وجيزة» في المسائل الجندية، سماها «هداية المحدث في قواعد المحدثي» جمع فيها الترميمات المعتمدة في المسائل، وركب فيها بالمقولات والقرائن أن مدد أكثر النسخة كان ترك القراءة حلف الإمام مطلقاً، وحقق فيها أن الترميمات الواردة في أمر القراءة تحذف بالإمام لا تصح الاستدلال بها على وجوب الشراء للمحدثي، وأن المصنف كان لقراءته - مباحثاً في أول الإسلام ثم نسخ - وفي زيادة لطاقة، ثم نسخ بالجمع مطلقاً.

ويستفاد من نسخة العلامة رحمه الله أن النسخة «سنة أهل النقل والعقل» الشيخ المحدثي - نور الله سرفده - رسالة «غير مسماة» بـ «توبيخ الكلام في الشراء» حيث بالإمامه أثبت فيها ما بمقولات وأبدت بالمقولات، أن النظر على نظام العظام يقتضي أن قولاً إذا أراد أن يحضر عند انتظار والتدبر، محتمل أن يدعوا واحداً يعبر عنهم بمقتضاهم «ولمّا كانوا على قول»، أفراد المسابح الملقبة «الكثيرة في هذا الباب» لا سيما المقام، والله الموفق.

(١) هنا أورد الكلام بعد تعليق العلامة رحمه الله عليه، بالإمام المحدثي - رحمه الله - في مسأله أم الكتاب المصنف المختص.



## (١١) باب ما جاء في التأمين خلف الإمام

## (١١) ما جاء في التأمين خلف الإمام

التأمين مصدر تأمن بالتشديد، أي قال: آمين. يأتى بالتشديد والتخفيف عن جميع الخلفاء، ويحكى عن حمزة وكنسني الإمامة، ومنها ثلاث لغات أخرى وهي شافعية، القنصري ونكره، ونقل عن أصيب، أنه أجازته في المصنف، والتشديد مع أخذ أو القنصري، وخطابها جماعة من أهل اللغة، وفيها لغات أخرى، ومن التأمين فيها مع نعت وذكر في بعضها فساد الصلاة، قال النعيمي<sup>(١)</sup>: نعت أهل اللغة أن التشديد لجن العوام، وهو خطأ في المدح، وبالأربعة، واختلفت الشافعية في فساد الصلاة بذلك، وعند أبي حنيفة مذهب، وعندهم لا يفسد، وعليه الفتوى: اهـ

وهي من أسماء الأفعال، ومعناها: اللهم استجب، عند الجمهور. وقيل غير ذلك لما يرجع إلى النعنع، فقل: ليكن كذلك، وقيل: أقل، وقيل: لا تخش، وجاء، وقيل: لا يقدّر عليه هذا غيرك، ومن أكثر من كتوب العرب لا يعممه إلا هي. ولا خلاف في أن آمين ليس من التثنية، فقل<sup>(٢)</sup>: قال العبي<sup>(٣)</sup>: أمين ليس من أوزان كلام العرب، وهو مثل عايل وقايل، وقيل: هو عربي حمير، وقيل: اسم من أسماء تعالى إلا أنها سقطت حرف الهمزة فأتى المدح مقامه، وهي «المحترى»: لا خلاف أن آمين ليس من القرآن حتى قالوا لا يتداد من ذلك إنه منه انتهى

واختلفت لأمة في تأمين الإمام، فالجمهور عن الإمام مالك وهي رواية عن الإمام أبي حنيفة أنه لا يؤمن، وهي رواية ابن القاسم عن مالك وهو

(١) «عدة القاري» (١١/٤٩٧).

(٢) (١١/٥١).

(٣) «عدة القاري» (١١/٤٩٧).



المستند عندهم، وعما أنه لا يؤسر في الجهرية ويؤسر في السرية، ورواية الحديثين عنه أنه يؤسر، ولكن قدر السجى<sup>(١)</sup> إذا أدر الشراء فلم يختلف أصحابنا في أنه يؤسر أم لا.

وقال لأئمة الثلاثة بنأمر الإمام، لا أنهم احتلوا في الجهر بعد انقائهم على أنه لا يجهر بها في السرية، وذلك احتية لا يجهر في الجهرية أيضاً، وكذا عدد المسألة كما في السجى، قال الشافعي بإجماع يجهر بها في الجهرية، وفي السرية<sup>(٢)</sup> قال الشافعي في الجديد إن السجود والإمام والمأموم كالصوت من غير أن يسمع بهرية كانت الصلاة أو سرية. اهـ.

وأما المأموم بعد اتفاق الأئمة على أنه يأتي بها احتلوا في الجهرية. اهـ. فإن احتية ومالك والشافعي في الجديد يأتي بها سرا، وقال الشافعي في القديم وأحمد يجهر بها في الجهرية، قلنا في النجى<sup>(٣)</sup> والبيهقي<sup>(٤)</sup>.

ثم الشافعي منه وجب عند الجميع، وأورد الشافعية لظاهر الأمر، ثم تعجب من الرافضة إذا قالوا بدعة تفسد به الصلاة، وقال ابن حزم يقولها الإمام منه والمأموم فرساً، والحقه المحذور في صرف الأوامر إلى المالك حدث المسي، حيث انصرف في إثبات معنى عدمه ولم يذكر في الشافعي، قاله الزرقاني، وقال ابن العربي<sup>(٥)</sup> ليس في التأخير خلل صحيح.

(١) المنفى (١/١٦٣).

(٢) (١/٧٣).

(٣) المعتمد القاري (١/٥٠١).

(٤) (١/٢٢٢).

(٥) حاشية الإقوني (٢/٢٨٠).







قوله من واحد تأييده تأييد السلافة غير أنه ما تقدم من دية

قال الحافظ: ظاهر سياق الأمر أن المتأخر إنما يؤمن به أمر الإمام لا إذا ترك، وقال به بعض الشافعية. وأقصى الشورى في «شرح المذهب»<sup>(١)</sup> أن الذي على خلافه، ونص الشافعي في «الأم» على أن المأموم يؤمن ولو تركه الإمام فهو أو عمداً، انتهى.

والثانية: ما قال الحافظ: «لأنه على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء، ولحق المراد إذا ترك التأمين، ولذلك قال الجمهور، اهـ».

قلت: حجة الجمهور في كذا المسألة الحديث الآتي

قوله: الصمير شتان (من وفق تأمينه)، ولحق البخاري: «قوله الملائكة تؤمن من واحد تأييده (تأمين السلافة) هي تقول والزمان لا هي إلا خلاص، كما جزم به ابن حبان وغيره، قال ابن العربي<sup>(٢)</sup> يحسن الموافقة في التزم والوفد، وتحسن في الإخلاص، والأظهر الوقت. اهـ».

والظاهر أن المراد بالملائكة: نبي في السماء، كما سيحكي في الرواية الآتية، ولحق مسلم: فوافق ذلك قول أهل السماء، وقيل المراد بهم الملائكة، وقيل: الذين يتعاقبون موتهم، وقيل: الذين يشهدون تلك الصلاة.

(تقدم من دية) قال الباجي<sup>(٣)</sup>: ظاهره عفران جميع دنوبه لمفسدة، وقال الحافظ: هذا محمول عند العلماء على الصفات، اهـ.

قلت: لو حصل كمال التمسك عند قيام حضرته عز شأنه وحل برهانه فلا مانع من التعميم كما تقدم في التوضيح، وقيل: ليس المكفر هو التأمين الذي فعل أئمة بل وافق الملائكة، وليس ذلك إلا، صرحه بل فضل من الله سبحانه.

(١) في فتح الباري (٢/٢٤٤) ما لم يذكره، اهـ. أن في أول التأمين لبخاري تأمين الإمام والمأموم معاً.

(٢) أغروحه الإجماع (٢/٥١).

(٣) المستفيضة (١/١٦٢).



قال أبو عبد الله: «الخطب والرسول في الصلاة والجمعة».

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ١١١ - باب خير الإمام بالأمين

ومسلم في: ٤ - كتاب الصلاة، ١٨ - باب التسميع والتحميد والثناء،

حدث ١٩٠.

١٩٠/١٩٠ - وحدثني من قال: «من سمع من أبي عبد الله في خطبة».

في من قال: «الخطبة والرسول في الصلاة والجمعة».

في من قال: «الخطبة والرسول في الصلاة والجمعة».

بمجرد اتفاق، فيمن الكائنات والتغيرات. لكن خص من، حقوق الناس (ألا يحضر بالأمين)، قاله الروقي<sup>(١)</sup>.

ثم وقع في بعض الروايات زيادة: «وما تأخير» وأنت الزواني تبعاً للحافظ لديدها.

قال أبو عبد الله: «وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «أمين» هذا أمر مني، وكذا في من قال: «الخطبة والرسول في الصلاة والجمعة».

١٩٠/١٩٠ - «ذلك عن أبي عبد الله في من قال: «الخطبة والرسول في الصلاة والجمعة».

أبو عبد الله في من قال: «الخطبة والرسول في الصلاة والجمعة».

قالت عائشة: «هذا حجة ظاهرة على أن الإمام لا يؤمن: لأن النفس

(١) نظر شرح الزواني: (١٩٠/١٩٠).

(٢) نظر التعليق للمصنف: (١٩٠/١٩٠).



ثنائي الشراكة، وهو الحامل على صرف قوله ﷺ: «إذا أمن» من ظاهره، وأنت خبير بأن هذا الحديث لا يدل على أن الإمام لا يؤمن بل هو ساكت عنه، ولا شك في أن الحديث السابق نص في معناه، هذا وقد ورد في بعض الروايات بعد ذلك زيادة قوله عليه السلام: «فإن الإمام يقولها»، وهو نص لا يغفل التأويل، أخرجه الثنائي في «سننه»، وعبد الرزاق في «مصفه»، وابن حبان في «صحيحه»، فعلم أن الروايات الخاتمة عنها مختصرة، كلها في «السابعة»<sup>(١)</sup>.

والأوجه ما قاله المشايخ. إن تأمين الإمام لما لم يكن ظاهراً؛ لأنه يحنيه. علق تأمين المأموم على قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فعمد في هذا الحديث والذي بينه واحد، وهو الموافقة مع تأمين الإمام، ولذا ذك العلماء كما في «التعليق السمجد»<sup>(٢)</sup>: إن المأموم في كل شيء يتعقب الإمام إلا التأمين فيستحب المعارضة، وبه صرح جمع من الشافعية كما صرح في كتب فروعهم، ولتحصيل المعارضة علق التأمين في هذا الحديث على قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فالغرض بهذا السبق الإشارة إلى المعارضة، أو إشارة إلى أن تأمين المأموم لا يتوقف على تأمين الإمام كما توهم بعضهم بقوله ﷺ: «إذا أمن الإمام» كما تقدم في الحديث السابق، أو إشارة إلى بيان وقت تأمين الإمام، فإن الإمام إذا أمر بالتأمين لا يعرف المقتدي وقته إلا بسبع ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فتأمل.

ولم يذكر المصنف حديثاً ولا أثراً يدل بوضوح على جهر أمين أو إخفائها، ولعل وجهه ما تقدم أن الراجح عندهم الإخفاء، وهو الأصل في الدعاء، ويقال: إن حديث الباب يدل على الإخفاء فاكتمى به

واستدل الجمهور على إخفاء أمين بروايات منها:

(١) (١٧٣/٢).

(٢) (٤٤٣/١).







قَالَ مَنْ وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه.

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان: ١٠٣ - باب جهر المأموم بالتأمين  
ومسلم في: ٤ - كتاب الصلاة: ١٨ - باب التسميع والتحميد والتأمين،  
حديث ٧٦.

١٩١/١٦ - وحديثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن  
الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: إذا قال  
أحدكم آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين، .....

اللفظ أن آمين هو الدعاء: فالأصل فيه إخفاء، وإن منهم الرشد والصواب.  
وقال ابن عبد البر: في الحديث دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف  
الإمام إذا جهر لا بأنهم القرآن ولا بغيرها، لأن القراءة بها لو كانت عليهم  
لأمرهم إذا فرغوا من الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد قراءته من قرائته، لأن  
السنن فمن قرأ ثم أقر أن يؤمن عند قراءته منها، إلى آخر ما قاله.  
(فإنه من وافق قوله قول الملائكة المتقدم ذكرها غفر له ما تقدم من ذنبه).

١٩١/٤٦ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأصم)  
عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: إذا قال أحدكم  
آمين) أي في الصلاة كما في حديث مسلم بهذا السند، أو عقب قراءة الفاتحة  
مطلقاً، كما يؤيده رواية عمام عن أبي هريرة عند أحمد بلفظ: «ود آمن القارئ  
ذمتوا»، ويؤيده رواية أبي هريرة عند أبي داود في قصة من ألق في الدعاء، قال  
عليه السلام: «إل حتم تأمين فقد أوجب».

(وقالت) بانواو في النسخ الموجودة وكذا في البخاري وغيره، فما في  
بعض النسخ من حذفه ليس بشيء، لأنه ليس جواب الشرط إذ جوابه نطق:  
«فغير له» (الملائكة في السماء آمين) فيه تخصيص بملائكة السماء، وإشارة إلى  
أنها لا تختص بالحققة، اللهم لا أن يقال: إن العرب تقول: كل من سلا  
سماء، قال ابن عبد البر: الله أعلم بمرواد وموئله بقوله: في السماء، اهـ.



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

«أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن» (١٩٢) - من فعلي المؤمن

ويستفهم أي: من أعشار الأذن، ١٩ - من الاستفهام والتعجب والتساؤل

حديث ١٩٢

١٩٢ - من «محدث نفسي» - من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»

والأذن كلمة واحدة تأتي بمعنى رفع لحيتهما في وقت واحد عند  
السلام - أو ما شئت من هذا

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»  
والأذن كلمة واحدة تأتي بمعنى رفع لحيتهما في وقت واحد عند  
السلام - أو ما شئت من هذا

قلت: والمعروف عند الصحاح أن الأذن إذا صادف موضعاً أزعجها عن الذنوب  
يكون - أو رفع الأذن - ومن ذلك النوع أيضاً الأذن بالأنف، فكذلك أيضاً  
أن غلبه شيء من الغضب، فحرق له بها القلوب، وأما يكون سب لرفع اليد،

١٩٢، ٤١ - إن شاء الله - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربعة أعشاري من الدنيا كذبت الأذن»



قُلُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا نَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُذُلِ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأدب، ١٣٥ - باب فضل النعم ربنا ولك الحمد.

ومسلم في ٤ - كتاب الصلاة، ١٨ - باب التسميع والتحميد والتأمين، حديث ٧١.

(قُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا) أي يا الله ربنا، فيه تكرار الله لمزيد الحشوية ذلك الحمد، وفي رواية: «وَلَوْ أَنَّكَ بَالِزَاوٍ، قَالَ الثَّوْرِيُّ: فَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِمَا فِيهِ، أَيْ سَمِعَ أَنَّهُ لَمْ يَحْمَدْ، رَبَّنَا فَاسْتَحْبَبَ دَعَاءَهُ، وَلَمْ يَحْمَدْ عَلَى هَدَايَتِنَا.

وفيه رد على ابن القيم، حيث حرم بأنه لم يرد الجمع بين النعم والحمد في «وَلَوْ أَنَّكَ الْحَمْدُ»، قاله الزرقاني نعتاً للحافظ، وتقدم اختلاف الأئمة والكلام في التسميع والتحميد مسوفاً، فلا نعمل، قال ابن أبي عمير: «وَلَوْ أَنَّكَ الْحَمْدُ» وروى عن مالك أنه كان يقول، واختاره ابن القاسم، وروى عنه أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا ذَلِكَ النِّسْبَةُ» واختاره ابن الأثير، هـ.

قلت: لقد تقدم ما قاله الشامي: إن الأصل عندنا الحمد لله هو نقول «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، والتحديث حجة لمن قال بالقسم كما تقدم مسوفاً.

إفانه من وافق قوله «وَلَوْ أَنَّكَ الْحَمْدُ» يعني توافقت تحميدية تحميد الملائكة (غفر له ما تقدم من ذنبه) ومناسبة الحديث بالترجمة حفية، إلا أن يقال: إن الغرض منه استنهاد على قوله: «إِنْ تَعْلَمُونَ بِؤْمِنَ بِحِلَالَةِ الْإِمَامِ، دُونَ فِي هَذَا حَدِيثٍ أَيْضاً فَسَيُحْكَمُ لَا يَقُولُ الْإِمَامُ: رَبَّنَا نَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُذُلِ لَا يَقُولُ، وَهَذَا يَخْفَى بِمَسْلَكِ الْعَالِكِيَّةِ خِلَافاً لِلْجُمْهُورِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَأْيِيداً لِفُغْرَانِ الْقَوْلِ بِتَوَافُقِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقَوْلِ فَيَكُونُ مُوَافِقاً لِلْكَفْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَنَعْمَةُ أَمِيرٍ.



## (١٢٢) فصل في الجلوس في الصلاة

## (١٢٢) الفصل في الجلوس في الصلاة

عني كمثل جلوس في الصلاة، أقسم من أن يكون لشهيد أو بين  
الشهودين، وما يلحق بالجلوس كالأشارة في الشهادتين.

واختصت الآية في الجلوس في الصلاة:

دلت على عدلها الحثيئة، (الأثراني)، وهو أن يصب اليمنى ويبرش وجهه اليسرى  
وبجلس عليها، قال الترمذي<sup>(١)</sup> وهو قول الثوري، وابن الساري، وأهل الكوفة، أحمد.  
والسنة عند مالك في الشهادة الشريفة في الجلسات كلها، وهو أن  
يصب اليمنى ويبرش وجهه اليسرى ويقعد على الأرض، ويعد بعض المالكية:  
الأثراني فيها، كما عد الحنفية، كذا في «المعجم».

والسنة عند الشافعية في الحدوث بين الصلاة كالحنفية، وفي آخر الصلاة  
كالمالكية.

والسنة عند الحنابلة، كما في «المعجم» وأهل المغرب، أنه لا يتورك إلا  
في صلاة منها تشهدان، في الأخير منهما.

دلت على اشتباهاه والحادثة: أن في تصحيح والصيغة مثلا يتورك عند  
الشافعية<sup>(٢)</sup>، دون الحنابلة، والتحقق أن الاختلاف بينهما منفي على  
الشركاء، فهو تطويق الشاهد عند الشافعية، والبريق بين الشهود عند الحنابلة.  
فما ليس فيه إلا شاهد واحد، لا حاجة فيه إلى الشريك، كذا في «المعجم».

قلت: والأدلة عندنا أن مدار التورك عند الشافعية تعقيب السلام، كما  
يظهر من كلام ابو حنيفة في مسند<sup>(٣)</sup>، إذ قال: قال الشافعي: السنة أن

(١) إمام الترمذي: مع معارفه لأثراني: ٨٦/٢٦.

(٢) قال ابن عبد البر في «المستدرک»: (٢٦٥/٢٦٥) والشافعي يذهب في الصلاة الأخيرة إلى  
حديث أبي حنيفة الشافعي، أخرجه الترمذي في مسنده (١٠٥/٢٦ - ١٠٥).

(٣) مسند الترمذي: مسند صحيح مسند (١٠٧/٢٤).



يجلس كل الجلسات معتزلاً إلا اثني يعقبها السلام، فهو كان مسبوقاً وجلس بعده صوركاً جلس المسبوق مفزلاً، لأن جلوسه لا يعقبه سلام، انتهى

وقال في شرح المذهب: قال أصحابنا: المحكمة هي الافتراض في التشهد الأول، والتورك في الثاني، أنه أقرب إلى تذكر الصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات، ولأن السنة ضعيف التشهد الأول فيجلس مفزلاً ليكون أسهل للقيام، السنة تطوئ لثاني، ولا قيام بعده فيجلس صوركاً؛ ليكون أعون له وأمكن لينفر الدعاء، ولأن المسبوق إذا رآه علم أنه في أي التشهدين، اهـ

وقال الحافظ: وقد قيل في حكمة المعايير بينهما: إنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات، ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به، اهـ

وامتدلت الحنفية في ذلك برواية عاتكة عند مسلم بلفظ: كان يفرش رجله فيسري ويتصب رجله اليمنى، قال النووي<sup>(١)</sup>: فيه حجة لأبي حنيفة ومن وافقه برواية رافع بن حجر<sup>(٢)</sup> بلفظ: «فلما قعد وتشهد فرش قدم اليسرى على الأرض وجلس عليها» ورواه سعيد بن منصور، والطحاوي، قال الفيروز<sup>(٣)</sup>: إسناده صحيح، ورواه أحمد وأبو داود والشافعي، الترمذي وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وعن ابن عمر قال: من سجد الصلاة أن تفتت قدم اليسرى واستقباه بأصابع القبلة والجلوس على اليسرى، ورواه النسائي<sup>(٤)</sup>، قال النووي<sup>(٥)</sup>: إسناده صحيح، ويعدهم رعاة: أن النبي ﷺ قال

(١) انظر: شرح النووي على مسلم، (٢/٢٦٤)

(٢) انظر: التمهيد، (١/١٢٠، ١٢١، ١٢٢)، و(١٩٩/١٢٦)

(٣) كتاب السنن، (٦/١٢٢)

(٤) أخرجه البخاري (ج ٨٣٧)، وأبو داود (ج ٩٥٨، ٩٥٩)، والشافعي (ج ١١٥٨)

(٥) كتاب السنن، (٦/١٢٢)



١٩٣/٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ شَيْخَيْهِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَدُوٍّ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفْرِ، وَكَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، يَخُصُّهُ ...

للأعرابي: «إذا جلست فاجلس على رجلتك اليسرى» رواه أحمد وأبو داود، قال الشوكاني: ولا مطن في إسناده، وأخرج ابن أبي شيبة وابن حبان.

ووجه الاستدلال بذلك الروايات أنهم ذكروا هذه الصلاة اجتمع من الشاهد ولم يفتقدوا بالاول. وانحصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها مُنْعِرٌ بأنها هي الهيئة المشروعة في الشهادتين جميعاً، ولو كانت مختصة بالآول لذكروا هيئة الآخر ولم يهملوه، سيما وهم يصعد بيان صلاة رسول الله ﷺ وتعليمه لمن لا يحسن الصلاة، فلم يترك ذلك أنها شاملة لهما، كما في «النبيل».

١٩٣/٢٨ - حَدَّثَنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ<sup>(١)</sup>، وَاسْمُهُ يَسَارُ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى الْأَنْصَارِ، وَثَقَّ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَأُثِّقَ عَلَيْهِ مَالِكٌ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا يَهَابُ رَفْعَ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ لَهُ الشُّبُهَانُ، مَا فِي خِلَافَةِ الْمُتَنَصِّرِينَ. (عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>) تَابِعِي مَدَنِي ثَقَّةٌ: «الْمَعَاوِي» بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَبَعْدِ الْأَنْفِ وَآوٍ، كَذَا فِي الزُّرْقَانِيِّ، وَكَذَا مَا نَضَمَ ضَبْطُهُ فِي «الْخُلَاصَةِ» وَ«الْأَنْسَابِ» لِلشُّعْمَانِيِّ، فَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» يَفْعُ الْمِيمَ لَعَلَّهُ سَهُوٌ مِنَ الْكَتَابِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: «سُوبٌ إِلَى بَنِي مُعَاوِيَةَ فَخُذْ مِنَ الْأَنْصَارِ» قُلْتَ. وَفِي «الْأَنْسَابِ» هِيَ نُسَبَةٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ يُنْسَبُ إِلَى بَنِي مُعَاوِيَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ عَصْرٍ وَبَنِي عَوْفٍ بَطْنٌ مِنَ الْأَوْسِ، أَمَّا، قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: ثَقَّةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ.

(أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفْرِ، وَأَنَا أَعْبُدُ بِالْمُحْسِنِينَ) أَيْ صَفَّارُ الْحَصِيِّ

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٣٢٧/٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/١٣٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/٢٢٧).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/٩٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٣٦١)، و«تقريب التهذيب» (٢/٢٤١).



في الصلاة، قلنا انصرفت نهائي. وقال: اصبر معنا كاد رسول الله عليه  
يصنع. قلنا: وكيف كاد، رسول الله عليه يصنع؟ قال: كان اذا جلس في  
الصلاة، وضع كتفه اليسرى على فخذ يمينه، ويقبض أصابعه كلها،...

(في الصلاة) متعلق بقوله: أعيت، وهل كان ابن عمر أيضاً في الصلاة أو خارجها، مجملان، والصواب الأول، لرواية ابن عينة عن مسلم بن أبي مريم: «فلما انصرف، ومرة قال: فلما قرع من صلاته الحديث، (فلما انصرف) وانصرف هو أيضاً عن الصلاة، ونظف القمعي، عن مالك عند أبي داود سمع: «لما انصرف» (نهائي) عن ذلك تكراهته في الصلاة، ولم يأمر بالإعادة؛ لأن العمل إذا لم يكن لا يكون مفسداً، وهذا إجماع من الأئمة الأربعة لا يخفى على من طالع كتب الفروع، صرح به فيها الحنفية، وابن رشد في «مقدمته» من المالكية، وابن قدامة في «المحني» من كتب الحنابلة، وابن رسلان والنووي من الشافعية، تركوا بسط أفواههم يوماً للاختصار.

وفي "الشرح الكبير": والعمل المستكثر في العادة من صر حسي الصلاة كالحك والتمشي تفضل الصلاة بكثيره عمداً كان أو سهواً بالإجماع، وإن كان متفرقاً لم تفضل تحديث حمل أمانة في الصلاة. فهذا لو اجتمع كان كثيراً، وإن كان اعمل يسيراً لم يغلها، والمترجم في الكثير واليسير إلى العرف، انتهى.

(وقال) أي ابن عمر، ولم يقتصر على المنع من الميت ففعله، بل أضافه إلى أدب الجنوس في الصلاة تكبيلاً للقائدة (أصبح كما كان رسول الله ﷺ يصنع) في جلوس الصلاة، (فقلت) حرصاً ومباينة لتحصيل السنة (كيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال) أمر عمر (كان) عليه السلام إذا جلس في الصلاة، أي للشهادة، إذ تيسر هذا حكم الجلوس في الصلاة مطلقاً، والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي بألفاظ مختلفة معاً، وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في المنبر أو أديع، وضع يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه، (وصح كفه المني) أي بسطها أولاً (على فخذه اليمنى) وقضاً بعد ذلك (أصابعه كلها).







قلت: وفي الحديث استعجاب الإشارة بالسبابة في التشهد، وهو مجمع عند الأئمة الأربعة، كما هو معروف في كتب المذاهب، وما غاله بعض الحنفية من عدم استعجابه عندنا رثه المحققون، كما حققه الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup>.

نعم اختلفت الأئمة فيما بينهم في مسائلين:

أولاهما: في كيفية الإشارة؛ فقد وردت فيها روايات مختلفة كما تقدمت الإشارة إليها؛ أن يقبض الأصابع كلها إلا السبابة والإبهام، فيعقد كأنه يعقد ثلاثاً وخمسين، وهي رواية ابن عمر. ومنها: كأنه يعقد ثلاثاً وعشرين، وهي رواية ابن الزبير. ومنها: يقبض الأصابع الثلاثة ويرسل الإبهام والوسطى؛ وهي رواية أبي حميد الساعدي، قلت: كذا في «التعريض»، وقد تتبعنا من روايات أبي حميد الساعدي فلم نجد فيها ذكر القبض، بل ظاهر روايات أبي حميد الإشارة مع البسط. ومنها: يقبض الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والإبهام، وهي رواية وائل، وهي المرجحة عندنا الحنفية كما سيجي.

قال الطبري<sup>(٢)</sup>: وللفقهاء في كيفية القبض ثلاثة وجوه، وفي تمة أصحاب الشافعي في كيفية القبض ثلاثة أقوال، كذا في «التعريض»، قال ابن رسلان: والأصح عند الشافعية: أن يقبض الوسطى والإبهام أيضاً، وفي كيفية قبض الإبهام على هذا وجهان، أحدهما كأنه عاتق ثلاثاً وخمسين، والثاني كأنه عاتق ثلاثاً وعشرين. قال الأصحاب: وكيف فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة، وإنما الخلاف في الأفضل، انتهى.

وقال البيهقي بعد حديث وائل: ونحو نجيذه، ونحو ما روينا في حديث ابن عمر، ثم ما روينا في حديث ابن الزبير ثبوت جبرهما وقوة سندهما، اهـ.

(١) (٣١٧/٥).

(٢) شرح الطبري، (١٠٣/٣).



وأما أحمد بعد في كتاب المائتين على كتبه الإشارة، نعم ذكر في رخصه وعبره في المندوبات الإشارة بذوق ذكر الكنية، وما رأيت من عمل المائتين من المنية المبيرة هو الإشارة بسط الهادي، وذكره الحصري قبل أهل المدينة.

والمرجع عند الحنفية التحليل، كما في رواية والي، أو في الأصابع كلها مروي، المسحقة، كذا في الصعابة<sup>(١)</sup>، والأشهر هو الأول، وفي الصعابة<sup>(٢)</sup> والمختار عند أصحابنا هو العقد، أو التحليل، والثاني أحسن، كما جعله العراقي في رسالته ترتيب الصعابة، فثبت، وثالث في الصعابة<sup>(٣)</sup>، رواية وإثبات هو المختار عند أصحابنا، وذكر في مدامه في المصنفين، ثلاث صور: الأولى: التحليل، والثانية: العقد، والثالثة: الإشارة بأسطى يديه، ثم قال: والأول أولى، وذكر في المندوبات من قبل العرب والمروص المربع<sup>(٤)</sup> التحليل فقط دون غيره، وهذا إجمال الكلام في المسألة الأولى.

وأما الثانية: فهي في تحريك الأصابع، فلا تحرك الأصبع عند الحنفية، وثالثا عند الحنابلة كما في المعنى<sup>(٥)</sup>، وهو المنسب به عبد الشافعية، كما في الميزان<sup>(٦)</sup>، والصعابة<sup>(٧)</sup> عن العربي، وبه قول من القاسم من المالكية، كما قال الناجي، واشتهر عند المالكية المحدث، كثر أنكره من العمري، وثالث الحنفي<sup>(٨)</sup>، وقد روي عن ذلك أنه كان يحرجهما من تحت ليرسين ويواظف على تحريكهما، هـ.

(١) ٤١٠/٢٢٠

(٢) ٤١٣/١١

(٣) ٤٢٠/٢١

(٤) ٤٢٠/٢١

(٥) ٤٢٠/١١



قلت: وفي قول بعض الشافعية نطق الصلاة يكون التحريك، كما في كتاب فروعه، لأنه عمل فشرع، وأما ما تضمنه رواية ابن الزبير، أنه لا يكون نطق بالصلاة ولا تحريكها، أخرجه أبو داود والبيهقي. قال القنوي: إن شاء صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وقال ابن حجر: غير صحيح. الأصابع مدعوه تشبهاً، صحيح، أمّا ما يروى: إن شاء فصحته، والمعنى به عند الشافعية يدب ويضعها بلا تحريك. (١)

قلت: وكذا أخر على الحديث ابن عمر بن الخطاب في الإنكار، كما هو في كتابه، وأخرج البيهقي حديث ابن الزبير في عدم التحريك، ثم ذكر حديث قال في التحريك، ثم قال: فيحصل أن يكون له أو لا يكون لإثبات ما ذكره تحريكه. فكونه موافقاً لرواية ابن الزبير، على

قلت: وإنه يظهر سبيل الشافعي إذ يوجب في مسأله موضع التحريك لأصالة وتحريك النسيئة، ولم يذكر فيه حديث التحريك، بل أورد حديث ابن عمر الذي على خلافه كونه أوصفه جيداً عنده على ما احتجنا

قال الشيخ كاشي: ومما يروى أني به ذكره البيهقي رواية أبي داود للحديث والنقل به لفظاً: وأشار بالنسيئة، قلت: وحسن روايات وأما لفظ التحريك، فاعلموا أن هذا ظاهر أن غرضه هو إظهار ما يفسر بقوله التحريك في أفرادها حركة الإشارة لا حركة أخرى بعد الإشارة، وهي الحركة من النسيئة، (٢) مالك والجمهور: أفراد التحريك هو الرفع لا غير، فلا يداخرون، (٣) وفي رواية أخرى ينطق بسبب ما يحد ولا يحركها، (٤)

وبناء على هذا الاختلاف اختلف العلماء في معنى (٥) قوله، فمن ذهب إلى عدم التحريك، فقال: إنه إندره إلى التوحيد بالفعل، ومثاله للقول تأكيداً، (٦) وقد ابن الزبير يقول: لا يمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرك ما يحد إلا بعد إشارته، (٧) ومن يقول: لا يمكن إلا بعد إشارته، (٨) ومن يقول: لا يمكن إلا بعد إشارته، (٩)







فلما انصرف عبد الله، غاب ذلك عنه، فقال الرجل: فلذلك غلبت نفسي  
ذلك، فقال: غلبت الله من غير أن يغلبني.

ثم الساجي<sup>(١)</sup>، لربيع عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن رجل  
يقضي رجل السنن تحت ركة اليسرى وركعة اليسرى تحت ركة اليمنى  
والثاني: أن يترجم ويسوي رجليه من جانب واحد فتكون رجليه اليسرى تحت فخذه  
وكانت اليمنى يرتفع رجليه اليمنى فتكون عند أليته اليمنى، ويخشى أن هذه ثابتة  
فعدة الرجل، انتهى.

فلما: ولعل من الناس كيف استدل هذه الصورة؛ لأنها هي الصورة  
عبد، فتكون إنكار ابن عمر على الرجل فقلت بجوارح التورك، اللهم إلا أن  
يقال: إنها لما كانت محسومة كما سجيء، في رواية الإمام القاسم فامطر  
الذي إلى اختياره، فالحديث حينئذ حجة لمن نكر التورك، ومنه على أنكر  
كما لا يخفى.

(فلما انصرف عبد الله من الصلاة غاب ذلك الحلو من عليه) أي على  
الرجل، لأنه ركة من الجوارح هي الصلاة، فقال الرجل: بعد الله معتذراً بذلك  
تسأل ذلك، يعني محسب مثل ذلك الحلو من (فقال عبد الله بن عمر) في اعتذاره،  
أقاني أمشي، يعني من لا يفعل هذا لكونه منه الحلو من في الصلاة، وإما  
أفعله لشكرى في رجل، قال لاسي<sup>(٢)</sup> كان ابن عمر قد بلغ من عمره فلم يمد  
رجلاه على ما كانت عليه، وكان يشتكيها، فقال رجس في الصلاة على حسب  
ما كان يقرر عليه، اهـ.

وفي الحديث دليل على أن التربع لا يجوز للمحائس في صلاة من الرجال  
إلا ما رواه البخاري، وأما ما رواه في المساء، وفيه دليل على أن من أم يفتقر على

(١) الحسن، (١٩٤).

(٢) الحسن، (١٩٤).







عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حَكِيمٍ أَنَّ أَيْ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ غَضَبِهِ يَرْجِعُ فِي مَجْدَلِهِ  
فِي الْأَعْمَالِ غَضَبٌ مَشْهُورٌ فَلْيَعْلَمُوا .....

١٣٢ هـ (أبو الشعثبة بن حكيم) نال في أكثر النسخ وجميع كتب الرجال؛ فما  
 في بعضها دون الزيادة هو من النسخ الأثبات، أما ما في النسخة من رواية  
 مسند وغيره، أخرجه البخاري تأييداً.

إِنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ رُوَيْحٍ (فِي الْمَسْجِدَيْنِ) أَيِ بَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ (فِي) الصَّلَاةِ عَلَى صُورٍ قَدِيمَةٍ قَالَ النَّحْشَبِيُّ<sup>(١)</sup> : مَعْنَى رُجُوعِ مَنْ عَسِرَ عَلَيْهِ صُورُ قَدِيمَةٍ فِي الْمَسْجِدَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِكَ رُفْعِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ سَجْدَتَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى قَدِيمَةٍ فَيُوجِدُهُ مِنَ الْأَوَّلَى إِلَى الْقَعْدَةِ عَلَى رَحْلِهِ، لِأَنَّهُ أَكْرَبَ مَا كَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مِنْ هَيْئَةِ الْجَنُوسِ عَمَّا كَانَ يُسِيرُ عَلَيْهِ فِي الرَّحْجِ إِلَى الْمَسْجِدَةِ. وَهَذِهِ الصُّلْبَةُ سَيُوسِرُ عَلَيْهَا الرَّحْجُ مِنْهُ إِلَى السَّجْدَةِ، وَأَمَّا فِي الصُّلْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَا يَخْشَوْنَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَحْدَةً إِلَى قِيَامِ أَوْ جَنُوسٍ، فَإِنَّ كَانَ وَحْدَةً إِلَى حُلُوسِ عَدَدٍ إِلَى ثَلَاثٍ لَعَلَّاهُ لَمْ نَرْتَعِ، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَنْفَرُ عَنِ غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى قِيَامٍ رَجَعَ عَلَى صُورٍ قَدِيمَةٍ إِلَى الْأَعْمَادِ عِدَّةً وَهِيَ مُنْعَدَّةٌ بِهَا يَهْوِسُ إِلَى انْقِصَامِ، انْتَهَى مَحْضَرُ

قلت: وأظاهر أن المراد من جنوده بين السجانيين لا غير، كما هو لغة  
رواية أحمد في مسنده<sup>(١)</sup> عن السجيرة بن حكيم: قال: ربه ابن عمر  
- رضي الله عنهما - يحبس على عقبيه بين كسجانيين في الصلاة، أحدث.  
فجاء قوله: في السجانيين على يد السجانيين، وجمعه.

ثم اعلم أن هذه إحدى خصوصيات فسر فيما لا فناء العنبري عليه في الترواحات، ونورجيب القلام فيه أن اختلاف الروايات في الإقراء، ففي رواية

$$\{v_k, v_l\} = \delta_{kl} \quad (1)$$

2000 (4)



اس خاص آہ خانہ کے جگہ، جسے بعض شروائین اردو کہتے ہیں، روایہ  
 شریفی و عید میں خدمت علی، واس صاحب<sup>۱</sup> اس روایہ اس، احمد بن حنبل  
 اس روایت سے روایت فرماتا ہے، واس صاحب<sup>۲</sup> اس روایت سے روایت فرماتا ہے۔

واعتقد السابغ في ذلك، فذهب بعضهم إلى طوبى الجميع. قال  
السيوطي: وقد اختلف العلماء في حكم الأفعال وسببها اختلافاً كثيراً،  
والصواب الذي لا شك عند أن الأفعال بدعيان، أحدهما أن يلتصق الفعل  
بالأرض وينصب ساومه ويضع يديه على الأرض وهو النوع المنكوبه الذي روى  
عنه أحمد بن حنبل: (أن يجعل يديه على غصية بين السجطين) وهو مراد  
ابن عباس - رضي الله عنهما - بقوله: (مسحة بيكم) وقد نكر السامعي عن  
أصحابه في إعماله بين المحاضرين، وحمل عليه حديث ابن عباس جماعة من  
المحققين، منهم الشيخين ونفاضي عباس وعرفهم، وذهب الجمهور إلى حرمان  
المرحوم منهم

قال ابن خلدون في السيرة: "وكانت له من الألقاب: وهو - بنو علي قديمه  
والجاني علي عتيقه، بهاء رصفه أحمد، فاز ابن عبد - وهذا قول أهل  
الحديث، والألقاب عند العرب جنوس فخرج بنو علي إلى بني هاشم، ولا  
اعلم بعد ذلك ما صاحب الإقواء على هذه التسمية، أما الأول فمكره على واه  
غيره وهذا مما توثقوا به، وأصحاب السيرة - عليه السلام - أكثر أهل  
الحديث، وروى ابن عمر - رضي الله عنه - قال: لا تشبهوا بني، وقيل فيها عن  
أحمد بن حنبل: لا تشبهوا ولا أمية، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه  
قال: هو منه يكره، <sup>و</sup> وما رواه عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد روى

$$f(x) = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{x} + \frac{1}{x^2} \right) \quad \text{for } x \in (0, 1) \quad \text{and} \quad f(1) = \frac{1}{2}$$

1997, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26



فَلَمَّا انْصَرَفَتْ دَخَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَبِثْتُ سَنَةَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَتُتَكَبَّرُ.

الاقتراض من صفة جلوسه عليه في حديث أبي حميد وعائشة، وهذه الأحاديث أكثر وأصح فتكون أولى. انتهى للمصنف.

نعلم من أن الأئمة الأربعة في المشهور عنهم ذهبوا إلى كراهة الإقعاء المفسر بالجلوس على العقبين، وما تقدم من النووي من الاستحسان من الشافعي قول له، كما صرح به النووي في «مترج المذهب»، ونقله عنه في «المعاني»، وأما المشهور عند جمهور الفقهاء، كما نقله ابن قدامة وصرح به ابن رسلان.

وحاصل الكلام أن الإقعاء المفسر بالجلوس على الأرض مباحاً فحبه مجمع على كراهته، كما تقدم من «المعني»، وكذا نقل عليه الإجماع في «المستدرک»<sup>(١)</sup>.

وأما الإقعاء المفسر بالجلوس على العقبين فمكروه أيضاً عند الأربعة ترجيحاً لروايات النهي إلا في قول للشافعي وأحمد، وكذا عند النووي والبيهقي وبعض من السلف جمعاً بين الروايات فخير.

(قلما تصوف) أي فرغ من عمر عن الصلاة (ذكر) بيناه التفاعل والضمير إلى معية (له) أي لأن عمر، ولقد محمد. فذكرت له (ذلك) أي استفسر عن ذلك الجلوس هل هو سنة أم لا؟ واحتج إلى الاستفسار؛ لما أنه رأى من فعل غير ما يحالف فقد تقدم أن الجمهور على كراهته (قفا) أي عمر - رضي الله عنهما - (إنها) أي تلك الهيئة (لبست سنة الصلاة) بل سنتها - الاقتراض (وإنما أفعل) وأجس (هذا) الجلوس (من أجل أني أتتكبّر) فالرجوع إلى السجدة الثانية أبر حيث.

(١) (٢٦٨/٤)، وفتح الملهم (١٠٣/١)







أَنْ تُنْصَبَ رِجْلُكَ الْبَيْتِي، وَتُثْبِتَ رِجْلُكَ الْيُسْرَى،

حكماً. قال الحافظ في شرح السنن: والأكثر على أنه مرفوع. ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، وفيه نظر، ثم بطل، قال النووي في «التحريم»: قوله الصحيح «أمرنا بكذا» أو «من السنة كذا» وما أشبهه، كله مرفوع، على الصحيح الذي قاله النجاشي<sup>(١)</sup>.

(أَنْ تُنْصَبَ رِجْلُكَ الْيُسْرَى) أي ترفعها ولا تلتصقها بالأرض، قال في «المجموع»: النصب إقامة الشيء ورفعته (وتثبتي) بفتح أوله بالحناء الفرقية أي تحفظها، وأمراد عملي فمرشها تحت الثوب كما سيجي. (رجلك اليسرى) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبيتها هل يجلس فوقها أو ينورك؟ وهكذا مجملًا أخرجه البخاري في «صحيحه»، وسجي في رواية القاسم أن يجلس على ورثه الأيسر لا فوق الرجل. وروى النسائي من طريق عمرو بن العارث، عن يحيى بن سعيد، أن القاسم حدثه، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: من سنة الصلاة أَنْ يُنْصَبَ الْيُسْرَى وَتُجْلَسَ عَلَى الْيُسْرَى، فجمع بينهما الحافظ في «فتح» بحسن رواية النسائي على الشاهد الأول ورواية القاسم على الثاني. واختار كثر قاضي تفسير أثر الباب برواية القاسم الآتية قريباً، لب أن المرجع عند المالكية الثوب في جلوس الصلاة كلها.

والعجب كل العجب من الشيخين معاً على حلاة شأنهما سيما من الحافظ مع دقة نظره وسعة علمه، كيف فسروا أثر الباب بأثر القاسم، وهل هذا إلا مجرد العصبية منهما معاً؟ فإن كل واحد من الشيخين فسرده بذلك وفق مذهبه.

وأنت خير بآن حديث القاسم الآتي لا يمكن أن يكون تعبيراً لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - هذا أصلاً، لأن حديث القاسم الآتي يبان لفعل ابن عمر - رضي الله عنهما - وهذا قول منه - رضي الله عنه - وإرشاد إلى فعل

(١) انظر: «نظم الأمان» (ص ٢٣٩).



قَالَ: لَا يَنْبَغُ لَكَ أَنْ تَقُولَ دُونَ: إِنَّ رِشْدِي لَا تَحْمِلُهُ لِي.

أخبره الساجي في: ١٠ - كتاب الأذان، ١٤٥ - باب سنة الجنوس في التشهد.

السنة، وروى بكبر على من اقتدى به، ولذا أخذ عن قبله أنه يشكوى في رحله لا يستطيع الجنوس على هذا النهج، فثبت شعري كيف يكون فعله - رضي الله عنه - الآتي بياناً لقواه هذا؟ ولو كان كذلك فيكون تكبير، وروى سبي ابنه عبد الله في هذا الأثر شيئاً، فلا يمكن أن يكون تفسير هذا القول إلا حديث الساجي القوي. فتأمل فيه شيع جلي.

ولذا قال محمد<sup>(١)</sup> بعد هذا الحديث: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، فشكر، والله الموفق المبر لما يحب ويرضى.

(قلت له) أي لابن عمر - رضي الله عنهما - إنك تقول ذلك أي الترفع (تعال) - رضي الله عنه - اعتذاراً من فعله (إن رجلي) بشد أقدام بلا ألف في رواية الأكثر، وفي رواية حكاهما ابن النيس وحلاي: بالالف على لغة من يلزم المعتى الألف، أو إذا بمعنى نعم، وفي توجيهات أخر مما قيل في قراءة (إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي) الآية.

ولا نحملها! بشد النون ويجوز تخفيفه، صرح به المشايخ. وهذا بناء على جواز إلحاق نون الوفاية وتركه بالمضارع مع النون الإعرابية، قال ابن الحاجب: وأنت مع النون الإعرابية الكائنة فيه - أي في المضارع - ومع لدن وإن وأخواتها محير بين الإتيان بون الوفاية وتركها، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: اختلفوا في الترفع في النافلة وفي الفريضة للمريض، وأما الصحيح فلا يجوز له الترفع في الفريضة بإجماع العلماء، كذا

(١) انظر «التحليل المجمع»، (١/ ٤٨٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٠٤).



٥٢/١٩٧ - وحديثي عن ... عن يحيى بن محمد عن ... أن  
 القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمنى،  
 وتنى رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على  
 قدميه، ثم قال: أراهم هذا عند المؤمن عبد الله بن عمر، وحديثي  
 أن ثناء كان يفعل ذلك.

قال، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: لأن أقعد على الرضفين أحداً  
 إنني من أد أقعد مترماً في الصلاة، وهذا شعر بحريمه عنه، ولكن المشهور  
 عن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة، فعل من عند الله أو عن  
 الجواز بينات الكراهة، فله المصنف في «الصحيح»، قلت: وتقدم مريباً مثله من  
 الاستدلال.

٥٢/١٩٧ - (سألت) عن يحيى بن سعيد، أن القاسم بن محمد المذکور  
 (أراهم) أي الناس الحاضرين (الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمنى وتنى)  
 ماض من النبي أي عطف، قال المصنف: تنى الشيء كمنى ورمى، ود بعضه  
 على بعض، (رجله اليسرى وجلس على وركه) قال في «الصحيح»: أوردت ما  
 فوق الفخذ مؤنثاً، وقال في «القاموس»: أوردت: بفتح واو وكسر ككتف، ما فوق  
 الفخذ مؤنثاً، والورك محركة عطمتها (الأيسر): كذا في المنسخ، والأوسر  
 أنسرى، (ولم يجلس على قدمه ثم قال) القاسم، (أراهم هذا) الجلوس  
 (عبد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب.

قال البخاري: هذا قول أكثر الرواة عن مالك، وأما يحيى بن بكير  
 فقال: عبد الله بن عبد الله، أحد، قلت: ظهر منه أن رواية يحيى بالكسرة، فها  
 في النسخ الموجودة من التصغير ومعني رواية يحيى.

(وحديثي) أي عبيد الله بن عبد الله (أراهم) أي عبد الله بن عمر (كان  
 يفعل ذلك) الجلوس لأجل شكوى في رجله.



وطه: المتعالي أن انزل اسم وعبد الله من عند الله لا سجدة هذا المجلس، بل فعله قل واحد منهما مرة فإنه نعم محمد بن عبد الله، وأما من عمر فكان بعده عادة، كما هو ظاهر الألفاظ.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: والغرض من إبراز هذا الأثر بيان ما أجعل في الروايات المتقدمة من صفة المجلس، انتهى. فلو كان الزرقاني يقدم أن هذا لا يمكن أن يكون تفسيراً لقول من عبده وليس يومه من الزمان، بل عز وجله من عبده الثوري، ولذا صفة التسابعة بالمجلس الأخير، كما تقدم من كلام الحافظ.

ويشكل على هذا أن فعل ابن عمر كان التربع، وروى سورتان كما تقدم من كلام صاحب، وهذه نية لا تنطق على واحدة منهما.

والأمر عندني في العمارة أن المشايخ عارضوا بهذه الروايات لإثبات التورك والسجدة، وما يتخللون في نظري إحداها بالآخرى، وبشكل عظيم.

وهو يحظر في بيان أن غرض الإمام ثالث ليس بإبراز هذه الآثار لبيان استحباب التورك، ولا ساجدة التي جمع إحداها بالآخرى، بل كلها مختلفة. لأن ابن عمر لأجل شكون في راحة المجلس، كما يسميه عليه، فإنه وفي الله عنه بما يحذر منعباً، وما رأى يحل من غيره، ويجلس متوركاً.

ويشترط الإمام بهذه الآثار بيان أن ابن عمر لم يحل شيئاً وبغير حياء، وهذا الغرض مشترك في الآثار كلها. وأما استحباب التورك فليس تارك الخ، ولذا سمى بذكر في «المقدمة» أثر من ابن عمر بل أبعد لتارك بزيادة أبي حميد السعدي، وأياً ما كان، فالغرض من هذه الحفصة رواية الثاني المتقدمة، إلا في قوله «مروعة حكيمة عند أهل الأصول» كما قال. فمن سنة الصلاة أن

(١) انظر تاريخ الزرقاني: ١٩٧-١٩٨.



## (١١٣) باب الشَّهيد في الصلاة

يصحب الميمى ويجلس على اليسرى، ورواية القاسم أنه محتمل بأن ابن عمر يرتكبه لأجل العلة، وعدم حمل رجله المقعنة المسونة، ولا يصح الاستدلال بها على سنة التورك لا في الأولى ولا في الثانية.

## (١١٣) الشَّهيد في الصلاة

أي تَنَظُّر الشَّهيد وهو تفعل من الشهادة سمي بذلك لاشتماله على الشهادة تعليلاً، أي قوة الأذكاء الشرفها من حب، إنه يصير بهما المرحل مؤمداً، ويرتفع عنه السلب وغير ذلك، واحتلف أهل النقل في حكم الشَّهيد عند العلماء جداً، فمست الحاجة فيه إلى شيء من التخصيص، فأقول:

أد. الإمام مالك فقال بسنة مطلقاً<sup>(١)</sup>، كما أنه التورقاني وجماعة، وعنه من اتفق أصحاب متونهم، كما في مختصر الخليلي ومختصر عبد الرحيم وغير ذلك، لكن قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: ركن من أركان الصلاة ليس بواجب ولا محنة واجب، فتأمل.

وأما الإمام أحمد فنقل عنه التورقاني والشافعي والشافعي الإيجاب فيهما، وصاحب قبل المأرب<sup>(٣)</sup> الحنبلي حسن الأول، وجأ الأخير ركناً، وصاحب التيمت أدنى مما فيه، وكذا صاحب «المختار»<sup>(٤)</sup> الحنبلي نقل الشَّهيد الثاني من الأركان، والأول من الواجبات، فإنه المعنى في شرح البخاري<sup>(٥)</sup>، وفي «المعنى»<sup>(٦)</sup> إن كانت الصلاة مغرباً أو رابعة فيهما واجبان فيهما على إحدى التورقانيين، وهو حديث الثبت وإسحاق، اهـ.

وأما الإمام الشافعي فنقل عنه التورقاني الإيجاب في الأمر دون الأول،

(١) انظر: «إدانة المعتصم» (١/١٢٩)، و«الشَّهيد» (١٠/٢١٦)، و«الاستبصار» (١/١٧٦).

(٢) «معارج الألوادي» (٢/٨٣).

(٣) (١/٢٠٣ - ٤)، «مواهب العجب» (١/٣٦٤).



وكان من عند السويدي فقال: الأول سنة، وذلك في أحسن الأوقات وغيره<sup>(١)</sup>،  
غدير: الشهد الأخير من الأوقات، والأول من الأوقات، والسن التي لحير  
الشهود، وهو قرب مدة مقدم من يذهب الصلاة.

وأما السجدة، ففعل عنهم هؤلاء مثل قول الإمام مالك، إلا أن من كتبنا  
أن الشهد الثاني واجب، وأما الأول فمبطل واجب وهو ظاهر الرواية، وقيل:  
سنة، كما في البدن<sup>(٢)</sup>، قال الحافظ: والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا  
معرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مختلهم، ثم قال العيني: وفي شرح  
الهداية: فراءة الشهد الأولى راجعة عن أبي حنيفة، وهو المختار  
الصحيح، وقيل: سنة، وهو الأقرب، لكنه خلاف ظاهر الرواية، ثم

والحاصل أن الشهد الأخير أهم من الأول، قال العيني عن  
الموصيحين: أجمع فقهاء الأقصار إلى صحة ركعتين والتورق والشافعي وإسحاق  
والميت على أن الشهد الأول غير واجب، حاشية أحمد فيه فوسيه، كذا عنه  
ابن القصار، انتهى، واستدلوا على الوجوب بصح الأسر في حلق الروايات  
وذكر الفصاحة، منها ما روي عن عمر أنه دل لا تحرق صلاة إلا تشهد،  
رواه معمر في مسنده، والبخاري في تاريخه، ورواه عن سر معود قال:  
كنا يقول قبل أن يقرض عسنا التشهد، الحديث، رواه المدائني، وقال:  
أسند صحيح، والخرجه البيهقي وصححه، قاله أسوداني، وفي حاشية  
الإقناع فيه حجة بجيب، الأول: في قوله: قال أن يقرض عسنا التشهد،  
والثاني: في الأمر، ولم يسن الاحتياج إلى تفصيل الدلائل بعدما علم أن  
النسابة كتمانها إجماعية، ولم يذكر المصنف فصلاً على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في الكلام عليه في باب.

(١) وأسد، الشجر (٢/٢٥٤)

(٢) تنقيح، مثل السجود (٥/٢٨٩)



٥٣/١٩٨ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن  
عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن  
الخطاب، وهو على المنبر، يخطب الناس التشهد، يقول: قولوا:  
التحيات

٥٣/١٩٨ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير، عن  
عبد الرحمن بن عبد<sup>(١)</sup> بالتدوين بلا إضافة (القاري) بالثقاف وبخفيف الراء  
المهنة وتشد الباء بغير همزة، سية إلى قارة بطي من حزيمة، ابن مدركة،  
اختلف في اسم أبي القبيلة على أحوال، ذكرت في الأساب، وإنما سموا  
القارة لأن يعمر بن حوف أراد أن يفرقهم، فقال رجل منهم: دعونا قارة لا  
تفرونا، فصار مثلاً أبو محمد المدني، كان عامل عمر على بيت المال، ذكره  
العجلي في انشأت التابعين، يقال: ولد في عهد النبي ﷺ، والمشهور أنه  
تابعي، واختلف قول الواقدي فيه، قال تارة: له صحبة، وتارة: تابعي، مات  
سنة ٨٨هـ، وله ثمان وسبعون سنة.

(أنه سمع) أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب وهو) قائم (على المنبر يعلم  
الناس التشهد) قال في الاستذكار<sup>(٢)</sup>: ما أورد مالك عن عمر وإبنة وعائشة  
حكمه حكم الرفع، لأن من المعلوم أنه لا يقال بأثر أبي فلم يبق إلا أن يكون  
نوفياً، وقد رجمه غير مالك، عن عمر، عن النبي ﷺ قلت: وهو مرفوع عند  
المحدثين، قال الغني: رواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له مرفوعاً، اهـ  
وسبأني عن الدارقطني أنه قال: لم يختلفوا في أنه مرفوع.

(يقول) عمر: (قولوا) في التشهد: (التحيات) كذا في المشهور عن عمر،  
وسبأني في شرح الحديث الأنبي أنه وقع في بعض الروايات قبله زيادة:

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٨٠٣/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٢٢/٦) وتقريب  
تهذيبه (٤٨٩/١).

(٢) (١٧٤/١).







عليك أيها النبي

الطبي<sup>(١)</sup> والعرب لعهد النبوي، أي: ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك، أو بالجنس والمعنى: أن حقيقة السلام وجسه نيت لك، وبحور أن يكون المعبد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى: «وَتَقْتُلُوا قُلُوبَكُمْ بِكُفْرِكُمْ لَكُمْ عُقُوبَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

فإن الثوري<sup>(٣)</sup> السلام بمعنى السلامة: اسم من أسماء الله تعالى؛ وضع المصدر موضع الاسم مبتدأ، والمعنى: أنه سألهم من كل عب وألف، ومعنى السلام عليك: دعاء، أي: سلمت من الحكاره، وقيل: كأنه يخبرك باسم الله عز وجل. اهـ

فإن الباجي<sup>(٤)</sup> اسم من أسماء تعالى؛ فالمعنى: الله عليكم أي على حفظكم، وقيل: معناه ذو السلام؛ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه محله، وقيل: معناه السلامة؛ وقيل: هو جمع سلامة، اهـ. وقال ابن رسلان: اسم المصدر من التسليم بمعنى السيف، اهـ

(عليك) بمعنى العطاف (أيها) بحرف النداء (الذي) خبر به مع أن الموصف بالرسالة أشرف؛ لب أن الاتصاف بالرسالة سبحانه في آخر التثنية؛ فالجمع بين الموصفين أولى على ما قبل من الإشارة إلى أن النبوة مقدمة من الرسالة، قال الثوري: وهو كذلك رفع في الخارج ثبوت قوله تعالى: «وَلَقَدْ بَشِّرَ مُحَمَّدًا عَمَل قَوْلِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْ لِلْعَالَمِينَ حَكِيمًا»<sup>(٥)</sup> وفي تفسير المصنفين فكانت لا يسبقها المقام.

(١) فخرج الطبري: (١٠٣٥/٣)

(٢) سورة احمل: الآية ٢٩

(٣) انظر: عمدة القاري: (١١١/٥)

(٤) المعنى: (١٧/٥)



ثم لا يحمى من أن القاطع يسهه هناك ويرتد صريعة الخطأ في أكبر الرد من أن لا يرد من بعض الصحابة، كمن مسعد وغيره - ومن الله تعالى عنهم - كما سيجي - أنهم قالوا عند وده يتخذه العائب، فقالوا السلام على النبي، وكان مشهور الصحابة ورجال الفتنة، متصافون بحلى النسب صفته الحظائير، ولم يترهوا في حياته ووفاته إلا ما أردت عبد يتخذه لهذا المعنى، وعلمهم النبي يتخذه هناك يكون المبرح بين الحاضر منهم والعائب، مع أن الصحابة كانوا يبيعون من يتخذه في السرايا والأسمان، ولا يعرفون بين الحاضر والعيبة

وربما كان توجد جملة الحظائير المدفوعة عن الحاضر بوجيهاً

الأولى والثانية ما في الحديث إنما شجعت إذ قال<sup>(١)</sup> فإن قبل تيب سرخ هذا خلفه وهو تعاطى بقر مع غيره فهذا منه في الصلاة  
ثالثاً: أن ذلك من حصانته يتخذه

قال قيل: من الحكمة في إعدائهم العيبة إثر الخطأ مع أن عفا عيبة هو وقصير السبيل؟

أجاب: نعم الظاهر من حديثه أن من أخطأ أرسله الله عليه الذي معه لصحة، ويحصل أن يشار على طريقة أهل العيوب

إن أصحاب ما أخطأوا باب ملكوت ما تحدثت، أو أنهم يندحون من حريق نحي المذن لا يعوق، فلو أن أعينهم بالمرجوت، فسبوا على أن ذلك من صفته مني الم خدمة ومرتبة مناعة، فحدثوا بلاد الحبيب في حرم الحبيب حرمه، فأنشروا على قائلهم: السلام عليكم أيها النبي وبرحمته الله وبرحمته، السبي.

والثالثة ما يظهر من كتب المبرح من كتابة لما جرى بين الحاضر

(١) (٢٢٩/٢٠١)

(٢) (٢٢٩/٢٠١) (٢٢٩/٢٠١)



والمطلوب في لجة الوصال، يعني بين العبد والمولى في لجة الصبراج، فألقي عنى  
 حاله، قال نعيم في «تحفة العبيب»<sup>(١)</sup>. وقد ورد أن النبي ﷺ ثلثة الأسراء، لما  
 حاور سدة السنين، غشسته سحابة من نور فيها من الأنوار ما شاء الله، يوقف  
 حبرائيل ولم يسر معه، فقال له النبي ﷺ: «أنت ركني أسير متعبدا؟» فقال حبرائيل:  
 «ربنا إلا له مقام معلوم، فقال: «سر معي ولو خطوة»، فسار معه خطوة فوجد أن  
 يحترق من النور والجلال وأنهيبه، وصغر ودار حتى صار قدر العصفور، فأشار  
 على النبي ﷺ بأن يسير على ربه إذا وصل مكان الخطاب.

ولما وصل النبي ﷺ إليه، قال: «التعجيلات الصاركانت انصلوات الطلعت  
 ثلثة، فقد الله تبارك وتعالى، السلام عليك أيها النبي روحه الله وبركاته»،  
 فأحب النبي ﷺ أن يكون نعتا الله الصالحين تعيب من هذا المقام فقال:  
 «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، فقال جميع أهل السموات: «أشهد  
 أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله».

ولما سم يحصل للنبي ﷺ مثل ما حصل لحبرائيل من العشفة وعدم  
 الضافة، لأن النبي ﷺ مراد ومطوب، فأعضاء الله عز وجل قوة واستعداداً  
 لتحمل هذا المقام بخلاف غيره. ولذلك لما تجشى الله عز وجل للحبل ألدك  
 وغاد في الأرض وحر موسى صعباً من الجلال، لأن موسى طائب ومريد  
 فقال: «وَرَبِّكَ أَكْبَرُ أَفْطَرُ إِلَهُكَ»<sup>(٢)</sup>، رحمة ﷺ مطلوب ومراد، - وشأن - بين  
 انطائب والمطلوب، والقاصد والمقصود، - أم حنفي - كذا في معاشية  
 الإنعام<sup>(٣)</sup> مع زيادة، وعلى هذا التوجيه، فالكتاب زهاء لمعكبة هي أصلها،  
 ولكن، يعني أن يقصد بكلامه هذا حينئذ: (إنشاء) لا مجرد الحكاية.

(١) «تحفة العبيب» (٢/١٠٠).

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٤٣.

(٣) (٢/١٤٠).



... والله في سر ... ..

والله تعالى وبقره بالعلم والنبوة معادها مرفوعة على وجه الإنشاء.  
تعالى بحسب الله تعالى وبسبح على سبب الله تعالى وعلى وجه الإنشاء، ولا ينشد  
الإلهاء، ثم كذا في هذا، مع في المعراج عنه (١٩٨)، انتهى

فعلم هذا أن المشايخ في نوعه المعطيات ثلاثة أقوال، مجرد لا مع،  
وغيره المعطيات في حرم المعطيات، وركانه، من المعراج على طريق الإنشاء.  
وذلك درست بهذا أنه لا يصح الاستدلال بمصادقه التثنية على حضوره، ثم  
في كل معطيات أو على علوم ثلثه عن ش. موصي، كما نوهه بعض  
المندقة في هذا الموضع، وأجل الكلام عليه والله تعالى، ثم نوهه مرفوعة -  
في مسألة وجوب معادها - مسألة علم المعطيات، وحسب ما شيخنا  
المحدث الجمجومي - رحمه الله - يصفه، في معطياته، ونسبها وفي  
المعراج المعطيات، والله تعالى إلى الوفاء

ووجهه في أي واحد، قد بين وصلنا، قبل الترجمة من المجلد  
والله تعالى، ومعناها من الله تعالى، ثم نوهه والإنشاء، ثم وقال  
المفاتيح<sup>(١)</sup> هي لغة عذبة وميل نفسي، وعذبة التخصيص والإحسان والإفهام.  
ثم نوهه ذلك، ولا يمنع ذلك، على الله تعالى أن يولد لها عذبة التي هي صدقة  
وعلى أو صدقة ذات، انتهى

والمركبات، جميع مركبات، وهي (١) والزيادة من الخبر، ويقال المبركة  
جميع من خبر، قاله ابن وصلنا، وقال المفاتيح<sup>(٢)</sup>، هو اسم لكل خبر غانص  
من خبر، ونعني على الزيادة، وقال، المبركة الزيادة في الخبر، إنما جمعت  
المبركة دور المبركة، السلام لأنها معصية، انتهى

(١) المبركة المشايخ (٢٢١/٢٢٢)

(٢) نصير بره (١٩٨/١٩٩)



أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَسْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(المسلم) الذي وجه إلى الأمام المداخلة من الصلاة، (عليه) معاشرنا  
الحاضرين، يريد به نفسه والحاضرين من الإمام والمفتدين والملائكة، رقيه  
استجاب الدعاء بالنفس في الدعاء، وفي الترمذي مصححاً من حديث أبي بن  
كعب: أنه  $\text{ﷺ}$  كان إذا ذكر أحداً فدعا له بذلك نفسه (وعلى عباد الله الصالحين)  
جمع صالح، والأشهر في تفسيره أنه القائم بما يحب عليه من  
حقوق الله تعالى، وحقوق عباده، وتفاوت درجاته.

فإن التذكيرات: يعني لنهني أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء  
والملائكة، والمؤمنين ليطلق بعبادته قسده.

وقد البيهقي. علمهم أن يردده بالذكر لشوقه ومزيد حقه عليهم ثم  
يخصموا أنفسهم أولاً، لأن الاهتمام بهم أهم، ثم ينهي لهم أن يعموا المسلمين  
ليشمل الدعاء كلهم، وقال الترمذي الحكيم: من أراد أن يعطى بهذا السلام  
فلينكح عبداً صالحاً وإلا حرم هذا الفصل العظيم.

(أشهد أن لا إله إلا الله) زاد في حديث عائشة الأنبياء فوجد لا شريك له،  
وكذا في رواية ابن مسعود عند ابن أبي شيبة، إلا أن سنده ضعيف، كما في  
«البدل»، وكذا في رواية أبي موسى عند مسلم، وحديث ابن عمر عند دارقطني،  
ولكن عند أبي داود عنه أنه قال: أدت فيها فوجد لا شريك له، قاله كوزاعي.

(وأشهد أن محمداً عبده) بالضمير في النسخ المطبوعة الهندية، وكذا في  
نسخة بياجي، وفي الزرقاني<sup>(١)</sup> سنده الله، ونحوه وهم من النسخ.

(ورسوله) وروى عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> عن ابن جريج، عن عطاء، قال: بيت

(١) هكذا في لأحسين. وهو من مخطوطات، وصوابه وكذا في نسخة الزرقاني، وفي نسخة الناجي  
«عبد الله» هو رعد. انظر «المتقى» الناجي (١/١٦٧)، وشرح الزرقاني (١/١٨٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (تخريج: ٣٠٧٦).



النبي ﷺ يعلم الشاهد إذا قال: «وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ وَعَمَدُهُ، فَذَاكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ كُنْتُ عَيْدًا قَبْلَ أَنْ أَكُونَ رَسُولًا، قَبْلَ عَيْدِهِ وَسُونِهِ، رَجُلُهُ تَقَاتَ إِلَّا أَنَّهُ مَرْسَلٌ».

لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الرَوَايَاتِ فِي تَقَاتِ الشَّاهِدِ مُخْتَلِفَةٌ جِدًّا، وَبُنِيَ عَلَيْهَا اخْتِلَافُ التَّصْحَاحِ وَمِنْ بَعْضِهِمْ فِي اخْتِبَارِ بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ اسْتِحْبَابًا، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَشْهَادُ بِكُلِّ مَا وَرَدَ، كَمَا سَجَّيْتُ فِي آخِرِ السَّحْتِ، وَبِإِتِّفَاقِهِ هَذِهِ الشَّاهِدَاتِ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ مِنْ كِتَابِ تَحْفِيتِ إِبْنِ عَسْكَرٍ، وَقَالَ إِبْنُ عَرَبٍ<sup>(١)</sup>: «أَصُونُهُمْ ثَلَاثًا: إِبْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عِبَّاسٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ

قُلْتِ. وَبِإِتِّفَاقِهِ هَذِهِ جُمْلَةٌ مِنْ رَوَى مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الشَّاهِدِ إِلَى أَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ، يَخْتَصِرُ مِنْهَا الْكَلَامُ هَذِهِ الْعَشْرَةَ الْمَذْكُورَةَ بِنَوْعٍ مِنَ التَّخْرِيجِ، وَنَسْرِدُ أَسْمَاءَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ آخِيَةً مِنَ الْفَصَحَاءِ رَوَاهَا فَلَا يَخْتَصِرُ.

الْأَوَّلُ: شَهِيدُ عَشْرِ مِنَ الْخَطَفَاتِ وَالثَّانِي: شَهِيدُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالثَّلَاثُ: سَيِّدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَشْهُرُ الْعَشْرَةِ وَهِيَ مُخْتَارٌ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَشْخَاءِ وَسِبْأَتِي الْكَلَامَ عَلَيْهَا سَوْعَ مِنَ الْبَيْطِ

وَالرَّابِعُ: شَهِيدُ ابْنِ عَسْكَرٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّطَحَاوِيُّ، وَرَوَاهُ الْمَدَائِظِيُّ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَقَالَ: «نَحْنُ عَلَى رَفْعِهِ ابْنُ أَبِي عَدْنِي عَنْ شُعْبَةَ، وَيَسُطُّ الْكَلَامَ عَلَى رَفْعِهِ وَرَفَعَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيسِ»<sup>(٢)</sup>، وَسَيَخْرِجُهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا مَوْفُوفًا فِي «النُّوْطَاتِ» كَمَا سِبْأَتِي.

وَالْخَامِسُ: شَهِيدُ عَائِشَةَ، وَيَخْرِجُهُ أَيْضًا الْمُؤَلِّفُ، وَسِبْأَتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

وَالسَّادِسُ: تَلْهِيَةُ جَنَابِ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتَّطَحَاوِيُّ وَالتَّحَاكِمِيُّ وَصَحَّحَهُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»، وَضَعَفَهُ حَمَادَةُ بْنُ الْعَمْرِي، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي

(١) «مَدَائِظُ الْأَخْبَادِ» (٢/٨٢).

(٢) (٢/٢٦٥).



عليه، وحفظه عن البخاري؛ وبسط الكلام عليه الحافظ في «تلخيصه»  
وضعه مطرب من شبة والبيهي

قلت وهو بمنقح تشهد بن مسعود بزيادة: «بسم الله وبالله في أوجه»  
رأس الجفة وأعوذ بالله من النار في آخره. وتكلموا على هذه الزيادة.

والسابع: تشهد أبي موسى، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة  
وابن جرير والطحاوي، ولفظه: «التحيات الطيبات الصلوات في الإسلام عديت  
أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى سيدنا محمد وآلنا الصالحين، أشهد  
أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»

والثامن: تشهد سمرة، رواه أبو داود بسند ضعيف، ولفظه: «التحيات  
له، تحيات والصلوات والملك لله، ثم سلموا على النبي ﷺ، وسلموا على  
قرنكم وأفسكم، كذا في «التلخيص».

والتاسع: تشهد علي، أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» مرفوعاً،  
ولفظه: «التحيات لله والصلوات والتحيات والغايات والبركات والبركات  
والإعزاز، والاشادات والظهورات لله وسده ضعيف، وأخرجه ابن مردويه  
موقوفاً وفيه زيادة: «ما حارب فهو الله وما جيت مغيرة».

والعاشر: تشهد ابن الزبير، أخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»،  
ولفظه: «أشهد أن تشهد النبي ﷺ: باسم الله ومنه خير الأسماء التحيات لله،  
الصلوات الطيبات، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنهم أن  
محمداً عبده ورسوله، وأمره بالحق بشيراً ونذيراً وأن الساعة آتية لا ريب فيها،  
وأن الله يبعث من في القبور. سلام عديت أيها النبي ورحمة الله وبركاته،  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، اللهم اغفر لي وإهدني» هذا في  
الركعتين الأولىين. قال الطبراني: يردده من ثمين، قال الحافظ هو ضعيف  
لا سيما وقد خالفه أهل هذا تلخيص الكلام على عشرة.

وأما أربعة عشر السابقة من «أصحاح» بهم: أبو بكر الصديق، وسماوية،



وسلمان ، وتشهد هؤلاء مثل شهد من معبود سواء ، ومثله تشهد أبي حمزة  
 (١) : زبير ، وهلة ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، والنضر بن عباس ،  
 وأم سلمة ، وحذيفة ، ومطرب بن ربيعة ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وحسن بن  
 علي - رضي الله عنهم أجمعين - ، فترجم الحافظ في «التلخيص»<sup>(٢)</sup> ، وقال في  
 أول كلامه : ثم يرد اثنين بعد حذف التحيت ولا الصلوات ولا الطهيات ،  
 بخلاف ما في الحافظ انتهى . قلت . وقد عرفت أن مختار الأئمة فيها ثلاثة .

الأول : المذكور في حديث الباب ، وهو تشهد عمر بن الخطاب ، ورواه  
 النجاشي والبيهقي والدارقطني والشافعي . قال الدارقطني في العلل : لم يختلفوا  
 في أنه موقوف على عمر ، قال الذهبي : وأخرجه الألباني وابن أبي شربة  
 وعبد الرزاق في «مصنفيه»<sup>(٣)</sup> ، وأخذه إمام دار الهجرة الإمام مالك ، رجح بأن  
 عمر عليه السلام لم يذكر عنه أحد ، فصار جماعاً ، ونعقب ما سبني في  
 قتلة السعي ، وأنه موقوف ، قال الدارقطني : ثم يختاروا في أنه موقوف عليه .

وفي «التلخيص المصنف»<sup>(٤)</sup> عن «الاستبصار»<sup>(٥)</sup> لأن عبد الله بن عباس  
 عند مالك في التشهد نسي ، مرفوعاً ، وإن كان غيره قد رفع ذلك ، ومعلوم أنه لا  
 يقال سألني . وما علم مالك أن التشهد لم يكن إلا نوحياً اختار تشهد عمر ،  
 لأنه كان عليه وهو عن أنس بن مالك عن غير ذكر ، ثم

والثاني : ما اختاره الإمام الشافعي وبعض أصحاب مالك ، وهو : تشهد  
 ابن عباس ، أخرجه الحافظ<sup>(٦)</sup> إلا النووي ، وثقل قال : كان رسول الله ﷺ

(١) (١٠٠/١١).

(٢) (١٠٠/١١).

(٣) (١٠٠/١١).

(٤) أخرجه مسند الصحيح (١٠٠/١١) ، والترمذي (الحديث : ٢٩٠) ، وأبو داود  
 (الحديث : ٢٩٢) ، والنسائي (الحديث : ١٠٠/١١) ، وابن ماجه (الحديث : ٢٩٠).



يعلمنا التمسيد كتب تعلمنا السورة من القرآن، وكان يقول: «التحيت، التحركات الصلوات الطيبات»، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. قال في «المعني»<sup>(١)</sup>: إلا أن في رواية مسلم: وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أخرجه مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه وابن حبان وأبو داود والسنائي والطبراني والمهني والعلحاوي، إلا أنهم احتشروا فيما بينهم في تعريف السلام وتكثيره.

ورجح من اختياره بوجوه: منها: أن نكف عن أكثر مما ورد في التمسيد من البرقوعات الصحيحة، ومنها: أن ابن عباس من أحداث الصحابة، فيكون أغبط لنا روى ذكره النووي في «شرح المهدب»، ورده الترمذي في «شرح الكرم» بأنه باطل، لم يثن أحد من أهل النقل والفقه برجح رواية أحداث الصحابة، ومنها: أن سنده حجازي، فهو مقدم على غيره، كذا في «السعاية». ومنها: ما في «البراهة»: أن فيها نكف أحداثا يشك لفظ القرآن

ولثالث ما اختاره الإمامان أبو حنيفة، وأحمد، وأصحابهما، وأصحاب الحديث، وأكثر العلماء وهو تشهد ابن مسعود، أخرجه الأئمة الستة، وجمهور أهل الحديث والرواية كـ«الطحاوي»، و«البيهقي»، و«الطبراني»، و«البراز»، و«جله» أصحاب النقل، قال ترمذي<sup>(٢)</sup>: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين. وهو قول الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، اهـ.

قال الحافظ في «فتح الباري»: ودعيت جماعة من محدثي الشافعية كابن

(١) (٢٧ - ٢٢).

(٢) انظر: «جامع الترمذي» (٢/ ٨٠).



المثلث إلى اختيار تشهد ابن مسعود، وذهب بعضهم كائن خزيمة إلى عدم الترحيح، اهـ. وعلمه أبو بكر الصديق عنى المنبر كما يعلم المصبيان في الكتاب، كما في «مستفاد ابن أبي شيبة»

ورجعه من اختاره بوجوه كثيرة - الأول: ما في «نصب الراية» وغيره: أن الأئمة الستة اتفقوا على تخرج روايته لفظاً ومعنى، وذلك دهر، وأعلى درجات الصحة عند المحققين ما اتفق عليه الشيوخ، فكيف إذا اتفق عليه الستة لفظاً ومعنى

والثاني: أنه أجمع العلماء على أن حديثه أصبح ما ورد في التشهد، قال الرمزي: هذا أصبح حديث في التشهد، وقال المرار: أما مثل من أصبح حديث في التشهد، هو عندي حديث ابن مسعود روي من ينف وعشرين طريقاً، ثم سرد أكثرها، وقال: لا نعلم روي عن النبي ﷺ في «الشهد أثبت منه، ولا أصبح آمين، ولا أتهر رجلاً، ولا أشد نصافراً بكثرة الأسانيد والطرق، كما في «التنبيه»<sup>(١)</sup>

وفي «الفتح»: لا خلاف بين أهل الحديث في ذلك، ومس خزم به البغوي في «شرح السنة»، وقال محمد بن يحيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصبح ما روي في التشهد، وروي العبر بن يسند إلى بريدة بن الحبيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود، وقال النعبي في «شرح البخاري»: قال علي بن المديني: لا يصح في التشهد إلا ما نقله أهل الكوفة عن ابن مسعود وأهل البصرة عن أبي موسى. ونحوه قال ابن طاهر، وقال النووي: أشد صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس.

والثالث: من مرجحاته ما قال إسحاق في «الفتح»: إن الرواية عنه من

(١) (١/١٣٢)، وانظر «مستفاد النظم» (ص ٧٦)



انتقاب لم يخلفوا، في العاقبة، فإن مسلم إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره، تختلف أصحابه. والرايع: ما قاله الحافظ أيضاً: أنه تلقاه تلقياً، فروى الطحاوي عنه قال: أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة<sup>(١)</sup>.

والخامس: أن فيه صيغة الأمر، وثقت الاستحباب، وإلا فقد قيل بوجوبه، كما في المطولات، ولا يخفى على من طالع طرفه، فإن في بعضها: «قل: التحيات»، وفي الآخر: «قلقل»، وفي الآخر: «قلقلوا» وغير ذلك. والسادس: أن أبا بكر - رضي الله عنه - علمه الناس على المنبر، كما ورد في رواية الطحاوي.

والسابع: أن جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء أخذوا به، وغيره أحذره واحد أو اثنان.

والثامن: من مرجحاته كما في «التهذيب» وفتح القدير: أن فيه تأكيداً لتعليمه ليس في غيره، ففي «البخاري»<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود: علمني رسول الله ﷺ التشهد، ونحني بين تحفيته، كما يحتملني السورة من القرآن. قال الإسناني: أراد به قوله: «فعلمني» كما يعلمني سورة القرآن، وقال الزيلعي: هو مذكور في حديث ابن عباس رضي الله عنه - أيضاً، ورواه ابن المهام بأنه ليس مراد صاحب «التهذيب» هو التسوية بين التعليم، بل أراد به التعليم بأخذ اليد، ففي أبي داود<sup>(٣)</sup> بسنده إلى القاسم قال: أخذ علقمة يدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ يده، وأن رسول الله ﷺ أخذ يده، فعلمه التشهد، ومثل هذا لا يوجد في غيره، قلت: فهذا الوجه يتضمن الوجهين كما لا يخفى.

(١) «شرح معاني الآثار» (١/١٥٥)، وانظر «شرح الزرقاني» (١/١٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (١/٦٢٩٥)، ومسلم (١/٥٩).

(٣) أخرجه أبي داود ح (١٩٧٠).



والناسخ: ما قاله الحافظ في «الفتح» رجع أبصاً بنبوت التواتر على الترمذيات والتعليقات، فيكون كل جماعة شاذة قليلاً. بخلاف حديثها، فيكون صفة لها فيها.

والعاشرة: ما قاله الترمذي<sup>(١)</sup> تبعاً للحافظ وأحمد عنه: أنه يثبت علمه الشاهد، وأنه أن يعلمه الناس، فدل ذلك على مزيته، أمر قلبي. لأن فيه إشارة إلى أن يعرف الناس علمها.

والحادي عشر: أنه انقل عليه جمع من الصحابة، قال في «المعجم»<sup>(٢)</sup>. وثنا ما روي عن ابن مسعود، وقال الترمذي<sup>(٣)</sup>: سبب ابن مسعود قد روي من غير وجه، وهو أصح حديث روي عن النبي ﷺ عن الشاهد، وقد روى عن النبي ﷺ مع ابن عمر وجابر وابن مرسى وعائشة، وغيره أكثر أهل العلم، من غير الأئمة، وتقديسه، وأما حديث عمر بن الخطاب، وأكثر أهل العلم من الصعبة على خلافه، فكيف يكون إجماعاً، وأما حديث ابن عباس فأنفرد به، والشافعية، منه في بعض النسخ، وحديث ابن مسعود أصح إسناداً وأكثر رواية، وقد اتفق على روايته جماعة من الصحابة فكان أولى، انتهى.

قلت: وتقديم ابن مسعود ابن مسعود رضي الله عنه، روافد أبو بكر الصديق رضي الله عنه - على الصحيح، ومعاوية وسليمان وابن جبير روافد نحوه.

قال في «التبيين»<sup>(٤)</sup>: وهو المرجح أن روجه صحيح بلا مزيد، ووافقه في تشهد جماعة من الصحابة والتابعين: كعلاء وسلمان، كما عند أطراحي والبار، ومخاضة كما عند البيهقي، كآبي حميد وغيره، اهـ.

(١) انظر شرح الترمذي: (١٨٧/١).

(٢) (١٢٢/٢).

(٣) انظر صحيح الترمذي (٨٢/٢).

(٤) التبيين: (١٨٧/١).



والثاني عشر: ما في «المعنى»<sup>(١)</sup> أيضاً، إذ قال في وجوه ترجمته بعدما تقدم من كلامه: وقال عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: حدثنا عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ عليه الشَّهْد في الصلاة، قال: وكنا نحفظه عن عبد الله كما نحفظ حروف القرآن، الراو والآثف، وهذا يدل على ضبطه، فكان أولى. اهـ مختصراً. وفي المتنبي: «شهد عبد الله أصحابه حين عرَّضه عليهم على كونهم راو والآثف واللام، فيوافق لفظ رسول الله ﷺ، وهذا يدل على كمال حفظه ما لا يوجد في غيره».

هذه اثنا عشر وجهاً، والريادة لا تناسب لتحمل هذا الوجيز، ولعلها في «التنقيح»<sup>(٢)</sup> إلى اثنين وعشرين وجهاً، وما قيل من عدم إنكار الصحابة على غير رضي الله عنه - فليس بحجة، كيف وقد أجمعوا على إجزاء أي تشهد كان، وليس الخلاف إلا في الأصحية على المشهور. فلا وجه لإنكار أحد عليه - رضي الله عنه - ولو سلم بعدم إنكار الصحابة على الصديق - رضي الله عنه - إجماع من قبل ذلك، قال ابن عبد البر: «وتسليم الصحابة لغير رضي الله عنه - ذلك مع اختلاف رواياتهم. دليل على الإباحة والتمسعة، قال النووي: «وانفق العتقاء على حرارها كلها» يعني الشهادتين اثنتان من وجه صحيح، وكذلك نقل الإجماع نقاضي أمر الخصم الطبري، كذا في «الشبر»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن قدامة في «المعنى» وليس الخلاف في الإجماع، وإنما الخلاف في الأولى والأحسن - وكذا في «الشرح الكبير»، وزاد: «وأي تشهد، فربما أجزأ» نص عليه أحمد، اهـ قال الحافظ في «الفتح»: «وقال جماعة من العتقاء الاتفاق على جواز الشَّهْد بكل ما ثبت»<sup>(٤)</sup>.

(١) (٢) (٣)

(٢) «نشر المطابع» (مر ٧٧).

(٣) (٢) (٢٤٥)

(٤) «الخط» «فتح الباري» (٢) (٣١٦) و«العتقاء» (٢) (٢٢٦).



١٩٩/٥١ . وحديثي من - الثالث - عن نافع : أن عند الله بين

١٩٩/٥٢ - الثالث - عن نافع ، أن عند الله من - عمر - رضي الله عنهما - (كان

يشهد) وهذا تشهد ابن عمر - رضي الله عنه - اختاره - في بعض ألفاظه ، ذكره  
الحافظ في التلخيص ، واختلف في زوجه ووقفه ، وهو الشاهد الرابع من العشرة  
المشجرة ، وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> حديث ابن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً في الشهادتين  
مثل حديث ابن مسعود إلا أنه قال : زدت فيها . ونحن لا شريك له

المرفوع في أوله . اسم الله كذا روي عنه - رضي الله عنه - . وورد أيضاً  
في حديث أبي عمر - رضي الله عنه - من رواية هشام بن عروة عبد سعيد بن  
منصور وعبد الرزاق وغيرهما ، وعرض من رواية مالك عن الزهري ، وليست فيها  
عذه الزيادة ، قال الحافظ قلت . وليس في حديث ابن عمر أيضاً من طريق  
محمد بن أحمد بن محمد بن الحافظ في التلخيص<sup>(٢)</sup> ، إذ قال . وحديث . ابن مسعود رضي الله عنه  
كان أول ما يتكلم به عبد النعمة : الشحيات لله ، أبو داود<sup>(٣)</sup> وإنداقصني  
والضرائري من حديث مختار عن ابن عمر - رضي الله عنه - . وهذه الرواية تأتي  
الزيادة نصاً ، لكن ما وجدته بعد في أبي داود بهذا اللفظ ، اللهم إلا أن يكون في  
رواية غير الملقوثي ، قال السبكي . والرواية تموصوفة المشهورة عن الزهري عن  
عروة عن عبد الرحمن الشاذلي عن عمر - رضي الله عنه - ليس فيها ذكر التسمية ،  
وكذلك الرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد عن القاسم  
عن عتبة ليس فيها ذكر التسمية ، وأما الرواية فيها عن ابن عمر فهي وإن كانت  
صحيحة فباعتبار أن تكون زيادة من جهة ابن عمر - رضي الله عنه - ، فقد رويت  
عنه عن النبي ﷺ حديث الشهادتين ليس فيه ذكر التسمية ، والله أعلم ، اهـ .

(١) أخرجه ابن مسعود في سنن أبي داود ج (٩٧١)

(٢) أخرجه التلخيص الصغير ج (٢/٢٦٦)

(٣) أخرجه أبو داود ج (٩٧١) ، والسنن في (١/٣٦١).



ورود أيضاً في حديث جابر السرموقع عند النسائي<sup>(١)</sup> وابن ماجه والترمذي في «العلل» لفظ: «بسم الله وبالله» استحبات إلى آخره، ومخجته الحاكم، لكن صتفه الحفاظ البخاري والترمذي والنسائي ولييهن وغيرهم، وقالوا: إن رويه خطأ فيه، قال الحفاظ في «الفتح»: وفي النسخة لم تصح هذه الزيادة، وبدل على عدم اعتبارها: أنه ثبت في حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ: «إنا نجد أحداكم فليكن قول قوله» استحبات لله» رواه عبد الرزاق وغيره، ونحوه أخرجه مسلم، وقد أنكر ابن سعد وابن عباس وغيرهما على من رادها، أخرجه السهتي وغيره. انتهى.

وفاء ابن قدامة في «المعجم»<sup>(٢)</sup> وسمع ابن عديم رجلاً يقول: «بسم الله فائتبه»، وبه قال مالك وأهل المدينة وابن المنذر والشافعي وهو الصحيح، لأن الصحيح من الشهادات ليس فيه تسمية ولا شيء من هذه الزيادات فيقتصر عليها، ولم تصح التسمية عند أصحاب الحديث ولا غيرها من وقع فيه الخلاف، وإن فعله جابر لأنه ذكره. اهـ.

وقال المحاذي في «المقاصد الحسنة»: زيادة التسمية في التشهد نسي صحيح<sup>(٣)</sup>، وقال في «العلل»: قال مالك: لا أعرف في التشهد «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولكن يبدأ بالتحيات لله. اهـ. وقال ناجي<sup>(٤)</sup>: ليس من سنة التشهد عند مالك التسمية في قول التشهد، لأننا قد بينا أن السنة هو تشهد عمر - رضي الله عنه - وليس فيه كذلك. اهـ.

(١) أخرجه النسائي ج (١١٧٥)، وابن ماجه ج (٢٠٢)، والترمذي في «العلل الكبير» (١٦) (١٥٤)، والحاكم في «المستدرک» (١/٢٦٦، ٢٦٧).

(٢) (١١٣/٢).

(٣) ولكن قال في «التميز المصنف» (١/٤٦٧): إن سنة مالك صحيح، وفيه الزيادة مجودة فيعمل على كبرها أحياناً ولا ينكر أهل الخبر.

(٤) «النسفي» (١/١٦٨).







تحدث أن لا إله إلا الله، شهدت أن محمداً رسول الله. يقول هذا في الركعتين الأولى، ويذبح، إذا قضى شهادته، صا بئاً له ...

(شهدت أن لا إله إلا الله، شهدت أن محمداً رسول الله) بصيغة الماضي فيها، وكذا في رواية محمد إلا أن فيها زيادة العطف بين الحملتين، وليس في نسخ موطأ يحيى حرف العطف، إلا في نسخة النجاشي، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: هذا مذهب للمعري في الأحاديث الصحيحة بلفظ «أشهد» في المرصعين وعليه الجمهور والعمل. اهـ.

يقول ابن عمر - رضي الله عنه - (هذا) تشهد (في) الجلوس الثاني بعد (الركعتين الأولىين ويدعو) أي بن عمر (إذا قضى) وأتم (الشهادة) المذكور (بما) ما له أو به شاء.

والدعاء في الشهاد الأول لا يستحب عند الحائض كما في «المعنى»<sup>(٢)</sup>، إذ قال: ولا يستحب الزيادة على هذا الشهاد ولا تقويمه، وبهذا قال النجاشي والشرطي وإسحاق، وعن الشعبي أنه - يربأ - أن يصلي على نسي ~~بغير~~، وكذلك قال الشافعي، اهـ. وعنه الشعبي في «البيان» و«السعاية» وغيرهما مع الجمهور، وفي «السعاية»<sup>(٣)</sup> عن الشعبي: من زاد في الركعتين على الشهاد فعليه السهو، اهـ. وهو الصواب.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الشعبي: من زاد في الركعتين على الشهاد فعليه السهو، اهـ. وذكره في رواية ثوري بن زيد وغيره عن الإمام مالك، قال الزرقاني: هو المذهب، وأخذه مالك في رواية ابن النخع، اهـ. واستحب ابن دقيق العيد التعمد من أربع: لعموم حديث: «إذا تشهد أحكم فليعمد بالله من أربع» كما في «التعليق الممجيد»<sup>(٤)</sup>، وذهب ابن حزم إلى

(١) شرح الزرقاني (١/١٨٨)

(٢) (٢/٢٤٣)

(٣) (١/٢٤٩)

(٤) (١/٢٦٨)



وجروء كما قامه الحافظ في «الفتح»، وشهد عن «السمعاني» عن الإمام الشافعي أنه لا بأس بالصلاة، ولما في حديثي الإجماع وغيره، الصلاة على النبي ﷺ بدور الآخر من السرى

والمرادة على استدلال في «الفتاوى الأولى» مطلقاً مكرره عندنا التحنية، صرح به الشافعي إذ قال: ولا يريد في القرض - وما ألقى به كالتور - على الشاهد في الفتنة الأولى بجماعة، وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد، وعند الشافعي على الصحيح أنها مستحبة فيها. المشهور ما رواه أحمد، وابن خزيمة عن حبيب بن مسعود مثله: «ثم إن كان النبي ﷺ في وسط الصلاة بهصر، حين فرغ من سبحة» قال الضحاوي: من زاد على هذا عند حالف الإجماع، أنه، فإن زاد عامداً كرهه، أو مضافاً بحسب علمه معروفاً للمعروف، انتهى كلام الشافعي مختصراً. قال القاري: هذا محمود، عندنا على التمسك والتكرار.

وفي الحاشية من «المحلى» جملة الحديث على المنطوق. فت: لا حاجة إلى تحوُّل بعدما لحظ أن من سار زاد في الشاهد ما رآه باعتهاده، وهذا يحمل أيضاً على إحيائه مع التبرُّج في الشاهد وإجابات من مسعود، أيضاً بخلاف ما ذهب مالك الراوي بها، الراوي يد خالفه سريه يسقط الاحتجاج عننا أو غيره، كما سطر في الأصول.

قال ابن القيم في «إلهام» «وإن كنت أنه ﷺ صلي عليه وعلى آله في هذا الشاهد، ولا كان أشد بعينه، ومن لم يحسب ذلك إسماً فهمه من عيوبه وإملاؤه قد صرح قبيس مؤلفها وتفسيره بالمشهد الأخير - أنه وأخرج من أبي شربة في مصنفه<sup>(١)</sup> عن ابن عمر قال: ما جعلت الراحة في ترككس إلا للشاهد، وأخرج عن الحسن أنه كان يقول: لا يزيد في ترككس على الشاهد.



فَرَدًّا جَلَسَ فِي أَجْرِ صَلَاتِهِ، تَشْهَدُ كَذَلِكَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ تَشْهَدًا، ثُمَّ يَدْعُو، مَدَّ يَدَا لَدَا.....

(إذا جلس) ابن عمر - رضي الله عنه - (في آخر صلاته) أي في النجدة ثنائية (تشهد كذلك أيضًا) أي كما تقدم في الجلوس الأول (إلا أنه يقدم التشهد على الدعاء في كلا الموضعين (ثم يدعو) بعد التشهد (بما بدا له) ظاهر الحديث أنه المصلي يدعو بما شاء قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: أي من أمر الدنيا والأخرة؛ لمعوم قوله عليه السلام: «ثم ينتخير من الدعاء أعجبه إليه» وحالف في ذلك طاووس والنخعي وأبو حنيفة إلا بما في القرآن، كما أطلق ابن بطال وجماحه<sup>(٢)</sup>.

قال في الهداية: ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن، والأدعية الماثورة، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس؛ تحريزًا عن المصاد. ولهذا يأتي بالماثور المحفوظ، وما لا يستحيل سؤله من العبد كقوله: اللهم زوجني فلانة، يشبه كلام الناس، وما يستحيل كقوله: اللهم اغفر لي، ليس من كلامهم، هـ.

قلت: وهذا مشعب الحنفية، وما نقلوا عنهم = أنهم كانوا لا يدعوا إلا بما في القرآن = جهل جفيتها. قال الحافظ: كذا أطلق ابن بطال وحمادة عن أبي حنيفة، والموجود في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما في القرآن. أو ثبت في الحديث أو كان ماثورًا، إلى آخره.

قلت: وبه قالت الحنفية، قال في المغني<sup>(٣)</sup>: وإن دعا في تشهده بما في الأخبار، فلا بأس به، ولنجيلة: أن الدعاء في الصلاة بما وردت جازم، قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: هؤلاء يقولون لا تدعوا في المكتوبة إلا بما في القرآن. فنصني به قالنصب وقال: من يقف على هذا! وقد نواترت

(١) شرح الزرقاني (١/١٨٨).

(٢) انظر: (المعي) (٢/٢٣١)، (٢٣٦).



الأحاديث عن رسول الله ﷺ بطلان بحالات من قالوا: ثبت أننا جلس في البراعة  
مذبح بعد صلاة؟ غلط! بل جاء لا أنوي، ولكن يذهب بها حال وما يعرف

مع قال في جوابه أيضاً: ألا يجوز أن يدعو في صلاة ما يقصده به صلاة  
مكة، وهو فيها من أجله صلاة الأعمىين وأما ربهما: مثل اللهم ارحمني خاتمة  
سنة وإذا قرأه وعدهما طهر، يستدعي أيتها، وثاني: سألني: ما هو أحب  
مصرم هو؟ ثم أجاب عن الدعاء: عجب

أنا فقلت: بل إن صلاة هذه لا يصدق فيها شيء من كذا ثم الأعمىين  
بما في المسيح بالتحذير العبدان، ثم حه صلب، والحجر محمود على أنه  
خير من الدعاء المذكور وما أشبهه، وحكي عنه ابن الأثير: دعوه ما شاء،  
وعنه هو الذي يجب أن شاء الله تعالى. اهـ

قال الخافض: وأسمي بعض السافعة ما يرفع من أمر الدنيا، فإن راد  
بالجس من المثل صحتان، إلا فلا شك أن الدعاء وسور التحريم مفضل لا  
يجوز. اهـ

قال العيني<sup>(١)</sup>: بل عجب أن السادة الجليلين فيها يدعو به الإمام ثم  
صلى الله، فعند أبي حنيفة وأحمد لا يجوز الدعاء إلا بالاعتراف أنه يؤيد و  
المواظقة لأمر الله العظيم، لقولهم: إن صلاة هذه لا يصلح فيها شيء من  
كلام الدنيا الحديث. روى مسلم وذكره ابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه  
عن أحمد بن حنبل: وقال الشافعي ومالك: يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز  
أن يدعو به خارج الصلاة من أمور الدنيا والدين، وقال ابن حزم: يصرف فيه  
العود لله في حديث عائشة عند مسلم، اهـ

قمت وسببني الكثرة على السجود في أوقات الصلاة وذكر ما أحب

(١) التمهيد لخاتمة (١٩٨)



فإذا قضى شهادته، وأراد أن يسلم، قال: أَسْلَامٌ عَلَى النَّبِيِّ  
وَرَحْمَةً لِّهُ وَرَحْمَةً لِّسَرَّكَاهُ، أَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.  
أَلَامٌ عَلَيْكُمْ، عَنْ أَبِيهِ.....

ولهذه الإمام مالك رويتين إحداهما مع أبي حنيفة، والثانية مع الشافعي  
في عموم اختيار الدعاء، ويؤيد ابن أبي شيبة في «مصنفه» «إبر» من استحب أن  
يدعو بما في القرآن، وذكر فيه عدة آثار تؤيد من اختياره، نعرض عن إيرادها  
رغم الاختصار.

فإذا قضى ابن عمر شهادته، وأتم دعاءه أيضاً، (وأراد أن يسلم)  
لأنصران عن الصلاة أعاد من التشهد ما هو جس السلام، (قال: السلام على  
النبي ورحمة الله وسركاه، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين). قال  
الزرقاني<sup>(١)</sup>: وكان يكره أنه أنه كان يحب أن يحتم الصلاة بالسلام على  
النبي ﷺ، ودوي عن التزام مالك استحبابه، لكن قول أبي يحيى: إنه لا يثبت.  
(السلام عليكم) تسليمة تحيل مخاطب من (عن يمينه).

قال في «نعمى»<sup>(٢)</sup>: والسليم واجب ولا يقوم غيره مقامه. وبهذا قول  
مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة لا يتعين السلام للخروج من الصلاة، بل إذا  
خرج بما ينافي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز، لأن النبي ﷺ لم  
يعلمه المسي في صلاته، ولو وجب لأمره به؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن  
وقت الحاجة، وقد قوله ﷺ: «واجبها السليم»، انتهى.

وقال أبي يحيى<sup>(٣)</sup>: وقد دوي عن ابن القاسم أنه إذا أحدث في التشهد في  
آخر صلاته أن صلاته قد صحت وكملت، وهو يقرب من قول أبي حنيفة، اهـ.

(١) انظر: شرح الزرقاني.

(٢) (٢١٠/٢ - ٢١١).

(٣) «المطهر» (١/٢٦٩).







وتحذرك الإمام الشافعي، من مسلكه قلبه مصرحه بأن أفسن عندهم نوعان: يسير بعيب بالأندلس وبعضها باليهاب، ويرجون مسجود أسبو في الأندلس دون غيرها، أفيت التي تسببها الشافعية أفعاد هي التي تسميها الحنفية وجبا، فهو سكن لأخذ أن شكر المرحوب عز الشافعية

وكذلك الإمام أحمد من حليل جعل الصلاة مركب من الأركان والواجبات والسنن، كما تقدم من منهاج السنة، ويحده نه سنن متون مسلكه، قال في التوضيح المربع: "وأركان الصلاة أربعة عشر، جميع ركن، وهو جانب الشري، لا تخون، وهو ما كان فيها، ولا يخطئ عددا ولا سهوا، وسددها بعضهم فروشا، وبخلاف لفظي، ثم قال: وواجباتها ثمانية، ثم عددها، وقال في آخره: وما عدل الشرائط والأركان والواجبات المذكورات من صفة الصلاة ستة: فمن ترك شرطاً لم يدر ما طاعت، طاعت، أو نعمة، ترك ركن أو واجب مضطرب، وإن ترك الركن سهواً، جاني به، وإن ترك الواجب سهواً، يسجد له وجوباً، أسير، أحضر."

فمن أرق هن هو سببه مذهب الحنفية أم يختلفهم؟! فمن قال اختراع الواجب من غرائب الحنفية، أو مثل ذلك فهو حاش بشايب الأئمة، أو خروج للأئمة، وسباني البسط بي تلك في أبواب الزور، نعم الأئمة الأربعة - شكر الله عنهم - كما عم مختلفون في قروح المسائل اختلفوا في قروح هذه النوح أوضاع، من أن مصر الجزمات أدخلها بعضهم في الأركان، وبعضهم في الواجبات، وكذلك البعض الآخر أدخله بعضهم في الواجبات وبعضهم في السنن، على ما أدنى إليه اجتهادهم - وهي طه عنهم وأرضاهم - ولا صير في ذلك كما لا يحل على الصير.



في مسألة انساب قوله  $\text{بَيِّنْهُ}$  لتحليلها التسليم، حجة للحنفية؛ لأن أكثر ما سكن الإنبيات منه هو القوسية، ولما كان التحير قاصراً عن درجة التواتر يقتصر ما ثبت منه على درجة الوجوب، وحديث الأعرابي سعة للحنفية خاصة؛ وروى على من لم يقل بغوهم، وكذلك الأحاديث والآثار الأخرى، وإن التي احتج بها الجمهور فهي حجة لحنفية؛ لكن بها أخذ آحاد، والتي احتج بها الحنفية خاصة سالمة لا تحتاجهم لها، وحجة على من خالفهم في المسألة.

قال في «البدائع»<sup>(١)</sup>: وأما الخروج عن الصلاة بلفظ التسليم، فواجب عندنا على ما هو المأخوذ عند الحنفية أن حرّ الواحد يفيد الوجوب، وعند مالك والشافعي مرفى لقوله عليه السلام: «ونحنيتها التسليم»، فدل على أن التحليل يتعين بالتسليم فلا يحللي بذويه. ولما ما روي عن النبي  $\text{بَيِّنْهُ}$  أنه قال لا من مسعود - رضي الله عنه - حين علمه التشهد: «إنما قلت هذا أو فعلت فقد قضيت ما عليّ إن شئت أن تقوم فنه المحدث.

والاستدلال به من وجهين الأول: جعله قاضياً ما عليه وإما لمعلوم فيعم الجميع، فلو كان التسليم فرضاً لم يكن قاضياً لجميع ما عليه بموّه إذا التسليم يفي عليه؛ والثاني: أنه حثّه بين القيام والقعود من غير شرط لفظ التسليم، ولو كان فرضاً ما خرد، وأما الحديث فليس فيه نفي التحليل؛ إلا أنه حصّ التسليم لكونه واجباً، نه.

قال الشيخ في «البدائع»<sup>(٢)</sup>: وزيد حديث رعاة عند أنترمذي وغيره في فقة العمى، وفي آخره: «ثم اجلس فاطمئن حائساً، ثم قم فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك الحديث. وقال في موضع آخر: «واحد يث اختلعا في

(١) (١١٠١: ١٠٥٠)

(٢) (١٩٠: ١٩٠).



صحته **س** بن عقيل، فقال محمد بن سعد: كان منكم الحديث لا يحدثنه، وقال ابن المديني: كان سالت لا يروي عنه، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وعن يحيى بن معين ليس حديثه بحجة، وعنه ضعف الحديث، وعنه ليس بذلك، وقال الشافعي: ضعف، وقال الترمذي: صدوق، وقد تكلم بعض أهل العلم من قبل حفظه.

وعلى تقدير صحة أحاديث عنه الصحابي بها محضه، أن غلباً - رضي الله عنه - راوي الحديث يروي عنه من بعده أن الحديث إذا روي رأسه من آخر نسخة فقد نكث صلاته. اهـ.

وقد ظنوا ذلك أن عمل الراوي بخلاف مرويه بسخط فلا احتجاج، وقال في «البرهان شرح معاني الترمذي»: ثانياً قوله **يروي**: إذا نصي الإمام الصلاة وقعد، فأحدث قبل أن يتكلم فقد نكث صلاته الحديث، ورواه أبو داود والترمذي وذلك: هذا حديث إسناده ليس بالقوي واضطربوا فيه، ورواه الطحاوي عن ابن عمر مرفوعاً، وأما ما ذكره، ونحوه عن علي والحسن وابن العباس وعطاء وإبراهيم النخعي، اهـ.

قلت: الحديث أخرج طرقه الترمذي في «باب الحديث في الصلاة» وقال أيضاً: وما يدل لمذهبنا من أن التسليم غير فرض حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: إذا صلى أحدكم فلم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً، فليس على النبي وبيع ذلك. فإن كانت صلاته بلغت فقد أنها. وإن كانت نامة كذا ما زاد والسجدة له نافعة. فقد جعل لثلاثة الزائدة مع سجدة السهو طوعاً، وحديث ابن حبة في صعود السهو بنظر: «فلما أتم الصلاة» وانظر إلى شبيه كثير قبل التسليم فسجد، محدثين وهو حالس الحديث.

وقال ابن رشد في «مدية المجتهد»<sup>(١)</sup>: وأما أبو حنيفة فذهب إلى ما رواه







الزوري ما هو مشهور، معلوم مما تقدم أن النصابين اختلف الأئمة في حكمهما عدداً.

ولقد كان أقوال ناقلي المذاهب خدعت في بين المذاهب اعتمدت على منوال المذاهب:

فالتسليمات مع فرض في المشهور عن الإمام أحمد، وعليهما في قيل الحارثي من الأركان، نكر صريح صاحب «المضي». وكذا في شرح الكبير إيجاب الأول فقط، قال ابن قدامة في «المضي»: «والواجب تسليمة واحدة والثانية سنة». قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة، وقال القاضي في رواية أخرى: إن الثانية واجبة، قال: وهي أصح، وليس نص أحمد صريح وجوب التسليمتين، اهـ.

وهما وحيان بحث - النجعة - على ما صرح به الشافعي، ويال عنه كلام المذاهب. وبه صرح صاحب «الترغيب» «الكبير»، لكنهم قالوا: لو سي الثاني يأتي بها ما تم يستند الثانية دون بعد ذلك. رأيت خير بأن هذا ليس من شأن الواجب. فالراجع عند رواية المسية وإن نقلها أصحاب الرواية بسط قيل ولما عنه. انتهى في الواحد فرض والثانية مستحب، صرح به جماعة من الشافعية، ومات منونه متضاخرة عليه. وما نقل ابن المنذر واليوري - إجماع العلماء على ذلك، وفي عنهما في «البدل» - فمشكل ما تقدم من خلاف المشهور عن أحمد والحنفية.

وأما عند مالك فغير المأموم يركع واحداً فقط وجهه، والمأموم ثلاثاً على المشهور، ولذا أورد الإمام أثر ابن عمر - رضي الله عنه - مع كونه مخالفاً لمسكته في عنه مسائل كما عدّها الرافعي. وعده في «مختصر الخليل» ومختصر عبد الرحمن السليم في الفرائض وتثنيته لتسليم في السنن، وقد في «المنازل» قلت لابن القاسم: أرايت الإمام كيف يُسَلِّم؟ قال: واحدة فبأية وجهه وبيناً من قبلاً، فقلت: فذلك في خاصة نفسه، قال: واحدة وبيناً من



فبذلك، ومن كان خلف الإمام فليسلم عن يمينه ثم يرد على الإمام، وإن كان على يمينه أحد يرد عليه. ١٩

فلعلك قد دريت أن المسألة اختلفت فيها وجهين الأول في عدد الجواب، فعند الجمهور الموحى واحد، والثاني ستة خلافاً لأحمد والمنطقة في قول، والثاني في عدد سنة بعد الجمهور سلبت لكل فصل سواء كان إماماً أو مأموماً، وعند الإمام مالك سلم الإمام والمنفرد سلاماً واحداً تلقاء وجهه، والمأموماً تلاماً إن كان على يمينه أحد.

واحتج الجمهور نعم لهم في المسألة بروايات منها كثيرة نعرض عن إيرادها خوفاً للاختلاف، على أنه لم يبق الاحتجاج إلى البسط لاتفاق الجمهور، بل اعتصر على تلخيص سلام «المنفرد»<sup>(١)</sup> في هذه المسألة ومما لا يخفى، ففاز، ويصرح أن يسلم تسليمين عن يمينه وصار، روى ذلك عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وابن مسعود - رضي الله عنهم -، وبه قال داود بن عبد الحارث وعلي بن أبي عبد الرحمن النخعي وعطاء السلمي واشعري والشافعي وابن نمير وإسحاق وأصحاب الترمذي وقال ابن عمر الأسلمي سلمة بين الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي: يسلم تسليمين واحداً، وقال عمار بن أبي عمار: كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمين، وكان مسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمين واحداً، بما روى عائشة<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنها -، كان يجتمع يسلم تسليمين واحداً تلقاء وجهه، وسلمة بين الأكوع قال: رأيت عتبة بن ربيعة يسلم تسليمين واحداً، رواها ابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

(١) بط «المنفرد» (٢٤١/٢٤١)

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٧٩)، والترمذي في «معجمه» (٢/٢٣٠) - رضي الله عنه -.

(٣) (٢٩٧/١)



ول ما روي ابن مسعود قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله حتى يرى بياض خده عن يمينه وعن معاره، عن حاتم بن سمرة: أنه صلى الله عليه وآله قال: «إنما يكفني أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من علي بعينه وشعاعه» رواهنا مسلم. وفي حديث ابن مسعود: كان النبي صلى الله عليه وآله يسلم على بعينه وعلي يساره. قال الترمذي: حسن صحيح. وحديث عائشة بريد زهير بن محمد، قال البخاري: يروي المالكين، وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث مكرر، وسأل الأئمة أحمد عن هذا الحديث فقال: كان هذا ما يروى يسلم تسليمه يسعد. فبس أحمد أن معناه يرفع يده إلى يساره تسليمه الواحد، ومن يروي تسليمه فلا حاجة لهم به، فإنه يسلم على الواحد والتسليم، نعم أن أحاديثه في هذا زيادة على أحاديثهم، ولزيادة من التثنية مقوله، ويحتمل أنه يخفف في الأمرين ليس نجاز والسنة.

لعمري جميع بين الأخبار وأقوال الصحابة في أن يكون التشرع والتسليم معاً، والواحد، تسليماً، رفقاً، على صلاته الإجماع الذي ذكره ابن التمر، فلا يعمل عنه، وهذا الخلاف الذي ذكرناه في الصلاة المفروضة. أما صلاة التحضة، الثالثة وسجود التلاوة، فلا خلاف في أنه يخرج منها، التسليمة، فهي مختصة.

وقال أبو العباس المالك في إعرابه لأخذه<sup>(١)</sup>: «التسليمة الواحدة، وإن كان حديثها عن عائشة - رضي الله عنها - معاملة تكون نظماً بحقة الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فهي مقدمة على رواية الأحاد، فسلموا

(١) (١٩٩/٢٣)

(٢) قال ابن عبد البر في الاستبصار (٢/٢٩٦) «يرفع المصلي يده في التسليمة الواحدة، وهو يميل له نوره على يمينه يساراً عن يمينه، ومثل يصح فيه الاحتجاج بالعصر في ذلك، لأنه لا يصح، لرواه في كل يوم مراراً».











«إِذَا قَامَ عَلَيْكَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْزَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْإِسْلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى  
إِلَهِ الْمُسْلِمِينَ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ»

إلا أن في روايتها تفاوت بين الشهادة على السلام بخلاف الروايات الأخرى. (السلام)  
... أيها النبي ورحمة الله وبركاته «سلاماً عاماً» على عباد الله الصالحين، وتقدم  
شرح هذا الكلام. وفي رواية البيهقي زيادة بعد ذلك كما سيحیی مفصلاً.  
وكانت تقول لمخرج من الصلاة «السلاة عليكم» ونقل صاحب «المعني» وغيره  
مذهب توحيد السلام كذهب ابن عمر وغيره

وأخرج البيهقي في «سننه» حديث عائشة بسند من طريق ابن إسحاق  
بلفظ قالت: كان يقول في التشهد في الصلاة في وسطها وفي آخرها قولاً  
واحداً: «سبح الله التحيات في الصلوات لله الزاكيات لله» أشهد أن لا إله إلا الله،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»  
السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين. ويقع بنا بعد هذه العرب. قال  
البيهقي<sup>(١)</sup>: والرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد عن  
القاسم عن عائشة ليس فيها ذكر التسمية إلا ما انفرد بها محمد بن إسحاق بن  
يسار. اهـ.

وأخرج البيهقي أيضاً بسند آخر من طريق مالك عن عائشة أنها كانت  
تقول إذا تشهدت: «التحيات انطبقت الصلوات الزاكيات لله» أشهد أن لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. «السلام عليك أيها  
النبي ورحمة الله وبركاته» «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» أشهد أن لا  
إله إلا الله. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يدعو الإنسان لنفسه بعد،  
سبحي.

قال المباحي<sup>(٢)</sup>: فإن قال قائل: ألتزم له تشهد عمر هو الأصواب، نعمانور

(١) «السنن الكبرى» (١/١٧٩).

(٢) «السنن» (١/١٧٠).











ذلك له وسراً فقالا: نبيشهد معه.

قال يحيى: فقال مالك: وهو الآخر عندنا.

### (١٤) باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام

٥٧/٢٠٢ - حدثني يحيى عن مالك عن محمد بن عمرو بن

عفصة .....

راحمه، وفي الحلة ثمانية ثلاث ركعات (فقالا) أي الزمري ونافع: نعم (ليشهد  
معه) أي الإمام: للحديث المشهور إنما جعل الإمام ليؤتم به، الحديث.

(قال يحيى: قال مالك: وهو الآخر المصوب به (عنفه)).

قلت: وبه قال الأئمة الثلاثة والمجمهور. وفي الحاشية عن المحمدي:

وبه قال أبو حنيفة والمجمهور، وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وهذا مما لا نزاع فيه.

لحديث: إنما جعل الإمام ليؤتم به، أمر. وأخرج محمد بن موطأ<sup>(٢)</sup> عن

مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلاة

صلى معه ما أدرك من صلاته، إن كان قائماً قائماً، وإن كان قاعداً قاعداً، حتى

يلغضي الإمام صلاته لا يخلف في شيء من الصلاة، قال محمد: وبهذا نأخذ

وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - اهـ.

### (١٤) ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام

عن الزركلي أو السجود

٥٧/٢٠٢ - (مالك عن محمد بن عمرو بن عرفة بن واصل النخعي

المدي، وثقه النسائي وغيره، وروى له الأئمة الستة، مات سنة ١٤٤ هـ، وفي:

قوله: قال أبو عبد الله ثم يخرج عنه مالك في «الموطأ» حكماً، واستغنى

(١) شرح الزرقاني (١/١٩٠).

(٢) انظر التعليق المسند (١/١٣٤).



«... صلح بين علي بن عبد الله السعدي، علي بن عبد الله السعدي، الذي  
...»

عنه في الأحكام الشرعية ومنه، وإنما ذكر عنه في الأحكام حديثاً واحداً من  
المسند في الباب الجامع، وهذا الحديث أورده ذلك عنه فيها مؤلفاً، اهـ.  
نك في السيرة

قلت: والحديث المرفوع الذي أشاء إليه ابن عبد البر يأتي في باب ما  
يؤمر من التحفظ في الكلام.

أما علي بن عبد الله السعدي، لم أجد ترجمته مما عتلى من كتب  
الرجال، ولم يذكره السعدي في الأسماء إلا أن ابن سعد ذكره في الطبقة  
الثانية من تابعي أبي المدينة، فقال: علي بن عبد الله السعدي، روى عن أبي  
هريرة، وروى عنه محمد بن عمرو بن علفة السبيعي، انتهى

نفس أبي هريرة له قال: «...» وقد روى مؤرخاً كما سيجيء في آخر  
الحدث، وروى ساجداً<sup>(١)</sup> وقته كما سيأتي، الذي يرفع رأسه من الركوع أو  
الاستسجار (ويحتمل) فبعث الإمام فبعثاً منه، قال في «المجمع»، هي  
الاستسجار، ثم قال في «المقام الرابع»، وقد يكسب من جميع الذات، اهـ. وقال  
في «المقام الرابع» كعبه والخاصة بعباس التميمي، بعد شيطان فحرقه حتى  
مات حتى يوقعه في حرمه القديم، قال السبيعي، معناه التبعيد ليس فعل ذلك،  
إحسان أن ذلك من فعل الشيطان، وأن فعله هذا انقياد من كانت يصبه بيده.

وقال في «النفس»<sup>(٢)</sup> ليس لنظم قول الإمام سبب إلا طلب الاستعانة،  
... أنه يستحضر أنه لا يملك قول الإمام، فلا يستعجل في هذه الأفعال،  
قلت: والاستعانة أيضاً من فعل الشيطان، فكانه إمارة إلى معنى التحليل  
أن تعينه هذا من أفعال الشيطان.

(١) شرح الزواي: (١٠٩١).

(٢) (١٠٣، ١٠٤)



قال مالك، عن ابن سيرين عن أبي ذر عن أبيه قال: الإمام في الركوع أو سجدة إن الشئ في ذلك، أن يرجع أو يسجد أو سجد أو لا ينتظر الإمام، وأنت حلفاً من بعدك، .....  
 .....

ثم قال ابن عبد البر: "هذا الحديث رواه مالك مرفوعاً، ورواه الطبراني عن محمد بن عمرو عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال لحلف وأخرجه الترمذي عن رواة أبي صالح بن عبد الله بن سيرين عن أبي هريرة وأخرجه عنه أبو داود عن هذا الوجه مرفوعاً. وهو الحديث انتهى

ولحديث أخرجه الشيخان<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً بنحو: "أما يخشى أحدكم أن لا يحصى أحدكم إذا رجع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، أو يجعل صورته صورة حمار" قال العيني أخرجه الأئمة الستة<sup>(٢)</sup>، ويصعب ذكره عن الطبراني في المعجم الكبير من حديث مرسى بن عبد الله بن يزيد عن أبيه، ومن حديث ابن مسعود وغيره

(قال يحيى وقال) الإمام (كانت فيمن منها) وكذلك حكم أحمد، إلا أنه ذكر التمسك بركونه وأفعه حاله، أو لا، مثل هذا العمل في الصلاة عند رمي عمر المسلم بما فيه من قلة الصلاة، أو صلاة، أو ركوع أو سجدة (إن السنة هي ذلك أو يرجع) الإمام أو ركع أو سجد ولا ينتظر أن يرجع الإمام رأسه من الركوع أو السجدة، أو ذلك العمل (خطأ ممن فعله) إن فعله ذلك عمداً

قال ابن عبد البر: هذا يقتضي أن عمله غامداً لأن الساهي لا يتأمل فيه إنه خطأ، أو

(١) أخرجه الترمذي المعجم الكبير (١/١٦٦)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان (١/١٧٧، ١٧٨)

(٣) أخرجه مسلم (١/٣٤٠)، وأبو داود (١/١١٣)، والترمذي (١/٤٧٥)، والنسائي (١/١١٣)

(٤) أخرجه الترمذي المعجم الكبير (١/١٣٠)، قاله عن رواة أبي هريرة.



[illegible]

حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تتبعوا حكمه إلا أمر عربة»  
 بأخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ٧٤ - باب الإمام يصف من قدام الصلاة  
 وعلم في ٤ - باب الصلاة، ١٩ - باب انفراد المأموم بالإمام، حديث ٨٦.

قلت. وذكر من العربي في اعراضه اليهودي<sup>١</sup> الاختلاف فيما بينهم في ذلك فقال: لا خلاف أن الاختلاف بالإمام بعد الإسراء معه فرض، وأن اختلافه لا يجوز.

فقد رجع قبل إمامه، وأقدم حتى أدركه فقد أحفظ، وأتم، وله تعدد صلواته عند المصاحبة، فإن رجع من الركعة قبل إمامه، وقد رجع معه، فإن أشتب وأشحب حب من فافق ضرورة أنه لا يرجع، وقال سحنون: يرجع إلى الإمام، ويبنى بعد الإمام. وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل الإمام (المرتبة) في الصلاة لينتدب به، أواد كمر فاحرصوا. (الحنيف). ميبتي عنه التمسك في الصلاة الإمام وهو حارس، بطريق أسير وعائشه، وتكلم حصص طرفه في بحث التفرقة حلف الإمام لما في بعض طرفها وباندا: وإذا بدأ فأنصتوا.

أما اختلافوا عليه أي الإمام، فإن ترفعوا عنه أو خصصوا قبله مثلاً، وتخرج به عدداً، فحقيقه - الاختلاف عن الله أيضاً، ولا يجوز: الاختلاف على الإمام فيها  
أولاد أبو هريرة، كما تقدم أيضاً: (الذي يرفع راسه) من الركوع أو السجود  
ووجهه، أي الرأى فيها، فقول الإمام هنا نصيحة، أن شعر مقدم، أنه سيد  
الطوائف بعده، إلى حد شاء.

وقال الخليلي: «والأمر بالحديث بالنهضي تحريره التوقيع بين الإجماع، ومع القول

(11.27) (11)

(٢٢٧/٢٢) - مصر، ١٩٦٢.



بالتحريم. وانجسور على أن دأبه بأنهم وثقوا بحملته، وعمر ابن عمر: بطلان؛  
وبه قال أحمد في روايته، وكذا أهل الظاهر بناء على أن النبي يقتضي التمسك به.  
قال الباجي<sup>(١)</sup>: هنا في الأفعال، أما الأقوال فعلى ضربين: فوائض  
وفضائل؛ أما الفوائض فكثيرة: الجحيرة والسلام. أما الأول فهو تقدم سبهاً أو  
عامداً ظلت حملته؛ لأنه إذا دخل فيها قبل إمامه لم يصح أن يشعه فيها؛ لأنه  
عقلها غير مؤتم، وأما السلام فإن سنة من بعده عامداً بطلت حملته، وإن  
سبهاً لم يطل. وحمل على الإمام سهواً، اهـ.  
قلت: وتوضيح انتهى في ذلك أن ههنا ثلاثة مسائل: التحريم، والسلام،  
وطية الأركان.

أما الأول: يعني تقدم المؤتم على بدعه في الجحيرة، فقال في بدعة  
المجنهه: إن مالكا استحسن أن يكرر بعد فراغ الإمام من تكبيرة الإحرام، وإن  
كرر معه أجزأه، وقيل: لا محزنة.

وقال أبو حنيفة وعندهما بكرر مع تكبيرة الإحرام، فإن فرغ منه لا يحزنته  
وأما الشافعي - رضي الله عنه - فمنه في ذلك روايتان، الأشهر مع قول  
مالك، والثانية: أن المؤتم إن كبر قبل الإمام أجزأه، انتهى.

وكذا قال ابن العربي في عارضة الأخواني<sup>(٢)</sup>: إن عند مالك إن فعل  
مع تكبيرة الإحرام منه قولان، أحد: تكرر في متون المالكية اختيار قول  
الطائفة، قال في المختصر انخيل<sup>(٣)</sup> وشرط لاقتناء متابعتها في إحرام وسلام،  
فالمسألة مبسطة لا المساوقة، كغيرها، لكن سنة مصوغ، اهـ.

وقد في حاشية الإقناع<sup>(٤)</sup> من فقه الشافعية. إذ قال: والسدس من

(١) المختصر (١٥٢/١٥٢)

(٢) (٣/١٤)

(٣) (٢/١٥٣)



سبوط الاختصاص، بعينه إمامه كان يداوم بحرقه على محرم إمامه، وهو قارن في هذه من التكبير ثم تعففت ومحل هذا الشرط ذبح، إذا أوى المداوم الاختصاص مع حرمة، أما لو نواه في أثناء الصلاة فلا يشترط تأخير تحرمة، وهو مختصراً.

وكذلك عند الحاشية، فإن في المروحة المبرقع: إن كثر معه الإحرام لم تعففت، وإن سكت معه نذر وضح، وصلته عسلاً لا غير بظلم، وسهواً يعبد بعده، هـ.

وقال في البطل انه يرد: ومن أحرم مع مام أو صل إنسانه تكبيرة الإحرام ثم سجد صلاة، قال في «الاصلاح» إنه تكبيرة الإحرام فإنه يشترط أن يأتي عند الله، انتهى.

وقال في المبرور سرح موصلة المرجح، وإحرامه في المداوم مقارن للإحرام، أن إحرامه جازر معتد عند أبي حنيفة، وسواء، إلا أن يكبر بعده، ومن القرآن غير الأفضل عند أبي حنيفة، واشتقبت عندهما، ولا خلاف بينهم في حوزة مع القرآن، انتهى مختصراً.

ثم هذه الأقوال كلها أن تغلب المصنف، في تحريره مبطل عند الأئمة الأربعة إجماعاً، إلا في قول المذاهبي - رضي الله عنه - غير محذور في مؤلفه - حرم، اجتمعوا فيه، ينتهي في المنازلة.

وأما الثاني: يعني بتمام التميز على إمامه في السلام، فنقدم عن كتب المالكية أنه مبطل للصلاة عند من يداوم بعد الصلاة في التبايع، قال المحققان ابن حجر والعلبي: لم ينع وجوب المداومة نفس من، منها شرطاً في صحة القدرة إلا تكبيرة الإحرام، وأما في السلام، والمداومة، أو إتمامها، مع الإحرام، انتهى، فالمداومة مبطل عندهم، فانقدم بالطريق الأولى.











قال الملائي: هذا القول ضعيف من جهة الحديث، ومن جهة اللغة. أما من جهة الحديث، فلما في الصحيحين من قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسِي كَمَا تَنْسُونَ» الحديث، وأما لَعْنُ قُنَا فِي «الْمَحْكَم» إِذْ قَالَ: إِنَّ السَّهْرَ هُوَ نِسْيَانُ الشَّيْءِ وَالْعَقْلُ هُوَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَابَةِ»: «السَّهْوُ فِي الشَّيْءِ تَرْكُهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَانْسَهُ عَنْ الشَّيْءِ تَرْكُهُ مَعَ عِلْمٍ. وَهَذَا فَرْقٌ حَسَنٌ دَقِيقٌ، وَبِهِ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّهْوِ الَّذِي وَفَعَ عَنْ الشَّيْءِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي الصَّلَاةِ، وَبَيْنَ السَّهْوِ مِنْ صَلَاةٍ الَّتِي ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى، أَد.»

قلت: المراد به قوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» (٢٤٠)، وفي المنطوق بين القروى: (إِنْ النِّسْيَانُ زَوَالُ الشَّيْءِ عَنْ الْحَافِظَةِ وَالْمُسْرَكَةِ، وَالسَّهْوُ زَوَالُهُ عَنْ الْحَافِظَةِ فَقَطْ، أَد.)

ثم لا يخفى عليك ما قال الأبي في «إِكْمَالِ الْإِسْمَاءِ»<sup>(١)</sup>: (إِنْ أَحَادِيثَ نَسْهَوَ كَثِيرَةً، وَالثَّابِتُ مِنْهَا خَمْسَةٌ، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَهَذَا فِي مَنْ شَكَّ كَيْفَ صَلَّى؟ فَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَوْضِعَهُمَا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَجَدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَاثْنَانِ حَدِيثَ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَامَ إِلَى خَمَاةٍ، وَالرَّابِعُ حَدِيثُ ذِي الْبَدِينِ. وَالْخَامِسُ حَدِيثُ أَبِي بَحْبَةَ أَنَّهُ قَامَ مِنْ ثَنِينَ، أَد مَخْتَصَرًا، وَسَائِي كَلَامُهُ مُفَصَّلًا.

وذكر في «العقبي» والشرح الكبير: قال الإمام أحمد: يحفظ عن النبي ﷺ خمسة أشياء: سلم من الثنتين فسجده سلم من ثلاث فسجده، وفي التزديد والتقصان، وإذا قام من اثنين ولم يشهد. وقال الخطابي: المحدث عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة، يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بَحْبَةَ، أَد.







عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتته أنصف من منتهى ...

رضي الله عنه . قال ابن سعد: كان محمد ﷺ أمياً عالمياً فقيهاً زاهياً كثيراً العلم، وكان به صمم، قال في «التفريب»<sup>(١)</sup> لا يرى الرواية بالسمع، وفي «الحلاصة»<sup>(٢)</sup> كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، قلبه والمراد بأمير سيرين على الإطلاق هو محمد، وإلا فليسرين سنة أولاد هذا، وسعد، وأسي، ويحيى، وحصة، وكريمة، وكليم ثقات. كذا في «المعتمد»<sup>(٣)</sup>، مات تسع مئة من شوال سنة ١١٠، وله ٧٧ سنة، وولد تسين بغياً من خلافة عثمان - رضي الله عنه - كما في «الذخيرة»<sup>(٤)</sup>، «التهذيب»<sup>(٥)</sup> ورجال الجامع الأصول وغير ذلك.

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتته أنصف من منتهى (عن النسيب) أي زكيتين. وسأني في الحديث أني ما ينقلني شعير الصلاة، ومثل كان أبو هريرة - رضي الله عنه - بنفسه حاضراً في هذه الصلاة؟ فعدت ذات ساكن عنه، ولاصة مختلفة به.

واللفظ من الروايات: «صلى بنا»، وفي بعض آخر: «صلى بنا رسول الله ﷺ». يؤيد حضور أبي هريرة - رضي الله عنه - وحمله أنروان على المعين، بأن يراء بلفظ: «بنا» جماعة الصحابة - رضي الله عنهم -، كما هو متعارف عند من له نظر على لحاظ الروايات، إلا أن رواية مسلم عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر» صريحة في أن أبا هريرة كان حاضراً في الصلاة، وتأني المعتمد لو صححت.

لكن أنت الشيخ القمي، ونقل عنه الشيخ في «البدل»<sup>(٦)</sup> أن لفظ:

(١) (المترجمة: ٥٩٢٧).

(٢) (المترجمة: ٥٩٢٧).

(٣) (المترجمة: ٥٩٢٧).

(٤) (المترجمة: ٥٩٢٧).



أبى، أما أمي، ليس بمحفوظ في هذه الرواية، ومن هذه الرواة دويان،  
أبي هريرة، أصلي به، بالمعنى فعذوه باللفظ، سيما أنا أصلي، وبزيده ما  
أخرجه نطاقي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال الطحاوي: مع أن أبا  
هريرة لم يحضر تلك الصلاة مع رسول الله ﷺ، لأن ذا اليمين قتل يوم  
نحر مع رسول الله ﷺ، وهو أحد الشهداء، قد ذكر ذلك محمد بن إسحاق  
وبغيره، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ما يؤمن ذلك.

ثم أخرج بسنده إلى ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه ذكر له حديث  
ذا اليمين فقال: كان إسلام أبي هريرة بعدما قتل ذو اليمين، وإنه قوت أبي  
هريرة، أصلي بنا رسول الله ﷺ، أي بالتسميع، وهذا جائز في اللغة، ثم ذكر  
الناظر في ذلك من الأحداث.

وقال عيني<sup>(١)</sup>: حديث مسلم هذا روي بحسن طريق، فلفظه من  
طريقين: أصلي به، وفي طريق: أصلي لنا، وفي طريق: ابن رسول الله ﷺ  
صلى وتعتس، وفي طريق: سيما أنا أصلي، إلخ.

قلت: وحاصل هذا الجواب أن لفظ: سيما أنا أصلي، يخالف جميع  
الروايات الواردة في ذلك، قال البيهقي: فردد بذلك ألفاظ يحيى بن أبي كثير،  
وحذافه غير واحد من أصحاب أبي حنيفة وأبي هريرة فكيف يقبل أن أبو هريرة  
قال: سيما أنا أصلي، أحد، ولو سلم فيحصل أن يكون المتكلم في تلك القصة  
التي ساعدنا أبو هريرة غير ذي اليمين، وليس في هذا الحديث ذكر نكلمه ﷺ  
كما سطره في "تدليل".

قال الأزهري<sup>(٢)</sup>: لا يحسن أن حديث أبي هريرة هذا من مراسيل

(١) مسند البخاري، (٥/١٢٢).

(٢) مسند حذافه تاريخ، (١١٣، ١١٤).



يقال له ذو الندين . . . . .

المصنف، واستدل على ذلك بحديثه وجوده أحدهما - حديث ابن عمر النظم  
عنه الطحاوي أن ابن عمر - رضى الله عنهما - ذكر في حديث ذي الندين،  
فقال كان إسلام أبي هريرة عندما قُتل ذو الندين، وبسط يسوي الكلام على  
نصحيحه والثاني: أن قال أهل الترحال، إن ذا الندين وقفاً لشماليين وحده،  
وسبأني البحث في ذلك، وثالثها: أن الزهري - وهو أحد أركان الحديث وأعلم  
ناس بالزهري - من عني أن قصة ذي الندين كانت قبل بدي، ثم

فقال له) أي رسول الله ﷺ (ذو الندين) اسمه النخري - بكسر الخاء  
تسحقه، وسكون الهمزة النعمية بعدها مراداً فقلت فقات - من عمرو بن  
نضله، سمي به لظن في بديه، - محتمل أن يكون كناية عن ضلوف بالعلم  
وبالهدى، وحرم أن يسمه بأنه كذا بحمل بديته جميعاً، وبه جزم قاله عاتي في  
الأسباب.

وقال هو ذو الشماليين وحديثهم رجالاً "محدثون عند العلماء، وأما  
لحظية إلى الأولى، يعني إلى اتحادهما، قال العيني - رحمه الله - في  
السير: أن ذا الندين وذو الشماليين كلاهما، لقب عليّ الحنظلي - بعد وفاته  
يسمى "الذي نكلم في الشهر بقائه: الحنظلي، وعنه، وذو الندين،  
وذو الشماليين جميعاً، وقيل: عند الله، ثم

قلت قد روي في إروايات كثيرة سمياً بعد النسي من مدني على  
اتحادهما، لأن النسي أخرج من طريق عمارة بن أبي أسيد عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى يوماً فسلم في ركعتين، ثم انصرف فأدركه  
ذو الشماليين، فقال له، فقال يحمي. فأصدي ده النسي، الحديث، وأخرج من  
صحيح الزهري عن أبي سلمة ولفظه، فقال له ذو الشماليين، وقال يحمي. فأصدي







أحمد بن محمد بن أبي

واعتراف القاضي عباس في الإكراه بأنهما دفعتا: إحداهما كانت قل  
يلد والمتخذة فيها ذو الشمالين - ولم يشهدا أبو هريرة بل أرسل ورايتها  
والثانية كانت بعد إسلامه وحضرها أبو هريرة والمكلم ذو اليمين

والثاني: أن ذو اليمين هو الخرياق المكلم في حديث عمران، أو غيره،  
فإنني عثرته في بعض راجع لأثير والنووي في غير موضع: أنهم واحد، أما  
أن هناك جعلتهما اثنين، فقال في مجمع الصحابة: الخرياق صبي سمع  
رسول الله ﷺ حيث سها، وهو غير ذي اليمين، وقال ابن عبد البر: يحتمل  
ويحتمل - وقال ابن الجوزي في الألقاب: يولان: أحدهما صبي بن عبد  
عمر بن نضلة لثامي، ذكره الأكترون، والثاني ذكره أبو بكر الخطيب، قال  
العلاني: وعمر بن عبد عمر بن نضلة هو ذو الشمالين، لا ذو اليمين، وابن  
الجزري وهو في هذه نسخة: اهـ<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة العيني<sup>(٢)</sup>: أن ذو اليمين هو الشمالين كلاهما لقب على  
الخرياق. ومع ذلك في كتاب النسبي، ثم ذكر الرواية المذكورة من الزهري  
عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة، ثم قال: وهذا سند صحيح  
متصل، صرح فيه بأن ذا الشمالين هو ذو اليمين، وقد تابع الزهري على ذلك  
عمران بن أبي أسير، ثم ذكر حديثه، وقال: هذا سند صحيح على شرط  
مسلم، قلت بذلك أن ذا اليمين وذا الشمالين واحد.

(أقصر الصلاة) بقى الغاف وكسر الصاد المعجمة على بناء المجنول أي  
قصيرها الله. (يمنع الغاف) ومنع الصد على بناء الفاعل، أي صارت قصيرة،  
قال النووي: هذا أكثر وأرجح، قال ابن رسلان: أفعل لازم ومتعدد فاللزم  
مضمر الصاد لأنه من الأمور الخلقية كحس وفتح، والمتعدي بفتح الصاد،

(١) انظر: مائتة البدل (٢٥٩/٥)

(٢) انظر: أعمدة القضاة (١، ٥)







«أُخْذَنِي ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، .....

رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ إلى القوم، كما زاده في رواية أبي داود، وسيجيء في الرواية الآتية عند «الموطأ» أيضاً بعد ذلك.

فقال ﷺ: (أصدق ذو اليدين؟) فبما قتله من الشيطان في الصلاة، قال ابن مسعود: الذي يلزم همة الاستفهام هو يكون المسؤول عنه لا غيره، فإذا قلت: أنت فعلت كذا؟ كن الشك في الفعل من هو؟ مع العلم بوقوع الفعل، وإذا قلت: أنت فعلت كذا؟ كان الشك في الفعل نفسه، وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم رجوعه، هل وقع أم لا؟ اهـ

قال البخاري<sup>(١)</sup>: يحصل أنه ﷺ كان على يقين من تمام صلاته، وكان هذا السؤال ليشهد على رد قول ذي اليدين، ويعتدل أنه وقع له الشك بقول ذي اليدين، فأراد أن يبيّن أحد الأمرين بقوله، انتهى مختصراً.

(فقال الناس) أي الصحابة الذين صلوا معه ﷺ: (نعم، صدق، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: «فقالوا: نعم»، ولفظ أبي داود<sup>(٢)</sup>: «قأومأوا، أي نعم»، وفي مسلم: «قالوا، صدق، لم تقل إلا كلمتين»، وهذا نص في الكلام، وينضية المقام، لأنه ﷺ لم يكتب قول ذي النين، فاستنهم، فكان حق العبارة التوكيد، فكن هذا الكلام مفيد عند الشافعية، فتأمله جماعة منهم من الشراح يحمل هذا على الإشارة، فقالوا: يمكن أن يجمع بينهما بأنهم أومأوا؛ لأن رواية أبي داود معسرة، ومن قال: «نعم» أو قال: «صدق» عبر الإشارة بالقول مجازاً، نظراً إلى المقصود، ويحتمل أن يقال: إن بعضهم أومأوا وبعضهم قالوا: نعم، وغير ذلك.

وقال الحافظ بحتاً: إنهم لم ينطقوا وإنما أومأوا، كما عند أبي داود، وهذا اعتمده الخطيب، وقال: حمل القول على الإشارة مجازاً سائغ بخلاف عكسه، فبني على رد الررايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذا، وهو قوي.

(١) أخرجه «المعنى» (١٧٢/١).

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة باب المهور في السجنتين (١٠٠٩).



عن رسول الله ﷺ: .....  
.....

وهو أقوى من قول غيره: يحمل على أن بعضهم قال بالنقض، وبعضهم بالإسقاط انتهى<sup>(١)</sup>.

وأنت خير بأن هذه التأويلات أصغر إنبها من يقول: إن هذا النوع من مصدر الصلاة، رأس الذي أباحه للإصلاح أو أباحه مطلقاً في هذا الوقت، كالحنفية، إذ قالوا بالنسخ عنه، لم يحدوا إلى التوجيه، وانعجب من مشايخ الشافعية أنهم أولوا كرايات الصحبة الصريحة في التكلم إلى الإيماء، لرواية أبي داود مع أن رأس داود يفسد كلامه عن الخط فقلوا: أو لا يقال: يفرد به حماد، ولو قل مثل ذلك أحد غيره لصاحبه كنههم.

انفهام رسول الله ﷺ أي في محل الصلاة، ولعل أي داود بهذا السند: أفرج رسول الله ﷺ إلى مقامه، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام، واستشكل، لأنه ينبغي أن قلنا، وأجيب بأن أفراد اعتدل، وفي: القيام كتابة عن الدخول في الصلاة، من من الضمير فيه إيماء إلى أنه أحرم له جلوس ثم قام، قال الحافظ: وهو بهذا حديث مالك الرواية<sup>(٣)</sup>: لا بعد قوله، فضلاً عن قوله، من.

حل فثبت هذه النسخة أو توضيح لك، وحقيقة الكلام أن العلماء احتجوا بما في مسألة أخرى، وهي أن الثاني هل يرجع إلى الجلوس ليأتي بالنقص إلى القيام في الصلاة، ثم لا يحتاج إلى ذلك؟ نعم اختار الأول جعله ناهياً عن الظهور، ومنهم المالكية، ومن اختار الثاني جعله عبداً، ومنهم شافعية، ولا تشييه على أحد منهم، فإن من تعقلى عنه شياً يرجع إليه

(١) انظر أدل المجموع: (٣٥٧/٥).

(٢) فتح الباري (٢/٩٨) رقم الحديث (١٦٦٨).

(٣) (١٩٢/١).



فصل في ركعتين أخريين - ثم سجد، ثم كثر .....

المحتمل، ويكون عنده ظاهراً قبحاً لك أن تطيل لصاتك على أحد من مضايخ الحديث والتفقه وتاكل لحومهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

(فضلى ركعتين أخريين) بضم الهمزة تنية أخرى، أى الباقيتين، قال ابن رسلان: به دليل على أن من سلم ساجداً، وقد بقي عليه شيء من صلاته، فإنه يأتي بها بقوه، وهذا ما لا خلاف فيه، انتهى. (ثم سلم) للسجود، قال الثعالبي<sup>(١)</sup>: رجميع طرقه ورواياته لم يختلف فيه شيء منها أن السجود بعد السلام، اهـ. كذا في ابن رسلان قلت: وسيأتي تمام الكلام في ذلك.

(ثم كبر) للسجود عند الجمهور، واختلف الأئمة<sup>(٢)</sup>. هل يشترط لسجود السهو بعد السلام تكبيرة إجماع، أو يكتفي بتكبير السجود؟ فالجمهور على الاكتفاء، وهو ظاهر غالب الأحاديث. ومذهب الإمام مالك وجوب التكبير، لكن لا يطل بركته، قاله الحافظ والزرقاني، وقال ابن رسلان: أشار القرطبي إلى ترجيح القول بالشرط تكبيرة الإجماع إذا كان بعد السلام، فإن: لأن قول مالك ثم يختلف في وجوب السلام، وما ينحلل منه سلام لا بد له من تكبيرة الإجماع كسائر الصلوات، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أن يشهد بعد سجدتي السهو، ثم يسلم. ولا يحتاج عندهم إلى تكبيرة، اهـ.

والعجب كل العجب من العلامة الزرقاني<sup>(٣)</sup> إذ قال: قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن التكبير للإجماع لإثباته شئ المقنضية للتراخي، فلو كان التكبير للسجود لكان معه، انتهى. وهذا وهم منه؛ لأن كلام القرطبي هذا الذي نقله العلامة من «الفتح» لا يتعلق بهذا الحديث، ولا يطبق عليه، بل هو متعلق بحديث آخر.

(١) انظر: هامش «بدل الجمهور» (٢/٢٥٧).

(٢) «فتح الباري» (٢/٩٩).

(٣) انظر: «مرج الزرقاني» (١/١٩٢).



قال الشيخان قال الشيخان: قوله في رواية مالك المعاصية، انفسه  
 وضمين من حليم، ثم قيل ثم سجد، يدل على أن التكبير للإحرام كإتيان  
 الخ، هي هذه الرواية بدس أن يعلق ما قاله القرطبي، وإنه الحافظ بقوله:  
 ونعقب بذلك غير مصرح له، ثم إذا تقدم بقدم مطر بن عبد الله بن سبر  
 بنظره، ثم ذكره، وحده، فإني أعاد المصاحبة التي نقلني عنها، انتهى.

قلت: وأما حديث الباب ففيه دلالة على خلاف ما قاله القرطبي، لأنه  
 قال: ثم كبر فسجد، ذكر التكبير بلفظه، والسنن بسننه، وإيضاً ذكر  
 السجدة الثانية بهذا اللفظ، ثم كبر فسجد، مثل سجده، وهذا التكبير  
 للسجدة الثانية لا للتكبير عند أحد، فكيف يكون التكبير الأول، وهو أيضاً  
 على هذا القول، ولما على التكبير المذكور، ولم يستدل به على تكبير  
 المحرمة، رجب بكبريت.

وأما شعري، لم يرد به الحديث، بل على هذا التصريح، لأنهم كلهم  
 يدورون على أن يرد، وانضم عليه سراج، وهذا التصريح أولى عندني،  
 نعم يمكن أن يدل تكبير التحريم برؤية أي دارد بلفظه، أكبر له كبر، لكنه  
 يمكن من عند المحققين، قال القاضي، أنه إذا ذكر تكبير الإحرام صريحاً  
 إلا أنه رواه حماد بن زيد بن حسان بن الحسن بن علي بن أبي حمزة  
 بن الحسن، أنه، وذكر أبو، ولا علاقة من الحديث، وسقط من رسل  
 وعنه فلم يذكر، هذه الرواية، فكانت، التي تصححه بسنده.

... السجدة، بل سجد، السجدة للصلاة، قال الجوهري وغيره: من  
 كسبه سجد، يقال: هذا سجد، أي سجد، وقاله قال الجوهري وغيره: إذا  
 التزم، وإذا قلنا ما جاء، فقال، السجدة، عذرة عن استجابة غيره من معنى من



أَوْ أَتَوَاتُ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَسَّ فَسَجَدَ بِشَيْءٍ مَخْشُودٍ، ثُمَّ أَتَوَاتُ، ثُمَّ رَفَعَ  
أَخْرَجَهُ الْخَارِجِيُّ فِي: ٢١ - كِتَابِ السُّهُورِ: ١ - باب من لم يشهد في سجدي السُّهُورِ  
وَمُسَلِّمٍ فِي: ٦ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الْفُعْلَانِ: ١٩ - باب السُّهُورِ فِي  
الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ: حَدِيثُ ٩٧.

الْمَعْنَى: أَي مَعْنَى كَاتِبٍ، وَهُوَ أَعْمُ الْأَعْيَانِ الْمَوْخُوشَةِ الْمَشَابِهُةِ، وَذَلِكَ: لِأَنَّهُ  
يُتَدَبَّرُ لِمَا يَشَارِكُ فِي تَجَوُّدِهِ فَقَطَّ، وَالشَّيْءُ قِمَا يَشَارِكُهُ فِي الْكُفْيَةِ فَقَطَّ،  
وَالْمُسَدِّي يَمَّا يَشَارِكُ فِي الْكُفْيَةِ فَقَطَّ، وَالْمَثَلُ عَامٌ فِي جَمْعِ ذَلِكَ. وَلَقَدْ قَالَ  
تَعَالَى: فَاتَّقُوا كَيْفَتَهُ، فَتَقَاتُوا، وَأَمَّا مَخْشُودٌ هَذَا فَيَنْتَضِي الْمَشَابِهُةَ مَعَ الْقُرْبِ،  
أَتَمَّهُ. كَذَا فِي ابْنِ رِشْلَانَ.

(أَوْ أَتَوَاتُ) مَعَهُ (ثُمَّ رَفَعَ) وَأَمَّا عَنْ السُّجُودِ (ثُمَّ كَسَّ) الْمَسْجُودَ الثَّانِي  
(فَسَجَدَ) نَائِلًا (أَعْلَى) مَجْزُوءَ الْأَوَّلِ أَوْ مِثْلَ سَجْدَةِ السَّلَاةِ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِنَظَرٍ،  
وَالثَّانِي مَعْنَى (أَوْ أَتَوَاتُ ثُمَّ رَفَعَ) رَأْسَهُ مِنْ كَسْبَةِ التَّسْبِيحِ وَلَمْ يَدْرِكْ فِي هَذَا  
الْحَدِيثِ أَنَّهُ تَشَهُدٌ بَعْدَ سَجْدَتَيْ السُّهُورِ، وَمَعْنَى رَدِّ رَأْسِهِ مَرَّةً بِرَأْسِهِ حَتَّى يَرَى  
عَنْ أَيْوَبَ هَذَا الْحَدِيثَ: قَالَ: - أَيُّ أَيُّوبَ - فَعَبِلَ لِحُجَّتِهِ - أَيُّ ابْنِ عَمْرِو: -  
أَسْتَمَ فِي السُّهُورِ فَقَالَ: - أَعْبَضْتُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكُنْتُ يُنَبِّئُ أَنَّ عَمْرًا مِنْ  
حَضْرَتِهِ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ. رَجَّحَهُ بَعْدَ صَلَّامٍ، وَمَعْنَاهُ ذَكَرَ حَدِيثَ عَمْرَانَ فِي كَلَامِ  
الْحَافِظِ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِذْ هُوَ مِثْلُ ذَلِكَ حَدِيثَ عَمْرَانَ.

وَلَا يَكُنْ عَلَيْكَ أَنَّ هُنَاكَ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: لِعَمْرَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَعْنَاهُ:  
وَاجْتَلِبِ الْمَحْدُوثَ فِي أَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ عَمْرَانَ، مِنْ هِيَ قِصَّةُ حَدِيثِ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرِهِ؟ وَلِخُطْبَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي دَاوُدَ: هُوَ عَنْ عَمْرَانَ قَالَ: سَلَّمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَجْرَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ  
يَقَالُ لَهُ: الْخَرَّاقِي، وَكَانَ طَوِيلَ يَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْبِرْتُ، الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟  
فَخَرَجَ مَفْضُلاً يَجْرِي رَدًّا، فَقَالَ: «صَافِي؟» قَالُوا: «نَعَمْ»، هَذَا الْمَلِكُ الْفَرَكَةُ ثُمَّ  
سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا ثُمَّ سَلَّمَ، وَهِيَ رَوَاةُ مُسْلِمٍ كَمَا نَفَعَهُ عَنْ ابْنِ رِشْلَانَ: «فَصَحَّ  
الرَّكَعَةُ إِذَا كَانَ تَرَكَّ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُورِ، ثُمَّ سَلَّمَ».



قال ابن رسلان<sup>(١)</sup> قال النخعي: رأيت بعض مشايخنا من أهل الحديث يذكر أن حديث أبي هريرة وعمران قصة واحدة، وتأويل قوله: «في ثلاث ركعات» أي في ابتداء ثلاث ركعات، ثم قال: «وفي ذلك نظر» بل الظاهر الذي لا يخفى أنهما قصتان كما قاله الجمهور. اهـ. وقال ابن رسلان في شرح حديث معاوية بن خديج عنه: «أن داود لم يقط» أن رسول الله ﷺ صلى يوماً صلماً وقتاً بوقت من الصلاة ركعة التحديق. هذه الصلاة صلاة المغرب لرواية ابن حبان لم يقط. «عن معاوية بن خديج قال: كنت مع النبي ﷺ في صلاة المغرب فيها صلماً التحديق» وقال ابن حزيمة في «صحيحه» بعد سباقه حديث معاوية بن خديج، هذه النقص غير قصة ذي الجنبين. لأن المصنف عهد طلحة بن عبد الله، وفي تلك القصة ذو الجنبين، وانسحب ههنا في المغرب، وفي تلك القصة في الظهر أو العصر، وقصة عمران والخريفي تامة لأن السليم في قصة عمران من الركعة الثالثة. وفي قصة ذي الجنبين الركعتين، وأيضاً في خبر عمران: «دخل حجراً» وفي تلك القصة قام إلى خشبة معروضة، وفي كل هذه دلالة على أن القصص ثلاث، ونسعه على أن النقص ثلاث ثمليته أبو حاتم، وابن حبان، لكنه زاد شيئاً آخر فعمل حديث أبي هريرة أيضاً وانعزل، انتهى.

وقد أخرج البخاري<sup>(٢)</sup> حديث مالك المذكور في «باب من لم يشهد في مسجدني المسجود»، ثم قال بعده: «عن سمعة بن علفسة قال: قلت لمحمد بن سعد بن أبي السيف: «شاهد؟» قال: «نعم» في حديث أبي هريرة. قال الحافظ<sup>(٣)</sup> ومضمومه أنه روي في حديث غيره. وقد روى أبو داود، والترمذي، وابن حبان، والحاكم من طريق أشعث، عن ابن سيرين، عن حماد، عن أبي قلابة،

(١) نظر هامش «الهدية» (٢٨٤).

(٢) (٧١٤، ٧٢٩).

(٣) نظر: «شرح الزروني» (١/١٩٢).



عن أبي الثمينة، عن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ صلى يوم فداء، فسجد سجدةً، ثم تشهد، ثم سلم، صححه النجاشي على شرطيهما، وقال: «ثابت»؛ حسن عريب، وضعفه البيهقي وغيره، نسجه النوراني نقلاً عن فحاندا.

فعلِم بذلك أن ذكر التشهد ليس في حديث ذي القين، نعم يوجد في حديث عمران، فإن كان حديث واحداً يحمل على الاختصار في حديث أبي هريرة، وإلا يحمل على اختلاف ألقاب

ومذهب الأئمة في ذلك، هي «الحق»؛ أنه يكثر للجود والرفع منه سواء كان قبل السلام أو بعده، فإن كان قبل السلام سلم بعده، وإن كان بعده تشهد وسلم، سواء كان محله بعد السلام أو كان قبل السلام فتدبره إلى ما بعده، وهذا مذهب الحنابلة، ويذهب إلى الإمام الشافعي والحنفية في التشهد والسلام، وقال الحسن وغيره: ليس فيهما تشهد ولا تسليم، وقال ابن سيرين وغيره: فيهما تسليم بغير تشهد، وعن حماد: إن شاء تشهد وسلم، وإن شاء لم يفعل، انتهى.

قال ابن رسلان: روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه قال: أحب إلي أن تشهد فسلم، وحكى ابن عبد البر عن يزيد بن قيس: أنه يشهد بعد التسليم، ولا يسلم، وروى أحمد عن النخعي وغيره، وروى ابن أبي شربة عن أبي مسعود أنه يشهد فسلم ويسلم، ورواه عبد الرزاق عن قسادة، قال عباس: ومذهب مالك أنه إذا كانا - يعني السجدة - بعد السلام، فيشهد

(١) الخط: جامع ومروني: ١٢٤/١٢٤.

(٢) ٤٣٨/٢٤١.

(٣) كما في الأصل، والظاهر عن ابن مسعود، كما في مصنف ابن أبي شيبة (١٨٣/١).



ليهما ثم يسلم، واختلف عنه. هل يشهد إذا كانت قبل السلام؟ ومذهب أبي حنيفة وأصحابه، أنه يشهد بعد سجدة السهو، وقيل أحمد: متى سجد قبل السلام ثم احتج بغير تشهد. وكان ملازمه عدم سجود السهو، وأما أصحابنا فقالوا: إذا فرغنا على المصالح المصومين أن السجود مطلقاً قبل السلام؛ فلا تشهد.

وحكى ابن عبد البر في «الاستدكار»<sup>(١)</sup>، أن الثوري نقل عن الشافعي أنه رأى أن تشهد بعدهما واحداً؛ وأما إذا سجد بعد السلام فهي تشهد؟ بسط فيه الاختلاف. فقال لي أحمد: نقل السرمي في «المختصر» قال: سمعت عن الشافعي يقول: إذا كنا سجدنا السهو بعد السلام تشهد بهما، وإن كانت قبل السلام أجزاء تشهد الأول، اهـ.

قال النخعي: وهل يشهد في سجود السهو أم لا؟ فاعتدنا يشهد<sup>(٢)</sup>، وعند الشافعي في الصحيح لا يشهد كما هي سجود التلاوة. وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup>، إن كان قبل السلام يسلم عقبه، وإن كان بعده يشهد ويسلم، انتهى. ثم استأذ صاحب «المعني»<sup>(٤)</sup> على التسليم رواية ابن مسعود وفيها: ثم سجد سجدتين ثم سلم، ورواية عمران بن حصين مثله أخرجهما مسلم. وأما على التشهد برواية عمران بن حصين عند أبي داود موقوف. «مسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم»، فان الترمذي هذا حديث حسن غريب.

قلت: حديث عمران أحمد حه الترمذي، وابن حبان، والحاكم وقال:

(١) (٤٨٨/٤)

(٢) قال ابن عابدين: فإن سجده السهو فليحذف التشهد. اهـ، وكذا

(٣) «المعني» (٤٣١/٢)

(٤) «المعني» (٤٣٢/٢)



٢٠٥، ٢٠٦ - وحديثي عن أبي سعيد، عن داود بن الحصين، عن

أبي نضبان .....  
-----

صحيح عن أبي نضيب، وصححه ابن حبان، وحسنه الترمذي، وضعفه الشافعي  
وأيضاً عبد الله بن وهب، وإسناده الصحيح في حديث عمران أنه قال في حديث  
أبيه، هذا من حديثي، وأنت خير من أبي سعيد الأعمش، لا يفرق بينهم  
من ملهم، وهذا منه الجرح والتعديل.

قال الحافظ عبد بن كلاًم على رواية الترمذي في هذا الحديث، لكن قد  
جاء الترمذي في مسنده الترمذي عن أبي سعيد عن أبي داود والنسائي، وعن  
أبيه عن أبي نضيب، وفي مسنده ضعف، إلا أنه ما منعنا الأحاديث الثلاثة  
نرفق إلى درجة الحسن، فإن الأولين لا يفرق بينك سعيد، وقد صح ذلك عند  
أبي بن خزيمة عن أبي سعيد عن داود بن الحصين، أبي داود، في صحيحه<sup>(١)</sup>

قلت وحديث ابن مسعود عن أبي داود والنسائي منقطع، قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة فركت في ثلاث أو أربع، وأكثر طلع على  
أربع تكبيلات ثم يحدث محض، وأنت جالس قبل أن تسلم، ثم تشهد  
أيضاً، ما سلم، وأكثر ما ورد عليه النبي أنه سجد في ركعة، وهو يرمي،  
وأنت تعلم أنها لما قدح عند أبي التيمي، ولقد سمعنا عبد النبي أنه يقول  
تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة السجود، كما في حديثي<sup>(٢)</sup>

٢٠٦، ٢٠٧ - (مالك عن داود بن الحصين، نحوه، والنسائي منقطعاً)

(عن أبي سعيد) اسم، وكتب على ما قال الترمذي، وقال غيره: اسمه قريش -  
بقية الثابت وسكون الروي، ثم قدح من ثلاث، فبطل الحديث، قال الحافظ، ولا

(١) (١٣٦٢/١١)

(٢) (١٣٦٢/١١)

(٣) (١٣٦٢/١١)















وقال: «ما كان خافس أئمة» يا رسول الله.....

فقال: إذا تقدم على الشيء كان مأدب لكل فرد لا للمجتمع، سقط ابن وهبان في خبره على أبي داود.

ولما أجابه أبو أيمن (قال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله) وفي رواية أخرى: «بلى قد نسب» لأنه قد تردد أولاً في التفسير والتبيين، لكنه ثبت لما على الأمرين وتقدم خصمته <sup>بشيء</sup> في التلخيص، استدل بذلك على تعيين البيان، قال الأئمة في «إكمال الإكمال»<sup>(١)</sup> لا يجوز عليه <sup>بشيء</sup> الكذب لا عند ولا سبيلاً، وأما أنه لم ينسب، وقد نسي وأحمد، بأن النسخ صحيح الأمرين على الجميع، وهذا ضعيف، وقيل: التفسير كل ذلك لم يكن في شيء، وهو لو صح بذلك لم يكن كذباً، هكذا إذا كان النسخ عليه نصيراً.

وقيل: نفي التبيين إنما يرجع إلى السلام، أي لم أسلم شيئاً من قولهم في العدد لا في السلام، وهذا أيضاً صحيح، وقيل: به <sup>بشيء</sup> سحر ولا يسي، لأن البيان خفي، وهو لا يفرض عن الصلاة ويظهر بأن شغل حركات الصلاة لمعانيها، وهذا إن سمى العرف يصح، ويظهر في ما هو أحسن وأغرب من الجميع، وهو أنه إنما نفي نسبة البيان إليه، أي لم أسر من بيني نفسي، ولكنني سببت، وهو الذي يجرى به يقول: «بمناسبة لأحدكم أن يقول: سببت أمة» انتهى.

قلت: والأوجه عدي لحواب السري، وتكون النسخ بحسب النص مما لا يحسن عني من له أدنى سائئة انقل، فلا نوع من جهة المنصه تأكيد الفرقه لمباطنة التساؤل التي سنأت تدويراً في الهند، يرمي رأسه أنه نبي، وبغوه الأئمة، والأطيل. فإن الكذب عند الناس، فلا يجوز لا قصداً ولا عدواً، ولا سهواً ولا غلطاً، وقد أصبحت الأئمة على ذلك فيما حُرِفَت البلاغ، فما نفعه الخاطيء ثم «الشفاعة»، وكذلك فيما ليس سببه سبيل البلاغ.



المادة ١٩: لا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمًا بغير ما تقدمت به النيابة العامة، ولا أن ترفض ما تقدمت به النيابة العامة، إلا في الحالات التي يحددها القانون.

[illegible]

قال القادوري : ومن ما ليس مثله سبق التلاخ والذي يجب اعتقاده تنزيه  
النبي عنه من أن يطلع شيئا مما في قلبه بخلاف مخبره ، لا عبدا ولا  
شيئا ، ولا خلفه ، وإنه معصوم من ذلك في حاله وجهه وسخفه ، وجهه ومرضه ،  
وجنته وبره ، وذلك ذلك الثبات السلف من الصلابة والنعيم ، ورحمة عليهم  
على أنه لا يصد عنه شيء ، بخلاف إحياءه ولا وجهه ، إنما يعلم من خلافه  
الصلابة سادتهم من تصديق جميع أخباره ، والله جامع أخباره في أي باب  
كان لا يرفق ولا يحد ، ولا استغناء حاله عند ذلك ، حل - نعم ف شهر أو  
لا إلى آخر ما يصدق في الفروع السدود التي تفرع إليها ، وأخبار عن قصة  
أنهم هذه بعض الأخبار السدود التي تفرع في كلامنا .

[illegible]

وَقَدْ عَلِمَ الْخُدَّائِثُ أَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ الْمُسَيِّرُ، وَلِذَا انْكَرَهُ بَوَالِغُ عَمِّ مُحَمَّدٍ  
لَا غَافِلِهِمْ عَمَّا يُصْنَعُونَ فِي الْأَيَّامِ.

قوله تعالى: **وَإِذْ قَالَ الْإِسْمَاعِيلُ لِأَبِيهِ بِنِيءٍ**



٢٠٥/٦٠ - وحديثي عن مالك، عن ابن شهاب، عن

أبي بكر .....

يرجع إلى قول المأموم أم لا؟ واختلف عن مالك في ذلك، فقال مرة: يرجع إلى قولهم، ومرة قال أبو حنيفة، وقال مرة: يعمل على يقينه ولا يرجع إلى قولهم، وهو مذهب الشافعي الصحيح عند أصحابه، اهـ.

قلت: قال في «مختصر عيد الرحمن»: إذا سلم الإمام قبل كمال الصلاة سبّح به من خلفه، فإن صدقه كمل صلاته وسجد بعد السلام، وإن شك في خبره سأل عدلين، وأجاز لهما الكلام في ذلك، وإن تبين الكمال عمل على يقينه وترك العدلين، إلا أن يكثر الناس خلفه، فيترك يقينه ويرجع إليهم، اهـ. وفي «مختصر خليل»: ووجه إمام فقط بعدلين إن لم يشك، وإلا لكثرتهم جداً، اهـ. فعلم أن عندهم فيه التفصيل.

ومذهب الحنابلة في ذلك في «المغني»<sup>(١)</sup> و«الشرح الكبير»: من سبّح به اثنان يثنى بقولهما، ثم الرجوع سواء غلب على ضمه صواب فوئها أو خلافه، فإن لم يرجع بطلت صلاته وإن سبّح به واحد لم يرجع إلى قوله إلا أن يغلب على ظنه، فيعمل بعلية ظنه لا بتسبيحه، لأنه لا يملك لم يرجع إلى قول ذي البدين وحده، اهـ.

ومذهب الحنفية في ذلك ما قال ابن عابدين في «رد المحتار» و«حاشية البحر»: لو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم، فإن كان الإمام على يقين بالتنصيص لا بعيد، وإن كان في الشك فبعد قولهم، فلو استيقن الواحد بالتنصيص وشك الإمام والقوم أعاد احتياطاً، إلا إذا استيقن عدلان بالتصديق وأخيراً بذلك، اهـ. خلاصاً<sup>(٢)</sup>، وفيه تفاصيل محلها القوم.

٢٠٥/٦٠ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي بكر) قال ابن

(١) (٤١٢/٢).

(٢) انظر «الامع البرادي» (٢/٢٢٢).















فعلّم بهذا أن رواية الزهري في هذا الباب أقدم من غيره؛ لكونه أكثر الناس دعاء في هذا الشأن، ولا يمكن الحكم على روايته بالاعتطاب، كما توهمه بعضهم، أكثر ما عده من الروايات في هذه الفصّة.

ثم أعلم أن هذه الأحاديث وإن كانت مرفقة بسجدة السهو في الصلاة، ومباني الكلام على ذلك، لكن خُشِفَ الأئمة عنها في مسألة أخرى وهي الكلام في الصلاة، والأئمة الأربعة بعد أن أحسموا على أن من تكلم في صلاته عاصياً عندنا وهو لا يريد إصلاح صلاته - أن صلاته فاسدة، كما نقل عليه الإجماع ابن المنذر وغيره، على ما في «السنن» و«التوكيف» وغيرهما، اختلفوا في أنواع الكلام التي لا تعد الصلاة.

وجعل الكلام في «الغني»<sup>(١)</sup> خمسة أقسام:

أحدها: أن يكلم جماعةً بحريم الكلام في الصلاة قال: ليس عن أحمد فيه حين، وقال القاضي: يحتمل أن لا، بل صلاته، لأنه في حكم الناس.

والثاني: أن يتكلم مائياً، وفئت نوعان: أحدهما: أن ينسى أنه في صلاة، وفي رواية: أحدهما: لا تبطل الصلاة وهو قول مالك والشافعي، والثاني: تبطل، وهو قول النخعي وقتادة وحسن بن أبي سليمان، وصحاب الرأي، لعموم أحاديث الجمع من الكلام. والنوع الثاني: يقن أن صلاته تمت، فهذا إن كان سلاماً، لا تبطل رواية واحدة. وإن لم يكن سلاماً، فالمنصوص عن أحمد في رواية جماعة من أصحابه أنه إذا تكلم بشيء مما يكمل الصلاة أو شيء من شأن الصلاة ثم نسي، والرواية الثانية نفس بكل حال. قال في رواية حرب: أما من تكلم في يوم أعاد الصلاة، وهذه الرواية اختيار الخليل، وقال: على هذا سئلت الروايات عن أبي عبد الله بعد نسيه، وهذا مذهب



أصحاب الرأي لم يسموا الأختار في مع الكلام، وذكر بعده روايات أخر هي  
المعتمدة.

الثالث أن يكتب معاوناً على الكلام مثلاً خرجت الحروف من فيه بغير  
احتيازه، أو ثالثاً، أو دليلاً. وسط الكلام على ثبوته، وذكر انتوف في  
بعضه، باختلاف روايات هي الأخر.

والرابع أن يتكلم بكلام واجب على أن يخشى على صبي، أو صديق  
الوقوف في المهلكة، وذكر فيه الرويتين لأحمد.

الخامس أن يتكلم لإصلاح مسألته، وذكر فيه ثلاث روايات. واحتار  
العلماء أن صدق الإمام خاصة لا تطلق مع اختلاف المؤلفين، ووسط في اختلاف  
الأنواع في التمسك في بعضها جود بعض أحمد السط. وكان حد ذلك: وكل  
كلام حكمه بأنه لا صدق الصلاة وإنما هو في التمسك به، فإن كثيراً وطال  
أحمد الصلاة، وهذا مبسوط التذوي، انتهى.

وفي أبي عبد الله: وتبطل الصلاة بتعمد السلام قبل إتمامها.  
والكلام ولو كان سهواً إيماناً كان أو نفاقاً، عمداً كان أو جهلاً، طائفاً أو  
مكروهاً، واحداً كتدبير معصوم عن مهلكة أو لا، مرضاً كنت الصلاة أو نقلاً.

وفي «الروضة المربع»<sup>(١)</sup> قال سلم قبل إتمامها عمداً بطلت، وإن كان  
سهواً لم تذكر غرباً أتمها، وإن طأ، الفصل عريقاً، أو تكلم بغير مصلحة،  
بطلت، كتكلم في صلته أي في صواب الصلاة، سواء كان إيماناً أو غيره،  
وسواء كان الكلام عمداً أو سهواً أو جهلاً، طائفاً أو مكروهاً، وسواء كان  
مصدراً عنها أو لا، وإن تكلم من سلم سائداً لمصلحة، فإن كثيراً بطلت، وإن  
كان بغيراً لم تطل.

(١) النظر: (١٨٦/٢)

(٢) (٢٠٠/٢)



قال السوفى هذا أولى تحصيل ذي ندين، وقدم في الشرح ونفع في  
 «الشيء» على مطلقاً، انتهى مختصراً

نعلم بهذا، كلف أن الرأى عند الإمام أحمد هو بطلان الصلاة بطلاناً،  
 وعلمه أسطر الروايات عنه كما تقدم. خلافاً لبعض معتديه حينما رجحوا بعض  
 الروايات الأخرى.

وقال في الدرر السنية على من المتداوية: وتقتل الصلاة أيضاً بالتكلام  
 عنه، إلا إذا كان لإصلاح الصلاة فلا تغفل مسروراً. من أجل كثرة ولو كان  
 لإصلاح الصلاة، انتهى مختصراً.

وفي مختصر خليل: رطأت بفقهية أو كلام أو كلمة. أو وجب الإجماع  
 أعني، لا لإصلاحها فكثيره. انتهى وفي مختصر عبد الرحمن: وإذا سلم  
 الإمام على التكميل سجد به من خلفه، فبار صدقة كمال صلاته وسجده بعد السلام،  
 وإن شك في خبره سأل عدلين، وسأله بعد الكلام في ذلك، وإن بقى التكليف برك  
 العدلين، وعمل سجدته، إلا أن يكتب الناس لحته فيتكف به ويرجع إليهم، انتهى.

وقال ابن عبد البر: قال الأولي: من مكث في صلاته لأجلاً يسيراً  
 وغير ذلك من الأمور العظام لم يقصد. وهو قول ضعيف رده السبكي

والسبكي من مذهب مالك وأصحابه أنه إذا تكلم على طي أنتم لصلاة أو تم  
 بعد، عامداً كان الكلام أو ساعداً، وكذا بعد الكلام إذا كان في صلاحه  
 وبنيته، وفي الساعدي وأصحابه وبعض أصحاب مالك، إن المعصية إذا تكلم  
 صواب أو بطلان وهو يقص أن يكمل صلاته لا يقصد. وإن قصد عاتماً بأنه لم ينسها  
 يمس وإن كان لإصلاحها، ودفع الكوفيين أو حبيدة وأصحابه بالتورث وخبرهم  
 إلى أن الكلام من الصلاة مقصد على كل حال، سواء كان عبداً أو لا، لإصلاح  
 الصلاة أو لا، على كل، لإتمام أو لا، كذا في «التعليق المسند»<sup>(١)</sup>







واحاصل أن الكلام في الصلاة بأنواعه المتقدمه مفسد للصلاة مطلقاً عند الحنفية، والمراجع عند الإمام أحمد، وبه قال البخاري وفتاوة رحماد بن أبي سليمان وابن وهب وابن نافع من أصحاب مالك، كنا في «المعني»، وعند الأئمة الثلاثة قليل الكلام لا يفسد بالتفصيل المذكور قبل، فعند الإمام أحمد في المراجع عند بعض أصحابه، والمشهور عند الإمام مالك أنه لا يفسدها قليل التكلم لمصلحة الصلاة، وعند الشافعية: قليل التكلم ناسباً لا بطلانها بشرط أن لا يعطل التفصيل.

وأنت تحير بين روايات قصة ذي البدين بعمومها لا يطابق ممالك أحد من الأئمة بعمومها، فلا بد من التأويل في بعضها لكل من الأئمة، وراعت بعض المالكية في المدينة المنورة - على صاحبها ألف ألف صلاة ونجاة - في هذه الروايات لما فيه من الخروج عن المسند، كما ورد في بعض طرقها وغير ذلك من الأمور الكثيرة، فقال: مشكل عندنا أيضاً، إلا أن يحمل على خصوصية ولا بد منها، أما على أصول المالكية، فلأن قول سرعان الناس: قصرت الصلاة، ليس من إصلاح الصلاة، وكذلك سلام الرجل شاذاً في إمام الصلاة ففسد عنه المالكية، قال في مختصر عبد الرحمن: ومن سئم شاكاً في التعميم بفسد صلاته، وأنت ترى أن في حديث الباب سلام<sup>(١)</sup> ذي البدين من هذا القبيل، لأنه قال: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ بالثبوت. وكذلك الشافعية - رضي الله عنهم - لا بد فيه من التأويل، فإن قول السرعان، وكذلك قول ذي البدين، وكذلك قول أبي بكر وعمر، نعم رأيتك ذلك كلها ليست من الأقوال النافذة، فلا بد من التأويل على أصولهم أيضاً.

قال الحنفية في «المعني»<sup>(٢)</sup>: وأمسك به على أن تعتمد الكلام لمصلحة

(١) كذا في الأصل والظاهر كلامه.

(٢) فتح الباري (٣/١٦٧).



الصلاة لا يصد، وتُغضُّ بانه يتردّد لم يتكلم إلا ناسياً. وأما قول دي الديدن له: «بلى قد سميت»، وقول النصابة له: «أصدى ذو الديدن»، فإنهم تكلموا معتقدين المسيح في وقت سكن وقوعه فيه، وهو ناسد؛ لأنهم تكلموا بعد قوله: «انتم تقصرون»، وأحسب بأنهم لم يتعقروا، وإنما أوردوا كما عند أبي داود، وهذا عند الخطابي، وقال: حمل تقول على الإشارة محار سائح كما تقدم، لكن متى قول ذي الديدن: «بلى قد سميت»، وبعد عنه وعن ابنته على تقدير ترجيح أنهم عطفوا بأن كلامهم كان جواباً للنبي عليه السلام، وعجابه لا ينفع الصلاة كما سألني البحث في ذلك انتهى.

وأنت غير ما انتحازت بأن إلى وجوب الإحالة أعم من أن يتقطع الصلاة أم لا، كما تقدم في محله، ومع هذا فما انجواز عن قول السرخاني: نصرة الصلاة؟ والحمد لله إذ الأحذ معوم هذه الروايات لما فيها من الأمور المتكررة مشكل على الكل من الأئمة الأربعة، وأوردوا الروايات إلى ما ترشح عندهم من صلاحية الأحاديث والآثار، ومع هذا استدل بها من أفرح نوعاً من أنواع الكلام، واستدل من سعة مطلقاً بالاحتياط من رافضهم بقوله عز وجل: «وَرَوُّهُمَا بِمَا كُنْتُمْ يَكْفُرُونَ» ويعموم الروايات الواردة في الجسد، منها حديث معاذية بن الحكم السلمي أخرجه مسلم وأبو داود والشماني وغيرهم مطلقاً ومختصراً، وفيه: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»، إنما هو التضييق والتكسر وفراء المراءاة بالاحتياط، والاستدلال به من وجهين: الأول: بعموم قوله: «شيء من كلام الناس»، والثاني: بحصر إمام هو.

ومنها الروايات الواردة في سبب الإمام من قوله عليه السلام: «من نابه شيء في الصلاة فليست له صلاة»، وأنت حيرت بأن الكلام لو كان مباحاً لاصلاح الصلاة ما احتاجوا إلى المسيح، وانعقب، على أنها مبهمتان، لا يفهمان محل الصلوة، والروايات في هذا السبب مشهورة، رويت بطرق عديدة لكنها يذكر أنها عن محمد بن زياد عن أبي عبد الله عن عبد الله بن عبد الله عن



ريد من أرفع حال: فقد تكلم في الصلاة حتى ربت. طَوُّوْهُمَا فَمَنْ يَسْتَبِيحُهَا بِمَا يَسْكُوتُ، الحديث. وريد من أرفع ثم يصحب النبي ﷺ إلا ما سديته، قال أبو عمر: نصحيح أن ينفذ في الكلام في الصلاة، كما هي الحال،<sup>(١)</sup>

ومنها حديث ابن مسعود مرفوعاً: إن الله يُحدث من أمره ما شاء، وإنه قدس أن لا تكلموا في الصلاة، وأجابوا عن رويات آيات حملها على ما قبل نسخ الكلام، وهذا جواب مشهور عند المشيخ، ويجب أيضاً بما سنع في خاطري أن الروايات المعتمدة معوية بنفي كل أنواع الكلام مضافاً، برواية أبي البديس هذه لم نلَمْ نأثرها على فروقكم، لا بد أن تكون ماسحة لشيء المتعلم، فمع ما بينا من تكرار النسخ لا نصلح ماسحة لكونها مبهمة استواء. لا يتحقق بعد أن الكلام كان ملبساً أو للإصلاح أو لأمر آخر.

ويجاب أيضاً بما في الأحكام المرفوعة لشخص من أن قصة أبي البديس ليست فيها التسلح المناسب، به، فيه دليل على أنها كانت على أحد وجهين. إما من حظر الكلام في الصلاة، أو تكون بعد الخطر، فأصبح به الكلام ثم حذر متولاه: التسلح للرجاء. وهذا تقدم من كلام الحافظ في افتتاح أنهم اكتموا بمغيب النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه إلى آخر ما قلناه.

وبما قال ابن حبان في «صحيحه» في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما أخرج حديث أبي هريرة عن قصة أبي البديس: قال الثوري: كان هذا قبل براء، ثم أحكمت الأمور بعده، وقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن المنيذ في «الاجود» في «المنهاج» حيث قال: بما كان حديث أبي البديس في هذه الإسلام، وبزيده ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر أنه ذكر له حديث أبي البديس فقال: كان إسلام أبي هريرة بعدما قتل أبو البديس.

(١) ابن الصبورة (د ٢٥٩).



وبما في العرف الشاذي<sup>(١)</sup> أنه عليه الصلاة والسلام أتى جليلاً من حلة وهي الثبانة، وقد ذهبت بعد وضع العسر، ووضع الحرف في السنة الثانية، فكانت الواقعة قبل ذلك.

وبأن عسر كان حاصراً في هذه النخبة لما تقدم، ولما وقع له مثل ذلك أثناء الصلاة، أخرج الطحاوي في «معي الأثر» بسنده عن معمر قال: صلى عسر بن الخطاب بأصحابه وسلم في الركعتين، ثم بصرف، فقبل له فقال: «إني شهدت عبداً من أعراب بأحسانها وأحقاقها حتى وجدت أسدين، صلى بهم أربع ركعات، فإني أسبغني هذا مرسل جيت كذا في ذلك<sup>(٢)</sup>»، قال الطحاوي: وإن يذكره على من أخذ من الصحابة.

وبما قيل إن هذا كان خطأً تكرر وجوباً له كما قال النووي، وإنه وقع في بعض هذه الروايات، الأمور المستكبرة من المشي، والخروج من السجدة، والدخول، والأذان، والإقامة، وقد ذكر من الأمور التي تظهر من ملاحظة الروايات، ولم يقل بها أحد من الأئمة، من ولا من الأئمة، فلا بد أن يحمل على بدء التمام، ولا يعجب منهم في أنه إذا يكون البحث في الكلام في الصلاة يكون حديث في أسدين واضحاً ومؤمراً، وإذا يكون البحث في محل سجود الميمو يكون حديث في أسدين متقدماً على الروايات الواردة في ذلك.

والحديث في كسر التاميم والتسوية<sup>(٣)</sup>، اختلفت النسخ في هذه المسألة أي محل السجود على أربعة أقوال: طائفة رأيت السجدة بعد السلام، وذهبت طائفة إلى أن السجود قبل السلام، أخيراً ذهبت إلى حديث، وإنعموا في حديث ذي الأسدين مسجوح انتهى.

(١) بدل المستوية (٢٤٦، ٤٦)

(٢) اعلم: التاميم والتسوية (٢٤٧)، وفيه حديث أهل البيت











عوف، وما عدا هذه المواضع يسجد كله قبل السلام، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن فدامة في «المصنف»: قال الإمام أحمد: يحفظ عن النبي ﷺ خمسة أشبه: سلم من اثنين وسجد، سلم من ثلاث لم يسجد، وفي الزيادة والنقصان، وإذا قام من تسعين ولم يتشهد، قال الخطابي: المستعمل عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة، يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بريدة، أما إلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل، وبه قال سليمان بن داود أنها شهي من أصحاب النبي.

الخامس: يستعمل كل حديث كما ورد، وما لم يرد فيه شيء، مما كان نصاً صحيحاً قبل السلام، وفي الزيادة بعد السلام، وبه قال إسحاق بن راهويه.  
السادس: أن الساني على الأقل يسجد قبل السلام، واستحري بسجد بعد السلام، وإلى ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان<sup>(٢)</sup>، السابع: أنه بتحريم الساجد بين المسجود قبل السلام وبعده، حكاه ابن أبي شيبة عن علي، فإن الراعي: هو قول للشافعي. والثامن: أن محله كنه بعد السلام إلا في موضعين: أحدهما: من قام في ركعتين ولم يتشهد، والثاني: أن لا يقري ثم صلى على الأقل، وإلى ذلك ذهب أهل الظاهر، وبه قال ابن حزم، وروى النووي في «شرح مسلم» عن داود أنه قال: يستعمل الأحاديث في مواضعها كما وردت، قاله الشراكاني.

قلت: ومذهب داود هو القول التاسع، فإنه قال: لا يشرع إلا فيما ثبت، كما تقدم من كلام الحفاظ، بهذه تسعة أقوال.

ذهبت الحنفية منها إلى الأول، وبه قال إبراهيم النخعي وابن أبي ليلى، والحنن البصري، وسفيان الثوري، وهو مرئي عن علي وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعمار بن ياسر وأنس بن مالك - رضي الله

(١) شرح الزرقاني، (١/١٩٧).

(٢) فيه نظر فإنه قال في «مصابحه» يجب أن يستعمل الأخير كما وردت، فإن وردت عليه حالة غير المذكورة في الأحاديث ردها إلى غيرها من «أصول المواضع» أم لا؟







قَالَ السُّورِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ»: رَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» فَخَوَّهَ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمِنْ حَدِيثِ عَمَّةٍ، وَقَالَ فِي كُلِّ سَهَاءٍ: فَصَحِّحَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ عَمَّةٍ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ الْمَسْبُورَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَ يَخْتِجُ فَعَلَ ذَلِكَ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَآخَرُونَ، إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَنَسٍ مِنْ مِثْلِكَ صَلَاةٍ فَسَيِّئًا، فَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، ثُمَّ نَحَنَّتْ إِبْنَتُهُ وَقَالَتْ: أَمَا أَبِي لِمَ أَصْنَعُ إِلَّا كَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعجمه الصغير».

وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ بِسَنَدِهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْمَغْرِبَ، فَسَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَبَّحَ بِهِ الْقَوْمَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَعَدَ السَّجْدَتَيْنِ قَائِلًا: هَاتَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ: مَا عَاطَى عَلَى سَعَةِ بَيْتِهِ يَخْتِجُ، فَإِنَّ الزُّنَظِمِيَّ<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: وَأَمَّا الرُّوَابِيعُ الْفُؤَلِيَّةُ، فَهِيَ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي يَزِيدٍ قَالَ: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَهَا سَلَامًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ. وَمِنْهَا: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي سُجُودِ يَزِيدٍ، وَفِي آخَرِهِ: فَلَمَّا أَقْبَلَ عَتِيبَا بَوَّجَهُ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَحْذَثْ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا لِنُبَاتِكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّهُ أَنْ يَشْرَ مِثْلَكُمْ أَسَى كَمَا تُسَوُّونَ، فَإِذَا سَمِعْتَ فَذَكِّرْ بِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَهَيِّئْ الصَّوَابَ فَلْتَسْمَعْ عِيبَهُ، ثُمَّ يَسْلَمْ» ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَآخَرُونَ، قَالَهُ ابْنُ يَزِيدٍ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ ثَوْبَانَ مَرْفُوعًا: «لِكُلِّ مَسْبُورٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَغَيْرُهُمْ تَوَرَّفَ.

(١) مصابيح الرِّبَاةِ (٢/١٦٩).

(٢) أُنْشَرِ السُّنَنِ (٢/٢٤٠).



في مصنفه، وهي كلها حذية عن المعارضة، فتقدم على روايات العجلي.  
فإن قلت: كما تعارضت روايات فعله كذلك تعارضت روايات قوله، فوته  
سائر في حديث البخاري السجود قبل الاستسليم؟

فالجواب: أن الكلام في سجود السجود على الإطلاق لم يعارض حديث  
ثوبان، فإنه من اهتمام، على أن بها قاله التحفة جمعاً بين روايات فعله رَبَّنَا  
لأنهم قد رَوَوْا أنه يسلم بعد انشده عن يمينه فيسجد سجدتي السهو، فينشد  
ويصلي ثم يسلم، وهكذا ورد في بعض الروايات منفصلة في فعله رَبَّنَا فهذا  
أوجه ما يجمع به اختلاف الحديث.

فإن روايات التي ورد فيها سجوده رَبَّنَا قبل السلام، فالمراد بها من السلام  
سلام لأنصراف عن الصلاة، وهو التسليم الثاني في قولنا

وما ورد فيه السجود بعد السلام، فالمراد بسلام الفصل بين الصلاة  
والسجدة، وأيضاً فيه العمل بكل نوع من روايات القول والفعل.

وقد قال الزرقاني رحمه الله في مذهب الصحابة والأصوليين والفقهاء أن  
من أمكن الجمع بين الحديثين وجب الجمع، اهـ

فهذا الجمع ليس هو وعمره لجميع الروايات أولى من الجمع بالزيادة  
والانقضاء مع ما فيه من الإشكال المشهور، أن من جتمع عليه الجمهور،  
أحدهما في الزيادة، والثاني في الانقضاء، فلا صاع له، وما قالوا: يسجد قبل  
السلام تغليظاً اجازياً، انفس لا حاجة عليه، والحكمة أن الروايات في هذا الباب  
مختلفة، وكل من الأسماء الأربعة - مكر الله سبحانه - اختار ما يرجح عنده من  
ملاحظة الروايات والآثار.

فإن ابن رسلان: فإن العلاءي، اختلعت الأئمة في كيفية العمل بهذه  
الأحاديث، فأبو حنيفة والشافعي سلكا مسلك الترجيح، ومالك وأحمد  
وسحاق سلكوا مسلك الجمع، اهـ.

قلت: بل يصدق على مسلك الحنفية القول بالترجيح والجمع كليهما،



(١٦) باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته

٦٠٧/٢ - حدثني يحيى بن مالك، عن زائدة بن أسد، عن

عطاء بن يسار، .....  
 -----

وهذا شك في الاحتياط والأفضل، ولا فقد قال الشوكاني<sup>(١)</sup>: قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي لا خلاف بين هؤلاء المحققين وغيرهم من العلماء أنه لم يجز قبل السلام أو بعده للزيادة أو النقص أنه يحزله، ولا قصد صلاته، وإنما اختلافهم في الأفضل، انتهى.

قال العمري وفي النهاية: هذا الخلاف في الأوزونة، وكذا قاله الشافعي في المحازي، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup> وغيرهم، انتهى.

وقال النووي: جميع العلماء، فائدتهم بعدم التقديم وحراز الشافعي، وفرائضهم في الأفضل، اهـ.

(١٦) إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته

يعني إذا شك في الصلاة فنبه ربي على ما يحلظه، ويذكره منبهاً

٦٠٨/٢ - يحيى بن مالك، عن يزيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، الحديث

مرسل عن محمد بن جعفر بن زاذان، قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: لا أعلم أحداً أوثقاً عن

مالك إلا أن يقول: من مسلم، فإنه يحله عن أبي محمد النخعي، قلت: وعنه مسلم

وأبو داود والبيهقي وسنحه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سفيان<sup>(٤)</sup>، فإنه

(١) انظر الأوطار، (٢: ٢٥١).

(٢) انظر الاستدكار، (١: ٣٥٦)، والتمهيد، (٢: ٣١٢).

(٣) الاستدكار، (٢: ٣٤٨).

(٤) أخرجه مسلم في (٤٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (١٩: ١٠٩) باب العيم في الصلاة والشك، ج ١، ٨٨، وللمعنى في (١٣١) كتاب المساجد، (٢٥: ١٠٩) باب العيم في الصلاة.

ما ذكر إذا شك، ج (١٢٤٧)، وابن عديم في (٥) كتاب الصلاة، (١: ١٠٩) باب العيم في الصلاة، (١٢٤٧)، باب ما جاء في صلاة من فرج إلى القبلة، ج (١٢٤٧).



عن النبي ﷺ قال: «إذا شئت أخرجتكم من تنابذة، فلم يأنر كم  
من ...» (١) ...

السيوطي، وقال الرافعي<sup>(٢)</sup>: تابع مالكاً على إسناده الثوري، وحفص،  
ومحمد بن جعفر، ووصله الوليد بن مسلم، ويحيى بن راشد المازني، قال  
أبو عمر<sup>(٣)</sup>: هذا الحديث وإن كان الصحيح عن مالك إلا أنه متصل من  
وجه ثابت، وهم خطاط، فلا يصح نقضه من قصر في وصله، إلا أن الصحيح  
أنه من سند أبي سعيد الخدري، وما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز  
المداوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله، قال ابن حبان  
وهو محمد بن يعزب في قوله، ابن عباس، وإنما هو عن أبي سعيد، قاله السيوطي  
في «المشور»<sup>(٤)</sup>، ثبت. ثم أحده في «الصغرى» فعلمه في «الكبرى»

أن رسول الله ﷺ قال: إذا شئت أي نزل من غير رجحان عند الحنفية،  
وهو رواية المصنف<sup>(٥)</sup> في «المغني» ومطابق الشريعة عند الشافعية والمالكية، كما  
سواء في بيان المصنفات ومعدلاً، فإن في «المصنف الرافعي»<sup>(٦)</sup>، أشك في  
اصطلاح الفقهاء، ما استوى طرفاه، فإذا قوي أحدهما ولم يطرح الآخر، فهو  
حسن، وإذا عند الثابت عليه وترك الآخر، فهو أكثر الحسن، وغالب الرأي،  
والمرجح وهو، وقار ابن المنجد<sup>(٧)</sup> التحري طن بلا دليل، انتهى مختصراً،  
«أحكم في صلته فلم يسم» ولم يخل على طنه (كم) مسمى أثلاً ثم أربعة،  
بمسألة الاستيعام في النسخ الموحدة عندى، ونقظ رواية محمد<sup>(٨)</sup> ثلاث أم  
أربعة، بدون الاستيعام، وكذا في رواية أبي داود وغيره عن مالك (فليصل)  
بدون الباب في أكثر النسخ من المصنوعة الهندية والصربية على النباهي، وكذا  
في رواية محمد، وفي نسخة الرافعي طابا، فتكون للإنباع (ركعة) حتى إذا

(١) «فتح المبرقعات» (١١: ٢٩٩)

(٢) «المعجم» (٦: ٢٠٧)

(٣) (١: ٢٩٨) وأخرج البيهقي رواية أبي سعيد في «السنن الكبرى» (٢: ٣٣١).



وَيُسَبِّحُ<sup>(١)</sup> سُبْحَانَكَ وَهُوَ جَالِسٌ، قُلْتُ أَتُسَلِّمُ، .....

شَكَ فِي ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ فَلْيَجْعَلْهُ ثَلَاثًا وَبِصَلَاتِي رُكْعَةً (وَلْيَجْعِدْ سَجْدَتَيْنِ) لِلسَّهْوِ.  
ولفظ رواية أَبِي دَاوُدَ يَطْرُقُ ابْنَ عَجَلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ  
يَسَّارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدَّارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَكَ أَحَاكُمُ فِي  
صَلَاتِهِ فَلْيَنْتَقِ التَّنَكُّ وَلْيَسِرْ عَلَى الْبَقِيَّةِ، فَإِذَا اسْتَبَقَى التَّسَامُ سَجْدَ سَجْدَتَيْنِ.  
وحديث أبي حنيفة لم يسمِ قال يوجب سجدة السهو مطلقاً، وسباني تمام الكلام  
عليه في باب العمل في السهو، تحت حديث أبي هريرة.

(وهو جالس قبل التسليم) هذا مخالف لم يسم قال بالسجود بعد السلام في  
الزيادة. لأن صلاة هذا الشاك إذا تدور بين النمام والزيادة، فكان حتى هذا  
لتجمع أن يسجد إذا بعد السلام.

وثنا قال الجاسي<sup>(٢)</sup>: ظاهر الحديث يخالف ما روينا من حديث أبي  
هريرة وعمران بن حصين: أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام، وكذلك  
في حديث ابن مسعود. ولما في ذلك طريقان: أحدهما الترجيح، والثاني  
لتجمع.

أما الترجيح فنلنا: أخبارنا كلها صحاح، لا اضطراب في أسانيدنا،  
وحبرهم مضطرب الإسناد لأن ما نكأ وأكثر الحفاظ على إسمائه. وقد اضطرب  
في إسناده فرواه ابن بلال وغيره عن عطاء عن أبي سعيد، ورواه الدراودري  
وغيره عن عطاء عن ابن عباس، فكان ما تعلقتنا به أولى لسلامة روايته من  
الاضطراب. والثوجه الثاني: أن عمر عطاء رواه واحد، والأخبار التي تعلقتنا  
بها رواد جماعة من أئمة الصحابة، وانعلق يخبرهم أولى؛ لأن السهو عن  
الجماعة أبعد، والوجه الثالث: أن رواية ما تعلقتنا به أثبت، لأن علقمة  
ومحمد بن سيرين أثبت من عطاء، فكان التعليق بروايتهم أولى.

(١) في نسخة: يسجد.

(٢) المتن: (١/٢٧٦).



.....

.....

وأما الجمع بين التحدتين - وإنما جمع بينهما على أن السرار حال سلام هي حال - أي حريرة وغيره السلام من الصلاة. والمعذور في حديث عطاء سلام التشهد. وقد أطلق عليه السيوطي اسم السلام في قوله: «والسلام كما قد عرفت» ووجه ذلك أن السرار من قوله: «بحد حديثين» يحتمل أن يريد به مجرد الصلاة، لأنه مصر بما يجعله من التوقيع والتسمية والتحليل والسلام. وعلى هذا الأمر في ما ترك ذكر محدثي «سهر» ثم أشار إليهما بقوله «شعبنا» عائلي السجديين، المعلوم ذلك مقام ذكرهما، أي.

قلت: لا يذهب حديث أن هذا تكلام شعبي يوجب بطول الكلام وذكرهما مع ظهورهما في ناسخ. «شعب من العلامة الناجي» أنه جمع بين التوراجين فوجبه قد أطلقه عليه حماد. وإذا على تشابههم وغيرهم. فقال قبيل ما الكلام. وإن قيل: يحتمل أن يراد بذلك أي في حديث أبي هريرة، السلام لأبي السجدي.

فالجواب: أن السلام إذا أطلق في النسخ وأريد إلى الصلاة اقتضى سلام من الصلاة، لأنه لا خلاف في أنه لا يظهر منه، فصح أن يحسن عليه حتى يدل المذنب على سلامه.

وجواب ثالث: أنه لو نسب مع الاختلاف لكان قوله بعد السلام يقتضي اسم إلى حسن السلام. فصح أنه يكون السجود بعد كل ما يطلق عليه هذا الاسم، أي أمر ما قلناه. وبمثل هذا قال أهل الفارسية في مثل السائر منهم: «بيت دم دوخواتر» والتفارج - رحمه الله - لم يفتقر - «مذ» تصغير الحديث. «بيت صمد» واضطراب - إلى أنه سئل لإسناد مذهبه، ولذا حازل الزرقاني وحداثة إلى تصحيحه وتصلبه، كما عدم في أول الحديث، والحقبة لما قالوا بالصحة لم يخالفهم شيء من الروايات، والله اعلم.

والجواب الرابع: أنه لو نسب بعد التثنية والأربعة وحاشا أن كان ركعة المشكوك فيها، وأنه في الحديث. وبزيادة هذه الركعة صارت



تَمَنَّى بِهَا ثِنْتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً، فَالسَّجْدَتَانِ تُرْغِمُ لِلتَّنَبُّطِ<sup>(١)</sup>.

أَفْرَكَاتٍ خَمْسًا (شَفَعَهَا) أَي ضَبَّرَهَا شَفَعًا (بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ) الَّتِي سَجَدَ لَهَا لِلسُّهُو، بِعَنِي لَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِلسُّهُو لَكَانَتْ الْخَامِسَةُ لَا تَنَاسِبُ أَصْلَ الْمَشْرُوعَةِ، فَلَمَّا سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُو أُرْتَفَعَتِ الْوُتْرَةُ وَجَاءَتِ الشَّفَعَةُ الْخَامِسَةُ لِلْأَصْلِ، قَالَه أَمِنْ دَسْلَانِ.

(وَإِنْ كَانَتْ) تِلْكَ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّاهَا بَعْدَ التَّرَدُّدِ (رَابِعَةً) فِي الْحَقِيقَةِ، وَكَانَتْ الصَّلَاةُ قَبْلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ، وَكَمَلْتَ صَلَاتَهُ إِذَا ذَاكَ (فَالسَّجْدَتَانِ) لِلسُّهُو (تُرْغِمُ) أَي إِغَاظَةُ وَإِذْلَالُ، مَا حُوِّذَ مِنَ الرِّغَامِ، وَهُوَ التَّرَابُ (لِلتَّنَبُّطِ) فَإِنَّهُ تَكْلَفٌ فِي التَّنَبُّطِ فَأَضَلَّ اللَّهُ سَبِيلَهُ، حَيْثُ جَعَلَ وَسْوَسَهُ سَبِيلًا لِلتَّقَرُّبِ لِسُجْدَةِ اسْتِحْقَاقِ الثَّلَاثِينَ بِرُكْعَتِهَا الطُّرْدِ. (بِهَذَا)<sup>(٢)</sup>.

وَعَرَضَ الْمُعْتَصِفُ بِإِبْرَادِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَعَ كَوْنِهَا مُخَالِفَةً لِمَذْهَبِهِ فِي مَسْأَلَةِ السُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ هُوَ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى مَسْأَلَةِ التَّشْكِ فِي الصَّلَاةِ.

وَاحْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَقْوَابٍ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ التَّشْكِ لَمْ يَدْرَ رَادًّا، أَمْ نَقْصًا، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، حَكَاهُ الطُّحَاوِيُّ عَنْ طَائِفَةٍ، وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ الصَّرْفِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَمْزُجْ بَيْنَ ثَلَاثَيْنِ صَلَاتِي أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَائِسٌ»، فَأَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ، فَعَمَلُوا عَلَى هَذَا، وَأَعْمَلُوا أَحَادِيثَ التَّحَرِيِّ، وَابْتِنَاءَ عَلَى الثَّابِتِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: إِذَا لَمْ يَدْرَ كَمْ صَلَاتِي فَرَضَهُ أَنْ يَتَعَبَّدَ الصَّلَاةَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَبَدًا حَتَّى يَحْتَقِنَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَعَبَّدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا شَكَّ فِي الرَّابِعَةِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، قَالَه الْعَبْنِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(١) تَذَكُّرُ السُّجُودِ (٢٩٦/٥).

(٢) عَمْدَةُ الْقَارِي (٦٤٨/٥).



قال ابن رشد في «البدائع»<sup>(١)</sup>: هؤلاء رجحوا حديث أبي هريرة، وأسقطوا حديث أبي سعيد وابن مسعود، وهذا أضعف الأقوال، انتهى. وقال بعضهم: يري على كفيين، وهو الآن، وإليه ذهب الشافعي ومالك، كما قاله النووي والبرقاني، وللإمام أحمد في ذلك ثلاث روايات ذكرها الشيخ في «البدائع»<sup>(٢)</sup> عن الهدي، وابن فداوة في «المغني» إحداهما: البناء على اليقين مطلقاً، والثانية: البناء على التحري مطلقاً، والثالثة: البناء على اليقين للمفرد والتحري للإمام وهو ظاهر مذهبه، وقالت: التحضية - لتعصين في ذلك، وجمعوا بين الروايات الواردة في ثواب جمعاً حسناً فقالوا: إذا شك أحد، وهو مبني بالشك لا مبتلى فيه، استأنف الصلاة، وإن كان يمرض به الشك كثيراً بنى على أكر رآه، وإن لم يكن له رأي بنى على اليقين، قاله العيني.

قد ذكر الإمام محمد في «موسم»<sup>(٣)</sup> ومن أدخل عليه الشيطان الشك في صلاته فلم يلق ثلاثاً صلى أم لم يلق، فلا فإن كان ذلك أول ما لقي، تكلم، واستفحب صلاته، وإن كان يلقى كذلك كثيراً مضى على أكثر ظنه ورأيه، ولم يمسح على البصر، فإنه إن فعل ذلك لم يحسب ما يرى من السهو الذي دخل عليه الشيطان، وفي ذلك آثار كثيرة، أم.

ومعنى قولهم «مبتلى به» على ما قاله «البدائع»<sup>(٤)</sup> أنه لم يصب غشاة له، لا أنه لم يسه في عمره قط.

ولا بد من التصيل للجمع بين الروايات لكثرة اختلافها، ولهذا اضطر جماعة إلى حمل حديث أبي هريرة الأنبي في العمل في السهو على

(١) بداية المجتهد (١/١٥٩).

(٢) بدل المجتهد (٥/٣٩٠).

(٣) (١/١٥٧).

(٤) نظر مدعي الصنع (١/٤٠٣).



لنستكمل<sup>١</sup> ما بدأه في تحريرنا من ذكر التحريم على الماء على اليدين، ومع هذا فقد مضى إلى ترك بعض الروايات، ولا ينكر أحدها للمسلمين إلا حديثه عن جمع ماء اليدين عند التعرض لأمر من صرح بعض الروايات<sup>٢</sup>، ولا يصدق أحد على أنه ينكر المتعذر في روايات الصحاح الواردة في<sup>٣</sup> «ثوبي» و«لونه» و«جمع» فيه وفي ما صح.

وأخرج محمد في كتاب الآثار<sup>٤</sup> أحدا<sup>٥</sup> حقيقا عن حماد عن أبيه عن علي بن النضر، ولا بدني<sup>٦</sup> له صلى الله عليه وسلم ثلاثا، قال: إن كان أول سبابة أحد الفضلاء، وإلا كان يتم المسببات بتجزي الفضلاء، فإن كان آخر رأيه أنه «م الفضلاء» صحه محمد بن السمر<sup>٧</sup>، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى الله عليه وسلم ثلاثا أصدا<sup>٨</sup> إليه، وأحد<sup>٩</sup> أنه وجد<sup>١٠</sup> في تفسيره، فإن مضى<sup>١١</sup> به ما قبله، وهو هو أبي حنيفة<sup>١٢</sup>.

وأما الحقيقة على قولهم في الإعادة ما ثبت عليهم برواية أبي مسعود مرفوعة<sup>١٣</sup>، إذ تلك أحدها في صحاحه كمن سئل في الصلاة، «كأن يروى عن أبي أمامة وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص أنهم قالوا ذلك»<sup>١٤</sup>، في الدنيا من التمتع.

وقال السمرقاني<sup>١٥</sup> وأخرج ثقاتنا بالاشتراك ما أخرجه الطبراني في الكبير<sup>١٦</sup> عن عباد بن منصور<sup>١٧</sup> أنه سئل الله عز وجل عن رجل سبها في الصلاة، فلم يدرك<sup>١٨</sup> الله، قال: «الله عز وجل يسجد مستحي فاعلموا» وهو من رواه أصحاب من يحيى بن عاتقة<sup>١٩</sup> قال العراقي<sup>٢٠</sup> سمع بسبع أصح من غيره<sup>٢١</sup>.

(١) أي الذي جسد به، فإنه من ذلك النوع شيئا أو كلها.

(٢) في الآثار (١٠٧).



وأنت، حسب ما أفضى ما نورد عليه اشوكني هو الإنسان، وهو لا يرد على مسئلة بهذه الرواية

ثم قال: وحجوا أيضا بما أخرجه الطحاوي عن سفيان بن سعيد، أنه قال: «أنا يا رسول الله في رجل منها في صلاة فلا يذكر كم صلى؟ قال: ينصرف ثم يقوم في صلاة، حتى يعلم كم صلى» الحديث، وفي إسناده ضعف بن عبد الرحمن الطحاوي الحرزي، مختلف فيه، وهو كلف في التماسين، يروي عن السجاني، وفي إسناده أيضا عبد الحميد بن يزيد، مجهول، هـ

قلت: هناك هذا من رواد أبي داود والنسائي وابن ماجه، ولقد كان معين ومن مغير وغيرهما، وانك أنت حاتم عمر السجاني إجماعه في الانقطاع، وشذ الحجة من يزيد بن عيسى عليه من هو، فبطل فيه فإن المعنى في كتبهم بهذا الاسم عدة رواة، ولو سلمنا قارونية الضعفة الحديث الروايات والآثار لتعني إلى درجة الحسن.

هذا لم يسمي<sup>(١)</sup> وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن عمر قال: في الذي لا يذكر كم صلى مالا أم أرحما؟ قال: بعد عن حفظي، وفي نسخة قال: أما إن إذا لم يذكر كم صلى فليس أعبد، انتهى وأخرج نحوه عن حماد بن حماد عن الحسن بن الحسن بن أحمد، وأخرج مجاهد في كتابه الآثار ما يحد عن إبراهيم السجاني.

قلت: واسئل لهم من قدمه في التشرح الكبير، روى به أبي داود عن أبي هريرة، قال يقول: لا يزال في صلاة ولا يسلم، واستدلوا على ما احتجوا من السجاني إذا شربك حديث ابن مسعود سريعا: إذا شربك أحدكم في صلاة فليذكر الصلاة صلى أم لم يصلي؟ فليذكر أم لم يصلي؟ وليذكر عليه أخرجه السجاني وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

(١) المصنف، (١٠٧٣)، ص ٢١٢، (١٠٧٣)، ص ٢١٢، (١٠٧٣)، ص ٢١٢



وأخرج الطحاوي عن عمرو بن دينار قال: سئل ابن عمر وأبو سعيد  
 عن رجل دخل صلاه فلم يذكر كم صلى؟ قالوا: يتحوى أصوب ذلك فيمنه،  
 ثم يسجد سجدة واحدة، وأخرج الإمام أحمد في كتابه (الإنارة): أحسبنا أبو حنيفة  
 بن حمد عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: إذا شك أحدكم في  
 صلاته فلا يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً، فليخبر؛ فليبطل الفصل منه، فإن كان  
 كثير منه أمها ثلاثاً، قام بأصوات إليها (الرابعة) ثم تشهد، ثم يسجد  
 سجدة واحدة، وإن كان الفصل طمأنه صلى أربعاً تشهد، ثم سلم، ثم سجد  
 سجدة واحدة، قال أحمد: ربه يأخذ إلا أنها تسحب له إذا كان ذلك أول ما  
 أتياه أن يعيد الصلاة. محمد قال: أخرجه مالك بن معمر عن عطاء بن راسي  
 رباح أنه قال: سجدة انتهى

وأخرج الطحاوي<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الخدري أنه قال: في توهم يتحوى  
 ذلك من النبي ﷺ قال: عن النبي ﷺ. وأخرج أيضاً عن ابن عمر عطف:  
 أنه كان يقول: إذا شك أحدكم في صلاته فليخبر الذي ينسب أنه نسي من صلاته  
 فليعدد ويسجد سجدة واحدة وهو جالس، وسبأني فور الموطأ أيضاً. وأخرج  
 ابن أبي عمير قال: كانوا يقولون: إذا أزعجهم يتحوى الصواب، ثم  
 يسجد سجدة واحدة.

واستدلوا على قولهم نسي على الأقل لم يتبين عند تساوي التعريفين  
 بروايتهم استدلالاً به الشائعة من وافهم في البناء على التيقن مطلقاً، منها:  
 حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: إذا شك أحدكم في صلاته، ولم يذكر كم  
 صلى؟ فليخبر الشك وتبين على ما استثنى الحديث. أخرجه مسلم وأبو  
 داود وأحمد وابن حبان وأبو حاتم والبيهقي، واختلط فيه على عطاء بن رزيق  
 مرسلاً، يروى بذكر أبي سعيد فيه، فلهذا التوكل.

(١) الشرح مبني على (الإنارة) (١/٢٥١).



ومنها: حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: «إياك أحذركم في صلواتكم يدر واحدة حسبي أم ليس، فليجعلها واحدة» الحديث. آخره أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه، وقال الشوكاني: «الحديث معلون، ثم سقط الكلام عنه بعد ما قام الحافظ في «التحجير»

والحاصل أن الروايات الواردة في الفتك في الصلاة محللة خطأ سيما في دس التحريج وإنشاء على الأقل، واحتمل لأنه في العمل على تلك الروايات، وأول من أثاره أحمد ما ترجع عنه ملاحظة الروايات والأدلة من آثار الإمام الشافعي ومن بعده الإمام ابن أبي شيبة مطبوعة وأولوا الروايات الواردة في التحريج على ذلك. قال الصديقي: «قال الشافعي وإمامه وابن حزم» أن التحريج هو إنشاء على النبي، وبحقن النووي عن أبيه، انتهى.

قلت: نحن المنقول عن جمهور أهل العلم هو مجرد بين التحريج وإنشاء على النبي فيما سري، والحكمة أو الشافعية ومن وافقهم أولوا روايات التحريج إلى البناء على النبي.

واختلف نقل أبو إمام ماذك ومبر تفعه، فقال النووي<sup>(١)</sup> في شرح حديث ابن مسعود في التحريج: «به دليل لأبي حنيفة وموافقه، وخالف الحديث حدة لهم، ثم اختلف هؤلاء فقال أبو حنيفة ومالك: «محصاة» أي مذكاة. هذا لمن اعتراه الفتك بعد التحريج، وأما غيره حسبي على النبي، «دليل آخر» هو على عمومته انتهى. كذا نقل عن مالك، ونسبه الشوكاني في «اللبيل»<sup>(٢)</sup> والشيخ في «الذيل».

لكن قال ابن رشد في «المداينة»<sup>(٣)</sup>: «قام مالك بن أنس بحديث أبي

(١) نقل إلى الأحرار: (١٢٦: ٢١)

(٢) شرح النووي على معانيه: (٢٥: ١٦٦)

(٣) دليل الأحرار: (٢١: ١٢٧)

(٤) درر المعجده: (٩: ١٩٩)







عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً بَعْدَ صَلَاةٍ غَضِبَ عَلَيْهِ الْمَلَكُ» (١).

وتعمدت فعله وتعمدت فيه، أي: وأدرك في الغامض، الغرض المقصود والتفريق المتعمد، وتوخى رجاء تحرره، كونه، أي:

الذي يظن أنه سر من صلاته فيصلي: قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> أراد به الباء على التثنية، وأوله من قال: بالتحري، أنه أراد العمل على أكثر الظن، وتوعدا أخوذاً وأميناً: لأنه أمره أن يصلي ما ضمن أنه به انتهى.

قلت: لكنه محاذف لمذهب ابن عمر بنفسه كما سيأتي، في آخر الباب رواية لفظ البوحي، ونقط لفظ البهاء وحسنه الطحاوي<sup>(٣)</sup> بعدما أخرجه بطريق على التحري، وهو التثنية، ليوافق مذهب ابن عمر، ولا يدخل في توجيه القول بما لا يرضى به مثله.

والعجيب من مثل ابن عبد البر إذا يروى: هو عبدة السماء على الثقلين، مع أن جلأ لأثر المسئلة عن ابن عمر على خلاف ذلك، فسيخرج المصنف بنفسه عن من عمر بطريق آخر ذلك، لنحو كذا، بمعنى، التحصيل، والتوخى هو التحري عينه، وقد أخرج الطحاوي بسنده إلى عمرو بن دينار، وقال: سأل ابن عمر وأبو سعيد الخدري عن رجل سها، أي: يذنب كم صلى؟ فقالا: يتحرى أصوبه ذلك.

ثم ليسخذه سعدني السهو وهم جالس، وقد روى ابن عبد البر من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن عمر بن محمد بسنده مرفوعاً بضعاً، وقال: لا بأس بضعه. لأن ذلك رواه موقوف، ولم يرومه من يوافي به إسماعيل وأحمد وصيقلان، وبما ذكره يعرف. أي:

(١) الاستبصار (٢/٣٩٦)

(٢) الشرح مباهر لأثره (١/١٤٢)



٦٤/٣٠٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَفِيفِ بْنِ غَمْرٍو  
السَّهْمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ نَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَنْ غَمْرٍو بْنِ  
الْعَاصِي، بِرُكُوبِ الْأَخْبَارِ.....**

٦٤/٢٠٩ - (مالك عن عفيف بن عمرو) ينتج العين، قوله الررقاني، ابن  
السب، (السهمي) من رواية أبي داود، قال في «الخلاصة»<sup>(١)</sup>، ونقله نسائي،  
وقال في «الميزان»<sup>(٢)</sup> لا يلزم من هو، وفي التهذيب<sup>(٣)</sup> ذكره ابن حبان  
في «الثقات»، كذا في «السنن».

عن عطاء بن يسار أنه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل من  
عاشم لسهمي أبو محمد، وفيه: «سألت الرخيم القرشي أحد السابيين  
المكثرين من الصحابة، وأحد المعتدلة لفضلاء، استأذنني في أن يكتب  
حديثه، فأذن له، قال في «الخلاصة»: له سمعة حديث، وفي «الإكمال»: كان  
يقوم بالليل فيقطع السراج، ثم يبكي حتى رست عيناه، اختلف في موته فقيل:  
لبالي الحرة سنة ٦٣، وقيل: سنة ٧٣، وقيل: مات بمكة سنة ٦٧، وقيل:  
بالطائف سنة ٥٥، وقيل بمصر سنة ٦٥، انتهى. وقيل: غلب في سنة ٦٥. وفي  
«البدل»: مات في ذي الحجة لبالي الحرة على الأصح بالطائف، على الأرجح.  
قلت. وتقدم في ترجمة أبي عمرو الاختلاف في أن العاصي بالبلاء، كما  
اختلف النووي والرقاني، أو بحفظها، كما حزم به الفارسي.

(وركوب الأخبار)، قال الررقاني: جمع خير، بكسر الهمزة وتشديد  
ويعصب إليه إما لكثرة كتابته بالحبر، أو معناه ملحقاً بالعلماء، أمه. وفان في  
«القاموس»: انحر - بالكسر -: نُقِرَ<sup>(٤)</sup>، «العالم»، أو الصالح، وفتح فيها،

(١) (أمر ٢٦٨)

(٢) «ميران الاختلاف» (٣/٨٤)

(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/٢٣٩)

(٤) «النفس السادة»



جميعه أَسَارَ وَجِبُورٍ، وَكُتِبَ الْحَبِيرُ وَيَكْسَرُ، وَلَا تَقُلْ: «الْأَحْيَاءُ» انْتَهَى. قُلْ: «الْمُؤَدَّاتِي» وَقُولِ انْصَحْ. لَا تَقُلْ: «الْأَحْيَاءُ» بِنِهَايَةِ عَطْفٍ، فَقَدْ أَتَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَيَكْمِي قَوْلُ مَنْ لَيْسَ بِهِ رِيوَاةٌ إِذَا قَالَا: كُتِبَ «الْأَحْيَاءُ» انْتَهَى.

قَالَ نَفَرَانِ: قَالَا حَبِيبِي: الْأَسَارُ جَمْعُ حَرٍّ مَانُضَجٍ وَالْكَسْرُ وَالْإِضَاقَةُ، أَمَّا فِي رِيَاةِ الْخَيْلِ، انْتَهَى.

هُوَ كُتِبَ بِنِهَايَةِ عَطْفٍ - بِكُسْرِ الشَّوْثَةِ الْمُؤَدَّاتِيَةِ الْخَبْرَ عَنِ مِثْلَةِ - كَمَا صَبَّغَهُ فِي «الْمَعْنَى» وَ«جَمْعُ الْأَسْوَرَةِ» أَبُو إِسْحَاقَ الْحَمِيرِي، حَكَاهُ نَبِيَهُ أَهْلُ الرِّجَالِ كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْحَافِظِ»<sup>(١)</sup> وَ«تَقْرِيبِ»<sup>(٢)</sup> وَ«الْإِكْسَالِ» وَ«الْخُلَاصَةِ»<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقُدَوِيُّ وَالْمُرْتَضِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَرَوَاهُ فِي رِجَالِ الْحَافِظِ الْأَصُولُ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ، هُوَ كُتِبَ بِنِهَايَةِ عَطْفٍ بِنِهَايَةِ عَطْفٍ، وَالظَّاهِرُ هُوَ تَصَحُّفٌ مِنَ الْأَصْلِ، بَدَلُ تَبِيءٍ أَوْ بَدَلُ جَمْعٍ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: مَنْ دَنَى الْكَلَامَ، قَالَ: أَدْرَكَ الْحَافِظُ وَأَسْمَعَ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ، وَتَبَيَّنَ فِي أَيَّامِ عُمَرَ، كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْحَافِظِ»، وَقَدْ فِي «الْإِصَابَةِ»<sup>(٤)</sup>، وَأَوَّلُ مَا جَاءَ فِي إِسْلَامِهِ كَلَامٌ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَيُزَمُّ فِي رِجَالِ الْحَافِظِ الْأَصُولُ إِسْلَامُهُ فِي زَمَانِ عُمَرَ.

وَقَدْ أَلْفَزَ فِي «سَنَنِ أَبِي زَيْدٍ عُمَرَ» مِمَّنْ الْمَشْهُورُونَ وَمَاتَ مِنْهُ ٣٢ هـ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَفِي «تَقْرِيبِ» مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَفَدَّ جَاوَزَ الْعَامَةَ، وَفِي «تَهْذِيبِ الْحَافِظِ» وَقَدْ مَنَعَ مِائَةَ أَرْبَعِ مِائَةٍ.

(١) (١٣٨: ٨٨).

(٢) (٢٥٠: ٢٢).

(٣) (٣٦٦: ١١).

(٤) (الإصابة: ٣٢٢/٥، ٣٢٣).



عن أبي عبد الله ع قال: «فلما بدى من فجر غد، أتانا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أتتني فحدثتني قصة الحرب، في أسعد السجود، وهو من»

**وحدثني عن ذلك، عن جامع، أن محمد بن عبد الله بن عمر، كان**  
**قال: من السجود في صلاة، أن يركع ركعتين، فيقرأ في الأولى**  
**سورة الفاتحة، وفي الثانية، سورة البقرة، ثم يركع ركعتين، فيقرأ في الأولى**

عن أبي عبد الله ع، قال: «فلما بدى من فجر غد، أتانا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أتتني فحدثتني قصة الحرب، في أسعد السجود، وهو من»  
 قال: «فلما بدى من فجر غد، أتانا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أتتني فحدثتني قصة الحرب، في أسعد السجود، وهو من»  
 جندنا، فنظفنا أنفسنا، ولا نركع على التراب، كنا نركع على الإبراهيم الخليل،  
 ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين، أما ما ذهب  
 عنه أبو بكر، وهو يركع ركعتين، فلما أتتني في ذلك، فقلت: «هذا»  
 ولا راعني، والله عني، وأبو حمزة، وهو يركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،  
 ركبته من ركعتين، من صلاة، من صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،  
 من صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،  
 في الصلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،

عن أبي عبد الله ع قال: «فلما بدى من فجر غد، أتانا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أتتني فحدثتني قصة الحرب، في أسعد السجود، وهو من»  
 قال: «فلما بدى من فجر غد، أتانا أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أتتني فحدثتني قصة الحرب، في أسعد السجود، وهو من»  
 جندنا، فنظفنا أنفسنا، ولا نركع على التراب، كنا نركع على الإبراهيم الخليل،  
 ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين، أما ما ذهب  
 عنه أبو بكر، وهو يركع ركعتين، فلما أتتني في ذلك، فقلت: «هذا»  
 ولا راعني، والله عني، وأبو حمزة، وهو يركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،  
 ركبته من ركعتين، من صلاة، من صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،  
 من صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين، في صلاة، ثم نركع ركعتين،

— — —

١٥١) عن محمد بن عمار ع

١٥٢) عن أبي عبد الله ع (١٣٧/٣٦)

١٥٣) عن أبي عبد الله ع (١٣٧/٣٦)

(١٣٧/٣٦) (١٣٧/٣٦)







٦٥/٢١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شُهَابٍ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَحِينَةَ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ.....

٦٥/٢١٠ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن الأعرج) عبد الرحمن بن  
هرمز (عن عبد الله ابن بحينة) يضم الموحدة وتفتح الحاء المهملة وسكون المثناة  
التحتية وسون، اسم أمه أو أم أبيه، ففي رجال «جامع الأصول»: ومحنة بنت  
الحارث أمه، وقيل: أم أبيه، والأول أصح، انتهى. فينبغي كتابة ابن بحينة  
بالألف لتلا يلتبس بالأب، وأبوه مالك بن النسيب - بكسر الفاف وسكون  
الهمزة موحدة - وإذا نسب إليهما يجب أن يكون أفظ مالك، ويكتب الألف،  
على ابن بحينة لتلا يتوهم مالك بن بحينة، وهو خطأ فاحش؛ وينبغي أنه يحفظ  
هذا الأصل، فيحتاج إليه في أسماء كثيرة، مثل: معمر بن علي «ابن الحنفية»،  
واسماعيل بن إبراهيم «ابن عتبة»، وغير ذلك.

وعبد الله هنا يكنى أبا محمد، أسدي - يسكون السين -، ويقال: أُردي،  
من أُرِد شوم، صحابي مشهور أسلم قديماً، قال في «الخلاصة»<sup>(١)</sup>: له (٢٧)  
حديثاً، من رواية الستة، له صحبة، ولأبيه مالك، ولأمه بحينة أيضاً صحبة،  
مات بعد الخمسين، وفي هامش «الخلاصة» عن «التهذيب»: مات في أيام  
ولاية مروان على المدينة.

(أه) أي عبد الله (قال: صلى لنا) أي لنا، فاللام بمعنى الياء، ويجوز أنه  
لما أراد أنه كان إماماً أعطى صلى معنى أم، أي كان إماماً لنا، وفي رواية  
شعب عن الزهري عند البخاري: «صلى بهم»، «رسول الله ﷺ ركعتين» من  
الظهر، كما سيأتي في الحديث الآتي (ثم قام) إلى الثالثة (فلم يجلس) بعد  
الركعتين، فترك الجلوس والشهد الأولين، زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج

(١) (ص ٦١١)، وانظر: «التعليق المسجدة» (٤٥٤/١).



حدث ابن عزيقة مستحضره، فقص عليّ مرق من حديثه، وهي حديث معاوية بن النسائي، وحديث عصة بن محمّد بن عبد الحكم بن خالد، نقصة بوجهه في إسناده، ووجه دليل عليّ أن ذلك الحرس الأول إنما لم يرجع له، قال أبو رقابي<sup>(١)</sup>.

هذا المعبري<sup>(٢)</sup> اخلفوا دومان قام من سبيل ساهب، حل يرجع إليّ الحارس<sup>(٣)</sup> فثقت طائفة بمدرا الأحداث، أن من اسمه فائما فلا يرجع، وبجس في حديثه، وإن لم يسبق فائما جالس، وفي ذلك من مناده بعنقة داس أبي تسي، وهو قوم الأوزاعي واس الثقات في اللغة والله والشافعي، وقالت طائفة، إنما عرقب أخته، وأبى وإن لم يعود، فلا يرجع وبساده، رواه من انساب عن ذلك في المجموعة، وقالت طائفة، رواه ابن أبي عمير، فثبت ذلك عن المعبر من سمر والحسين والحسين، إلا أن السخمي قال: بعلم ما لم يستقم القرامة، وقال الحسن، ما لم يرجع انتهى.

قلت: وعادة الحلية ما هي، فثقت طائفة<sup>(٤)</sup> أن منها عن الفقوم الأول من النجاشي، أنه ما لم يستقم فائما عليّ تدهر التستيب، وهو الأصح، وإن استقام فائما لا يعود، أما ابن أبي عمير، فوجه في طاهر الحديث، فقامه عن عليّ النجاشي، إن كان هو، فقوم الحروب ساد، ولم يزل إلى النجاشي، فبؤد الأول ووجه أبي داود، فقد ذكر قبل أن يستوي فائما فثقت، فبؤد السوي فثقت، فلا يحسن، سبي.

وفي مستحضر خليل، يرجع ذلك الحرس الأول أن لا يتأخر الأجر، بهذه وزكبه، ولا سجد، ولا فائما، ولا يظلم إلى رجوع، انتهى.

(١) شرح درخوار، (١٠١: ١٠٢)

(٢) نسخة القاري، (١٠١: ١٠٢)

(٣) شرح المستحضر، مع نسخة ابن أبي عمير، (١٠١: ١٠٢)



.....

ثم إذا رجع بعد استوائه هل تعدّ صلاته؟ حدثت عبد الأنبياء قال الحافظ في «الفتح»: فمن سها عن الشهد الأول حتى قام من الركعة ثم ذكر لا يرجع، فقد سبّحوا به بغير ظم يرجع، فلو بعد المصلي الرجوع بعد تلكه ما برهن ذلك صلاته عند الشافعي، خلافاً للجمهور، اهـ. وقال الزرقاني لم يفسد صلاته عند جمهور الفقهاء، ومنهم الإمام مالك، وفيل، قيس، وهو مذهب الشافعي، اهـ. وتقدم عن المختصر خليل: أنها لا تبطل إن رجع

قلت: وإن سجد مع انتافية، كما في النجدي

قال العيني<sup>(١)</sup>: وفي قول أكثر العلماء: إن من رجع إلى الجلوس بعد قيامه من تسبيح لا تفسد صلاته، إلا ما ذكر من شيء يزيد عن سجدتين أنه قال: أفسد الصلاة رجوعه، والتصويب قول الجماعة، اهـ.

قلت: لحلت فيه عدنا الحثية أيضاً، كما في كتب الفروع، لكن الرجوع عدم النقصان. قال في «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>: فلو عاد إلى المنعوت ففسد صلاته، صححه الزيلعي، وقيل: لا تفسد، لكنه يكون ميبناً، وهو لا يبيح كما صحفه الكمال، وهو الحق، «المعجم»، قال ابن عابدس: رفواه في «شرح التبيين»، اهـ. وبزوب عليه البخاري: «باب من لم ير التشهد الأول واحداً، لأنه يفتي بأن من الركعتين ولم يرجع»، اهـ. وتقدم الكلام عليه مبسوطاً في باب التشهد خارج إلىه

«فشاء استوى مبدى»، قال النجاشي<sup>(٣)</sup>: يحتجوا أن يكونوا قد علموا حكم الحادثة بأنه إذا استوى فافتم لا يرجع إلى الحسنه، أو لم يعلموا لكن استحو

(١) «مجمع الفتوى» (٥/٣٧٧)

(٢) «الدر المختار مع رد المحتار» (٢/٦٦٦)

(٣) «المعجم» (١/١٧٨)



فأشار رسول الله ﷺ أن يقوموا. وقد قام المعيرة بن شعبه عن الركنين فسيح به، فأشار إليهم أن يقوموا، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ، اهـ.

قلت: وقد وقع في بعض الروايات بعد ذلك من زيادة وهي: «مكان ما لم تشهده، هي قيامه»، أخرج هذه الزيادة أبو داود<sup>(١)</sup> وغيره، وهي تلك على أنهم لا يعتبرون حكم الحادثة منه، بل غاصوا إليها لملغته بزيادة.

مروى في أي فروع فروع الصلاة، وثاني الناجي<sup>(٢)</sup>: ويحتمل أن يروى بالصلاة للعداء، والصلاة على النبي ﷺ فيكون تقطع قصصه على حقيقته. قال ابن رسلان: وفي تواتره إنما قصص صلواته، حكم بفسحة الصلاة، ودليل على أن التشهد الأول غير واجب إذا لم يكن واحدا لما قبل: «تغضب مع تركه، انتهى».

قلت: نعم، وهذا الدليل بعينه حجة ثمر قال: إن الإسلام ليس بمرض، إذا لم يكن فرضاً لما قبل: انتهى.

قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: قوله: «منما قصص صلواته» استدلال به لمن زعم أن الإسلام ليس من الصلاة، وهو قول بعض الصحابة والتابعين، وبه قال أبو حنيفة، اهـ.

أما أي النظر: كما في بعض الروايات، وهي رواية شعيب: ونظر الناس في صلاة رسول الله ﷺ، زاد في رواية الثبت عن الزهري: يكبر في كل سجدة.

واستدل العلامة العيني بحديث الباب حتى عدة أحكام، منها: الحكم الخمس أنه لا يتكرر السجود، فثبت عليه الصلاة والسلام لما ترك التشهد الأول والجلوس له اكتفى بسجدة واحدة، وهو قول أكثر أهل العلم، وعن الأرواعي: إذا

(١) أخرجه أبو داود (المحدث: ١٠٣٥).

(٢) النظر: العيني (١٨٧-١٩).

(٣) صحيح تداري (١٦٦).







عن أبي هريرة

أنه أخرجه البخاري في ٢٢ - كتاب الصوم، ١ - باب من جاء من الشهر.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٩ - باب الأضحية، في  
الاجزاء وسجدة لها حديث ٩٥.

٢٧١٢) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ...

والعدل بهذا الأبداء على - من جود شهو خاص بالشهر، فلو تعدد  
ترك شيء - مما بعد - سجدة - شهر لا يحد، وهو قول الجمهور، قاله  
الحافظ

في السنة - سنة بعد ذلك، وإنما يقصده أنه يحد في هذه النسخة  
قال الإمام النووي، يرد قوله، مطبوعاً عليه، قال المؤلف: ...  
قلت: أكرر وجه الرد، حتى،

قال الحافظ<sup>(١)</sup> وفي الباب دليل على أن المأذوم بعد شهر إذا سجد  
الإمام وان لم يسهل، وذلك من حرم أنه إلا إذا سجد، انتهى

٢٧١٣) - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ... - ...  
الحافظ<sup>(٢)</sup> أنه انتهى، وذكر أن ذلك على أن القطر من تلافة  
الإمام، قال لا في ... وقال أبو محمد في «الفتح المرحوم» على ...  
... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ...  
... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ...  
... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ...  
... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ... في هذا الكتاب، ...

(١) فتح المرحوم (١٩٧: ٢٧١١)

(٢) فتح المرحوم (١٩٧: ٢٧١٢)

(٣) (١٩٧: ٢٧١٣)

(٤) فتح المرحوم (١٩٧: ٢٧١٤)







أخرجه البخاري في ٢٦ - كتاب التهجد ، ٩ - باب ما جاء في التهجد

ومسلم في ٥ - كتاب التَّحَدُّدِ ومواضع الصلاة ، ١٩ - باب التَّهْجُودِ في  
الصَّلَاةِ والسُّجُودِ له ، حديث ٨٧ .

.....

.....

.....

.....

وأجاب عن حديث ابن حنبل من قال بسنية السجود بعد السلام بما قاله  
العلامة العيني<sup>(١)</sup> أما الخراف من أحاديثهم فتكون أما حديث ابن حنبل ، فهو  
يحرر عن فعله عليه ، وفي أحاديثه ما يحل من تركه ، فالتعميم بقوله أولى . على  
أنه قد تعرض فعلا . لأنه يبيِّن منه قبل السلام وبعد السلام . ففي مثل هذا  
التعميم إلى القول أولى . وقد يقال أنه السجود قبل السلام كان ليدل الحوز  
لا لبيان التعميم . اهـ .

قلت : قد تقدم مما الكلام مسبوقة على أن الحفظ لأحاديثهم رواية في  
هذا الباب ، بأنهم قالوا بتكرار السلام بأن من عليه سجود التَّهْجُودِ بسنية ، ثم  
سجد ، ثم سجد ، وهكذا ورد مفصلاً في رواية ابن مسعود ، أخرجه الجماعة ،  
ورواية عمران بن حصين أخرجه مسلم ، وأبو داود ، وعمر بن الخطاب ، ولحقه بن  
شبه أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ، وأبو حنبل ، وأبو داود ، وفيه بيان التفصيل فلهي على  
الإحصاء ، فأنفراد في رواية باب سلام لا يعرف

.....

.....

(١) سنن الترمذي (٢: ٦٦١)



[illegible]

وكذلك حكم القوم بعد الثلاث من الثلاثية كالمغرب، وبها الاثنان في الثانية كالصبح، انقرا في قيامه ما شاء، ثم ركع، ثم ينكسر بعد انه سرح الخامسة (فلما رجع راسه مع ركوعه ذكر انه قد كثر اتم اتصاله قبل ذلك، وهذه زيادة له.

فقال الإمام مالك في هذه الصورة: «يخرج إلى الجليل (فيحلب) فليشهد وينتهد (ولا يسجد) ثماناً، ثم ائدة، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «ولا يسجد»

أولوا سجدة) ذلك نسألهما إحدى السجدين قبل التذكير - ثم تذكرا بعد ذلك،  
قال ثالث: ألم ثم لم يسجد الأخرى أم قال المزمع قاضي: لم إلا سجدتها طلب جلالة.  
وقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: أحجموا<sup>(٢)</sup> من زاد في صلاته شيئا، وإن قل من  
غير التذكير المباح فسدت صلاته، انتهى.

قلت: دعوى الإجماع مدعومة في جميع المصادر بأصله. كما سيجيء في آخر الكتاب من الاختلاف في ذلك.

(ثم إذا قعى فضلاته) أي خرج منها بعد الجفيس والتخفيف والسلام  
 (فلم يجد سحابة) لم يجد (رغم حاله بعد السليم) قال: لا!

وقد تقدم أن العائكة عالمًا بوجود شهود عد السلام في الزيادة. قال  
شاحي<sup>(3)</sup>. وهذا الغنى لأن ما لا اختلاف فيه تعلمه. لأن فخرى اتصاله  
تربى زكاته. فإذا زاد ماها وعرف في نفس الزيادة، وحسب عليه الرجوع عنها

$$(\gamma \times \gamma)'_1 = \gamma'_1 \gamma'_1 = \gamma'_1 \gamma'_1 \quad (1)$$
$$(\mathbb{P}^1, \mathcal{O}(2)) \rightarrow \mathbb{P}^1 \quad (11)$$

٢١٤ خط . المتعمق : ( ١٩٩٠ ) .



سنى ما ذكر قبل الركوع وعنده وبين السجدين روى أني حاف ذكر ذلك  
 انتهى

وقال في التعميم: متى لم يأتى التمام في الرابعة أو الخامسة في  
 المغرب، أو الثالثة في المصبح نزمه الرجوع متى ما ذكر ويحتمل، وإن كان قد  
 تشهد عقب الركعة التي نمت بها صلاته، سجد تسبيح ثم يسلم، وإن كان  
 تشهد ولم يصل حتى انتهى إلى السجدة الأولى سجد تسبيحاً وسلم، وإن  
 لم يكن تشهد، تشهد وسجد لتسبيح ثم يسلم، وإن لم يذكر حتى فرغ من الصلاة  
 سجد سجدين، عقب ذكره، وتشهد وسلم، وصلاته صحيحة، وبهذا كان  
 المتخمي ومالك والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة

وقال أبو حنيفة: إن ذكر قبل أن يسجد جلس للشهد، وإن ذكر بعد  
 السجود، فإن كان جلس عقب الرابعة قدر التشهد، سمحت صلاته، ويضيق  
 التي الرابعة أخرى لتكون نافذة، فإن لم يكن جلس في الرابعة بطل فرضه،  
 وصارت صلاة نافذة ولزمه إعادة الصلاة، وسواء قال حماد بن أبي سليمان،  
 وقيل جماعة والأوزاعي وابن عمر الغفاري: بعد الصلاة الثانية تكون  
 الركعة نظراً، انتهى.

قلت: وترجيح مالك الحنفية في ذلك ما هي "لهدأة" أو "حواشية"،  
 تنافي من سها عن الفعلة الأخيرة حتى قد يأتى الخامسة رجع إلى الفعلة ما  
 لم يسجد، لأن فيه إصلاح صلاته، وأما ذلك: لأن ما دون الركعة بمنح  
 الرخص، والغنى الخاصة وسجد لتسبيح، تأخير الترميم، وحر القعدة، وإن قيد  
 التمام بسجدة بطل فرضه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، خلافاً  
 للشافعي ومالك وأحمد: لأنه لتحقيق شريعته في النافلة قبل إكمال الفرض،



ومحروك صلاته غلّا عند أبي حنيفة . أبي يوسف، ويطلق عند معناه، فخصم  
إليها ركعة، ولو لم يضم لا شيء عليه، ولو غدا في التامة، ثم قام، ولم  
يسجد عاد إلى المقعدة ما لم يسجد لخامسة وسلم، وإن فيه الخامسة بالحدّة،  
ثم تذكّر ضم إليها ركعة أخرى وأتم فرضه؛ لأن الباقي إحصاء أعطى السلام،  
وهي واحدة، والمما يضم إليها أخرى لتضمير الركعتين تلياً؛ لأن الركعة الواحدة  
لا تحركه، انتهى عليه الصلاة والسلام عن البيهقي، انتهى مدققاً.

والحاصل أن من ترك المقعدة الأخيرة تغفل صلاته نفسه، لأنه قد ثبت  
عندهم فرضيتها بالروايات الكثيرة الشهيرة

قال العلامة العيني<sup>(١)</sup>، وثقوا الحسد في ذلك مدارك، من لم يعرفها  
بحر من عليهم، ١ - المذرك الأول: أن المقعدة الأخيرة فرض على عندهم، ولو ترك  
شخص فرضاً من فروض الصلاة جعل صلاته ٢ - المذرك الثاني: أنه حين قام  
إلى السادسة بعد المقعدة صدر شعاراً في صلاة أخرى بناء على تنعيسة  
الأولى، لأنها شرط عندهم، وليس بركن. ٣ - المذرك الثالث: أن الصلاة  
ركعة واحدة منهيّة عنهم، كما ثبت في موضعه، وإذا كان كذلك فالضرورة  
من بعده ركعة أخرى إليها، ليخرج عن كماله ٤ - المذرك الرابع: أن  
تسليم في آخر الصلاة غير فرض عندهم، فيركع لا يجعل صلاته، فإذا وقف  
أخذ على هذه المدارك لا يصدر منه الاعتراض على قولهم، انتهى

قلت: وأحقّ التحفة في ذلك الثوري مطناً، كما نقله الشوكاني وغيره من  
تراجم الحديث، والساكنية في بعض المصنوع، قال الأبي في «إكمال  
الاصول»<sup>(٢)</sup> لا صلاة، عند أن زيادة أقل من النصف تنهيه بالسجود،

(١) «معجم الثموري» (١٣٩/١) باب إذا صلى محمد.

(٢) (٢٦٥/٢)



١٨٨ - باب في فضل الصلاة في جماعة

واختلف في زيادة النصف فأكثر، فقال ابن القاسم ومطرف: يعيد من النصف الصبح وغيرها، وقال عبد الملك: يعيد منه غير الصبح، قال: وليست الركعة بقول في الصبح، اهـ. ومستدل من قال: يجوز الصلاة مطلقاً حديث ابن مسعود: أنه ﷺ على خمسين، الحديث.

وأنت خير بأنها وقعة حال لا عموم بها، فلا يشكل على الحنفية، إلا حد إسناده أنه عليه الصلاة والسلام ثم يحل على الرابعة، وهو ثم يثبت بعده، بل هو محتمل، ولا يحتاج الحنفية إلى إثبات القعدة كما هو ظاهر؛ لأنهم قالوا: إن القعدة مرفوضة، كما هو ثابت، فلا يترك إلا بنص يحالفه، لا بمحتمل، وحمل قفته عليه الصلاة والسلام على الصفوف الأولى من الحمل على المختلف فيه، على أن في بعض طرقاته سجود ثلاث بعد الكلام، والروايات المتضمنة للكلام محمولة عدهم على ما نل من أحكام الأمور كما تقدم مبوطاً، فلا حجة فيها عليهم.

١٨٩ - باب في فضل الصلاة في جماعة

يفتح آيات، والتميز، وبضم أوله، وكسر الغين، أي: وللهك، قال المجد في «القصص» شغله كمنحه شعلا وبضم، وشغله لغة جيد أو قليلة أو رديئة. وقال في أوله: «شعل بالنغم وبضمين، وشلمع وبفتحين، ضد الفراغ وكسر حلة ما يشملك انتهى. وقال في «المجمع» شمس باب فتح، وأفضل ثم رديئة انتهى. وفي الحديث: «تغلبني أعلام هذه»، ريباني الكلام على الحديث في الصلاة في باب، اهـ أي عن الصلاة.

وعرضي المصنف بإيراد هذا الباب بين أبواب السهو، بيان أن مجرد التفكير، أو النظر، أو الالتفات لا يوجب السهو؛ لأنه ﷺ نظر إلى الخبيصة وإلى أعلامها ولم يسجد، ويحتمل أن يكون المرعى التنبيه إلى أن النظر، والفكر في أمثال هذا، يؤدي إلى السهو في الصلاة؛ كما وقع لأبي طاحنة، فينبغي الاحتراز عنه.











عن أبي بصير عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي حمزة عن أبي بصير

أنه أخرجه المجهول في كتاب الصلاة، ١٤ - باب إذا صلى في ثوب له  
أعلام ونظر أبو حمزة

وهو لم في ٥ - باب إذا لمع الثياب، ١٥ - باب كراهة الصلاة  
في ثوب له أعلام، حديث ٦٢.

لرسول الله صلى الله عليه وسلم، واختاره الشيخ زكريا الأنصاري في «السحفة»  
رسقه العمري في «شروحه»، فقال: إن قيل: ما وجه تخصيص أبي حمزة في  
الإشارة إليه؟ أجيب: أن أبا حمزة هو الذي أهداهما له يمينه، وتلدت رداءها  
عليه، ثم سئل عنه برواية الدارقطني عن الطحاوي بسنده عن مالك.

وقال ابن الأثير في «المعجم لأبيه»: قد اختلفوا في هذه الحبيبة، فقال  
مالك: هكذا، وبهم من قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصب  
إحدهما وبعت بالأخرى إلى أبي حمزة. قلنا: أنكر في الصلاة معها إلى أبي حمزة،  
ومنت التي كانت معه بعد أن لبسها لبسات، روى ذلك سعد بن عبد الكريم، وهو  
وقال الحافظ في «الإصابة»: وذكر الزبير مرسلاً: أنه يخبرني  
بخميصين سوداوين، لبس إحداهما وبعت الأخرى إلى أبي حمزة، فذكر فعروه،  
وفي آخره: فلبس التي كانت معه أبي حمزة بعد أن لبسها أبو حمزة ثبات،  
انتهى. رباط الكلام على ذلك، لحفظ في «الفتح» أيضاً.

انتهى نظرت إلى عصفه في الصلاة، طرفاً، وهذا بيان نعمة الوداء، لبقدي به  
في ترك لبسها من غير تحريم، أو قاله على راحة القاموس لأبي حمزة في رد  
حديثه، قاله الفاضل.

هكذا: أي قرب أن أشتريه) بفتح أوله من الشلاني، أي يشتمني من

(١) (٢٠٧/٤)

(٢) (٣٤/٧)

(٣) (ص ١١) (١٨٨).



حضور الصلاة، وظاهره أن الغلبة لم تقع، فإن لفظ (كاد) تقتضي القرب، ونسب الوقوع، وبشكل عليه رواية «الصححين»<sup>(١)</sup> بسطوا «فإنها ألغيتني عن صلاتي»، وأؤتت بأن المعنى قاربت أن تنهضي، فيؤلاق الإنهاء مألوفة في القرب، أو يقان: إن السواد بالقبة شيء فوق الإنهاء.

قلت: والأوجه عندي، أن الاهتمام فوق الإنهاء، كما في هامش اللاحق<sup>(٢)</sup>. وفي الحديث حوار الالتفات في الصلاة، كما يؤب عليه البخاري؛ لأنه يفتقر نظر إليها، وتم بعد الصلاة، ويحتمل أن يكون ذلك عرض الإمام بذكر هذا التحديق، والترجعة، ويحتمل أن يكون استنطاف منه كراهة النظر إلى ما يشغل عن الصلاة من صبيح ومفوتر، كما يدل عليه إنكاره بفتح على ذلك، وإجماع الترجعة يحتمل الترجيع، والمعنى متطرف.

ثم يفتقر بفتح الترجعة إلى أي حهم، يحتمل أن يكون من باب حلة عطارد، حيث بعث بها إلى عمر، ثم قال: إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، الحديث، ويحتمل أن يكون من باب قوله بفتح: «كن فليكن جي من لا تاحي».

فإن، اعني<sup>(٣)</sup> قيل: كيف بعث بفتح بفتح يكرهه نسبة إلى غيره؟

واجب: راد ثقلها إلى أي حهم ثم يكن لغة ذكر، وإنما كان؛ لأنها سب غفلته، وغلغلة عن الخروج، وعن ذكر الله، كما قال: «أخرجوا عن هذا التوادي الذي أمساكم فيه العجلة»، وقال ابن عذال: هو من باب الإدلال عليه لعمرك بأنه مرجع، أي: وما. كاد أعني فاقولها، مقود في حقه، انتهى.

(١) رواه البخاري في الصلاة رقم (٣٧٣)، وسلم رقم (١٢١٦).

(٢) انظر: هامش اللاحق للترجيح (٢١٦/١).

(٣) «معجم القاموس» (١/٤٩).











٢١٤: ٦٩ - وحدثني مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، أن  
 طلحة (التصدي)، كان يصلي في حائطه، ...

أحدهما. كيف يتخذ الافتتان علم من لم يلتفت إلى الأعوان بئيلة ما  
 زاع العصر وما علمي؟ ولجأب عنه: بأنه كان في تلك البئيلة خارجاً عن ضاعه،  
 فأنه ذلك نظره من دواته، فإذا رد إلى ضيعه أثر فيه ما يترك في البشر.

والثاني: أن الحرافقة في الصلوات شغفت خلقاً من أتباعه، حتى أنه وقع  
 المصنف إلى جانب مسلم بن يسار، وأبو يعقوب، وأبو أوثان، كما  
 يروون عن طباعهم، فيحبون عن وجودهم. وكان الشيخ يسلط طريق  
 الخواص وغيرهم، فبذل سلك طريق الخواص عبر التكل فيقال: «لست  
 كأحدكم»، وإن سلك طريق غيرهم قال: «ولم أكن مثلكم»، فرد إلى حالة  
 الطبع لستر به في ترك كل شغل، انتهى. وذكر العلامة الميني<sup>(١)</sup> أسئلة غير  
 تركها روماً لا حصار من شاء فليراسعها.

٢١٤: ٦٩ - (مالك)، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن عمرو بن  
 حزم، قال ابن عبد البر: هذا الحديث لا أعلمه يروى من غير هذا الوجه، وهو  
 منقطع، هو لأننا ضحوة آخر ما قيل من الأقوال في وفاته سنة إحدى  
 وخمسين، وولادة خاله سنة خمس وسبعين، كما تقدم في بيان ذكرهما (أننا  
 طلحة) رد من سهل (التصدي) تصحاهي (كان يصلي في حائطه)، وفي نسخة  
 حائط له، أي بيتان، وأصل الحائط حذار البيتان، قال في «المجمع»: وفي  
 الحديث إذا هو بالحائط، والحائط فيها استئذان من الخليل إذا كان عليه  
 حائط، وهو الحمار، وجمعه الحوائط، وهذا. وقال السجدة في «تقاسوس»:  
 حائطه حوطاً وحيطاً حظه وصاه، والحيطنة ويكسر، والحائط: الجدار.  
 جمعه حيطان، والبيتان. انتهى مختصراً.

(١) انظر: «عمدة القاري» (٩١/٣)



عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان في الصلاة رجل ساهى أو غاب أو نسي ركعة فليذكرها، وإن لم يذكرها فليذكرها بعد الصلاة، فإنها خير من أن ينسىها» (١).

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان في الصلاة رجل ساهى أو غاب أو نسي ركعة فليذكرها، وإن لم يذكرها فليذكرها بعد الصلاة، فإنها خير من أن ينسىها» (١).

وقال في المجموع: وفي حديث: «إذا كان في الصلاة رجل ساهى أو غاب أو نسي ركعة فليذكرها، وإن لم يذكرها فليذكرها بعد الصلاة، فإنها خير من أن ينسىها» (١).

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان في الصلاة رجل ساهى أو غاب أو نسي ركعة فليذكرها، وإن لم يذكرها فليذكرها بعد الصلاة، فإنها خير من أن ينسىها» (١).

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان في الصلاة رجل ساهى أو غاب أو نسي ركعة فليذكرها، وإن لم يذكرها فليذكرها بعد الصلاة، فإنها خير من أن ينسىها» (١).

(١) حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) انظر: الاستبصار، (١: ٣٩٥).



فجاء إلى رسول الله ﷺ ، فذكر له الذي أصابته في حائطه من الفتنة وقال : يا رسول الله ، هو صدقة لله ، فضعه حيث شئت .

٢٦٥ / ٧٠ . وحديثي عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر .

أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ .....

قال الساجي<sup>(١)</sup> : أمل الفتنة الاحترار ، قال دعائي : ﴿وَقَدْ كُنَّا قَوْمًا﴾ واه ، اعظم ، احترارك احتراراً ، إلا أن نعط الفتنة إذا أضل فنعلم غالب فيمن أحرجه الاحترار عن الحق ، يعني احتررت بهذا الحال ، فشدني عن الصلاة ، وقد تكون بمعنى الميئس عن الحق ، فيكون المعنى : أصابني من هذا الحال السبيل من الصلاة ، وقد تكون بمعنى الإحراق ، قال دعائي : ﴿وَيَوْمَ تَمُوتُ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ ثم اللغة المشهورة فيه : فتنت الرجل ، وأهل نجد يقولون : أفنت الرجل ، انتهى مختصراً .

ولما أصابه الحر بذلك ، (جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر له) بفتح ذلك (الذي أصابه) - رضي الله عنه - (في حائطه من الفتنة) والشغل في الصلاة (وقال يا رسول الله هو) الحائط في تكبير استعالي عن الصلاة أو لما أصابني فيه من المعلة (صدقة لله) قال الدعائي : كانوا يعلونه قطعاً لمادة الذكر . وكفارة لما حرق من نقصان الصلاة ، وهذا هو الدواء انقطاع المادة عنه ، ولا يعني عنه غيره .

وقال الباجي<sup>(٢)</sup> : هذا يدل على أن مثل هذا كان يقل منهم ويعظم في نفوسهم ، فكيف ممن يكثر ذلك منه ، فاعبد الله ﷻ ، فقله ، والجدالة أن الإقبال على الصلاة وترك الانشغال فيها مأمور به ، اه .

(فضعه حيث شئت) أي اصرف ذلك في موضع نختاره ، وحول إلى اختياره بفتح لضعه ما تصرف إليه الصدقات .

٢٦٥ / ٧٠ - (مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر) المذكور (أن رجلاً من الأنصار

(١) المستطرف (١/١٨٨) .

(٢) المستطرف (١/١٨٨) .



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَضَ فِيهَا بِرَأْسِهِ وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ وَنَزَلَ بِحُفَّتَيْهِ فِي صَلَاةٍ كَانَتْ لَهُ بِمِائَةِ نَفْسٍ».

والمعنى من حديثه: سقانا له بئسمة. أبصم الخفاف وتسلط النعاء. قال الأمازيغي<sup>(١)</sup>: ألف ما سلبت من الأرض واحتجعت. وأصل القعود الاجتماع. اهـ. والمعنى: هناك أراد سر أودية البسمة. قال في المجموع: أصل ألف ما سلبت من الأرض وارتفع، وهو أيضاً واد في المدينة. اهـ. وقال ياغوث الحسوي في «المعجم» وغنم لوان من أودية المدينة. عليه ما لأهلها. اهـ. أمي زمان للنعرا بالمشاة الموقفة هي أكثر النسخ، وهي معصية بالمشاة.

والتحلل بالرفع على الابتداء. اهـ. أي مالت. قال نحاسي: هو وذلقت فذلقتا<sup>(٢)</sup>، سيأتي تفسيرها من صورة أي مستدرة، فهو كل شيء ما استدار به السار. ينتج العتلة والميم مفرد لغار. وحسم الميم جمع لغار، ككتف وكتاف. والشمر. التحلل تدعى لخرجه الشجرة، أعني من أن يأكل ثم لا. فكما يقال: نمر النخل والعنب، كذلك يقال: نمر الأراذل. قيل: معنى سلبني أي مالت الشجرة معراجها. فمرت وجازت كأنه يوصف للشجرة. وقيل: إن التحلل يجمع عراجها معجل، أو شيء من شجرة الشجرة فبين تلعب من وغير ذلك، وقيل: إن النعاء مثل عراجها كنعم.

قال أبو الوليد: والأخضر عدي في ذلك إن الشجرة إذا عظفت. وبنعت هذا الضح نعت. فمالت معراجها، فهو معنى تليلها. كذا في الأمازيغي.

قلت: هذا الأخير هو الأخضر عدي في معناه. يدل التحلل يكون فطرحها حولها. فإذا تضجبت وطابت. وتفتت. ومالت. فتكون بمنزلة التطويق.

(١) التنقيح (١٨١/١)

(٢) سورة الإسراء الآية ١١



فَقَالَ لَيْسَ بِمُحَمَّدٍ مَا رَأَى مِنْ نَعْرَهَا، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَخَافَ حَتَّى  
 لَا يَدْرِي بِمَا صَارَ فَقَالَ: لَيْسَ أَهْلًا لِي أَنْ يَرَى قُلُوبَ النَّاسِ فَجَاءَ  
 عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ بِأَيْدٍ حَبِطَتَا، فَعَدَّ بِهِنَّ ثَلَاثَ دَعْوَاتٍ حَتَّى  
 تَنَافَسَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَخَرَّ فَرَاغًا، فَدَاوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ خَمْسِينَ  
 لَيْلًا حَتَّى دَاوَى أَعْيُنَ الْخَمْسِينَ

(النظر في اليأس أي التملق) فَأَعْبَهُ مَا رَأَى مِنْ نَعْرَهَا) وَنَفْسُهَا أَلَمَ وَجَعَ  
 إِلَى صِلَاةٍ بِأَيْدِيٍّ عَبِيدٍ، فَخَافَ حَتَّى لَا يَدْرِي بِمَا صَارَ) وَمِنْ  
 الرُّكْعَاتِ وَقَالَ: لَقَدْ تَصَانَعْتُ فِي مَالِي هَذَا عِنْتَةً، أَيْ مِيلًا إِلَى الْحَقِّ مِنَ الْحَقْلِ فِي  
 الْإِسْلَامِ (وَجَاءَ نَزْرُجِي أَخْبَارًا) بِالنَّصَبِ (إِلَى عَيْنٍ وَهِيَ بَوْمُودٌ) كَانَ (أَخْبِنَةً) عَلَى  
 التَّوَسُّلِ (فَذَكَرَ لَهُ) أَيْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ذَلِكَ) الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَالِهِ (وَقَالَ)  
 تَكْبِيرًا لِمَا أَصَابَهُ مِنَ الْغَتْلَةِ (وَمِنْ) الْحَاظِ (صَلَاةً) لَمْ تَعْنَى (فَأَجْمَعُهُ فِي مِيلٍ)  
 بِخَمْسِينَ جَمْعَ مِيلٍ، وَمِنْ نَسْخَةِ عَمْرِؤَ الْأَوَّلِ الْخَيْرِ) حِينَئِذٍ تَمَّتْ (صَلَاةُ)  
 عَمْرُو بْنِ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (بِخَمْسِينَ أَلْفًا).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: لِأَنَّهُمْ مَرَدُوا أَصْغَارِي، فَبَاعَهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ تَمَّتْ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ  
 وَدَعَا، فَصَلَّاهُ وَصَلَّى بِهِ.

أَيْسَرُ: بَعْدَ هَذَا ذَلِكَ الْمَالِ الْخَمْسِينَ) تُشْرِعُ تَمَّتْ حَتَّى تَلْفَأَ  
 وَأَقَارَ مَسَدَ الْبَيْتِ الْفُلَّاءِ وَمِنْ اللَّهِ الْفُلُوفِي: أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ  
 النَّبِيِّ يَأْتِي فِي الْقَبْلِ إِشَارَةُ النَّظَرِ عَلَى جَمِيعِ مَا سَوَّاهُ وَالْفُجُورَةُ هِيَ.

(١) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْأَسْتِغْرَةِ (٢٩٦) وَمِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الشَّامِ مَا يَرْجُو أَنْ يَكُونَ  
 مِنْ دَرَجَةِ عَمْرِؤَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَيْ أَنَّ يَكُونُ؟ أَمَّا ذَلِكَ فَقَدْ دُكِّنَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَيْ أَنَّ يَكُونُ  
 وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَنَافِعُ بْنُ الْحَارِثِ وَمِنْ جِهَاتٍ يَشْتَبُهْ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
 يَدْعُو سَعْدَةَ.







أحدكم، فاستسجد مغفلاً، وثغر خالساً<sup>١</sup>.

آخره البخاري في ٢٦ - ٢٥ - ١ - ٥ - ٧ باب السهو في الفرض والتمتع

و- ١ - ١ - ٤ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٩ - باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث ٨٢.

أحدكم) في صلاته (فلينسجد سجدتين) للسهو ترغيباً للشيطان ليبيته عليه. وليس شيء أثقل على الشيطان من السجود؛ إما لعنف ما لحقه من لا تمتنع عن السجود لأدم.

قال في الفتح الربيعي: قال العيني: وهذا واجبك بمقتضى الأمر، والصحيح من المذهب الوجوب، ذكره في: المحیط، و«الميسوط» و«الذخيرة» و«السنن» وما قال ذلك، انتهى

قال الحافظ في الفتح<sup>(١)</sup> واحتل في حكمه، فقال إنشأه المنزود كله. ومن أعمال الكبر: السجود للتقص وأحب دون الريادة وعن الحاشية: انحصار من الوجبات غير الأركان، فيجب تركها سهواً، وبين السن نقول: فلا يجب، وكذا إذا سها بزيادة فعل أو قول يفظها عمداً. وعن الحنفية وأحب كتبهم حديث من سجد المذکور: في أبواب الفتاة من البخاري يلفظ: «تم نيسجد سجدتين»، وثابه من حديث أبي سعيد لمسلم وغيره. والأمر للوجوب، وقد ثبت من فعله  $\text{سجدة}$  وأفعاله في الصلاة محمولة على النسيان، وإن الواجب وأحب، لا سيما مع قوله: «صلى كما رأيتموني أصلي».

(وهو حالس). قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: بعد السلام، كما في حديث عبد الله بن

(١) فتح الباري (٣/١٦٥).

(٢) شرح الزرقاني (١/١٠٤، ١٠٥).



عن حماد بن عمار عن من شئت في صلاة وسجود محددين بعد ما سبهم - رواد أحمد وأبو داود والنسائي - رواد ابن إسحاق وابن أبي نعيم وغيري فلاهما عن الزهري في حديث كتاب لفظ - قلت أن سبهم بكسر الهمزة أو طاء - وغيره - أبو إسحاق عن أصحاب الزهري - ابن عبيد - ومحمد - وزياد - وماثقا - ثم يقول - أهل أن يسلموا - وربما ذكره هناك - وثبتا حديثي من لم يذكره - قاله أبو روقاني

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان في الصحيحين. وقلهم زوروا بعد ما ذكر المصنف للمسلمين، إلا في بعض طرق أبي هريرة. وابن ماجه، وبشارة معلول كما قاله أبو روقاني، ولذا قال أبي في الإكمال<sup>(١)</sup> الحديث من حديث حماد بن عيسى، خمسة، فيها حديث أبي هريرة - يسجد سجدة - وثم يذكر موضوعها. رواد ابن عمار عن حماد بن عمار عن أحمد وأبو داود والنسائي بعد طرق لفظ: من شئت في صلاة فسجدت محددين بعد ما سلموا - فثابت.

ثم قال أبو روقاني: قال أبو حمزة - هذا الحديث مجهول عند مالك وأبي داود وجماهير علماء المستنكح الذي لا يكاد يصدق عنه ويكنى غيره تسوي. وبما علم على أنه لا يمكن التيقن بوضع الحديث - وإنما من عذب على الله - ثم كعفي صلاة فبني على ثبوتها. والدليل على أن حديث أبي هريرة هذا غير حديث أبي داود عن أبيه - أن ما بعده - أي - ما - إنما على اليقين. فإذا قلنا أحذركم قوم يروون أنكم أو أنكم - فسجدت سجدة من بعد ما سلموا أو أو أو أو - وهذا أن يكون معاصيا أو جاهلا لا اختلاف أنظروا، بل أنزل واحدا منهم موضوعا كما ذكره، انتهى معتمدا.

قلت: رواد أبو روقاني عن أبي داود النخعي كذا نرى. وساجي<sup>(٢)</sup> من

(١) (٢١٦) (٢١٦)

(٢) (٢١٦) (٢١٦)



العاثية لم يرض بهذا الشرحه فاذي نطقه المزدفاني، ورد، فارجع إليه إن  
 دلت

والجاءهم أن يفتوا لأعصار احتلفوا في أفراد بحديث ادب راجع  
 به، ذهب الحسب النجدي وعادته من السلف إلى طاهره، فكانوا ليس على  
 من شك في حلاله إلا السجدة، وإخالفهم الجمهور والأئمة الأربعة، فكانوا  
 هم محمل، وأرواياتهم رد فاحصة عليهم، فمنهم من سجد بالثناء، وإلى  
 النفس، ومنهم من حسنه على الحري، كما تقدم من مسائلهم في اختلاف  
 الأئمة، ثم عسوم الأحاديث يدل على ما ذهب إليه الجمهور من أن السجود في  
 الدفلة كسجد في الموضع، إلا من سائل، وقال ابن سيرين وثناء وعطاء لا  
 سجد في الثناء، وهو قول غريب ضعيف يستعجب، فله يعني<sup>(١)</sup>.

بر، قال ابن دعلج وفاء بزم عليه السجدة في السجود في الأرض  
 والصرح<sup>(٢)</sup>، قال الحلبي، والذي دعه إليه جمهور العلماء، فدينا أنه  
 لا فرق بين الفرض، والفعل في سجود السجود، لأن الثبوت يحتاج إليه  
 الشرع من ذلك صحيح أنه الفرض، وأما ابن سيرين، وثنا من السجود  
 أن تطوع لا يسجد عند السجود، وثلث الفعل فيه عز عطاء بن أبي رباح،  
 وأقل هذا جماعة قولاً يذهبوا لك في، وهو الشرح أن حامد خلافة، يكون  
 للسجود في الثناء قولاً، وأما السجود فلم يحلف قوله في أنه سجد فيه،  
 كما ذهب إليه الجمهور، الذي محصور.

وهل خلاف الصلاة عليهما من الأئمة الملتزم، كما قال ابن الصغر  
 الرازي، أو لا، كما قاله جمهور الأصوليين؟ هذا بحث أصعب لا سعه

(١) حاشية الجليل، ١٣٦: ١٣٦.

(٢) شرح صحيح البخاري، ٣: ١٣٠.



... ..  
... ..  
... ..

هذا المختصر، ذكره ابن رسلان مختصراً، والبسط في الأصول، وقالوا:  
الاختلاف الأول مبني على ذلك، فمن قال: فإنه مشترك معنوي، قال  
بشرعية السجود في صلاة التطوع، ومن قال: فإنه مشترك لفظي، إلا عموم  
له، فله الشوكاني<sup>(١)</sup>.

٢١٧ - ٢ - المختصر، ١ - ١٢٠: تقدم الكلام على بلاغات الإمام  
... .. قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> لا أعلم هذا الحديث روي عن  
رسول الله ﷺ مسنداً، ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث  
الأربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره، مستندة ولا مرسلّة، ومعناه  
صحيح في الأصول، اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup>: هذا الحديث لا أصل له، فإنه من بلاغات  
مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد، انتهى، قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>:  
معناه: أي يحتج به، لأن البلاغ من أقسام الضميف عند الحديثين، وأبى  
المعنى أنه موضوع، كيف! والبلاغ ليس بموضوع عند أهل الفن؟ لا سيما من  
إمام دار الهجرة، وقد قال سفيان: إذا قال مالك: بلفظي، فهو إسناد  
صحيح، اهـ. وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: ذكره مالك بلاغاً بغير  
إسناد، وقال ابن عبد البر: لا يوجد إلا في الموطأ مرسلّاً لا إسناد له، وكذا  
قال حمزة النكاشي: إنه لم يرد من غير طريق مالك، وقال أبو طاهر الأنطاقي:  
وقد طال دعوى عنه وسؤالي عنه للأمانة والحفاظ، فلم أظفر به ولا سمعت عن

(١) انظر: «جيب الأوتار» (٣/١١٢).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١/٤٠٦)، و«التبسيط» (٢٤٥/٢٧٥)، و«شرح الزرقاني» (١/٦٠٠).

(٣) فتح الباري (٣/١٢١).

(٤) شرح الزرقاني (١/٧٠٥).



«إِنِّي لَأَنْسَى أَوْ أَنْسَى لَأَنْسَى».

أحد أنه ظن به، قال: وأذكر بعض طلبه الحديث أنه وقع له مسئلة، انتهى.

(إني لأنسى) سلام التأكيد (أو أنسى لأنس) هكذا ألفاظ الرواية في نسخ «الموطأ» المتوجدة عننا من رواية يحيى بن يحيى، فالأول معروف من المجرد والثاني مجهول من المزيد، قال في الحاشية عن «المعلى»: بضم الهجمة وسكون النون، أو بضم الهجمة وفتح النون وشذ السين، أحد يعني يحتمل أن يكون من الإفعال أو التفعيل، ولفظ رواية محمد في «موطأ»<sup>(١)</sup> «إني أنسى لأنس» يعني بدون الشك، وضبط القاري في شرحه تشديد السين بناء على التفعول، وقال القاري في «شرح انشقاء»: قال عليه الصلاة والسلام كما في «الموطأ» بلاماً: «إني لأنسى» ينتج اللام والهجمة والتسبي، «أو أنسى» بصيغة المجهول مشددة، ويجوز مخففة، وقد روي: «إني لا أنسى»، ولكن أنسى لأنس، انتهى.

قال نياجي<sup>(٢)</sup>: ذهب بعض المفسرين إلى أن لفظ «أو» للشك من الراوي، وقال عيسى بن دينار وابن نافع: ليست للشك، بل للتنوع، ومعنى ذلك: أنسى أو ينسيني الله تعالى، وأضاف أحد النسيانين إليه، والثاني إلى الله تعالى، ومن المعلوم أنه إذا نسي بنفسه، فإنه عز وجل هو الذي أنساه، فيحتمل أن يراد أنسى في اليقظة أو أنسى في النوم، فأضاف نسيان اليقظة إلى نفسه، لأنها حالة، انتحز في غالب الأحوال بخلاف النوم، فأضافه إلى الله تعالى. أو يقال: إني أنسى على حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهو والنحو عن الأمر، أو أنسى بصيغة المجهول مع تذكر الأمر والإنذار منه، فأضاف أحد النسيانين إلى نفسه إذ كان له بعض نسب، وأضاف الآخر إلى غيره لما كان فيه كالمضطر، انتهى مختصراً.

(١) «تقر» «التمتق» نسخة (٥٠٣/٢).

(٢) «المستدر» (١٨٢/١).







مما رواه ابن أبي عمير في مسنده ، عن كثير ذلك عن ابن عباس قال أقامه من  
 بعد الصلاة في الصلاة فقلت ما هذا يا عبد الله قال كنت في الصلاة فقلت  
 يا أبا عبد الله ما هذا قال كنت في الصلاة فقلت ما هذا قال كنت في الصلاة

الصدوق (كتاب) ثم قال وهذا بيان السؤال (أي أهم في الصلاة) يعني أتوهم أي  
 نفعتني هذا (الكثير) بالعلمته معلوماً ومجهولاً ، وروي بالتحديد ، كما في  
 الحاشية عن أبي عمير (قلت) الوهم (أي) تشويق الأبداء فقال القاسم بن  
 سعيد في جوابه (المعنى في الصلاة) ولا تقطعها ولا تغفل على هذا الوهم  
 انتهى أي الوهم (المراد به) كنت حينئذ في الصلاة فقلت ما هذا قال كنت في الصلاة  
 للوسواس نعم (أي) كنت في صلاة المشكك (أصله).

وهذا عبارة لبيدوس ، بأنه لا يلتفت إليه أصلاً .

فإن الحاجي<sup>(١)</sup> هذا القول من أقسام الذين يستكفونهم وإنه ، فلا  
 يكاد يثبت له بشيء ، وهذا قول ابن عبد البر ، وأردف مالك حديث أبي هريرة  
 يقول القاسم إشارة إلى أنه محمول عنه على المستكف الذي لا يغفل عنه  
 الوهم



## (٥) كتاب الجمعة

### (١) باب لغسل في غسل يوم الجمعة

#### (١) لغسل في غسل يوم الجمعة

نقدم صليبا مختصرا عن السواقيت، قال العيني<sup>(١)</sup> في حكم الغسل على المشي، وحكم التواضع إمكان تسميته رفقا، ورفق بها عن الضيق، قال الزمخشري وقال: ترجح قولنا بغيرها أيضا وبما يكون لديه معنى المضمون أي المخرج منه، وقد جمع بين التواضع أي التواضع، ثم احتجوا في تسميته هذا الغسل بالجمعة، لأن في غسل يوم الجمعة، اسمي به<sup>(٢)</sup> لأنه تعالى جمع فيه بين آدم، وحواء عن سماء مرعوثا<sup>(٣)</sup> أنه جمع يوم الجمعة، وهي «الجمعة» تلعب بها كسرى هذا لأن قولنا كتاب مجتمع إلى نفسي في ذلك المدونة، وقيل لأن كتب من لحي كان صحيح قد قومه، فلذلك هو «الجمعة» ثم غلبت الحجة

وقال الزجاج والخطيب<sup>(٤)</sup> أول من غسل يوم الجمعة إلى الجمعة هو كتب من أنزل يومان من حرم هو اسم إسلامي، ولم يكن في الجاهلية، إنما كانت سمى في الجاهلية العربية، سميت في الإسلام الجمعة للاحتفال إلى الصلاة، وفي قوله «عن آدم» حجة على أن مدونة قال جمع أهل المدينة قبل أن يفرق رسول الله إلى المدينة، وقيل إن سمي الجمعة، وهم سموها الجمعة، انتهى ملخص

قال الخطيب: قيل: سمي به، لأن شدة احتوائه جمع به، وقيل: لأن خلق آدم جمع به، ورد ذلك من حديث عائدة، وهذا صحيح الأقوال، وبالله



١٢١٩/١ - خُذْتُ نَسِيًّا بِخُصِي عَنْ مَالِكٍ: قَالَ مَسْعُودُ بْنُ مَعْلُومٍ  
أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ التَّمَامِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ.....»

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَبِيدٍ فِي فِصَّةِ تَجْمِيعِ الْأَنْصَارِ، وَسَأَلَنِي الْحَكَمَةُ فِي شَرْعِيَةِ  
الْجُمُعَةِ فِي فَضْلِ الْجُمُعَةِ<sup>(١)</sup>.

١٢١٩/٢ (مالك، عن سمي) بِمِثْلِ الدَّهْدَانَةِ وَفُتِحَ الْبَيْتُ وَرُفِدَ التَّحَنُّاتُ  
(سَمِعْتُ أَبِي بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَرَ ابْنُ صَالِحٍ  
(الْتِمَامُ) نَائِعَ التَّمَامِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ» يَدْسُلُ  
فِيهِ كُلَّ مَنْ يَدْسُجُ التَّغْرِبَ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ مِنْ «كَمْ ثَمَرُ أَثْمَرٍ» حَرَّ أَوْ عَيْدٍ، فَإِنَّهُ الْفَرَعَانِيُّ.

وهل يختص هذا الغسل بمن يحضر صلاة الجمعة أو أعم؟ فانظر أنه  
مختلف عندهم، لأن من جعل الغسل لشرافة اليوم لا يجعله محصوراً بمن  
يحضر الجمعة، لأن الشرافة لا تختص بمن يحضر، ومن جعله لصلاة الجمعة  
بحضره من يحضر، كما سيأتي الاختلاف في ذلك سبوطاً.

قال الشَّعْرَانِيُّ فِي «مِيزَانِهِ»: وَمِنْ ذَلِكَ فِي تَخْطِيبِ الْأَتْبَاعِ الْمَطْلُوبَةِ  
لِعَمَلٍ بَعْدَ حَضَرِ الْجُمُعَةِ مَعَ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ أَفْءَدٍ حَضَرَ  
لِجُمُعَةٍ أَوْ لَمْ يَحْضُرْ، أَعَدَّ قَوْلُهُ: وَيُؤَبِّدُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> فِي «صَحِيحِهِ» هُوَ عَلَى مَنْ  
نَمَّ بِشَهَادَةِ الْجُمُعَةِ عَمَلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ؟ أَعَدَّ سَمَ ذَكَرَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ  
الْمُحْتَلِفَةُ، بَعْضُهَا يَدُلُّ عَلَى عَمُومِ الْغَسْلِ لِكُلِّ مُسْتَحِبٍّ، وَبَعْضُهَا يَخْتَصُّ بِمَنْ  
يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ، وَثَمَنُهُ لِأَحَدٍ هَذَا ذَكَرَهُ بَلْفُظُ النِّزَالِ

(١) «فتح الميعاد» (٤/٢٤٦)، «ذكر ابن القيم ليوم الجمعة الذي «ثلاثين خصوصية في  
«نهاية» ولعمري «الحافظ في الفتح».

(٢) في «الخصائص» «التفريب» والنصواب «التفريب» انظر: «الزرقاني» (١/٢٠٦).

(٣) انظر «فتح الباري» (٢/٢٥٧).







[illegible]

وما قال الشافعي هذا انما هو صعيد او اطار به الحافظ به حكاية  
عن زعمه من اجابة يروي عن جماعة من الاموية عن الشافعي وانه قال  
بعد ان حسم بين الامويين والعلويين وهذا من التلخيص انتهى.

[illegible]

قلت: ابتداءً من هذا اليوم نعمل في الأعمال الإسلامية وفقاً لما ورد في القرآن،  
والآن نأخذ بحقيقة الإسلام من أيدي العديد من أئمة الدين والعلوم الإسلامية.

قلت: ثم ما حدث هناك في هذه الزمان كانت جميعه التعمير في  
مدينة فقيهه الخمينيه المعروفة برهه ما قلناه الشيعه في ايرانه<sup>١٤</sup> ومن ذلك  
قصور الأئمة الثلاثة: إنه لم يبق شيء يبين على الحياه والحيهه عند الخمينيه  
مع قور ماله انه لا يجره عن واحد منهمه النهي لثقل ما في «الشيء»<sup>١٥</sup>

$$0.5 \leq \beta \leq 1 \quad (1)$$
$$f(t) = \frac{1}{2} \left( 1 + \frac{t}{\sqrt{1+t^2}} \right) \quad (3)$$



.....

صحيح في أن الأمام ما لم يذهب إلى الكفر على عهداء فقال: قال مالك: لا بأس بأن يعل على هذا الجمعة والمحنة بغيرها جميعاً انتهى  
قلت: وانظر في هذه الأقوال أن تشهد عند الإمام مالك كون النبي صلى الله عليه وسلم على مجرد العدة لا يكفي سداً عنها أحد من مؤمن أنه لا يكتم عنه

ومما لا يبي في شرح البخاري: الاغتيال يوم جمعة لفضيلة يجوز من الجهاد سواء كان الجمعة أو لا، وقال من المحدثين أكثر من يحفظ فيه من أهل العلم فيكون جرياً حسنة وأخذه لهما قال ابن عسار ومما من من عمر ومعاذ بن عمرو والنخعي والأشعثي أبي نعيم، وقال أحمد: روى في جريدته وهو قول أنس بن مالك، روى قال النخعي، ومن أحمد: لا يجوز على غلبه الجاهل حتى يفرجوا وهو قول مالك بن النخعي، انتهى.

أما راجح، فهو نسخة أبي الشافعية الأولى: اختلف المتصحيح في ما إذا كانت الجهاد من الرجال أو من على ذلك قال شافعي: ذهب مالك إلى أنه على قتله في جمعة واحدة، وإن فيه إجماع من سماعه الشافعية، ولم ير التخيير بين من أوتى الجهاد وذهب من حبيب من المالكية والشافعية إلى أن ذلك في المسامحة المملوكات من أمهات الجاهل، ومن أفضى الأوقات في ذلك أوتى مسامحة الغنائم انتهى.

قلت النخعي<sup>٢٢٢</sup> قال مالك: امرأة الشافعية هي الجهاد، عيفة بعد زوال الكسرة، وبه قال الشافعي حين وإمام الحرمين، وقال حماد بن عيسى: الجهاد

(٢١) مسند الإمام أحمد، ١٥/١٥٣

(٢٢) ذلك راجع إلى عدم الجهاد مع الإمام مالك، وقال ابن عسار: قال مالك: لا يجوز الجهاد وأحمد بن حنبل: لا يجوز الجهاد مع الإمام مالك، انتهى.

(٢٣) الجهاد، ابن عسار، ١٥/١٥٣



بأسبغيات التذكير إليها، وبه قال الشافعي ومن حبيب. اهـ. قال القاري: إن الملازمة بمنزلة من الصبح أو من طلوع الشمس أو من حين الزوال، وهو أقرب، انتهى.

وقال شيخنا ضابطنا الشافعي رضي الله عنه: لا بد من أن يكون في الاستسقاء<sup>(١)</sup> الإصباح أن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال، لا الساعة التي يدور عليها الحجاب، اهـ. وبه حرم شيخنا ومولاي والذي المرحوم - نور الله مرقاه - عند تقريبه

قال العيني<sup>(٢)</sup>. وإحاصل أن المحذور حملوا الساعات على الساعات المبدئية كما في سائر الأيام، وقد روي الشافعي<sup>(٣)</sup>: يوم الجمعة ثلث عشرة ساعة، وأهل العبادات يجعلون الساعات من طلوع الشمس، وهو وجه للشافعية، وقال إرويانسي، ظاهر كلام الشافعي أن التذكير يكون من طلوع الشمس، وحسبنا الرافعي واسوي وغيرهما، ولهم وجه ثالث كفون مالك، وجه وجه رابع، حكاه الصيدلاي أنه من ارتفاع النهار، انتهى

قلت: وهو المرحوم عندي كما سيأتي، وهو مختار من رسل في البداية<sup>(٤)</sup> إذ قال إن الشافعي وحده يعتقدون أنها ساعات النهار، فسبوا الرواج من أول النهار، وذهبوا إلى أنها أجزاء ساعة واحدة، وقال قوم: هي أجزاء ساعة قبل الزوال، وهو الأقرب، انتهى

ثم استدلل العيني على محذورهم بسقط الرواج، فإذا يكون بعد نصف

(١) (١٩٦/١).

(٢) إجماع نقاوي، (١٨١/٢).

(٣) مدار المحققين، (١٦٦/١).

(٤) شرح الشافعي، (١٩٦/٣).



اشجار أو ما قرب ذلك، وذكر من ماله أنه كره الذهاب إلى الجمعة عند صلاة  
النصح، وقال الإمام أحمد: "كرهه ذلك، التكرير خلافة الحديث، اهـ".

ومعنى الزهراني ميسوراً، ويؤيد حديث الحسن عليه رواية أبي هريرة  
"مثل المصير كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بغرة"، الحديث فإنه  
"ما في حد الحديث بفتحهم، وذكر التوافي خطأ، ثم بدون ذكر كساعات،  
ويؤيدهم أيضاً حديث الثابت بنظ الرواح،

ونقل السيوطي عن الحافظ: "إني لم أر المصير بالرواح إلا في رواية  
مالك، ورواه ابن جريج عن شمر بن بلفظ: "غدا"، وزعم أبو سمعة عن أبي  
هريرة بلفظ: "المتجمل بئى العمدة"، صححه ابن حزم، وفي حديث  
مسره عند ابن ماجه: "مثل الجمعة في التكرير كماكر البقرة"، وفي حديث  
عمر بن عبد الله بن داود: "إذا كانت الجمعة غابت الشياطين برائتها المحدث،  
فعلم بهذا أن الرواح هو مطلق الذهاب، انتهى مختصراً، وأما الزهراني  
البحث فيه<sup>(١)</sup>

والأوجه عندي أن الرواح قول من احتار ارتفاع النهار، هذا ولعل الله  
يحدث بعد ذلك أمراء، ويهتبه أنه احتلقت الروايات في ذلك جداً، واختلاف  
الأقوال عن الأئمة أرباباً، كما اضلعت عليه، وفي ارتفاع النهار، خروج من  
خلاف الإمام مالك، وخروج من الإشكالات التي وردت على اعتبار القول  
بالرواح؛ من أنه يجب كان يحسن على العشر غنة ثوباً وغير ذلك، وفيه جمع  
بين الروايات الواردة في الباب.

إن الروايات الواردة في ذلك على نوعين: إحداهما ما كتبه عن الإساءة  
إلى الوقت، كروايات الشعبي، وثانيتهما منيرة إلى تعدد الوقت، والعمدة

(١) - شرح الزهراني (٢٠٨، ١).







.....  
 .....  
 .....

ويطلب على لوقا الحاضر أيضاً. قال العيني، وسط اس القيم في "النهدي"، الكلام على ذلك حد السط، فراجع إلى ان شئت، ويجمع قول من قال: إن السمات من أدن الجوار.

انكنا قرب منه، فنعين، يعني قامة مسددة، رائحة منعها إلى الله نترك ونعاني، وليل. السرة ان السباد في دول مناعة نظير ما لصاحب القبة من التوب من شريح به القربان. لأن القربان له يشرح لود، الأمة على الكعبة التي كانت للأمة السابقة. وهي رواية هذه من الأجر مثل الحورور، وظاهر: أن الكتاب لم نجد لكاف قدر الحورور.

وقال ليس السرد في الحديث إلا من تفاوت السباد من إلى الجمعة. وأن من الثاني من الأول عليه اسطر إلى السد من القبة مثلاً، وبدل عليه مرسل طاروس عدم سيد التوفيق، ونظر. انحصر صاحب، الحورور على صاحب "تيفر"، وهي رواية التبرهي عند البخاري. كمنع الذي يهدي، مثلاً، فكان السداد بالتقربان لم رواية الساب. هو الإلهاء لهم الكعبة، فكان العباد إلى حسمه ضمن ساق الهادي إلى الكعبة، قاله أبو قلبي<sup>(١)</sup>

ثم اختلف الأئمة فيها في مسألة أخرى. وهي أن السدة يختص بالليل أو تشمل الليل أيضاً؟ قال الحافظ<sup>(٢)</sup> قال إمام الحرمين السدة من الليل، ثم اشرح قد عليم مقادير. هذه وسعة من السد، وتظهر تفرقة عما اختلف فيها إذا قلنا: مثله حذر السدة، وفيه خلاف، الأصح أنه من الليل أنه وجدت، وبلا التفرقة أو منع من السد. وعن: تعين الليل سلكاً، قال: بخير مطلقاً. هـ

قال السوفاي: حكى في "بحر" عن الهادي والشافعي والتأييد بانه: أن

(١) صرح الزاوي: (١/٥٨٠)

(٢) صرح الزاوي: (٢/١١٧)، وأظهر: (١/٥٨٠) نسخة السوفاي: (١/٥٨٠)



الثلاثة نخضع بالإبل، وعن أبي حنيفة وأصحابه والتابعين: أنها تعلق على البقرة، وعن بعض أصحاب لناقصي: أنها تعلق على الشاة أيضاً، قال: ولا وجه له، اهـ

ثالث العمي<sup>(١)</sup>: البدينة تعلق على البقرة، واستدل بهذا على أن البدينة تخصم بالإبل لنقله في الحديث بالبقرة. ورد بأن اقتصار العام على بعض أفراد القرينة لا يكون حجة على غير المعموم، فإنه لا شك في أن المراد عينا هو الإبل خاصة؛ لكنه لا ينفي عموم الإطلاق، كيب، وههنا قرينة صارقة عن المعموم التحيني؛ على أن ألتناظ الرواية مخنعة، فقد وقع في «مسند أحمد» رواية أبي هريرة بلفظ: «أرحل قدم حزوياً، وزحلي قدم غيرة» الحديث. وفي رواية النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ: «كالمهدي يعني بدنة»، وزيادة لفظ: «يعني» ينسب إلى السهو في ألتناظ الرواية، فيحتمل أن يكون لفظ الباب من قبل الرواية معنى.

واستدل من قال: إن البدينة تعم البقرة أيضاً برواية جابر، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نترك في الإبل والبقرة كل سبعة ما في بدنة»، متفق عليه، وفي لفظ: «قال لنا رسول الله ﷺ: «المشركوا في الإبل والبقرة كل سبعة في بدنة»، رواه أبو هريرة في شرط الشيخين، وفي رواية قال: «المشركنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة، كل سبعة ما في بدنة، فقال رجل لجابر: أشرك في البقر ما يترك في الحزوز، فقال: ما هي إلا من النذر» رواه مسلم

وروى ابن أبي عمير في «المنتقى» على هذه الروايات: «باب إن بدنة من الإبل والبقرة عن سبع شيء وبالعكس» ويؤيدهم أنورال جهور أهل اللغة، قال العمري: «قال الأودجي: قيل: إن البدينة تكون من البقرة، ونقل ذلك عن التحليل.



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الرجل الذي لا يرضى لنفسه من الدنيا ما يرضى للآخرين، ولا يرضى لنفسه من الآخرة ما يرضى للآخرين، فإنه لا يضره شيء من الدنيا ولا من الآخرة».

وهي تفسير الحزانة: والبذر جمع بذر، سميت لعظمتها وفصلها عنها، يريد الأثر الصالح الآخري والأخسر، ولا يسمى الفهم بذرة لصغرها، أي يكثر الغنى في معاليه الشريفة، قال عطاء بن السدّي: تبارك الأبل والبقر، أما الفهم فلا يسمى بذر، أي وفي الحاصل: عن الصالح: البذر نافعة أو بذر تضر حكمة، حسنت بذلك لأنهم كانوا يستفهمها، أي.

أي من ربح في سماعها الناس فكأنما لم يربح، أي أو أنسى فالتأثير للروضة لا للثبات أو من ربح في سماعه الله تعالى، أي أو أنسى قول المجدد، الكثير الحاصل إذا أتى، أو إذا خرجت رعايته، أي وقال في المجموع: هو المحلل الذي ساطع، أي.

قوله: وهي السنة والكثرة، وهو التكرار، أي أنه أفضل من الأثر، فإن لحمة أظن بها.

الآخر: قال النووي: وحده: لأنه أفضل وأفضل صورة، لأن قوله يرضى به، وأسد ذلك الترتيب عن أن الأنبياء هم أصحاب الأئمة، ثم التبر، ثم العلم، وبإثبات الكلام على ذلك في آخر الحديث، ودفع في رواية للنسائي هذه زيادة: «بطل» بين ذكر الشاء والدخالة، وفي رواية زيادة: «كما ينبغي».

أي: ربح في سماعه الجماعة فأناله فربح، استشكل فيها، وفي ذكر النبي بطلاق التفريد، لا يثبت في الكلام عليه، فجاءه بفتح الدال ويجوز التكرار والتضمين، وعن محمد بن حبيب أنها تفتح من الحيوان، والتكرار من الناس، قال العسقي: الدخالة تقع على التذكر والأشياء كسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان، وبخفي الضمة بفتح، وفي المعنى: أي السعدى فتح الدال أفصح من كسره، دخلت الياء في الدخالة، لأنه واحد من جنسها مثل جماعة



ومن راح في الساعة الخامسة، فكانت الساعة الخامسة بعبارة . . . . .

ربطة وحجتها، وقد طاعت المال مدة ثم انصرف، فكانت بعد من الجمع  
أبصار انتهى. ووقع في رواية أخرى الخسائي هي: بين الدجاجة والبيضة الشكر  
المستور، وهي أيضا زيادة شذو.

ومن راح في الساعة الخامسة فكانت قرب بيضة) وهي م حدة من اليسر،  
سلكي الدين، وفي رواية: وفي الدجاجة الخط. فخره، ويزيد الإندكز، ما هي  
رواية الشاذلي، ما قد ذكره الخسائي، لا أن له لا يكون من الدجاجة أو  
بيضة أصلاً، وإنما عاصر حالاً، يقال بأنه له، عطفه على، فله عطاء  
سكنه في الخط، فهو من لا راح. كقولهم: منطلقاً من ورسخاً بخط. فإذا  
سرخ الإنج. أن لا يصح ما يخط في الناس. ولا سمع أن يقال: منطلقاً من  
ومثله، وإنما، فالظاهر في الحديث أن يقال: م من مستكدة.

قال الخسائي<sup>(١)</sup> الفر من التثريب المتصدي، وبحور الصديق بالدجاجة  
والبيضة، وحجتها، النبي. وقد أورد أبو العريبي: هو من نسبة إلى ماسم  
نبيه، أم. قال الخسائي<sup>(٢)</sup> وفي قبول إحداهما في الحجة، قول الصحابة  
في ربح الدجال، التكرم، نبيه، إلى أن ألحق فخره من الأسماء، والجمعة  
عامة عليه السلام، أم.

ولا يذهب تيمك أن حدث له الخط. الفرد، وأوسع منه ما في محله  
في بعض الروايات خط. "الهدية" يدل على أن من لم علم نفسه عدداً يكلف  
به هدي البيضة، فكان الصحيح من مذاهب الأربعة أن لا يصح. كما  
قال الترمذي وغيره.

(١) الفر من الخسائي (٢٩٩).

(٢) مسند الخسائي (١٠٠).

(٣) الفر من الخسائي (٢٩٩).



فإذا خرج الإمام . . .

ثم ما وقع في رواية النسائي زيادة: «بطة» و«عصفور» زيادة شاذة عند المحدثين كما ذكرناه مبوطاً بما علقناه على النسائي، قال الزرقاني: و«لنائي» زيادة «العصفور والبطة» لكن لحائفه عبد الرزاق فليس يذكر وهو أثبت، قال النووي في «الخلاصة»: «هاتان الروايتان وإن صح إسنادهما فهما شاذتان لمخالفتيهما الروايات المشهورة، انتهى».

(فإذا خرج الإمام) عما كان مستوراً فيه من منزل أو غيره، قاله الباجي<sup>(١)</sup>. واستثبط منه الماوردي من أن الإمام لا يستحب له الصادرة، ويستحب له التأخير إلى وقت الخطبة، وتعميه الحافظ بأن ما قاله غير ظاهر، لإمكان الجمع بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع، أو يحمل على من ليس له مكان معه، انتهى.

قلت: والظاهر عندي أن المراد من الخروج من الصوف إلى المنبر، قال القاري<sup>(٢)</sup>: أراد بالإمام نفسه الشريفة عليه الصلاة والسلام، والمراد الخروج الحقيقي من الحجرة الشريفة، أو المعنى إذا ظهر الإمام بدخوله إلى المسجد أو بطلوعه على المنبر، والآخر أسبغ، انتهى.

قلت: بل هو الصنعين، ويؤيده رواية البيهقي<sup>(٣)</sup> مسنده من أبي هريرة، بعد ذكر الدجاجة والبيضة: «فإذا جلس الإمام طورا انصرفت الحنث، وفي رواية أخرى: يكتبون الناس على منالهم<sup>(٤)</sup>: الأول، فالأول، فإذا جلس الإمام طورا انصرفت وأخرجهما مسلم أيضاً، ويؤيده أيضاً ما في الروايات الأخرى

(١) المستقر (١/١٨٤).

(٢) مرآة المناهج (٣/٢٥٢).

(٣) انظر: السنن الكبرى (٣/٢٢٦).

(٤) كما في الأصل، والصواب: «منالهم» كما في «السنن الكبرى» (٢/٢٦٦).



مختصرات الملائكة يستمعون المذنبين.

أخرجه البخاري في ١١ - كتاب الجمعة، ٤ - باب فضل الجمعة

ومسلم في ٧ - كتاب الجمعة، ٦ - باب رحوب عمل الجمعة على كل يافع من الرجال، حديث ١٠.

سند تيهامي وغيره في أحاديث الإنصات بلغة: "إذا خرج الإمام أنصت كان كفارة والإصاة مجمع عليه أنه بعد صلوة الإمام على المنبر.

وأيضاً في رواية البخاري في ذكر الملائكة، ومسلم في الجمعة عن أبي هريرة سرفراً: "إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول فإذا جلس الإمام طووا الصحف والحديث.

(حضرته) فتح الضاد أفصح من كسرهما (الملائكة) بنى الخبر بعد أن طووا الصحف كما في رواية الشيخين (يستمعون) مع الناس (الدكر) وانصاعوا وغير ذلك، مع في النسخة امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّكُمُ الْمُغْتَرِبُ﴾ وسُميت الحطة ذكراً لاستئناسها عليه، بل هو المقصود منها.

والسراد بالملائكة عبر الحفظة، وضمهم كتابه حذراً الجمعة، ويجلسون عن أبواب المسجد وفي رواية لابن عزيمة "يقول بعض الملائكة بعض ما حبس فلان؟ فتقول: اللهم إن كان عملاً فامهله. وإن كان لغواً فأعهه، وإن كان مريضاً فعاقبه.

وهي الحديث فوائد كبيرة تظهر بالتأمل، ذكر بعضها العيني وغيره، ترك ذكرها خوفاً من الإطالة.

واستدل بالحديث على أن الشرب بالإلحاح أفضل من التفرغ بالقر، وهو متفق عليه من اهتدي، ومختلف فيه في الضحايا، فالجمهور على ذلك، قال مالك: لا تأكل في الضحايا الغنم، لأنه يحتمل ضحى بكشين، وأكثر ما ضحى به الكباش، وقال تعالى: ﴿وَمَذْبُوحَتُهُ يَذْبَحُ عَظِيمٌ﴾ ولو كان غيره أعظم منه



أمرني الله وأمره أنزل في إيمان الفرقية إلى التي الله عز وجل في الدنيا، وأنه هتدي به  
في الحرب، فإن الحرب من السيرة في ما أتت بين المؤمنين واليهود، فمقصود  
من إيمانهم في هذه الدنيا الأحكام الشرعية التي يفتقر إليها، وهو فدي بالعلم،  
والنصرة في هذه الدنيا على الكفر، فلهذا كان الله

و صنع النجعة من هذه الحرب في الدنيا، أو يحسنه على اختلاف بين  
بينهم، والنجعة من سيرة، والنجعة من واحد، حتى حكمه الموروث الاتفاق على  
أن النجعة لا يحرق إلا من واحد، وإشاعة ما كان يحرق عن الجماعة إذا  
ضحي به الواحد، كان أفضل من واحد، فلهذا كان

قلب المسلمين المحصور من هذه النجعة من سيرة، من حديث ابن  
عمر، كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكي بالعدسة بالحرور، وكانوا يكس إذا لم يجد  
حرباً، فلهذا كان ثبات تلك من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة  
عند الله عز وجل، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.

قلت: هذه النجعة من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة  
على أن النجعة من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.

وما فعل في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ لا يكون حجة على  
الحبيب، لأن الله عز وجل على ما يشاء، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.  
وأما خبر أن من عز عليه السجدة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.  
هذا لا جد، إلا فقهه من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.  
والنجعة من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.  
والنجعة من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.  
والنجعة من سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة، فلهذا كان سيرة.

(١١) أخرجه الشيخ في السنة الأولى ١٢٩٩

(١٢) أخرجه الشيخ في السنة الأولى ١٢٩٩



١٢٢٠ - ٢٢٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَلَمَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ  
عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّكَ كُنْتَ بِشُرَاةٍ تَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجْتَبَأَ  
عَلَيْكَ ثَلَاثُ مَحْتَمٍ كَغَسَلِ الْحَبَابَةِ.

١٢٢١ - ٢٢١ - أَمَّا نَك عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَسْمَعُ كِبَانَةَ (الْمَقْبَرِي) عَنِ  
نَسْمِ حَدَّثَ وَفَضَّلَ كُنْ سَاحِرًا لِلشُّعْرَةِ، فَتَسَبَّهَا، قَالَ فِي «الْفَتْحِ الرَّحْمَانِيِّ»  
كَانَ سَاحِرًا لَهَا، وَقِيلَ: كَانَ يَتَزَلُّ بِحَدِّ الشَّامِ، وَهُوَ سَعْنَى وَاحِدٌ، وَقِيلَ:  
حَدِّهُ عَصْرٌ عَلَى سَمَرِ الْقُبُورِ وَيَحْتَمِلُ كَذَا، لَيْسَ عَلَى حَقَرٍ وَتَارَةً عِنْدَهَا،  
وَكُنْ بِكَانَ لَأَمْرًا مِنْ نَسْمٍ لَيْسَ بِكَثِيرٍ أَسْمَى.

بِقَالَ السَّعْدَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ»: فَتَحَ الْقَبْرَ وَكَوْنُ لَدَفٍ وَفِيهِ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ  
بِأَخْبَرَهُ رَأَى مَهْمَلَةً، فَإِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ: نَسَبَ إِلَى مَفْرُوعٍ كَانَ سَكَنَ بِاتَّقْرِيبِ  
سَهَاءِ، أَوْ مَدَنِيٍّ تَابَعِي تَقَرُّ، وَرَوَى لَهُ السُّنَنُ وَتَبَعُهُ جَمَاعَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ، وَاسْتَلْطَفَ  
قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ مَدَنِينَ، مَاتَ سَنَةَ ١٢٢ هـ، وَوُجِدَ: سَنَةَ ١٢٦ هـ قَالَ السَّعْدَانِيُّ، قَالَ  
الْزُّبَيْرِيُّ: كَانَ سَمْعًا مَائِدَةً وَنَحْوَهُ مِنْهُ قَبْلَ الْإِحْتِلَاطِ، وَفِي الرِّوَاةِ أَنَّ أَسْمَعَ  
سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَوْرَعُهُ عَشْرَ رَحَلًا، كَمَا قَالَ الْخَائِفِيُّ فِي الْمَقْبَرِيِّ، فَلَا نَعْفَرُ.

أَعْنَى أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّكَ كُنْتَ بِشُرَاةٍ تَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجْتَبَأَ  
عَلَيْكَ ثَلَاثُ مَحْتَمٍ كَغَسَلِ الْحَبَابَةِ، قَالَ فِي «الْمَقْبَرِيِّ» رَفَعَهُ وَجَعَلَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  
عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مِائَتَ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ  
الْغَسْلَ لِلْيَوْمِ، لِلْإِحْتِلَاطِ، قَالَ السَّاحِقِيُّ<sup>(١)</sup>، إِحْدَاثُهُ الْغَسْلَ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِسَعْرِ  
أَنَّهُ لَا يَغْلُو الْيَوْمَ مِنْ إِيَّاهِ الْجُمُعَةُ.

(وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَمٍ) قَالَ السَّاحِقِيُّ: إِحْدَاثُهُ وَجُودَهُ إِلَى التَّحَنُّنِ لِحُرَيْرَةِ  
الْإِحْتِكَامِ عِنْدَهُ، وَنَزَجَهُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ (كَغَسَلِ الْحَبَابَةِ) فِي الْوُجُودِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، أَنَّ سَمْعَهُ وَحُورَ الْغَسْلِ حَتْفَةً، نَقَلَ ابْنُ السَّكَنِ عَنْهُ وَعَنْ عَمَارِ بْنِ



سورة فلا حاجة إلى موحه. الرواية على مذهب. وفي قول الصحاح، رواية عن إسماعيل أسيد، قاله البرزاني<sup>(١)</sup>، وكذا شك في «الصحاح»<sup>(٢)</sup> عن «إسماعيل البخاري»، ونسب صاحب «التهذيب» هذا إلى مالك، وكذا ذكره الشافعي في «الشرح مبني» أن من المعتز حكى الوجوب عن مالك.

قلت: لو كان يجب ثباته مبرحة في ذكره لأستبعد.

والمراد في «الأسيد»<sup>(٣)</sup> لا اعظم أحدا لوجب الغسل للصوم، إلا أهل عذراء. وروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن غسل يوم الجمعة لوجب هو؟ قال: سنة، قل له: من أحدثه؟ قال: واحد، قال: ليس كل من جاء من أحدثه كبر كذلك. وروى ابن أسيد عن مالك أنه سئل عن غسل الجمعة لأوجب هو؟ قال: حسن، ونسب الواحد، فقال: هي «السنة»<sup>(٤)</sup>، وقال في «المختصر شافعي» فوسل غسل ماله، أ. فنعلم أن الصواب أن الغسل سنة لثبوتها ليس بواجب، وهو نفس الإجماع مالك كما تقدم.

ومالك الخفيف في «فتح»<sup>(٥)</sup> وحكاه - أي الوجوب - من المصدر والخطابي عن مالك: وقال القاضي عياض وغيره: ليس ثابته معروفة في مذهبه، قال ابن دقيق العيد: قد نقل مالك على وجوبه، وعلمه من مؤلفات مذهبته على ظاهره، وأما ذلك المبرحة، رواه عن مالك، قال في «التهذيب»<sup>(٦)</sup>، أو وكذلك ما في كتب الجماعة هو عن الوجوب.

(١) ١٦٠، ١٦١، ١٦٢

(٢) ١٦٢، ١٦١، ١٦٢

(٣) ١٦٢، ١٦١، ١٦٢

(٤) ١٦٢، ١٦١، ١٦٢

(٥) ١٦٢، ١٦١، ١٦٢

(٦) ١٦٢، ١٦١، ١٦٢



فإن في قيل المأزب<sup>(١)</sup>: الأفعال المستحبة ستة عشر غسلًا، أكدها الغسل لصلاة الجمعة في يومها، وفي «الروض المربع»<sup>(٢)</sup>: «ومن أن يغتسل في يومها لخبر عائشة: «لو أنكم نظفتم ليومكم هذا»، إلا أن الشيخ ابن القيم قال في «زاد المعاد»: «لأن في وجوب ثلاثة أقوال: النفي، والإيجاب، والفصل بين من به واحدة محتاج إلى إزالتها فيجب عليه، ومن هو مستغن عنه فيستحب له، والثلاثة لأصحاب أحمد، اهـ».

فعلم أن المسألة فيما بينهم خلافية، لكن المشهور في متونهم عدم الوجوب كما نقلهم، وإليه ذهب الجمهور، قال الشوكاني: «ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف ونفهاء الأئمة إلى أنه مستحب، قال القاضي عياض: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه، انتهى».

قلت: فكيف اختلفوا فيما بينهم في أنه مستحب وستة مؤكدة بعد اتفاقهم على عدم وجوبه في المشهور الصحيح عنهم، قال الشعراني في «ميزانه»<sup>(٣)</sup>: «قوله جميع النفهاء بسبب الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم النية، اهـ».

فيحصل عندهم حقيقت الباب وأمثال هذا اللفظ على أن التشبه في صفة الغسل واستيعابه التمسك، وكذلك ما ورد من الأوامر وألفاظ الوجوب إما محمول على التأكيد أو محمول على التمسك، كما هو صريح رواية أبي داود<sup>(٤)</sup> بسنده إلى حكرمة: «أن ناساً من أهل العراق جاءوا إلى ابن عباس فقالوا: أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أظهر وأخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فلبس عليه بواجب، وما أخركم كيف بدأ الغسل، كان الناس مجهولين، يلبسون اتصوف ومعلون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً متارب النقب».

(١) (٧٧/١).

(٢) (٢٩٩/١).

(٣) أخرجه أبو داود ج (٢٥٣) كتاب الظهار، باب «البرصة في ترك الغسل يوم الجمعة».



إنما هو عريس، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرف الناس في ذلك المصروف حتى ثارت منهم رياح، أذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما رآه رسول الله ﷺ تلك الرياح، قال: «يا أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاعسوا، ونسئ أحدكم أفعال ما يجد من دهن وضبه»، فأتاه ابن عباس - رضي الله عنهما - «لم جاء الله نعالى ذكره بالخبر، ونسئوا شر المصروف، وكفوا العمل ووضع مسخدمهم، ودعوا بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من المرق». وأخرجه البيهقي أيضاً.

فيلما الحديث كأنه عقر على أن الغسل كمال أولاً للرياح ونسئ المصروف وغير ذلك، ثم نسخ، وبزيادة الشيخ أيضاً ما رواه ابن عدي في «الكامل» من حديث ابن قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاءكم الجمعة فليغتسل» ولما كان الشتاء قلنا: يا رسول الله أفردنا بالغسل لتجميعه وقد جاء الشتاء ونحن نحدئ اليد، فقال: «من اغتسل فيها ونعمت، ومن لم يغسل فلا حرج». وتكلم في سننه إلا أنه يندد بعيره. وكنا في «السعاية»<sup>(١)</sup>.

قلت: وأخرجه الشيخ أيضاً، وحديث ابن عباس أخرجه الحاكم في «مستدرکه» وقال: صحيح على شرط البخاري، وسكت عنه الذهبي، ويزيد بعد أن حضر من روى الأمر بالغسل يوم الجمعة كثر تمار وعاشة - رضي الله عنهم - فدأثروا بخلافه كما سطر الطحاوي.

وامتدلت الجمهور أيضاً بأسانيث تدل على عدم الوجوب، منها: حديث حمزة مرقوعاً: «من نواها يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فبهر أفصل» أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد في «مسنده» ونسيفي في «سننه» وابن أبي شيبة في «مسنده» والدارمي وابن خزيمة والطحاوي. وقال الترمذي: حسن صحيح كما في «السعاية»<sup>(٢)</sup>. وصححه أبو حاتم، وهو حديث «سهور

(١) (١/٣٢٢).

(٢) (١/٣٢٢، ٣٢٣).



أخرجته جماعة من الحديث من عدة صحاح مع الإلتزام من بعض طرقه دور بعض

قال العيني : رأى من سجد أفضى من الصحاح وهم : مسند، وتلخيص  
ذكرة، وأبو عبد الله بن ساجه والطحاوي والبخاري والنسائي، وأبو سعيد الخدري  
عند البزار والبيهقي، وأبو هريرة عند البزار وابن عثري، وجاء عند أبي عبيد،  
وسيد الخصال بن سراج عند النسائي، وأبو حاتم عند البيهقي، ٥

سها - حدث أبو هريرة : من توفياً وأحسن الموعود ثم أتى أجمعه دنيا  
واسمع الحديث - أخرجه ترمذي وقال حسن صحيح، كما في «العلامة».

قال الترمذي في «المحيط» : من أقوى ما يصدق به على عدم فريضة  
العمل يوم الجمعة ما رواه مسلم عنه : «حدثنا الأثر بالله من أبي هريرة  
برقمته» من توفياً وأحسن الموعود، ثم أتى أجمعه الحديث : ٥

وسندوا أيضاً بنقله عنك إذ دخل بغداداً عذراً أنه سادعة هذه<sup>١</sup> أخرجهما  
الشيخان وجماعة. قال العيني : قال الإمام الشافعي : وهذا يدل على أن أمر  
الشيء بغيره (يعني يوم الجمعة فضيلة علم الاحكام لا على الموعود، حدث  
عنه حديثاً قال : «إن الله يوم الجمعة أجراً ولا عذاباً» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالعمل يوم الجمعة<sup>٢</sup> فلم هذا أن أمره على الموعود لم يترك غير اعتبار  
حسن برده. ويقولون به : أجمع ما عتسب، اهـ - قال الشافعي : رحمه الله إن  
المحل بعدة وأقره غير من حضر ذلك المجمع ، وشم أهل العمل والعقد، ولو  
كان أحداً لما رجع ولا لزمه به. اهـ

قلت : وما يوجب اشتراط من أن قول غيره هذا كاف لتدكير، وفيه اشتغ  
في الصلاة<sup>٣</sup> ، إن كنت فارح إليه ولو رأى شوقاً إلى أمانة الحديث.







دخل رجلي من أصحاب رسول الله ﷺ، أتوه المنعقد يوم الجمعة،  
ولم يدع من الخطباء يخطب. فقال عمر: أئمة ساعة هذه؟ .....

عنه خارج المخطوط موصولاً، ثم ذكر أسماءهم، قلت: بسط أسماءهم  
المبوطي في "التنوير" أم لا؟

(دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ) ولفظ البخاري قد دخل رجل  
من المهاجرين الأولين من أصحاب رسول الله ﷺ هو عثمان بن عفان كما  
سماء ابن رهب وابن الفرغ عن مالك في روايتهما للمخطوط، وكذا سماء  
جماعة، وسماء أيضاً أبو هريرة عبد مسلم في هذه النسخة، ذلك ابن عبد البر<sup>(١)</sup>.  
لا أعلم خلافاً في ذلك (المسجد) بالنصب (يوم الجمعة وعمر بن الخطاب) -  
رضي الله عنه - (يخطب) على الميم -

(فقال عمر) تدبيرا له: (أئمة) ضد التحدثية تأبست أي، رأيت لخاصة  
الساعة، لأن جاز فيه التذكير لمراد تعالى: "فَوَقَا نَذْرِي يَقُولُ بِأَيِّ أَزْمَةٍ مَوْتُ" <sup>(٢)</sup>،  
وهي كلمة بسطهم بها شيء، وألاسمههم للموبخ كما سيأتي، (ساعة هذه؟)  
ساعة اسم لجزء من الزمان مفرد، ويقال على جزء من أربعة وعشرين جزءاً،  
في مجموع اليوم والمساءة. كما تقدم الأقوال به، وقد يطلق على الوقت  
المحاصر وهو المراد ههنا، وهذا السطيم توبيح - إنكار - يعني: ثم تأخرت إلى  
هذه الساعة، وإشارة إلى أن هذه الساعة ليست من ساعات الزواج إلى  
الجمعة، ولفظ رواية أبي هريرة. فقال عمر: لم تحسبوا على الصلاة؟<sup>(٣)</sup>  
ولمسلم: فغضب به عمرو فقال: ما بالك رجل، يتأخرون بعد ابتداء؟

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: والظاهر أن عمر - رضي الله عنه - قال ذلك كله، وبعض

(١) نظ. الاستدكار (٢٥/٥)، والتمهيد (١٠٠/٦٨).

(٢) سورة لقمان الآية ٣٤.

(٣) صحيح البخاري (٢٥٩/٢١).



.....  
.....

الرواة حفظ ما ثم حفظه الأئمة قال العبي كان كنت ما كان مؤداً عمر  
رضي الله عنه - من هذه المقالة قلت انبى إلى ساعات التكبير التي وقع  
فيها الترخيب، لأنها إذا انقضت ضربت الملائكة الصمصم، ولذا روى عثمان  
- رضي الله عنه - أني لا اعتذر بولاه: فمى شعث - انه مختصر.

اعتذر عنه: - رضي الله عنه - اعتذاراً أن أمير المؤمنين: ربه دليل على أن  
الإمام أن يأمر غير خطبته بالمعروف وينهى عن المنكر، وأيضاً أن من خاطبه الإمام  
له أن يجابه بما سأله عنه، ولا يكون في ذلك لأعياً، فانه المناهي

قلت وكذلك سبنا الحثية بحور الإمام التكا في الخطبة بالأمير  
المعروف وينهى عن المنكر، قال في الدر المختار: ويكره تكلمه فيها إلا  
لأمر معروف، لأنه معناه انه قال النبي<sup>(ص)</sup> ربه تكلم الإمام ربه وأمر  
لهم بمصالح دينهم، وإكراهه على من أوجب بالفضل: وفيه أن الأمر بالعرف  
والنهي عن المنكر في الله، المنكس لا يقصد به، وفيه الاعتذار إلى ولادة  
الأمور. وقال القاري<sup>(١)</sup>: عندنا كلام الخطيب في أثناء الخطبة مكرره بما  
ثم يكن أمراً بالمعروف، اهـ

ولكن قال الشرنبلالي في ميزانه<sup>(٢)</sup> ومن ذلك قول أبي حنيفة وصانته  
والشافعي في القديم: إنه يحرم الكلام لمن يسبح الخطبة حتى الخطيب، إلا  
أن ما كان أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة، كمن روى  
الأدخين عن خطبي الرقاب، ومن خطب إماماً بعده جاز له أن يجيبه، كفعل  
عثمان مع عمر - رضي الله عنهما - وقال الشافعي في الأمام: لا يحرم عليه  
الكلام، بل يكره فقط، والشهرور عن أحمد: أنه يحرم على المستمع دون  
الخطيب، اهـ وطاهره بوضع إطلاق الحرمة للخطيب أيضاً عند الحنابلة

(١) نسخة هاري: (٢/٣٧٧).

(٢) مرقاة المفاتيح (٢/٢٧٢).







الجمعة: وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: **بَأَقْرَ مَا تَسْعَ**

أُخْرِجَهُ السَّخَارِيُّ مِثْرَةً ١١ - كتاب الجمعة، ٢ - باب فصل الغسل يوم الجمعة.

ومستم في: ٧ - كتاب الجمعة، حديث ٣

قال العيني<sup>(١)</sup>: قوله: **وَالْوُضُوءُ**، جاءت الرواية فيه بالواو، وحذفها وينصب الوضوء ورفعها، أما وجه وجود الواو فهو أن يكون للمعطف على الإنكار الأول، يعني: **أَنْتُمْ بِكَفَّتْ أَنْ أَتُخْرِثَ الْوُضُوءَ**، وعُرِثَ فضيلة السبق حتى أتت بترك الغسل<sup>(٢)</sup>، وقال القرطبي: الواو بدل من همزة الاستفهام، أما وجه حذف الواو مظاهراً، لكن يكون لفظ الوضوء، ما ترفع والنصب، أما وجه الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف حرفه، تنديده: **الْوُضُوءُ** أيضاً يقتصر عليه؟ ويجوز أن يكون حرفاً محذوفاً مبتدأ، وأما وجه النصب فعلى تقدير الفعل، **أَدَّ**.

قال الرقائي<sup>(٣)</sup>: قال ابن السيد: **النَّصَابُ** أنه **الْوُضُوءُ** بالمد، على لفظ الاستفهام، وأغرب السهيلي فقال: **انْفَقَ** المروءة على الرفع، لأن النصب يخرجها إلى معنى الإنكار، **أَدَّ**.

**أَيْضاً** منصوب على أنه مصدر من **أَضَى** يضيئ، أي عاد ورجع، قال ابن السكيت: تقول: **معلته** أيضاً إذا كنت قد فعلت بعد شيء آخر، كأنك أفنت بذكرها الجمع بين الأمرين أو الأمر، **أَدَّ**، يعني: **أما** اكتفيت بتأخير الوقت وتفتيت فضل المسألة إلى الجمعة حتى أهضمت إليه ترك الغسل أيضاً؟ (أو) **الحار** أنك **أدَّ** علمت) بصيغة الخطاب، (إن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل) ثم يذكر في الرواية السامورين من هم

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: كذا في جميع الروايات لم يذكر السامور إلا أن في

(١) معجمه الفارسي، (٣/٦٧٧).

(٢) (١/٢٦٠).

(٣) فتح الباري، (٢/٣٦٠).



رواه جويرية عن جابر معلق: «كنا زمرة» وفي حديث ابن عباس عبد الطحافوي أخبره بسنده إلى ابن سيرين عن ابن عباس: «أن عمر بيعة هو بحضبة يوم الجمعة إذ أقبل دحر فدخل لمسجده» الحديث. وفي آخره فقال: «أولاً إن الله محلم أنا أمرنا بغير ذلك» قلت: وما هو؟ قلت: الغسل، قلت: أستم إليها المتباحرون المأوثون أم الناس جميعاً؟ قال: لا أدري، قال الحافظ: رواه أحمد إلا أنه معلول. وفي رواية أبي هريرة في هذه القصة. أن عمر قال: «لم تسعوا أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رجع أحدكم إلى الجمعة فليغتسل»؟ كذا هو في الصحيحين وغيرهما، وهو ظاهر في عدم الشخص من المتباحرين المأوثين» أخر. قلت: هو لمؤيد بالرويات الكثيرة.

ثم قال الحافظ: لم أفت في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك، وانظر أنه سكت عنه اقتداء بالاعتناء الأول، لأنه قد أشير إلى أنه كان ذاخلا عن الوقت، وأنه بالمر عند سماع الفتوى، وإنما ترك العمل، لأنه تعارض إذا إدراك الخطية والاشتغال بالعمل، وكان التوضوء خطئاً له، ولم يكن الخطية خللاً، قال الحافظ: ولعله كان يرى غرضيته، مثل ذلك غيره. قلت: وكذلك عمر لم ير الاختلاف أكد من استماع الخطية، ولذا لم يرد.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: «إن عمر رأى اشغاله عند استماع الخطية، والصلاة» أي من عروجه إلى فضيلة الغسل، فقام بأمر به ولا أنكر عليه العذر، وإنما أنكر عليه، ما مضى من ترك الغسل، فيكون ذلك تنسهاً له على ما ينبغي أن يفعل في مثل ذلك اليوم، وبقتضي ذلك إجماع الصحابة على أن الغسل يوم الجمعة ليس بواجب وجوباً يهمل في تركه، ولو كان فيهم من يعتقد وجوبه لسارع إلى الإنكار على عثمان. وهذا مدعاه، مالك وحده أهل العلم غير داود، فإنه يقول: إن الغسل واجب يوم الجمعة وحول أكثر الناس والدليل على صحته ذلك الخبر، فبإجماع يجب التزام والعمل به، انتهى.

(١) المعنى (١٨٥/١).



قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَنْح»<sup>(١)</sup>: وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ عَوَّلَ أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْبُخَارِيِّ وَالطَّبْرِيِّ وَالْمُصَحِّفِ وَأَبْنِ حِبَانَ وَأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَهَلَمَّ جَمْعًا، وَإِذَا مَحْصُهُمْ فِيهِ: أَنَّ مِنْ حَصَرٍ مِنَ الْمُصَنِّفَةِ وَالْمُفَرِّغَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَكَانَ إِجْمَاعًا مَجْمُوعًا عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مُشْرَطًا فِي صَحَةِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ، وَفَدَّ يَنْقُلُ الْحَافِظِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ يَلْزَمُ الْعَمَلَ مَحْزُومًا. اهـ.

وَمَا امْتَسَكَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْعَمَلِ لِقَطْعِ عَمْرِى الْحَفْظَةِ، وَإِنْكَارِهِ عَنِ عُمَامٍ مَحْشُوبٍ بِأَنَّهُ قَطَعَ الْمَطْفِئَةَ لِنُفْكَارِ السَّنَةِ، وَهِيَ التَّكْبِيرُ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَالْعَمَلُ كُنْهَاتُ سَنَةٍ. قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ بَرٍّ<sup>(٢)</sup>: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي عِبَّاسٍ بِقَطْعٍ: «جَاءَ رَجُلٌ وَإِنِّي لَيُتْلَى بِحَصْبِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ». فَقَالَ: «فَدَ التَّكْبِيرُ بِقَطْعٍ» أَهْلَهُمْ أَحَدَكُمْ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْجُمُعَةُ تَقُوتُ حَيًّا بِتَخْفِئِي. قَالَتِ النَّاسُ بِوُذُوبِهِمْ. فَقَالَ: مَا فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ كُنْتُ رَاقِدًا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْتُ وَكُنْتُ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ أَقْبَسْتُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ يَوْمَ وَضُوءِهِ هَذَا».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَكَذَا حَدَّثَ مَرْوَعًا، وَهُوَ مَعْنِي وَهْمٌ، لَا أَذْرِي مَعْنَى الرَّهْبِ، وَبَدَا لِنَفْسِهِ مَحْشُورَةٌ لَعَمْرُؤُا لَنَبِيِّ ﷺ، أَهْلَهُ.

قُلْتُ: لَكِ بِخِلَافِ قِصَّةِ عُمَامٍ وَجْهِينَ، لِأَوَّلِ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ نَفْسِهِ التَّحْفِطِي، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَلُوبَةُ السُّوْمِ، فَدَدْتُ دَعْوَةَ التَّحْفِطِي فِي الرُّوَابِ الْعَرَفَرِغَةِ عَمْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرٍّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ ابْنِ عِبَّاسٍ تَعْصِيلًا لِقِصَّةِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرٍّ فَلَا يَحْتَاجُ إِدْرَأِي التَّضْعِيفَ، فَتَأَمَّلْ.

(١) مَنْحُ بَابِي (٢) ٤٦١.

(٢) مَنْحُ بَابِي (٣) ٤٦١.



٤/٢٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسِّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».....

٤/٢٢٢ - (مالك، عن صفوان بن سليم) بمهملة مصفراً (عن عطاء بن يسار) بتحتية وخفة مهمل، وفيه رواية تابعي عن تابعي، فإن صفوان وعطاء تابعيان (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري أن رسول الله ﷺ قال) ذكر السيوطي لهذا الحديث طرقاً كثيرة مختلفة في الوقف والإرسال، وذكر لأبي هريرة بذلك أبي سعيد في بعض، والوقف على أبي سعيد في بعض آخر، ثم رجع طريق مالك هذه، ونقل عن أئدارقطني في ذكر الموقوف أحسبه سقط ذكر النبي ﷺ على أحد من الرواف، ونقل عن الحافظ ابن حجر لم يختلف رواة «الموطأ» في إسناده عن مالك، وكذا قال العيني: إن رواية «الموطأ» لم يختلفوا عن مالك.

(غسل يوم الجمعة) قال الأزرقاني<sup>(١)</sup>: ظاهر إضافته ليوم حجة لكون الغسل لليوم لا للجمعة كما قال به جماعة، قلت: ستأتي المذاهب فيه، وتقدم ما قاله الباجي في إضافة الغسل إلى اليوم، بمعنى أنه لا يخلو اليوم عن إتيان الجمعة، هذا، وقد اشتهر بين الناس أن الإضافة بأدنى وليس تصح، فلا إشكال.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: استنبط منه أن يوم الجمعة غسل مخصصاً حتى لو رجعت صورة الغسل لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية، وقد أخذ بذلك أبو فتادة فقال لا ينع وقد رآه ينسل يوم الجمعة: إن كان غسلك عن حنابة، فأعد غسل آخر للجمعة، أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما، ووقع في رواية

(١) شرح الأزرقاني (٢١١/١).

(٢) فتح الباري (٢/٣٦٦).



... على كل من ...

أخرجه أبو داود في ١٩ - كتاب الأذان ١٦١ - باب يؤتى استسكانه ومن  
بعث ميمم النبي والمطهرون.

ومسلم في ٧ - كتاب الجمعة ١٠٠٠ - وجوب غسل الجمعة على كل بالغ  
من الرجال. باب ٢

.....

مسلم في حديث ثياب: "تعسل يوم الجمعة" وكنا هو في النسخة الذي بعده،  
وطاخره أن تعسل حيث وجد فيه كس تكمن يوم جعل طوافاً له.

"وأما" هي مؤكدة عند انتهاء المصدر كما تقدم، قال ابن سعد "أما"  
ليس البراءة أنه مرض، بل هو مزرولة أي واجبت في السنة أو في العروة أو غير  
الأخلاق الجميلة، ثم أخرج من ابن وهب: "أن ما تكلمتني عن غسل يوم  
الجمعة وأواجد، فولا قال هو سنة ومعه وفد قبل، إذ في الحديث "وأما"،  
أما ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك، انتهى.

قال المحافظ في المصنف<sup>(١)</sup>: "حال التدفعي في أوائله بعد أن أورد  
حديثي ابن حزم وأبو سعيد: "احتفل يومه" أو جهه معيبين، الظاهر منهما  
واجب، ولا يجد إذا تعسل، واحتسب أنه واجب في الاحتياط وتحريم الأخلاق  
والطهارة، ثم استدل للاحتفال الثاني بنسخة عثمان مع عمر، قال: "علما أن يترك  
عثمان اعتلافة لتعسل ولم يأمره عمر بالخروج لتعسل - بل على أنها قد علمنا  
أن الأمر بالتعسل للاحتفال، اهـ.

(على كل من تعطل) أي بالغ، وإنما ذكر الاحتلام بكونه الغالب، فدخل  
النساء في ذلك، حالة الزيفي، لأن الاحتلام بعدم الترحال والنساء، ولذا استدل  
به البخاري على تركه.

(١) شرح المصنف (٢٩١/١)

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩١/٢).



٥/٢٢٣ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ، فَلْيَغْتَسِلْ».

أخرجه البخاري في ١١ - كتاب الجمعة، ٢ - باب لفعل الغسل يوم الجمعة.

ومسلم في ٧ - كتاب الجمعة، حديث ١.

وقال الناجي<sup>(١)</sup>: يقتضي تعلل الحكم بالاحتلام دون الإبيات، وهي الخمس عشرة سنة، ويقتضي اختصاصه بالرجال، لأن لفظه نطق بذكر مع أن الاحتلام معتبر فيهم وعام لهم. وأما الاحتلام في النساء فمادر - هـ.

قلت: وتقدم الكلام على أن غسل الجمعة مختص بمن يحضرها أو عام للجميع، وتقدم أيضاً أن الأوجه عندي أن غسل الجمعة يتضمن اغتسالين للجمعة واليوم، الأول مؤكد، والثاني مبدوب: وينوب الثاني عن الأول بدون العكس، ومبني البسط في ذلك

٥/٢٢٣ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَاءَ أَيُّ أَرَادَ الْعَجِيءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَتَوَهَّمُ مِنْ حَمَمَةٍ عَلَى ظَاهِرِ النَّفْظِ، قَالَ الْعَبْدِيُّ: ظَاهِرُهُ أَذْ يَكُونُ الْغَسْلُ عَقِبَ الْعَجِيءِ، لِأَنَّهُ إِغَاءٌ لِلتَّعْقِيبِ، وَلَكِنْ نَبَسَ ذَلِكَ الْعَرَادَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ، وَقَدْ وَرَدَ مُصَرَّحاً فِي رِوَايَةِ الْمَلِكِ بِالنَّفْظِ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» (أَحَدُكُمْ) عَامٌّ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (الْجُمُعَةُ) بِالتَّصْبِ أَيِ الصَّلَاةِ أَوِ الْحُكَاةِ الَّتِي تَقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْجُمُعَةَ فَاعِلٌ، كَقَوْلِهِ نَحْنُ: «أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ الْيَوْمَ» (فَلْيَغْتَسِلْ) الْأَمْرُ تَنْكِيدٌ لَا الْوَجوبُ كَمَا تَقَدَّمَ.

قال العبي<sup>(٢)</sup>: استجبت به الظاهرية على أن الأمر فيه للوجوب، ونسب

(١) العتق (١/١٨٦).

(٢) عمدة القاري (٦/١٦٥)، الحديث (٩٠٣).



كذلك لأمر الأمر بالعمل ورد على سبب، وقد رُفِىَ أن السبب، فإن الحكم مردان عنه، الرواية المذكورة من حديث عائشة، وحسب الله عنها: «كان الناس فيهم أنفسهم، لحديث، انتهى»

قلت، واختص العلماء، في أن العمل بصلاة الجمعة أو أيومها، فإن الزرقاني<sup>(١)</sup>، قول جماعة، إن العمل لليوم لا للجمعة، ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم، أنه للجمعة لا لليوم، انتهى، قال: وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اعتزل بعد الصلاة، لم يغسل للجمعة ولا فعل ما أمر به، اهـ

وهي السعدية<sup>(٢)</sup>: «أخبرنا في ذلك علي بن موسى، الأول أنه لليوم، وهو قول الحسن بن زياد، وبه قال محمد وداود الطنطاوي، وهو رواية عن أبي يوسف، والتعليل إما غفلا، فهو أن يوم الجمعة من الأيام، وأمرها فحسن به العمل إظهاراً للفرقة، وإما غفلا: لحديث غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، والنسفي وهو الصحيح عند الحميدي وهو قول أبي يوسف كما في «البيان» وغيره: أنه للجمعة لا لليوم، ثم قال: وفي «مغيبات النوازل» والشمس<sup>(٣)</sup>، وفتاوى قاضي خان: أنه لو اغتسل بعد الصلاة لا يمتنع بالانفاق

رأس الضحية<sup>(٤)</sup>، قال ابن دقيق العيد: لقد أبعد الطنطاوي حين لم يستطرع نفسه العمل على إقامة صلاة الجمعة، حتى لم يغسل قبل الغروب كقضى عبده بعضنا بوضاءه العمل إلى اليوم، وأدس ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة وساجين، انتهى مختصراً

(١) شرح الزرقاني (١/٢١٠، ٢١١، ٢١٣)

(٢) (١/٢٢٠، ٢٢١)

(٣) إسنه: دفع ساري (٢/٣٦٩)



قلت: ثم نأخذ قانوا: إنه للصلوة اختلافوا في مسألة أخرى، وهي أنه هل ينسب انصرافه بالصلوة أم لا؟ كما سيأتي قريباً، واستدل من ذلك بأن الغسل لغوم الحديث الباب، ورده الجمهور كما تقدمت الإشارة إليه في كلام العيني، وبه قال الروافض، إلا قال: الساء في الحديث للتنقيب فظاهره أنه الغسل بعقب الحج، وليس بمراد، وإنما المراد: إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِذَا تَوَلَّيْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ الْآيَةَ﴾، قلت: ويضاهيه قوله تارك ينسئ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةَ﴾، وقوله عز وجل: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ الْآيَةَ﴾.

ثم قال الروافض، ويقولون: أثبت أبي هريرة السابغ، من اغتسل يوم الجمعة ثم راح، فهو حريص، في تأخير الروح، وبهذا علم فساد قول من حمده على فذهره رسمك به، على أن الغسل لليوم لا بالصلوة، انتهى.

قلت: وما يخطر في السال بعلا حفظه الروايات وأقوال لأئمة وكلام الفقهاء، أن هناك عدة اعتلالات تدب إليها النبي ﷺ في روايات كثيرة، بعضها أكد من بعض، ويستعمل كل واحد منها بسببه، وثبت في «الأسواق»: أن يسلط في الأبواب عندما الحنف لا يحمل على الحقد، فالأوج عتدي بعد التعحصن الكبير أن كل نوع من هذه الاعتلالات مستقل بسببه، لكن ينوب بعضها عن بعض.

فالأول الغسل في كل أسبوع يدب إليه النبي ﷺ في عدة روايات، منها حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال عليه الصلاة والسلام: احق الله على كل مسلم أن يغتسل في ثل سبعة أيام: أخرجه الشيخان رحمه الله، وجل طرفة خالية عن تعييب اليوم، وروا الأوزاعي وغيره: «وذلك يوم الجمعة»<sup>(١)</sup> وهو تفسير على الظاهر من بعض الروايات. وكذلك حديث

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٣٤: ١٣٤).



حاضر مؤمنوا. أحسن كل رطل مسلم في كل سنة أيام غسل يوم، هو يوم  
الخميس، فتولاه هو يوم الجمعة أيضاً بتدبير لأخذ من البركة على الفقار، وهو  
كأن مرفوع إليه يعني فلا يضرنا أيضاً كما سبق.

فأما هذه الروايات عندي من ثلث الطائفة المظلة، لا تحصر يوم  
دون يوم، نعم، ثم أحسن في يوم الجمعة حصاناً له المصنفين مع كما  
سبحي، فهذا العمل عندي يوم كل مسلم من الرجال والنساء، حسب الحمد  
أم لا، فتكون هنا من قبل قوله عليه الصلاة والسلام في سفر: «لكم فاعلموا  
نبي إخوانكم، فاصالحوا ومالككم وأصغروا لئلا تكونوا كمنكم شامة  
في الثامر، فإن الله تعالى لا يحب الفحش ولا المنكر»<sup>(١)</sup> الحديث، أخرجه  
أبو داود، مصلاً، ومن قبل: «لقد نسي الله مرة سوداء لما وجد في ربح  
أمره» أخرجه أبو داود، كما في صحيح التواتر<sup>(٢)</sup>.

وأما قال النبي: «إن الله يحب يحب الطيب، الطيب يحب الطوبى»  
الحديث، أخرجه في صحيح التواتر<sup>(٣)</sup> وإن أم جعل هذه الروايات على مطلق  
العمل، فسعد الله نبي خلقه لديهم إلى إزالة الأوساخ الهيبة كالاستحباب،  
وبعد (أخذ) والبرك، والتمهيد، والاستيق، وأما ذلك، وله يندبه  
إلى إزالة ربح كل، وهو الله.

وأيضا أخرجه بإكرام الشعور، فكيف يدرك أنه تعالى إبيهم لم يأمركم  
بإكرام البدن، وروى عن عطاء قال: كان النبي ﷺ في المسجد فدخل رجل  
كان من بني النخعة، فأشار إليه بده، كأنه يأمره بإصلاح شعره ولحيته، فعمل

(١) أخرجه أبو داود في التواتر ج ١ ص ١٦٠

(٢) ج ١ ص ١٦٠

(٣) ذكره في صحيح التواتر، مصلاً ج ١ ص ١٦٠



ثم رجع فقال يبيّح ألبس هذا خوفاً من أن يأتي أحدكم من ثائر الرأس كأنه  
 شيطان أخرجه في جميع المواضع<sup>(١)</sup> عن مالك

أما إن هذا كثير، دلت فيها النبي ﷺ على أنواع النظافات، فهذا لاغتسال  
 عندي من قبل تلك الأمور لا يختص يوم الجمعة ولا صلاتها، بل بعم كل  
 الناس وهذا الغسل ثم بحر من في الغضاء أصالة، لكنهم صرحوا في غسل  
 الجمعة أن من اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة يكفي لحصول المقصود فهذا  
 هو ذلك الغسل، والمقصود هو النظافة وإزالة الرائحة الكريهة.

ثم رأيت الطحاظي على «أمرائي» أنه نقل عن الشيخان القهستاني عن  
 البرهني يستحب أن يقيم أظفاره ويقص شاربته ويحلق عابه، ويغسل يديه  
 في كل أسبوع مرة، ويوم الجمعة أفضل. أو في خمسة عشر يوماً، وأمرائه على  
 الأربعين آت، وهذا عين ما فكه أولاً، فسه الحيد

وفي آخره خذارة ويستحب حلق عاتته ونظيف يديه بالاغتمسال في  
 كل أسبوع مرة، والأفضل يوم الجمعة، وهذا وكذلك كلام الفقهاء موضح بأن  
 دلت الاغتسال في الأسبوع مدبر برأسه ويكونه حصة أفضل ليحصى  
 الغضائ.

والغسل الثاني: هو غسل يوم الجمعة بدون الرأس، غسل لليوم لا  
 للصلاة، فمن اغتسل بعد الجمعة يحصل له فصل غسل اليوم وإن لم يحصل له  
 فصل غسل الصلاة الأتي، وهو ثابت بالروايات التي ذكر فيها غسل يوم  
 الجمعة، منها حديث أبي قتادة مرفوعاً: أمر اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة  
 إلى الجمعة الأخرى؛ رواه ابن حزيمة في «محبته» وقال: غريب، ورواه  
 الحاكم وقال: صحيح على شرطهما ورواه ابن حبان معقلاً، أمر اغتسل يوم  
 الجمعة ثم يزل طاهرأ إلى الجمعة الأخرى.

(١) (٢٢٠/٢٢٠) ج (٥٨٥)



وكذا روايت فريده عليه الصلاة والسلام : انما جاء احكام الجوده على  
 امانة صدق الحديث : خرجوه النجاشي ونسباني وغيرهما ، وفيها قوله عليه  
 الصلاة والسلام : اعلم ان يوم الجوده واجب على كل محسن ان يخرج ماله  
 والنجاشي ونسباني وابن ماجه والنسائي والنجاشي وغيرهم ، رغب ذلك ابن  
 ابي رايث في الكتب الصريحه في الحسن يوم الجوده ، ذكر ما في السطوات  
 في الجوده ، وجميعها في كتابي هذا في الجوده ، انما في الجوده : في الجوده  
 (انما يوم جود و يسرور فيه شفعه مستحب يوم القضاة ان كل قاض عليه ان يفر  
 من الجوده )

فقد احاط ليود ان نرم الحديقة لويدي فحلا فيهم يده سرور وحب، ومن  
من محبهم في السرور، ويصبر على غل غل وقت، وكذا الضرب، وكذا سرور، ويحب  
البرق في سرورهم، عند دمق مني، ولشجول السدنة، وكذا، ويحبهم في  
شدة الانحلال، فحلا فيهم سرور الامكن، والافان، فحلا ان لا ينفذ لهم  
الحب، فحلا فيهم سرور، من الحلال، فحلا.

[illegible]

(1993) *Journal of Applied Behavior Analysis*, 26, 1-11.

$$\forall f \in \mathcal{F} \quad \exists \varepsilon_0(f) > 0 \quad \forall f_1, f_2 \in \mathcal{F} \quad \forall \varepsilon \in (0, \varepsilon_0(f)) \quad \exists n \in \mathbb{N} \quad \forall n' \geq n$$

1957-58 12.1.58



بما بين التيميم، الاختلاف بين النساء أصلاً، لأن من شرط تخيم غسل على  
تيمم، أو التيميم به أراد غسل بصفة، ومن اكتفى بمطلق الغسل أراد به غسل  
اليد.

وكذلك، إذا أتت المحاطة في شرح حديثها هذا جاء أحدكم بالبرهان  
مسلحاً بحججه غير أنه يغفل لا يسرع ليس بمحصن الجميع، وهذا هو  
الأصح عند الشافعية، وبه قول الجمهور، خلافاً لأكثر الحديث، ولا يكون  
قول أكثر الحنفية إلا متعلقاً بالعمى الذي تحقق بالبرهان من انفلاحة

وإذا نكحت تلك كلة فلا زهت عليك إلا من اغتسل يوم الجمعة متصلاً  
بإصلافة محصل له لا عسل لا من الغسلات، وطهره، قد خرج به المصباح من أهل  
النفقة مع زكوة شري واحدة أعيد بجامعة أحمد، مع خذافه، وتحيه مسجد تودى  
إصلافة آخر من، وكذلك ما من حواء، أن الماء، وهو صوم ثلاثة أيام من كل  
سنة، يندب كنهها الأنام شجرة، فعلى هذا من صيام ثلاثة أيام من السنة غير  
أفضل حصل به ثواب مشروب واحد، وإن صام من الشهر أيام البيض حصل له  
ثواب مشروبين بثلاثة من الشهر، وثوب الأمام البيض.

وبه نظائر كثيرة بسطها المحتاج في توضيح قوله عليه الصلاة والسلام:  
إتسا الأعمال الشبيبة وإياهما مأثورا، إنما عمل في تصحيح لم يرى كونه  
بعد الله وإسقاط الصفة وكذا الأعضاء عن المحارم والاعتكاف، وذكر الله  
وغير ذلك مما يستلزم تحصيله أو أجور ذلك، وكذا أن عادي القتل يوم  
الجمعة يوم الصلاة يحصل له جود الاغتسلات الثلاثة

سم لا تذهب عليك - هذا كنهه ظاهر في أمر عارف - فإن كان حياء قدس الله  
عمر وحله - فإن كان خطفاً حملي ومن الشيطان - والله يهدي إلى أمره ولله جواب .

$$(\frac{1}{2} \pi \sqrt{g}) \cdot \frac{1}{2} \pi \sqrt{g} = \frac{1}{2} \pi \sqrt{g} \quad (1)$$







وَقَدْ تَكُنَّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسْرٍ (إِذَا حَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَتَغَيَّضْهُ)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عابدين: ويكون المرر للصلاة هو الصحيح، وهو طهر الرواية. وهو قول أبي يوسف، وقال الحسن من رماه، إنه ليوم، ونسب إلى محمد، وبخلاف المذكور حاء في غسل العبد أيضا، وأثر الخلاف فيمن لا جمعه عليه لم يغسل، وفيمن أحدث بعد الغسل وصلى بالتوضوء فإن الغسل عند الغسل لا بعد الثاني، وكذا ومن اغل غسله، وصلى به يقال عند الثاني لا عند الحسن، لأنه انصرف إيقاعه فيه إظهارا لشره.

ونكر عبد القوي المالكي أنهم صرحوا بأن هذه الاغتسالات للنجاسة لا للطهارة، مع أنه هو تحلل الحدث تركا للنجاسة بالتوضوء، ثانياً، بالأولى عدي الإحراء، وإن حال الحاء، لأن ما في الأحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النجاسة فقط، انتهى. ومؤيده طلب التكرار للصلاة وهو في السعة الأولى أفضل، فربما يعسر معه التوضوء إلى ترك الصلاة سيما في أطول الأيام خاصة، انتهى مختصراً.

(وذلك) يعني ذلك اتصال الغسل بالتوضوء (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) كما تقدم (فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسْرٍ إِذَا حَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ)<sup>(٢)</sup> تقدم شرحه (فليغتسل) فغسل الغسل بالماء، فليغتسل، يعني أن شرطه الغسل بالماء، لأنه لا بد من ذلك لأن الغسل على شيء بما يوجد إذا وجد، وهذا استدلال حمي، قاله الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ في الفتح<sup>(٤)</sup>: قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على تغيير الأمر بالعمل بالماء، إلى الجمعة، واستدل به لماك هي أنه يعبر أن

(١) نظري: (الآلات: ٣٥/٥)، وفقهه: (١٤/١٤٤) - (١٤٧).

(٢) (١٤/١٤٤) - (١٤٣).

(٣) فتح الباري: (١/٢٥٨).







روى بخاري بذلك تحديي الجملة فأصابه ما ينقص وضوءه فلبس عليه  
أثر البرص ، ثم غسله الماء فجزئ عنه

قلت : رقيقته بالروح ، لما قد تقدم من مذهبهم أن من غسل ثوب بهاره  
ولا يجري عنه حتى يهمل ذهابه بالروح وإن كان التحليل لكثير في الروح  
أجساماً مكرهاً على مملكتهم ، وأنه غير الموقر ثوبه ، معجلاً في ذهابها قبل  
التوالد ، ولو تكرير مرتكبا للمكروه ، أو مذكور ، أي راحها بها ، في وقتها  
المطلوب ، لأن المدار إنما هو عن اتصال الروح ، نهـ

(وهو) جملة سالمة (شوى) استبط منه اليحيى استباط اليه في غسل  
الحصة عند غسله ، فلهذا وقد تقدمه لإساره إلى ذلك في أول الحصة في كلام  
المحافظ أيضاً تحت حديث تحديي (بذلك) الخيل (غسل الجملة فأصابه) بعد  
الغسل ، أما بقص وضوءه من مرقص الوضوء (فلبس عليه إلا الوضوء) أي  
إعادة الوضوء فقط (وغسله ذلك مجزئ عنه)

ولا حاجة إلى إعادة الغسل خلافاً لما تقدم في المسألة الأولى فإنه أقر  
هناك بإعادة غسل الثوب شرط الاتصال ، وهذا جعل الاتصال ثم فداً عليه  
الحدث ، ويؤيد ذلك عن عبد الرحمن بن أنس الصحابي أيضاً أنه يحدث  
موصفاً دلاً بريد الغسل ، أخرجه ابن أبي شيبة

قلت : والأصل أنه يتبرع على أنه الغسل هذا لتطافه أو لتعدد؟ قال  
المحافظ : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يجري من  
الغسل لأربعة الطهارة ، لأن المقصود الطهارة ، وفاء بعضهم لا يقتضيه له  
الحال المعاشي ، بل يجري معه القوة وجود

وعند ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وفاء مع المعنى ، وأعطوا  
المحافظ على اعتداله بالمعنى ، والجمع بين المعنى والمعنى أو مع ذلك



٢٠ - باب من جاء في الجمعة مع الجمعة ولا يمام يحض

قول بعض الشافعية بالنسبة - فإنه بعد دون نظر إلى الجمع، وإنما الاكتفاء بغير الماء المطاوع من غير، لأنها عبارة لثبوت التعريب فيها، فيحتاج إلى التنية ولو كان لمحض النظافة لم تكن كذلك، اهـ.

قلت - وأما اعتداد الجمعة فلم أر من تعرض لكفاية التطيب أو الاغتسال بماء النورد وجوده. ونكح صريح المحققين على "مراعي الفلاح" بأنه لا ينضم للاحتسابات المستلزمة في التندوبه.

٢٠ - ما جاء في الإحصاء يوم الجمعة والإمام يحض

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> أشار بهذا إلى أنرد على من جعل وجوب الإحصاء من خروج الإمام، لأن قوله في الحديث: "والإمام يحض" حمله عليه نخرج ما قال الخطبة من جبر نحوه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة بعد الأفضل أن يصعد، كما ورد من التعريب به، انتهى.

قلت - أخذ الزرقاني هذا الكلام من كلام الحافظ في المنع<sup>(٢)</sup>، إذ شرح به قول البخاري "باب الإحصاء يوم الجمعة والإمام يحض"، وأنت خير بأن قوله، "والإمام يحض"، لا يشمل حكمه ما قبل الخطبة لا نقياً ولا اثباتاً، سيما عند من لا يعتبر بالمفهوم الحافظ، وإنما مسألة مختلفة عند الأئمة.

قال ابن عيني<sup>(٣)</sup>: لم يختلف العلماء في وقت الإحصاء فقال أبو حنيفة: خروج الإمام بقطع الصلاة والكلام جميعاً لقوله بخلاف: أفذا خرج الإمام طموا صحتهم ويستمجدوا الذكر، وذات فافذا: لا يجب إلا عند ابتداء الخطبة، ولا بأس بالكلام قبلها، وهو قول مالك والشرقي وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي

(١) - شرح الزرقاني (١/٢٩٤).

(٢) - فتح قاري (٢/٢٩٤).

(٣) - معناه القاري (٥/٩٩).



والتدعى وقال بعضهم: قالت نحفية: يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام،  
وروز فيه حديث ضعيف. قالت: حديث الباب هو حجة لاجنبية وحجة عليهم.  
نأسأل بقرى. انتهى كلام العيني

ورأى حديث الباب قوله: «فإذا خرج الإمام طويروا صمغهم»، الحديث.  
وتخرج البخاري أيضاً حديث سلمان الفارسي مرفوعاً لمقطع: «ثم إذا خرج  
الإمام نصب الحديث»<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة<sup>(٢)</sup> العيني: أيضاً في موضع آخر: «وروى أبو أيوب شيبة في  
«المصنف» والبخاري في «الكبير» من «أولئك من الربيع عن أبيه عن  
عبد الله بن مسعود قال: كفى لعمري بعد الإمام فليس أن تقول لصاحبك:  
أنت» ورجاله ثقات، فهو في حكم المرفوع لأنه لا يقال من قبل مرواي.

وقال أيضاً في موضع آخر: وقال أبو حنيفة: يحب الإصباح بخروج  
الإمام. قال: أخرجه أبو أيوب شيبه في «مصنفه» عن عيسى بن عباس عن  
عمر - رضي الله عنهم - أنهم كانوا يكفرون بالصلاة والكلام بعد خروج الإمام،  
ثم يثيب.

قلت: يروى الطبراني<sup>(٣)</sup> من حديث من سمر: رفعه: «إذا دخل أحدكم  
والإمام على التمسر فلا صلاة ولا كلام حتى يتفرغ الإمام» وعند الذي أمده إليه  
الحافظ في كلامه المذكور سابقاً إذا نادى: «وروز فيه حديث ضعيف، فقال  
الحافظ في «الفتح» هو مرديف» فيه أبو بصير بن أبيك، وهو منكر الحديث  
قال أبو بصير وأبو حاتم، انتهى.

(١) أخرجه البخاري ج (١١) ص (٤٦١).

(٢) «معجم الفقهاء» (١٣/١٦).

(٣) بطر: مجمع الزوائد ج (١٣) ص (١٣٠).







أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِمَنْ جِئْتَ أَتَيْتَ، وَإِلَّا إِيَّاهُ يَخْطُبُ»  
.....

التخاري. أخرج لحدث في صحيحه من طريق يحيى بن بكير عن أنس  
عن أنس بن مالك عن سعد بن المسيب عن أنس بن مالك، قال: سألت  
رسول الله ﷺ عن رجل من بني النضير أتى من أمه عن رجل من  
النضير عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود  
عن أبي هريرة، أخرجه مسلم والنسائي، أخرج عنه البخاري بطريقين معاً  
وحاصل هذا الكلام أن الاختلاف على الرهوي وجميع الحفاظ الصريحين  
معاً.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ) بناء الخطاب (الصحيح) الذي لحاقه  
إِذَا ذَاكَ أَوْ حَلِيلُكَ، وإنما ذكر النسخة لكونه الغالب (أَتَيْتَ) أي أتيت عن  
الكلام مطلقاً واستمع الخطبة، وقال ابن خزيمة: المراد السكوت عن مكانة  
الناس دون ذكر الله، وأعقب بأنه يلزم منه حوار الفقرة وذكر حال الخطبة،  
وهو خلاف ظاهره ويحتاج إلى دليل، انتهى.

وقال المحقق: فيه تنبيه عن جميع الكلام حال الخطبة لأنه إذا قال:  
«أَتَيْتَ» وهو في الأصل أمر المعلوم وسماء لغوا، فمجرد «أَتَيْتَ» في ذلك  
لأن الله أعقبه، فمزم الأركان، فكما لا يجوز التكلّم في المصباح لا يجوز  
في الحديث، أخرج (والإمام بخطه) جملة عالية

وهو استدلال العلامة الرضائي على أن الإحصاء مخصوص بالشرع في  
الخطبة، لا من خروج الإمام كما تقول ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة، أخرج  
وتقدم الجواب عنه من أنه لا حجة فيه، سمي أن السكوت قبل الخطبة غير  
مأمور به إذا أمر به النبي ﷺ بخروج الإمام في غير رواية كما تقدم.







البر من المنير: افترقت القول المفسرين على أن الدعاء ما لا يحسن من الكلام، قال الحافظ: أفرك أهل اللغة متذكرة المعنى، قال، المعنى: وصل معناه: غطت قنينة جمعتك، وقيل: صارت جميعك ظهراً، وقيل: تكلمت بما لا ينبغي، اهـ.

قال الناجي: معناه الصبح من الكلام إذا خطب الإمام، وأكد ذلك بأن من أمر غيره بالنصب، فهو لاخ لأنه قد أتى من الكلام بما بهى عنه، كما أن من نهى عنه في الصلاة مصلباً فقد أسد على نفسه الصلاة، انتهى واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة، وبه قال الجمهور في حق من يسمعه، وكذلك في حق من لم يسمع عند الأكثر، ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا من قبل من التابيع، قال في المجموع: منحب الثلاثة وجوب الإنصات، وإن لم يسمع الإمام، اهـ.

قال العيني: وفي «الترغيع»: الصحيح من مذهب الشافعي أنه لا يحرم الكلام بسم الإنصات، وبه قال الثوري ودود، والتقدم أنه يحرم، وبه قال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد، ونقل عن أكثر العلماء أن الإنصات واجب على من سمعها ومن لم يسمعها، وأنه قول مالك، ونقل أحمد: لا بأس أن يذكر الله من لم يسمع الخطبة، وقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: لا خلاف بينه بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات لها على من سمعها، واختلف فيمن لم يسمعها، اهـ.

قال الحافظ في «الترغيع»<sup>(٢)</sup>: وأغرب ابن عبد البر في نقل الإجماع، ولذا شافعي في المسألة فiolan مشهوراً، وشافعي بعض الأصحاب على الخلاف

(١) الاستدلال: (١٢/٢١).

(٢) فتح الباري: (٢/٤١٦).



في أمر الخطيب يدل على التركيز أم لا؟، فعلى الأول - جرحه لا على الثاني،  
وحيث لأصح، ومن أحسن أقواله -، سيما أنها انفردت عن من بعدها،  
ويجب من لا يستبعد، ومن بعض المتأخرين: انفردت عن من تعتقد به لعدم  
تجريب خطيبه الإحصاء، دون من رأى، واستند المتأخرين إلى غرضها لا  
بعض، وعليه يحل ما نقل عن أحد من هؤلاء من الخطبة، اهـ.

وفي رواية المصنف<sup>(١)</sup> الخطيب من الإحصاء على ثلاثة أقوال، فليس  
من أمم الإحصاء واحدا على كل حال، وأنه يحكم لازم من إحصاء الخطيب  
- فهو الخطيب - مالك ولحقه على رأسه خليفة واحد، ومسبح خلفه الأئمة،  
وبذلك اتفقوا على أنه أعظم من بعضهم أخبار، بحسب قولهم في الإحصاء، وبه قال  
الشيخ والأوزاعي، وبعضهم أمم بعضهم، وبعضهم أمم، وقالوا: لا سلام  
ولا يمشى، والفقهاء من أمم أمم، فيقول الأول: إن الكلام في حال الخطبة  
حاشي الأوزاعي جرحه فزاد أمم، وقال: في الفرق من أن يسبح الخطيب، لا  
يسجد، والجمهور على أنه لا يسجد، ثم سجد، فلهذا - نحن أمم - يجب أن  
قال من دعا فضله طبر أجمع، اهـ، فثبت إحصاء الكلام على المتأخرين، وبه  
السلام في مسند، وسبب الكلام في ذلك لاختلاف فقهاء المتأخرين بعد بينهم.

وان حصل، أن الإحصاء واجب عندنا، وأما عندنا، فلهذا - الإحصاء واجب - واجب  
وواجب، والجمهور أمم، أمم، أمم، أمم، والجمهور أمم، أمم، أمم، أمم،  
والجمهور أمم، أمم، أمم، أمم، أمم، أمم، أمم، أمم، أمم، أمم،  
خطيب، لم يحكم فثبت من حيث مسند، بخلاف المتأخرين، لا يسجد،  
لأن وجوب الإحصاء لا يسجد، وهذا من مسند، اهـ.

(١) ١٢٢٤، ١٢٢٥

(٢) ١٢٢٤، ١٢٢٥



٢٢٥/١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ  
أَبِي مَالِكٍ الْفَرَزَاقِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّهُمُ كَانُوا فِي زَمَانٍ قَدِمَ فِي  
الْحَضْرَاءِ، بِمَكَّةَ - يَوْمَ النُّصُصَةِ، حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ، فَإِذَا خَرَجَ عُمَرُ،  
وَجَلَسَ عَلَى الْمُسَرِّ، .....

٢٢٥/٢ - (مالك، عن) محمد بن مسلم (بن شهاب) الزهري (عن) ثعلبة بن  
أبي مالك، عبد الله بن ميم (الفرزلي) يضم اتفاق ومائظا المصحة (مما لني فريضة  
«فتح الرحمن» حليف الأنصار، مختلف في صحته، قال الحافظ<sup>(١)</sup> : قال  
مصعب الزبيري : سمع من عطية، وأقنع) قصة عطية، قال الحارثي : كان كبيرا  
يام بني فريضة عن دين اليهودية، فتزوج امرأة من بني فريضة فنسب إليهم وهو  
من كعدة، وكان يوم بني فريضة غلاما، وقال الزرقاني<sup>(٢)</sup> : قال ابن سعد : قدم أبو  
مالك من اليمن، وهو من كعدة، فتزوج امرأة من فريضة، عُرف بهم، اهـ.

قلت : قبل أهل الرجال يدعون قصة التزوج لأبيه، وهو الأرحم، وقال  
مسعب، كان ثعلبة من بني فريضة، فتزوج ثعلبة عطية وسجوه، ذكره  
ابن حبان والعلجاني في «فتاات التابعين»، وقال أبو حاتم : قلبي وحديث مرسل،  
ورده في «الإصابة» بأن من يقتل أبوه بفريضة، ويكون هو مصددا، يقتل أولا عنهم  
«ثبات»، لا يمنع أن يصح مساعده من النبي ﷺ.

(أنه) أي ثعلبة (آخره) أي الزهري (أنهم) أي المسلمون (كأما في زمن)  
خلافة (عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه (يصنعون النوازل) (يوم الجمعة) قبل  
الغداة (حتى يخرج عمر) من الخطاب، (فإذا خرج عمر وجلس على المنبر) فيه  
النجوس فلهنطبه أول صعوده حتى يؤذن المؤذن. قال ثوري : هو مستحب عند  
الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه : لا يستحب، اهـ.  
وكذا نقل فيه خلاف الحنفية صاحب «التوضيح» وابن بطال وغيرهم، ولا

(١) تهذيب التهذيب (٢١ : ٢٢)، ولا ترجمة في «أمد النعم» (١٦ : ١٧).

(٢) (٢١ : ٢٢)



صلى النبي، أنكر عليهم النبي في «شرح الباحي»<sup>(١)</sup> أنه الإنكار، ونقل عن «التهذيب»: وإذا صعد الإمام على المنبر جلس وأذن المأذون بين يديه، اهـ. وإذا صرح بسنة الجوس أول ما صعد، فتصحاوي في «شرح الثعرافي»

ثم قال الباحي<sup>(٢)</sup>: حكم الإمام إذا صعد على المنبر أن يجلس ولا يسلم، ولذا لم يذكره الطهري من فعل غير - رضي الله عنه - وهو المشهور من مدعي مالك، وقال الشافعي، يسلم إذا جلس على المنبر، والدليل على ما ذهب إليه مالك عمل أهل المدينة، فمتصل في ذلك، وهو حجة قاطعة فيما طرأه الخبر، ودليلا من الناس أن هذا موضع تغل بابتتاح عبادة، فلم يسرع به السلام كافتتاح سائر العبادات، انتهى مختصرا.

قال الشيخ كاسي<sup>(٣)</sup> قال أبو حنيفة ومالك: إنه مكروه، لأن سلامه عند دخول المسجد مقرر عن الإعادة، اهـ.

قلت: وأوضح من حديث كتاب رواه أبو عمر قال: كان رسول الله ﷺ يحطب خطبتين - كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المأذون، ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس ثلثا ينكلم، ثم يقوم فيخطب، أخرجه الله إلا مالك، كذا في «جمع القوائد»، فإنها امتزجت هيئة الخطبة من أولها إلى آخرها، ولم يذكر فيها السلام، وكذلك جميع الروايات الواردة في الباب حادثة عنها، وما ورد في بعض الروايات من ذكر السلام، لا تغلوا عن ضعف، كما بين في ما مر.

وقال الموفق<sup>(٤)</sup> يسى السلام إذا صعد المنبر عندنا والشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة لا يسلم، ثم سط في الدلائل

(١) انظر: «عدة القاري» (١/١٦٠، ١٦١).

(٢) «المنها» (١/١٨٩).

(٣) «نيل الأوطار» (٢/٣١١).

(٤) «المنها» (٢/٢٩٦).



وَأَذِّنَ الْمُزِدِّيُّونَ .....  
.....

وقال الشعبي<sup>(١)</sup>: ومن ألتفت عندما أن يتوكل الخطيب السلام من وقت خروجه إلى دخول في الصلاة، وبه حال ماله، وقال الشافعي وأحمد السنة إذا صعد المنبر أن يسلم على القوم إذا أقبل عليهم وجهه، كذا روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قلت: هذا الحديث أورده ابن عدي من حديث ابن عمر في ترجمة عيسى - وضعه، وكذا ضمه ابن حبان، وما روى ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل، فلا يحتج به عندهم. وقال عبد الحق في «الأحكام الكبرى»: هو مرسل، وإن أسنده أحمد بن حنبل ابن لهيعة فهو «مرووف في الضعفاء»، فلا يحتج به، وقال البيهقي: الحديث ليس هو، انتهى.

وفي مراقبي العلاج<sup>(٢)</sup>: ولا يسلم الخطيب على النوم إذا استوى على المنبر، لأنه ينجسهم إلى ما نهوا عنه، والمروي من سلامه عندما غير مقبول، انتهى.

وامتنع الساجي أيضاً من أثر الباب، أن عمر إذا يخرج يرفق على أنه ير بأثر دخوله، ولا يركع تحية المسجد، لأن دخوله المسجد بجمع صلاة شافعة، ويقتضي لأخذ في الفرض من الصلاة، وإذا يركع عند دخول المسجد من وراء الجنوس، وأما من شخ في البرضر فليس عليه ركوع، انتهى فتأمل.

(وَأَذِّنَ الْمُزِدِّيُّونَ) كذا في جميع النسخ الموجودة عندي، وذكر في هامش المحشاة أن في بعضها «لا يناد»، قلت: وفي رواية محمد أيضاً «لا يناد»، وهو العامر، وأما على نسخة النسخ فهي حجة لأذان الجوق، وتقدم بيانه في محله.

قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: هذا موضع شبه في على بعض أصحابنا. وأما أن

(١) أحمد الفاري، (٥/٥٦).

(٢) الأسدي، (٥/٥٦).



«... جلسنا لحديث... فبينا سألناه السبأ فأنزلنا... يوم...  
يخطب...»

يكون الأذان الذي بين يسي الإمام كان في رفته <sup>(١)</sup> وأبي بكر وعمر، وأن ذلك حدث في زمن همام بن عبد المطلب، وهذا قول من قلَّ عليه.

قال المسند بن بزي: كان الأذان يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي <sup>(ص)</sup> وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان، وكثر الناس، زاد الأذان الثالث على المؤذنين، أخرجه البخاري <sup>(٢)</sup>.

ثم لم يذكر في أثر الباب محل هذا الأذان، هل هو داخل المسجد أو خارجه؟ ولشهر البحث والنتائج في ذلك في ديواننا، نسوكة للاختصار تبعاً للأصل، ونسبجي العلامة فيه رسالة تسمى بتنسيق الأذان <sup>(٣)</sup>، فارجع إليها إن شئت.

أقول تعلية: كور ذكره إقبالاً وتوسيحاً «جلسنا نتحدث» قال المؤرخي: أي نتكلم بالعلم ونحوه، لا بكلام الذنب، فم. وهذا هو المقصود بذكر الأثر إذ فيه إباحة الكلام بعد خروج الإمام قبل شروع الخطبة. ونشيداً لنا اختاره الإمام مائتة، وتقدم في أول كتاب أن محاور الخطبة آثار ابن مسعود وعليه وابن عباس وابن عمر وغير ذلك من الأماز والترويات.

أخيراً سكت القسودون: ي ورجعوا من الأذان (وهام عمر يخطب) فيه أن سنة الخطبة القيام، وأخذت بقية المداعب في حكم القيام عند الأئمة، قال الشروي: حكى ابن عبد البر <sup>(٤)</sup> إجماع العلماء على أن الخطبة لا تكون إلا

(١) انظر: مفتاح الباري، (٣٩٢/٢).

(٢) حلف فيه رواية وزايد أي يكون الأذان بين يدي الخطيب داخل المسجد، ولا يكره كما في بعضه، (خطبة) - م. - (١٨/٨).

(٣) انظر: المستدر، (١٢٩/٥).



فائماً لمن أطاعه، وقال أبو حنيفة: تصح قاعدة وليس القيام بواجب، وقال مالك: هو واجب لو تركه أساء وصحت الجمعة، اهـ.

قال الحنبلي<sup>(١)</sup>: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: اشترط القيام في الخطبتين إلا عند الصجر، إليه ذهب الشافعي وأحمد في رواية، وفي «التوضيح»: القيام للقادر شرط لصحتها، وعندنا وجه: أنها تصح قاعدة لقادر، وهو شاذ نعم هو منسوب أبي حنيفة ومالك وأحمد، كما حكاه النووي عنهم، فأسوه على الأذان، وحكى ابن بطال عن مالك كالشافعي وعن ابن القصار كإبي حنيفة، ونقل ابن التين عن القاضي أبي محمد أنه شيء ولا يطل، اهـ.

وقال الشمراسي في «ميزانه»: ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه، اهـ. قلت: وهو الصواب في مذهب الحنابلة، قال في «تيز العارِب»: وليس أن يخطب قائماً، وقال في «الروض المربع»: ومن سئهما أي الخطبتين أن يخطب على منبر أو على موضع عالٍ، وأن يخطب قائماً.

وقال في «مختصر خليل» من فقه المالكية: وفي وجوب قيامه لهما تردد، وفي «الدموي»: وجوب القيام قول الأكثر ومثبتة قول ابن العربي وابن القصار وعبد الوهاب، اهـ. فليت شعري إجماع أي الفقهاء أراد ابن عبد البر في كلامه؟ وقال في «السنائع»: والقيام مع وليس بشروط، حتى لو خطب قائماً يجوز عندنا، لظاهر النص، وكذا روي عن عثمان أنه كان يخطب قائماً حين كبر وأسن، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة؛ إلا أنه مستوف في حال الاختيار لأنه كان يخطب قائماً، اهـ.

(١) «صدة الفاري» (٢/١٩٩).



عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أنه قال: «من صلى الجمعة بغير صلاة الجمعة لم يدرى ما يصنع»

والله اعلم السعي على مدار المجلس رواية البخاري عن أبي بصير  
الحديث: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوم الجمعة على منبره وحلوا حوله، انصرفت  
وعصايت منابرهم على الأعلام بعد ما نزلت أعمودها منابرهم فجلسوا إذا كانت  
الأمس أو هو

**قلت:** وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عن معوية أنه كان يحض جالساً  
في الجمعة فلم يتكلم في أحد من القوم على الأضواء، وأن يوم  
الجمعة هو

أما ابن أبي شيبة في الخبر ما تقدم تقريره بعد الخروج إلى المسجد  
الذي يقطع الصلاة أي لتسريح فيها، وحل يقطع الصلاة عند أحد ركنه في  
الحل لا التذكير إلا، وإلا لما كان كلام الإمام والمؤيد يسوع انقطع بقطع  
الإمام إلى يسوع المؤيد بن علي التكميم، ثم هذه مبيعة الترمذي عن رواية  
المؤيد بن أبي بكر المؤيد بن علي التكميم، ثم هذه مبيعة الترمذي بن  
القطيع من أبي مالك قال: كانوا يتحدسون يوم الجمعة وعصر حتى  
على المنبر، فإذا كانت الجمعة فقام المؤيد، فلم يكن أحد حتى ينقضي الخطيب  
كثيراً، فإذا كانت الصلاة فقول غير تكلموا، انتهى، فاقصر في على الكلام  
الأول.

ذكر أخرجه الطحاوي في مسند معاني الآثار<sup>(١)</sup>، ونقط عن غيره من  
أبي مالك الترمذي: أن جلوس الإمام حتى يسير يقطع الصلاة وإلا لما

(١) أخرجه في الأضواء (١/٢٠٩، ٢١٠)، رحمه الله (١٩٥٦).

(٢) (١/٢٠٩)، وقع النص.







واد فأناب الصلاة فاستبلى تصوفه، وحاشوا بالمشايخ، فإن أعاد  
التصوف من تمام الصلاة .. .. .

يعني أن الذي لم يسمع الخطبة لعمدة عن الإمام، وكان ذلك للأجر في  
المجيء، يكون أجره وأجر من سمع لقوله سواء في الإنصات والاستماع، وإن  
تفاوت أجرهما باعتبار تعجيل أحدهما وتأخير الثاني.

قلت: لكن يشكّر عفاً هذا ما في أبي داود من رواية حنبل: «أن  
للمصنف السامع كفلان من آخر، ومن جسر حيث لا يسمع فأصفت، كان له  
كفل من آخر»، الحديث. والجمع بينهما مشير بوجوده.

وكان عثمان - رضي الله عنه - يقول في خطبه أيضاً: (فإذا قامت الصلاة  
فاعلموا: أي شؤنا للصوف وحلقوا، أي قابلياً بالمشايخ) جمع منك، وهو  
من الكف والمعنون، كذا في «المجمع». وقال في «الفرس»: هو سجع  
راسر الكف والعضد، مذكر. وهذا تفسير لقوله: «علموا تصوفه» (وإن اعتدال  
التصوف) واستواءه (من تمام الصلاة) وكمالها. وقد ورد في البخاري مرفوعاً:  
«إن شربة الصوف من تمام الصلاة»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمرو<sup>(٢)</sup>: هذا أمر مجمع عليه، والأثار فيه كثيرة، ثم بين بعضها،  
وقال بعد ذلك: وتعديل الصوف من سبة للصلاة، ونس بشرط في صحتها  
عند الأئمة الثلاثة. وقال أحمد وأبو نوري: من صنع خلف الصوف بطلت  
صلاته، انتهى. ومباني البسط فما ساء في تسمية الصوف.

قال الشوكاني: قال ابن دمين النعبد. وقد يؤخذ من قوله: تمام الصلاة  
الاستحباب. لأن تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقق  
إلا بها، وإن كان يخلق بحسب الوصف على ما لا تتم الحقيقة إلا به، انتهى.

(١) أخرجه البخاري (١٧٦٣) في الصلاة: باب إقامة أصص من تمام الصلاة.

(٢) اللسان (٥/٥٩).



لَمْ يَلَا يَكْبَرُ، حَتَّى يَأْتِيَهُ رِجَالٌ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِسُورِهِ النَّصُوفُ،  
فَيَجْهَرُونَ أَنْ قَدْ امْتَوَتْ، فَيَكْبُرُونَ.

٩/٢٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
عُمَرَ (رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ) (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَحَضِبَتُهُمَا  
أَنْ أَضْمَرَ.

قلت: وهذا المعنى قالت الجمية: إن الضلالة بحول الفائدة غير تمام.

(لَمْ يَلَا يَكْبَرُ) (الآن بعد الخطبة إلا يكبر) عثمان (حتى يأتيه رجال قد وُكِّلَهُمْ بِسُورِهِ النَّصُوفُ) سَخِطَ  
الكاف وتشديد هاء، يُرِي غَيْثُهُمُ الْبَسُوفَ (الصفوف) فَيَأْتُونَهُ بَعْدَ سَوْنِهِمُ الْبَسُوفَ  
فَيَجْهَرُونَ أَنْ قَدْ امْتَوَتْ) انصوف (فيكبر) عثمان بعد ذلك.

٩/٢٢٧ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ،  
وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَحَضِبَتُهُمَا) أَيِ وَرَمَعَهُمَا بِالنَّصِيبِ، أَيْ بِرَبِّهِ بِهِ وَأَنَّ  
أَضْمَرَ فَحَرَفَ وَأَنَّ مَفْرُودٌ، قَالَ الْمُحَدِّثُ فِي «الْتِقَاءِ» (٢) الصَّغِيَّةِ وَالنَّصِيفِ  
وَالنَّصِيفَاتِ: الْكِبَرُ، كَالْإِصْبَاتِ وَالنَّصِيفِيَّةِ، أَمَّا هُنَا فَصَحِيحٌ: أَيْ كُنْهَ،  
لَا، هُنَا، مُتَعَدِّيًا.

وقال ابن الجي<sup>(١)</sup>، معنى ذلك أنه أيكبر على المتحدثين. ولم يكن له أن  
يتكلم - (لَمْ يَلَا يَكْبَرُ عَلَيْهِمَا، فَحَضِبَتُهُمَا، وَكُنْ هُنَا الرَّدَقَانِي<sup>(٢)</sup>). قَالَ عِيْسَى بْنُ دِينَارٍ:  
نَيْسَ الْعَمَلِ عَلَى حَقِّهِ، وَلَا يَأْسُ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِمَا، وَنَقَلَ عَنِ النَّجَاشِيِّ أَنَّ  
مُقَنْصِي مَذْهَبٍ، ذَلِكَ أَنَّ لَا يُشِيرُ إِلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِعِزَّةِ قَوْلِهِ: «أَصْعَدَا»،  
وَالْإِشَارَةُ لَهَا فِيهَا فِي مَكِّمٍ وَاحِدٍ.

وكذلك في «مختصر خليل»: جعل السلام وردة وهي لاج وحصة  
والإشارة له فيها في مكيم واحد.

(١) «استظهر» (١/٩٠).

(٢) «شرح الرافعي» (٨/٢١٧).



[illegible]

فقد يهدأ أن حذره لا يوافق ما هو الإقليم منك. وأما عند الحذرة فلا  
يأس منك. قال الضحطاري على "عمر في" وإذا لم يكن لك شيء ولكنه ليس  
بأنه في سنة أو سنة لإزالة منك أو جواب سائل لا يكونه عنى الصحيح. كما  
في "الحضرات" من الخلد. انتهى.

٢٧٨/١٠ - ثابت بن أبي أيمن ذكره الإمام مالك ملاحاً، وأورد ابن أبي عمير في مصنفه: أخبر سعيد فقال: سمعته يقول: سمعت سعيد بن المسيب - وسأله رجل عن رجل تبت عليه الإمام بحطب ابن مالك - يقول: لا ينبغي لأحد أن يخطئ من باب صريب ويشرّج نفسه، وإمام بحطب يسمي أي يعاصي (أي إذا كان ابن حبيب) أي يعاصي، والسموم أن يقال: إن حطت الله، يقال: شمت، وسمم، وقال ابن أبي عمير: وأما الصريح، والسموم الدعاء، فعلى شمت أي دعاء له، قوله (أن يحرق) <sup>١</sup>.

[illegible]

(3) عند فتح الإحصاءات:

$$f(\lambda^k, \mu^k) = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{\lambda^k} + \frac{1}{\mu^k} \right) - \frac{1}{2} \left( \frac{1}{\lambda^k} - \frac{1}{\mu^k} \right) = \frac{1}{2} \quad (4)$$



وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الْكَلَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذَا نَزَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمَنبَرِ، قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا بِأَسَى بِأَرْثُ.

التصريح أن من بعد فلا جمعة له، ويؤيد ظاهر نطق ابن أبي شيبة بما اسمعني الثاني: والظاهر أنه مألوف الفراق عن الصلاة.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: قد منعه كرد السلام أكثر أهل المدينة، ومالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم، وهذا في الحديد: شئت وبرد السلام لأنه فرض، وأكره أن يسم على أحد، هذا قال الترمذي: كرهوا المرجح أن يتكلم والإمام يخطب، فقالوا: إن تكلم غيره فلا يتكلم عليه إلا بالإشارة، واختصوا في رد السلام وتثبيت العاض، فرخص فيهما أحمد وإسحاق، انتهى مختصراً.

وتقدم عن إبدية المجتهد أنه ملحق بالشورى والأوزاعي، وفي المدونة<sup>(٢)</sup>: قال الإمام مالك فبين عرس والإمام يخطب، فقرأ: بحمد الله في نفسه سرّاً، ولا يسمعت أحد العاطس، وفي الترمذي: وكل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة، يحرم أكل وشرب، وكلام ولو نسيحاً، أو ود سلام أو أمراً معروفاً، والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأيه أو يده عند رؤية منكبه، ولا يجب شتمت ولا رد سلام، به يفتى، قال ابن عابد بن وعين أبي يوسف: لا بكوه الرد، لأنه فرض، فبنا: ذلك إذا كان السلام مأذوناً شرعاً، وليس كذلك في حافة الخطبة، بل يرتكب بسلامه مأثماً، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(مالك، أنه سأل ابن شهاب) ترمذي، (عن الكلام يوم الجمعة) بعد الخطبة (إذا نزل الإمام عن المنبر قبل أن يكبر) التسليم (قال ابن شهاب) في هذا السؤال (لا بأس بذلك).

(١) انظر: «المستدرك» (٤/١٦ - ١٧)، وقال ابن عبد البر: وقد أجمعوا أن من تكلم وإنما لا صلاة عليه الجمعة.

(٢) (١٣٩/١).

(٣) رد المحتار على الدر المختار (٣/٤٠).



## (٣) باب فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة

ويحوز لتفراغ عن الخطبة التي أمر بالاستماع إليها، وعليه العمل، والفتا  
بامتددة خلاف ما ذهب إليه العراقيون، قاله الزبيدي، قلت: ومذهب الحنفية  
هو ذلك ما فيه البتة<sup>(١)</sup> من «البدائع»: قال: رأينا عبد الأذن الأنصري حين  
خرج الإمام إلى الخطبة، وبعد التفراغ من الخطبة، حين أخذ المزمز في الإقامة  
التي أن يفرغ، هل يكره ما يكره في حال العطشة؟ عنى قول أبي حنيفة يكره،  
وعلى قولهم لا يكره الكلام، ويكره الصلاة، اهـ

وفي مرآتي «الفتح»: إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، وهو قول  
الإمام، لأنه نص عليه السيوطي، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام  
إذا خرج قبل أن يحط، وإذا نزل قبل أن يركب، واعتلنا هي بطور إذا  
سكب، وهذا أبي يوسف يباح، وعند محمد: لا يباح، اهـ

وسط ابن العربي «المنكي» الكلام على المسألة في «العارضة»<sup>(٢)</sup>، رتب  
وجه تدويرهم ذلك، ورجح السكوت، فقال: وأما التكلم يوم الجمعة بين  
السرور من التسبب بالصلاة، فقد جاءت فيه إروا بيان، والأصح عندي أن لا  
تكلم فيها.

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن طاووس، قال: كان يقال: لا كلام بعد  
أن يركب الإمام عن المنبر حتى يقضي الصلاة، وزعم عن ابن جابر قال: تكلم  
عن إبراهيم أنه يكره.

## (٣) فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة

وهي دل: يصح إليها ركعة أخرى، فيصلي ركعتين للجمعة، أو يصلي

(١) إسناده صحيح (٦/١٢٩).

(٢) «عارضة الاحمدي» (١/٢٠٨).



أربعاً للظهر، كما قال به مجاهد وعطاء وجماعة من التابعين إذ قالوا: من حوته  
 لخطبة يصلي أربعاً، واجتمعوا بالإجماع على أن الإمام لو لم يحطب لم يصلي  
 إلا أربعاً، وجمهور فقهاء الأمصار على الأول مع الخلاف فيما بينهم في أدرك  
 من الركعة، فقال الثوري والشافعي وأحمد ومالك: إن لم يدرك ركعة صلى  
 أربعاً وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة: إن أحرم في الجمعة قبل سلام  
 لإمام، صلى ركعتين، قاله الثوري.

وأوضح المذهب الساجي: وزاد: من أدرك بعض الخطبة لا خلاف في  
 إدراكه الجمعة، وفي «الحوهر انتهى» عي «الاستدقاء»<sup>(١)</sup> قال أبو حنيفة  
 وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين، وروي ذلك  
 عن الشافعي، وقاله لأبي بكر وحمام ودود، انتهى.

قال النجاشي في «أحكام القرآن»<sup>(٢)</sup> روي عن عطاء بن أبي رباح في  
 النحر يوم الجمعة يصلي أربعاً، وروي سفيان عن ابن أبي جريح  
 عن محمد بن عطاء بن وهب، قالوا: من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى  
 أربعاً، وقال ابن عيون: ذكر لأبي سيرين قول أهل مكة: إذا لم يدرك الخطبة  
 صلى أربعاً، قال: هذا ليس بشيء.

واختلف السلف وفقهاء الأمصار فيما أدرك الإمام في التشهد، مروى  
 عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup> قال: من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة، وروي عن معاذ بن  
 جبل قال: إذا دخل في صلاة الجمعة قبل أن يسلم وهو جالس فقد أدرك  
 الجمعة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أدركهم في التشهد صلى ركعتين،

(١) (١٦١/٥)، وتظهر منافع الأئمة في هذه المسألة في «المعنى» (٣١٦/٢).

(٢) (٤٤٦/٣).

(٣) «تفسير الشافعي» (٢١٠/٢).



وخالفه وهو ومحمد: يصلي أربعاً، وذكر الطحاوي عن محمد أنه قال: يصلي أربعاً بقعة في اثنين الأوليين قدر النساء، وإن لم يقم قدر النساء أمرته أن يصلي الظهر أربعاً، وقال مالك والثوري والشافعي: يصلي أربعاً، إلا أن مالكاً قال: إذا قدم بكرة تكبيرة أخرى، وقال الثوري: إذا أدرك الإمام جالساً لم يسلم صلى أربعاً بتوي الظهر، وأصح ما يروى أن يستحب الصلاة.

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: قدم عمر تكبيرة، فإذا سلم الإمام قام فكرر ودخل في صلاة نفسه. وإن قدم مع الإمام تكبيرة سلم إذا فرغ الإمام، ثم فكم فكم للظهر، قال أبو بكر: ثم قال النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا» وحسب على مدرك الإمام في تشهد الجماعة اتباعه فيه والقعود معه، ولما كان مدركاً لهذا الحزب من الصلاة: ركب عليه قضاء الفاتحة فيها بظاهر قوله عليه السلام: «وما فاتكم فأقصوا» والثالث منها هي التجمعة، فوجب أن ينضي ركعتين، وأيضاً لما كان مدرك العقيم هي التشهد لزومه الإتمام إذا كان مسافراً، وكان مستوفياً مدركه هي التحريمة، وجب منه في الجمعة إذا دخل في كل واحدة منهما غير العزم، انتهى مختصراً.

قلت: وما ذكر من أقوال الأئمة الثلاثة فهي على الراجح هي مذهبيهم، وإلا فالمسألة مختلفة عنهم كما يظهر من كلام ابن العربي، إذ قال هي معارضة الأخوذية<sup>(١)</sup>: فإن لم يدركها ركعة، يبني على إحرامه مع الإمام، وصلى ظهراً أربعاً ثم أضح من أقوال علاننا، هو وكذلك اختلف فيه عند الحنابلة، كما يأتي من قيل الثعلبي.

قلت: ومسك الجمعية في ذلك أوضح من مسائل عمرهم بداهة العطل ونور الثقل، فإن المذنب حلف من يصلي بهم الجمعة لا يستطيع أن يحرم



الضهور، وكثير مخالفة الإمام، وقد قال عليه الصلاة والسلام: إنما جعل الإمام ليؤتم به، وقال عليه الصلاة والسلام: «ولا تخلفوا عليه، واختلاف منكم أكبر»، والاحكام، ولكل من الأئمة محققين علم، أنه لا يجوز صلاة الظهر خلفه من يصلي السجدة، وكذلك لو أقيم بالجمعة لا يستطيع أن يصلي خلفه الظهر.

ولذا ترى الأئمة الفاضلين بياء الظهر في مسألة أدب احتفالوا به، بينهم جداً، حسن قائم، يكبر به... فقام الإمام، ومن قبله يستأنف الصلاة، وغير ذلك، بتقديم مذهب الإمام مالك في كلام بعضهم، وقال الإمام الشافعي كما في كتاب ترتيبه من «الترغيع» وغيره من أدرك من صلاة الجمعة وكيفية قدر أدرك الصلاة، وإن أدرك دون الركعة، كانت الجمعة، لمشهور الصبح، فتم منه صلاة الإمام ظهره، وبني وموياً في اقتداره جمعة موافقة للإمام، انتهى.

ومذهب الإمام أحمد كما في «الترغيع» وغيره، وإن أدرك قبل من ركعة من ظهره، إن كان دخل وقت الظهر، وإلا بأن لم يكن دخل وقت صبح، حذر إجماعه أن يبنى الجمعة، وقد قدمه وكفر بركعة السابقة مع الإمام، فإن كانت صلاة مغللاً، وعنه يكون مبركاً للجمعة بإجماعه بها في وقتها، ولو لم يركع مع الإمام ركعة، انتهى.

والجواب عن المراجعين<sup>(١)</sup>، وإن أدرك أحد من ذلك اتصفاً ظهراً، إذا كان يؤخر ظهره ودخل وقتها، وإلا اتصفاً غللاً، أم.

تعليم بهذا أو الغائبين بياء الظهر المختلف، صحت عنهم جداً في ذلك مع مخالفتهم الأصول في قضاء مصلي الظهر من يصلي الجمعة، وبناء الظاهر.

(١) انظر (١/١٦٦)

(٢) (١/١٦٦)



١١/٢٢٩ - **وَحَدَّثَنِي** **أَبُو** **يُحْيَى** **ثَنَا** **ثَابِتٌ**، **عَنِ** **أَبِي** **سَيَابٍ**، **أَنَّهُ**

**سَمِعَ** **أَبَا** **أَدْرَكَ** **عَنِ** **سَالِمٍ** **بِجَزْءٍ** **قَالَ**، **فَأَصْلُ** **إِلَيْهَا** **أَخْبَانِي**

**قَالَ** **ثَابِتٌ**، **قَالَ** **أَبِي** **سَيَابٍ**، **وَعَنِ** **ثَابِتٍ**

**قَالَ** **ثَابِتٌ**، **عَنِ** **ثَابِتٍ** **أَنَّهُ** **كَانَ** **أَخْبَانِي** **أَتَعْلَمُ** **بَيْنَهُمَا**، .....

**عَنِ** **الْحَمْدِ**، **وَعَنِ** **صَلَاتِهِ** **مُسْتَقِلَاتٍ**، **وَالْمَسَانَّةُ** **مُتَخِلَّةٌ** **فِي** **الصَّحْفَةِ** **وَالثَّابِتِ**  
**رَأْسٍ** **يَعْلَمُهُ** <sup>(١)</sup>.

**وَمِنَ** **الْأَثَارِ** **أَمْرُهُ** **لِلْحَمْدِ** **مِمَّا** **أَخْرَجَهُ** **أَبُو** **أُمَيَّة** <sup>(٢)</sup> **مَا** **رَوَاهُ** **بَيْنَهُمَا**،

**قَالَ** **عَدِي** **لَهُ**، **مِنَ** **أَدْرَكَ** **الْجُمُعَةِ** **بِهِ** **رَكْعَتَانِ**، **وَمِنَ** **لَمْ** **يَذْكُرْ** **فَلْيُصَلِّ** **أَوْبَعًا**،

**وَعَدِي** <sup>(٣)</sup> **أَيْضًا**، **مِنَ** **أَدْرَكَ** **الشَّهَادَةِ**، **أَدْرَكَ** **الْفَصْلَةَ**، **وَعَنِ** **شُعْبَةَ** **قَالَ**، **سَأَلْتُ**

**الْحَكَمَ** **وَسَعَادًا** **عَنِ** **أَبِي** **زَيْدٍ** **بِحَيٍّ**، **يَوْمَ** **الْجُمُعَةِ** **فَقِيلَ** **أَنَّ** **بِسَلَامِ** **الْإِمَامِ** <sup>(٤)</sup> **قَالَ**، **بِحَيٍّ**  
**رَكْعَتَيْنِ**،

**وَعَنِ** **الصَّحْبِ** **قَالَ**، **إِذَا** **أَدْرَكَ** **أَمْرًا** **يَوْمَ** **الْجُمُعَةِ** **حَتَّى** **صَلَّى** **رَكْعَتَيْنِ**،

**وَعَنِ** **أَبِي** **هَرِيرَةَ** **قَالَ**، **بِصَلَّى** **رَكْعَتَيْنِ**، **هَذَا**، **وَقَوْلُهُ** **بِحَيٍّ**، **أَمَّا** **أَدْرَكْتُمُ** **فَصَلُّوا**

**بِهِ** **فَاتَّكُمُ**، **حَدِيثٌ** **مَشْهُورٌ**، **وَالثَّابِتُ** **هُوَ** **الْحَمْدُ** **بِوَجْهِ** **الْقَطْرِ**، **فَتَأْمَلْ**

١١/٢٢٩ - **ثَابِتٌ**، **عَنِ** **أَبِي** **سَيَابٍ**، **أَنَّهُ** **كَانَ** **يَقُولُ** **مِنَ** **أَدْرَكَ** **مِنَ**

**سَلَامِ** **الْحَمْدِ**، **مَعَ** **الْإِمَامِ** **أَرْكَعَ** **فَلْيُصَلِّ** **أَمْرًا** **مِنَ** **الرَّوَضِ** **قَالَ** **الْمُصَحِّحُ** **وَعَنِ**

**أَبِي**، **وَالثَّابِتُ** **وَحْدًا** **وَحْدَةً**، **وَالثَّابِتُ** **وَالثَّابِتُ** **وَالثَّابِتُ** **بِلَا**، **وَمِنَ** **بَعْضِ** **النَّاسِ**،

**أَمْرًا** **مِنَ** **الْفَصْلَةِ** **إِلَيْهَا** **رَكْعَةً** **أُخْرَى**، **بَعْدَ** **سَلَامِ** **الْإِمَامِ**

**الْأَمْرُ** **وَالثَّابِتُ**، **قَالَ** **أَبُو** **سَيَابٍ**، **وَمِنَ** **الْفَرِيقَةِ** **الْمَسْنُودَةِ** **مَجْمُوعٌ** **عَدَدُ** **الْأَمْرِ**،

**قَالَ** **بِحَيٍّ**، **قَالَ** **ثَابِتٌ**، **وَعَنِ** **ثَابِتٍ** **الْقَطْرِ** **أَوْ** **يَقُولُ** **(أَدْرَكْتَ** **أَهْلَ** **الْعِلْمِ** **بِلَا)**

(١) **نَحْوُ** **وَالثَّابِتِ** (٣١١ - ٣١٥).

(٢) **أَخْرَجَهُ** **أَبُو** **أُمَيَّة** **شَيْخُ** (٢٠٠ - ٢٧٠).

(٣) **عَدَدُ** **أَبِي** **أُمَيَّة** **شَيْخُ** (٢٠٠ - ٢٧٠).















... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...  
... من بعد ذلك من أئمة الهدى ...

(١) خط - المصدر (١٤)

(٢) خط - المصدر (١٤)

(٣) (١٤) (١٤)



قلت: روي به أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز: ﴿وَرَبُّكَ الْمُبْتَلِي﴾ كثيراً كثيراً بالله ورسوله، وهذا كما كان من الله - أي مع الرسول - ﴿فَعَلَىٰ شِرْكَيْهِمْ﴾ أي على شريكيهما، حتى يستبينوا الآية، واختلف أهل التفسير في قوله تعالى: «أمر جامع»، قال الحسن وسعيد بن جبير: في الجهاد، وقال عطاء: في كل أمر جامع، وقال مكحول: في الجمعة والقتال، وقال الزهري: الجمعة، وقال قتادة: كل أمر هو طاعة الله، قال أبو بكر: هو في جميع ذلك لعموم اللفظ كذا في «أحكام القرآن»<sup>(١)</sup>.

وفي تفسير الحارثي: قال المفسرون: كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة، وأراد الرجل أن يخرج من المسجد لحاجة أو عذر، لم يخرج حتى يقوم بحيل رسول الله ﷺ، بحيث يراه، فيعرف أنه إنما قام ليسأذن، فإذا لمن شاء منهم.

قال مجاهد: وإذا الإمام يوم الجمعة أن يشير بيده، قال أهل العلم: كذلك كل أمر اجتمع عليه المسلمون مع الإمام، لا يخالفونه، ولا يرجعون عنه إلا بالآذن، وإذا استأذن الإمام، إن شاء، أذن، وإن شاء، لم يأذن، وهذا إذا لم يكن حدث سبب يمنعه من المقام، فإن حدث سبب يمنعه من المقام بأن يكون في المسجد فتحيض امرأة منهن، أو يحض رجل أو يعرض له مرض، فلا يحتاج إلى الاستئذان، انتهى.

قال الحصاص: وفيل لا معنى لاستئذان المحدث في الجمعة؛ لأنه لا وجه لممانه، ولا يجوز للإمام منعه، فلا معنى للاستئذان فيه، وإنما هو فيما يخرج الإمام فيه إلى معونتهم في القتال أو الرأي، أمر. ويؤيد أبو داود في مسنده<sup>(٢)</sup> «باب استئذان المحدث الإمام وأخرج بسنده عن عائشة مرفوعاً: «إذا أحدث أحدكم في صلاته، فليأخذ يأنفه ثم لينصرف».

(١) انظر: أحكام القرآن (٢/٣٣٧).

(٢) (٤١٦/١).



## (٥١) باب ما جاء في السعي يوم الجمعة

٢٣١/١٣ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/١٤ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/١٥ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

## (٥٢) (ما جاء في) سعي السعي يوم الجمعة

المذكور في قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾. (٢٣١/١٦) قال أبو بصير: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/١٧ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/١٨ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/١٩ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٠ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢١ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٢ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٣ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٤ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٥ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٦ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».

٢٣١/٢٧ - حدثني أبي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سعى يوم الجمعة أفضل من سعي يوم السبت».



من السلف أنه إذا تم يخطب صلى أربعاً منهم: الحسن وابن سيرين وطاووس وابن جبر وعمرهم، وهو قول فقهاء الأصحاب، اهـ.

وفي «البداية المجتهدة»<sup>(١)</sup> الجمهور على أنها شرط وركن. وقد قوم: لمستعرض، الجمهور أصحاب مالك على أنها فرض إلا ابن الماجشون، اهـ. قلت: وكذلك عبد الحنابلة، فإن في «الروض المربع»: ويستشرط تقديم خطبتين لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ دَكَّ السَّيْفِ﴾ وذكر هو الخطبة، «لقول ابن عمر: كان النبي ﷺ يخطب خطبتين، الحديث متفق عليه»، اهـ.

وقال الشراكاني: ذهب الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الوجوب، ونسبه القاصي عبّاد إلى عامة الأصحاب، والظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري وداود الظاهري: أن الخطبة مندوبة فقط، اهـ.

وهي هي يدل عن الركنيتين؟ مختم عبد الأئمة. قال مالك: نعم؛ كذا في «البدوثة»، ومختلف عبد الشافعية كما في «الفتح»، وقال الشافعي من الحنفية: لا. وفي «تيل العقارب» من فقه الحنابلة يدل من الركنيتين لا من الظاهر؛ وسرد ابن العربي<sup>(٢)</sup> روايات الخطبة: ثم قال: فجاء من هذا أن الخطبتين عوض عن الركنين، وانجمعة ركعتان، فتقوم الأربع صحيحة كاملة؛ ولذلك قلت: إنها يستقر إلى طهاره، وإنها لا تجزئ الواحدة. وإن الحصة فرض، اهـ.

ثم لما كان المقصود من السؤال في أثر آليات تفسير لفظة: «المعنى» فإنها قد تكون بمعنى الحرى: كما في قوله ﷺ: «ولا تأتوها وأنتم تسعون». وقد تكون بمعنى مطلق الشيء من غير جري، كما في قوله عز وجل: ﴿وَأَنفِرُوا

(١) (١/١٦٠).

(٢) انظر مقدمة الأعمدي (٢/٣١٢ و ٣٩٤).







قَالَ قَائِلٌ: وَإِنَّمَا اسْتَحْيَى فِي كِتَابِ اللَّهِ الْكُفْلَ وَالْمُكْلَ.  
يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.....

وَالْمُقَارَةَ وَلَكِنْ لَانْقِلَابَ وَالذَّبَّ وَالْحُشُوعَ، وَعَنِ قِطَادَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ السَّيِّ  
أَنْ نَسْمِيَ بِغَيْبِكَ وَحَسْبِكَ، وَهُوَ السَّيِّ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ يَدْعُو قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ  
مَعَهُ الثَّلَاثِينَ<sup>(١)</sup>﴾ يَقُولُ: فَلَمَّا مِثْلُ مَعَهُ، أَيْ:

قُلْتُ: هَكَذَا قَالَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، وَعَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ  
كَانَ يَسْرِعُ إِلَى الْعِبَادَةِ، وَعَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَهْرُونَ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ  
قُرِئَتْ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى ذِكْرِ آدَمَ﴾ لَسَمِعْتُ حَتَّى يَسْقُطَ رِدَائِي، وَكَانَ يَهْرُ: قَامِضًا،  
وَمِنْ قِرَاءَةِ حَمْرٍ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا: أَحَقُّ مَا سَمِعْنَا إِنَّهُ انْقِلَابُ، وَعَنِ  
الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْرُونَ إِلَى  
الْعِبَادَةِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ أَسَانِيدَهُمْ فِي «الْمُتَهَبِّدِ»، قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْإِسْتِذْكَارِ»: ثُمَّ لَا  
يَدْعُ عَلَيْكَ أَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَذْكُرْ عَمْرًا، فَأَمَّا الْبَابُ مُنْقَلَبٌ، وَوَصَلَهُ عَبْدُ  
حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ بِسَنَدِهِ إِلَى الزُّهْرِيِّ عَنْ سَائِمٍ عَنْ أَبِيهِ، نَقَلَهُ عَنْ الزُّهْرِيَّ<sup>(٢)</sup> تَبَعًا  
لِلْجَوْطِيِّ.

أَقَالَ بَحِيي: قَالَ سَائِمٌ، فِي تَأْيِيدِ مَا قُلْتُ أَوَّلًا: إِنَّ السَّيِّ نَبِيٌّ هُوَ الْمَعْبُودُ  
وَالْإِسْرَاحُ فِي السَّيِّ (وَإِنَّمَا السَّيِّ) يَسْتَحْمِلُ (أَيْ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) بِمَعْنَى  
(الْمَعْمَلُ وَالْفَعْلُ) بِعَيْنِي كُلِّ مَنْ يَحْمِلُ عَدْلًا فَقَدْ يَسْمَى فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
سَمَاءً، وَذَكَرْتُ لِهَذَا الْأَسْتِصَاءَ شَوَاهِدَ مِنْهَا مَا (يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) فِي سُورَةِ  
الْبَقَرَةِ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَبَرَاءَ الشَّيْرِ، مَنْ يُعْطِيكَ قَلْبَهُ فِي الْخَيْبَةِ﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ غَلَّ مَا فِي

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ آيَةُ ٥٠٢.

(٢) فَتْرِيحُ الزُّوْرَقِيِّ: ١/٢٩٩.

(٣) الْآيَاتُ ٢٠١، ٢٠٥.







رواه (١) في مسندك - في إسناده

عن صاحب (٢) فيمن التزم الذي ذكره الله في كتابه والظاهر من  
الإمام (٣) في التمسك به، وإسناده حسن الحديث مرسل.

(٦) ما جاء في الإجماع ينزل بشرية يوم الجمعة في السنن

١٤٣٥ - ١٤٣٦ - في يوم الجمعة، قال مالك: ما من إمام يقرأه حتى  
ينزل الجمعة، إلا أنزل الله عليه من الجنة ما يشاء.

(١) مالك (قال) لما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «من لم يقرأ سورة الواقعة يوم الجمعة، لم ينزل عليه من الجنة ما يشاء». قلت: وهذا قول صحيح في سورة الواقعة (سورة الواقعة) وهو ما رواه مالك (رضي الله عنه) وغير ذلك من الروايات.

(٢) قال يحيى (قال مالك: فيمن التزم الذي ذكره الله عز وجل في  
هذا الموضع أي كتابه، مع (الجمعة) على الأقدام ولا الاستئذان ولا الحرج  
(وإسناده) في هذه السورة كلها (تتمتع وتفضل) فذلك المذكور في  
سورة الجمعة معني العمن والمقصود نزل العمن والحرج

(٦) ما جاء في الإجماع ينزل بشرية يوم الجمعة في السنن

كما نرى في يحيى، ومع ذلك نذكر فيها ما جاء في ذلك الباب، وإسناده  
حسن الحديث مرسل.

(٦) (قال يحيى) قال مالك: ما من إمام يقرأه حتى ينزل عليه من الجنة ما يشاء. قلت: وهذا قول صحيح في سورة الواقعة (سورة الواقعة) وهو ما رواه مالك (رضي الله عنه) وغير ذلك من الروايات.

(١) سورة الواقعة الآية ١.

(٢) سورة الواقعة الآية ١٤.



الإمام مسافر، فحظت واخضع بهم، فإن أئمة تلك القرية وغيرهم يخاضعون معه.

قال يحيى: قال مالك: إن حُجِمَ الإمام وهو مسافر، بقرية لا تحب فيها الجمعة، فلا تجتمع له، ولا لأهل تلك القرية، ولا يشرئوا معهم يوم غيرهم، وليستهم أهل تلك القرية وغيرهم، يشرئوا به مسافر، بالقرية.

القرية التي تحب فيها الجمعة، كما ذكرها الشافعي، وكذا احتلت روايات الحنفية، كما سطر في الفروع (و: الحال أن الإمام) أي السلطان مسافر فخطب الجمعة (وجتمع) بتدبير العيم أي صلى الجمعة (بهم) أي بالمصلين (أهل تلك القرية وغيرهم) ممن اتدوا به (يخاضعون) أي يصلون الجمعة معه) أي مع السلطان، وهو ظاهر؛ لأن السلطان إذا حضر فهو أحق بالإمامة. وهكذا هو مذهب الحنفية.

أما يحيى: قال مالك: وإن جُمِعَ الإمام، أي صلى الجمعة (وهو مسافر) غيره لا تحب فيها الجمعة، على أهلها لفقد شروطها (فلا الجمعة له) أي لا يشرئوا لأهل تلك القرية التي نزل الإمام فيها (ولا يشرئوا جمع) أي مني الجمعة معهم) أي مع أولئك المصلين (من غيرهم وليستهم) بالإدغام، وفي بعض النسخ: وليستهم (أهل تلك القرية وغيرهم ممن يشرئوا بالصلاة).

فإن الشافعي<sup>(١)</sup> يحتفل معنيين: أحدهما: أن يعودوا إلى الإمام، والثاني: أن يشرئوا على ما تقدم من صلاتهم، وهذا أظهر من جهة اللفظ، لأنه لو أراء المعنى الأول لقال: وليست جميع المسلمين معه، فإنه المقيم، ويغيب المسافر، فلما خص العقيمين بالذكر، كان الأظهر أن صلاة المسافرين حاتية، وقد اختلف في ذلك، فروي عن ابن القمامة عن مالك في «المدونة»<sup>(٢)</sup>

(١) «السنن» (١/١٥٩).

(٢) «المدونة» (١/١٥٩).



ولا مجموعة: أن الصلاة لا تجزئ الإمام ولا غيره ممن معه، وزوي ابن تافع عن مائت تجزئ، ولا تجزئ أحداً من أهل القرية، حتى يتموا عليها طهراً أربعاً، اهـ. قال الترمذي: والمصنف رواية «المدونة»، انتهى.

قلت: ولا يذهب عليك أن إمام دار الهجرة صاحب الكتاب - رضي الله عنه وأرضاه - تبى بهذا الكلام على أن القرى نوعين: نجس في نوع منهما الجمعة دون نوع، ويفصل بينهما، لما أن ذلك من مجتهدات الأئمة على حسب عادتهم، قرأوا الروايات والآثار، واستنبطوا منها الشروط على وفق ما أدى إليه اجتهدهم - شكر الله سبحانه - ولكن الأمر المنطبق عليه فيما بينهم لا تعدو بهم مخالفاً في ذلك: أن الجمعة ليست مثل لبيئات الأعراف المطلقة، بل لها شروط تختص بها، على الاختلاف فيما بينهم في تنفيج الشروط، خلافاً لما أنكرك ذلك من بعض مدعي الاجتهاد في هذا الزمان، إذ قنوا: إنها كثيرها من أصوات.

وأنت خير بأنه لا حاجة إلى رد معترعاتهم بعد أن بنافس أقوال بعضهم بعضاً، فإنهم بأنفسهم كانوا رداً لما يقولون، فبختار أحدهم اليوم قولاً على حسب عقله اللطيف، ربحي، شداً أعقل منه فيغيره وثلاً: بأن إذا لم تنسك باجتهاد الأئمة فكيف باجتهاد معاصرينا، ولذا لا يلتفت المشايخ من أهل التأليف إلى نقل مسائلهم ورد أقوالهم. وقدوة بهم لا نذكر في تأليفنا هذا إلا أقوال الأئمة المشهورين - شكر الله سبحانه - فيما نذكرنا جهاهم.

فاعلم أن الأئمة الأربعة وفقهاء الأمصار أجمعوا على أن للجمعة شروطاً لا تصح الجمعة بدونها، وهذا مما لا يمكن الإنكار عليه، فمؤلفات الفقهاء على مسائل الأئمة مستثلة منه، ففي مقصر القرية عن «الميزان»: ومن ذلك انقضاء الأئمة الثلاثة على أنها لا تصح إلا في محل استيطانهم، فلم يخرجوا عن البلد أو العصر أو القرية، وأقاموا الجمعة لا تصح، مع قول أبي حنيفة: إنها تصح إذا كان الموضع قرية من البلد، كمصلى العيد.



وعلى من يمتنع التذير<sup>(١)</sup> والمناصيح يستعمل أن يوفى تعالى. وهذا هو الذي ذكره  
أئمة يسر على اختلافه اتفاق على أن لا يجوز المناصية في الجوار  
أحد.

وعلى من يمتنع التذير<sup>(٢)</sup> فإن لم يكن له رأي في كونه الأحكام: أن  
يقيم الأمر على أن الجماعة مخصوصة بجميع لا يجوز فعلها في غيره  
لأنهم جميعون على أنها لا يجوز في الجوار ومما في الأثر.

وعلى من يمتنع التذير<sup>(٣)</sup> لعلنا الذين يوفى الله الأمانات  
من غير أن يمتنع أن يمتنع في الجماعة المحمودة. وروى عن السدي، وكان  
أشهر تارة وخلفاء. - حسن لا يمتنع. والأئمة المختلفون يمتنعون في الأمانات  
ولا يمتنعون في الأمانات. بل ولا يمتنع في الأمانات. فتمت من ذلك  
عزما على أن يمتنع بعد عصره. - يمتنع في الجماعة. ومن يمتنع  
الجماعة. ولا يمتنع الجماعة في الجماعة عند الأمانات.

فإن من يمتنع الجماعة والعصاة. من خصائص يوم الجمعة: أن يمتنع  
فلا يمتنع في الجماعة. من يمتنع الجماعة المحمودة. يمتنع في الجماعة. لا يمتنع  
في غيرها. من الجماعة. ولا يمتنع الجماعة. ولا يمتنع الجماعة. ولا يمتنع الجماعة. ولا  
يتمنى الجماعة. - يمتنع على أن لا يمتنع في الجماعة. ولا يمتنع الجماعة.

وقال أبو بكر الرازي في الجملة: من يمتنع الجماعة. - يمتنع الجماعة. - يمتنع الجماعة.  
الأمر على أن الجماعة مخصوصة بجميع لا يجوز فعلها في غيره. لا يمتنع

(١) (٢) (٣)

(٤) (٥) (٦)

(٧) (٨) (٩)

(١٠) (١١) (١٢)



مجمعون على أن الحجة لا تجوز في اليد ومساكن الأعراس، ولا في  
 المسجونين، وهي مضمومة بالألف واللام، ولا يخرج قول الأبي، وهو قول الشوري  
 وعبد الله بن الحسن، وقيل ذلك، لا يخرج في كل قرية، بل في كل موضع متصلة  
 وأسواق، ومجموع خدمون وحلّاء، يحفظ ويشلي جيم الحجة، إن لم يكن لهم  
 إمام، وفقر الألف على: لا حجة، ولا في مسجد مساجده مع الإمام، وهذا  
 لضعفه: ١ - ثلاث قرية مجتمعة، المقادير والندوز، وثان أهلية لا يظعنون عينا  
 لا يظعن حاجدا، وقد أوردوا حجة خرا دالة خير معلوم على عقله، ويقتض  
 عليهم الجور، إن

قلت: وانتهى شرط الأئمة من كتب فروعهم، فإن فسخه أثبت أدرك  
 من فيه، فمن أجل العار<sup>(١٢٢)</sup> نفقه الحاشية، نصحة، والجمعة أربعة شروط  
 أحدها الوقت، والثاني: أن يكون قرية حرة، بعد حرث، بعد مدة أهلها، لا من  
 نصيب، يستوطنها أسجون، خلا استيطان قومه لا يظعنون عينا، والثالث:  
 حضور أربعين صلاته، وخمسة: الرابع: تملك خطيبين، آخر: وخيريه مع ما في  
 "موسم السري"<sup>(١٢٣)</sup>.

وهي الإقناع، نفقه الشافعية: شرط فعلها ثلاثة: الأول: البلد مصر  
 كان أو قرية، والثاني: عند أربعين، والثالث: الوقت، وكان في "الموسم"<sup>(١٢٤)</sup>  
 وفي الرواية المجتاهدين، ثم يفرق الأئمة بأن كان من كل قرية وبلدة عن  
 الأئمة خارج لهم حجة الجور، وهكذا في "الكتاب"

وقال الشافعية في "موسم الإقناع"<sup>(١٢٥)</sup> حاشيتهم في بعض العباد على

(١٢٢) (١٢٣) (١٢٤)

(١٢٥) (١٢٦) (١٢٧)

(١٢٨) (١٢٩) (١٣٠)



«سبعة عشر قولاً» ثم استطاع، وفي «مختصر خليل» لفظة «المالكية» شرط  
الجمعة وقوم كلها بالخطبة وقت الظهر باستبعاد من أو أحصى لا يجيء،  
و«جامع مني» واحد وإن

وهي «الهداية» لفظة «الجمعة» لا «صباح الجمعة» إلا في «مصر جامع أو  
مصر لصف» ومن شرطها الوقت «الخطبة» «الجمعة» «أحد»

فعلهم بهذا أن كرسيا بشرائط، وهذا فرع من التمدد معجم عليه عندهم  
على اختلاف فيه بينهم في فروعها، ومن البرجمات لقول «الخطبة» قوله عليه  
«الصلوة والسلام» «الجمعة» ولا «تسبيح» الحديث «المختصر» ذكره أبو يوسف  
في «الإيضاح» مسنداً «وهو» «أحد» من الحديث «والفقه» فلا يضره وقف من  
وقفه «سبعاً» إذ هو من «سبح» «سبح» «الحارثي» وقال «العيني» في «شرح  
«الحارثي» إن «أحمد» روى في «الأثر» أن «محمد بن الحسن» قال: «رواه  
«مروعا» «معاد» «وساقة» «مالك» «وهي» «الله» «عها» «أحد»

«ابن العيني» «رواه» «أحمد» «على» «الثاني» «ولو» «سبح» «فرضاً» «صحة» «رواه» «وهو»  
«سبح» «لا» «يذكر» «بالتقاسم» «وأجمعت» «أئمة» «أصول» «الحديث» «أنه» «لا» «يذكر» «بأن» «أي» «في»  
«حكم» «الحرفي» «ففي» «أثر» «الشيخ» «عن» «شرح» «لفظة» «الحارثي» «رواه» «جاء» «عن»  
«الصحابي» «موقوفاً» «عليه» «بأنه» «لا» «يقال» «من» «قبل» «الحارثي» «فحكمه» «حكم» «الحديث»  
«عن» «دار» «الترغيب» «في» «التحصيل»

«وعن» «الترغيب» «البيهقي» «ومن» «المرجع» «أيضاً» «ما» «جاء» «من» «الصحابي» «رواه»  
«لا» «يقال» «الحارثي» «ولا» «يجوز» «أن» «يجوز» «فيه» «في» «الحديث» «عن» «الشيخ» «حرم» «به»  
«لرواه» «وعبر» «واحد» «من» «أئمة» «الحديث» «انتهى»

«رواه» «عليه» «موقوفاً» «أخرجه» «عبد» «الرزاق» «وإن» «أي» «شبهة» «والبيهقي» «في»  
«الهداية» «قال» «الحافظ» «في» «الترغيب» «مسند» «صحيح» «وقال» «العيني» «في» «شرح











الحكم فقال: إذا كان جسم واحد في جسم فعليه الجمعة، ونحن في طريقنا  
نأتي الجمعة من فرعين، وعن حديثه قال: ليس على رأس أهل حصاة،  
وعن محمد بن إسحاق أنه كان يشهد الجمعة في الطائفة، وهو في طريقه فقال  
لها: ارجعوا، لأنكم لم تأخذوا من الأذان، فخرجوا من المسجد، فأتوا  
سبيلاً، فوجدوا جماعة من أهل العلم، فوقفوا عليهم، فحدثواهم بالجمعة، فأتوا  
حدثت من الجمعة كما احتاجت، هؤلاء الذين هم في النور والهدى، وهم من  
أصحاب في بعض.

وهي تقوم بالزوجة عن المصنف بعد المروق في الترتيب، فيسجد  
الجسد بالضرورة، وعن جماعة الأئمة: إذا كان بعد من بدوا أو ضرورة يكونان  
بالسجدة على أن من سجد أحياناً يشهدان الجمعة ويدعاهما، فعلم أنها لم تكن  
فرصة عليهما، فبدعاهما، ولا يجوز في أخرى، هذا يشهدانها، وذلك دون أن  
الجمعة عن أن بعد، أنه كان يقول: لا حاجة إلا من سجد، لا يجوز الذي  
يشهد من (أما) انتهى، ولا يمكن إلا أن يكون قد أذن في ذلك، لكن  
تحسيناً لا احتياطاً.

وأيضاً، أيضاً من أوجه ما لا يشهد الجمعة، من أن لا يحضر، من أن لا  
في محله، أي في حيث سجد، وهذا مما يبعد الإتيان به، بدو السجدة أو  
سجد، والموطن في الانتظار، ومما يبعد السجدة، والشيخ ابن حجر للحكي  
في شرح المنهاج (الموسماني في العمل)، وهو الأصح خلافاً لحافظ، قال  
الشيخ<sup>(١)</sup>

والله قال: لا بد من السجدة، أي السجدة إذا كان الفصل في سجد الجمعة.

(١) نعم، المصنف ابن أبي شيبة، (١٢٢٩) ١٢٣

(٢) قال ابن أبي شيبة، (١٢٢٩) ١٢٣



وذكر فيه حديث دعاء كتب بن مالك لأبي سعد بن زرارة السعدي، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح الإسناد، وهذا كان مبدأ الجمعة.

ثم قدم رسول الله ﷺ المدينة فأقام بقية، هي بني عمرو بن عوف، ثم خرج يوم الجمعة فأدركته الجمعة في بني سائب، إلى آخر ما قاله.

وقد أخرج الشيخان أنه ﷺ زال في بني عمرو بن عوف، فأقام فيهم أربع عشرة ليلة، أحديث، ولم يسل عليه الصلاة والسلام فيها الجمعة، ومنها حديث العوالي، فيه يومهم بعض كفاة أنه مضى لمن قال: يحوار الجمعة في نقرى، لكنه في الحقيقة يؤيد من مخالفهم، لأنه ورد في أول جمعة لمضت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبد القيس بجوانز، رواه البخاري.

وأهل جوانز إنما جمعة بعد رجوع وداهم إليهم، كما فانه الحافظ في «الفتح»، وقدومهم كان بعد حرب الخضر، بل بعد فرضية الحج، كما هو صريح رواية أحمد في قصة عبد القيس، وفرضية الحج كان في سنة من ثمانية، قبل بعده، بل على قول نوادي، كان قدومهم سنة ثمان قبل فتح مكة، فانه التبرق<sup>(١)</sup>.

أنت حذر بأن الإسلام في هذه الأمة قد انتشر في كثير من القرى، فلو كانت الجمعة في القرى واجبة لا يوجد وجه لتركهم التمسك في غير جوانز في هذه الساعات الكثيرة، وما توقع من لفظ القرية في بعض طرق هذه الرواية إذ ورد قرية من قرى عبد القيس، فهذا من إطلاق اللفظ القرية، فيها تطلق على ما يعم المدينة أيضاً، قال تعالى: «وَأَنذَرْتُكُمْ لَئِذَا هَذَا الْقُرْآنُ يَنزُلُ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنُ يَنزِلُ عَلَيْكُمْ وَإِن تَعَالَى: «إِنَّا نُنزِّلُ الْكُرْآنَ فِي لَيْلَةٍ مِّنَ اللَّيْلِ فَسَمِعْتُمُ النَّاقُتَةَ» الآية<sup>(٢)</sup>، وقال

(١) انظر: «دار الحديث» (١/١٧٧).

(٢) سورة الفرقان: الآية ٣١.

(٣) سورة الناز: الآية ٢٤.



ابن أبي شيبة: «أمرت بمرية تأكل القدي يتقوتون يثرب» الحديث.

وبه جزم أهل الذمة في «القاموس»<sup>(١)</sup> «قرية» المنصر النجم، وفي «المجمع»<sup>(٢)</sup> القرية من المساكن، والأشبه: الصياح، وقد نطق على المدن، وكذلك في غيرها من كتب اللغة، هذا وقد صرح جمع من أهل الفن بكوم جوالي مدينة، غير «مصر»<sup>(٣)</sup>، ثم حصني «سرين»<sup>(٤)</sup>، وفي «القاموس»<sup>(٥)</sup> مدنة احطت بأرض حصن بالبحرين، وفي «معرفة الصمد»<sup>(٦)</sup> مدنة بالبحرين لعبد الخبي، وفي «عدة القاري»<sup>(٧)</sup> حكى امر الخبي عن الشيخ أبي الحسن أنها مدينة، وفي «الصحاح»<sup>(٨)</sup> المدجورين و«البدنان»<sup>(٩)</sup> المرطري: حصن بالبحرين، وقال أبو عبيد ابن كزني: مدينة بالبحرين<sup>(١٠)</sup> انتهى.

فهذه النصوص أكثرها مصرحة بكونها مدينة، وما في بعضها من الحسن قاهر في المدينة، لأن الحصون تكون في المدن، ولا يخالقها نطق القرية كما عرفت، ومنها: حديث اسعاري عن عائشة: أنهم كانوا ينادون الجمعة من منازلهم والعوالي، يعني يحضرونها بواب، ومعلوم أن جميع أهل العوالي لا يأتون الجمعة، وهذا لا يمكن عادة، فالذين لا يأتونها لا بد أن يصلوا الظهر، ومنها: أنه عليه السلام لم يصل الجمعة في هرات، وهذا إجماع، ولو قيل: إنه عليه السلام كان مسدراً، فعلى أن يكون عليه السلام مسافراً لا يستلزم ترك الجمعة، لم ثم يصلها أهل مكة وأهل مي.

وسياتي في أبواب العهد قول علما: من أحب من أهل العالية أن ينظر الجمعة فليستظرها، ومن أحب أن يرجع فقد أدت له، وغير ذلك من الآثار والروايات النصيحة في عدم جواز الجمعة في العراق، والله الموافق لما يحب ويرضى.

(١) دائرة القاموسية، وثلاثة العربية اسم حصن في حرين.

(٢) «مجمع» آثار ابن أبي شيبة (٧٩/٢ و٨٠).







عن الحسن المصري وأبي العائنة. وإثالث: أنها إذا أدت المزدن بفلاة الجمعة، قال من أدأثر: روي ذلك عن عائشة الرابع: أنها إذا جازت الإمام على السر بخطب حتى يفرج. قال ابن المنذر: ويؤيد عن الحسن المصري. الخامس: هي الساعة التي أحضر الله تعالى وقتها للصلاة، قاله أبو برزة، السادس: قال أبو السوار العنابي: كذا يرون أن المداوم يستحب ما بين الزوال إلى أن تدعى للصلاة. السابع: أنها ما بين أن ترفع النفس شدا إلى فرج، قاله ابن قز. الثامن: أنها ما بين العصر إلى شروق الشمس، قاله أبو هريرة وعطاء وعبد الله بن سلام. التاسع: أنها آخر ساعة بعد العصر. وهو قول أحمد بن حنبل. والحاشية والتابعين. العاشر: أنها من بين مروج الزمان إلى فرج الصلاة، حكاه النووي وغيره. الحادي عشر: أنها الساعة الثالثة من النهار، حكاه صاحب الآداب. انتهى بغير في العبارة<sup>(١)</sup>

وأشهر هذه الأقوال كلها - من الخمسة - ومن إحدى عشرة - فولان، قال الحافظ: ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام، وقال المنجد الطبري: أصبح الأحاديث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأفعال فيها قول عبد الله بن سلام، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ ابن القيم: وأرجح هذه الأقوال، فولان، نعمته والأحاديث الثانية وأحمد وأرجح من الآخر، الأول: أنه من جاز من الإمام إلى انقضاء الصلاة، لما روي مسلم في صحيحه من حديث أبي بردة بن أبي موسى، أن عبد الله بن عمر قال له: أصعب أمك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة شيئا؟ قال: نعم، سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هي من بين أن يحسن الإمام إلى أن تنقضي الصلاة». والقول الثاني: أنها بعد العصر،

(١) في الصلاة (٢٧٧)

(٢) ط: عند الجمهور (٢٧٨ - ٢٧٩)



وعدا أرحح المومنين، وهو نوح عبيد لله من سلام وأمني هريرة وإسلام أحمد  
وخلف، النبي

هذا الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> وأدخل السلف في هذا أرحح، فروي  
البيهقي عن طريق أحمد بن سلامة أنه مسلما قال: حدثني أبي موسى أحمد بن  
في الياء وأصاحبه. وقد قال البيهقي وابن عدي وجهاة. وقال القرطبي،  
هو مقرر في موضع الخلاف، فلا يبعد أن يكون هو الذي هو «أرحح»  
بن الصواب، وجرم في «أرحح» أنه انصوب، ورجحه أن يكون مبرور  
مربحا. وفي أحد التصحيحات<sup>(٢)</sup>.

ذهب أحمد بن أبي أرحح نوح عبيد لله من سلام، فذكر البيهقي عن  
أحمد بن قال: أكثر الأمازيغ على ذلك، وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء  
في الصحاح، وروى سعيد بن منصور بإسناد عن أحمد بن أبي سلامة بن  
عبد الرحمن أن أبا ما من الصحابة اجتمعوا فذكروا ما كان له من  
البراءة، فلم يختلفوا أنه آخر من رجع من يوم بعثته، ورجعه كثير من الأنبياء  
أحمد وإسحاق، ومن ذلك أن يكون له من يوم بعثته، ورجعه كثير من الأنبياء  
وقد كان يحذره ويحكيه من غير التبعي.

وأما ما عن كونه نوح في أحد «التصححات» من الترحيح بما في  
«التصححات» أو أحدهما، بما هو حسب لا ما كان مما اتفقه تعقلا كحديث  
أبي موسى هذا، فإنه أغلبي بالانقطاع والاستطراب. ثم سئلما الحافظ، وتقدم  
من ذلك أن التبعي، إنه أرحح فخر بن عبيد، ثم حفظ الكلام حسن لا  
العربي.

(١) غير. فتح شامي (١: ١٢١).

(٢) أرحح سلم، وهو «أرحح» (١: ١٢١). ولم يردع (١: ١٢١).



وقال في آخره: «وروي سعد بن حمير عن ابن عباس قال: الساعة التي تذكر يوم الجمعة ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس. ركن سعيد بن حمير إذا صلى العصر لم يكلم أحد حتى تغرب الشمس. وهذا قول أكثر أئمتنا: وعليه أكثر الأحاديث، وبالله الحول بأنها ساعة الصلاة، وبغية الأقوال لا دليل منيب.

وعلى أن ساعة الصلاة ساعة يرجى فيها الإجابة أبعد، لكلاهما ساعة إجابة، وإن كانت الساعة المحصورة ما هي آخر ساعة بعد العصر، فهي ساعة معية في اليوم، لا تقدم ولا تأخر، ولما ساعة الصلاة ساعة للصلاة، تقدمت أو تأخرت، لأن لاحتياج المسلمين وصلاتهم وشرعهم وإيمانهم إلى الله تعالى تأييداً في الإجابة انتهى.

وفي «التنزيل المختار»<sup>(١)</sup>: «وسئل عليه الصلاة والسلام عن ساعة الإجابة فكان: «ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يتم الصلاة»<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح. وفي: «وف العصر» ورويه ذهب الشافعي كما في «انتهاجها» قال ابن عابد بن صلاح عن الضحطائي عن الزرقاني: إن هذين القولين مصححان من النبي وأبيي فوالا جيد، وإنه دائرة بين هذين القولين، فينفرد الدعاء بينهما، أم.

واختاره الإمام وفيه لله الاهتوي في «حجة الله»<sup>(٣)</sup> قال: «واعتدى أن تكون بيان أقرب مغلته» راجس معين، وقال القرطبي في «الإحكام»<sup>(٤)</sup>: «لما تدور على الأوقات المذكورة في الأحاديث، يرجح المعجب الظهري لقرب الاستقبال، فإنه اقترابي»<sup>(٥)</sup>.

(١) (١٠٠٠)

(٢) أخرجه مسند الحديث (٢١٥٣)، ونحوه ما رواه الحديث (١٠٠٩)

(٣) (٧٢٠)

(٤) «معرفة اصطلاح» (٢٠٢١)







إِلَّا أَنْظَرَهُ إِذَا نَزَلَ : وَأَمَّا : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُثَقِّلُهَا .

تُخَفِّضُهَا تَخْفِيفًا : ١٥ - كتاب الجمعة ، ٢٧ - باب الساعة التي هي يوم الجمعة .

وَيُسَلِّمُ عَلَيْهَا : ٧ - كتاب الجمعة ، ٢ - باب في الساعة التي هي يوم الجمعة ، حديث ١٢ .

وَالْحَازِي فِي تَطْلُفِي : أَيْ سَأَلَ اللَّهَ خَيْرَهُ ، وَالسُّودُ بِشْرَائِهِ الْمَعْنَى فِي آدَمِ  
الْبَدَنِ ، ذَلِكَ الْفَارِغُ ، وَسَمَّيْتُ آدَمَ : (إِلَّا أُعْطِيَ إِيَّاهُ) إِذْ : أَنْ يَعْطَى  
لَهُ : إِيَّاهُ : أَنْ يَفْخَرَهُ لَهُ ، وَأَحْمَدُ مِنْ حُدُوثِ سَعْدٍ مِنْ عَادَةِ : أَمَّا لَمْ يَسَلْ  
إِنَّمَا أَنْ تَقْبَلُهُ رَحِمًا ، وَلَا يَسْأَلُ مَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَسَامَةَ : أَمَّا لَمْ يَسَلْ  
سِرْمًا .

فَكَانَ الْجَزْأِي فِي الْفَحْصِ الْجَمْعِي : آدَمَ السَّعْدَ : أَيْ مَا يَطْلُغُ أَنْ  
يَكُونَ رَحْمًا ، وَأَنْ يَكُونَ سِرْمًا ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعْمُورٍ وَمَنْوِيٍّ  
، وَمَعْنَاهُ : هِيَ : تَحْتَبِ الْجَوَامِ فِي السَّكَلِ وَالْمَشْرِبِ وَالْمَلَسِ وَالْمَكْسَبِ ،  
وَالْإِحْلَاصِ لَمْ نَعْنِ : وَتَقْدِيرُ عَمَلٍ صَالِحٍ ، وَدَرَجَةُ عَمَلِ الْإِسْلَامِ ، وَالتَّصَصُّفِ  
وَالطُّهْرِ ، وَالْوُضُوءِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، وَصَلَاةِ وَالْحُجُوِّ عَلَى الرُّكُوبِ ، وَالتَّوْبَةِ  
عَلَى أَنْ تَعْدِيَ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَاصْلَاةِ عَلَى نَبِيِّ ﷺ ، وَبَسْمِ الْبَدَنِ ،  
وَبَعْضِهِمَا : وَأَنْ يَكُونَ رَفْعُهُمَا حَذْوِ الْمُتَكَبِّينَ ، وَكُفُّهُمَا : بِتَأْدِيبِ الْحَشَوَةِ  
وَالْإِسْكَانِ مَعَ الْخَضْعِ ، وَأَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَأَنْ يَسْأَلَ أَنْ  
تَعْنَى بِاسْمِهِ الْحَسَنِ وَصِفَاتِهِ الْعُلَى ، وَأَنْ يَحْتَبِ السَّجْعَ وَتَكْلَهُ ، أَيْ أَشْرَ  
مَا تَأْتِي .

أَوْ أَمَّا : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَا الشَّرِيعَةُ ابْتِلَافُهَا : أَيْ بِشِيرِ سَدِّهِ إِلَى الْقَلْبِ ،  
وَالْحَازِي : وَجَّعَ لَمَسَهُ عَلَى طَلِ الْإِسْطَى وَالْخَصْبِ : وَبَيَّنَّ أَنْ مَسَمُ أَنْ الشَّيْ  
وَضَعَ هُوَ بِشِيرِ لَمْ يَعْصِ : أَوْ : فَكَانَ فَرِ الْإِسْطَةِ : ذَلِكَ

وَالْمَعْنَى أَنَّهَا : سَاعَةُ طَائِفَةٍ قَدِيرَةٍ ، يَعْنِي بِسَدِّ مَسْتَدَّةِ كَيْفِهِ الْفَدْرِ ، وَلَعَطَ :







عن محمّد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة: أنه قال: خرجت إلى الطور، فلقيت كعب الأحبار، فجلست معه، فحدثني عن التوراة.

روى له النسبة، مات بالمدينة سنة ١٢٩هـ، قال صاحب "المعني": يزيد بن الهاد يقول المحدثون: يحذف أبناء والمختار في العربية إتيانها. اهـ.

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً ساق الحديث أحسن سبباً من يزيد بن الهاد ولا أعلم معنى فيه منه، إلا أنه قال فيه: لقيت بصرة<sup>(١)</sup> بن أبي بصرة، ولم يتدع أحد عليه، وإنما المعروف: لقيت أبا بصرة (عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي) تيم قريش (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) القرشي المديني (عن أبي هريرة أنه قال: خرجت إلى الطور).

قال ابن أبي عمير<sup>(٢)</sup>: الطور في كلام العرب واقع على كل جبل إلا أنه في الشرع يطلق على جبل بعينه، وهو الذي كلم فيه موسى عليه السلام، وهو الذي عناء أبو هريرة. اهـ. قال القاري: محل معروف، والمتبادر هو سيناء. اهـ. وقد باقوت الحموي في المعجم الألبان: ويأثرب من مصر عند موضع يسمى مدين جبل يسمى الطور، ولا يخفى من الضالعين، وعليه كان الخطاب الثاني لموسى عليه السلام عند خروجه من مصر بني إسرائيل، انتهى.

وفي "مشكل الطحاوي" عن أبي هريرة قال: لقيت أبا بصرة فقال لي: من أبي أقلت؟ قلت: من الطور حيث كلم الله موسى، فقال: لو نقبتك، الحديث (للقيت كعب الأحبار) جمع حبر، وهو كعب بن مانع، بعوقبه كما تقدم في محله (مجلست معه فحدثني عن التوراة) معني أخبرني بما في التوراة التي بأيديهم على وجه التفصيل والأخبار، واعتبار ما يوافق منها ما عند أبي هريرة عن النبي ﷺ، قاله الباقى.

(١) قال ابن عبد البر والمحموط أن الحديث نواته أبي بصرة، انظر: "الاستدكار" (٥/٨٩).

(٢) "المعني" (١/٢٠١).







فيه خلق آدم . وفيه أخط من الجمعة . . . . .

وقال النبي في سحر السحاري : يظهر العاقبة فيمن نازع العظام أو خلق  
بعلا من الأضداد فافضل الأيام . وهو القوم يوما معها ، نهين يوم عرفه ، لأنه  
على الصحيح أفضل أيام السنة المذكور . فإن أراد أفضل أيام الأسبوع ، فعين  
يوم الجمعة .

وقال النووي : ثم يرد أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون  
فيها يوم الجمعة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه . وزاد أن العراء أن كل يوم  
من أيام السنة أفضل من غيره من أيام السنة ، سواء كان يوم الجمعة أم  
لا ؟ ، هو .

وهو : ثمانية من السحرة : طاهر الحديث أن الجمعة أفضل من  
عرفه ، وبه قال أحمد وهو وجه ثلث فجة ، والأصح عندهم أن عرفه أفضل .  
ويشأن الحديث بأنها أفضل أيام الأسبوع .

وفي خلق آدم عليه السلام ، والعراء : نعم ساعة منه ، كما ورد في رواية  
مسلم عن أبي هريرة : وخلق آدم في آخر ساعة من يوم الجمعة ، وزاد في  
رواية مسلم بعد : وفيه أحسن النعم . وفيه خلق الله آدم ثم خلق في  
الجنة ، بل خلق خارجها . وأدخل فيها ، وأدم اسم عربي ، وهو عند أهل  
الكتاب آدم يفتح فتحه الدال بوزن خانام ، وسمع صرعه للعامة وتسميه .  
قال الثعلبي : الثبات بالعبودية : أيام آدم به دم ، وحدث الأئمة السابعة ،  
وهو عربي ، جزم به السجستاني والجوابيني ، وكل : مورد أفضل من  
الأدنى ، وفي : من الأدب لأنه خلق من أدنى الأرض ، وصنع للوزن والعلم ،  
وقيل : هو من آدم بين التسمية : أن خلق سبحانه ، لأنه كان ماء رطباً فخلق  
حقيقاً ، فإنه الخلق .

وفي أخط من الجمعة ، وفي رواية لمسلم : فوجه أخرجه من الجمعة ،  
وقيل : كان الإخراج من الجنة إلى الدنيا ، والإيهام منها إلى الأرض ، فيلزم أن  
إن لا موقفاً كان في الجمعة ، فإنه القدر .



قال الحافظ اس كثير فإن كان يوم خلقه يوم إخراده، وقلنا: الأيام  
التي كهذه الأيام، فقد أقام في الجنة بعض يوم من أيام الدنيا، وفيه عظم، وإن  
كان إخراده في غير اليوم الذي خلق فيه، قلنا: إن كل يوم بألف سنة كما قال  
ابن عباس ومجاهد والفسحاك، واحتاره ابن جرير، فقد لبث هناك مدة  
طويلة<sup>(١)</sup>، انتهى

قلت: ولو قيل: إن العبد إخراده في ذلك اليوم، والمراد من اليوم  
الإطلاق الثاني، كان حسناً، ويقدم عن رواية مسلم: «أن خلق آدم كان في آخر  
ساعة من يوم الجمعة»، وفي «الطريق» لابن الجوزي: قال ابن عباس: «ما سكن  
آدم الجنة إلا ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس»، وفي «تاريخ الخبير»:  
«وقفوا في سجودهم مائة سنة»، وفي رواية: «خمسة مائة سنة»، وقال أيضاً: قال  
الفسحاك: «أدخل آدم الجنة عند الضحوة، وأخرج منها ما بين الضحيتين».

وقال: في مقدار مكثه في الجنة خلاف، قال ابن عباس: مكث نصف  
يوم من أيام الأخرى، وهو خمسة مائة، وهو قول الكلبي، وقال الحسن  
البصري: مكث ساعة من بهار، وهي مائة وثلثون سنة من سني الدنيا، وفي  
«معجم الجامع» عن وهب بن منبه: مكث ست ساعات، وقيل: خمس  
ساعات، وقيل: ثلاث، وقيل: الصحيح أنه خمس ليعني إحدى عشرة ساعة من  
يوم الجمعة، وهو من أيام الأخرى، ففي قدر أربعين عاماً، ثم أخرج له الروح،  
وسكن في الجنة بقية الثانية عشرة ساعة من يوم الجمعة، ومدايره ثلاثة وأربعون  
عاماً وأربعة أشهر من أعوامها، ثم مضى إلى الأرض، وهذا قول الطبري.

وفي «الأسس الحليل»: كان سقوط آدم ومروءة وقت العصر، ومن هبوط  
آدم: الهجرة النبوية سنة آلاف مئة ومائتان ومئة عشر سنة على حكم التوراة







عن عريق السمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأتى المؤمن يوم القيامة من الله عز وجل كتابان: أحدهما كتاب حسناته والآخر كتاب سيئاته، فإذا قرأ حسناته لم يجد فيها خطيئة واحدة، وإذا قرأ سيئاته لم يجد فيها حسنة واحدة».

وروي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عن محمد بن عيسى أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأتى المؤمن يوم القيامة من الله عز وجل كتابان: أحدهما كتاب حسناته والآخر كتاب سيئاته، فإذا قرأ حسناته لم يجد فيها خطيئة واحدة، وإذا قرأ سيئاته لم يجد فيها حسنة واحدة».

أما ما رواه محمد بن عيسى عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عن محمد بن عيسى أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأتى المؤمن يوم القيامة من الله عز وجل كتابان: أحدهما كتاب حسناته والآخر كتاب سيئاته، فإذا قرأ حسناته لم يجد فيها خطيئة واحدة، وإذا قرأ سيئاته لم يجد فيها حسنة واحدة».

أما ما رواه محمد بن عيسى عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عن محمد بن عيسى أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأتى المؤمن يوم القيامة من الله عز وجل كتابان: أحدهما كتاب حسناته والآخر كتاب سيئاته، فإذا قرأ حسناته لم يجد فيها خطيئة واحدة، وإذا قرأ سيئاته لم يجد فيها حسنة واحدة».

أما ما رواه محمد بن عيسى عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين عن محمد بن عيسى أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأتى المؤمن يوم القيامة من الله عز وجل كتابان: أحدهما كتاب حسناته والآخر كتاب سيئاته، فإذا قرأ حسناته لم يجد فيها خطيئة واحدة، وإذا قرأ سيئاته لم يجد فيها حسنة واحدة».



القبامة، والمعنى: أن غالبهم عاصون عن ذلك، لا أنهم لا يعلمون ذلك، كما قاله ابن حجر، اهـ.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وجه عدم إثنائهم أنهم عصى أن يسب الساعه شروطاً ينتظرونها وليس باليسر، لأننا نجد منهم من لا يصيح، وليس له علم بشروط، وقد ابن عبد الله<sup>(٢)</sup>: فيه أن النجس والإنس لا يعصرون من أمر الساعه يعرفونهم من الدواب، وهذا أمر يقصر عنه للنهم.

وقال الطيبي<sup>(٣)</sup>: وجه إصاحته كل دابة أن الله يلهيها ذلك، فلا عجب عند قدرة الله سبحانه، بوجه آخر: أنه تعالى بطيئ يوم الجمعة من عظام الأمور، جلالات الشؤون ما تكاد الأرض تحيد بها، فبقي كل دابة ذاهلة ذهنة، كأنها معيبة لزهب، اهـ.

ثم قال القاضي عياض<sup>(٤)</sup>: الطاهر أن هذه الفضائل المعدودة ليست لذكر فضيلة، لأن الإخراج من الجنة، وفيام الساعة لا يُعدُّ فضيلة، وإنما هو بيان ما وقع فيه من الأمور العظام، قلت: يختار الباجي، فقال: إخبار عن وقوع الأمور العظام فيه، والخصائص بها دون سائر الأيام، فضلاً على الاستكثار من انفعالات فيه.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي: الجميع من الفضائل، وخروج آدم من الجنة سبب لوجود الثرية وهذا النسل العظيم ووجود المرسلين والأنبياء والصالحين، ولم يخرج منها طرداً، بل لفناء أوطانهم، ثم يعود إليها، فلم يكن خروجه منها كخروج إبليس، انتهى.

(١) الطيبي (١/١٠٠).

(٢) انظر: الاستبصار (١/٢٥).

(٣) انظر: شرح الزرقاني (١/٢٢٣).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (١/٢٠٦) ج (١٥٤).







وقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: لا تعلم أحداً ساق هذا الحديث أحسن سباقاً من يزيد بن الهاد ولا أتم معنى منه إلا أنه قال فيه: فقلت بصرة بن أبي بصرة ولم يتابعه أحد غيره، وإنما المعروف: فقلت أبا بصرة، قال: والغلط من يزيد لا من مالك، اهـ.

قلت: ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق بكر بن مضرم عن ابن الهاد مثل رواية مالك، فعلم أن الغلط من يزيد، فالصواب أن الحديث لأبي بصرة حميل يقسم الحاء المهمل مصغراً، قال في «جامع الأصول»: يقسم الحاء المهمل وفتح الميم وسكون الياء وبالغلام، اهـ، فهو حميل بن بصرة، قال الثوري في «التهذيب»: له هذا الحديث الواحد، وذكره ابن سعد فيمن نزل مصر من الصحابة، قال: هو وأبوه وابنه صحبوا النبي ﷺ ورووا عنه. وتوفي بمصر ودفن بالمقطية، وقال ابن الربيع: شهد فتح مصر، واشتغل بها داراً، ولهم عنه عشرة أحاديث.

وفي حاء «الإصابة»<sup>(٢)</sup>: حميل بالتصغير ابن بصرة بن أبي بصرة النخاري، قال علي بن المدني: سألت شعباً من قفار هل يعرف فيكم حميل بن بصرة؟ قال: صحفت يا شيخ، إنما هو حميل بالتصغير والمهمل، وهو جد هذا الغلام، وأشار إلى غلام معه. وقال مصعب الزبيري: حميل وبصرة وحده أبو بصرة صحابة، قال ابن السكن: شهد جده أبو بصرة خيبر مع النبي ﷺ، وحديل يكنى أبا بصرة أيضاً، انتهى.

قلت: وحديث شد الرحال أخرجه البخاري برواية أبي سعيد وأبي هريرة كما سيأتي، قال العيني: وفي الباب عن بصرة بن أبي بصرة، رواه ابن حبان

(١) ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/١٨٤).

(٢) انظر «أسد الغابة» (٢/٢٩)، وفي «الإصابة» (٢/١١١): بن نصر، بالثوق فيه تصحيف والصواب ابن بصرة مائة.







الآن في رواية مساجد .....

قال ابن عيسى<sup>(١)</sup> : في التعبير بشدة الحرمان، مخرج مخرج الغالب في تركب المتصارع وكذا كنت في بعض الروايات. (لا يحسن الدعوى)، وإلا فهو قروي بين تركوب أبو جابر والحنين والبعاء والحميرة والحنين في هذا المعنى. ويدل عليه قوله في بعض طرقه في مخرج : إنه يسافر إلى ثلاثة مساجد، ثم هوام أو المراء مصحح السفر.

والدعوى : لا يسافر (إلا إلى ثلاثة مساجد)، في الزحفين. منشاء مخرج أي إلى مخرج الصلاة فيه (إلا بعد الثلاثة)، وليس المراء أنه لا يسافر أصلاً إلا إليها.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> : وإن كان أم بصرة راه عقلاً، فثم به أبو هريرة، لا فر (مواحب من التقدير، وأما في التفسير<sup>(٣)</sup>، فالسراحي الذي يترك شهودها، وأصبح شهادة الأح في أنه ليس داخل في انتهى انتهى.

قلت : بل هو المنعبر على الظاهر ثم دعاه من رواه أبو هريرة عما سمع، والبراز والفضاري، قال : «أصبحت من انظر صلب جبه»، وأخرج أنطحاري في مشكله عن التبريز عن أبي هريرة : أنه خرج إلى انظر فصلي يد، ثم أقبل، فلي حمل في مراء، الحديث. وفي طريق آخر عن أبي هريرة أنه قال : «است انظر فصلت هذه الحديث».

نجد الروايات صريحة في أن أبو هريرة حج بترك الصلاة في تلك لفظة التي هي محط الأمر والتكليف، وقد أمروا بحمل التمسك للصلاة فيها.

وقال السنكي : كمن من الأ من دفع بها فصل لأنها حتى يسافر إليها لذلك انفصل عبر هذه الثلاثة، وأما غيرها فلا يسافر إليها لأنها على بعض

(١) انظر مسنده النوري (٧/١٧٩).

(٢) : لا يسافر (١/٢٤٩).

(٣) : انظر.



فيها من علم أو حيد أو خير قلت، فلم تقع المسطرة إلى المكان، بل إلى من في المسجد، انتهى، والله البرقائي<sup>(١)</sup>.

باب الحسي<sup>(٢)</sup> في الحديث نصيب هذه الأمة أحد الثلاثة ومبرها عن غيرها لكونها مساحد الأنبياء، مبدء الصلاة والسلام، لأن المسجد الحرم فلاة سامر، إليه محجم، ومسجد الرسول يكثر، أشمل على التقوى، والمسجد لأقصى كاد، فلا تلامس المسافة، ومبدأ أيضا، أو المرحل، لا تُشَدُّ إلى غير هذه المساجد الثلاثة، لكن اختلفوا في واحد، فقال أبو بصير: لا فصله في ذلك إلا ما إلى مسجد ما غير هذه المساجد الثلاثة، وقوله من حسيه مبرها.

وقال أبو ظفار: هذا الحديث إنما هو عند العلماء، فيس يدعى حسيه لفلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة المذكورة، وقد كانت من بلاد بلاء في مسجد لا يصل إليه إلا بالحاجة، ثم يصلي في بيته، إلا أن يدر ذلك في مسجد مكن، أو السنية، أو بيت المقدس، فحلت فسر إليها، وقال أبو ظفار: وما من أواز الصلاة في مسجد أحد هؤلاء، والشرك بها منصرفا بذلك، فصاح إن فصله بأعمال المظفر وغيره، ولا يفرجه إليه الذي في هذا الحديث.

وقيل: من يدعى مكان غير هذه المساجد لفلاة أو غيره، ثم يفرد له مأوى ذلك، لأنها لا فصل لبعضها على بعض، فيكفي صلاة في أي مسجد كان. قال أبو بصير: لا اختلاف في ذلك إلا ما روي عن أبي بصير أنه قال: يجب توافقه، وعلى تحاشي رواية يدرسه كعادته، يعني: ولا يعقد، وعن الحالكمة رواية من تعلقت به حدة أحسن يدركه أزم، وإلا فلا.

(١) (٢٣٤١، ٢)

(٢) اعلم: معناه التقديري: ٢٧/٢٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ح (١٨٩).



والله، هل قوم أيضاً بحديث الساب على أنه من بشر إنياد أحد هذه  
المسجد، حرمة ثالث، والله قال عدل وأحمد، والشافعي في الموطع، وقال  
أبو حنيفة: لا يجب مطالباً، وقال الشافعي في «الألم»: يجب في المسجد فقط،  
وقال ابن المنذر: يجب في الحرم، وأما الأقصى فلا.

وقال القاضي عياض وأبو محمد الجوزي من الشافعية: يحرم ضد الزحف  
إلى غير هذه المساجد الثلاثة تحقضي الشبهة، وقال النووي: هو غلط،  
والصحيح عند أصحابنا، وهو الذي، فتارة إمام الحرم والمحققون، أنه لا  
يحرم ولا يكره.

وقال الخطابي: لا نشد لفظ غير، وبعد الإيجاب فيما يشبه الإساءة من  
الصلة في المذبح التي يتكلم بها أي لا يلزم التوبة، من ذلك غير هذه  
الثلاثة، وأولاً: معصم من الحديث سنن وجه آخر، وهو أن لا يرحل في  
الاعتكاف إلا إلى هذه الثلاثة، فقد ذهب بعض السلف إلى أن الاعتكاف لا  
يصح إلا فيها، دون سائر المساجد.

وقال شيخنا زين الدين: من أحسن المحامل أن يقال: من حكم  
المساجد فقط، وأنه لا يشترط الزحف إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة،  
بأنما قصد غير المساجد، من الرحلة في طلب العلم، والتجارة، والتزود، وزيارة  
أصحابنا، والمشاهدة، ليس داخل في الدين، وقد ورد ذلك مصرحاً في  
بعض طرق الحديث في «مسند أحمد» برواية أبي سعيد الخدري، وذكر عنه  
صلاً في القدر: فقال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمسلم أن يشد رحاله  
إلى مسجد يتبع فيه الصلوة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى،  
ومسجدني خداء، وإسناده حسن، انتهى كلام القلي مختصراً، وقال المؤرخ  
الحديث موصول على بني التمهيل، لا التحريم، اهـ.

وقد أسلفت المتأخر هاهنا في مسألة أخرى تناسب حديث الباب، وهي



زيارة قبر النبي ﷺ، قال الشوكاني<sup>(١)</sup>: فذهب الجمهور إلى أنها مدوية، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية إنها فريضة من التواجيبات، وذهب ابن تيمية الحسلي إلى أنها غير مشروعة. وتبعه على ذلك بعض الحنابلة، وروى ذلك عن مالك والحموي والفاضي عياض، اهـ.

وقال القاري في شرح الشفاء<sup>(٢)</sup>: زيارة قبره ﷺ سنة من سن التبرعيلين. مجمع على كونها سنة، ومن ادعى الإجماع النووي وابن الهمام، بل قال: إنها واجبة.

وكره مالك أن يقال: زونا قبر النبي ﷺ. واختلف في معنى ذلك؛ فقيل: كرهه اسم الزيارة، لما ورد عند الترمذي وغيره: «لعن الله زائرات القبور»، وهذا يرده قوله عليه السلام: «كنت بهتكم عن زيارة القبور فزوروها»، وقيل: روجه قول مالك ما قيل: إن الزائر أفضل من العزور، وليس عمومياً، قيل: إنما كره مالك أن يقال: طواف الزائرة، وزرارة قبر النبي ﷺ، لاستعمال الناس ذلك بعضهم لمسح، فكره التسوية مع الناس، وأحب أن يخص بأن يقال: سلمنا على النبي ﷺ، أيضاً فإن الزيارة مباحة بين الناس، وأوجب شد الزحاح إلى قبره ﷺ.

والأولى عندي أن كراهة مالك له - لإضافته إلى قبر رسول الله ﷺ، وأنه لو قال: زونا النبي ﷺ ثم كرهه، وذلك لقوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً بعدد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، فحتم إضافة هذا التعليل إلى القبر والتشبه بفعل أولئك، وقبح أنه قد ورد روايات التصريح بهذه اللفظة، فلا يلتفت إلى هذه العلة. اهـ.

(١) قبل الأجزاء (٣/ ٤٥٤)

(٢) (٣/ ٨٤١).



قال القاري: قد مرط ابن نيسب حيث سرح المشرق زيادة النبي بثقة، كما  
أقره غيره، حيث قلنا: كون الزيادة قوية معلوم من الخبر بالضرورة، وجاحده  
محكوم عليه بالكفر، اهـ.

قال الكماسي: وقع في هذه مسألة في عصرنا في الزيادة الشرعية  
من الصلاة، ويرى فيها رأين من الطرفين، قال المصنف: "يرى إلى  
ما أورد به الشيخ نفي الدين المبيح وغيره على الصحيح نفي التعبد من صحة،  
وهي مشهورة في بلادهم."

والحاصل أنهم أرموا من صحة تحريم نفي الرجل إلى زيادة غير مبدلة  
رسول الله ﷺ، وأنكرنا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين محمول، ومن  
جملة ما اعتدوا به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع به على مشروعية زيادة  
غير النبي ﷺ ما حمل على ما لك، أنه كره أن يقول: زدت غير النبي ﷺ، وغدا  
أجد من المحققين من أصدائه أنه كره اللفظ أدباً، لا أصل الزيادة، فإنها  
من أعمال الأبدال وأحسن القربات المأمورة إلى بني الأبدال، وأنه مشروعة، أنها  
محل إجماع لا نزاع، والله أعلم بما في التصريح، اهـ.

قال الشيخ كني<sup>(١)</sup>: وأصح من قول بأنها غير مشروعة بحديث شد  
الرجل، وأجيب عنه الجمهور بأن مقصر في إصافه باعتدال المساجد، لا  
حقيقي، قلنا: والدليل على ذلك أنه قد ثبت بإسناد حسن في بعض أصاط  
الحديث: "لا ينبغي لمطفي أن يثد رجلاً إلى مسجد ينفي فيه الصلاة غير  
مسجدي، عدا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى، والزيادة وغيرها خارجة عن  
إجماعهم، وأنجأوا تأكيداً بالإجماع على حواز شد الرجل للتحارة وسائر عقاب

(١) انظر: فتح الباري، (٦/٣٦).

(٢) انظر: لأحمد، (٤١/٢٨٠/٢٩٠).



الديار وعلى وجوبه إلى عرفة أو فوقه، وإلى متى للمناسك، وإلى الجهاد  
والهجرة من دار الكفر، وعلى استحقاقه لطلب العلم.

واستدلوا على أنها مندوبة بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ  
سَأَلُواكَ فَأَسْتَفْتُواكَ وَأَتَيْنَكَ الْمُبَاهِجَ الْقَبُولَ﴾<sup>(١)</sup> الآية، والنبي ﷺ حي في فمه  
بعد موته كما في حديث: «الأنبياء أحياء في قبورهم» وقد صححه البيهقي،  
وألّف في ذلك حراً، قال أبو منصور البغدادى قال المتكلمون انه يحتفلون إن  
نبينا ﷺ حي بعد وفاته، اهـ

وإنما ثبت أنه ﷺ حي بعد وفاته، فالمجيء إليه بعد وفاته قائمجي. إليه  
فيه، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، فكما أن  
الهجرة إليه ﷺ في حياته الوصول إلى حضرته، كذلك الوصول بعد موته.

واستدلوا أيضاً بالأحاديث الواردة في مشروعية زيارة النور على العموم،  
محلها كتب الجنائز، وكذلك بالأحاديث الواردة في زيارة فمه الشريف خاصة.

منها: ما رواه حاطب مرفوعاً: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في  
حياتي» رواه الدارقطني وغيره، وسط طريقه السبكي في «شهداء السماء».

ومنها: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «من زار قبري  
وجئت له ساجداً» رواه ابن خزيمة<sup>(٣)</sup> والبخاري والنسائي، وله طريق وشواهد،  
حسنه النجاشي لأجلها، وفي رواية: «حكيت له لساعتي» رواه الدارقطني وغيره،  
وضححه جماعة من أئمة الحديث، قاله القاضي في «شرح الشفاء»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النساء: الآية ٦٤.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٠.

(٣) انظر: المعجم الصغير (٢/ ٩٠٣).

(٤) (٣/ ٨٥٢).



وفي «البدع الحسنة»<sup>(١)</sup> حديث: «من زاد قبوي وجبت له شفاعتي» أخرجه أبو الشيخ وابن أبي الدنيا وغيرهما عن ابن عمر، وهو في «صحيح ابن خزيمة»، وأشار إلى تضعيفه، وعند ابن عدي والدارقطني ونسبتي بلفظ: «كان كمر دارني في حياتي» رضعه البرهقي. وكذا قال الذهبي: «طوته كنها»<sup>(٢)</sup>، لكن يتقوى بعضها ببعض، لأنه ما في روايتها منهم بالتكذيب قال النسبكي: «أقل درجات هذا الحديث أنه حسن، وإن نُزِعَ في صحته، لما سيأتي من سوءه»، وقال ابن حجر المكي: «صحيحه جماعة من أئمة الحديث، والظعن في رواته مرود كما بينه النسبكي، وأطال فيه، وقول أبيه: «إنه مكر، معناه: مرود به واديه»، والبره قد يظن عليه ذلك، كما قاله أحمد في حاشيته الاستخارة مع أنه في «الفتح»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني: «الحديث رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، وقال: «إن صح تخير فإن في القلب من إسناده»<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً تبعاً للمحافظ: «صح هذا الحديث، ابن الكثر وعد نحوه وثقه الذهبي النسبكي»<sup>(٥)</sup>.

وسند حديث ابن عمر أيضاً بمقتضى «مسند أبي عبد الله»<sup>(٦)</sup> مذكور في «تكملة»<sup>(٧)</sup> قال الشوكاني: «أخرجه أبو يعلى والدارقطني والنسبكي وأبو يعلى وابن عسافر» قال الشوكاني: «أخرجه أبو يعلى في «مسنده»، وابن عدي في «تكملة»، وفي إسناده: حفص بن أبي داود، وهو صحيح الحديث، وقال أحمد في: «إنه صحيح»<sup>(٨)</sup>، وأخرجه النسبكي في «تكملة»<sup>(٩)</sup> بلفظ: «من حج فزار كبري بعد ودني فكانما زارني في حياتي» وبسط صوفه.

(١) (ص ١٩٣).

(٢) كما في «البيان» (٢٣: ٤٤)، وأضاف أنه لفظه في «صحيحه».

(٣) مزيح الشبهة (٣: ٨٣).



ومما حديث ابن عمر أيضا ينفذ. ابن حمدي رآه لا والله حاجة إلا  
بما يري كذا. هذا يعني أن أكون له شفعاً يوم القيامة. زاد الطبراني في كتابه  
والأوسط، والمدارحني في «المدينة» - أبو بكر بن السنري في «معجمه» -  
ولقد ابن السنري. كان له شفا على الله. كذا في «تكملة السيرة» الأوسط  
طرفة السنري، وقال: صحبه سعيد بن شعك.

ويشهد. حديث ابن عمر. أيضا ينفذ. ابن حج السبوت ولد عربي فقه  
حديثاً قال الشوكاني. هو محمد بن عدي والمدارحني ابن حبان في ترجمة  
الحسان. وفي إسناده الضعيف بن سبل. وهو ضعيف جداً. ورواه عمر بن  
موسى. وبسط طرفة أيضا السبكي. وقال: ذكر ابن عدي أمانته الضعيف. ثم  
قال: هذه الأحاديث من تابع من ابن عمر يحدث بها الضعيف بن سبل عن  
هاتك. ولا أحده روى. حدث غير الضعيف. ثم روى أجازته حديثاً عربياً  
قال جازوز بن محمد وأبو بكر بن محمد بن محمد بن محمد بن موسى «الرجاجي»  
أه ثقة. وعن موسى بن حازم أنه سئل. وهذه الشهادة غير مفيدة. فحكى  
بأنه يري عظم عتبه. اهـ

قال الشوكاني: واستدل به أصحابنا على وجوب الزيادة. والاضطراب.  
وهو عبد ابن عدي سلك بهج به

قال الشوكاني: واستدل به الثنايون بالوجوب. لأن الحماء قلبي  
محرمة. فحب الزيادة للملح يقع في المحرم. وأجاب عن ذلك الجمع بين  
الحماء. يقال: على ترك المذنب. كما في ترك الشر والصلوة. اهـ

ومما حديث علي أيضا في الحمى. أخرجه السبكي عن عمر بن محمد

(١) الكلام يسير عن بعض الشر المحقق المجمعوا تأليفه العلامة محمد بن عبد الله  
تلاميذ.











الغازي رَوَاهُ العفيلبي وغيره بلفظ: «من رآني متعمداً كان في حواربي يوم القيامة» ورواه الشيخ بلفظ: «من رآني محسباً إلى المدينة كان في حواربي يوم القيامة». هـ. وهذه سُدَّ من الروايات الواردة في الباب، تركت الكلام على أمثله، للاختصار، والبسط في المطولات، قال الغازي: الأحاديث في هذا الباب كثيرة، والروايات فيها شديدة، اهـ.

وفي «التعليق المسموع»<sup>(١)</sup> وأكثر طرق هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة، لكن بعضها سالم عن الضعف المذموم. وبالمجموع يحصل القوة كما سبقه احتياط ابن حجر في «التلخيص»، واشتفي نسكي في «عشاء السقاء» و... احتفظ في «التلخيص»<sup>(٢)</sup> بطريق هذا الحديث كُنْيا ضعيفة، لكن صححه من حديث ابن عمر أبو علي بن السكن في إسناده إياه في أثناء السنين انصالح، وعبد الحق في «الأحكام» في سكونه عمه، والشيخ تقي الدين السبكي من استأخروا باعتبار مجموع الطرق، اهـ.

قال الشوكاني: وقد روي زيارته عليه السلام عن جماعة من الصحابة، منهم: بلال عبد ابن عمار بن عبد جند، وابن عمر عند مالك في «الموطأ»، وأبو أيوب عند أحمد، وأبو ذر عند عاصم، وعمر عند الزوار، وعلي عند الدارقطني. وغير هؤلاء، لكنه لم يقل عن أحد منهم أنه سُدَّ الرجل بذلك إلا عن بلال، لأنه روي عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بهادريه، يقول: «ما عده الجحوة بـ بلال، أما إن لك أن تروني». اهـ.

قال الغازي: وكان عمر بن عبد العزيز يُرَدُّ البرد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ به السلام، رَوَاهُ البيهقي في «معجم الإيمان»، قال الشوكاني<sup>(٣)</sup>: احتج بعضاً من

(١) مطبوع: (١٨١٣/٣ - ١٨١٤)

(٢) (٩٠١/٣)

(٣) «نيل الأوطار» (١٣٧/٣)



«... المسجد الحرام...»

قد بالمشروعية بأنه لم يرد ذات السجلين المتأخرين للحج في جمع الأماكن على تعيين التمييز واختلاف المساهمات المتوزعة إلى المدينة المنورة لفقد زيارته، ويبدو ذلك من فصل الأعمام، ولم يقل أن أحداً منهم دخله، وكان إجماعاً انتهى.

بني المسجد الحرام بدل إعادة البناء، قال الحافظ: الحرام بمعنى المحرم، كقولهم: الكتاب، بمعنى المكتوب، وقال العيني: الحرام أي الحرم، ولا يصح أن يقال: كتاب، لأن الكتاب على وزن يعال بكسر الهمزة، والحرام قال يفتتح، وإدخال الحرم للنهي: المحرم.

والإمام محمد بن عبد الله، اختلف العلماء فيها في معناه، وهي أن العزيز في المسجد النبوي هل هو في حكم المسجد الذي كان في زمانه، أم هو حرم، عند قال النووي<sup>(١)</sup>، قال النووي: يعني أن الحرم المكي كان مسجداً في حياته صلى الله عليه وآله لا فيما بعد<sup>(٢)</sup>، فإن استعاضة الحرم بالأرض، ووافقه السبكي وغيره، واعتز به من جهة وأصله، والشيخ الطبري، وأبو داود، أمارة استدلالاً بها، وبأنه من مسجد مكة أن استعاضة لا تحصى ما كان موجوداً في زمانه صلى الله عليه وآله، وبأن الإشارة في الحديث لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وآله، وبأن الإجماع من ذلك، فأجاب بعدم الحصرية، وقال: لأنه صلى الله عليه وآله أحرم بها يكون بعده، ويؤيد به الأثر فعلم بما يحدث بعده.

وتلوا هذا ما استعاض الخلفاء الراشدون أن يستريدوا فيه بحضرة الصحابة، وبما في «تاريخ المسند» عن عمر أنه لما فرغ من التبريد، قال: لو أنجى إلى الجنة، وفي رواية: إلى ذي الحليفة، فكان المكان مسجداً.

(١) «مرقاة المسحوق» (١/١٨٧).

(٢) وقد نقل الشيخ الطبري: «تاريخ المسند» من ثلاث السنين كما في تاريخ المسند، ولفظ المسند (١/١٨٧).



رسول الله ﷺ، ربما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لو زيد في هذا المسجد ما زيد نكان الكل مسجدي»، وفي رواية: «لو بني هذا المسجد إلى صنعا- لكان الكل مسجدي»، اهـ.

وقال العمري في شرح البخاري<sup>(١)</sup>: الإشارة تدل على أن التضعيف في مسجد المدينة يختص بالنبي كان في ركنه ﷺ مسجداً تعلياً لاسم الإشارة، وبه صرح النووي، فخصر التضعيف بذلك. بخلاف المسجد الحرام، فإنه لا يختص به لأن الكل بعنه اسم المسجد الحرام، اهـ.

قال العمري: إذا اجتمع الاسم والإشارة، هل تغلب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف، فقال النووي إلى تغلب الإشارة، ثم بشر العمري مذهبه تغلب الاسم، قلت: تغليب الاسم ليس على عسوه عندنا التعنية، كما بسط في مسنه من «الأشبه» وغيره. وأجمله صاحب «الهداية» في «باب المهر» إلا أن المشايخ في مسجد المدينة يتفقون على المضاعفة في المزيد كما تقدم من الفارسي والعمري، وكذا في «الدر المختار» إذ قال: لما كان الاعتبار للتسمية عندنا، لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمانه، فليحفظ، اهـ.

قال ابن عاتق: والأصل قوله عليه السلام: «مسجدي هذا» ومعنونه أنه قد زيد في المسجد النبوي، قلنا زاد فيه عمراً، ثم عثمان، ثم الوليد، ثم المهدي. والإشارة يلقط هذا إلى المسجد المنسوب إليه ﷺ، ولا شك أن جميع المسجد الآن يسمى المسجد النبوي، فقد اتفقت الإشارة والتسمية على شيء واحد، فلم تلغ التسمية. فتحصل المضاعفة المذكورة فيما زيد فيه، وخصه النووي عملاً بالإشارة.

(١) مسند الفري (١/٧٤٤)



وأما حديث: «لو عدا مسجدي فدا إلى مسجدة» فقد اشتد مدحها، فارتفع  
فلا يمحى، في مسائل الأعداء، كما ذكره المحققون في الزيادة في  
الحديث<sup>(١)</sup>، وكان وجهه أنه حمل الآية الخصم من الطفة الموحدة يومئذ  
علم يدخل فيها المريد، ويؤيده ما في كتاب الأيمان، لو قال: «لا أدخلك  
المسجد فزيد» حصة فاعلمها، لم يثبت، بل لم يثبت مسجد في مكان،  
فثبت، وقد بحثنا عنه بأزعمنا نحن فيه ليس به، ويؤيده ما في بعض نصوص  
الحديث تدل على الإضافة، ونحو ذكرها، فهي لا، لتحصيل اللفظة، بل  
تدفع أن يروى دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي نسب إليه ﷺ  
التي ذكرها أصحاب السير، انتهى

قلت: وأما الحديث مراد به الحديث وأبي هريرة: «لا تشلوا الرجال إلا  
إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول، والمسجد الأقصى» فهذا  
نقد من قول الجمهور، وسأذكره في موضع آخر، ذلك في كتابنا، في  
مسجد النبي ﷺ

وأما مسجد مكة، كغيره من المساجد المشهورة، ولا شك في مكانه، فتحته  
فألف مسجده، وحكي قصته وشبهه إياه بيت المقدس، معرب، قاله  
الزرقاني<sup>(٢)</sup>، وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان: «ألف معدود، اسم  
منه بيت المقدس، قيل: معد، بيت الله، وحكي الحفص في التفسير: رفيه  
لغة ثلث: حذف الياء الأولى، يقال: أهد، يسكن الزمان، والهد، فالهمزة في  
أولها، تكون بمصرحة الجارية، والتكرار، وتكون الكلمة مدحقة، طرقت،  
وجنحها، وقيل: سبب تسميته، وهو إيطا من إيم من سام بن نوح، وهو  
أحد دنان، وحضر، وأرد، ومطلى: هو

(١) نص: (١٤٨)

(٢) شرح الزرقاني: (١١) (٢٢٤).







مُتَّعًا. ثُمَّ قَرَأَ كُتُبَ كُتُبِهِ فَصَلَّى. بَلَى فِيَّ فِي ثَلَاثِ جُمُعَةٍ، فَخُذْتُ  
 مِنْهُ مِنْ مَسَاحَةٍ مِنْهُ فِي بَعْثٍ أَوْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بْنِ مَسْلَامٍ: قَدْ خُذْتُ  
 مِنْهُ مَسَاحَةً مِنْهُ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هُمُكَ أَنْتَ مَنْ بَنَى وَلَا تَضِلَّ عَلَيَّ.  
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَامٍ: هُوَ مَنْ سَاعِدَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. ....

أَخْطَأَ<sup>(١)</sup>، فَصَلَّى عَلَيْهِ أَنَّهُ كَتَبَ، ثُمَّ اقْتَضَتْ ثُمَّ قَرَأَ كُتُبَ التَّوْرَةِ فَخُذْتُ مِنْ  
 غَيْرِ، أَيْ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ (بِئْسَ كُلُّ جُمُعَةٍ) كَمَا أُخْبِرُ بِهِ السَّيِّدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
 مَسْلَامٍ: صَدَقَ كُتُبُ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَامٍ: قَدْ تَمَلَّيْتُ) بَصِيحَةُ الْمُتَكَلِّمِ (أَيَّةُ  
 سَاعَةٍ هِيَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْرَابِيِّ: وَفِي إِطْهَارِ أَتَمَانِيهِ عَلَيْهِ بَلَى يَقُولُ: أَنَا عَدْلُكُمْ تَكْذَابًا  
 وَكَذَابًا، إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ تَعَمُّرٍ وَافْتِرَاءٍ، وَالْجُمُعَةُ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: لِمَ أَيْ نَعْبَادُ اللَّهِ مِنْ مَسْلَامٍ (أَخْبِرَنِي بِهَذَا أَيْ بِتِلْكَ  
 السَّاعَةِ الَّتِي فِيهَا) سَاعَةُ الْإِجَابَةِ (وَلَا تَضِلَّ) بِفَتْحِ الْمَاءِ وَكَسْرِهَا، وَفَتْحِ التَّوْنِ  
 (الْمُسْتَدْعَى أَيْ لَا تَهْوِلْ بِهَذَا) بِحَرْفِ الْحَارِ عَنِ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
 مَسْلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)

وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ نَبِيًّا لَا يَدْرِكُ بِمَقْيَاسِ مَرْبُوعِ حِكْمًا، وَيَوْمَهُ رَمَعًا صَرِيحًا  
 رَوَاهُ ابْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَامٍ، قَالَ: قُلْتُ:  
 وَرَسُولُ اللَّهِ خَالِسٌ: «إِنْ نَحَدَّثَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّهُ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ، وَاشْرَأَ إِلَيَّ  
 رَسُولُ اللَّهِ بِتِلْكَ أَوْ بَعْضِ سَاعَةٍ» فَقُلْتُ: صَدَقْتَ، أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ، الْحَدِيثُ،  
 وَبِغَلَّتْ: «أَيَّ سَاعَةٍ هِيَ؟» قَالَ: هِيَ آخِرُ سَاعَاتِ النَّهَارِ

فَالْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: «وَعَدًا يَعْنِي أَنَّ يَكُونُ قَائِلًا» قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَامٍ،  
 فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مَرْبُوعًا، أَوْ يَوْمَ سُنْعَةٍ فَيَكُونُ لَحْدِيثٍ مَرْبُوعًا، وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبِيبٍ: قَدْ بَطَّلُوا الْكُتُبَ عَلَى الْحَدَّثِ، مَعْنَى الدَّارِيِّ (أَيْ ٢٩٨)، وَبِئْسَ  
 الْأَسْمَاءُ (٥/ ٢٩٠): كَذَبَ كَذِبًا أَيْ أَخْطَأَ هَذَا.

(٢) مَوْجِبُ الْإِرَادَةِ (٣/ ٥١١).



قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَقُلْتُ: تَكُونُ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَدْ  
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُعَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ. وَنُفِثَ  
 النَّاسُ عَنْ سَاعَةٍ لَا يُصَلُّونَ فِيهَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمٍ: كَلِمَةٌ يَقُولُ  
 إِسْرَافُ اللَّهِ ﷻ: مَنْ جَلَسَ اشْغَلَتْ يَنْظُرُ.....

فَنَصَرْنَاهُ فِي رُومَةٍ مَعْنَى بَنِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سِنَةَ أَنَّ ابْنَ سَلَامٍ لَمْ يَذْكُرِ  
 النَّبِيَّ ﷺ فِي الْحَوَائِجِ، أَحْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَبِيذَةَ، نَعَمْ. رَوَاهُ ابْنُ حَبَرٍ مِنْ طَرِيقِ  
 الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً. أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ بَعْدَ  
 الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَلَمْ يَذْكُرْ نَفْصَةَ وَلَا ابْنَ سَلَامٍ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ  
 بِإِسْنَادِهِمْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَاضِرٍ مَرْفُوعاً، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَقَدْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ يَوْمَ  
 الْجُمُعَةِ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ سَاعَةٍ، قَدْ يُوْحَدُ مُسْلِمٌ بِسَائِلٍ شَيْءٌ إِلَّا أَنَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،  
 فَانْتَمَسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ». قُلْتُ: وَأَيْضاً رَوَى عَنْ أَبِي مَرْثُومَةَ:  
 «الْحَسْبُكَ السَّاعَةُ الَّتِي نَرَحُّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى عِيَّةِ النَّصْرِ».  
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup>: رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْبَعَةَ، وَزَادَ فِي أَخْرَجَهُ:  
 رَوَى عَنْ هَذَا، وَأَشَدَّ إِلَى قَبِيضَتِهِ، وَإِسْنَادُهُ أَصَحُّ مِنَ التِّرْمِذِيِّ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:  
 رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ الْخَطَرِيِّ. اهـ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قُلْتُ: نَعْبُدُ اللَّهَ فِي سَلَامٍ (وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ  
 الْجُمُعَةِ وَفَدَّ قَالَ) الْوَاوُ حَالِيَةً (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي بَيَانِ تِلْكَ السَّاعَةِ (لَا يُعَادِفُهَا)  
 أَيُّ لَا يَلْتَقِيهَا (عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يَصَلِّي) كَمَا تَقْدَمُ (وَتِلْكَ سَاعَةٌ لَا يَصَلِّي) بَيْنَ  
 السَّجْدَتَيْنِ (فِيهَا؟) كُلِّمَنِي عَنْ الْعَلَاءِ (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) فِي تَوْحِيهِ هُوَ ﷺ:  
 (أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا) أَيْ حَتَّى لَا يَكُنْ جُلُوسًا (وَلَمْ يَنْظُرْ

(١) شرح ابن قتيبة (٢٢٥/١)

(٢) معجمه لألفاظه (٢٢٧/٢)







## (٨) باب الهيئة، وتخطي الرقاب، واستقبال الإمام يوم الجمعة

وروي أبو داود أني تروى جميع حديث أبي موسى مرفوعاً قال: هي ما بين  
 أن يجلس الإمام إلى أن تفضي الصلاة، وروى البيهقي أنه مسنداً قال: حدثت  
 أبي موسى جود غني في الباب يوم الجمعة، وبذلك قال البيهقي وابن العربي،  
 ورجح كونه في أحد المصححين، وأجبت بأن حديث مالك هذا صحيح  
 على شرطيهما، وإنه أحمد وأبو داود والشافعي، والترمذي، وقال: صحيح،  
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان، والحاكم، وقال: على شرطيهما، بحسبه  
 الذهبي

قال الحافظ: والرجح مما في المصححين أن أحدهما إما هو حديث  
 لا يكون من ابتداء الخطبة، بحديث أبي موسى هذا، فإنه أصح بالانقطاع  
 والأضمر أنه أما الانقطاع فلا من محرمه لم يسمع من أبي، قال أحمد عن  
 حماد بن خالد عن محرمه بنعمه، وكذا قال صحيح، من أبي تروى عن موسى بن  
 مسلم عن دحيم، وأما إنما هي كتب كانت عندنا، وقال علي بن النعمان  
 لم أسمع حديثاً من أهل المدينة يقول عن دحيم، ثم قال في شيء من حديثه  
 سمعت أبي.

لا قال، إن مسنداً يذكر في أبي أحمد عن مالك كان المقتضى، لأن وجود  
 التصريح عن محرمه يثبت لم يسمع من أبيه نص في الانقطاع، وأما الاضطراب  
 فقد روى جماعة مرفوعاً، وفيه تعدد، وكثر واحد، ولهذا حزم الشافعي بأن  
 المرفوع هو العبراب، ملخص من المرفوعي<sup>(١)</sup>

## (٨) الهيئة، وتخطي الرقاب، واستقبال الإمام يوم الجمعة

الهيئة بفتح هاء وسكون، تحية أفتح فتحة، صيغة الشيء، وشكها وحالها.  
 كذا في المصحح، والمقصود: تحيين الهيئة للجمعة، رفعو بتطهير الثوب

(١) انظر شرح الترمذي، ١٢٦: ١٢٧



١٣٥ - (١) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ.  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَمَانَتِي أَمَانَتُكُمْ»

وَالشَّيْءُ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالشَّرِّ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «الْمَدِينُ وَالْمَدِينَةُ» قَالَ الْقَدْرِيُّ (٢).

قَالَ: وَبِذَا أَوْرَدَ الْحَذَرِيَّ فِيهِ رِوَايَةَ الْفَصْلِ وَالْمَدِينِ، وَلَا يَدْعُو بِحَبْسِكَ  
بِالْمَدِينَةِ وَبِذَا سَلَى قَوْلَهُ الْحَذَرِيَّ فَقَطَّعَ الْبَابَ. إِذْ كَوْنُهُ الْخَامِسُ مِنْ الْأَوَّلِ.  
الْحَفْظُ أَوْفَاتُ الْحَذَرِ وَالْحَفْظُ عَسَاءٌ وَالْأَمَانَةُ

«مِنْ التَّوَسُّعِ» الْحَفْظُ الْإِيمَانُ أَوْ حَبْسُ جَهْدِهِ، هِيَ بَالِغَةٌ لَعَدَمِهَا  
عَنِ الْإِيمَانِ مِنْ لَيْسَ. وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينُ» وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ  
وَالْمَدِينَةُ، وَفِيهِمْ مَدِينَةٌ هِيَ «وَحَدَّثِي الْحَذَرِيَّ فِي الْبَابِ» وَبِذَا سَلَى  
عَنِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْإِيمَانِ مَدِينَةً لِلْبَيْتِ مِنَ الْحَفْظِ. «وَقَالَ: «مَدِينَةُ الْإِيمَانِ»  
مَدِينَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى  
وَبِذَا سَلَى الْحَذَرِيَّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى  
الْمَدِينَةِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ

وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ  
مَدِينَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى  
الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ  
مَدِينَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى  
الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ

١٣٥ - (٢) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ. وَالْمَدِينَةُ

«مَدِينَةُ الْإِيمَانِ» وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى  
الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ  
مَدِينَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبِذَا سَلَى الْقَدْرِيُّ «وَالْمَدِينَةُ» وَبِذَا سَلَى  
الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ وَبِذَا سَلَى الْحَفْظُ رِوَايَةَ رِوَايَةَ الْحَفْظِ

(١) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي. (٢) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي.

(٣) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي. (٤) **حَفْظُ نَفْسِي** مَدِينِي مِنْ أَمَانَتِي.



«... على أحوالهم...»

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> وفي إسناد ابن عبد البر لهذا الحديث عن عمرة عن عائشة نظر، فقد رواه أبو داود بثلاثة طرق، عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا، ورواه أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام، هـ

قال المرفقي<sup>(٢)</sup> ويقال: لا نظروا لأن الأحمق الراوي عن الأنصاري ثقة، روى له النسائي، فأني مانع من كونه الأنصاري له فيه شبهة، عمرة ومحمد بن يحيى.

قلت: والحديث أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> بطرف مرسلًا ومسلًا (ما على أحدهم) استفهام يتضمن التوبيخ والتوبيخ، يقال لمن قصر في شيء أو غفل عنه ما عليه لو فعل كما، أي ما ينحرف من صدد أو عذر أو نحو ذلك، قد مر المرفقي، وقال القاري: قيل: ما موصولة، وقال الطيبي: ما معنئ ليس، واسم محذوف، وعلى أحدكم خبره، وقيل غير ذلك.

وكتب الوائد المرحوم في تفسيره: هذا مثل قوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ إِذَا بَلَغْنَ فِيهِمْ<sup>(٤)</sup>» أوردته في صورة نفي الإثم والجرم، ردا لما اعتقدوا من الإثم فيه، فذلك هنا، لما كان فاعل الفعل بهم تصنعاً ومراعاة لبس ما لا يليق إذا تخلى عن السرير. وكونه صنيع المنكبة والمنكبة دفعه برفع الجرح، والنقص استحبته، ويمكن هذا بإضافة درجعة «حسب»، وإنما ينبت الاستحباب بنص آخر، وهذا إذا حمل «ماء» على النسي، ولا يعد أن يكون

(١) فتح الباري (٢/ ٣٧٤)

(٢) شرح المرفقي (١/ ٢٣٠)

(٣) مسند أبي داود (١٠٧٨) باب التيسر في الجمعة، وأخرجه - ما مر - في كتاب أنواع إقامة الصلاة وأتمه فيها، ٨٢ - باب ما جاء في التوبة يوم الجمعة.

(٤) سورة النور: الآية ١٥٨.



أَبُو نُؤَيْبٍ يُحَدِّثُنِي، بِرَبِّ نَوْبٍ فَنُؤَيْبٍ.

للاستفهام، ومثل هذا الكلام في الإغراء والتعريض على الفعل بحسب تعاورهم فيما بينهم، كقوله:

مَاذَا عَلَيْكَ إِنْ أَخْبَرْتُنِي فَنُؤَيْبٍ وَهَنْ السُّبُيَّةِ يَوْمًا أَنْ تُؤَدِّرُنَا<sup>(١)</sup>  
وكيف قوله عز وجل: ﴿وَمَاذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أَخْبَرَكُمْ بِمَا فِي بُحُورِهِمْ﴾ الآية، بل الأوفق في التمثيل:

مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْ مَنَّتْ وَرَبِّمَا مِنْ الْفَسْ وَهُوَ الْمُحِيطُ الْمُحِثُّ  
فافهم، انتهى. والمقصود على الكل تعريض على التجميل للجمعة في اللباس.

ولو اتخذ نوبين لجمعه، قميص ورداء أو جبة ورداء، قاله ابن عبد البر.  
قلت ويحتمل الحلة، فإن عمر عرض على النبي ﷺ شراء الحلة ليلبسها يوم الجمعة، وروث عائشة: إِنْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَوْبَانِ يَلْبَسُهُمَا فِي جُمُعَتِهِ، إِذَا انْصَرَفَ طَوَيْتُهُمَا إِلَيَّ مِثْلَهُ، رَوَاهُ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَادِ»<sup>(٢)</sup> عَنْ «الْأَوْسَطِ» وَ«الصَّغِيرِ» بَلِيْن.

أسوى نوبي مهنته قال ابن الأثير: أَيْ بِذَلِكَ وَخِدْمَتُهُ، وَالرَّوَايَةُ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَقَدْ تَكْسَرُ، قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالْكَسْرُ عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ خَطَأٌ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْمَهْنَةُ بَفَتْحِ الْمِيمِ هِيَ الْخِدْمَةُ، وَلَا يُقَالُ: يَهْنَةُ بِالْكَسْرِ، وَكَانَ انْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: مِثْلُ جِلَّةٍ وَخِدْمَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ عَلَى فَعْلَةٍ وَاسِعَةٍ.

وقال ابن عبد البر: الْمَهْمَةُ بَفَتْحِ الْمِيمِ: الْخِدْمَةُ، وَأَجَازَ غَيْرُ الْأَصْمَعِيِّ كَسْرَ الْمِيمِ، فَالْهُ زُرْدَانِي، قَالَ الْقَارِي: بَفَتْحِ الْمِيمِ وَيَكْسَرُ، أَيْ بِذَلِكَ وَخِدْمَتُهُ، بِعَنِي غَيْرِ التَّوْبِيْنِ الْفَلَنَيْنِ بَعْدَ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْمَهْمَةُ

(١) مَكْنًى فِي الْأَصْلِ وَفِي «الْأَشْمُوتِ» ص ٥١٨ رَقْمُ الشَّاهِدِ (٢٦٦): «أَنْ نَمُودِي».

(٢) (٢/٢٩٤) رَقْمُ الْحَدِيثِ (٣٠٧٤) وَفِي طَوِيلِهَا.



بالكبر والافتخار والتمرد، وكذلك، الخلق بالخدمة والعمل، منه كعبه  
ومنعه مناً ومهناً، وبكره. اهـ.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: وفيه التذلل لمن وجد سعة أن يشد الثياب والطيب  
المجسج والأعبد، ويحفظ بها، وكان يلا يفعل ذلك ويعتم ويتطيب ويلبس  
أحسن ما يجد في الجمعة والعبد، وفي الأسوة الحسنة، وكان يأمر بالطيب  
والسواك والرجل. اهـ.

قلت: وأخرج البخاري في كتاب حديث عمر في حلة معطارد، فإن  
العنبي<sup>(٢)</sup> فيه استحباب لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة. وروى أبو داود من  
حديث ابن سلام قال: قال رسول الله ﷺ: أما علي أحدكم لو اشترى ثوبين  
لיום الجمعة. سوى ثوبي مهنته، وروى ابن عاصم من حديث عائشة قالت:  
قال رسول الله ﷺ: أما علي أحدكم إذا وجد سعة أن يتعد ثوبين للجمعة سوى  
ثوبي مهنته. وروى ابن أبي شيبة بإسناد على شرط مسلم عن أبي سعيد  
مرفوعاً: إن من الحق على المسلم إذا كان يوم الجمعة السواك وأن يلبس من  
صانع ثيابه، النهي.

قلت: ونقدم حديث عائشة في الثوبين طويئفا للجمعة، وأخرج أبو داود  
عن عمرو بن العاص مرفوعاً: من اغتسل يوم الجمعة ومس صيب امرأته إن  
كان لها، ولبس من صانع ثيابه الحديث.

قال الشوكاني<sup>(٣)</sup>: وأما لبس صانع الثياب والطيب، فلا خلاف في  
استحباب ذلك، اهـ. وفي «نشر الكبر» لأحمد الدردير: ومذهب تحريمه

(١) لا يترك: ١٠٠/٢ (١٠٣)

(٢) أمدة الخري: ١١٦/٤

(٣) راجع الأوطار: ١٧٩/٣ (٢)



وحدثني عن أبي عبد الله ع قال سمعت أبا عبد الله ع يقول: كان لا

يأكل من النجاسة إلا أنفق، وعلم أن يكون حراماً.

وجميل شام، وهو مهين الأبيات ولو عتيقاً، بخلاف العيد فيدب العبد ولو  
أسود، ثم وقوده بعد ذلك بغير النساء.

(مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يروح إلى صلاة الجمعة إلا

أدعى تشديد ذلك لفعل من الذين يقيم النساء، أسبغ، وباتنح مضمير ذهب،

أفعله أمتهم قلت أشاء دالاً، وأدعيت أنذاك هي الدال، أي استعمل الدهر

للإزالة شعث الشعر، قال الطحطاوي: شعث المراد به نحو الزيت، فإنه مأمور به

في صلاة الجاهلية، فما بدل عليه حديث: «كلوا الزيت وادفروا به»، ثم

(ونظيف) فيجمع بينهما تكميلاً للتبريد وحسن الوانحة، قال في المنهاج

الرحماني: وهو مسح بعدنا المظلوب.

قال في الاستذكار: فيه استحباب من انظف من قدر عليه يوم

الجمعة والعيد، وذلك مندوب إليه. وقد كان أبو هريرة يوجب انظف. ومعناه

وجوب سنة أو أحد، انتهى.

قال الشوكاني: وإنما ليس صالح كتاب ونظيف، فلا خلاف في

استحباب ذلك، وقد ادعى بعضهم الإجماع على عدم وجوب انظف، وقال

الحافظ في المنهاج: وقد روي عن أبي هريرة بإسناد صحيح أنه كان يوجب

انظف يوم الجمعة، وأنه قال بعض أهل النظام، ثم

«إلا أن يكون حراماً» أي محرماً بفتح أو غيره، لأن الواجب عليه ذلك

عن النبي.

قال في بداية المجتهد، أجمعوا على أن انظف كله بحرم على المعلوم

بالحج والعمرة في حال إحرامه، واختلفوا في حيازه عند الإحرام قبل أن

يحرم، انتهى.











قلت: وقد سط لعلامة الأزهري<sup>(١)</sup> الكلام في أقوال الأئمة في ذلك، فقال: قال صاحب «توضيح» احتلف العلماء في التخطي، فذهبوا أنه مكروه إلا أن يكون قُدَّنه قُرْجَة لا يوصلها إلا بالتحضي، فلا يكره حبسها، وإن كان الأوزاعي والأخرون، وقال ابن المنذر: مكروه مطلقاً، عن سلمان الفارسي، وأبو هريرة، وكعب، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وأحمد بن حنبل، وعن مالك: مكروه إذا جلس الإمام على المنبر، ولا بأس به قبله، وقال ابن المنذر: لا يجوز شيء من ذلك عداً، لأن الأذى يحرم قبله وكثيره، وعندنا التحية لا بأس بالتخطي والمشي من الإمام إذا لم يؤذ الناس، انتهى.

قلت: وفي الترويض المربع<sup>(٢)</sup>: إمام التخطي والتعمد والتخطي إلى المرحلة، وقال الطحاوي على التبراني: بعد ذكر الأقوال المضافة من كتب الحنفية، وحاصله: أن التخطي مشروط بشرطين: عدم الإيذاء، وعدم خروج الإمام، لأن الإيذاء حرام، والتخطي عسل، والمسل بعد خروج الإمام حرام، فلا يرتكبه لضيقه من الإيذاء، بل يسير في موضعه من المسجد، انتهى.

ثم قال: يعني: ثم تقييد التخطي بيوم الجمعة هو المذكور في الأحاديث وكذلك قيده الترمذي في حكايته عن أهل العلم، وكذا في فقه الجمعة في كتب فقهاء في أبواب الجمعة، وكذلك هو عبارة شافعي في «الأم» إذ قال: وأقرب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة لما فيه من الأذى وسوء الأدب، انتهى.

لكن هذا التعليل يشمل يوم الجمعة وغيره من سائر الصلوات في المساجد وغيرها، وسائر المباح من خلق العلم وسماح الحديث، وسجائس البعظ فيحمل التقييد بالجمعة على أنه خرج مخرج المبالغة لا خصائص الجمعة.

(١) «عمدة البحار» (١/٢٠٨)، باب لا يقرؤ بين شي يوم الجمعة، صحيح البخاري.

(٢) (١/٢٠٨).







«ذلك لأن الإمام قد ترك استشارة الفضلاء واستفتائهم بوجوب، ليكون ذلك مانعاً في  
 «عظيم وأمر في إحصاء ذلك» فهاهم - فهاهم أن يستفتوه إجابة به وإثباتاً على  
 كلامه، الله»

قلت: يؤيد البحري في «صحيحه» استفتاء الناس الإمام إذا حلف،  
 وذكر آخر ابن عمر وأبى أيمن استفتاء الإمام، وحديث البخاري أنه يقول  
 جئت ذات يوم على النهر وحلوا حوله»

قال العيني<sup>(١)</sup> أما ابن عمر، فأخرجه البيهقي بسند عن صالح بن  
 ابن عمر كان يرفع من تحت يوم الجمعة في حرج الإمام، فإذا خرج ثم يغتسل  
 الإمام حتى يستقله، وأما ابن عمر، فأخرجه ابن أبي عمير بسنده، قال رأيت  
 أنسا إذا أخذ الإمام يوم الجمعة في الحظيرة يستقله بوجهه حتى يقرب الإمام من  
 حظيرة، ثم يركب ابن السنان من وجه آخر عن أنس، أنه جاء يوم الجمعة فاستند  
 إلى الحائط واستقبل الإمام، قال ابن السنان، ولا أعلم خلافاً في ذلك بين  
 العلماء، وحكى غيره عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يستقبل هشام بن  
 إسحاق إذا حلف، فوشى به هشام فحلفا بعهده، وهشام هذا المخزومي،  
 كان والياً بالمدينة، وهو الذي ضرب سحره من الحديث فأصله: «الذين  
 بالسياسة، فويل لهم من ذلك»

وهي «السعي»<sup>(٢)</sup> روي عن الحسن أنه استقبل المشرك، ولم يحرف إلى  
 الإمام، روي السدي<sup>(٣)</sup> عن ابن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا استوى  
 على المنبر، يستنجد وجرش، وفي نسخة محمد بن الفضل، قال السدي

(١) نسخة أخرى: (٢٣٦٦)

(٢) (٣٦٧٠)

(٣) نسخة أخرى: (٢٣٦٧) باب ما جاء في استفتاء العامة



ممنعت فذهب الحديث عند أصحابنا، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم يسحبون استبدال الإمام بحصص، وهم قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، ولا يصح في هذا أثبات عن النبي ﷺ شيء.

ويروى من حاجة الأمر علي بن شاذ عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا قدم على الأمير استقبله الناس، روي ابن الأثير في "مقطع" من طريقين عن أبيه عن جده بمعناه.

وفي الميسر: قال أبو حنيفة إذا خرج المولى من أمانة أو وجهه إلى الإمام، وهو قول سريح وطراوس ومجاهد ومالك والشافعي وغيرهم، وهو قول مالك وأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، قال ابن القلاء وهذا كإجماع أهل البيت.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> وهم يختلفوا في ذلك، ولا أعلم فيه حدث منذ إلا أن الشعبي قال: من اسمه أن يستنزل الإمام يوم الجمعة، يروى عنهم من حديث أبيه صحيح عن أبيه أنه قال: إذا جاء الإمام في الجمعة يوم الجمعة استقبله يومه من يخرج من الخطبة، قال ابن السكيت: لا أعلم حديثاً في ذلك من الصحابة، انتهى.

وفي الحاشية عن المحامي قال نسب لأخيه الخطيب من دون أسماء المؤيد بإجماع، ومن كان يبيد ويسار: حروف إلى الإمام قال: والرسول في ماذا استقبل، الفقه وترك استقبال الخطيب لما يفرضهم من إخراج بشعوية المصروف بعد الخطبة بكثرة الإجماع، انتهى.

**قلت:** إن شيوع الخطبة، وقد كثرة إجماع من في الركن الأركاني أيضاً.

(١) ابن عبد البر، تاريخه (١٠٢٦) إلى الحديث (١٠١٥).

(٢) ابن عبد البر، تاريخه (١٠٢٦) إلى الحديث (١٠١٥).



(٩) باب: القراءة في صلاة الجمعة  
والاحتباء، ومن تركها من غير عذر

(٩) القراءة في صلاة الجمعة

هل يستحب تعيين شيء من القرآن في الجمعة أم لا؟  
(والاحتباء) ما حكمه؟ (ومن تركها) أي الجمعة (من غير عذر)

ترجم المصنف بثلاث فواحم، وذكر من الآثار ما يتعلق بالأولى والثالثة،  
صياغتي الكلام عليهما في مجتهدا، وأما الثانية، وهي الاحتباء، لم يدره أبو  
المصنف في الآثار وأعلمه نزهة من وهو الشيخ، نعم ذكر في الترويات بيان  
الحطبين ولم يحرص نه في ترجمة ولعله أيضاً من تصرف الشيخ، ويمكن  
التأويل أيضاً لو نت وقوعه من المصنف.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، رتبه الترتيب: ترجم يحيى بالاحتباء، ولم تذكر  
فيه شيئاً، وفي رواية ابن بكير وغيره ماله أنه بلغه، الحديث.

قلت، لكنه موجود في نسخ التي بأيدي كد حيتي، ولما كان الصواب  
في رواية يحيى الترجمة فقط، ذكر الكلام هنا وتحيل عليه في ذكر الحديث،  
فأد الاحتباء: هو أن يصم رجليه (أي عظمه ثوب يجمعهما به مع ظهره ويتأ)  
عليها، وقد يكون بالبدن، كما في «السنن»<sup>(٢)</sup>، وخل عن «المأمون»، احتبى  
بالثوب اشتمل أو خضع بين صدره وسافيه حسامة ويحوها، والاسم الجيرة، أي  
بالفتح ويضم، والسمية بالكسر والحياء، انتهى.

وقال انقاري في «النهاية»: مكسرها وصحتها، اسم من الاحتباء، وهو ضم  
الماء إلى البطن بثوب أو بالبدن، اهـ

(١) نظره لأمدكاره (٥/١١٣)

(٢) ابن المحموده (٤/٦١٥)



قال المصنف<sup>(١)</sup> وقد تكرر قوم من أهل العلم بحقيقة يوم الجمعة والإمام  
الحديث، ورواه في ذلك بعضهم، منهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود  
أحمد وإسحاق.

وأخرج أبو داود<sup>(٢)</sup> أن من تكلم بها عن ليلته، يوم الجمعة والإمام  
خطب، ثم قال أبو داود: وإنا من عمر بن الخطاب ونسبنا إليه وإن المسب  
والخمي ومنهون، يثبتون، وأخرج عن يحيى بن زبادة: شهدت مع معاوية بن  
الحديث، فجمع بنا، ففطرت برد حل من في المسجد، أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم، وإمامه بخطبه، قال أبو داود: يوم ينادي أن أحداً أرفع، إلا  
عنه بن أبي، اهـ.

قلت: عمل بحالهم قول أبي داود قول شرمذي (فـ) في يوم  
الجمعة بينهما مديراً قال العراقي: وذهب أكثر أهل العلم إلى عدم التكرار  
قال الزبائني: وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، قال الساجي: روى  
أبو داود عن علي بن أبي طالب أن يحيى بن زبادة والإمام الخطيب، وأن  
رجله، قال ذلك مائة مرة، من ذلك ما هو أرفع من، اهـ.

قال ابن عثمة<sup>(٣)</sup>: ولم يرو عن أحد من الصحابة سلامه، ولا روى  
عن أحد من التابعين كراهة الاحياء إلا وقد روى عنه جوازاً، اهـ.

فقد علم من هذا أن جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم ذهبوا إلى جواز ذلك، واختلفوا في الاستدراك مما ورد من النهي، فقال  
ابن العربي في أحاديثه الأخواني<sup>(٤)</sup> بعد ذكر حديث النبي ﷺ ومائة مائة مائة

(١) جامع المصنف في الصلاة، حديث (٥١٤) (٢) (٣٩٠)

(٢) صحيح أبي داود، في الصلاة، الحديث (١١٠٠)

(٣) الاستبصار (٢/١٣١)

(٤) (٣/٢٠٢)



المتقاربين أهل الخير في تبين الحديث إذا انفردوا بالشبهة مخافة عدم التحصيل  
للفقه العظم، وقد زويت أن ابن عمر كان يحثي يوم الجمعة والإمام يخطب،  
وربما يمس حتى يضرب محبته حوته.

قال ابن العربي: قد جاء هذا التنبيه عن هذا الطريق، ولم يصح، ولا  
عمل به أحد من الصحابة إلا عباد بن مسية، وإلا فقد خطب معاوية بن  
المفسد، وجعل أصحاب النبي ﷺ محبون، وبكميكم فعل ابن عمر الثابت من  
الاحتباء حال الخطبة مع ملازمته النبي ﷺ، وأنه ما فارقه في جمعة قط،  
والحديث محتمل فيتوقف عنه، اهـ.

وقال الترمذاني في «النيل» بعد ذكر القائلين بعدم الكراهة: وأجابوا عن  
أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ بن  
أنس، وسكت عنه أبو داود، فإن فيه من تقدم ذكره، انتهى. وقال قبل ذلك:  
حديث معاذ بن أنس من رواية بنه سهل، ضعفه يحيى بن معين، وتكلم فيه  
غير واحد، في إسناده أيضاً أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون مؤلف بني لبث،  
ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، اهـ. وقال ابن حبان في  
«الصحيح»: سهل بن معاذ مثكر الحديث جداً، فليست أدري أوقع التحليل منه  
أو من صاحبه زياد؟ اهـ.

فحاصل هذه الآخرة: أن الحديث ضعيف، وأشكك بأنه حسنة الترمذي  
وسكت عليه أبو داود والمنذري، وصححه الحاكم، وسهل ذكره ابن حبان في  
«الثقات» أيضاً، ولها شواهد ضعيفة يقوي بعضها بعضاً، وليس في رواته من  
يُنْهَم بالكذب، وأحيب أيضاً: أن حديث النهي لو ثبت صحته حمل على  
النسخ لعمل جن الصحابة بخلافه، كما يظهر من صنيع أبي داود، وقال  
الفايزي: إنما نهى عنه لأنه يجلب الهم، فلا يسمع الخطبة، ويعرض لمهارته  
للاقتضاض، وقيل: لأنها جلسة التكرير، اهـ.











كنا بدعصل به المذنب - فخرج فقلت له أنجز لي الحديث، وهذا ما علمناه  
عني، وفي كلام بعضهم ما بعد أن استأنت ذات يومين، وأن لا تقصر على  
ما قلنا لك مسافة واحدة، وأن التخيير بين الثلاثة قول «الكافي»، اهـ  
قال ابن العربي: قال ذلك لأحد إمامي أن يقرأ في الأولى (الجمعة)،  
وفي الثانية (قل الله)، وأدركت ذلك بعد غروب من الثالثة (بوجه)،  
انتهى. هذه مسائل المتكبر.

وفي شرح الإجماع من جهة الجماعة في ذكر المسألة وأن يقرأ في الأولى  
(الجمعة)، وفي الثانية (المؤمنون) جهرا، والجمعة، ويروي أنه يقرأ بغير  
(الأعلى) والجمعة، قال في البروقية: كان يقرأ عاين في وقت، يهاين في  
وقت، فهذا من، اهـ.

وفي قوله من الإجماع<sup>(١)</sup> من عروج المسألة، وبين أن يقرأ جهرا في  
الأولى (الجمعة)، وفي الثانية (المؤمنون). لأنه علمه السلام كان يقرأ بهما،  
وما علمه انتهى. هذه مسائل الثلاثة التلات في ذلك - بحمد الله تعالى -.

قال في إبداء المستهد<sup>(٢)</sup>: أكثر الفقهاء عتق أن من ساء الغزاة في  
صلاة الجمعة فقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى لما ذكرنا قلت من قلنا يقرأ  
كما أخرج مسلم عن أبي هريرة ومالك عن الشعبي بن يسير، والله أعلم بحسبه  
على طبعه فيها قبيحا، انتهى.

قلت: قد عر استهزأ على الناس، أن العتق لم يقرأوا بده ما ورد  
في ذلك، وهذا كقول من صحيح، من تصحيح مقترحة بده ذلك، نعم أنكر  
الاستهزاء عليه، كان في التذليل<sup>(٣)</sup> وشبهه ما أحب، انظر في الإجماع أن

(١) الإجماع، (١: ٢٩٩)

(٢) (١: ٦٦٦)

(٣) الإجماع، (١: ٦٠٤)



يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة، مقدار ما يقرأ في صلاة الظهر،  
ونو قرأ في الأولى بالسورة الجامعة، وفي الثانية (سورة المنافقون)، أو في  
الأولى (سورة التين) وفي الثانية (سورة الفلق)، وهي السابعة بسورة (قل أنتك)، فحسن؛  
تبرك بفعله عليه الصلاة والسلام، ولكن لا يواظب على قراءتها، بل يقرأ  
غيرها في بعض الأوقات، كيلا يؤدي إلى «جر الثياب»، ولا يفتنه الجماعة  
حينئذ، اهـ.

وكذا صرح به ابن عابدس في الرد المحتار، وابن الهمام في «الفتح»  
وغيرهم من علماء الحديث، وقد وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف»<sup>(١)</sup> عن  
الحسن قال: «يقرأ» (إمام بعد صلاة)، وقال ابن عيينة: يكره أن يعتمد القراءة من  
الجمعة ما جاء عن النبي ﷺ، لئلا يجعل ذلك من سننها، وليس منها؛ قال  
ابن العربي: وهو مذهب ابن مسعود، وقد قرأ بها أبو بكر الصديق - رضي الله  
عنه - «البقرة»<sup>(٢)</sup>.

وحكى ابن عبد البر في «الاستكثار» عن أبي إسحاق البرمكي مثل قول  
ابن حبه، وحكى عن ابن أبي هريرة مثله، كذا في «التلخيص»<sup>(٣)</sup>.

وفي «عارضه أو حوزي»<sup>(٤)</sup>، قال سليمان بن عيينة: يكره أن يعتمد أن يقرأ  
في الجمعة ما جاء في الأحاديث، وهو أعلم؛ لأنه خاف أن يجعل ذلك من  
سننها، وليس منها؛ وقد قرأ أبو بكر - رضي الله عنه - فيها (البقرة) قال  
أبو حنيفة: حتى رأيت المنبر يسيل من طول القيام، انتهى.

(١) (١/١٥٠).

(٢) انظر: «مجلد الأوطار» (١/٢٠٠).

(٣) «مجلد الأوطار» (١/٢٠٠) حديث (٢٣٧).

(٤) (١/٢٠٠).







أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، مِنْ غَيْرِ عَذْرِ.....

عميره. نفي عبادة بن سفيان عن أبي الجعد أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك ثلاث جمع لهاونا بها طبع الله على قلبه»، اهـ. وفي الباب عن جماعة من الصحابة، بسطه الشوكاني وغيره.

أفنه قال: من ترك الجمعة (معن تحت عليه (ثلاث مرات)، فما التام<sup>(١)</sup> وأما اعتماد الأعداد في الحديث فانتظار للمعية، وإجمال فيه عدل غيره للثبوت، اهـ. قال الشوكاني: يحتمل أن يراد حصول الترتيب مطلقاً، سواء نوات الجماعات أو تقررت، حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة. وهو ظاهر الحديث، ويحتمل ثلاث جمع متوالية كما في حديث أنس، لأن موالاته الذنب ومتابعته مشورة بقلة الصلاة، اهـ.

قلت: من هذا الذي هو المتعبر، لأن أكثر الروايات الواردة في التنبؤ مقبولة بالتوالي، كما تقدم قريباً من حديث أنس عند الألباني، ونقطة: «من ترك ثلاث جمع متوالات من غير عذر طبع الله على قلبه»، كذا في «اللب».

وأخرج ابن عبد البر عن أبي هريرة رفعه: «من ترك الجمعة ثلاثاً ولا»، الحديث، وأخرج أبو يعلى برواية الصحيح عن ابن عباس رفعه: «من ترك ثلاث جمع متوالات من الأوقات الحديث». ذكرها الأزرقي<sup>(٢)</sup>

(من غير عذر) كشدة وشغل، وهي النظمطاري على «المراسي»: يستط حضور الجماعة - وظاهره جمع جماعة الجمعة والمعيدين - بواحد من تعاليد عشر ليلة، ثم بعده. وقد ورد بعض الروايات مفيداً بالنهاون.

قال الشوكاني: الخليفة المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك نبواً، فيسفي حمل الأحاديث المنطوقة على هذا مقيداً بالنهاون، وكذلك تحسب الأحاديث المنطوقة على تعقيد بعدم العذر، اهـ.

(١) المستفي ٢٢٠٤/١٥٤

(٢) شرح المرقاني، (١/٢٢٢).



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

«ولا علة من مريض وأجود» وفيها العلة عندنا خلافا لغيره.

قال الشافعي: ومن ذلك في المسائل المختلفة عند الأئمة حول الالة الثلاثة بوجوب الجمعة على الأعمى المريد غير مكاتب ليعده إذا وجد فالداء مع بل أني حديثه إياه لا أحد على الأعمى ولو وجد فالداء له.

قال ابن العربي<sup>(١)</sup> «إذا دعا الله على الأئمة القضاء للمرضى، وجعلوا دلائلهم غير جلال» أما الأول فيك أنه خير، وهذا الذي ذكره، والثاني مشهور، وهي من الكنائس، له.

«جمع الله على لغة أي حتى أنه» غير يجمعه بمرئاة المحدث عليه. لا يصل إليه شيء من الجبر، أو غشاه بمتعة فطوره. أو جسر فيه الحيل والاختلاف، أو قدومه، أو صير فيه قلب ماهر، أو صير به يكون الداء، الحتم، وبالحديث المنسب، وأصله أن شيخ بعض الأئمة، لم يعمل به عليه، أن في الإلزام والخاص، بكتابة المعصية بفتح، بدل الله تعالى العبد بمقتله.

قال البخاري<sup>(٢)</sup> «قال بعض أصحابنا» وأجيب المتكلمين في هذا اختلافه، فيقولون: هو علة الداء، وسبب الخير، ويقل من خلق الحكم وصنوبره، وقد قول الله عكس أهل السنة، له.

قال النووي<sup>(٣)</sup> «يعني الداء» وقال غيره: هو تلبية الله له، أو غلامه جعلها الله تعالى في قلوب الأعمى بها الداء، في صرح بمنع ياب، وقد اجترأ بعض الأئمة سلطع عليه أنه يصير قلبه قلب سليم، له.

(١) انظر المصنف لأبي حنيفة ١: ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧



قلت : وتقدم أن الأحاديث في الباب كثيرة، خرجها المشايخ في  
المضولات

قال شوكانى<sup>(١)</sup> بعد سرد أكثرها وقد استدل بأسانيد لياب على أن  
الجمعة من فروض الأعيان، وحكى من لم يثر الإجماع على أنها فرض عين،  
وقال ابن العربي : المحصة فرض بإجماع الأمة

وقال ابن عذامة في «المختار»<sup>(٢)</sup> : أجمع المسلمون على وجوب الجمعة.  
وحكى الخطابي الخلاف في أنها من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات،  
وقال : قول أكثر الفقهاء : إنها من فروض الكفايات، وذكر ما يدل على أن ذلك  
قول الشافعي، وحكاة لأمر عيسى عن قوله الغزيرى : قال الشافعي : «غسلوا  
حاجبه» قال العراقي : نعم، هو وجه بعض الأصحاب، قال : وما دعاه  
الخطابي به نظر، فإن مذاهب الأئمة الأربعة متفقة على أنها فرض عين، لكن  
بشروط يشترطها أهل كل مذهب، اهـ وبسطه الشوكانى<sup>(٣)</sup>

وفي «التبصرة المحققة» : هي فرض عين يتكفر بجاهلها كما حققه للكمال  
فرض مستقل أكد من الظهور اهـ.

قال ابن العربي : وروى ابن وهب عن مالك أن شهودها سنة، وله  
ثأويلتان : أحدهما : أنه قد يطلق السنة على الفرض، والثاني : سنة عيشتها، لا  
بتاركها غيرها. وقد روى ابن وهب عنه أنها عزمة، وأطلق العزمة كما أطلق  
السنة اهـ.

(١) دليل الأئمة (٢/٣٠٢).

(٢) (٣/١٥٨).

(٣) النظر : على الأضحية (٢/٢٠٠).







عن علي بن أبي حمزة

قال ابن عبد البر: قد رَوَاهُ جَمَاعَةٌ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَهُوَ يَقُولُ مِنْ وَجْهِه  
بِأَخِيهِ مِنْ تَحْقِيقِ حَدِيثِ مَنْكَ.

وسئل الشيخان عن ابن عمر في ١١ - كتاب الجمعة، ٢٧ - باب العطلة  
قوله: ٣٤ - باب الجمعة بين الخطبتين يوم الجمعة

والمقام في ٧ - كتاب الجمعة، ١٠ - باب ذكر التحضير قبل الصلاة وما  
يأتي من الجملته حديث ٣٣.

وأما أسرار الخطيب، فقال دعيني<sup>(١)</sup> وفي شرح الترمذي<sup>(٢)</sup> الشيخ  
الخطيب: نسخة الجمعة قول الشافعي وأحمد في روايته المشهورة، وهذه  
المحمودة يكتبني نسخة واحدة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي  
والشافعي وأبو حنيفة وأبي ثور ومن سبغ، وهو رواية عن أحمد، انتهى  
ومثله نقل كوفاني عن شرح الترمذي للعراف.

قلت لكن من المالكية والاسواق وغيره أشعر بإحدى الخطبتين معاً  
فإن الشوكاني: ولم يبدل من قال بالوجوب إلا مجرد الفعل، وقد عرفته أن  
شك لا يتحقق لإنشائ التوجب، انتهى.

أوحس بينهما ذهب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - إلى وجوب  
الخطبتين بينهما لسوايته<sup>(٣)</sup> كما هو ظاهر حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -  
وذهب الجمهور والأئمة الثلاثة إلى أنها سنة مؤكدة، والله أنزقاني<sup>(٤)</sup>.

قال الشوكاني: اختلف في وجوب، ذهب الشافعي والإمام أحمد إلى  
وجوبه، والجمهور إلى أنه غير واجب، قال البعض: ذهب الشافعي إلى  
الوجوب، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها سنة وليست بوجوب

(١) نسخة لغوي (٣) (١٩٨٠).

(٢) شرح الترمذي (١٩٣٣).







## (٦) كتاب الصلاة في رمضان

## (١) باب الترغيب في الصلاة في رمضان

١/١٤٠ - حدثني يحيى بن عمار، عن ابن أبي عمير، عن  
عائشة بن أبي حمزة، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ  
صلى في المسجد .....  
.....

## (١١) الترغيب في الصلاة في رمضان

أي في إحياء ليلته من صلاة التراويح وغيرها، وبذلك تمصت صلاة  
رمضان بترجمتين: الأولى في بيان الفضل، والأمر لكاتب عن النبي ﷺ،  
والثانية فيما استقر عليه الأمر في صلاة التراويح.

١/٢٤٠ - (أماك، عن ابن شهاب) زهري (عن عروة بن الزبير عن أم  
المؤمنين عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ: والحديث أخرجه البخاري  
برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بإسناده ومعه.

(صلى) في ليلة من رمضان، ومظاهر أنها ليلة ثلاث وعشرين كما  
يسجرو.

أفي المسجد) لا يخالفه رواية عمرو بن عائشة عن البخاري وغيره أنه  
صلى في حجرته، لأن المراد منها الحصر الذي كان يحضرها بالليل في  
المسجد كما جاء في لباس البخاري شيئاً برواية أبي سلمة عن عائشة بلغة:  
«كأن يحضر حصيراً بالليل فيسوي عليه ويسقطه بالثوار فيحس عليه»، ولأحمد  
في رواية محمد بن إبراهيم عن عائشة: «فأمرني أن أصيب له حصيراً على باب  
حجرتي، ففعلت فخرجت الحديث».

(١) انظر: شرح الترمذي (١/٢٢٢).



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة رمضان أفضل صلاة من غيرها»

قلت: وفي الصحيح عليه من حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد من مصير يلقى فيها نبيي حتى اجتمع عليه الناس. أخذت.

والكتاب حتى صلته صلى الله عليه وسلم في المسجد من قوله صلى الله عليه وسلم: «أفضل صلاة لي»

وأحب عنه يوسر: الأول: مختار الجمهور خلافاً لثالث، ومن وجهه أن تلك الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم، فالأفضل عند الجمهور في التراخي المصنف، كما سباني من محقق، والثاني: أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا كان معكلاً، والثالث: أن الصلاة في البيت تعدل شجرة الزبرجد وغيره، والخلاف، وكبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، كما في «المعتمد» والرابع: ما نقله الزوسي أنه إذا احتج فهد، كما كانت والخامس: ما قاله القاري<sup>(١)</sup>، إن في قصة المسجد من هذه السائل من أنوار مصنفه إلا أن خصوصية ليست في غيرها، وأيده بحدوث هذه له من النبي صلى الله عليه وسلم أن أمره عليه بنزل فيها إلى المسجد، وذلك يعني: «أول ليلة ثلاث وعشرين» ولم يقل: «صلاة» في بيتك أفضل، فلان على أنها خاصة فصي بها على عموم المصل في بيت.

ومن فوائد لفظ ذات مصححة أي في ليلة من الليالي، قال في «المعتمد»: ذات النبي بنفسه وحقيقته، والمراد من أصيلة إليه: ذات يوم، أي يوم من الأيام، اهـ.

«أفضل صلاة» أي مصلاتها صلى الله عليه وسلم (س) يوم عرفة من الصلوات، وفيه حراز الاقتداء في السجدة، وفيه بها جواز الاشتاء بعد لم يواظبها،

(١) «مدل المصنف» (١٤٨/٦)

(٢) «معرفة المعاني» (١٨٥/٣)



مع مسعى منظمة التجارة العالمية لتكثير الكوادر، تم اختيارها من قبل المنظمة  
الأممية.

هو هادس الشهير. إذ في رواية من الحديث، أنه العتيق

(لم يصر من الخائفة) وهي لغة النبلة الخائفة. أي المقتدرة، والظهير  
أما نيكه حسن بن عيسى (فكر الناس) أي صنع خير الخلافة في الناس أعضاؤه  
(ثم) بعد خلع خير تلك الأعضاء (اجتمعوا) أي عدد كثير من الناس حتى عجز  
عن مسجده على أهله كما في رواية مسلم<sup>١</sup>، وأما المصحح حتى حسن  
وأهله من النبيلة الثالثة أو الرابعة كذا في نسخة في رواية النسخة. وكذا عند  
البحري ومسنود غيره، رواية ذلك

قال الحافظ<sup>(١)</sup> كنا يومئذ عاتكنا بأشك وفي رواية عقيل عن ابن شهاب: عندما كانت ليلة الجمعة عجز المسجدين عن هذه الحجة، ولم يلبسوا رداءة يوس من اليهودي فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثالثة فجمع بين الناس ما يكون ذلك، فكثرت أحوال المسجدين في الليلة الثالثة، فصاروا يصلون في هذه وقت الصلاة الجمعة على المسجدين من هذه.

قال الحافظ: وحيوه في رواية عمرو عن عائشة أم المؤمنين قبل صلاة الصلاة قال المصنف: في حديث الحسن بذلك، إلا برواية عمرو أيضاً بالثبوت في الصحيحين، وبغيرها في نظام، لأنه الثاني قدم بعد ما يصرح بصلاته ضميراً ذلك لئلا يأتى أن كان بعد ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الحديث والأخبار في رواية عمرو عن الزهري، وإنما المصنف حين اختص بهذه، وله في رواية أبيه في حديث عبد الله، كانت البراءة من المسجد بالعلم، فإنه الحافظ.

*J. (N.Y.) J. (N.Y.)* 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 265

(1988, 1990, 1991, 1992, 1993)



«... يخرج إليهم رسول الله ﷺ...»

أعلم من مجموع الروايات أن ترك الخروج كان في الليلة الرابعة، وهذا كنهه على توحيد الفضة، وإلا فالمرجح عندي تعددها كما سبأني، فخصلاً، فلا يحتاج إذا إلى التأويل؛ بل تحلل الروايات كلها حتى طامرها

أعلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فليقلدوا صوته، وفعلوا أنه قد فاجهم، فحمل بعضهم بتجميع ليخرج إليهم، وبعضهم يسميهم، فرفعوا أصواتهم، وحسبوا الياء، كما ورد في الروايات، وفي رواية أحمد عن ابن جريح حتى سمع ناساً منهم يقولون: الصلاة.

قال ابن عبد البر: يفسر هذه المأثري المأثورة في حديث عائشة عما رواه القصاص بن بشير قال: قمنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا ليلة سبع وعشرين حتى قمنا أن لا ينزل الفلاح، وكانوا يسود به انسحور، أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>، انتهى

قلت: وقد وقع مثله في حديث أبي ذر<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - قال: قمنا مع رسول الله ﷺ فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع فقام ما حتى ذهب ثلث الليل، قمنا كأنه أداصف لم يقم بنا، فلم كانت الحامصة ذم بت حتى ذهب ثلث الليل، فقلت: يا رسول الله لو نزلنا فقام معه الليلة، فقل: فإن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة، فلما كانت الرابعة لم يقم ما حتى بقي ثلث الليل، فلم كانت الثالثة جميع أهله وسدده والناس قد هم ما حتى قمنا أن ينزل الفلاح، ثم لم يقم بنا ليلة الشهر، رواه أبو داود وأبو زرعة والنسائي، وروى ابن ماجه نحوه.

(١) أخرجه النسائي في الصلاة، باب في قيام شهر رمضان (١١٤/٣).

(٢) أخرجه أبو داود، ج (١٣٧٥)، وصححه (١٢١٧)، والنسائي (٢٠٢/٣)، وانظر التمهيد (١١٩/١).



قال القناري<sup>(١)</sup>: رصحه الترمذي والحاكم، وهذا على المشهور من الروايات، وإلا فقد وقع في تفسيرها ما سبني في حديث أنس، ولا معارضة بينها لأن النبي ﷺ إذا كان يُزَعِّمُهُمْ ويَحْضُرُهُمْ على تمام، مضاف، فيمده أن لا يقوم هو نفسه أو لم يقوم إلا مرة واحدة، بل الظاهر أنه ﷺ كما يحضر عليها خمس يوم منها دسماً لنفسه الشريفة، وقد فتني به الصحابة الزاهدون في الانبعاث والمعادات؛ وبزيد ذلك اختلاف الروايات الواردة في ذلك من ترك الخروج عليهم كما تقدم، وتعيين الثباني وعدد الركعات وغير ذلك مما لا ينظي على من سهر اللبالي في ملاحظتها.

وأما عدد ما صلى فيه، فقال الزرقاني في حديث ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه صلى عشرين ركعة بالوتر، أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني، وروى ابن حبان عن جابر - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر، وهذا أصح.

قال المحقق: لم أر في شيء من طرق حديث عائشة كان العدد، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان عن جابر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ثمان ركعات ثم أوتر، فلما كانت الغابلة اجتمعت في المسجد، ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا، ثم دخلنا فقلنا: يا رسول الله... الحديث. فإن كانت الغصة واحدة، احتمل أن جبراً - رضي الله عنه - مصر ج، في الليلة الثانية، فلذا اقتصر على وصف ليكن، انتهى.

قلت: وما قيل: إن حديث جابر أصح من حديث ابن عباس فيه تأمل، لأن مداره على عيسى بن جارية، قال الذهبي: قال ابن معين: عنه ما كبر؛ وقال النسائي: مكر الحديث، وعنه أيضاً متروك، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

(١) مرقاة المفاتيح (١/٣٨٨)



وهذا في الخلاصة. وأما ابن حبان، وقال أبو داود: حكم الحديث، فإنه السور.

وأما خبر أبو داود عن عاصم - رضي الله عنه - إن في مؤامدة النار الصلوة الأولى من رواية هاجر وإن كان فيها بعض الضعف، فإن جمهور الصحابة متفقة على صلاة التراويح عشرون رعة، كما سيأتي في محله.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، هو قول جمهور العلماء، وهو الصحيح، عن أبي بن كعب عن سبعة من أصحابه، قاله ابن أبي شيبة، وفيه الفاصل، بعض من جمهور الصحابة، قالوا: على أبي بكر الصديق، قالوا: وهذا كما عني أبو جندب النخعي، قال: قد علم الروايات هو عدد التقصير، فإن الجمع بين ديد التراويح المختلفة هنا عشر، وأما عن طاهر ولا غيره، فالظاهر أن قصة حديث عام حدث في رمضان أمر.

ويروى ما قاله الخطاط في التفتيح<sup>(٢)</sup>، وهو في مسلم عن أبي - رضي الله عنه - قال: كنت بفسطاط في رمضان، فحدثت قصتي إثر حصة، فجاء رجل، فقام حتى أتانا، فحدثنا أنما نحن، ثم دخل رجل، فحدثنا، فإقلام أن هذا قد في قصة أخرى، انتهى.

قلت: من غير الصحيح، رواية محمد بن نصر في المجموع الثماني عن أبي خنيس، قال: كان النبي ﷺ يجمع أعمامه ليلة حنئ وعشرين، فيصلي بهم إلى بيت الله - المنزل - ثم يجتمعون ليلة ثمان وعشرين، فيصلي بهم إلى بيت الله - المنزل - ثم يجتمعون ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بهم إلى بيت الله - المنزل - ثم يفرقون بين أربع وعشرين إلى ثمانين، فيصلي بهم حتى شح، ثم لا يجتمعون.

(١) روضة الباقين: ١٠٧٠.

(٢) مع الترمذ: ١١٣٥.







يعني، وأجاب تحريفاً: بأن الزمان قابل للمح فلا مانع من حثبة الاستباحة،  
وسكن بأن قوله: **فَإِن يَدْرَأَ الْقَوْلَ لَفِيْهِ غَيْرٌ لَّا يَحْتَمِلُ الْمَحْ**

**جَالُ الْمَاجِي** (١)؛ فإن أبو نكد: محتمل أنه تعالى أوحى إليه أنه إن واصل  
تصلاه معهم فرضها عليهم، ويحتمل أنه يخرج من أن ذلك سيفرض عليهم لما  
جرت عادته بأن لا يداوم عليه على سبيل الاجتماع فرض على أمته، ويحتمل  
أنه خاف أن يظهر أحد من أمت بعده أن يداوم عليها وجوبها، وإن ذلك تحد  
الشراطي، فقال: فإنه: أن يظهر من عندكم أي تطوعوا فرضاً فجب عليه، كما به  
ظهر مجتهد حل شيء أو حرمة سبب عليه العمل به.

وقال ابن بطال: يحتمل أن هذا القول: صدر عنه يخرج لما كان قيام الليل  
فرضاً عليه دون أمته فخشي أن يسوي بينهم في التماسه، لأن أصل التمسح  
المساواة. وقال المحقق (٢): حديث: **«لَا يَدْرَأُ الْقَوْلَ لَدِيْهِ»** الحديث يدفع  
عند الأصول، وقد طبع البخاري بثلاثة أمثلة سواها، أحدها: أنه جاور جعل  
التنجيل في تصحيح حسنة شرطاً في صحة الفعل، ويؤمى إليه حديث زيد بن  
تابت: **«حُثِّبْتُ أَنْ يَكْتَنِبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كَتَبَ عَلَيْكُمْ مَا حُثِّمْتُ بِهِ، تَصْنَعُوا آيَاتِ**  
**الْقُرْآنِ فِي بَيْتِي كَمَا»**، فجمعهم من التحميم في المسجد إسقاطاً عليهم من  
الشرائط، فأذن لهم في المواقف على ذلك في بيوتهم، وندب: أنه خاف  
انقراضه على الكفاية لا عب، فلا يكون ذلك على الشخص، بل هو نظير  
ما ذهب إليه قوم من العلماء، فأنشأ: أنه خلاف فرض فدام بمكان خاصة، نبي  
حديث الباب: أن ذلك كان في رمضان، وفي رواية سليمان بن حسن: **«حُثِّبْتُ**

(١) المنسقة (١٠١: ١٠٢).

(٢) طبع البخاري (١٣: ١٣)، وشرح الزرقاني (١٠١: ١٠٢).

(٣) هكذا في الأصل، وفي الزرقاني: **«وحديث من حث من حث من حث لا يفلح القول**  
**لنبي»**.



وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

أخرجه مسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٥ - باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، حديث ١٧٨.

٢/٢٤١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُرَغِّبُ .....  
.....

أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر، ويرتفع الإشكال لأن رمضان لا يتكرر كل يوم فلا يكون زائداً على الخمس، وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة عندي الأول، انتهى.

قلت: ونظير ذلك قول عائشة في شعبة الضحى: إن كان النبي ﷺ ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به عشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم، الحديث. (وذلك في رمضان) كلام صائفة ذكرته (دراجاً) ليس أن هذه القصة كانت في شهر رمضان، قاله العيني<sup>(١)</sup>.

٢/٢٤١ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري، قال العيني: وفي رواية ابن القاسم عند النسائي عن مالك قال: حدثني ابن شهاب (عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف) ذكره مالك بنقط: «عن»، والبخاري برواية عقيل عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة، ورواه عقيل ويونس وشعيب وغيرهم عن الزهري عن حميد بن عبد الله بن سلمة، وصح عند البخاري الطريقان، فأخرجهما على التواتر فأخرجه النسائي عن مالك عن الزهري عن حميد وأبي سلمة جميعاً، ووسط الزرقاني<sup>(٢)</sup> شيئاً من هذا الاختلاف، ثم قال: وذكر الفاروقني الاختلاف فيه وصحح الطريقين.

(عن أبي هريرة) اختلف في هذا الحديث اتصالاً وإرسالاً، ورجح الزرقاني بعد ذكر الاختلاف اتصاله (أن رسول الله ﷺ كان يرغب) بضم أوله وفتح الراء. وقد

(١) عمدة القاري (٥/٤٥٧) رقم الحديث (١١٢٩).

(٢) شرح الزرقاني (١/٢٢٧).



عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من صام رمضان

أحسن المحصلة المحسورة أي يحصيه ويحسبهم في فقام رمضان أن في صلاة  
أربع وربع كذا فائدة الشريفة وسيرة وقيل: مطلق صلاة الليل، والشرح لا يزال  
حتى قال الكرماني: انظر على أن الأمر في قيام رمضان صلاة الليل وربع.

قال الناجي<sup>(١)</sup> وقيام رمضان يجب أن يكون صلاة تختص به ولو كان  
صالحاً في جميع السنة لما احتض به ولا استحب إليه، كما لا ينبغي إليه  
تحرش وسرافل أن يوصل في جميع السنة، وفي المرح الآفاق<sup>(٢)</sup> أن الأرواح  
عشرية رتبة، تنظر على سبب وعلى أنها المرد من قوله بخمسة أو فقام  
بعضه ابتدأ من صلاة الحديث

أما غير أن يصر بمرتب أي يصر برب وفتح، يعني بمرحبة، قال  
الخطيب: العزيمة والتحرر، فقد القلب على إبداء الأمر، والمعنى: يامره من  
غير أن يوجهه بغيره، لا يحل تركه، بل أمر الله وأمره، ثم بين أن تحت  
قوله فيقول: أي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام رمضان:

قال ابن عبد البر: أحسن رواية في قوله صلى الله عليه وسلم: «قام»، وإذا أوجله  
ماتك في قيام رمضان، وبعبارة قوله: «كأن» يراد به في فقام رمضان، وأنواع  
ماتك عليه مع ما ذكرنا ولو أنزلناه كذا، عن أبي هريرة فيلفظ: «قام» وروى  
ابن سبينة وحده عن أبي هريرة بالخبر: «أمن فقام رمضان بالقياس، وكذا رواه  
محمد بن عمر بن يحيى عن أبي كثير ويحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سفيان  
عن أبي هريرة بلفظ: «قام» ورواه عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي سفيان  
وفاء انتهى، والظاهر أن الحديث عند أبي هريرة باللفظين معاً، فإشارة بروي  
أحد رواه به جميعه، لأن الروايات المذكورة عن ابن عباس فيها ساقط،  
ويشوي ذلك رواه فضل عن الجمع بينهما<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية المجلد (١) ص ٢٤١

(٢) شرح الأرواح (١) ص ٢٤٥



عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رجل قال: قد قدم من دنه.

(إيماناً) يصدق النبي صلى الله عليه وآله في ترغيبه فيه، وقال القاري: مؤمناً بالله  
ومصدقاً بأنه شرب إليه، وقال ابن رسلان: أي لأجل الإيمان بالله تعالى أو  
بعد لفظ «من» والحداد بالإيمان إما لأحد سبب ما أوجبه الإيمان بالله  
تعالى، أو الإيمان بأن هذا الشيء حرام وطاعة الله.

(وإحساناً)<sup>(١٦)</sup> أي طلباً للثواب لا ترغيباً ونحوه مما يخالف أو خلاص  
ورائد العمل، قال القاري: محسن: أي مؤمن بالله أخيراً لم يقبل به غير،  
شأن: احتسب ما ينبغي، أي عمد به فصبها على الشكر، ويجوز أن يكون مأخوذاً  
بالمفعول له، قال في الفتح الرضائي: «محسناً» أي المصدق له، ويجوز  
أي البقاء أن يكونا على الحال من «محسناً» أي مؤمناً محسناً، هـ.

واختار القاري، فصبها على الخبز، قال المدرق: قال الحطاي: إيماناً  
وإحساناً، أي ثقة وعزيمة، أي يسوؤه على التقدير والترغيب في التماس طيبة به  
عنه غير كراهة له ولا مستغنى عنه، ولا مستطيل لأجله، لكن بغير طول  
أجله، يعطى الثواب، وقال ابن رسلان: إيماناً وإحساناً مفعول له أو ممكن  
أو محال.

(عقر له ما قلده من دنه) لفظ «عقر» بيان له أنه لا يتعويض: أي خسر  
فجاءه الشفقة كجهد، وأمر به الصغار عند الجوع كما تقدم مفصلاً، قال  
في الفتح الرضائي: «الأجسام» على أن حقوق العباد لا تسقط إلا برضا  
المطاع، هـ.

أن الشوق<sup>(١٧)</sup>، والحداد نصفان دون التكبير، ثم قطع به (بإمام الحرمين)

(١٦) قال ابن عبد البر: وهو قول عتبة بن ربيعة: «إيماناً وإحساناً» قيل على أن الأعمال  
صالحه إنما يقع بغير عوار الجوع، ولكن قلت مع الإيمان ولا تسقط، وصدق  
بها: لا تسقط إلا برضا.

(١٧) شرح البرهان: (١٦) ٤٢٦



والغشيب ، وعمره عياض لا قبل ثلثه ، وحرم ابن المبارك ما كان يتناوبهما ، وقد  
الحفاظ ، له ضامن الحديث ، وقال ابن عبد البر : خالف فيه العلماء ، فقال  
هرم : يدخل فيه الكثر ، وقال الآخرون : لا يدخل فيه إلا ما يقصد الشوق وإتمام  
ذكره إليه . وقال بعضهم : يجوز أن يحذف من الكتاب إذا لم يصدق حصة .

قال الحفاظ في الطبع<sup>(١)</sup> ، وراد جدد ، بن يحيى عن أبي جهم عن  
أبي هريرة في هذا الحديث ثقف ، راحة تأخر ، قال ابن عبد البر : في زيادة مفكرة  
في حديث ، أبي هريرة ، زيادة الحفاظ ، قال صاحب : قلت جماعة من الحفاظ ، لم  
ذكره ، ونقل عنه أبو داود .

قلت : وقال المنذري في الإغنية<sup>(٢)</sup> ، وفي حديث نصيب : وما تأخر ،  
وأما زيادة ، قصة عن سليمان وهو شاة ثوب وإسناده من شرط الصحيح ،  
وروى أحمد ، بزيادة هذا ذكر الترمذي بإسناد حسن ، وما .

ثم قال : وقد ورد في غير ما تقدم وما تأخر عدة أحاديث جمعتها في  
كتاب مرد ، وسنتكل بأن لمفكرة سند من غير الأدب ، وأما من الأدب  
ثم لم تكلف بغير ، وأما ما ذكره من قطع معتبرة ، وفي كتابه عن حفظ  
بما في السجل .

قلت : والأوجه من هذه التصانيع أن المغرور إذا صادق محلا معتبرا  
يكون مدحا في الأدب .

قال النووي في شرح مسلم : قد يقال : إذا ظهر الوضوء ، صاد تكبر  
الركعة ، وذكر غير ذلك من التكثيرات ، ثم قال : والجمهور ما أحاط به المصنف ،  
أن قول واحد من هذه المذاهب صانع متكثير ، ما وجد ما يكفره من

(١) مع الشرح (١) (٢٠٠) رقم الحديث (٢٠٠٨)

(٢) (١٩٠٧) .



قال ابن شهاب: خرجني رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك. ....

الصغار كثرة، وإن لم يصادف صغرة ولا كبيرة كنت به حسان، ورفعت به درجات، وإن صادفت كبيرة أو كائرا، ولم تصادف صغرة رجونا أن يخفف من الكائرا، اهـ.

(قال ابن شهاب) قال أنبأني: وهذا مرسل، أرسله الزهري وأخرجه معمر بن نفيس الحديث، رواه الثوري، ولم يلقه. عن أبي هريرة، قال كان رسول الله ﷺ يفتي في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بحرقه، ويقول: عمر عام رمضان إحدا، وحساباً غير له ما تقدم من ذمه، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، الحديث

قلت: والحديث أخرجه محمد بن نصر في كتابه قيام الليل، قال «المرطبة» فب هذا القول بنى ابن شهاب، وأخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> عن أنس بن مالك فلم يميزه عن الحديث، والظاهر عدي أنهم مخلصون في نصائحه وإرساله<sup>(٢)</sup>، والراجح إرساله لجلالة من أرسلوه، مع كثرتهم، وأيضاً مع التمسك بزيادة فضل.

افتوى أي قصص (رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك) أي على ترك اهتمام الجماعة في صلاة التراويح مع التمسك إلى القيام، وأن لا يجمعوا فيه على إمام يصلي بهم تحية أن يقرض عليهم

قال الحافظ وما رواه ابن رجب عن أبي هريرة، خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس يصلون في ثيابه المسجدة، فقال: أما هذا؟، فقبل. ما يصلي بهم أبي بن كعب، فقال: أصابوا، ويحكم ما صنعوا، ذكره ابن عبد البر؛ وبه

(١) أخرجه أبو داود في صلاة (١٣٧١)

(٢) انظر المسند (١/٧١، ١٩٦)



مسلم بن حاتم، وهو ضعيف، وانسخه أبو عسر هو ثني جمع شاعر غلب  
أبي - الناس

قلت: وهذا الحديث أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وغيره، وسام بن حاتم الرازي  
مختلف في وثقه، يروي عن جماعة من أئمة الأئمة نخرج تضعيفه، يروي عن  
جماعة منهم وثقه، فإن الحافظ في التلخيص قاله البخاري، يعرف ويكره  
وقال ابن أبي حنيفة الحديث، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان عن  
ابن أبي شيبة، وقال: كان من فقهاء الجبل، ما علمت شيئا من الفقه قبل أن يلقى  
سائقا، وعنه ابن معين ثقة، وكان الشافعي يحدوث كثير الملقط، وكان  
الشافعي ثقة، حكاه ابن القطان

جمع عمر الناس على أبي لا سمع أن أبا قتادة عن أبي حنيفة عن  
روى عنه، ضعف وقد أخرجه محمد بن أحمد عن حاتم بن حاتم بن شعيب بن  
رمضان، فقال: ما سمع الله كذا، أبي التلخيص، قال: وما ذاك يا أبا  
حاتم؟ سبوة فارقى حسن، إنا لا نقرأ، أما أنت، فمحدثي ختمت بك بصلائك، فصليت  
بني تبارك بركاته وأبوابه، فسكت عنه، وكان من أئمة الجبل، بعد ذلك عنه من  
منه حديث حاتم بن حاتم في رواية، ما سمع به، وحكم عليه الحافظ  
بلا صحة.

ويؤيد أيضا ما أخرجه محمد بن زهير وأبو داود وسكت عنه هو  
والبخاري عن أبي مسلم عن عائشة، قالت: كان الناس يصلون في مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وآله في رمضان بالنيل أو راء، يكون مع الرجل شيء من الصلوات،  
فيكون مع السر الخسنة أو السنة، وأقرب من ذلك وأكثر، فيكون بصلاته،  
فكانت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله من ذلك أن أنصب له حصوا، الحديث

(١) أخرجه أبو داود (١٢٤١) وقال: هذا الحديث، ليس بالقوي، ما سمع به من حديثه، ضعيف.  
قال: والله حسنة، في السنة (١٢٤١).



فهذا أيضاً صريح في أن الصلاة جامعة كما كان شأنها في زمانه عليه السلام ، لأن لا يصلي بهم إلا مع كثرة حفظه ، وليس المراد من جميع عمره كذا على أي إلا من جتمع هناك على القرآن ، للمنع عن التوزيع والتشتت الذي كان في زمانه عليه السلام ، ويؤيده أيضاً الحديث الأخرى المجمع على صحته ، فإن خروج عمر على الناس قبل جمعه على أبي كان والدس أوزاع ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي آخر مع الرخصة ، فهذه الصلاة مع الرخصة ، إذ لم تكن في زمانه عليه السلام ، فليت شعري في أي زمان حدث ، فلا مجال لإنكار أنه كان في زمانه عليه السلام ، فليت شعري بجمع إمامة أبي في زمانه عليه السلام ؟

وأيضاً الروايات الكثيرة السائرة بلفظ : «شهر رمضان فرض الله صيامه وأما سنتت فدمه» أو أنه في محلها كلها عديعة في أن التراويح قد بدأت في زمانه عليه السلام ، والصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يعلمونها بالجماعة ، ولم تكن إحداث غير إذا الجمع على إمام واحد ، كما سيأتي في محله ، وروى عن ثعلبة بن أبي مالك الفرظي - قال - خرج رسول الله عليه السلام ذات ليلة في رمضان ، فرأى ناساً في ناحية لمحمد يصلون ، فقال : «ما يصنع هؤلاء» قال ثعلب : يا رسول الله هؤلاء ناس ليس معهم القرآن ، وأبى بن كعب يقرأ وهم معه يصلون بصلاته ، قال : «قد أحسن» وهذا أصحها ، روى الشيخ في «المعرفة وإسناده جيد» قاله البيهقي<sup>(١)</sup> .

قلت : وأخرجه أيضاً في «التسنن الكبير»<sup>(٢)</sup> بطريقه ، فهو : «أما أحاديث أبي داود : وهذا صريح في أن التراويح كانت تُصلى في زمن النبي عليه السلام مع الجماعة ، فهذه الروايات كلها مزيدة لرواية أبي داود ، فحكم النصف عليها من المنابع من المستغربات . وله شواهد أخر حدى يزيد صحة إمامة أبي في التراويح في زمانه عليه السلام .

(١) «التنبيه» ٢/٥٠.

(٢) «التنبيه» ٢/٤٩٥.



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى فِي رَمَضَانَ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً، كَانَتْ لَهُ حَقَائِدُ عَشْرِ أَسْهُارٍ».

أخرجه البخاري في: ٣٦ - كتاب صلاة التراويح، ١ - باب فضل من قام رمضان.

ورسّم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٢ - باب التَّغْيِبُ فِي قَامِ رَمَضَانَ وهو التَّروايح، حاشية ١٧٤.

أبو بكر لا بد - لصلاة التراويح أعلى - من التحاق بعني على وفق ما كان في زمان النبي ﷺ. فهو خلافة أول الخلفاء، أبي بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، يعني في جميع زمان خلافته زوردرًا؛ بالنصب عطفًا على خير كان، وفي نسخة بالتخفيف عطفًا على خلافة، وصدر الشيء أوله. والسراد السنة الأولى من خلافته لأن بدء خلافته في آخرى الجماديين سنة ثلاث عشرة، واستمر أمر التراويح في سنة أربع عشرة من الهجرة في السنة الثابتة من خلافت كما في تاريخ الخلفاء، و«ابن الأثر» و«طوائف ابن سعد» (من خلافة) أمير المؤمنين أصم بن مهران: - رضي الله تعالى عنه -

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: وإنما أمصاه على ذلك أبو بكر، وإن كان قد علم أن الشرائع لا تقرص بعد النبي ﷺ لأحد بعده. هو لأنه شغل بأمر أهل البصرة وغير ذلك من مهمات الأمور<sup>(٢)</sup>. ولم يتفرغ للتفرغ في جميع أمور المسلمين مع

(١) المستطى (١/٦٠٦).

(٢) قال ابن العربي (١/٢٨٢): ولا إشكال بأن أبي القوام وروى استعاضد وبيان المصالح، وتخصيص الحرة وسد الثغور بأهل الحجّة. لم جاء بعدهم رضي الله عنه - والآتي من منظمة وفتنوب لعبادة الله تعالى فأرغى، فلما راعى عدمه في المسجد فوذاً وأرأى أن ينظم شئبه باب واحد أفضل من واحد اثنين، فجمع بينهما حتى أجمع اقتداء برسول الله ﷺ في بيانه الثلاث التي صلى فيها، ونسبها بأن حلة التي ترك النبي ﷺ الصلاة لله من خوفه المبرحة قد زالت، فقام بعد ذلك من ثلاثه - النبي ﷺ بعد زوال الحلة التي تركها لأجلية ومما بدعة لأنه لم يكن معمولاً فيها سلف من الأئمة. ومعت اللغة سنة أخيت وطاعه فعت.



## (٢) باب ما جاء في قيام رمضان

خصر المدينة. أو لانه رأى من قيام الناس في آخر الليل رفوتهم عليه ما كان أفضل منه من جمعهم على قيام واحد في أول الليل، ثم رأى عدم أن يجمعهم على إقامة واحدة أو على منة.

ولا رجة عندني: الأول

## (٢) ما جاء في قيام شهر رمضان

وسمى التراويح شامخاً، قال الحرشي: الخفا من أن المراد بـ «رمضان التراويح» أنه جرم السور وغيره. قال البجلي: يجب أن يكون صلاة تحصى. ولو كان شامخاً في جميع السنة لما اختلفت ولا اختلفت فيه.

وفي «الصحاح» غريباً على أن التراويح هي الصلاة من قول: افتاح رمضان الحديث، وفي «الشرح الكبير» التراويح هي قيام رمضان. ثم التراويح جمع ترويح، وهي المرة الواحدة من الترويح، كتسليط من تسلط. سبب اختلافه في تمام رمضان تراويح وأهم أول ما اعتدوا عليها كقولهم: يروحون في كل طيوس. فلهذا احتج في «الفتح».

وقال النجدي في «المقاموس» ترويحاً هو رمضان صبيحاً، بها لا مراحة، قال: أربع ركعات، وقال ابن حجر في «البيان»: التراويح جمع ترويح، وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة، سبب ما الأربع ركعات المستحسنة لاستمرارها أصراً بعدد كذا هو السنة منها، فإن في «فتح» ما سألني: قال في «المستدرسة» وفيه: أصبحت لأمة على شروبيتها، ولم يكثر أحد من أهل القبلة إلا الترويح، ثم ذكر لأقوال من أنها سنة من كان.

(١) القسبي (١: ٢٧٠)

(٢) فتح الباني (٢: ٢٥٠)



وقال في البرهان: أجمعت الأمة على شرحه للروايع وحديثه، وحكمه  
سكروه أحد من أهل الفضلة إلا الروافض، وفيه تدليل على أن الروافض  
واحد لأجماع على سننها، وفي التمهيد الثاني: قد حكم غير واحد للإجماع  
على سننها، وفي موضع آخر: قد صغروا على سننها، وقد حكم الإجماع في  
الحرم، وشرح السنة، ورد المختار، وغير ذلك.

نعم: اختلف العلماء في كونها سنة أو نظراً، ذكر الأئمة في بعضها شرح  
الحديث والحق، ورواه عن الأئمة الأربعة كونها سنة مؤكدة، قال في التمهيد  
المختار: الروايع سنة مؤكدة لمواظبة العلماء، لمزيدين للرجال والنساء  
إجماعاً، قال ابن عسكروني: قوله: سنة مؤكدة صحيحة في «تهدية» وغيره،  
وهو الصحيح على أهل حجة.

وذكر في «الاحتياط»: أن لها يوسف بن أبي حنيفة عنها، وما فعله غيره،  
فقال: الروايع سنة مؤكدة، ثم يخرج عن عمر من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه  
مصلحة، وأن الروافض إلا عن أصل لثبوتها، ويحد من رسول الله ﷺ، ولا ينافيه  
قوله: لا بد من إيجابها، لأنه قال: يستحب أن يجمع الناس، وهو يدل  
على أن الإجماع مستحب، وحكى غير واحد الإجماع على سننها، ثم قال:  
قوله: إيجاباً، راجع إلى قوله: الرجال والنساء، وأشار إلى أنه لا اعتماد  
بذلك الروايع، إنما سنة الرجال فقط، على ما في التمهيد، و«الكافي» أو أنها  
ليست سنة أصلاً، كما هو المشهور عنهم، لأنهم أهل بدعة يخرجون أخبارهم لا  
يؤمنون على كتاب ولا سنة، ويكرهون الأحاديث الصحيحة، انتهى.

وهي «أشهر» الساطعة: الروايع سنة مؤكدة للرجال والنساء، هي كل  
أية من رمضان، قال في «المحاضرة»: الأصح أنها سنة مؤكدة، وهو «المستدرك»:  
سنة عين مؤكدة على الرجال والنساء، هذا حديثاً مختلفاً، ووافقه كتب الفروع  
من الأئمة الثلاثة كلها.



أما من كتب السابعة في «التوضيح»: ثلاث مراحل مؤكدة، وثلاث منها صلاة التراويح، وهي عشرون ركعة ولو قرأى، وتس الجماعة فيها وهي «الروضة» ومنه صلاة التراويح عشرون ركعة، كل ركعة تسليمة، لا يجوز فيها غير ذلك، ثورودها كذلك، لأنها بعشروية الجماعة فيها أشبهت الفرائض، فلا تعمر بها وزدت، اهـ

وتقدم عن شرح الأوسع: انفقوا على سبيلها وعلى أنها المراد من قوله بخفة: من قام رمضان إيماناً واحتديث، وفي الأنوار السابعة: ومن النقل المؤقت صلاة التراويح ستة مؤكدة، عشرون ركعة عشر تسليمة في كل ليلة من رمضان، اهـ

ومن من كتب المالكية في «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup> وأكد تراويح وهو قام رمضان، والجماعة فيه مستحبة، اهـ. وفي الأنوار السابعة: وتؤكد صلاة التراويح في رمضان عشرون ركعة بعد صلاة العشاء، يُسَلَّم من كل ركعة، اهـ.

وأما من كتب الحنابلة في «المنهاج»<sup>(٢)</sup> لتراويح ستة مؤكدة عشرون ركعة برمضان، لأصل في مستدركها الإجماع اهـ. وفي «الرواس» التراويح ستة مؤكدة، عشرون ركعة، اهـ. وفي «الأنوار»: صلاة التراويح ستة مؤكدة، في رمضان عشرون ركعة، اهـ. وفي «الأنوار»: صلاة التراويح ستة مؤكدة، عشرون ركعة في كل ليلة من رمضان، اهـ. فهذا قول فقهاء الأئمة - رضوان الله عليهم أجمعين - بأجمعهم منهم من يجمعون على سبيلها، بل تأكيدها، وبما أطاعوا الكلام في سرد أقوالهم، بما أن بعض الحيلة في هذا الزمان أنكروا سبيلها تبع للروافض.

(١) (١/٣١٤).

(٢) (١/٢١٠).



٣٠٦ - **حدثني حماد بن عمار** عن **عائشة** عن **عمر بن الخطاب** عن **عبد الرحمن بن**

**عوف** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

قال في **البرهان**: **أصبحت** الأمة على شريعتها، ولم يكن في أحد من أهل القبلة إلا الرافض - لا يرضى الله بهم - ثم قال: **ويصلي جماعة في الأضيق على وجه الكديفة**، وفوقه عليه السلام: **عليكم بالصلاة في بيوتكم**، فقام **رمضان** يستلني من ذلك ما أفده من عبثه بئس، **بئس العذر في برقه**، وقيل **لخلفاء الراشدين** حتى قال **عمر**: **أمر الله أمر عمر**، **وزمما جلتاه**، **والجدة أكبر**، **أدعنا بجماعة** أي الجماعة، **أدعنا بالجماعة** جعل شعاراً لثمة كائنات، **الرافض** بالجماعة أربع شعائر للإسلام، انتهى.

وكفي لإيات سرعها إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على ذلك بلا تكبر منهم، فلم يرم عن أحد من الصحابة في زمن الخلفاء، ولا من بعدهم الإنكار على ذلك، بل قد رانقوا عمر في كونه مسكاً، وشيروا به وأسرؤا، وفتنوا كما لا يحق على من له أدنى مداراة بالآثار، والله وبهي الوفي.

٣٠٧ - **حدثني عن ابن شهاب عن عروة بن ربيعة عن عبد الرحمن بن**

**عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

**عن عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

**عن عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود** عن **عبد الله بن مسعود**

أنه قال: **حجرت مع أمير المؤمنين**، **عمر بن الخطاب** (أي) ليلة من

**ليلة رمضان**، **سنة أربع عشرة من الهجرة** كما مرّج به **مسعودي** في **تاريخ**

**الخلفاء**، **إلى المسجد النبوي** (أي) **بعد صلاة العشاء** جماعة واحدة،

(١) - ترجمة في **الطبقات** من **عبد الله بن مسعود** (١٧٩/١٧٩)، **والنسب**، **التهذيب** (٢/٢٢٧).

(٢) - (ص ١١٢).











وطاويس، قال العبيد: وهو مذهب أصحابنا الحنابلة ومذهب مالك والشافعي  
وربيعة إلى أن صلاته في بيته أفضل، وإليه ما نطحاوي.

قلت: ونقدم عن «الشرح الكبير» للمالك أن الجماعة فيها مستحب،  
ونقدم عن «إثره» أن أدعاء الجماعة جعل شعاراً لنا أن التبتعة  
نكروها، وفي «الروضة» للتبتعية: ونسب الجماعة فيها، وكذا في «التوضيح»  
وغيره من مؤلفيهم، فما نسب إلى الشافعي أو مالك يكون رواية له.

وكذا في كتب الفروع المختلفة، ففي «البل الحارثي» التواضع سنة مؤكدة  
عشر ركة يومضان جماعة صلا، وفي «الروضة المربع» التواضع سنة مؤكدة  
عشر ركة نعل ركنين ركنين في جماعة، انتهى.

نعلم أن سنة الجماعة إجماع الأربعة، وما نقله العبيد عن الطحاوي أنه  
حال إلى الأفضلية في البيت، بخلاف ما نقله عنه غيره، قال الحافظ وغيره  
وبناء طحاوي: فقال: إن صلاة التواضع في الجماعة واجبة على الكفاية، اهـ.  
نكر بيان الطحاوي في «شرح معاني الآثار» إلى الأول.

وقال النووي في الشرح مسلماً: احتسروا في أن الأفضل صلاتها مفرداً  
في بيته أم في جماعة في المسجد؟ فقال الشافعي وجيهون أصحابه وأمر حبيبة  
وأحمد وبعض المالكية وغيرهم: الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر بن  
الخطاب والصحابة - رضي الله عنهم - واستمر عمل المسلمين عليه لأنه من  
شعائر الطاهرة تأتبه صلاة العبد، وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية:  
الأفضل فرائض في البيت، اهـ.

نعلم ما قاله العبيد هو مذهب بعض الشافعية. ولا يذهب عليك أن  
اختيار المولى لنفسه البيت مفيد بعدم تعطيل المساجد كما صرح به في  
امختصر خليل.



الفضل بن عمر: سمعت قال الناجي<sup>(١)</sup> رُفعت هذه النعقة فيما رأيت من الشيخ دعاء، وذلك وجه الصواب على حصول الكوفي، وأما البصريون فإما تكبر عاظم سمعت ما شاء الله تعالى، لأن نعم عدهم فعل فلا تنص به إلا ناء، انتابت. اهـ. قلت: وإما وجود في الشيخ التي بأندلس ثلثاء، فهو على مذهب الصريين، واستادهم الزرقاني، والندعة عند أبي الجماعة الكبرى لا أصل ليرابح، ولا أصل للجماعة، ويوسمها سمعت لأن أصلها سنة<sup>(٢)</sup>، والندعة ممنوعة تكون خلاف السنة، وهذا يصرح به بأنه أول من جمع الناس في قيام رمضان على إقام واحد بالجماعة الكبرى، لأن الندعة ما ابتدأ بجمع المستمع، ولم يقدعه غيره، وأراد بالندعة اجتماعهم على إقام واحد لا أصل للتراويح أو الجداة. ما بينهم كانوا قبل ذلك يصلون أرواعا كل بمسبه ومع شرفه.

وقال ابن تيمية في المنهاج السنة<sup>(٣)</sup>: إجماعها ندعة لأن ما فعل النداء، ندعة لغة، وليس تلك ندعة شرعية، فإن الندعة الشرعية التي هي خلاف ما فعل يعبر ذلك شرعي، اهـ.

قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: سماها ندعة لأنه يلو لم يمس الاجتماع لها، وشربها ما أحدث على غير ذلك - ق. - وتطلق ندعة على ما قبل السنة، وهي ما كان حكمه في عهد النبي، ثم تنظم إلى الأحكام الخمسة، وحديث: لكل ندعة صلاة إمام محصور، وقد رُغب فيها عمر.

وقال الناجي<sup>(٥)</sup>: بالندعة في الأصل إحداء أصريه يمكن في زمانه يلو.

(١) المستدرج (٢٠٠/١)

(٢) مطبوع الاستدراك (١٢٢/٥)

(٣) (٢٢٢/٢١)

(٤) (٢٣٨/١١)

(٥) عمدة المفاتيح (٢٦١/١)



وهي على نوعين: إن كانت، مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي بدعة حسنة، وإن كانت مما يندرج تحت مضجع في الشرع فهي بدعة مستفحصة، انتهى. هذا، وقد عرفت أنه لا يمكن إطلاق الثبوت على أصل الدوايح، أو نفس الجماعة فيها.

وقد ثبت كلا الأمرين من فعله عليه وأقواله الكثيرة المشهورة، وأقوال النصحاء وأفعاله، كما لا يخفى على من له أدنى نظرة عن كتب الروايات، فإنه عليه كان رغب في قيامه، وقد أقامه بنفسه الشريفة في عدة ثبات.

وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي رواية أبي هريرة: كان رسول الله عليه يرغب في قيام رمضان، الحديث تقدم في المتن.

قال المستدرج في «ترغيبه»<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس عن النبي عليه قال: من أدرك شهر رمضان بمكة فصامه وقام منه ما يسير كتب الله له مائة ألف شهر رمضان المعد، رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، ولا يحضرني الآن منه.

وعن سلمان قال: حفظنا رسول الله عليه في آخر يوم من شعبان، فقال: «يا أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم» وفيه: «جعل الله صيامه فريضة وقيام ثلثه تطوعاً»، الحديث رواه ابن خزيمة في «صحيحه» وقال: صحيح الخبر، ورواه من طريق أبيه، ورواه أبو الشيخ ابن حبان في «الثواب» باختصار عنهما، ورواه الحطاب والأسبغاني في «الترغيب».

وعن أبي هريرة: قال رسول الله عليه: «أظلكم شهركم هذا بمحلولوف رسول الله عليه ما مر بالمسلمين خير خير لهم منه، ولا نزل بالمصافقين شهر شر لهم منه، بمحلولوف رسول الله عليه إن الله ليكتب أحمره ونوافله من أن يدخله» الحديث، رواه ابن خزيمة في «صحيحه» وغيره.

(١) (٢٤٢)

(٢) أخرجه ابن ماجه في «تساوي» (٣١٧٧) رم صيام شهر رمضان بمكة.



وفي حديث عبد الله بن عباس: «ما ملائكتي» روى عنه إبراهيم بن صيراف، شهر رمضان، وفيما هم رضائي ومغترني الحديث، روى أبو الشيخ ابن حبان في كتاب التواريخ، واليه في اللفظ له، وليس في إسناده من أجمع على صحته.

وعن عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ في رمضان مضى يفتكه على الشهادة، فقال: «مر فم رمضان الحديث» روى النسائي، وقال: هذا خطأ، والصواب أنه عن أبي هريرة، وفي رواية: «من الله فرخص رمضان وسنت لكم بقية الحديث»<sup>(١)</sup>.

قلت: أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن أبي شبة والبيهقي. وعن عمرو بن مرة الجهني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أ رأيت إن شهدت أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، وصليت الصلاة الحسنى، وأديت الزكاة، وصمت رمضان، ونمته فبئس ثواباً قال: «من صدقير والشهادة» روى الضراري وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم، وإليه ما لا بأس به، كذا في الترقية المستند.

وأخرج الحاقم<sup>(٢)</sup> حديث النعمان بن بشير في قصة ليلة ثلاث وعشرين، وحسن وعشرين، وسبع وعشرين، ثم قال: حدثت صاحب علي شرط البخاري، وأما يخرجده، قال: وفيه التلخيص، وأوضح أن صلاة التراويح في محافل المسلمين سنة مسوقة قد كان علي بن أبي طالب يوجبها، وعمر على بإقامة هذه السنة، وهي أن قاموا، ثم

قلت: ولروايت في هذا الباب كثيرة، سريعة في أن النبي ﷺ صلاة، والاصحاح كتاباً، وهذا هو الأوسع، متفرق من إسناده إلى علي بن عمر بن

(١) اطراف الترقية للحدادي (١٠٥).

(٢) مستدرک (١/٢٢٠).



لعضباء، ثم استقر الأمر في خلافته على عنوان ركعة، كما استقر الأمر في خلافته على ضرب الثعالب في الخمر، وكذا استقر الأمر على وجوب التمسك بالنساء الحنانيين، وكذا استقر الأمر على اسمي من بيع أمهات الأولاد، وكذا استقر الأمر على أربع تكبيرات الحمد لله، وكذا استقر الأمر على الفداء في خلافه عندئذ ولما نظرنا كتبنا المبتدئ في: أي فرق بين الفروخ وبين هذه الأمور كلها؟

قال من سواي الرواية فقد انقلب التصحاح على أعقاب. كانت من عهد عمر بن الخطاب ولم يخلط أحد منهم فأنزلهم إجماعاً ولا تجمع الصحابة على أمر إلا إذا كان معروفاً منهم فعلة به. فمستند الإجماع قوله فإذا، ثم تكون إحداهن غير الآخر الأخر معنى العشرتين، وجميعهم معنى إجماعهم وجمعهم.

وعمر بن الخطاب بن أبيس القُدَني قال: كنا نفوم في عهد عمر في المسجد، فبصرنا رجلاً مرفقاً، وحملاً مرفقاً، وكان الناس يسجلون إلى أحسنهم صيرة، فقال عمر: أراهم قد اتخذوا الصراطَ أعالي. أما والله إن استطاعت الشجران، وهم يمشون إلا ثلاث نبال حتى أسر أبناً فضلى بهم، رواء سخاري في أخوار أعمال العباد، وإن سعد وجهه والفرابي، واستند صحيح، قاله المصنف<sup>(١)</sup>.

وهذا نص في أن التغيير كان فليحتم على إمام واحد، قال س رداً على  
 أبي كما رعب بعضهم أنه مئة عمره، لأن الناس كانوا يصولون لأنفسهم قُرشي،  
 وإنما فعل عمر ليخفف عنهم، فجمعهم على إمام واحد، بكتفيهم القراءة، ويعرهم  
 التسمية. اهـ

رفاق الشيخ زين نبيه في المنهاج سنة ١٢٧١: فاذن ان ناس كانوا

(2017) 11:1–10

1984-85 100







٤٢٤٣ - وحدثني عن مالك، عن محمد بن يوسف، عن

.....

أن صلاة أحسن، في أول جماعة أفضل، والوقت المقضون قد سخص العمل فيه بما يوجب أن يكون أفضل عنه في غيره.

كما أن الجمع بين الصلوات بعمره، والعودة أفضل من التدين بسبب أوجب ذلك. وإن كان الأصل أن فعل الصلاة في وقتها أفضل، والإيراد بأنهم أفضل، لكن الصلاة يوم الجمعة غريب الزوال أفضل، قاله ابن بemie في كتابه التمهيد.

قلت: ويؤيده ما روى بطريق أنه عنه الصلاة والسلام صلوات التراويح في النبلي الشاذ في لون التليل، والأوجه عادي في مراد عمر أنه ذات في الإطالة، يعني أو يطيلون التراويح (أو فتلاح، يعني المسجود، هو الأفضل، وانساعه التي باسمه فيها بعد الفرج هي الأفضل من الأولى.

وقد ثبت الإطالة من النبي ﷺ إلى ما فتح

وقد أخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن أنس بن مالك قال: قال عمر: إنكم تسمعون تفعل الليل آخره. وأخرج عن ابن عباس قال: دعا عمر لأبنته عاتكة، يعني المسجود، فسمع هبة الناس، فقال: ما هي؟ قال: هبة النفس حيث خرجوا من المسجود، قال: ما بقي من الليل غير ما ذهب عنه. وغير ذلك من الآثار صرحه في أن نريد نمر كان إلى لإزالة حتى المسجود

٤٢٤٣ - مالك عن محمد بن يوسف، بن عبد الله بن يزيد الكندي أنس بن الأخرم، نفع، من رواية النخعي، مات في حدود سنة ١٦٥هـ (عن) حمد لأمة. رتبني - خاتمة، وفيه: عنه للكتاب بن يزيد، بنحبة مرابي، ابن سعيد بن سلمة الكندي صحابي له حديث، رجع به في حجة النوازع، وهو

(١) - محمد بن أبي شعيبه (٢٩٨هـ)







ولا أعلم أحدا قال فيه إحدى عشرة إلا مالكاً، ويحتمل أن يكون ذلك أرباً ثم  
جاءت عنهم بطول القيام، وتقليلهم إلى إحدى وعشرين، إذا أن لأغلب عدي أن  
لونه إحدى عشرة وهم أنبيى

إن الكرخاني ولا وهم، مع أن التجمع بالاحتمال الذي ذكره قريب، وبه  
جميع البيهقي، ويقول: القصة ما ذكره، ليس كما قال<sup>(١)</sup>، على رواية - حسب من  
مصور من وجه أحد من محمد بن يوسف فقال إحدى عشرة ركعة

قلت: لكن قال البيهقي روى في المصنف عن دود بن قيس وغيره عن  
محمد بن يوسف عن الحسن بن يزيد أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -  
جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب ونسب القذافي، على إحدى وعشرين  
ركعة، الحديث.

وروى البخاري عن محمد بن الحسن عن الحسن بن يزيد قال: ذكر القدر  
على عهد عمر ثلاث وعشرون ركعة، وروى محمد بن نصر عن مقيام الدين<sup>(٢)</sup> عن  
رواية يزيد بن حصيفة عن الحسن بن يزيد قال: إنهم كانوا يقومون في عهد  
عمر - رضى الله تعالى عنه - بعشرين ركعة، انتهى - ولا اختلاف عما محمود،  
على الاختلاف المؤثر.

قال الدارمي<sup>(٣)</sup>، يحتمل أنه أمرهم بإحدى عشرة ركعة، بطول القراءة يقرأ  
الدرمي، ثم يقرأ في الركعة، ولما ضعف الخبر أمرهم بثلاث وعشرين ركعة على  
وجه التخييل عنهم، واستدرك بعض الفضيلة بزيادة الركعات، أو محذراً

قلت: والظاهر عندي ما رجحه بن عبد البر، لأن حلق المراتب نفس في  
أنها كانت عشرين ركعة، لكن اتهم عندي فيه من محمد بن يوسف، لأن نسخة

(١) عمر: أن الخبر (٢٢: ٢٢)

(٢) المعجم (١٠: ١٢٠٨)



أبوهم إلى الإمام أبعد من نسبة إليه، ويؤيده رواية سعيد بن منصور، وقد روى  
 يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أنهم كانوا يقومون في عهد عمر بن  
 الخطاب - رضي الله عنه - عشرين ركعة، ذكره في التهذيب<sup>(١)</sup>

قلت: ويمكن توجيه آخره غير ما تقدم، وهو أن يقال: إن رواية إحدى  
 وعشرين باعتبار مجموع ما صلياه، وإحدى عشرة باعتبار كل واحد منهما،  
 فكان يصلي كل واحد منهما عشراً عشراً، والواحد انواراً يصلي مرة هذا ومرة  
 هذا، فيصبح النسبة إليهما معاً، وعلى هذا لا يحتاج إلى وهم أحد، ولا  
 يخالف سائر الروايات الواردة في الباب.

والأفقد أخرج بن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد أن عمر - رضي الله  
 عنه - أمر رجلاً يصلي بهم عشرين ركعة، وأخرج أيضاً عن حسن بن  
 عند العزيز، أن أبا كان يصلي بالناس في رمضان بالمدينة عشرين ركعة، ويوتر  
 بثلاث

قال المصنف في «شرح البخاري» جمع تسبعتي بأنهم كانوا يقومون  
 بإحدى عشرة، ثم قاموا بعشرين، وأوتروا بثلاث، وقد غلبوا ما وقع في زمان  
 عمر - رضي الله عنه - كالأجماع، انتهى.

قال السيرافي: في «المصابيح» كان عمر - رضي الله عنه - لما أمر  
 بالترابيع اقتصر أولاً على العدد الذي صلاه النبي ﷺ، ثم زاد في آخر الأمر،  
 قال الشعراني في «كشف الثغمة»: كانوا يصليون في أول زمان عمر - رضي الله  
 عنه - ثلاث عشرة ركعة، ثم عمر - رضي الله عنه - أمر برفعها ثلاثاً وعشرين  
 ركعة، ثلاث لها وتر، واستقر الأمر على ذلك، قاله النيموي<sup>(٢)</sup>.

(١) مثل المجاهد (٤/١٦٠).

(٢) انظر آثار السنن (٢/٥٤).











قلت: رواية أصاب وهم كما تقدم، وإن لم يكن بها أحد من الأئمة. ومثل قول الشيخ في الإمام أحمد ونحوه، قال العبد في شرح الصحري<sup>١</sup>، قد اختلف العلماء في العدد المستحب في قيام رمضان على أقوال كثيرة، فنبه على إحدى وأربعين، قال النعماني: رأى بعضهم أنه يفتي إحدى وأربعين ركعة مع التبر، وهو قول أهل المدينة.

وذكر من عدد التبر في الاستذكار<sup>٢</sup> عن الأسود بن باهنا: كان يفتي أربعين ركعة، ويوتر بسبع. هكذا ذكره، وقبله، قال وثلاثون. رواه محمد بن نصر عن ذلك، قال: يستحب أن يقوم الناس في رمضان بثمان وثلاثين، ثم بعد الإمام والناس، ثم يوتر بهم بواحدة، قال: وهذا العمل بالمدينة في التبر، قد يقع ومائة سنة إلى اليوم هكذا، وتلك سبع ركعتين من التبر مع قيام رمضان، ولا فالصغير عن ذلك ست وثلاثون، وفرد بثلاث، وقيل: أربع وثلاثون، وحكي عن رواية من أورد في العشر الأولى، وقيل: ثمان وعشرون، وحكي عن رواية في العشر الأخيرة، وكان ابن جبير يفعل في العشر الأخيرة، وقيل: أربع وعشرون، ويروي عن ابن جبير، وقيل: عشرون، وحكاها النعماني عن أكثر أهل العلم، ويروي عن عمر وعلي وغيرهما من الصحابة، يسي إنهم، وهو قول أصحابنا لصحبه، اهـ.

قلت: بل هو قول رائد الأربعة، قال العيني: وأما الغائبون من التابعين فثبث بن شاذان، وأبو مزيكة، وشاذان الهمداني، وساد بن أبي رباح، وأبو الحسن، وسعد بن أبي الحصين، وأبو الحسن النعماني، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن

١ - نسخة نقلا عن (١٠١/١٠٢).

(١٠٢/١٠٣)



قال ابن عبد البر: هو قول جمهور العلماء، إنه فان المكفرون والشافعي وأكثر الصحابة، وهو الصحيح عن أنس بن كعب من غير خلاف في الصحابة، قال في المحنى<sup>(١)</sup>: ويوم شهر رمضان عشرون ركة، يعني صلاة التراويح. وأول من سئلا رسول الله ﷺ ثم ذكر الترويات الثلاثة على قدمه ركة في رمضان، ثم قال: واختار عبد أبي عبد الله فيه عشرون ركة. وبها أن الثوري وأبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: ست وثلاثون ركة، أي

بها في منيل المارسة<sup>(٢)</sup> في هذه الأحكام. والتراويح ستة مذكورة، وهي: عشرون ركة عند أكثر أهل العلم، وفان مالك الاختيار ست وثلاثون، انتهى. وأخبره في المنصورة<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر فيها غير هذه رواية، قال قال مالك: سمعت النبي الأُمير، وأراء أن ينقص من قيام رمضان الذي كان يقرمه الثامن بأستيفته، فقال ابن القاسم: وهو نسخ رتلونود أو كمة بالوثر. قال مالك: تنهت عن ذلك، ورفعت له هذا ما أتركت عليه الناس. وهذا الأمر القديم الذي لم أرل الناس غيره، فعلم بهاء أنه لم يقل أحدا من الأئمة الأربعة، ما نقل من الصحابة في المنصورة عنهم، إلا أن يكون رواية عن أحمد صبه كما هو رواية الصحابة عن الإمام مالك.

وقال ابن رجب في مقدمة المجتهد<sup>(٤)</sup>: «اختصا في المختار من عدد التركعات التي يقوم بها الناس، واختار مالك في أحد قوليه وأبو حنيفة والشافعي بأحسن ودأود القديم بعشرين ركة مرقه الوثر. وذكر ابن القاسم عن مالك أنه كان يستحسن ستا وثلاثين».

(١) المحنى: (١٦٧-١٦٨)

(٢) (١٠٠٠)

(٣) المنصورة: (١٦٠/١٦١)

(٤) (١٦٠/١٦١)



وسب اختلافهم اختلاف في ذلك. وثبت أن مالك روى عن  
 يزيد بن زريع، قال: كان الناس يتوهمون في زمان عبد بن  
 حمزة بن زريع، وأخرج ابن أبي شيبة عن داود بن حسن، قال: أقرت ابن  
 النعمانية في زمان عبد بن حمزة، وأما من خصه بمشهور من الفضلاء  
 ويروون فضلاء، وذكر ابن القمام عن مالك أنه الأمير الخليلي، يعني القمام  
 بن بشار الكوفي.

قلت: لكن منور المناقب يرجعنا لعشيرة، قال ابن الأثير المناقب،  
 وذكره صلاح التواريخ في رمضان، يعني عشيرة زريع بن فضال النخعي، وفي  
 التواريخ على التواريخ الكبير، وفي التواريخ وعشيرة زريع، وأما من  
 كان عليه من الفضلاء، أو حمزة، في زمن عمر بن عبد العزيز، كان  
 زبائين بن الشيبان، لكن الذي جرى منه الفضل سابقا وخلفا هو  
 الأول، انتهى.

قال في الفتح الرجاء، قال العلامة النخعي: أخرج أصحاب النخعي  
 وأحمد بن زاهر النخعي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال: كانوا يتوهمون  
 مني عهد عمر بن زريع، يعني عهد عثمان وعلي بن أبي طالب، وفي النسخة  
 عن علي، أنه أمر فضلاء بن يحيى وفضلاء بن زريع، قال، وهذا  
 كالحجاج، انتهى.

قلت: وإنما هي ... محببة التواريخ في عهد زريع بن فضال،  
 من النسخة التي عليها أصول النسخة، وما ورد فيه من رواية ابن  
 عباس متذممة فيها على أصحابهم، لكن مع ذلك، لا يمكن أن يكون في بيته جعل  
 عهد ومناقب أصحابه بنى ذلك، وإجماعهم على قوله بمنزلة النسخة على أن  
 لا يخلو عهد.



فمن نظر إلى تعامل الصحابة في أمر الشريعة . لا يثبت في أيهم إذا رأوا منكراً أكثروا الإنكار على ذلك وهذا نفوذه معنى لرواية ابن عباس، وقد ثبت تحديد العشرين دأباً الصحابة الكثيرة، قال لطفعلوي عمن والعمري<sup>(١)</sup> إنما ثبت العشرين بعدواطة الخلفاء الراشدين العباديين، ما عدا الصديق، والتجعة هي سنة رسول الله ﷺ، منها لك، وهذا إلهاء كذب. لا؟ وقد قال عبد الصلاة والسلام. عليك سني سنة الخلفاء ثم خدين المجتبيين من بعدي حضوا عليها بالنواخذ، وروى أبو معمر من حديث عروة الكندي: أن رسول الله ﷺ قال: استحدث بعدي أمية فأحبها إني أن ألتزموا ما أحدث عمر<sup>(٢)</sup>، هـ.

وحكى الحافظ عن الإمام أحمد بن حنبل ما جاء عن خلفاء الراشدين فهو من السنة، وما جاء من غيرهم من لصحية، ممن قال: إنه سنة لم أدمه، هـ. وقد ورد أن الله جعل الحق على شاك عمر - رضي الله تعالى عنه - وفيه، ذكر السيوطي بروية أحمد وكرمدي عن ابن عمر، ورواية أحمد وأبي داود والحاكم عن أبي نر، ورواية أبي يعلى والحاكم عن أبي هريرة، ورواية الطبراني عن بلال، ومروية ووقم عليه نسخة، وفي كتاب ما ثبت بالسنة والذي استقر عليه الأمر، ومنه من النصحية والتابعين ومن بعدهم هو معتبرون، هـ. وفي كشف الغمة: ثم أمر عمر بن الخطاب ثلاثاً وعشرين، ثلاث منها يوم واستقر الأمر على ذلك، هـ.

قلت: والآخر هي اثبات أكثر من أن تحصي، منها أقر الناس، رواه مالك

(١) نسخة الطحاوي (ص ٣٢٤).

(٢) أورد ابن حجر المصنف في الأمانة (١: ٢٢٤) في ترجمة عروب الكندي من طريق يوسف بن سعيد عن عبد الملك بن أبي نعيم محمد بن أبي عبيد عن عروب الكندي أن رسول الله ﷺ قال: . سمعك أبو جعفر. قال أبو جعفر الواري: هذا الحديث لم يصح مجهول ومبجح لم يعرف.



وإسناده مرسل قوي، قاله الشيخون، ومنها ما رواه البيهقي في «مصنفه» عن  
 الحسن بن زهير، قال: كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر  
 رمضان بعشرين ركعة، الحديث تقدم في «الموطأ» أيضاً بلفظ إحدى عشرة  
 ركعة، وتقدم أنه وهب، والصواب لفظ عشرين ركعة، وأخرجه محمد بن نصر  
 مكيًا الملقب، قال النسوي: إسناده صحيح، وذكر الكلام على رواه بسبب  
 وقال: قد صحح إسناده غير واحد من الحفاظ كالنوري في «الخلاصة» وابن  
 العرافي في «شرح الخريف» والسيوطي في «المصابيح»، وقد أخرجه البيهقي في  
 «معرفته».

قلت: وتقدم أنه أخرجه عبد الرزاق وغيره، ومنها حديث «حسن بن  
 سعيد: أن عمر بن الخطاب أمر رجلاً يصلي بهم عشرين ركعة، رواه ابن أبي  
 شيبة في «مصنفه»، وإسناده مرسل قوي، قاله النسوي.

ومنها عن عطاء قال: أدركت الناس وهم يصنون ثلاثاً وعشرين ركعة  
 في شهر، رواه ابن أبي شيبة، وإسناده حسن، قاله النسوي: قلت: وأخرجه  
 محمد بن نصر في «قيام الليل»، وبها: عن أبي الحبيب قال: كان يؤمنا  
 سويد بن غنيم في رمضان، فيصلي خمس ترويعات عشرين ركعة، رواه البيهقي  
 وإسناده حسن.

ومنها عن دفع عن ابن عمر قال: كان ابن أبي مليكة يصلي بنا في  
 رمضان عشرين ركعة، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وإسناده صحيح، قاله  
 الشيخون، وبها عن شعبان بن عبيد، أن علي بن زبيدة كان يصلي بهم في  
 رمضان خمس ترويعات وثلاثين ركعة، أخرجه ابن أبي شيبة، وإسناده صحيح،  
 قال النسوي: وفي كتاب روايات أخرى أكثر، فلا تخلو عن وهب، لكن بعضها  
 ضوي بعضاً.



فيها: حديث ابن عباس المرفوع: أنه ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والنوتر، أخرجه عنه بن حبيب، في مسنده، والسموي في مصنفه، وإسبرلي في التكميل، وإبيهي في مسنده: كلهم من طريق أبي نيفة إبراهيم، وهو صحيح، ومنها ما أخرجه أبيهي بسنده عن أبي عبد الرحمن نسجي عن علي، وقد دعا القراء في رمضان فأمر منهم رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة، قال: وكان علي موثر بهم، وروي ذلك من وجه آخر، قال النووي:

قال ابن نجيب في منهاج السنة<sup>(١)</sup>: لو كان بدعة فباحاً كما رعبت الرافض، لكان علي عليه السلام مزار أمير المؤمنين، وهو بالكوفة، فاحذر في ذلك جواره مجرى عمر بن الخطاب، بل روي عن علي أنه قال: «لو أنه غير عمر كما سار مساجدنا»، وروي عن أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً دعا قراءه، الحديث، انتهى.

قال اليموي<sup>(٢)</sup>: ومنها ما أخرجه أبيهي بسنده عن أبي الحسن، أن علياً أمر رجلاً أن يصلي بسلام خمسين نوحاً عشرين ركعة، وفي إسنده ضعف، قال بن الترمذي: «أظن أن ضعفه من جهة أنه بعد النقل، فإن كان كذلك، فقد راعه غيره ثم سطر».

ومنها ما ذكره علي السبيعي في كتبه حديثاً: «عزاد أن أصبح عن أسير من كعب: أن عمر أمره أن يصلي في رمضان فقال: إن الناس يسمونهم القهار ولا يحسمون أن يشاروا فلو قرأت عليهم بالعجل، فقال: يا أمير المؤمنين هذا شيء، ثم يكره، فقال: قد علمت، ولكنه حسن، فعدلي بهم عشرين ركعة».

(١) (٢٠٤/٢).

(٢) انظر: «التعاليق الحسن على آثار ابن» (٥٧/٦).



٦٠٢٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، أَنَّهُ سَمِعَ الْأَعْرَجَ يَقُولُ: مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا فِيهِمْ يَلْعَنُونَ الْكَافِرَةَ فِي رَمَضَانَ، .....

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده، والبيهقي معلقاً، ومحمد بن نصر عن شبيب بن شكل أنه كان يصلي في رمضان عشرين ركعة وأبو زر.

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده عن أبي البختري: أنه كان يصلي خمس ترويعات في رمضان، ويصلي ثلاثاً، كذا في «آثار السنن»<sup>(١)</sup>.

ومنها ما رواه محمد بن نصر بسنده عن الأعرج عن زيد بن وهب قال: كان عبد الله بن مسعود يصلي لنا في شهر رمضان، قال الأعرج: كان يصلي عشرين ركعة، ويوتر بثلاث، قاله العيني<sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> عن أبي الحسن: أن علياً أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة، وأخرج عن حسن بن عبد العزيز: أن أياً كان يصلي بهم في رمضان بالمدينة عشرين ركعة، وعن الحارث: أنه كان يؤم الناس في رمضان بعشرين ركعة، وأخرج محمد بن نصر عن محمد بن كعب القرظي: كان الناس يصلون في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في رمضان عشرين ركعة، العجلي.

٦٠٢٤٥ - (مالك، عن داود بن الحصين، بمحدثين مصنفاً) (أنه سمع الأعرج) عبد الرحمن بن مرمز (يقول: ما أذركت الناس) أي أصحابه والتابعين (إلا وهم يلعنون الكفرة) قال السجد: الكافر الجاحد لأنعم الله تعالى، وجمعه كفار وكفرة (في رمضان) يعني في الوتر، والمراد به الثنوت.

(١) (٢/٥٥).

(٢) معلة القاري (١/١١/٢٧٧).

(٣) معصوب ابن أبي شيبة (٢/٢٨٥).



واختلف الأئمة الأربعة في أن العنود يقرأ أم لا ؟ وهذا أحد المسائل الأربعة المختلفة بين الأئمة في الفتوت، وسيأتي بيان المعنونات الأربعة في فتوت الصبح

قال ابن رشد في «النداية»<sup>(١)</sup> أما اختلافهم في الفتوت، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يفتن فيه، ومنعه مالك، وأجاز الشافعي في أحد قوليه في النصف الآخر من رمضان، وأجاز قوم في النصف الأول من رمضان، وقوم في رمضان كله، والسبب في اختلافهم في ذلك اختلاف الآثار، انتهى

قال الزواجي<sup>(٢)</sup> وروى المصنفون وابن وهب عن الإمام مالك، أن الإمام كان يفتن في النصف الآخر من رمضان، بعد الكفارة ويؤخر من حلقه، وروى ابن نافع عن مالك، أن تقرأ، وأصح إن شاء الله، وإن شاء ترك، وروى المصنفون أن مالكاً قال لا يفتن في التوت أي لا في رمضان ولا في غيره، قاله الزواجي

فعلم بذلك أن للإمام مالك فيه ثلاث روايات، وهذا يختلف تغية المذاهب في بيان مذهبه، فقل ابن قدامة في «المغني» مدحه مثل الشافعي، وابن رشد نقل عنه خلاص الشافعي، وهو - صاحب المذهب - أدرى بمذهب إمامه، ولأجل ذلك اعتمدنا على كتب تروعه في بيان مسائلهم.

أما السادة الساقطة فذهبوا إلى استحباب قنوت الصبح دائماً، واستحباب قنوت الجنز في النصف الآخر من رمضان، كما هو موضح في كتبهم من «التوضيح» و«شرح الإقناع» وغير ذلك.

وأما السادة المالكية فكانوا يستحب قنوت الصبح كما سيأتي في محله.

(١) بداية المجتهد (١/١٠٤-١٠٥)

(٢) شرح الزواجي (١/٢٣٩).



وأنكروا فتوت الوتر في التسنين عجباً، فإن الياحي<sup>(١)</sup> وعن مالك في ذلك روايتان إحداهما هي القصوت في الوتر خمسة، وهي رواية ابن القاسم وعليها وثانية أنه مسح في النصف الآخر من رمضان، وبه قال الشافعي، اهـ.

قلت: والبعثت عنهم الأول، واختاره في المدونة<sup>(٢)</sup> فقال في الحديث الذي يدره: ما أدركت الناس إلا وهم يلعبون التمرة في رمضان، قال يونس عليه السلام: ولا أدري أن يعمل به، ولا يعنت في رمضان لا في أوله ولا في آخره، ولا في غير رمضان، ولا في الوتر أصلاً، اهـ.

وهي السبغية، وتندف قبوت من صحيح فقط، لا وتر، ولا يغفل في صدر الحيلوب عند المعاجزة إلى، خلافاً لمن ذهب إلى ذلك، انتهى.

فيذهب جماعة الحنفية في ذلك أن اقترنت في الوتر تسعة في جميع السنة، قبل التركيع كما عليه سائر مشايخهم بلا خلاف، فيها لرواية ابن أبي شيبة بسند عن علفمة أن أبا بصير وأصحاب النبي يذبح كانوا يفتنون في الوتر قبل التركيع.

وأخرج رحمه في كتاب الأثر<sup>(٣)</sup> عن إبراهيم، أن ابن مسعود كان يفتن اسمه كذا في الوتر قبل التركيع، وأخرج عن إبراهيم أيضاً أن الفتوت هي الوتر واحد في شهر رمضان وغيره قبل التركيع، الحديث.

ومذهب جماعة الحديث في قبل التركيع<sup>(٤)</sup>، وبغيت في الوتر في التركيع الأخيرة في جميع السنة، وقدره القسوت في غير الوتر إلا أن ينزل بالمعتمدين نازلة غير الطاعون، فمن أمام الوقت خاصة الفتوت في غير الجمعة، اهـ.

(١) سنن أبي داود (١٠٠/١)

(٢) (١٤٥)

(٣) (١٤٤-١٤٥)







بكعبه، وثلاثاً شاماً بيده عن اليمين مسبوقة ركعته، وإن الشاذل أتاه في شفعته.

(٢٤٦) ٧ - وحديثني عن مالك، عن سيد الأئمة أبي بكر

قزويني سمعت ابن عمر: ثلثاً بصرف .....

قال القاري: الجمع بينه، وهي صلاة صحيحة بحذف الماء (ركعات) وهذا بعد أن حلت الصلاة عن القراء، والمعتن (فإذا قام) القاري (سها) أي سورة الشرة (أي اثنتي عشرة ركعة) أنه دليل على أن التراويح أكثر من تسلي ركعات صلاة لما توجه (وإن الناس) بالرفع (أنه قد خفف) (الجماد).

وعلم أن تعويل القوام في التراويح الفصل، وكان أبي ونعيم انداري معروفاً بالعبادة، وفراً مشهور في رفته بالعبادة، وإن أبي حليكة يقرأ في ركعة نحو فاطر، وأبو محار يخبر في كل سبع، وقال عمر بن مالك: أوردت الناس في رمضان يربطون يوم الحياض ستمسكون، هذا من طول القيام<sup>(١)</sup>.

(٢٤٦) ٧ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم (القاري) (أنه قال: سمعت أبي) أي بكر قبيل: اسمه وكنيته واحد، وليس، كنيته أبو محمد الأنصاري البخاري ثقة مدني فاضله من رتبة الستة الخلفاء في ماله على قول، وفي الشرح، مات سنة ١٤١هـ، وثبت غير ذلك.

ومما يجب التنبه عليه أنه رفع عنها التحريف في نسخ المشكاة<sup>(٢)</sup> وذكر هذا الأمر عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر، سمعت ابن حنبل رحمه فاضله، قال: عن أبيه وأبوه وأبوه وأبوه - رضي الله تعالى عنه - بأعوام كثيرة، فكيف يقول: سمعت أبي؟

(يقول: كنا نصرف) عن التنبه كما في نسخة، قال القاري: وإما سي

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٨٤) في الصلاة وحده.

(٢) خط، ابن أبي عمير (١٠١/ ٢١٩).

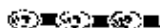






قال الهاجي<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي أن قيام رمضان كان أمراً مائياً عند الصحابة عسولاً، حتى أن الملاء كان يلتزمه ويتخذون من يقوم بهن في بيوتهن، اهـ.

قال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: لا خلاف في جواز إقامة العيد المباليغ فيما عدا الجمعة.



(١) - المصنف، (٢١٠، ٢١١)

(٢) - الاستبصار، (١١٠: ١١٧).



## (٧) كتاب صلاة الليل

(١١) باب ما جاء في صلاة الليل

(١١) ما جاء في صلاة الليل

هي من أفضل النوافل المبرّرات فيها، والأحاديث في فضلها كثيرة شتى  
قال الإمام الأئمة: أفضل الصلاة بعد تحريضة صلاة الليل، وفي صحيح مسلم<sup>(١)</sup>  
عليكم بصلاة الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وقُرء إلى ربكم، ومكفرة  
لتسيئات، ومتهدة عن الآثم، وقناة عافى. **فَلَا تَغْلُظْ نَفْسًا تُغْلِظُ نَفْسٌ مِنْ قُرْآنٍ**  
يُؤْتِيهِ قَالَ الطحاوي.

واختار ابن عبد البر: أنها سنة لمواظبة بين جنبها، قال: وفوق قوم إنها  
واجبة عليه، لا وجه له، لقوله تعالى: **لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**، أي  
صبيحة، والإجماع على نسخ الوجوب في حق الأمة، وشذذ عبيدة السلساني  
القمي، فأوجهه فقد حلت شاء، ولعلّ بأن معنى الآية: أي (أمة) هي  
فراقتك، قاله الرزقي<sup>(٢)</sup>.

قال الحسبي<sup>(٣)</sup>: ذكر من يظن أن النقص: إما حسن سبيلنا إلى  
قوله: **فَالْيَاكُوفُ لِلدَّجَالِ**، لأنها كتاب مريضة عليه ولحمير تطوعاً، ومنهم من قال: إنها  
كانت واجبة ثم نسخت فصارت نافذة، أي تطوعاً وزيادة في كثرة الثواب، وإنما  
الذين هاتوا أنها كانت واجبة عليه قالوا: سني كونها نافذة على الشخصين،

(١) أخرجه الترمذي في مسنده باب رقم (١١٦٦) راج (٣٥٣٣ و ٣٥٤٤)، ورمز في جامع  
الأصول إلى الترمذي، وما وجدته في صحيح مسلم، والله اعلم.

(٢) شرح المرواني (١: ٢٤١).

(٣) مسند الطحاوي (١: ١٦١).



في تربية تلك الزائدة على التصورات الخسرة، حصص بها من أملاك، وذكر بعض السلف أنه يجب على الأمة ما يقع عليه الاسم وهو قصر حطب شاة، وقال الشوكلي: هذا غلط ومردود، وقام السبل أمر مندوب وسما متأكد، اهـ.

وقال ابن القيم في الهدى<sup>(١٩)</sup> قد اختلف السلف واختلف في أنه هل كان فرضاً عليه أم لا؟ والطهستاني أحسنه بقوله تعالى: «يُؤْمِنُ أَتَى فَنَهَضُوا» لأنه قد أتى فأنه واجب في عدم الوجوب، وقال الآخرون: أمره بالسجد فيه ولم يحرم ما يشك، وأما قوله: زائدة فلو كان المراد به شطرنج لم يخصه بكونه زائدة نعم وإنما المراد الزيادة له، اهـ.

قال أبو بكر أحمد بن محمد في «حكم التزاة»<sup>(٢٠)</sup> لا خلاف بين المسلمين في منع عرض قيام الليل. وأنه مندوب إليه، سرت فيه، وقد روي عن أبي حمزة ثمار خيرة في البحث والتدريج فيه، اهـ.

قلت: هذا من حق الأمة. أم في حق النبي يتجوز فقد عرفت أنه فيه تأخير، قال الخطيب في «مناقب الملاح»<sup>(٢١)</sup> ذهب طائفة من العلماء وعلماء الأمويين من مشايخه إلى أن قيام الليل فرض عليه تلقاء وعلمى هذا فيكون صلاة تقبل مندوبة لأن الأئمة شيوخه فيه إجماع عبد الله، وقار حذقة. كان نظراً من هذا في حفا سنة، اهـ.

قلت: فالحاصل أن قيام الليل مختلف في حقه بين إجماع على أنه ليس بواجب في حق الأمة إلا من شئت والاختلاف في أنه مندوب أو مندوب ليس بعينه. واختلفت الأئمة كما هم في ترتيب التوافر باعتبار التأكد، محله كتب المروغ، لا يسه هذا المختصر.

(١٩) مراد السادة (١/ ٣٦٦)

(٢٠) (٣/ ٢٠١)







أَنَّهُ أَخْبَرَنَا أَنَّ غَابِرَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 هَذَا: إِذَا سَمِعَ مَرِيئًا تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَيْتِلٌ، بِعَلْبَةٍ عَلَيْهَا نَوْمٌ.....

قلت: والأسود هو أسود بن يزيد بن ميس السحمي، أم عمرو، أو أبو  
 عبد الرحمن بن أخي علقمة بن قيس، وكان أسير من عمه وخال إبراهيم السحمي،  
 من تابعي الكوفة، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، ورأى الخلفاء الراشدين الأربعة،  
 وسمع من أنبياء الصحابة مات سنة خمس وسبعين، كذا في رجال جامع الأصول،  
 ثم ههنا مسألة أصراية مختلفة بين أهل الفن، وهي: أن الرجل إذا روى  
 عن الثقة عنه عن فلان، فقال الحاكم هو مقطوع، ليس بمسلس، وقال غيره:  
 مسلس، وقال العراقي: كل من القولين خلاف ما عليه الأكثرون، فإنهم ذهبوا  
 إلى أنه متصل في سنده مجهول، قاله السيوطي في «التدريب»<sup>(١)</sup>.

قلت: ثم احتلوا في قبحه أيضاً، قال الحافظ: ولا يقبل حديث منهم،  
 ولو أنهم بلغوا التعديل، وهذا على الأصح، اهـ.

قلت: هو الأصح عند الحافظ، والا فليخبره فيه كلام، والبحث فيه  
 طويل، ولم يبق فيه الحاجة بعد أن نحضر أن أفسههم الأسود ثقة.

(لَهُ) أي الرجل (أخبره) أي سبباً (أَنَّ غَابِرَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعَ مَرِيئًا) زائدة (امرئ) مجرور لفظاً في محل اسم ما.  
 فإن المعجزة في «القاموس»: المرء مثله الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا  
 يجمع من لفظه أو سمع مروي، وفي امرئ مع ألف الوصل ثلاث لغات: فتح  
 الراء دائماً، وضمها دائماً، وإعرافاً دائماً اهـ.

(تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ) يعاندا (بَيْتِلٌ) ثم (بِعَلْبَةٍ) أي الرجل (عليها) أي على  
 الصلاة يوماً (نَوْمٌ).

قال الذهبي<sup>(٢)</sup>: هو على وجهين: أحدهما: يذهب به النوم فلا يستيقظ،

(١) «تدريب» تراوي (٢٨٢/١) في بيان المرسل

(٢) «المعجم» (٢١١/١)



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ أَنْ تُصَلَّى بِهَا عَشْرَةَ عَشْرَةَ مَرَّةً.

أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْوُجُوهِ ٤٠٠ بَابُ مِنْ تَوَارِيقِ الصَّامِ لَمَامٍ

وَالنَّبَاسِيِّ فِي ٦٠ - كِتَابُ نِيَامِ الصَّبْرِ ٦١ - بَابُ مَنْ كَانَ فِي مَسَارَةٍ يَأْتِيهِ  
فَعَلَّ بِهَا الصُّومَ

٢٤٨/٢ - وَهَذَا نُسَخِي عَنْ الثَّانِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ

عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ أَنْ تُصَلَّى بِهَا عَشْرَةَ عَشْرَةَ مَرَّةً

وَالثَّانِي أَنَّ بَشِيرَ بْنَ مَرْثَدَةَ عَنْهُ صَوْمٌ مِنَ الصَّلَاةِ فَهَذَا جَانِبُهُ مِنْ نِيَامٍ حِينَ

يَذْهَبُ عَنْ الصَّامِ الصُّومَ سَبِيحًا وَبِهِمَا تَرْجُوهُ فِي «الْفَتْحِ الرَّحْمَانِيِّ» الْفَرْقُ أَنَّهُ

لَهُ أَحَدٌ وَثَلَاثَةٌ أَيْ مَعَهُ ثَلَاثَةٌ

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِهَذَا يَسْتَمِلُ عَبْدِي وَمَوْلَايَ أَمْعَدًا أَنْ يَتَوَكَّلَ لَهُ أَمْرٌ»

فَرَأَى مَصْنَعَهُ، وَلَوْ عَمِلَهَا لَكَانَ لَهُ أَحْرَقٌ مَصْنَعُهُ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنْ تَسْقِ

بَنَفْسِيهَا أَكْمَلَ حَالًا، وَحُصِّلَ أَنْ يَرِيدَ أَنْ لَهُ أَحْرَقٌ بِهِ، وَيَحْتَسِبُ أَنْ لَهُ أَحْرَقٌ مِنْ

تَمَسُّ تِلْكَ الْأَصْدَاقِ أَوْ أَرَادَ أَحْرَقٌ بِأَنفُسِهِ عَلَى مَا فَتَنَهُ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ يَوْمَهُ عَلَيْهِ

مُتَّفَقًا، يَعْنِي لَا يَحْدُثُ لَهُ وَتَوَكَّلَ - جَرَّ الْأَمْعَادِ

٢٤٨/٢ - (الملك عن أبي النضر) فَنَحْنُ الصُّومُ وَتَوَكَّلَ الصَّامُ عَالِمٌ بِ

أَيِّ أَمْرٍ أَهْوَى عَمْرًا يَضُمُّ الْعَبْرَ الْمَنْ مَعَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَصْعَدُ وَالْإِمْنَانُ لَمْ يَنْ

أَيَّ سَلَمَةٍ بَيْنَ عِبَادِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرٍ (مَنْ عَالِمًا) أَوْ السَّامِعِينَ أَوْ جِوِّجَ النَّفْسِ أَوْ

أَيَّ خَالِفٍ كَتَبَ أَمَامًا، قَالَ الْقَارِي: أَيْ أَصْطَلَحَ عَلَى أَمْرٍ مُتَّفَقٍ

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «بِهِ» لَمْ يَخْلُفْهُ بِتَرْجُمَةِ الْمُخَارِجِ بِدَوْرٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى

الْقَرَارِ لِأَنَّهُ أَوْفَرُهَا كَانَ عَلَى الْقَرَارِ وَأَمَّا مَرْثَدَةُ فَرَى الْحَادِثَ الْأَمْرَ بِذَوْدِهِ

فَعَلَّى الْقَرَارِ الَّذِي تَأَمَّلَ عَلَيْهِ، أَوْ



بين ليلتي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبيلته، فإذا سجد عذرني، فقبضت رجلي، فإذا قام سقطتني، فقلت: والنبوت يومئذ ليس بيننا مضجع.

أخرجه البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة، ٢٢ - باب الصلاة على الفراش.

وصل في: ٤ - كتاب الصلاة، ٥١ - باب الاعتراض بين يدي المصلي، حديث ٢٧٦.

قلت: ولا يذهب عنيت أن لقناري حملته على المحاذ فشرحه - واضطجاع على هيئة النوم، كما تقدم، والعيني حمله على الحقيقة، كما سألني من كلامه (بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبيلته) جملة حانية، أي مكان سجوده، يعني كان مضجعه في جانب الفناء من مقلتي النبي ﷺ حتى إن رجليها نعل إلى مضجع سجوده ﷺ.

(إذا سجد) أي أراد السجود (عزمت) أي ضعن بأصبعه في، وكبستني لأقبض رجلي، قال الجوهري: غمزت الشيء، يبدى وغمزته بعيني - قال النووي: ﴿وإذا نزلوا هم يمشون﴾ (١)، وانمراد ههنا انعموا بالآية، وروى أبو داود بلفظ: فإذا أراد أن يسجد صوب رجلي فقبضتها فسجد، هـ. ووجه حجة لمن قال: إن لمس المرأة لا يفتن الطهارة.

(فقبضت رجلي) منعه الزام وتشديد اليد، (إذا قام) ﷺ (سقطتني) أي رجلي تنقية سقطتهما ورجلتي في رواية الأكثر، وفي بعض الروايات بإفراءهما.

(قالت) عائشة عندئذ أنها (ونبيوت) مددأ (يومئذ) أي حينئذ، والعرش يصر بأنوم عن الحبر، والله سبحانه إنما تأخذ في الميالي دون الأيام (ليس فيها مضجع) إذ لو كانت لتضرب رجلي، وما أحوجنا ﷺ للعرش.

قال العيني: وهذا يدل على أنها كانت راقدة غير مستغرقة في النوم. إذ







٣/٢١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَلَئَ

وَقَالَ أَيْضاً فِي الْحَدِيثِ: حَوَّارِ الصَّلَاةِ إِلَى النَّائِمِ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ، وَاجْتَبَاهَا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ وَلَا الْمُتَحَدِّثِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، كُنْهًا وَاهِيًا، وَهَذَا أَهْلَاهُ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، رُدِّعَ بِهِ الْخَطِيبُ، وَغَيْرُهُ. وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو لَا يَصَلِّي حَلْفَ رَجُلٍ يَتَكَلَّمُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَدَّ.

قُلْتُ: تَقْدِمُ تَوْبَتُ الْبُخَارِيِّ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الصَّلَاةُ عَلَى الْفَرَاشِ» وَتَبَيَّنَ الْعَبْسِيُّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ.

٣/٢٤٩ - (مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي) عَمْرٍو بْنِ الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ قِصَّةُ الْحَوْلَاءِ بَيْتِ تَوْبَةٍ، أَدَّ قُلْتُ: وَسَيَأْتِي هَذِهِ الْقِصَّةُ عِنْدَ الْمَصْنُوعِ أَيْضاً (إِذَا تَعَيَّنَ) فَتُفْتَحُ الْعَيْنُ، وَتُغْلَطُ مِنْ ضَمِّهَا، وَأَمَّا الْمَصَارِفُ فَيُضْمُّهَا وَتُفْتَحُ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْقَازِي<sup>(٣)</sup>: فَتُفْتَحُ الْعَيْنُ وَيُكْسَرُ، أَدَّ. وَقَالَ الْمَجْدُ: الْعَاسُ بِالضَّمِّ الْوَسْنُ، أَوْ فَتْرَةٌ فِي الْحَوَاسِ، عَنِ كَسْبٍ فَهُوَ نَاعِصٌ، أَدَّ، وَفِي «الْمَجْمَعِ»: الْعَاسُ هُوَ الْوَسْنُ، وَأَوَّلُ النَّوْمِ، وَهُوَ مِنْ نَابَ نَصَرَ، وَهِيَ رِيحٌ لَطِيفَةٌ تَأْتِي مِنَ قِبَلِ الدَّمَخِ تَغْطِي عَلَى الْعَيْنِ، وَلَا تُصَلِّي إِلَى انْقِلَابِ، فَإِذَا وَصَلَهُ كَانَ نَوْمًا، أَدَّ. وَقَالَ الْقَازِي: «الْعَاسُ أَوَّلُ النَّوْمِ، وَمَقْلَعَتُهُ».

(١) «صحيح البخاري» (٣/٦١/٢١٥).

(٢) «مفردات الزُّرْقَانِيِّ» (١/٢١٢).

(٣) «معجم اللغة العربية» (٣/١٥٤).







حسبي بذنوبي، عليه الصلاة والسلام، من حدثكم إذا صلى وهو ناعس، لا يدرى  
تعدت ركعتيه، أو لم يتعدت، فليست بحسنة.

(الخرجه البخاري في ١ - كتابه، موضوع، ٥٢ - باب الوضوء من النوم)

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٣٦ - باب أمر من صلى في صلاة،  
أو استعجم عليه القرآن أو الذكر أن يرقط، يلع، حدث ٢٢\*.

والأمر للشد ذلك المرقط، وقال الفاري: فيترك عليه الواب ويكره له  
الصلاة، حيث احتى يدعه عنه النوم، وهو عني ثقل بهجم على القلب فيفطمه  
عن معرفة الأثمة، قاله أبو ذؤاني.

إذن أحذركم! على ترك الصلاة التي يسرعها (إذا صلى وهو ناعس) صلاة  
حالية يريد أنه إذا صلى في حالة غلبة النوم (لا يدرى) ما يعمل فحذف المفعول  
للعلم، وأسألف بيان قوله (عليه يدعه يستعصر) بالرفع فيهما، أي يريد أن  
يدعو ويستعصره (فيصير) بالنصب على أنه جواب الترجي، وجوز الرفع على  
أنه محذوف على يستعصر، وفيه: بالنصب أولى، فأن الفاري (الشمه) أي يدعو  
عليها

وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز لصوم سب نفسه، فإن قبل، طاهر الشرع  
بفتضي أن ما يخرج من لسان الإنسان من غير احتياط لا يعتبر به فكيف بما  
يخرج في حالة النعاس، فإن هذه الحالة حالة عدم الشعور فكيف، يكون علة  
للمنع الصلاة، فقد رفع عن الأمة الخطأ والبيان؟ فبما سلم أنه لا يخرج من  
لسانه بدون اختيار لا يكون فيه ثم ولا مؤاخذه، ولكن بمكر أن يكون سهواً  
فما يترتب عليه من الغور باعتبار التسيب كالمسلم، إذا نأونه خطأ لا علم لا  
يأتى، ولكن يترتب عليه أثموت نسبياً.

وقد روى جابر مرفوعاً: «لا تدعوا على أنفسكم ولا على أولادكم».



١١٦٤١ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١).  
 ١١٦٤٢ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٢).  
 ١١٦٤٣ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٣).  
 الحديث، وظاهره أن الإنسان لا يقصد في الدعاء طلب هلاكه، ولا هلاك أولاده، وأمواله، ولكن يقصد عنه في التعبد لك الكائنات، ومع هذا صمم عنه بجملة لأنه يوافق سائر الإجابة يستدرك، نعم، فكما هذا، والله تعالى أعلم.

١١٦٤٤ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٤).  
 ١١٦٤٥ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٥).  
 ١١٦٤٦ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٦).  
 ١١٦٤٧ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٧).  
 ١١٦٤٨ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٨).

١١٦٤٩ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (٩).  
 ١١٦٥٠ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١٠).  
 ١١٦٥١ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١١).  
 ١١٦٥٢ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١٢).  
 ١١٦٥٣ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١٣).  
 ١١٦٥٤ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١٤).  
 ١١٦٥٥ - وحديثي من حديث أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يمت حتى يرى مقادير أعماله في ليلة السبت» (١٥).

(١) عرفت في التمهيد (١١٦٤١).

(٢) أخرجه شحاربي في كتابه «الإيجاز رقم الحديث» (٤٤)، باب آخره (١١٦٤١) إلى باب آخره.

(٣) أخرجه مسلم في كتابه صلاة المسافر رقم الحديث (٢٧١٥)، باب نصيبه من صلاة الليل من غير صلاة.



قلت: وأخرج البخاري لقصة في «صحيحه» هي الإيسار والشيخند، ولمعه عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة، فقال: من هذه؟ قالت: فلانة، فذكر من صلاتها، قال: «مدا عليكم ما تطيقون» الحديث.

قال المحققان ابن حجر<sup>(١)</sup> والعمري: فلانة - أي الحولة الأسدية - قال المحققان كذا في حديث هشام «دخل عليها وهي عندها»، وفي رواية الزهري: «أن الحولة مرت بها»، فظاهره التعابير، فيحتمل أن تكون المرأة امرأة غيرها من بني أسد أيضاً، أو أن قصتها تعدلت، أو أن لقصة واحدة، وبين ذلك رواية ابن إسحاق عن هشام في هذا الحديث - ولمعه - «مرت برسول الله ﷺ الحولة» بنت ثورث، أخرجه سعيد بن نصر، فيحمل على أنها كانت أولاً غطف عائشة، فلما دخل النبي ﷺ على عائشة قامت المرأة فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذنبيها، فسأل عنها، وبهذا تجتمع الروايات.

(تنبيه) بشكل على الحديث مدح عائشة إياها في وجهها، وأجاب عنه ابن الصنع، فقال: لمها نسب عليها الفتنة فمدحتها في وجهها، قال الحافظان: لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة، اهـ.

ثم هذه لقصة غير قصة زينب التي أخرجهما الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال: «دخل النبي ﷺ فابداً جبل مسود من الساورين، فقال: «ما هذا الجبل؟» قالوا: جبل لرسول، فإذا مئثر تملأت، فدار النبي ﷺ فلا، فخلوه ليصل أحدكم شفه ودا فتر فليغمد، انتهى. لكن الأمر المشترك بينهما الحديث عن الاقتصاد في العبادة والنهي عن التمسك - والأمر بالإقبال عليها بشهاده

(١) نضر: فتح البخاري (١/٢٧٦)، وصحيفة النوري (١/٣٠٠).







الكلهم عن العمل ما لكم .. ثم

وصله البخاري عن عائشة في: ٢ - كتاب الإيمان، ٣٢ - باب أحب العمل من  
إلى الله وأدومه.

وسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٠ - باب فضيلة العمل الدائم من  
قيام الليل وشيخه، حديث ٢٢٠.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: الملل: استقالة الشيء ونعوز الشيء عنه بعد محبته،  
وشو محال على الله عز وجل بالانقار، فإن الإسماعيلي وجماعه من  
المحققين: إما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً، وبزينة ما ورد في  
بعض طرق حديث عائشة: أن الله لا يعمل من الثواب حتى تعملوا من العمل،  
أخرجه ابن جرير.

قال القرطبي: وحيث المجاز أنه تعالى لما كان ينقطع ثوابه عن قطع العمل  
ملا لا عبر عن ذلك بالملل من نسبة الشيء باسم به، وقال الهروي: معناه لا  
ينقطع عنكم فضله حتى تسألوا سؤاله، وفرد غيره: لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة  
حتى يتناهى جودكم، وهذا كله ما عني أن «حتى» عني ما هنا في انتهاء العابة، وجميع  
معهم الرأى ويلها، فقبل: معناه، لا يعمل الله إذا مللتم، وهو مستعمل في كلام  
العرب كثيراً، وقال المازني: «حتى» بمعنى الواو، فالقيد: لا يعمل وأنتم تعملون.

(الكلهم) يسكون النكاف وضع اللام أي حدوا، وتحملوا (من العمل) أي  
من أعمال الخير، قال المعبي: الأعمال عام في الصلاة وشيخها، وحمله الباجي  
وعبره على الصلاة خاصة، لأن الحديث ورد فيها، وحمله على العموم أولى  
لأن العمدة بضم اللفظ، اهـ، قال عياص: يحتمل أنه خاص بصلاة الليل،  
ويحتمل أنه عام في الأعمال الشرعية، قال الحافظ ابن حجر: سبب ورود  
خاص تكرار اللفظ عام وهو التعمير (ما لكم به) أي بالمدامية علي (طالعة) وقرة  
ومقصود الخاتمة التهي عن تكلف ما لا يطاق، قلت: وهو الصواب.

(١) وضع المازني (١٠٣/١)



وقال القاضي: يحتمل المذهب (أي تكلف ما يسهل له طاقه، ويجعل الشيء من تكلف ما لا يعجز، والأمر بالاعتصاف على ما لا يظن، قال وهو أن لا يسبق، اهـ). وأحد نظائر الحديث حديثنا من الأئمة فيالإلزام بركعة قيام جميع الليل، فيه قال مالك مرة، ثم رجع عنه، وقال: لا بأس به ما لم يضر صلاة النصح، فإن كان يأبى وهو ناعس فلا يفعل، وإن كان إنما يذكره كسل وجشور فلا بأس به، وكذا قال كسبي لا تكرموه إلا لمن حتم، إن يضر صلاة النصح، فله التوقفي<sup>(١)</sup>.

قال ابن عابدين: صرحوا أنه بركعة نهي إذا حلف فوث النصح، قال العباس: قد قيل على أن الصلاة جميع الليل مكرهة وهو ما ذهب إليه الجمهور. وروي عن جماعة من السلف أنه لا بأس به، وهو روي به عن مالك إذا لم يضر من النصح، اهـ.

وقال في موضع آخر: قال الربيع: يقال للخاصي: كرمه ما لك، وقال عليه بصح منكره، وفي رسول الله ﷺ أسود، ثم قال: لا بأس به ما لم يضر ذلك صلاة النصح، فإن كان يأنه أصبح وهو نائم ولا، وإن كان به فتور وكسل فلا بأس به، انتهى.

قلت: وما يظهر منلاحظ أقوال المشايخ وأفعالهم هو ذلك الاعتصاف، وبمراسد على انطباع بنوع النسيء لعل الجمهور، ولا فاجمهور لا يظهر منهم التسع مطلقا، فقد تقدم قول مالك والشافعي، وتب ماقول جمع من الصحابي أن الإمام أو خليفة صلى الله عليه وسلم هو المصالح، أكثر من ثلاثين، ووردت أخبار الصحابة في إحياء الدنيا كلها، فالت امرأة سيدنا محمد حين أحياها، يريدون فعله إن تقنوه أو تركوه، فإنه كان يعجز الليل عنه.

(١) فتاوى الزرقاني (١: ٢٤٤).



وقال: ابن كثير في «تاريخه» في ترجمة سيدنا عمر: كان يصلي ركعتين  
 العشاء ثم يدخل فيه ثلاثاً يقرأ بهن في الفجر، وروي عن ابن عمر: إذا كانت  
 العشاء في جماعة إحدى مرة «الصل» وكان نائم اندرز يوماً ذلك الآية الواحدة  
 الليل كله حتى الصباح. سطر الكلام على أمثال هذه الآثار في «إقامة  
 الصلاة»<sup>(١)</sup>

وقد ورد في الآثار الكثيرة أنهم «مستحبون» الطعام مخافة السحر. وقد  
 تكرر بصور الشرايح من أول الليل. والآثار في الخبر عني كثيرة. هذا وقد  
 ورد مراراً إسماء النبي كنه. فقد أخرج عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا،  
 وابن حبان في «صحيحه»، وابن مبريد، والآنسباني في «كتاب التوقيف»،  
 وابن عساکر عن عطاء قال: كانت أمهاتنا أعينهم فأعجبنا ما رأيت عن  
 رسول الله ﷺ قال: «وأي شيء لم يكن عبداً إلا أتاني دلف» فدخل معي ثم  
 «حامي» ثم قال: «أترى العبد لربي» فقام فركض، ثم قام يصلي نكح حتى  
 سالت دبره على صدره، ثم رجع فركض، ثم سجد فركض، ثم رفع رأسه فركض،  
 فلم يزل كذلك حتى طلق يده بالصلوة، الحديث.

تدلى مني أن شيء غاشية نيام الليل كنه محمول على غالب الأحوال كنه  
 أن سر علم الزبائن على استاذي غيرة ركنه محمول على الأغلب، وإذا فقد  
 تمت الزيادة على إحدى عشرة ركعة بعدة «وأيام» كنه «كرو» التورق، كذا في  
 «إقامة الصلاة»<sup>(٢)</sup>

وأخرج محمد بن نصر في «القيم النبيل» عن أبي هريرة قال: صلى بنا  
 رسول الله ﷺ ليلة العشاء، ثم رجع إلى أهله، فبنا تكهنا عن العيون وجمع

(١) «نظم» (ص ١٣) (٢٦)

(٢) «نظم» إقامة الصلاة «كتاب المنهج» (١٣).



إلى مقامه، فجلست فقام خلفه، ثم جاء من مسجود، فقام خلفه قائماً إليه  
بيده، فقام عن شماله، فقام رسول الله ﷺ حتى أصبح يثو آية واحدة. فإن  
شَدَّجَهُمْ فَأَتَمَّ بِعَلَّاهُ<sup>(١)</sup> الآية، الحديث بطوله.

وروى أنس: أنه عليه السلام كان يجمع أهله ليلة إحدى وعشرين إلى  
لثت الفيل، ليلة النبي وعشرين إلى نصف الليل، وليلة ثلاث وعشرين إلى ثلثي  
الليل، وأمرهم ليلة أربع وعشرين أن يغتسلوا، فيصلي بهم حتى يصبح،  
الحديث أخرجه محمد بن نصر

وأخرج النسائي من خباب بن الارت: أنه واقف ورسول الله ﷺ في ليلة  
صلاها كلها حتى كان مع الفجر، الحديث. وأحاديث عائشة وغيرها: أنه ﷺ  
إذا دخل العشر شد العنبر، وأحس الفيل، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ  
يَسْتَوُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في الأحاديث القدسية: فضل رجل سار أول الليل وقام يتملق  
الرب في آخره. وقد ورد في قصص بني إسرائيل أنه عليه السلام يحدثهم عن  
بني إسرائيل حتى أصبح. ما يقوم إلا إلى تعظم صلاة. والشعر عمر بن  
عبد العزيز قبل أن يستخلفه وطاووس، يخاضوا في ناحية المسجد حتى  
أصبحا. وعن عبد الله بن عمرو: أن علي بن أبي طالب صلى لهم ليلة صلاة  
العتمة، وقعد وقعدوا يستغفرون، قال: فلم نزل نكائه ويقينا حتى أدل بصلاة  
الصبح. وعن أبي موسى: أنه أتى عمر بن الخطاب بعد العشاء فقال: ما جاء  
بك؟ قال: ... الحديث، فتحدث حتى طلع الفجر. فقال له أبو موسى:  
انصلاة، قال: أئمتنا في صلاة؟ والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى.

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٦٨.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٦٤.







عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعتين من الليل فمات ليلة ذلك، لم يمت ميتة جاهلية»



تكريم الخرم قبل العشاء.....

الحديث، (يكراه النوم قبل صلاة العشاء) بما فيه من تعريضها للفتنات، فقد يذهب به النوم حتى يموت وفاته، وقد رخص في ذلك أئمة الحديث مع ضعف أو فراغاً علماً أو العروس أو سافراً، فإنه الداعي<sup>(١)</sup>.

وهي شرح السنة<sup>(٢)</sup> أنهم على كراهة النوم قبل العشاء، ورخص بعضهم وكان ابن عمر يركب فلهذا، وبعضهم رخص في رمضان خاصة، من قال «نرمدي»<sup>(٣)</sup> كره كثير أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص فيه بعضهم، وبعضهم في رمضان خاصة، من

قال النعماني<sup>(٤)</sup>، وفي التوضيح<sup>(٥)</sup> اختلف فيه أئمة، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: «ما حكاه ابن عباس» يكن روي عنه أنه كان يترك قبلها، وذكر عنه كان ينام ويؤكل من برفصه، وروي عن أبيه عن ابن عمر، أنه كان ينام عن العشاء الأخيرة، ويأمر أن يوقفوه، وتقدم في أول الكتاب عن حماد: من نام فلا تأت حبيته، ركبه ذلك أبو هريرة وابن عباس وإبراهيم ومجاهد وضؤوس ومالك وأنكروهم، فدل على أن النبي لم يشرح التحريم لفعل الصحابة، لكن الأخذ بظاهر الحديث أحوط، انتهى مختصراً.

قال ابن رسلان: كان يكره النوم خشية التعمد فيه إلى خروج وقتها المختار، أو لصبري، أو تخفيه نسوي، ولا كراهة عمر وسنه وابن عباس، وإنه قال مالك وأصحابه. وذل الثاني هذه الكراهة لا تختص بالعشاء، بل يدخل في معناه بقية الصلوات لأن العلة موجودة، ورخص فيه عبيد بن مسعود وأنكوفير، قال الطحاوي: رخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقظه. انتهى.

(١) «الكنى» (٢/١٠٠).

(٢) «المختار» جامع السرمدي (١/١٠٠)، باب ما جاء من الرخصة في استئجار بعد العشاء.

(٣) «مسند القاري» (١/٩٢).



أُحْدِثْتُ بِخَدِّهَا.

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٣ - باب ما يكره من النوم قبل العشاء.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٠ - باب استحباب الشكر بالصبح في قول وفنّها، حديث ٢٣٦.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ومن نفت عنه الرحمة فُتِدت في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار للنوم، وحمل الطحاوي الرحمة على ما قيل دخول الوقت، والكراهية على ما بعد دحوه، اهـ.

والحديث بعدها<sup>(٢)</sup> لمنعه صلاة الليل أو ليكون ختم عمته على العبادة فإن اليوم آخر الموت، فنه القاري.

قال العيني: لأنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غنة النوم عن قيام الليل والتدبر فيه، أو عن صلاة الصبح، ولأن السهر سبب الكسل في النهار مما ينوح من حقوق الدين ومصالح الدنيا، انتهى.

وقال ابن رسلان: كراهة الحديث بعدها إما لحشة أن يتم عن الصبح أو لخشية الوقوع في الملقط والنموس، أو لما ينبغي أن يختم به اليقظة بعد أن حتمها بالفلاة، وهذا الحديث حصص منه الحديث في خير كمفاكرة لعظم الكلام مع الضبط.

قال الفرطلي: الصلاة كثرت الخطايا، فينام على سلامه، وقد ختم كتاب صحبته بالعبادة، وكان عمر يضرب الناس على الحديث بعد العشاء، ويقولون: «سمرأ أول الليل، ونوماً في آخره، أريحوا كُتَابَكُمْ»، وقيل: لأنه تعالى جعل الليل سكناً، ولا يحالف حكته، وقبل: كان من أفعال الجاهلية، انتهى.

(١) انظر: «فتح الباري» (٤٩/٢).

(٢) انظر: «التمهيد» (٩٤/٩١٥).







عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلى ركعتين من غير الفجر، لم يضره ذلك في دينه، وزاد حسنة».

وقد أخرج مسلم في صحيحه: «حدثنا محمد بن موسى، ثنا محمد بن حاتم، ثنا شعبة، سمعت ثوبان بن جابر، سمعت ابن عمر يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى الليل مني، فإذا رأى الفجر صلى ركعتين وأوتر بواحدة، فليل لأم عمر، ما خير مني» قال: أن سلم في كل ركعتين، وحده أيضا يؤيد أن أثر الباب لأم عمر دون غير من العتبات».

والحق أني قد مر عليك وغيره عندنا قال: «ياحيي» يريد أن يتوافتل لا يراه فيها على ركعتين، وهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن. وقد مر حيفة أبو ثناء سلم من ركعتين، وإن شاء سلم من أربع، وقال الثوري: الحسن من الصالح، وإن كان شئت، لأم واحد، وإن شاء مني كل ركعتين، اهـ.

قلت: ولا تصح ما رواه الشافعي من موافقة الإمام الشافعي للإمام مالك في مسألة الباب، من ثقله الفقد في كل صلاة إلا الأضحية، حتى يشبهه عن كثير من سراج الحديث، حيفة السدود، في مسألة الباب، وقد صح ذلك في ذلك.

وعلم - وقدت الله تعالى بالفعل على مرصاة أن الإمام الشافعي والإمام أحمد موافقان في هذه المسألة في أنه يصح التطوع بركعة واحدة، ولا حد في التجوار لزيادة إلا أن الأضحية فيها من غير، وعمر الأضحية حسنة حديث الثابت، فمن كان بالأبواب من قروح الشافعية، واستلزمات المطلقة لا حسنة لأم، ولا لأم، ركعات واحدة سبها، فإنما شيء وله نحو عذراء، وله الأضحية عن ركعة، والاحتال من مني، اهـ.

وفي سراج (الفتح)، لا يحسن للتكثير المفضل، من فوق ركعة تشهد



آخراً فقط أو آخر كل ركعتين فأكثر، فلا يسجد في كل ركعة، وليس السلام من كل ركعتين، هـ.

وفي الروضة: «تثقل لصلى لا يكره التثليل منه، فله أن يصلي ما شاء من ركعة بلا كراهة، وتسلم متى شاء، مع حمله كم صلى، فإن نوى أن يصلي زيادة على ركعة، وإن لم يعين فدرأ تشيهد آخرها، أو كل ركعتين أو كل ثلاث، وهكذا، ولا يشترط تساوي الأعداد حين كل تشهد، فله أن يصلي ركعتين ويشهد ثم ثلاثاً، ويشهد ثم أربعاً، ويشهد ثم اثنين، وهكذا، وإنما يمتنع ما به التشهد بعد كل ركعة وليس السلام من كل ركعتين لخبر: الصلاة التثليل متى مشى<sup>(١)</sup>»

وفي ابل المتأرجح من فقه الحنبلة: ويصح التطل بركعة وسجوها كلمات وخمسة، هـ.

وفي «الروضة الشريفة»: وصلاة ليل ونهار خمس مشى، وإن تطوع في النهار بأربع يشهدون بلا بأس به، برواية أبي أيوب، أنه عليه السلام كان يصلي قبل الظهر ثلثاً، لا يفصل بينهما تسنيم، وإن زاد عن تسنتين نيلاً أو أربع مزاراً وهو حابر نصاباً بسلام واحد صحيح، وكره في غير ذلك ويصح التطل بركعة، اهـ.

فجئنا بذلك أن الإمام أحمد، يوافق الإمام الشافعي في التطل بركعة، وفي حواله التأييد على المشي والأربع إلا أنه يكره المداواة على المشي في الليل والأربع في النهار، وعلى الأفضلية حملاً حديث الباب.

ومنه: أنه ثبت عن النبي ﷺ بروايات كثيرة التطل بأكثر من ركعتين، محتمل معناه ﷺ على غير الأفضل منه لا ينبغي، وقال الإمام مالك بطاعير الحديث فجعله حصراً في الركعتين في القلندر.



قال: الغاصب البغاني، وقال مالك: لا تجوز الزيادة على الشبر لأن مفهوم الحديث التحريم، لأنه في قوله «ما مضى الشبر» إذا مضى منى - لأن تعريف المند، أنه بقدر ذلك على الأصح.

قال: لم يكن في ذلك أحد ما قام عليه الحديث فقال: لا تجوز الزيادة على ركعتين، قال ابن دقيق العيد: وهو ظاهر اللفظ، فيحصر المستأمن في الحرب، أو.

وفي التعليق لمحمد<sup>(١)</sup> أن استدلال الحديث أيضاً غير عدم انفصال من ركعتين في الصلاة ما عدا التور، واختص به العلماء، يذهبون إلى الجمع، وهو مذهب أبي حنيفة، مالك، وه.

قلت: ويجوز استدلال الحديث بغيره، في التلويح بركعة واحدة، السجدة، قال فيها: «أن كانت صلاة ذات الركعة واحدة، والسجدة واحدة، وهي واحدة» إن كانت صلاة ذات ركعتين، فإن كان التلويح بركعة واحدة، فهي واحدة، أو.

وقال من رده في الصلاة<sup>(٢)</sup>، والمسيب على أنه لا يفتل برأسه، وأنسب أن فيه خلافاً شافياً انتهى.

قلت: محاسن مسلم في إمام مالك أن التلويح بركعة واحدة باطل عند كسبي، إلا أنها أحسن من التور، وأن الزيادة على الركعتين فتدلت عند المالكية إلا أنه لم يهاجم، فقام إلى أن كتبه فيهما أربعاً مراعاة لحدود الإمام، وإن قام إلى الخدمة يجب الرجوع إلى المدة، ولا تبطل صلاته.

(١) (١٢٥٣/١)

(٢) المدة المدة (١٢٥٣/١)



قال المذاهب في «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup> «تفضل آدم فيه من النبيين ساجداً، وبعد ثلثة مبرح ربح بعد رالاً بأن عطفها سها برقع رأسه من ركوعها ثعل أربعاً وحبوا، ويرجع وجوها في قيامه في النفس إلى الخامسة مطلقاً بعد ما م لا، بناء على أنه لا يرمى من الخلاف إلا ما قولي، ولشهر عدد الجمهور، والخلاف في الأربع قولي بخلافه في غيره، فإن لم يرجع هناك، لا»

قال المصنف في قوله: «بخلافه» أي بخلاف الخلاف في غير الأربع، وهو «أن يكون جمهور القائل بركعتين، وثمان ركعات، وإله صريح، وحسن ولا سعي مراد به، أنه»

قلت: «المعذبة» أو تفرد الشاذلية في عدم الأجزاء، وأقل من ركعتين كما ذكر في محله من كتب الفروع، وهو فقد الثبوتين في جزأ الأكثر من ركعتين اضداداً لا أهم كرهها الرواية على الأربع في ليبيا، «على الثمانية في صلاة الليل، لأنه غلبة العملاء والاسلام لم يزل على ذلك، لولا الكراهة لماده تحسب، كما في «التهذيب»، والأفضل عند الإمام فيها الأربع أربع تجعله بينك فيهما كذلك. وبعد صاحبه في الليل متى منى اعتدلاً بالتوازيح كما في «التهذيب»، ومحمول حديث ابن عمر عنهم الجمهور في الأربع يعني لا يجوز المعلوم متى الأكثر أو لاقل من ركعتين، وعليه جملة صاحب «التهذيب» إذ قال: «وهو من ما رواه أحمد لا وبراً»

والأوجه عندني أن ههنا حديث ابن عمر المذكور في الباب وعنده بعض اختياره من دون الركعتين، ويريد به كراهة، إذ قال بخلافه أمر الحديث: «إذا حدث النصح دأوتر براعة»، فقل أن الفرد من متى غير الواحد الذي ذكر في مضامته، والذي هو حديث السطفتب، «التصلاة متى



يقول ابن كثير في كتابه "المعجم" : "والحديث الذي رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى : 'وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا' ، وهو الوجه الذي لا تعاليق فيه ، ولا تحامل عليه ، ولا المجتنس على كلا الحديثين ، فإنه لا تعاليق فيهما ."

وأما ما ذكره من الحمل على ما قاله التحفية أوله، بل هو التسبب لئلا  
يكون ذلك من باب الاحتياط، فإنه ثبت دعاء روي عن طلحة بن عبيد الله  
والسلام بأكثر من ركعتين، فثبت روي زيادة عن عائشة قالت: كان نية بصلي  
صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله، فيركع أربع ركعات، ثم يأتي  
إلى غمامة الحديث، وروي عن أبو الزبير: أنه نية لأهلي العشاء، ركع أربع  
ركعات، وروي عن عائشة: كان نية بصلي التحفي أربع ركعات،  
ويروى عن عائشة، وروي عن حديث حمزة عن عائشة: كان نية بصلي التحفي  
أربع ركعات لا يفضل بينهما بكلام، حكاه النيسابوري.

وهي حديث لآلئ بن عباس رضي الله عنه قال: صلى أربعة نوافل، وهي  
رواية أم حبيبة رضي الله عنها: خمس حافظة على أربع فليس الظهر وأربع بعدها  
الحديث، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أربع قبل الظهر ثلثي غنيمت نيلهم  
فتفتح ثلث أبواب السماء، وفي حديث علي رضي الله عنه: كان عليه السلام يصلي قبل الغدير  
أربعاً، وفي رواية: إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر خلاها بعداء، وعن عبد الله بن  
الأنبار: كان عليه الصلاة والسلام يصلي أربعاً بعد الزوال، وعن عمر  
رضي الله عنه: أربع قبل الظهر وبعد الزوال، فاحسب صلته في المسحور، وغير ذلك من  
الروايات الكثيرة التي مر بها أصحاب الروايات، وفي كتابهم سبعة في الجمع

والمراد من الواردة هنا أربع زعمات ضد هذا وحدة السلام لاها في  
السلام ، وعدد اثبات امر وانك يحتمل نفسه الى الابد .



## (٢) باب صلاة النبي ﷺ في الوتر

## (٢) صلاة النبي ﷺ في الوتر

قال الزرقاني نحا للفظ<sup>(١)</sup> بكسر الواو الفرد، ويمتحيا الثارة، وفي لغة سرادقان، اهـ. قال ابن حزم: الوتر بالكسر، ويضع الفرد أو ما لم يسلع من العدد، قال العمري<sup>(٢)</sup> بالكسر الفرد. وبالفتح الدخول لغة أهل الحجاز: وأما لغة أهل الحجاز: فالعدد منهم، وأما تبعهم بما كسر فيها، رقة الكوفيين غير عاصم<sup>(٣)</sup> وألفه رثون<sup>(٤)</sup> الآية بكسر الواو. وقال يونس في اختلاف الفعول: وترت الصلاة مثل أوترتها، اهـ. وفي حديث النفع: «تر الأجران بكسر الواو، والباقيون بالنفع، اهـ.

ثم اختلفت الروايات في وتره  $\frac{3}{4}$  كثيراً جداً، لا يخفى على من له أدنى ممارسة لذلك، ووجهه أن صلاة الليل كلها يطلقون عليه الوتر عند المحققين، وإذا تراعى يؤتون الوتر في جميعه، ويذكرون فيها روايات صلاة الليل مصفاً.

قال العمري: اعلم أن عائشة - رضى الله عنها - أطلقت على جميع صلاته  $\frac{3}{4}$  في الليل التي كان فيها الوتر وتراً، اهـ.

واختلفت صلاته  $\frac{3}{4}$  في الليل فله وكثرة كما صرح به جمع من الأصول، وصارحت به عائشة بنفسها كما سيأتي تحت حديثي عائشة، وذلك لاختلاف الأحوال والأوقاف.

قال المحقق: ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ركعة. ولا نقص من سبع، وهذا أصح ما وقعت عليه من ذلك، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك، قال القرطبي: لم تكن روايات عائشة على كثير من أهل السنة حتى

(١) انظر: صحيح ساري، (٢/٤٦٨).

(٢) نسخة الشارح، (٤/٢٢٢).



نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب. وهذا إنما ينم لو كان الثوري عنها واحداً. وأخبرت عن وقت واحد، والصلوات أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبان الحواز، اهـ

قلت: وما قال اتحافظ إنه أصح ما وقف عليه أنه عليه السلام لم يكن يؤثر بأكثر من ثلاث عشرة ركعة، فيشكل عليه ما رواه ابن المبارك في المعجم والرفاعة في حديث مرسل: أنه عليه السلام كان يصلي الليل سبع عشرة ركعة، حكاية العيني، إلا أن يقال: إن المرسل ليس بحجة عند الإمام الحافظ خلافاً للجمهور.

والحاصل أنه احتفت الروايات في نهجه عليه السلام ولا اضطراب في ذلك، لأنها محمولة على اختلاف الأحوال. وجملة من روى صلته عليه السلام في صلاة الليل ستة عشر صحابياً، سرد رواياتهم العيني<sup>(١)</sup>، وقال: ففي حديث زيد بن خالد وابن عباس وحذفر وأم سلمة ثلاث عشرة ركعة، وفي حديث الفضل وصفيان بن السعفل ومعاوية بن الحكم وأبو عمرو وأحمد بن حنبل وابن عسار: إحدى عشرة ركعة، وفي حديث أنس ثعاني ركعات، وفي حديث حنيفة: سبع ركعات، وفي حديث أبي أيوب: أربع ركعات، وكذلك في غير طرق حديث حنيفة، وأكثر ما فيها حديث علي: ست عشرة ركعة، انتهى.

قلت: والباقي الثلاثة من الستة عشر وهم: حجاج بن عمرو، وحجاب بن الأرت، وصحابي ثم يسم، لم يذكر في رواياتهم التي ذكرها العيني أعداد الركعات، وتقدم عن مرسل ابن المبارك سبع عشرة.

قال النووي عن القاضي: قال العلماء في هذه الأحاديث: إخبار كل واحد من أبي عمرو وزيد وعائشة بما شاهد، ولا خلاف أنه ليس في ذلك حد لا يراود عليها ولا ينقص، وأن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد

(١) انظر: مختار القاري (١/٧/١٧٨).



٨٢٢٥٤ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ سِيَابٍ، عَنْ  
 عُبَيْدِ بْنِ أَبِي رَيْثٍ، عَنْ سَمْعَةَ بْنِ جَرَّاحٍ الشَّامِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،  
 كَانَ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَةَ رَكَعَاتٍ، يَوْتِرُ بِسُورَةِ الْوَاقِعَةِ، فَإِذَا

الْأَجَلَ، وَبَعْدَ الْخَلَاةِ فِي قَعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَبَدَأَ بِسُورَةِ الْوَاقِعَةِ، إِذَا

قُلْتَ وَيَكُنْ الْكَلَامُ عَلَى الْأَخْطَاءِ فِي حَاضِرِ عَائِشَةَ فِي مَحَلِّهِ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ الْوَاقِعَةُ، وَكَانَ قُرْآنُهُ الْوَاقِعَةُ، وَبَوَّاهُ الْوَاقِعَةُ، فَصَلَّى:  
 ١٠ رَكَعَةً، بَنِي عَمَّاسٍ مُسَاعِدَةً لِبَيْتِ الْغَيْبَةِ عِنْدَ حَالِهِ، وَلَمْ يَتَوَخَّ النَّاسُ، لَدَى  
 ذِكْرِهِ عَائِشَةَ أَنَّهُ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَمِّي رِزْقَهُ إِهْدَى عَشْرَةَ  
 رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَيَوْتِرُ بِوَاحِدَةٍ، الْفَوْزِ الثَّلَاثَةِ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ  
 رَكَعَاتٍ، كَذَلِكَ، الرَّابِعُ: يَصَلِّي ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَوْتِرُ  
 بِحَمْدِ اللَّهِ - ثَلَاثًا، مَتَوَالِيَةً، الْخَامِسُ: سَمِعْتُ رَكَعَاتٍ يَمْرُودُ مِنْهَا ثَلَاثًا لَا يَحِلُّ إِلَّا  
 فِي أَوَّلِهِ، ثُمَّ يَهْجُرُ، وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَصَلِّي السَّامِعَةَ وَيَسْتَبِشِرُ، ثُمَّ يَصَلِّي  
 رَكَعَتَيْنِ حَالَتًا، السَّادِسُ: يَصَلِّي سَبْعًا كَاتِنَةً، السَّابِعُ: كَانَ يَصَلِّي عَشْرَةَ  
 مَرَّةً ثُمَّ يَوْتِرُ ثَلَاثَ لَا يَدْعُو فِيهَا، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ كَانَ  
 يَوْتِرُ بِثَلَاثَ لَا يَحِلُّ فِيهَا، وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَامَةَ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ كَانَ  
 يَوْتِرُ، وَجَدَهُ أَمْسَةً فِيهَا ثَلَاثَ، هـ

قُلْتَ وَتَعْبِيرُهُ فِي بَعْضِ النُّسخَةِ أَنْصَحِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَامِلِ.

٨٢٢٥٥ - (عَالَتْ، عَنْ ابْنِ سِيَابٍ) الرَّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَائِشَةَ  
 رَوَى النَّسَائِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فِي غَالِبِ أَوْجَانِهِ (كَانَ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ  
 عَشْرَةَ رَكَعَاتٍ) زَادَ يُونُسَ وَغَيْرَهُ عَنْ الرَّهْرِيِّ: يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ (يَوْتِرُ  
 مِنْهَا أَيْ مِنْ حَمَلَتِهَا) (بِوَاحِدَةٍ) فِي أَحَدِهَا مَوْجُودَةً وَالشَّعْطَةُ الْمُسْتَفْعَةُ عِنْدَ الْفُجْدَا







وفذكر الآخرون بين الصواب في هذا مع من حذف ذلك، قال أبو بكر الخليل: يخالف منكنا حنبل ويونس وشعيب وأبي أبي ذؤيب والأوزاعي وغيرهم، نحو ما من الرهوني. كان رفع الركعتين لصحبه لم يسطع علي شئ الربيعي، فذكر مالك أنهما جاءه كان قس ركعتي العجوة، وفي حديث الصائغ أنه اضطجع بعده، فتحكم العشاء أن ملكاً أحصاه وأصاب غيره، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: لا يدع ما قاله مالك لعمومه من التحفظ والإنكار وسنونه من ابن شهاب وغيره بحدوث، قال ابن معين: إذا اختلف أصحاب ابن شهاب فانتول ما قال مالك فهو الصحيح، ويحتمل أن يسطع مرة ذلك ومرة كذا، ورواه مالك شاهد، وفي حديث ابن عباس الأبي أن اضطجعه كان بعد أنوتر قيام ركعتي الضحوة، فلا ينكر أن يحفظ ذلك ما ذكر في حديث ابن شهاب وإن لم يلق عليه، انتهى.

قلت: واضعف من حديث ابن عباس أيضاً كما سألني من محروم والأوجه من الصواب، هو الجمع نصيحة المحدثين بما عاين مسلماً أخرج الحديث من الرهوني بطريق مالك وغيره وصحح الغزالي طريق مالك.

واحسن الجمع ما أدعيه والذي المرحوم - ما عاين أنه عرفه - أراد مصعبه. أن النبي ﷺ إذا كان يدرع من قيام الليل فليسلم لصحبه بصلح ابن أن كان للوقوف لصلاة العجوة، يقوم ويصلي ركعتي العجوة ويعدو إلى الصلاة، وإذا فرغ من قيام الليل عدد الموع التمرة فيصلي ركعتي الصبح أيضاً لما قد كان وقته، ويضطجع بعد ذلك. فإني وإنكر، ثم هذا كله ينبغي إرواؤه التام، ويحتمل الاستطاعة.







التعجير. قال: ينبغي بكم الشيطان، وعن ابن عمر: أيقظتها أنها بدعة. وقال الشعبي: هي شجعة الشيطان. وكره ذلك جماعة من التابعين، ومن الأئمة مالك بن أنس، حكاها القاصي عنه، وعن جمهور العلماء، قلت: ويقدم عن الشعبي

والخاص: أنه خلاف الآلي، فروى عن الحسن، والهادي: أنه ليس بمقصود. وإنما المقصود العسل بين ركعتي الحجر والقرص، وحكى عن الشعبي وغيره

وجعل الشوكاني الأولين واحداً، وزاد القول بأنه صواب المفرقة بين من يقوم بالليل. فيسحب أنه ذلك للاستراحة، وبين غيره، واختاره ابن العربي، فقال: لا يصطليح بعد ركعتي العجر لانتفاء الصلاة إلا أن يكون ثم الليل، فيصحح استعمالاً لصلاة المسبح فلا بأس به.

ويشهد لهذا ما رواه نظيراني وعبد الرزاق عن عائشة أنها كانت تقول: إن النبي ﷺ لم يصطليح ليلاً، ولكنه كان يذأب ليله فيسريح، قاله الشوكاني.

وقال ابن العربي<sup>(١)</sup> في شروح الترمذي: «اختلف الناس فيها فقال ابن المفسر عن مالك: لا بأس بها إن لم يقصد الغسل، قال ابن العربي: ولو قصر الغسل فإن الله قد فضها سورة ووضعا ووضعا، وكان أحمد بن حنبل مع موافقه لما قام الليل لا يعمد ولا يمتنع، وكان يكرهها ابن عمر وجماعة من التابعين، وسنني عن قوم لا يعرفونهم أنهم يوحونها وليس له وجه لأنه يخلو إياها أو يمتنع عائشة ولم يره غيره، وهو دأب عشرة في عشرة مواطن ما اقتصر ذلك أن يكون واجبا في كل مرض، انتهى.

فتت: ومدة القول به التراجع حسبي. وقال ابن عابدين: في الرد المحتار: صرح الشافعية بسنة الغسل من سنة التعجير وفرضه هذه النصيحة.

(١) اعتراف الأحمدي (٢/٢٣٠).







«قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَزِيدُ فِي رَمَضَانَ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»

بل المتيقن من اللفظ وأجابه عائشة بقولها: يصلي أربعاً. - الحديث، لكنها قدست ذكر العدد الأكثر استطراداً وإجمالاً لما بينهما من الكيفية، وهو صريح لفظ كيف كان، ولم يكن السؤال عن كمية اتصاله وإلا فكان حقه أن يسأل كم كانت صلاته ﷺ، ولذا بينت عائشة الكيفية بعد ذكر العدد الأكثر.

(قالت: ما) نافية (كان رسول الله ﷺ) في أكثر أحواله (يزيد) في التهجيد، والظاهر أن السائل لما سأل عن صلاة الليل وزاد لفظ رمضان فضنت أو حدد، صلاته ﷺ في التهجيد في رمضان تزيد على غيره وادعته بهذا (في رمضان) أي في لياليه (ولا في غيره) من الليالي المباركة وغيرها (عنى إحدى عشرة ركعة) فعلى هذا لا يخالف شيئاً من الروايات.

ولا ينافي حديثها: كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر يتجدد ما لا يتجدد في غيره. ولا ينافي أيضاً حديث ابن عباس عمن ابن أبي شبة<sup>(١)</sup>: كان ﷺ يصلي في رمضان عشرين ركعة، والوتر، ولا ينافي أيضاً ما سباني من روايتها بثلاث عشرة ركعة، ولا جميع الروايات الواردة في هذا الباب عن ابن عباس وغيره، فإنه روى ابن عباس ثلاث عشرة ركعة أو أكثر من ذلك كما سباني مفصلاً، وكذلك روى ثلاث عشرة ركعة في حديث أم سلمة.

وروى أحمد وأبو يعلی من حديث حنر ثلاث عشرة ركعة، وروى مسلم وأبو داود والبيهقي وابن ماجه، والترمذي في «المعجم» عن زيد بن خالد الجهني ثلاث عشرة ركعة، وروى أحمد في «تزياداته» عن أنس عن علي. أنه ﷺ يصلي من الليل ست عشرة ركعة سوى المكتومة، قاله الترمذي.

قال البخاري في «جمع المسائل»<sup>(٢)</sup>: سألها عن لياليه وقت التهجيد، فلا

(١) مصنف ابن أبي شبة (٢/٣٨٦)

(٢) (٢/٧٧)







فَقَالَتْ غَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتِرَ؟ فَقَالَ:  
يَا غَائِشَةُ! إِنِّي عِنِّي تَنَامَانِ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي.

ترجمه البخاري في ٣٦ - كتاب صلاة الفرائض، ١ - باب فصل من قام  
رمضان.

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٢ - باب صلاة الليل وعدد  
ركعات النبي ﷺ في الليل، حديث ١٦٥.

يوم بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، الحديث.

(قالت عائشة: فقُلتُ:) بقاء العطف على السابق قاله الزرقاني (يا  
رسول الله أتنام قبل أن توتر؟) بعمرة الاستفهام، قال النجاشي: يحتمل معنيين،  
أحدهما: كان ينام بأثر صلاة العشاء قبل أن يوتر ثم يقوم من الليل لصلاة  
ووتره، ويحتمل أن يكون أراد أن صلى أربعاً ثم نام (فقال) ﷺ: (يا عائشة  
إن عني تنامان ولا ينام قلبي)

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: يعني أنه لا ينام عن مراعاة الوقت، وهذا مما خص به  
النبي ﷺ من أمر السجدة والنسوة، ولذلك كان النبي ﷺ لا يحتاج إلى النوم  
من النوم.

قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: فيه بيان إخروجه ﷺ عن حملة الأدميين في أن نومه  
ويقضه سواء في حفظ حاله وصيانة عبادته، وذلك لأن النوم أمة يسلطها الله  
تعالى على العبد يخلع فيها السلطنة التي لمنفس عسى كبنت، فيستريح من  
خدمتها في أعراضها، ويضع تلك العلاقة التي بينهما، فيبقى البدن مستريحاً،  
فأخير ﷺ أن النوم إنما يخل عينه لا فيه، فإن أسرته محبوقه عنه خصيصه  
خص به، انتهى.

(١) الملتقى، ١٦/١٦، ١٦٦.

(٢) معارضة الأسوي، ٢/٢٢٩.



١٠٠/٢٥٦ ..... وحدتي في جامعة القاهرة في عام ١٩٥٥م

قلت المشهور أن هذا الحديث معارض لقصة الواثق ليلة النحر،  
حيث عن المعارض بأحجية منها ما قاله يورى أن قالوا انقمج واليس  
ويعتق بالعين لا بالقلب، وقيل: أنه كاد في وقت بنام منه، وفي وقت لا ينام  
عصافد الواثق يومه، وقيل: إن القلب يسهر بقصة لمصلحة الشريعة صوماً  
أولاً، وقيل غير ذلك. وأياً ما كان لو حملت تحدثت على خوف القوت يكون  
عنه حجة على وجوب التوتر، فإن لا يحالفت إلا على قوت نواحب، قاله  
قاضي<sup>(١)</sup>.

[illegible]

قال الزرقاني: قال المحقق ولا يلزم من كون توجهه لا يتحقق الوصول أنه لا يقع منه حدث واحد مانع، نعم خصوصيته أن لا يقع شيء بخلاف غيره، إذ لا يتشكل إلا أن يكون المتوهم حدثاً كان حسب توجهه خروج نتجائه، وهذا الأمر متعارف بين أئمة وغيرهم وأسرخ، انصاف.

١٤ / ٢٥٦ - عائشة بنت عبد المطلب، أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، لها زناجات كبار رؤساء القادة في ثورة البصير

$$(V^{\alpha} V^{\beta}) \gamma_{\mu\nu\lambda} \gamma^{\mu} \gamma^{\nu} \gamma^{\lambda} = (V^{\alpha} V^{\beta}) \gamma_{\mu\nu\lambda} \gamma^{\mu} \gamma^{\nu} \gamma^{\lambda} = 0 \quad (1)$$



بأنه قيل ثلاث ركعة ، معركه ، ثم يصلي - إذا أصبح النداء - يصلي -  
 ثم يصلي خمسين

أخرجه مسلم في ٦ - كتاب صلاة الليل ، ١٧ - كتاب صلاة الليل وعدد  
 ركعاته ، ثم في ١٢٢ - كتاب صلاة الليل ، ١٢٢

بأنه قيل ثلاث ركعة ، كذا ، ثم يصلي - إذا أصبح النداء بالصبح - أي أدرك  
 الضجر (أو كعبين خفيفين) سنة الضجر ، سبأ ، الكلاء على عفتها في محل  
 قال الشافعي " ثم إن في هذا الحديث ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي  
 الضجر ، في مستنده أنه لا يوجد أن لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، وقد ذكر  
 بعض من لم تأمل - رواية عنك - رضي الله عنه - اضطربت في الحجج  
 والبراهين ، وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ، وعدا غلط منه  
 يسير عن وجه التأويل ، ولو اضطربت روايتها في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 شاهدها أنه إذا عد ركعة في حقه لم يكن أن يكون اضطراباً ، ولو أنها لم  
 يسأله إلا مرة أو مرتين ، ولا تصح لها رواية ، وقد أجمع من علم من  
 من العلماء على أنها من أفعال الصحابة الكرام ، فبرهانها رواية عن ذلك  
 معروفة بمعنى الكلاء ووجه التأويل .

ورواية عمدة في ذلك معتدل وحسين

أحدهما أنه كان يصلي ثلاث ركعات صلاة الليل لا حد لصلاة الليل .  
 ثم كانت بعد ما حدثت منه في وقت ما ، ومعه كتاب صغير بما شاهدت  
 منه ليلة في غيره ، وإما قالت : أنه لا يوجد في بعضها إلا في غيره على  
 إحدى عشرة ركعة ، ثم بعد صلاة السجدة ، إن كان ربما يرد في بعض  
 الآيات على ذلك ، فخصه في تلك الرواية لا بأس من ذلك صلاة ،  
 وذكره في عدد الرواية أكثر ما كانت تبقى أنه صلاة في أغلب .

والوجه الثاني أن يكون - رضي الله تعالى عنه - مضطرب في بعض



١٢٥٦ - ١١ - وعنه عن علي بن سالم عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر عن

الأئمة الإخبار عن جميع صلاته في ليلة، وتقصد في وقت نال إلى ذكر نوع من صلاته في الليل، وجميع صلاة الأبري في الزمان في رواية عائشة خمس عشرة مرة مع الركعتين الأربعين وركعتي الفجر، معاشة كانت لخبر بالأمر على رجوه على، ولعله أن يكون ذلك على قدر مرات السوا، انتهى.

وقال الخليلي: أمكف روايات عائشة على كثير من العلماء حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاستغراب، وهذا يتم لو كان لواوي عنها واحد، وأخبرت عن وقت واحد، والنسب أن كل شيء ذكره من ذلك معمول على أوقات معددة، وأحوال مختلفة بحسب الفساط وبينان الجوار، اهـ.

وفي "النصب" من مصروق: سنت عائشة من صلاة رسول الله ﷺ الكليل فكانت: سبعاً ونسماً وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر، معاشة: أنه وقع ذلك في أوقات مختلفة فبارة سبعا، وفرة غير ذلك.

١٢٥٧ - ١١ - سنت عن معوية بن وهب عن أبيه عن يافى الجري، وفي حال جامع الأصول: يفتح السجدة وسكون الخاء المعجمة والراء، وقال العيني في شرح البخاري: فتح السجدة وسكون الخاء وفتح الراء، وفي "المعني" (١) معروجه وسكون معجمة فتح، اهـ. فذا في النسخ الروجاني: ضم السجدة معرو في (السجدة) الأماني المواني، بكسر اللام والموحدة، نسبة إلى سي وافية بالولاء، وهو وافية بن لحارث بن ثعلبة الفتح الرحمني، وفي لأصحاب: فتح الواو ركسر اللام وفتح المعروفة بواحدة، نسبة إلى وافية حي من بني أسد، اهـ. فذا في "الإسعاف" الأسدي السدي، فلكه المعروف ببلدية سنة ١٤٠ هـ وهو ابن سبعين سنة (٢).

(١) (ص: ١٦٥)

(٢) معروية بن مطهر، كترجة في "تيسر التيسر" (١: ١٠٠)، راجع اعلام النبلاء (١: ١٧٧).







في عرضي الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأجهت في طولها، ..

المعنى<sup>(١)</sup>: ذكره بالتحكم، وذكر الأول بلفظ الغائب، وهو من نفس العبارة، يقال له الاستغناء، أي، ثم كان منه إذ ذاك أكثر من عشر سنين، فإنه ولد من قبل الهجرة ثلاث، وتزوج ميمونة في عمرة القضاء سنة سبع، فتأمل، وسباني أنه لا يمتنع النوم معهم.

(في عرضي) قال في «الفتح المرحماني»: بفتح العين عند أكثر المشايخ، ووقع عند جماعة منهم الطبري والأصبلي بضم العين، والاول أظهر، قال الرزقاني: بفتح العين على المشهور، وبضمها أيضاً، وأنكره الباجي نقلاً ومعنى، وقال العسقلاني: صحت به الرواية فلا وجه للإنكار، أي.

قال العيني: بفتح العين وسكون الراء، وقال السفاقي: ضم العين غير صحيح، ورويناه بفتحها عن جماعة، وقال أبو عبد الملك: روي بفتح العين وهو ضد الطول، وبضمه الحذف، والفتح أكثر، وقال الداودي: ضم العين، وأنكره الباجي، أي. وقال النووي: بفتح العين، هكذا نقله عياض عن رواية الأكثرين، قال: ورواه الداودي بالضم وهو الحائب، والصحيح الفتح، أي.

(الوسادة) ما يوضع عليه الرأس للنوم، ولمحمد بن نصر رسالة من آدم حشوها ليفاً، واختار الباجي أن المراد بها الفراش كما سبجني، والرجح الأول، واضطجع رسول الله ﷺ داخله أي ميمونة، وكانت حائضاً كما في رواية طلحة بن نافع عن ابن حزيمة (في ضوئها).

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: «الوسادة: الفراش الذي ينام عليه، فكان اضطجاعه في عرضها عند رؤوسهما، أو عند أرجلهما»<sup>(٣)</sup> وقال الداودي: هو ما يضعون

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/٢٢٢).

(٢) «المنتقى» (١/٢٦٧).

(٣) كما في «الاستبصار» (٥/٢٤٦).











نعم فإنه متى شئت .....  
 التي تذكر فيها كل عمارة، قال النووي: والمصواب الأول، وبه قال جماعة  
 العلماء من السلف والجمعة، وتطهرت عنه الأحاديث الصحيحة. ولا نسـ  
 في ذلك، انتهى.

واسمها هذا: ﴿فَإِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَنْثَىٰ فِي آخِرِ السَّوْرَةِ﴾ وفي  
 رواية «الصحيحين» حتى ختم السورة، ويرد في نزول هذه الآيات كما ذكره  
 الحفاظ في تفسيره: أن قرئ اليهود: فدلوا أيما جاء به موسى فقالوا:  
 انعموا وولد، الحديث، إلى أن قال: فقالوا للشيء: اجعل بنا نصعد دماء  
 قرئت هذه الآية.

والتحكي بأن السورة معنية وفريضة من مكة. وأجيب: بأن الظاهر أنهم  
 أتوا إلى المدينة زمن الهدية، ثم قاله الناجي يحصل أن بعض ذلك ليستحق  
 ينقذه ذكر الله كما حتمها ذكره عند نزوله، ويحتمل أنه فعل ذلك ليذكر ما نذب  
 إليه من أعباده، وما وعد على ذلك من الثواب، فإن هذه الآية حاسة تكثير من  
 ذلك ليكثر ذلك تسبيحا له على أعباده، اهـ.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> مع قراءة القرآن على غير وضوء، ولا خلاف فيه،  
 وهذا ابن بطال: فيه حجة على من كره قراءة القرآن على غير وضوء، وتحجب  
 بأنه متفرغ على أن نومه يبيح رفضه، وليس كذلك. ووضوءه يبيح بحتهم  
 الجدد.

ثم قام بآية (إلى سن الخ الشين المعجمة وشذائون. قرء خلفه من  
 آدم، قال الناجي<sup>(٢)</sup> هو السناء الناجي، وهي «السميح»: انتشار جمع سن  
 وشذ وهي أشد تزييدا للعلماء من الجدد، قال المسجد: الشيء، ومياهه: الشربة

(١) قال ابن عبد البر وما أشبهه فلا يحرر. هو قراءة القرآن على غير وضوء. ما لم يكن  
 حاله حرجا. (الاستبصار: ٢١٧/٢٥)

(٢) المسح: ٢١٧/٢٥



الحنبل اعميمه، وذلك الذي في التفسير<sup>١</sup> هو الذي أنشئت، ويصحت من الاستعداد (سئل) لتكثيره باعتبار لفظه، وفي رواية السعدي مغلطه بالناس (إضافة القريب، قال العمري<sup>٢</sup>) الشئ كثير وبزيت، فالتكثير باعتبار لفظه أو باعتبار لأمه بالحنبل، وإليك باعتبار القريب، اهـ، ونحوه في القربة يكون لتعدد الألفاظ، وقد يكون لعدم صحتها عن القدر والنسخ

(ثم صاعاً) يجوز وتؤكد كما هي رواية مسلمة (ب) أي من القربة، وفي بعض النسخ بالتدوير من الشئ، وبما في رواية محمد بن الوليد، كما يظهر (ج) أي من الشئ، ثم استخرج من الشئ في رواية محمد بن الوليد، قلت، ويجمع بالمجاز، ثم التعدد.

قال البخاري: لا خلاف في هذه الروايات لأن في بعضها زيادة فيجعل بها، وإن سكنت الرواية الأخرى عنها، لأن من جعله جمعاً على من أم يجمع، ويجب اتوافقه معده حتى يحمل لاختلاف لفظه، بل في واحد اهـ.

قلت: ولكن يقدم معنى الوضوء، فيمكن الجمع فيها بالتعدد أيضاً، وقد ارد الوضوء، في بعض طرق هذا الحديث ثلاث مرات.

(الحسين) وهو، أي الشئ

قال الناجي: يقال: أحسن فلان كذا سمعين، أحدهما: أنه أنى به على نفسه حينئذ، والثاني: أنه سمع كذباً مني به، مثال: فلان يحسن صفة كذا، أي يحسن كذباً بصدق اهـ.

قلت: والفراديها الأولى، ولأن حرجية (أ) في الوضوء، وبما في رواية محمد بن دينار عن كريب: (الوضوء وضوءاً خفيفاً) ويجمع بينهما

١ في نسخة السعدي (١٥٧٢).



ثم قام يحيى .

قال ابن عباس : ثم أتت فاستغسلت يدي ما صنع ، ثم أجهت . . . . .

برواية الثوري في «الصحيحين» بوضوء وضوءه بين وضوئين ، لم يذكر وقد قبله ،  
وعلمنا : أن الألف الوضوء ، ولم يسن من بعده إلا غللاً .

وحاصل الجمع أنه علم الصلاة والسلام أتى بجميع الاستعدادات مع  
تخفيف الحال ، ولم يذكر صمعه ، كما هو في رواية مسلم ، ويحتمل أن يحمل  
الروايات على تعدد الوضوء ، فإنه مقدم أنه عليه الصلاة والسلام كرر الوضوء  
في تلك الليلة .

(ثم قام يحيى) : والحمد لله بن نصر في «تكملة التلخيص» لم يأخذ لرواياه  
حصصاً ، بل رآه ، ثم دخل البيت فقام يحيى .

قال ابن عباس : عبد الله أفعمت أي مر بصحفي ، فتمطيت كراهية أن  
يرى أنني كنت أنه له ، كما في رواية لمسلم «فصنعت مثل ما صنع» يحتمل أنه  
فعل جمع ما ذكر من تقول والتطرع والسواك والوضوء والتوضيح وغير ذلك ،  
ويحتمل أن يحمل على الأغلب إذ العصبية لا تقتضي المساواة من كل جهة ،  
فيحمل على الوضوء فقط ، كما نزل عليه رواية البخاري في باب التخصيف في  
الوضوء فقط . فتوضأت نحوه ما توضأ ثم حدث ففعل . الحديث

ثم دعيت إلى النبي ﷺ واقتديت به ، قال الثياحي : قد يدل على أن  
أساموم يأتيه من ثم هو أن يؤم ، وهذا فإن مالك ، وقال الثوري لا يجوز  
أن يقتدي به حتى يؤم ذلك الإمام عند جرمه ، وقال أبو حنيفة يأتيه به الرجل  
ولا يأتيه به النساء ، ثم روي البخاري عن الحديث : «إذا لم يبق الإمام أن  
يؤم ثم جاء قوم فأقيموا» .

قال الثعيني<sup>(١)</sup> : ثم يذكر المصنف جوداً إذا لأن في المسألة اختلافاً في



أنه هل يشترط للإمام أن ينوي الإمامة أم لا؟ وحديث الثياب لا يدل على النبي ولا على الإثبات، والمذهب عندنا في المسألة نية الإمام لإمامة في حق الرجال ليست بشروط، لأنه لا يلزمه باقتداء المأموم حكم، وفي حق النساء شرط عندنا لاحتمال فساد صلات بمحافظتها إياه، وقال زفر ومالك والشافعي: ليست بشروط كما في الرجال، وقال الثوري وأحمد في رواية وإسحاق: على المأموم الإعادة إذا لم ينو الإمام الإمامة. وعن ابن القاسم مثل مذهب أبي حنيفة، وعن أحمد: أنه شرط أن ينوي في الفريضة دون النافلة. اهـ.

قلت: والاختلاف بين المباحي والعيني في نقل مذهب الشافعي لعله مبني على اختلاف رواياته كما يظهر من كلام الحافظ في «الفتح» إذ قال: والأصح عند الشافعية أنه لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينوي الإمام الإمامة، اهـ. فعلم أن مذهب الجمهور جواز الاقتداء في الرجال، ومسألة النساء مختلف فيها عند الأئمة.

لا يقال: يحتمل أنه صادف دخوله في الصلاة افتتاح النبي ﷺ فنوى النبي ﷺ صلواته لأنه باي عن إدارته ﷺ إياه في الصلاة، فلو صادف الافتتاح لأثاره في ذلك، قلت: ومزيد الجمهور أيضاً ما سيأتي في جماع سبحة النسيء من أثر عمر إذ جاء يرفاً بعد شروع الصلاة واقتضى.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: واستدل ابن المنذر أيضاً بحديث أنس: أنه ﷺ صلى في شهر رمضان قال: فجدت فميت إلى جنته، وجاء آخره، فقام إلى جنبي. الحديث. وهو ظاهر في أنه ﷺ لم ينو الإمامة ابتداءً، وأتموا به، وأقرعهم عليه، وهو حديث صحيح، أخرجه مسلم، وعلقه البخاري.

وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والفريضة، فشرط أن ينوي في

(١) فتح الباري، (٢/٢٣٦).



فَقَدَرْتُ لِي حُلَّةً، فَرَجَعْتُ نِسْرَةَ لَيْلَةٍ فَكُنْتُ مَدَّةً لَمَعْتُ غُفَى رَأْسِي.  
وَاحِدٌ بِأُذُنِي الْيَسْنَى يَمِئْتُهَا.....

الخرقة دون الدافلة، وفيه نظر، فحدثت أبي سميداً: أنه يَجِدُ رَأْسَ رَحْلٍ بِعَيْنِي  
وَحَدَّ فَتَأْتِي: أَلَا رَحْلٌ يَنْتَدِقُ عَلَى عَدَا فَيَصْلِي سَعَةً، أَخْرَجَهُ أَبُو دَوْدَ،  
وَحَدَّثَ الثِّرِمَذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَرِيفَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ حَكَمٍ، النُّهَيْ

(فَقَدَرْتُ) أَيِ مَقْدَرِيًّا - (أُذُنِي يَمِئْتُهَا) (أَيْ جِصَّةً) الْأَبْرَصَ، وَلَفْظُ الْحَذَارِيِّ فِي (إِسَاءَةٍ):  
اِفْتَعَلَ عَنْ يَدِهِ فَأَحْدَثِي فَصَلَّيْتُ عَنْ يَمِينِهِ، وَبُؤْتُ عَلَيْهِ الْيَمَانِيَّةَ<sup>(١)</sup>، إِذَا قَامَ  
لِرَجْعَةٍ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ ثُمَّ تَلَّ صَلَاتَهُمَا.

قُلْتُ: وَسَيَأْتِي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: تَقْدَرُ صَلَاةُ الْإِمَامِ إِذَا قَامَ عَنْ يَسَارِهِ.  
(فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيَسْنَى عَلَى الْيَمِينِ) وَإِدَارَةُ ضَمَامِهِ عَنْ يَمِينِهِ،  
وَبِذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَامَ وَاحِدًا، فَسَبَّحَ أَنْ يَغْفَ عَنْ نِسْبَةِ الْإِمَامِ، كَمَا قَالَ  
جَمْهُورُ الْمُتَقَلِّدِينَ، وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: يَتَوَكَّمُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ الْبَاقُونَ، وَمَنْ قَامَ  
عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ ثُمَّ تَطَلَّ صَلَاتَهُ عِنْدَ الْجَمْعِ، وَحَسَّ أَحْمَدُ: تَطَلَّ لِأَنَّهُ يَجِدُ لَمْ  
يَكُنْ عَنِ ذَلِكَ، قَالَ الْحَافِظُ: وَالْأَوَّلُ تَحْوِيلُ الْجَمْعِ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْحَسَنِ:  
مَوْقِفٌ وَوَاحِدٌ، يَسَارُ الْإِمَامِ، وَلَمْ يَنْبَغِ هُنَا ذَلِكَ: أَمْ

(وَأَخَذَ يَجِدُ) (بِأُذُنِي) بِصَدْرِهِ نِسْرَةَ وَتَدَاوَلَ السَّجْدَةَ، قَالَ الثِّرَوَقِيُّ، وَفِي  
الْفَتْحِ: (نَحْمَدُكَ) بِسُكُونِ الدَّالِّ، وَكَلَامُهُمَا يَصُحُّ، قَالَ الْمُجَدِّدُ: الْأَذُنُ بِأُذُنِي  
وَيَسْمَعُ مَعْرُوفٌ جَمْعُهُ لَأَنَّ الْيَمِينِيَّ (حَالُ كَيْفِهِ يَجِدُ) (يَقْتُلُهَا) أَيِ بَدَنُهَا.  
ظَاهِرٌ أَنَّ أَحْمَدَ الْأَذُنَ كَانَ لِإِدَارَتِهِ مِنْ نِسْرَةِ إِلَى الْيَمِينِ، وَبُؤْتُ دَوَانِي الْخَلْقِ  
فِي «التفسير»: (فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارِي عَنْ يَمِينِهِ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْإِدَارَةِ  
نَحْمَدُكَ أُخْرَى، وَبُؤْتُ دَوَانِي رُوحَهُ مِنْ نِسْرَةِ فَصَحَّحْتُ أَنَّهُ يَسْمَعُ ذَلِكَ  
لِيُؤَسِّتِي يَدَهُ فِي طَلْعَةِ الْبَلَدِ، وَلَمَّا لَمْ يَجِدْ إِذَا تَعَبَتْ أَشْطَ يَسْمَعُهُ أُنِي  
وَالضَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُتَعَدِّدًا

(١) (أُذُنِي يَمِئْتُهَا) (أَيْ جِصَّةً) الْأَبْرَصَ، وَلَفْظُ الْحَذَارِيِّ فِي (إِسَاءَةٍ):







وامتصفت الرواية في ذكر الركعة في تلك الصلاة، كما سقطت احتياط في  
الرواية.

قال الزبائي <sup>(١)</sup> «وأما المحافظة» <sup>(٢)</sup> واتفق في أن أربعين ركعة على ما ذكره  
بعضهم ذلك المائة ثلاث عشرة ركعة وركعتي الضحى، وهي زيادة شريك على عدد  
المائة في الفجر إحدى عشرة ركعة، ثم أدن ثلاثين ركعتين في الضحى  
ثم بات لأخيه في راسم مضد على روايته لما مضى من الروايات، ولكنهم  
أحفظ منه، وحسن بعضهم إيراداً على الترتيب عند العشاء، وإن كان لا يفتى  
لا صبيح مع رواية الباب

قال الحفاظ بعد سورة الرويات المختلفة في الباب، وأكثر الروايات ما لم  
يذكر فيها، ومن ذكر العدد بينهم ثم يرد على ثلاث عشرة، وهو يفتى عن  
حدود عدة إلا في رواية علي بن عبد الله عن مسلم وغيره، فمروءة ركعات  
ثلاث مائة، وأظن ذلك من الروايات عنه قريب من أبي زيد، فلهذا

ويعمل أن قصة مرت ابن عباس بعن علي بن الحسن بن سعيد، يعني  
لاشياء بالجمع بين مختلف الروايات ولا أخذ من المتن عليه الأثر، ولا يحفظ  
وإجماع النكوة، أي ما جمعا أن يكون بعض الروايات ذكر الفجر الذي القدر في  
من حسن، فصلة عنه ثم يفتى به، بعضهم ذكره مجملاً، أي

قال الشعبي، وقد روي عن أبي عباس في هذا الباب أحاديث كثيرة  
بروايات مختلفة، وكذلك عن غيره، وكان الظاهر أن جميع ما في هذه  
الأحاديث يدل على أن مائة بخمسة ثلاث ركعات، اختير

قال السجستاني فيه أن الإجازة ثلاث عشرة ركعة أكمل، وفيه خلاف

(١) شرح الزبائي (١: ٢٥٦)

(٢) جامع السجستاني (١: ٢٥٦)



وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ عَنِ الْقَوْمِ فَأُولَٰئِكَ مُتَرَدِّدُونَ عَلَىٰ أَهْلِ الْبَيْتِ وَتُرَدُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْرَفِينَ

المجلد ١ - كتاب الفقه - ٣٦ - في: الفقه بعد الفقه

ومنه عرفت أن شباب هلاله النوراني، 11 - 12 ذكراً قد حصل لهم قبول

لأنهم كانوا يفتخرون بمعصيتهم بصفاء هذه الحديقة. وقالوا أنهم هم. أكثر الناس إيماناً  
عقيدة وضمير. وتأولوا الحديث بأن الله يعطيهم منها سنة أو شهادة. وهو ما ليس صحيحاً  
مما نحن بصدده. أم

ثم استطاع، كما كان يحسنه الطبيعة، نقل في دوح الرحمة ما كان  
القدس فيه أو لا يستطيع كان قبل كنعاني العجوة. وفيه رأى على من قال: إنه  
كان بعد زعمني لصحر. - ذهب هناك والجنس. فليس أنه مدعة. كما قاله  
كعني. اه. قلنا. ونقدم الخلام عنه سبوحاً نازحه إليه

عن حماد بن عمار، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الأنبياء والرسل في الجنة»، قالوا: يا رسول الله، فماذا يكون لهم؟ قال: «يكون لهم ما يشاءون من الجنة». قالوا: يا رسول الله، فماذا يكون لهم؟ قال: «يكون لهم ما يشاءون من الجنة». قالوا: يا رسول الله، فماذا يكون لهم؟ قال: «يكون لهم ما يشاءون من الجنة».

قلت: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - هذا ذكر الفوائد والأحكام



فقد ذكر بعضها في أثناء الحديث، ذكرها المصنف في شرحهم، معاً ما قاله الشعبي فيه رد على من كره الفرق بين قبله، وفيه حوار الاصطخاخ عند التحريم، ورد كان وجهه عديماً، وفيه استحباب صلاة الليل، وفيه قراءة الآيات المذكورة بعد الأذان من الصوم، وفيه حوار عند أن نصمير لأسباب الزنا، أو لأجل السجدة، وفيه الاستحباب حتى يذهب إلى الإدم وإصلاحه بإتمام الصلاة، وفيه تحبيب امرئتين من صلاة الظهر، ثم

قلت: وفيه موقف السامع نواهد واقتداء من لم يزل ينادي، وتحويل الإدم إلى غير، والعمل الليل في الصلاة، وأن يكون لتأديم الواحد مديناً للإمام كما قال به الجمهور، وعن محمد بن يحيى أنه عنه - يقع اصطخاخ رجله عند عقب الإمام، وقال الشعبي - يستحب أن يناسج قبله، وسائر الاصطخاخ.

قال الحافظ رحمه الله الحديث أيضاً، إعطاء بني حاشم من الصدقة، وهو محمود على الطوع، أو كان إعطائه نكاحاً ليدل على مبرقه في محله. وفي حوار نصمير المحدث، وفيه الملاحقة بالصغير، والتفريق بالضيف، وحسن البعانة بالأمير، ولورد على ابن مازن حوار الأصنام، وحوار الاصطخاخ مع المرأة الحائض، وركب الأصنام من ذلك بحضرة الصمير وإن كان غير أن مراعاة، وسجدة صلاة الصبي، ومن الأذن لأبنته وتيسره، وقد قيل: إن المتكلم إذا نعره عند الأذن كان أركى نفسه.

وفي حقل إمامه ينادي على الاقتداء به، والبداءة بالبول، واستحبابه عند كل وضوء، وحرار الاندفاع من الماء القليل، واستحباب التقليل من الماء في التطهير مع الإسباح، ومصل أن عدس وقوة فيه، وجرمه على التعلم وحسن







لأرمش الليل صلاة من السنة بحسب ما قال قومك من عندك عنده. أن  
 يضطجع...

وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي من طريق مالك بهذا الإسناد عن أبي بن  
 حنيفة أنه قال (لأرمش) يفتح الحجة ويصلي ركعتين ويسلم ويسبح الله ويقرأ الفاتحة  
 ويقرأ سورة البقرة. ثم ينظر إلى الشيء عز وجل بغير تكليف. ويستحب فيها لمطلي  
 النظر. ويعدل عن العاصي. فلم يقل. فربما استحبوا ذلك الحالة الخاصة  
 بغيرها للمنافع التي لا تخفى. أي لا تخفى. قال الترمذي. وقال القاري. ثم في  
 النظر إلى شيء على وجه العناية والحفاظ. والسمي أحفظ (لليلة) أي في  
 هذه الليلة حتى يرى كم صلى. كما في شرح المظهر.

قال القاري: رحمه الله كان خراجاً من التحيرات. انتهى. وقيل إن  
 ذلك حين يصعد إلى مقام يصلي لا قبل ذلك لأنه من الحسن المصلي عنه.  
 وإنما ذكروه لتصل الصلاة فمحمود. اهـ.

وقال ابن حجر: الظاهر أنه قال ذلك لأصحابه حينئذ. ثم زاد. وحسن  
 التأني على حقه. قال القاري: ولا يستقيم إلا على تقدير أن كثيرة كما لا يخفى  
 (عبادة رسول الله ﷺ) أي ما خلفه من الليل. وإلا فالفرصة وغيرها قد كان  
 منادها في أكثر الأيام بدون التكلف (قال) أي بعد (فتوصلت) بعبادة السكينة  
 (عنده) أي عند الله. يعني حينئذ تكون يد موصلة رأسه مصداقاً قال المحدث  
 العتيق مخرجه. أمكنه الذب أو العليا منها. وهي الجميع: هي هي لأصل  
 أمكنه الباب. أي مخرجه من المخرج عنه (أو فسقطه) بضم الفاء. وكسر هاء بيت  
 من السعد. قال الباقون. فسقطه أي من القام. والفسطاط جمع  
 العصور. وانخير بالمعبر الأول أنه. اهـ.

وفي الجمع. عشرة آلاف. وسكود مهيبة وبطائن مهيبة ويريد فيها  
 عشرة نوى. وبطائن أولادها وبذعها في السجدة. فدا اثنا عشرة لغة. اهـ.



«إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَانَ يَتْلُو الْقُرْآنَ فِي لَيْلِهِ فَيَسْمَعُ مِنْهُ مَلَائِكَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَيَقُولُونَ: هَذَا عَبْدٌ مُتَّقٍ...»

سَمِعَ أَبُو حَيْرَةَ رَأَى الْقَاهِرَ أَنَّ لَفْظَةَ «أَوْ» شَكٌّ مِنَ الْإِسْرَافِ. قَالَ الْقَارِي: هُوَ بَيْتٌ مِنَ شَعْرِ، فَيَكُونُ الْإِسْرَافُ مِنَ تَوَسُّدِهِ تَوَسُّدَ عَيْنِهِ، فَهُوَ شَكٌّ مِنَ الْإِسْرَافِ. عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ تَوَسَّدَ عَيْنَهُ بَيْنَهُ أَوْ عَيْنَهُ فُسْطَاطُهُ بِمَنْعِهِ وَالْقَاهِرُ الثَّانِي: لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ عَلَى مَعْنَاهُ بِمَنْعِهِ إِنَّمَا يَحْصُرُ حَالُ كَوْنِهِ فِي الْحِمَّةِ فِي زَمَانِ السَّفَرِ الْخَافِي عَنِ الْأَزْوَاجِ الْمَطْهُرَاتِ، فَاسْتَرْجِدَ إِسْمًا مِنْ عِيَالِهِ، وَإِلَّا فَالْمَقْصُودُ مِنْ عَيْنِهِ أَيْضًا عَيْنُهُ فُسْطَاطُهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا شَكَّ فِيهِ، كَذَا فِي «جَمْعِ التَّوَسُّلِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْبَيْزْ»<sup>(٢)</sup>: لَعَلَّ قِصَّةَ وَقَعَتْ فِي الشَّعْرِ، ثُمَّ الْقَاهِرُ أَنَّ زَيْدًا اسْتَدَانَ النَّبِيَّ ﷺ فِي ذَلِكَ أَمَّ أَقْبَلَ حِينَ سَمِعَهُ ﷺ قَامَ بِضَلِّي.

رَضِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، وَتَلَعَّطَ بِسَلَمٍ: فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ هَرْبَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ هَرْبَتَيْنِ، أَسْعَدَتْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ هَرْبَتَيْنِ، وَفِي حَصْبِهَا بِشْبَةٌ نَفْظَ طَوِيلَتَيْنِ.

قَالَ الْبَاقِي<sup>(٣)</sup> الْفَرْدُ يَحْصِي مِنْ يَحْصِي فِي هَذَا الدَّامِ بِأَمْرَيْنِ

أَحَدُهُمَا: فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، وَثَانِيهِمَا أَصْحَابُ «الْمَوْطِئِ» قَالُوا: عَنْ مَالِكٍ فِي الْأَوَّلَى خَفِيفَتَيْنِ، وَبِحَسْبِئِلٍ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِ ذَلِكَ افْتِتَاحًا لِمَعْلَاتِهِ، وَبِحَسْبِئِلٍ أَنْ يَكُونَ مَعْلَةً تَحِيَةً لِلْمَسْجِدِ. إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَقِيلَ لِمَالِكٍ مِمَّنْ يَرِيدُ تَطْوِيلَ التَّنْفِيلِ بِدَأْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ. وَقَالَ: «يُرَكِّعُ كَيْفَ بَشَاءَ»، وَنَحْنُ أَنْكَرُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ سُنَّةَ التَّنْفِيلِ فِي كُلِّ وَفٍّ حَتَّى لَا يَجْرِيَ غَيْرُهُ، أَوْ يَكُونَ تَأْوِيلَ اسْتِحْدَثَ عَنِّي أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ فَيُصَلِّي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) (١٧٠، ١٧١).

(٢) «مَقَرَّ» «مَقَرَّ الْمَجْهُور» وَهَمْزُهُ (١٧٢، ١٧٣).

(٣) «الْبَاقِي» (١٧٤، ١٧٥).



والموضع الثاني أنه قال: طويبتين ثلاثاً، وسافر أحد حباب الموضعين يقول ذلك مرتين، اهـ.

قال المزيقي: قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: إن يحيى أسند ذكر البركتين الحبيبين وذلك معاً واضح، لأن استحقاقه من النبي ﷺ من حديث واحد من خاتمه وغيره: أنه يجيء بنتنج الفداء بركعتين خمسين، وقول أيضاً: طويبتين مرتين، وغيره يقول: ثلاث مرات. فهو من يحيى في الموضعين، وذلك معاً عذو عنه من سنن وسنن. وانقط لا يسلم مع أحد، اهـ.

قال المزيقي<sup>(٢)</sup>: وهو يحيى قول ابن عبد البر هو انصوب لأنه قاله ليحيى. فيه في رواية مسلم وغيره من طريق مالك ثلاثاً، اهـ. والحاصل أن في رواية الباب رفع الغلط بموضعين.

الأول: في ترك التبداء بالبركتين الحبيبين، فإن كل من روى الحديث ذكر الابتداء بالبركتين الحبيبين، كما تقدم في رواية مسلم، وكذا في رواية الترمذي في «شعائره» يروي عن مالك معاً: «مقامي وخمسين». ثم سأل ركنين طويبتين الحديث، وكذا ما أخرجه أبو داود بطريق الضعيف عن مالك، وكذلك أخرجه محمد في «موطعه»، والظاهر أن هذا غلط من يحيى بن يحيى تراوي. إذ اتفق كل الرواة عن مالك في ذكر هاتين البركتين، وهذا انقط نفق عليه الناحي وابن عبد البر، ونسب معاً إلى يحيى وهو الظاهر، إلا أن ما نقله الناجي عن الإمام مالك من إنكار البداية بالبركتين الضعيفين يسير إلى أنه لم يذكرهما في «الموطع» أيضاً لم يثبت عنده، فأنام.

والموضع الثاني الذي وقع الغلط في هذا الرواية هو ذكر طويبتين، في غيب في ذكره الناجي وابن عبد البر. فقال الناجي: ذكر يحيى لفظ طويبتين

(١) ابن عبد البر، (١٠٠: ٢٢٢).

(٢) مخرج الترمذي، (١: ٢٥١).







و«تختلف الروايات»<sup>١</sup> حديث «باب في ذكر عدد هذا اللفظ، ففي جميع نسخ «المروضة» برواية يحيى بن حمزة مرث، وفي «حاشية المحنكية» هي «المحلى» وهي «شمائل الحرمي» كور خمس مرث، وكذا وجدت ذلك في نسخ الكتاب، اهـ. ومعنى هذا هي عشر ركعات، والركعتان الطويلتان انطويتان في أول الحديث والركعتان الخفيفتان قبل ذلك كما تقدم فهي أربع عشرة ركعة يكون الموتر، والمجموع كذا ثلاث عشرة ركعة، كما سيأتي، فلما أن حصل ذكر هذا اللفظ خمس مرث على الوجه كما سيأتي، أو يؤول بأن ثم بعد فيها الركعتان الخفيفتان في أول الصلاة، كما حكى هذا الترجيح عن شرح الحديث.

وبحسب عندني ترجيح آخر لنصحيح «السلام» وهو أن قوله: فلذلك ثلاث عشرة ركعة منبج من أحد الروا، ذكره باعتبار مجموع ما دوي، ولما لم يكن في المذكور ذكر الركعتين الخفيفتين ثم بعدهما، وعدا الموتر واحدا، فأنني يرى لوتر ثلاث ركعات يكون المجموع عنده خمس عشرة ركعة، أو سبع عشرة ركعة، وهذا كله على النسخ التي ماينها.

وذكر الخطيب في «المشكاة»: أن هذا اللفظ في «مروضة مالك» أربع مرث. فعلى هذا زيادة الخامس في النسخ المروضة وهم من النسخ، ولا يكون المذكور في الرواية ثلاث عشرة إلا بجعل الموتر ثلاث ركعات، واحتفت الروايات في غير «المروضة» أيضا في ذلك احتمالا كثيرا، ذكره الخطيب في «المشكاة» أربع مرث، ثم قال هكذا في «مصحح مسلم» وإفراد من «كتاب التميمي»، و«مروضة مالك»، ومسنن أبي داود، وإمام الأصول، فإن الثوري<sup>٢</sup> ومقصود المؤلف الاختصاص على الثوري حيث ذكره في النصايح ثلاث مرث. اهـ.

(١) انظر: التمهيد (١٧/١٨٤).

(٢) «مروضة المحتج» (٣١/١٢٧).







## (٣) باب الأمر بالوتر

## (٣) الأمر بالوتر

قال ابن التين: اختلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر رفته، وصلاته في السفر على الدابة.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي فضله، ولقنوت فيه، ومحل الفوت، وفيما يقرأ، وفي فصله ووصله، وهل تُسَلِّ رَكْعَتَانِ بعده، وفي صلته من قعود، وفي أول رفته، وفي كونه أفضل صلاة التطوع أو الرواتب أفضل منه، أو مخصوص ركعتي الفجر، اهـ.

وقد ذكر المصنف بعضاً منها. واقتبنا أثره في ذلك، والمقصود ههنا الأول منها، وهو وجوب الوتر المستنيط من لفظ الأمر.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: ذهب مالك إلى أنه غير واجب، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هو واجب. وليس بفرض، والواجب عنده دون الفرض وفوق المستحب، اهـ.

وقال الررقاني<sup>(٣)</sup>: فيما سيأتي من قول أبي محمد الأنصاري: إن الوتر واجب، وبه قال ابن الصبب وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود والنضجاء، ورؤي عن ساجد الوتر واجب ولم يكتب، ونقله ابن العربي عن أصمغ وسحتون وكانهما أخذاه من قول مالك: من تركه أذنب، وكان جرحه في شهادته، كذا في «الفتح»، اهـ.

قلت: وكذا روي في «الروض المربع»<sup>(٤)</sup> عن الإمام أحمد أنه لا تقبل

(١) فتح الباري (١٧٨/٢).

(٢) المتن (٢٢٠/١).

(٣) شرح الررقاني (١/٢٥٥).

(٤) (٢١٦/١).



شهادته، وهو هو إلا أنه نصص، وهو ما قول الحنفية. إن نذكره نقول،  
والحنكبة نادوا بضع صلاة الفجر لمن نسي الترتيب، وتذكر في الصلاة، كما  
سأج به في «الشرح الكبير»، قبل الترتيب ثم، أخر غير ذلك.

قال ابن رشد في «المبدية»<sup>(١١)</sup>: أما عدد الترتيب من الصلوات فب  
فدان، أحدهما: قول مالك والشافعي والأكثر: إن الترتيب في الخمس  
صلوات، فاما لا غير، والثاني: قول أبي حنيفة إن الترتيب واجب<sup>(١٢)</sup> مع  
التسليم، وبما اختلهم الأضافات الحضرية، أما الأحاديث التي يفهمها  
وجوب الخمس فقط بل هي نص في ذلك مشهورة.

ومن أبتها ما ورد في حديث الإسماء السجدة «أنت لما بلغ الترتيب إلى  
خمس، قال له موسى: ارجع إلى ربك فإن أمك لا تطيق ذلك»، قال:  
تراجعت، فقال صحبته وتعاضى هي خمس، وهي خمس، لا يدل القول  
نفي<sup>(١٣)</sup>.

وحديث الأعرابي المشهور قال به بخلاف خمس صلوات، فقال: هل  
عليك غيره؟ قال: لا، إلا أن يطوع، اهـ. ثم ذكر الأحاديث التي يفهمها  
وجوب الترتيب، وسأج بينها.

والأصح من أن ابن اسدينا على خلاف الحنفية بروايات الخمس  
رجوعه في الحنفية ثم يقولون: إنها سائس المكتوبات، بل قانون بالترتيب،  
قال في «المدافع»<sup>(١٤)</sup>: أما عدد الصلوات، فالمعتمد ثلث ذلك والكتاب والسنة

(١١) «مبدية المجتهد» (١/١٦٩).

(١٢) هذه الحنفية لا توفر عدده إلا صلاة واحدة، انتهى، إن لم - نعم هو الذي  
حنفي شافعي في الترتيب، وبما نكت الشافعي الأمام على الشيع الأمام، حتى وهو مذهبه  
ثم الترتيب صحيح وهو الحنفية عند من يكره الترتيب وابن وهاب كما في «معارج الشريعة»  
تفصيح لسنن (١/١٧٠).

(١٣) «معارج الشريعة» (١/٢٥٦).



وإجماع الأمة من غير خلاف بينهم، ولذا قال عامة الفقهاء: إن الوتر سنة، ولا يلزم هذا أبداً حجة لأنه لا يقول: بفرضية الوتر، وإنما يقول: بوجوبه، والفرق بين الواجب والفرص، كما بين السماء والأرض. انتهى.

قلت: فغلب بذلك أن ذل وأجاث البدالة على فرضية الخمس لا تخالف الحجة رأساً ولو سلم فذهب جمهور الفقهاء إلى إيجاب بعض الصلوات دون بعض، وذهب جماعة منهم إلى وجوب الصلوة. وقال أحمد: هو فرض كفاية، وذهب أهل الطاهر إلى وجوب تحية المسجد، وأجمعوا على أن التهجد كان واجباً ثم تسح، وذهب جماعة منهم إلى إلغاء إيجابه على النبي ﷺ، فهل كان ﷺ خارجاً من المروضة ليلة الإسراء، وقال ﷺ: ثلاث كنت عليّ: الرتر، والنحر، والصحي. ولم يخرج النبي ﷺ لباني رمضان. حشبه أن يكتب عليكم، أعلم يعرف النبي ﷺ معنى كلامه تعالى: ﴿مَا يَكُنْ لَّخَوَرٍ لَّكَ﴾؟ أو ثم بكر في أم من ذلك؟

قال العيني<sup>(١)</sup>: اختلف العلماء فيه، فقال القاضي أبو العصب: إن العلماء كافة قالوا: إنه سنة حتى أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة وحده: واجب، وليس بفرض، وقال أبو حامد في «تعليقه»: الوتر سنة مؤكدة، وليس بفرض ولا واجب، وبه قالت الأئمة كلها إلا أبا حنيفة.

قلت: هذا كله من آثار التعصب، فكيف يقول القاضي أبو الطيب وأبو حامد - وهما إمامان مشهوران - هذا الكلام الذي ليس بصحيح ولا قريب من الصحة، إذ أبو حنيفة لم يشرد في ذلك، هذا القاضي أبو بكر بن العربي ذكر عن سحوت وأصغر بن القرج وجوبه، وحكى ابن حزم: أن مالكاً قال: من ترك أدباً، وكان جرحاً في شهادته، وحكاه ابن خزيمة في «المعني» عن أحمد.

(١) نسخة النجاشي (١٦/٧٤)، وفتح الباري (٢٦/١٠٧).



وفي المسند عن مجاهد سنة صحيح: غر وحب وأنم بكس.

وعن ابن عمر سنة صحيح: ما أحب أني تركت النوم، وإن لي حذر النعم، وحكي أن عمار وحريه على أهل القرباء. عن ابن مسعود وحريه وإبراهيم النخعي، وعن يوسف بن خالد السلمي شيخ الكوفي: رضي الله عنه أنهما وحريه، وحكاة بن أبي شمة عن محمد بن الحبيب وأبي حنيفة بن عبد الله بن مسعود والحصاني، فإذا كان الأمر كذلك كيف يجوز لأبي الطيب ولأبي حماد أن يلبسها هذه الأعيان؟

قلت: وقال الثوري: إن قول أبي حنيفة بوجوب النوم ثلاث ركعات وجوب للتقوى، فإنه في تفسير سورة الروم: نحن فوق تعالى: «فَتَحْتَكَ نَوْمَ جَنِّ تُسْرِكَ» الآية، ومبني على كلام البدائع: أنه مبيح السلب، فذهوى الفرد من حذر من الحاجة، وما.

قال البخاري في البدائع<sup>(١)</sup>، ولأبي حنيفة ما روى عماره من حذره عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَادَكُمْ صَلَاةً، أَلَا وَبِالنَّوْمِ مَعْلُومًا»، من ثمنه، أي طمغ الفجر<sup>(٢)</sup>، والاستدلال به من وجهين أحدهما: أنه أمر بها، ومطلق الأمر بوجوب، والثاني: أنه سبحانه زيادة، والزيادة على الشيء لا تصور إلا من جهة، فإذا كان غيره فإنه يكون له أن لا يكون زيادة، وإنما تصور على الشيء، وهو الفجر، فما الليل - فليس سقير - فلا تحقق زيادة عليه.

ولا يقال: إنها زيادة على الفجر، لكن في العمل، لا في التوجرب،

(١) مسند صحيح (١: ٦٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود في مسنده رقم (١١٨٠)، والترمذي رقم (٢٤٢٦)، وأحمد في مسنده (١٨٠٠، ٢).



لأنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك، ألا ترى أنه قال: ألا وهي الوتر، ذكرها معزوة بحرف التعريف، ومثل هذا التعريف لا يحصل إلا بالعلم، ولذا لم يسمروها، ولو لم يكن فعلها معهودا لاستضروا، فدل أن ذلك في الوجوب لا في الفعل، ولا يقال: إنها ريدة عن السنن لأنها كانت تؤدي قبل ذلك بطريق الفسحة.

وروي عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «أوتروا به أهل المغرب ممن لم يوتر فليس مناه»<sup>(١)</sup> ومضيق الأمر للوجوب، وكذا اتفقوا عن النبي ﷺ أنه قال: «الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس مناه»<sup>(٢)</sup> وهذا نص في الباب، وعن أحمد بن حنبل في إجماع المسلمين على أن الترتيب حق واجب. وكذا حكى الفتحاوي في إجماع المسلم، ومنه لا يكذب، ولأنه إذا فات عن ركنه بعضه، وهو أحد فوتر الشافعي.

ورجوب النص من الفوات لا عن غير ذلك على وجوب الأداء، ولذا لا يؤدي على الرحلة بالإجماع عند القدرة على الترتيب، ويعتد بحد الحديث رواه من أمارات الوجوب والفرصة، ولأنها دالة على التلا، والتفتت بالثلاث ليس بمشروع

وفي حكاية، وهي أن يوسف بن خالد الفسيمي<sup>(٣)</sup> سأل أبا حنيفة عن

(١) أخرجه أبو داود برقم (١١٦٦)، والترمذي برقم (٣٢٣٢)، والسنن (٣/٢٢٢ - ٢٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (١١٦٩)، وابن ماجه برقم (١١٩١).

(٣) المصنف ابن أبي شيبة (٢/٢٩٧).

(٤) انظر ترجمته في: «مجموع تهذيب» (١/١١٠/١١١).



الوتر؟ فقال: هي واجبة، فقال يومئذ: كفرت، يا أبا حيفة، وكان ذلك قبل أن يتلمذ عنده، كأما فهم من قول أبي حيفة - رضي الله عنه - أنه يقول: إنها فريضة، فزعم أنه راد على القرائن الخمس، فقد أبو حيفة ليوسف: أيهولني إكفارك إياي وأنا أعرف الفرق بين الواجب والفرصة، كفرق ما بين السماء والأرض؟ ثم بين أنه الفرق بينهما فاعتذر إليه، وحلست عنده لتعلم بعد أن كان من أعيان فقهاء البصرة، وإذا لم يكن عرضاً لم نصر المفرائض مثلاً، وبه تبين أن زيادة الوتر على الخمس ليست نسخاً لها. اهـ.

قلت: واستدل الحنفية على وجوب الوتر بروايات وآثار شهيرة كثيرة تقدم ذكر بعضها، ولا يسع استيعابها هنا إلا المختصر، - بط في مواضعها من مطولات الفن<sup>(١)</sup>.

منها: ما رواه أبو داود عن بريرة مرفوعاً: «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منّا» قال العيني: وهذا حديث صحيح، ولذا أخرجه الحاكم في «مصححه»<sup>(٢)</sup>، ومصححه، فإن قبل: في سننه أبو العتيب، وقد تكلم فيه البخاري، يقال: قال لحاكم: ثقة، ووثقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: صالح الحديث، وأنكر عن البخاري إدخاله في «الصالحين».

ومنها: ما رواه أبو داود عن علي - رضي الله عنه - مرفوعاً: «أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وشر يحب الوتر»، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن، وقوله: أوتروا بصيغة الوجوب؛ نال الخطابي. تخصيصه بأهل القرآن يدل على أن الموتر غير واجب ولو كان واجباً لكان عاماً، وأجيب: بأن أهل القرآن لغة يتناول كل من سمع شيء.

(١) نظر: «نصف المائة» (١/١١٢) باب صلاة الوتر.

(٢) المستدرک (١/٣٠٦)، وذلك: أبو العتب المكي ثقة، يجمع حديثه ولم يخرجته.



من القرآن ولو آية، فيدخل فيهم الخطأ وغيرهم، فثبت ويحتمل أن يراد به المؤمن عن القرآن، قال العيني، فهذا تأويل القاصد لا يعقل مقتضى الأمر لدال على التوجُّب، ولا سيما ما أكد الأمر بالتواتر صحة أنه تعالى:

ومنها: ما أخرجه الطحاوي عن حارثة مرفوعاً: «إن الله قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر البهائم» ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر، التواتر مرفوعاً، قال العيني: وهذا سند صحيح، قال: فإن قيل: كيف تقول صحيح وفيه ابن أبي عمير؟ قلت: ذكره وعدم ذكره فيه سواء، ونعمته على الثبت، ولهذا أخرجه الترمذي ولم يذكر ابن أبي عمير، وأيضا أخرجه الحاكم في المستدرج، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجه لتعدد التواتر عن أصحابه، كأنه يشير إلى أن خارجة ينفرد عنه ابن أبي عمير وليس كذلك.

ثم سقط العيني<sup>(١)</sup> فرد عليه، وقال أبو زيد في «كتاب الأسرار»: هو حديث مشهور، قلت: وأخرجه ابن ماجه، وأحمد، والدارقطني، والطبراني، وأيضاً أخرجه أبو داود وصحبت عنه، وسقط العيني الكلام على رد ما أورده عنه، ولم يبين أن حاجة إلى الكلام عليه، ولأنه يكون صحيحاً إجماعاً إذا استأن به على آخر وقت التواتر.

ومنها: حديث أبي بصرة أخرجه الطحاوي<sup>(٢)</sup> عن أبي تميم عن عمرو بن العاص، يقول: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قد أركم صلاة قصورها، ما بين العشاء إلى صلاة الصبح»:

(١) نسخة الطبراني: (١/٢٧٠).

(٢) شرح معاني الآثار: (١/٢٥٠).



النور، ألا وإنه أبو بصرة الغفاري، قال أبو ثعيب: كنت أنا وأبو ذر قاعدين.. الحديث. أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» نحوه وابن أبي عمير عنه الطحاوي وأحمد، قاله الحلي<sup>(١)</sup>

قال أئيموي<sup>(٢)</sup>، وعن أبي نعيم الجبلي: أن عمرو بن العاص خطب الناس يوم الجمعة فقال: إن أبا بصرة حدثني أن النبي ﷺ قال: «إن الله رادكم صلاة وهي النور فصنعوها ما بين العشاء إلى صلاة الفجر»، قال أبو نعيم: فأخذ بيدي أبو ذر فصار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال: «أنت سمعت من رسول الله ﷺ؟» قال أبو بصرة: «أنا سمعت من رسول الله ﷺ». رواه أحمد والحاكم والطبراني بإسناده صحيح، سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي وابن أبي عمير، قال الحافظ في «الدرر»: لم يفرده ابن أبي عمير، بل أخرجه أحمد والخطيب من وجهين حديثين عن أبي حنيفة، أحد مبطل ما أعله منصفهم نافي لثبته.

ومنها حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد في «مسند» عروفاً بلفظ: «من ثم يوتر فتمسك».

ومنها حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه أحمد أيضاً مرفوعاً بلفظ: «إن الله راد صلاة معدطراً عليها وهي النور»، وأخرج نحوه الطبراني.

ومنها حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني بلفظ: «إن رسول الله ﷺ أخرج إليهم، يرى الشعر والسرور في وجهه، فقال: «إن الله أمدكم بصلاة وهي النور» وصعبه الدارقطني، تكرر تقوية الروايات المتقدمة؛ وأخرجه أيضاً الطبراني في «معجمه».

(١) انظر «مسند عارضة» (٢٢٦/٥).

(٢) «أثر الشريعة» (١/٢١).



ومنها: حديث عبد الله بن بزهد عن أبيه مرفوعاً: «الزُّنر حي، ممن لم يوتر فليس منا» أخرجه أبو داود، الحاكم، صحيحه، قاله المزيли<sup>(١)</sup>.

ومنها: حديث عائشة أخرجه أبو زيد الموصلي في المختار لأمرار<sup>(٢)</sup>، أنها قالت: قال النبي ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن فمن لم يوتر فليس منا».

ومنها: حديث أبي عبد الخدري أخرجه الحاكم في المستدرک<sup>(٣)</sup> مرفوعاً: «من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره».

قال الحاكم: صحيح غير أنه الشيخين ولم يخرجاه، ويقال تصحيحه ابن الجوزي أيضاً عن شعبة، وأخرجه الترمذي. قال النسوي: رواه الفندقي وأخرجه وإسناده صحيح، وقال أيضاً: رواه الترمذي، ابن ماجه، وفي إسناده: عبد الرحيم بن زید، وهو ضعيف، ورواه أبو داود مطلقاً: «من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره» ولم يثن. فجاء أصبح، قال الحراني: منه صحيح، وأما غير ذلك وجوب القضاء، فهو وجوب الأداء.

ومنها: حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه مرفوعاً مطلقاً: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن»، قال الحراني: ما نفوا؟ قال: ليس لك ولا صحابك، وأخرجه أبو داود أيضاً.

ومنها: حديث محمد بن جبل، أخرجه أحمد في المستدرک، في معناه: «ممن لا يوتر»، وأهل الشام لا يوترون، فقال: لمعاوية. ما لي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال: معاوية؛ ووجب ذلك عليهم؟ فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «زادني ربي عز وجل صلاة، وهي الوتر، فيسب بين أعشائه بني طلح انصبر».

(١) مطبوع في المطبع النورية (١٩٠٠).



وهيها حديث أبي هريرة أخرجه أبو عبد الله في الاستاذارة<sup>(١)</sup> مرفوعاً  
بلفظ: «أبو هريرة لم يزل يفتنني بها»

ومنها حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> مرفوعاً بلفظ: «أبو هريرة  
أخبرني الحديث فقلت له: أخبرني به وأخرج من كتابي وأخبرني به وأخبرني به  
مرفوعاً بلفظ: «أبو هريرة لم يزل يفتنني بها» وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند  
المؤتمن في الصلاة، وكان الحديث حينئذٍ مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أبو هريرة وأحمد بن حنبل، وقال: «عن أبي هريرة»

ومنها حديث سفيان بن عيينة وأخرجه الطبراني في المعجم مرفوعاً  
بلفظ: «أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أخبرني به وأخبرني به  
أبو هريرة» وأخرجه أحمد بن حنبل، وقال: «عن أبي هريرة»

ومنها حديث سفيان بن عيينة وأخرجه الطبراني في المعجم مرفوعاً  
بلفظ: «أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أخبرني به وأخبرني به  
أبو هريرة» وأخرجه أحمد بن حنبل، وقال: «عن أبي هريرة»

ومنها حديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه الترمذي في المعجم  
بلفظ: «أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أخبرني به وأخبرني به  
أبو هريرة» وأخرجه أحمد بن حنبل، وقال: «عن أبي هريرة»

ومنها حديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه الترمذي في المعجم  
بلفظ: «أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أخبرني به وأخبرني به  
أبو هريرة» وأخرجه أحمد بن حنبل، وقال: «عن أبي هريرة»

(١) (١٠٠: ١٠١) أبو هريرة بن عبد الله بن عمرو (١٠٠: ١٠١) أخرجه في المعجم (١٠٠: ١٠١)

(٢) أبو الدارقطني (١٠٠: ١٠١)

(٣) أحمد بن حنبل، المسند، (١٠٠: ١٠١)











سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل، فقال: رسول الله ﷺ: «صلاة الليل أحب إلي من كل صلاة غير الفجر».....

فإن أحبني<sup>(١)</sup> إذا جعل الأمر على تعدد السائل لا اعتراض فيه، ويجوز أن يكون ابن عمر عن الحسن بن ثابت، رجلاً وثابة، أعرابياً، ويحتمل أن يكون هو السائل مع سؤال الرجل، أو.

(سأل رسول الله ﷺ) حال الحافظ: وقد سبق في باب الفجر في المسجد: أن السؤال المذكور وقع في المسجد والتي بكه على غيره، أو.

قلت: وكيفية عن أبي حمزة: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يحطب فقال: «أحب صلاة الليل؟» الحديث، وفي رواية: أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد، وتقدم من رواه عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ وببر لسائل (عن صلاة الليل) وفي رواية لشعبي: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: «أحب صلاة الليل؟» والظاهر أنه سأل عن كيفية أداء الصلاة (قال رسول الله ﷺ: «صلاة الليل أفضل من كل صلاة غير الفجر» وبذلك صلاة النهار، وإنما خرج سؤالاً عن السائل، لا عن السائل، إن أحدثت فاستصغر لما في رواية السنائي<sup>(٢)</sup> وغيره: صلاة الليل والنهار، لأن زيادة لفظ النهار في هذا الحديث منكر عند المحدثين، وإن أكثر أشبه الحديث أعداً<sup>(٣)</sup> هذه الزيادة، وحل الكلام عليها مني السنائي، إذ أخرج هذه الرواية، وحكم على راويها بأنه أخفأ فيها معنى مثني) لعدم معناه، والكلام في فهمه وجوبه بفتح بتونه: «مسي» يدل على أن السائل طلب كمية العدد لا عطف الكمية.

وتقدم أنه حصر باعتبار ما دور الركعتين لا بما عرفهما لئلا يخالف الروايات الواردة في فعله بفتح. ويدل عليه تقدمه بزيادة الواحد أيضاً (إذا حضى

(١) نسخة ما ي: ١٢/١٧.

(٢) مسند السنائي (٢٢٧: ٢٣١) باب نيت صلاة الليل.

(٣) انظر: معجم الراية (١٢٥: ١٢٦).







باعتدلية بخون الفجاءة ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وإخفاف الفقهاء باعتدلية على أشهر من الثلاث مسلمية واحد يسلم لك حفظاً نقل النقاد اختصاص ذلك بأبي حنيفة وأبو يونس وأحمد بن محمد، ومن قال: «سور ثلاث لا يقفل بيتهن» عمر، وعمر بن الخطاب، وأبو سعيد، وأحمد، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبي بن كعب، وأبو ثمان، وعمر بن عبد العزيز، والنفدي، السبكي، وأبو الكوكبة، أم.

قلت: والخطيب السبكي عم: سعيد بن المسيب، وعروة، والظاهر بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وسعيد الله بن عبد الله، وسليمان بن يسار، كسهم، وثوبان بن الوليد، ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن.

قال نسوي: ومن أبي خاتمة قال: سألت أبا العلاء بن الوليد، فقال: حديث أحمد بن محمد بن عيسى، أو عسونا أن الولد من صلاة المغرب غير أنما سراً في الثالثة، فهذا غير المثل، وهذا غير النها، و«ما الضحوي» وإسناده صحيح، وعن القاسم قال: «أبنا أناساً عند أقرضا سونون ثلاث وإن كلاً لوسيع، وأرجو أن لا يكون شيء من بأس» و«الخناري» انتهى.

وأخرج محمد بن عمرو في «قيام الليل» عن عبيد بن السوف: أن عمر لما دفر أن ركع بعد العشاء الأخيرة أوثر بثلاث ركعات، وأوتر معه الناس من المسلمين، وفي رواية: لم يسلم إلا من آخرهن، وقبل ما حسن، إن أبي عمر كان يسلم في الركعتين من الأثر، فقال: كان عمر لله من ابن عمر كـ يخفض قول الثالثة ما تكبر، ومن عند ابنه صلاة المغرب وسر صلاة النهار، ومن الليل أوثر النهار.

ومن أبي: أنه أوتر بثلاث مثل المغرب لم يسلم بيتهن، وعن أبي العلاء: كسب وثبة فوتر النهار صلاة المغرب، ووتر الليل صلاة خلاص بن عمرو بن سعد، وعن بكر بن زمام: سمعت الحسن ومحمد بن وهادة ومكر بن عبد الله الحارثي ومعاوية بن خزيمة والناس من معلومة يقولون: الأثر







١٤/٢٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(١)</sup> مَخْبَرَةً.....

قيل: إن أبا حنيفة متفرد في ذلك، والجمهور معلافه، وقد ثبت بالروايات الشهيرة الكثيرة حتى أطلق عليه الإجماع، يثار السلف ثلاث ركعات حتى أنكروا على من أوتر بركعة، قيل لأبي عباس: هل لك في تسير المؤمنين معاوية ما أوتر إلا بواحدة؟! قال: أصاب، إنه فاسية، وفي رواية: معه فليكن قد صحب النبي ﷺ، رواه البخاري.

فهذا صريح في كون معاوية شاذاً منفرداً في ذلك الفعل، ولو كان الإتيان بركعة أيضاً شائعاً بينهم لما أنكروا عليه مولانا أبو عباس، وروى أنظراني في معجمه بسند عن إبراهيم قال: بلغ ابن سعد أن سعداً أوتر بركعة، فقال: ما أجزأت ركعة قط، وسئل أبو القعالة عن لمونرة فقال: علمت أصحاب رسول الله ﷺ أن لئوتر عش صلاة المغرب، هذا وتر الليل، وهذا وتر النهار، قلت: وسأني، لأنار الواردة هي ذلك.

وأنت خير باد الروايات الواردة في الإتيان بركعة واحدة بنفق: فقلوبنا بركعة توتر له ما قد صلى» صريحة في تقام شفع قبل ذلك، وإلا فلا شيء، توتر هذه الركعة؟ يلزم استدلال به ابن رشد وغيره على إيجاب الشفعة قبل ركعة الوتر، وهي حجة المحتجة أيضاً لما أنه ليس في أحد منها النص بالسلام.

١٥/٢٦٠ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن محمد <sup>(٢)</sup> بن يحيى بن حبان) ففتح الحاء المهملة والموحدة الثقيلة، يسير ويسع، أمر متعدي الأنصاري المضافي ثقة فقيه، روى له ألفة مائت سنة ١٢٦ هـ وهو ابن ٧٤ سنة (عن عبد الله <sup>(٣)</sup> ابن محرز) معجم مضبوطة في أوله ففتح حاء مهملة بعده

(١) في نسخة: عن عبد الله بن محرز المعجمي.

(٢) نه ترجمة في تهذيب التهذيب (٤٠٧/٩)، راسمير أعلام النبلاء (١٨٦/٥)

(٣) نقل ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣٦/٦)، راسمير أعلام النبلاء (١٩٤/٤)







يقول: إن النور واجب، فقال النعمان بن يحيى: ورجعت إلى عبادة ابن الصامت، فاحترقت له رغو رانح إلى المسجد، فأخبرته . . . . .

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> وغيره: عدده في الشاميين، سكن دوما، قال ابن يونس: شهده فتح مصر، وقال ابن سعد: مات في خلافة حسرة، ورع ابن الكلبي: أنه شهد بدر، ثم شهد مع علي صفين، وبه حزم ابن الأثير في «أسد الغابة» فقال: أبو محمد البدري الشامي، ثم قال بعد ذلك: شهد بدر، ولم يذكره ابن إسحاق في أصل الخبر.

وذكر في «التلخيص» في أهل بدر: مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم، كذا قال الواقدي وابن عمار، ولم يذكر ابن إسحاق وأبو معشر في نسخة يده. ابن أبي الهذيل المصنف<sup>(٢)</sup> ذكره يونس بن بكير عن ابن إسحاق في البدريين، وسماه مسعود بن أوس من صريم بن ثعلبة، اهـ.

فالظاهر أن ما في «أسد الغابة»: أن ابن إسحاق لم يذكره في البدرين وهم من النسخ، ونصواب ما في «التلخيص»: أن ابن إسحاق لم يذكره في نسخة يده، وذكر ابن هشام في «سيرته»: فبس نزول بدر مسعود بن أوس بن زيد، وقال الذهبي في «تحريره أسماء الصحابة»: أبو محمد البدري الشامي، قال عبد الله بن محرز: كان ثامن رجل يكنى أبا محمد، كانت له صحبة يقول: إن النور واجب، نزول داريا، قيل: هو مسعود بن أوس بدري، هـ.

«يقول» إن أبو محمد (إن النور واجب) وه قال ابن الصبيح وغيره كما تقدم (قال النعمان بن يحيى: ورجعت) متكلم من كرواح (إلى عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخرجي المديني، أحد القواد البدري، صحابي، نزول الفدر، مات بالرمدة سنة ٣٤ هـ، وله ٧٢ سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية (فاحترقت) أي تصدقت (لده) وتطليته (وهو رانح إلى المسجد) فعادته (أخبرته

(١) انظر: تاريخ الزرقاني، ١٢٥٥.

(٢) التهذيب، التهذيب، (٢٩٠٤).







الخمس، فأما أن الوتر لم يكتب، ولا يرد هذا الحديث على من ذهب إلى وجوبه بوجهين: الأول: لأنه يستدل بقوله ﷺ: «إن الله أمركم بصلاة» الحديث، فعلم أنها زيادة على هذا الخمس، فيحتمل أنه وجب بعد ذلك، والثاني: أن الاستدلال به من مفهوم العدد، وليس بحجة عند جماعة من أهل الأصول، وهذا لمن ذهب إلى وجوبه لمعنى الفرض.

وأما الحنفية فلا يرد عليهم أصلاً، لأنه لا معارضة عندهم في قول أبي محمد: إن الوتر واجب، وقول عبادة: المكتوبة خمس، لأن الواجب عندهم دون المكتوبة والفرض، كما تقدم عن مجاهد إذ قال: الوتر واجب ولم يكتب، وتقدم عن إمام الأئمة أبي حنيفة صاحب المذهب: «أنا أعرف الفرق بين الواجب والفرض، ففرق ما بين السماء والأرض»، ثم المشهور عند فضلاء الدرس وشراح الحديث أن حديث الباب حجة على الحنفية، ولا يمكن الاستدلال به على خلاف الحنفية للوجوه الثلاثة المذكورة.

نعم، هو حجة للحنفية بلا مرية في ذلك، فإن المألة اختلف فيها أصحابيان أبو محمد وعبادة، وذكر عبادة - رضي الله عنه - مسئلة، ولا حجة في مسئلة، لهذه الوجوه الثلاثة المذكورة، ولم يذكر أبو محمد مسئلة في ذلك فهو إذاً قول صحابي، لم يفرق بالقياس، فيكون في حكم المرفوع، كما ثبت في الأصول لأن أنواع الأحكام من الفرض والوجوب وغير ذلك مما لا مدخل للقياس فيه، فيكون قول أبي محمد: إنه واجب مرفوعاً حكماً، فهو حجة للحنفية بلا تردد فتأمل، فلا تجده في غير هذا المختصر.

وما قبل: إن الواجب ليس بشيء مردود على قائله، قال في «الفتح الرحماني»: قال العلامة العيني: ومن لم يفرق بين الواجب والفرض فقد ضاع الفهم، والمعنى اللغوي مرعئ في المعنى الشرعي، وعن بعضهم بأن الفرق اصطلاح، وما كانوا يفرقون بينهما. أحيب كيف يقال: إنه حادث، وأهل اللغة



فد فرقا بين الفرض والواجب؟ يجيب هذا معامد وسكاوير، والأحكام الشرعية  
تعاين عند من الإلتفات الدعوية. اهـ

ويوضح الحكم أن الأئمة مختلفة في جراح التصريح، قال ابن العربي:  
أحدث الناس بهذا طرح، فقال أبو حنيفة، شرع أربعة أنواع، فرضاً، وسنة  
وأحبة، وسنة خير وأحبة، وقال الشافعي، شرع ثلاثة، فرضاً، وسنة،  
وبغلة، وقال بمسائل المالكية، شرع أربعة، فرضاً، وسنة، وأحبة، ورغية،  
وبغلة. وهذه اصطلاحات لم يكن على أحد السرخ إلا بعضها، انتهى

قلت: والصواب عندي أن الأئمة قسم منسبون على الأنواع الأربعة، ولا  
اختلاف فيما بينهم، إلا في مجرد اللفظ لأن المالكية لم يرو عنهم تشيؤ  
الأنواع الفرض، والسنة، والمندوب، إلا أنهم جعلوا السنة نوعين: سنة  
دقيقة يظهر تركها، والواجب ماحود تشير في السنة المؤكدة، فوالا الذي ساء  
تدليلك سنة مؤكدة، هو الذي ساء، المحبة واج

وحدثت الشافعية زكوا الصلاة من الأركان، والسنن، والأعمال،  
والتيه، وجعلوا سجود التسهو وطيرة الأعمال المترتبة، كما صرح به أهل  
دعوتهم كلهم، واعتبروا الواجب بعد في الحج، فمن شرع، لاقتناعاً لمشاغبة:  
فالشرع لا لا توجد، مهية الحج إلا بها، والواجب من يحتر تركه بدم ولا  
يذهب وجود الحج على فعله. اهـ

والحاصل أقوم موافقة للمعنية في ذلك، فهي تبع الفسار<sup>(١)</sup>: أركان  
الصلاة أربعة غير ركعتين لا يتغير، وهي لا تنقطع معاً، ولا سهواً، ولا  
حيلة، سمعها، وقال عند ذلك، وواجبات الصلاة، وبطلان الصلاة بتركها  
معاً، ونسقط سهواً، ويسجد له، وكذلك في الترويض المربع<sup>(٢)</sup>، فعلم بذلك



أنه لا خلاف بينهم إلا في إطلاق اسم دون اسم على الشيء. وأنت خير منه  
لا مناقه في الاصطلاح.

وفي السابعة: وتوضح الاختلاف على ما في كتب الأصول أن يفرض  
عددا مدورا عما ثبت لزومه من قبل فاعلم. وحكمه أنه يكفر حائذه، ويستحب  
لها تركه العشاء. والمواجب مدورة عما ثبت لزومه. بدليل ظني كالنعيم المخصوص  
منه لبعض. وغير الأحاديث. وبحوث ذلك، وحكمه المبرور عملاً لا عساً، ولا  
يكفر حائذه، ويُسق تركه ما لم يسلح. وذكر أبو عبد الله رضي الله  
الفرق بين ما معنى المعزى أيضاً، فإن العرس في اللغة التطهير، والرجوب  
المحفوظ، وانتقلت بالتحقق نحو الذي نعلم من حاله أن الله تعالى قد عينا.  
والثابت، ما فيه شبهة منقطع عنه ولا يعدم تطهيره عينا.

وهي أصح في غير الإسلام الردوي. بعد ذكر الفرق بين الواجب  
والفرض. وذكر الشافعي هذا القسم والخلفاء المرافض، فثبت له. إن  
أكثر الاسم قد معنى. بعد إقامة التعليل على أنه يخالف اسم التبريئة لأن  
الفرار من غيره في الشرح، وغرض يشير إلى نية التوبة. والمواجب إنما أخذ  
من الرجوب وهو المخصوص. وإن أكثر الحكم بطل إكراه، أيضاً لأن الدلائل  
موجبة. ما لا شبهة فيه من الكتب والمعدة وما فيه شبهة. وقد أمر لا يكره  
وقد تفاوتت الدلائل فارتب الحكم. ثم بين الله مفصلاً

وهي مكثف الأسرار شرح المصنف على العباد. والمواجب ما ثبت  
بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية، وحكمه المبرور عملاً لا عساً على  
المفسر لنسبة لم يلبه حتى لا يكفر حائذه ويُسق تركه إذا استنحت ما أخبر  
الأحاد، فأنما متأزلاً فلا، وبهذا بطل خوف الكعبى: إن الفصاح واجب. إذ هو  
ترك الحرير الذي هو وجب: لأن الواجب ما يكون لازماً الأداء فلا يجوز  
تركه. والمباح ما يجوز فيه تركه، فكأنه مباح. وليس المباح تركه المحرم.



بل هو فرد من أفراد ما سرك به المحرم، وليس من شرط الوجوب تحقق تعاقب على الترك خلافاً للفراشي. لجواز الفتور عن مباحب الكسرة، ولذا جازى من غير أن واجب ما لا يبيح عاقب على تركه.

ولا يرقى عند الشافعي بين الترك والتقصير فيما هو واجب عند غيره لما قاله جرحه الفاتح بتعديل الأركان أحد أهداف تركها، فلو أن أنكر الاسم فلا معنى له، لأننا بينا أنه يخالف اسم تعريضه، وإن أنكر الحكم وكلفه لأن الفاعل يوافق ما لا ينافي من ذلك كتابه في ذلك التورية، وفيه شيء فخر السراج، والحمد لله، فإذا كانت المعدل لم تكن لغايتها التمدد في سبب الأمانة المختلفة بينا وبينهم.

وأما صاحب رسالة الأركان<sup>(١)</sup> هذا السجدة، فإقراره في مبدأ صفة الصلاة، لذكر أولاً مقدمة سحرجه من ثم عدد الشريعة الحقيقية، الصلاة وغيرها من العبادات لها حقيقة شرعية مختصة بالشرع، وإعتراف وجوده، وجعلها أرضاً هي داخلها في مواضيعها إذا قامت بأحد منها، فإذ تلك الحقيقة، ويرجع تلك الحقيقة أساساً، واستعمل الاسم اللغوي استعاراً، ثم صار عرفاً للشرع، وجعل وجود تلك الحقيقة مشتركاً عن أشياء إذا قامت بأحد منها فطر وجود تلك الحقيقة، وجرحه من بقية الامكان، حتى لا يكون ما يرى في الحسن لغير تلك الأثبات، فها نحن.

ارتك على تلك الحقيقة فيما في الآخر، وكرر عباداً بإتباع تلك الحقيقة في العين<sup>(٢)</sup>، وجعل هذه إياتي بـ التعاقب، فالأول يسر دفء داخلها في اصطلاحاً معتر الحقيقة، والثاني، وفي الأسس، والوقوف عليها شرطاً ودراسة خارجة.

(١) رسالة الأركان (ص ١١)

(٢) في السجدة



وبالجملة: إجم يسمون الأركان والشرائط حرائض، وحمل الشارع أخباره  
مكملة لهذه الحقيقة بحيث إذا عرفت تلك الحقيقة صارت رسيمة لتوابع المعلم  
من توابع الإنبياء تلك الحقيقة مجردة عنه

وهذه السمكيات ثلاثة أنواع: منها: ما هي في نفسها لم تترك استحقاق  
التدرك عدماً لتدركها، لا غائب ترك تلك الحقيقة، بل بدأت بإتيان تلك الحقيقة،  
ويستلزم التعمس. وإنما يغائب إتيان هذه السمكيات في تلك الحقيقة، وذلك  
الحقيقة شرط لأداء هذه السمكيات، وهذه السمكيات ليست شرطاً لأداء تلك  
الحقيقة، وتسمى هذه السمكيات راجبات لا يفوت عنوانها الحقيقة، وإنما  
يقرب كمالها

ومنها: ما هي مكمالات بوجوب إتيانها في تلك الحقيقة من غير توابع على  
توابع إتيان تلك الحقيقة مجردة عنها، ويأتي بها قريباً خاص، إلى أنه لا يصح أن  
يكون شبيهاً في دار الحرام، وهو: حب الدنيا، فلو كان تركها سبباً  
لاستحقاق الإساءة دون التعبد بها - وسأنت في كل التدرجات والقرب  
الخاص، وتسمى هذه السمكيات سببات

ومنها: ما يكون إتيانها مريداً في التوابع، ولا يكون تركها سبباً لتعبد  
ولا للتعبد، وتسمى مندوبات ومستحبات وسنناً، وذلك الحقيقة  
الشرعية بمسألة في الغرائض من الشرائط والأركان والسمكيات: التي هي،  
والصنوف، والمنزلة، ولا يحد إلا بيان شروع، وذلك كالحقيقة المطلقة،  
لها شرائط وأركان تسمى فرائض. وسمكيات واجبات وسنن ومندوبات،  
والصلاة محمية في ذلك كله، وبينها رسول الله ﷺ وأتم وجه، والبيان لا يجب  
أن يكون مقطوعاً كما أن في عدم الأصول، والبيان قد يكون الكفاية والنية  
المقولية والتفعل إذا اقتربت فترى عملك أن تفعل بفعله لتبين، فدا إليه  
رسول الله ﷺ أن الحقيقة المطلقة لا يوجد لها شرط، وإن قيل أنه مع



أَنَّ مَنْ صَلَّى فِيهِ أَوْ تَصَبَّعَ فِيهِ شَيْءٌ اسْتَحْضَا بِحَقِّهِ، كَذَلِكَ  
وَأَمَّا إِذَا عَفَا .....  
.....

ذلك داخل في الحقيقة فهو ركن، سواء كان هذا البيان مقطوع الثبوت من  
كتاب أو سنة مرافق، أو مشهورة، أو قنينة الثبوت، كأخبار الآحاد، قطعي  
الدلالة، كالشعر المفسر، أو ظهير.

وإن وجد الأمر شيء في الصلاة، ولم يبين أنها تفوت بعونه، ولم يدل  
قرينة على أن الأمر لبيان ركن أو شرط، فلا يثبت بهذا الأمر إلا الوجوب،  
سواء كان الأمر متوقفاً بأخبار الواحد، أو يكون متواتراً، كتاباً كان أو سنة،  
فمسلط التعريف بين الواجب والفرع هذا الذي ذكرناه، لا ما ينوهم من ظاهر  
كلام، فتح نفديهم أن ليس بينهما افتراق إلا بأن أثبتت بانتواتر طلبه فهو  
فرض ركن، أو شرط، وما لا آحاد، وإن دلت على الدخول فهو واجب، له.

فمن جاء بهن، وأقامهن بحيث لزم بضع عشر شيئاً، فإن ابن  
عبد البر<sup>(١)</sup> ذهب طائفة إلى أن التصبيغ المستلزم ههنا أن لا يقسم حدودها  
من سراعاة الوقت وانطباعه ورحم تركوع والسجود، ومؤيده تعظ الشرماني  
وأبي داود: من أحسن وضوء مرة وصلاه نواتهن، وأنهم ركوعهن وسجودهن  
ورغبتوهن.

استحضاراً بحقيقته، قال السجني<sup>(٢)</sup>: حذرار عن السهو والسيان، فمن  
نفسه من شئت عالماً بذلك، وقادراً على إقامته فحدث كمنهف الذي لا عهد  
له، له.

كان له عهد الله، شاركه وتعالى (عهد) وهو الأمان والميثاق.

قال البخاري<sup>(٣)</sup>: العهد حفظ الشيء بمراقبته حالاً فحالاً سمي ما كان

(١) انظر شرح لوفقي، (١/١٤٠).

(٢) المحض، (٢/٢٢٨).

(٣) عمدة الطالب، (١/١٨٤).



أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْعَبْدَ، وَإِنْ أَمَّنَ الْإِسْلَامَ، فَتَحَسَّنَ قَوْلَهُ، أَلَيْسَ عِبْدًا، إِنْ تَزَادَ عَذْبُهُ، إِنَّ شَيْءًا أَوْجَلَهُ لِحَبْلِهِ

خرجوه من بلادهم ١ - ٩ - كتاب النور ٢ - كتاب فليس لهم من

والله تعالى في ٣ - كتاب الصلاة ٤ - كتاب المحافظة على الصلوات  
التي هي

باب ما جاء في ٥ - كتاب الإقادة ٦ - كتاب ما جاء في فضل الصلوات  
والصلاة والمحافظة عليها

(٢٦١/١٥) - وَحَدَّثَنِي عَنْ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي تَمِيمٍ ذَكَرَ بِي أَصْحَابَهُ . . .

.....

من الله تعالى على طريقته المحزنة لعناقه عبدا على حجة مقابلة عبده على  
العبادة لأنه بعد أن قاله سبحانه بعبده أن لا يعاقبه، ووعده حقيقين ما  
لا يخلقه، فسبح ربه عبدا لأنه أوتى من كل وعده (أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةُ) مع  
العبادة، فهو من مائة ألف مرة ما يريد، فإِنَّ الْإِسْلَامَ أَنْ يَدْخُلَهُ عَذَابُ  
وَعَذَابُهُ، أَيْ هُوَ، أَوْ عَذَابُهُ شَيْءٌ، أَوْ يَسَلُّ مِنْهُ أَوْ يَسَلُّ لِمَنْ يَأْتِيهِ) على البراءة  
المطلوب من عباده الخليل، له عبده من عبده إن شاء عبده (وَأِنْ شَاءَ أَنْخَلَهُ  
الْحَقُّ) برحمته فضلا .

وهذا نص في أن ترك الصلاة لا يكفر، ولا يلحق عباده بل هو تحت  
العبودية، فإن حاجي ١ - فيه بد نص قال: لا يعجز له، ونص قال: إنه كافر،  
والنص في نص باب مع إيجاده، "هـ منحص"، فله، وهو نص قوله عز وجل  
عَلَى اللَّهِ لَا حِفْظَ لَهُ نُكْرًا بِهِ، وَيُكْفِّرُ مَا نَوْكَرَ كَيْفَ يَشَاءُ ٢ - "بندره الكلام  
على نورك الصلاة هذا

(٢٦١/١٥) - (مالك عن أبي بكر بن عمر) بضم المعني وفتح المعني عن

(١) البصر ١/ ٢٢٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٦



عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَنْ صَلَّى لَيْلًا صَلَاةً مَعْرُوفَةً بَطَّرَ بِهَا عَمَلَهُ كُلَّهُ».....

جميع رزاه الموحطاء، ومنهم يحيى، وهو انصواب، وفتح العين وزيادة واو وهم، قاله ابن عبد البر<sup>(١)</sup> قلت: وكذلك معدولا في رواية محمد، قال ابن عبد البر: هو أبو بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب؟ ثم يوقف له علي اسمه، لفرض العدوي الممنفي، ليس له في الموحطاء ولا تصحيحين إلا هذا الحديث الواحد، قلت: ورتب عليه الحفاظ<sup>(٢)</sup> لثلاثة غير أبي داود، وقال: له عندهم حديث واحد في تواتر على الدابة، وقال الخليلي لا يوقف له على الاسم، وهو مثني، نفي

(عن سعيد) بفتح اسم المهمة وكسر العين، ابن يساراً بتخنة فسين مخففة تلفظ صد الميم، التامعي نقه، بكى أبا الحباب الفصح الرحمانى، وغيره، حلف في ولاته ثم هو؟ قليل: مولى ميمونة، وقيل: مولى شقران، أو مولى الحسن بن علي، وقيل: مولى بني النجار، ثم قيل: هو سعيد بن مرارة، قال الحفاظ<sup>(٣)</sup>: التصحيح أنه غير سعيد بن مرارة، قال ابن عبد البر: لا يستوفون في تواتره، مات سنة ١١٧ هـ، وفي قبلها روى له شيء.

أبو ذر: كذا اسم مع عبد الله بن عمر ابن الخطاب يطربق مكة، قال عبد البر الرازي، أعاد ذكره في رواية يحيى، ولفظ محمد: «كنت أسير معه، وأتحدث معه حتى إذا غلبت أذن يصيح الصجر، تحلفت، فنزلت فأوترت». الحديث: أفلم حبيب ظنوني (الصح) فيه حجة لمن قال بغوت وقته ظنوخ الصجر، ولفظ محمد أوضح من ذلك.

(١) انظر: شرح برزقاني (١/٦١٧).

(٢) تهذيب التهذيب، (١٢/٣٣).

(٣) تهذيب التهذيب، (١/٣٠٩).



نزلت: «أوتيت»، ثم أنزلت: «فقال لي عبد الله بن عمر: أين كنت؟ فقلت: في حبيبتك الصبح»، فأنزلت: «أوتيت»، فقال: «هذا الله! أين كنت في رسول الله أسوء؟ فقلت: نعم»، ثم أنزلت: «فقال: إن رسول الله في مكان يوم على البعير».

أخرجه البخاري في ١٤ - كتاب الوتر، ٥ - باب الوتر على الدابة

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٤ - باب سواك صلاة السابعة عشر  
التي في السفر حين ترحيل، حديث ٢٦١.

(نزلت) عن مرقوي (أوتيت) على الأخص.

(ثم أنزلت) ونزلت به (فقال لي عبد الله بن عمر: أين كنت؟ فقلت: في حبيبتك الصبح) أي صفت طلوع الفجر بقوات النور، وفيه حجة أيضاً لمن قال بغير وقت لوقت طلوع الفجر لأن ابن عمر لم يذكر عن ذلك الحنية، وسيأتي مذهب الأئمة فيه (نزلت وأوتيت) على الأرض (فقال عبد الله بن عمر: أليس لك في رسول الله أسوء؟ فقلت: نعم) (فقال: إن رسول الله في مكان يوم على البعير) (فقال رسول الله: كان يوم على البعير)

باب الوتر في السفر (الحسن النازل) وقيل: الخدع، وقد يكون للأشياء، وحكي عن بعض العرب ضرب من لبن سميري، وفي الجامع: البعير بمنزلة الإنسان، يجمع الحذق والموث من الناس إذا رأيت حملاً على أحد، قلت: هذا بعير، فإذا استبينت فالت: جميل أو شاف، وتجمع على أبعرة، وأماعرة، وبعران، وبزب عليه البحاري والمتحدثون: «الوتر على الدابة» قال العيني: ترجم به شيئاً على أنه لا فرق بينها وبين البعير في الحكم، اهـ.



اسئلته عن قال: إني أوتر ستة، لأنهم أجمعوا على أنه لا يصلي الفريض على الذباب إلا في شدة الخوف خاصة أو غلبة مطر، ففيه خلاف، والاستدلال فيه بوجهين: بالسرفوخ منه، ويقول ابن عمر الصحابي، ولا يصح الاستدلال بالسرفوخ منه، لأن الموتر كان واحداً عليه بشيء فابتدأه على الراحلة لا يمكن إلا بالعذر.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، أجمعوا على أنه لا يصلي أوترض على الذباب إلا في شدة الخوف خاصة أو غلبة مطر، بأن كان الماء فوقه وتحت، ففيه خلاف، علما أوتر بشيء على التبعير، علم أنه ستة.

قال المزرغاني: نكن متشكك بأن من خصائصه بشيء وجوب الوتر عليه فكيف صلاه ركبا؟ وأجيب: بأن محل انوجوب الوتر دليل يناره عليه الصلاة والسلام ركبا في السجدة، وهذا مذنب مذكور ومن وافقه، والثاني بوجوبه عليه مطلقاً فإنه محتمل الخصوصية له، أو أنه تشريع للأمة بما يليق بالمتة في جميعهم، وبعبارة أخرى، وانخصاص لا تثبت بالأحتمال، أم.

قلت: ولا حجة فيه ولا نص حجة على من قال بوجوبه، لأنهم قالوا: إذا كان قبل الإحجاب مستحاً، فيمكن حمله على ذلك الأول سبعا إذا ورد من صحاحه، أخرجه محمد، في أمروته<sup>(٢)</sup> عن سعيد بن يسار: أنه بشيء أوتر على راحلته. قال محمد: جاء هذا بحديث واحد، غيره فأحب إلي أن يصلي على راحلته تطوعاً ما بدا له، فإذا بلغ الوتر نزل، فأوتر على الأرض، وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من لفهائنا، انتهى. وقال أيضاً: لا بأس بأن يصلي أحسن على دابة تطوعاً بإيماء، أما الوتر

(١) انظر شرح المزرغاني، (١: ١٥٦).

(٢) انظر: المغني المسجدة (١: ٥٧٥ - ٥٧٧).







عن عبد بن ربه عن رجل من أصحاب علي عليه السلام، سمع نساء علي عليه السلام يجمع الله وترك  
الزواج، الخ.

وقال الحسين: "ولمّا كان ذلك يقول: لا يفتي على الزانية إلا في - خبر -  
تخص به صلاة، وروي أنظاراً منه - على ما جاء - أن ابن عمر كان يفتي  
في نساء عور، فإذا كان من السحر سر، فأمر، وأخرج حمد في  
مسألة "ولمّا كان ذلك من خبر، أن ابن عمر كان يفتي على - أحسنه  
خلقاً، ذلك أن ذلك كان قاتلاً لغيره لأرض، فحصل أن - فعله من المؤمنين  
عن الزاحمة قبل بحمده بالشيخ، سمع نساء علي عليه السلام يجمع الله وترك  
الزواج، الخ.

قلت: قد حكى مجاهد وحسين والسجور وداود، فقد حكوا كنههم عن  
ابن عمر الزانية على الأجر - كما أخرج عنه الزكاة - وهو في ذلك في  
أولها في قوله، وحكي أيضاً عن هذا من خبره عن ابن - أنه كان يفتي على  
نساء عور، فإذا كان أول - قال بخاري<sup>(١)</sup> وما روي عن ابن عمر أنه كان  
يأمر على أنه - فواقع حال لا يجرم لها فحرم على ذلك خبر، ولا تدق على  
أن الشرح يفتي على نساء عور الفطرية والجنسية أو كان فسر  
وخرجه ابن.

وهي المسئلة<sup>(٢)</sup> قال أصحابنا: إنما وجه النظر والفكر فيختص عام  
مودة على الزاحمة وبيان ذلك أن الأمر في هذه حمار المؤمن على الأجر فاعداً

(١) مسند أبي داود: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) مسند أبي داود: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) مسند أبي داود: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٤) مسند أبي داود: ٢٢٨، ٢٢٩.



٢٦٦/١٦ - **وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن النعمان، أنه قال: كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن ينام فرائشه، أوتر** وكان عمر بن الخطاب، يوتر آخر الليل.

مع انقضاء على القيام بانصافهم، فأنظر على ذلك أن لا يصابه في نومه على واجته، وهي بطون النور، وبحور أن يكون إلهاء على التراخي يكون قبل أن يخلط أمر النور، ثم أحكم من بعده.

وعبر الأجواب الأول على أن المصير في تعارض الآثار والأخبار إلى الفيس، وهو معاصد لنا، ومبنى الجواب الثاني أن المعلوم من تدرج الأحكام الشرعية أنه قد كان في مبادئ الإسلام وأوائك تحفيزات كمية وكيفية، ثم رادت، وكثرت الأحكام ونزقت يوماً لا سيما في الصلاة من التسهيلات من سبب باب الكلام والحركة ونسني وفلة التركبات والأفعال الكثيرة، ورد الإسلام وغير ذلك، ثم سخت، وتشدت، وأحكمت الأحكام، وأكمل الدين، كما قال ابن القيم في بيان شيخ دفع الشبهة.

٢٦٦/١٦ - (مثلك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن النعمان) بكسر الناء وتحتها (أنه قال: كان) و- النعمان الراشد (أبو بكر الصديق) عند الله من عثمان (إذا أراد أن ينامي فرائشه) ما تكسر ما يقرب جمعه فريش، كذا في «القاموس»، والمعنى: إذا أراد النوم (أوتر) قيل أن ينام أحداً بالحرم، وقد أمر بركة أبا الموداه وأما ذكر وأما حرية، أن لا ينام أسداهم إلا على وتر (وكان) أبي الخفاء (عمر بن الخطاب، يوتر آخر الليل) أهدأ بالثقة.

وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر: «امشي توتر»، قال: أوتر من أول الليل، وقال لعمر: «امني وتر»، قال: آخر الليل، فقال لأبي بكر: «أخذ هذا بالحرز، وهي سعة» بالحرز، وقال لعمر: «أخذ

(١) أخرجه في حقه في الصلاة (١٢٤٤) باب في النور قبل النوم.







---

الكبير<sup>(١)</sup> وروفته أي نور بعد غش، صحاحه وبعد غشيل. فضعه قبل الغل، أو بعده أي الشفق، كما في لغة الحضر زمر، اهـ. وحدثنا الحبة لا تصح احب، تصح المصنفه. فذكر أولى أن لا تصح.

وختلفوا في آخره، واختلف فيه بقلة الأعاديب جدا، وهذا اعتمادنا على كلام أهل الفروع بعد غل شيء، من أقوال شرح الحديث.

ومقدم قوله: ابن رشد: إن العلماء اتفقوا على أن وقت بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر. قال الشوكاني<sup>(٢)</sup>. وفي وجه لأصحاب نشافعي أنه مبتدأ بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح، وفي وجه آخر يمتد إلى صلاة الظهر. وفي وجه أنه يصح قبل العشاء، وهو ضعيف، خرج بذلك العراقي وغيره. اهـ.

قال المحافظ في «المنهاج» وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقت الاختيار، وينقضي وقت الضرورة أي قيام صلاة الصبح، وحكى الشرنبلسي عن مالك والشافعي وأحمد، وإنما قاله الشافعي في القديم. اهـ.

وفي الشرح الكبير لنفاذكية: وروفته المختار ينتهي للمعجم أي لطلوعه، وضروريه من طلوع الفجر لصبح، أي لتعانيها، وذكره تأخير وقت الضرورة بلا عذر، وسب قطعها أي لصبح أي لكونه بعد فائتته، وفي الإمام رباعيات. اهـ.

وفي «التوضيح» نشافعية: ووقت بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، وكذا في «شرح الإقناع» وغيره. وفي «مبني الماربط»<sup>(٣)</sup> من فقه أصحابنا يروونه أي

(١) (٣١٧:١)

(٢) مبني الأوطار (٢١:٢٢٤)

(٣) نظر فيل العرب (١: ١٨٧)















قَبِيرٌ رَأَى أَنَّ جَارِيَةً مِنْ بَنَاتِ بَنِي إِسْرَافِيلَ تَسْتَقِفُّ الْخَلِيلَ، فَنَدَحَهَا وَزَادَ

١٩١٩: ٢٠٠ وَحَقَّقَ لِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ زَاهِرٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ

مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، وَاسْمُهُ دَعْدَانُ، وَهُوَ مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ، وَهُوَ

الصَّخْرُ الثَّانِي فِي حَالَةِ النُّومِ (فَيُؤْتَرُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ) حَتَّى لَا يَبْقِيَ عَنْهُ أَتَوَاتُ الْإِحْتِرَافِ لِيُؤْتَرُ عَدَّ الْمَالِكِيَّةِ، وَدَامَ الْوَقْتُ عِنْدَهَا الْحَقِيقَةُ، وَانْحَبُورُ كَمَا نَعْدَمُ حَسْبَ طَائِفَةٍ وَقَدْ اتُّوْتَرُ (وَسَرَّ رَجُلًا) أَيَّ عَنَبَ عَنَى قَدْ نَعَادَهُ أَوْ لِأَمْرٍ آخَرَ (أَنْ يَسْتَقِفُّ فِي آخِرِ اللَّيْلِ عَلَى خَرِّ وَزَادَ) إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، قَالَ: يَمْزُجُ أَحْمَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِالْبَيْتِ وَزَادَ.

وَنَقَدَمُ قَرِيبًا عَنْ جَابِرٍ قَالَ يَكُونُ: «مَنْ فُتِحَ مِنْكُمْ أَوْ يَقُومُ آخِرَ اللَّيْلِ يَلْبِسُ مِنْ آخِرِهِ ذَلِكَ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً، وَذَلِكَ أَفْضَلُ، وَإِنْ خَافَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ يَلْبِسُ مِنْ أَوَّلِهِ»، وَهِيَ عَائِشَةُ قَالَتْ: «مَنْ كَلَّ اللَّيْلَ أَوْتَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَهَى وَبَرَدَ إِلَى السَّحَرِ، وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنِ عَلِيٍّ عَنِ

زَيْدِ مَالِكٍ

١٩١٩: ٢٠٠ (مَالِكٌ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ذَاتَ لَيْلَةٍ فَنَاطَرْتُ الْبُكََّةَ وَالسَّمَاءَ مَغْمُومَةً أَيَّ مَحْبُوطَةٍ عَلَى السَّحَابِ، وَاحْتَفَافُ خِرَافِ الْحَدِيثِ فِي ضَبْطِ هَذَا اللَّفْظِ كَثِيرًا جَدًّا، وَهِيَ عَائِشَةُ «الْمَحْنَانَةُ» عَنِ التَّعْلِيلِ، عَلَى رَأْيِ الْمُعْتَمَدِ أَوْ نَعَامٍ مِنَ التَّعْلِيلِ، أَوْ يَكُونُ التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِنْفَاعِ، قَالَ عَائِشَةُ: كَذَا ضَبْطًا، فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ شَيْخِي، وَكُلُّهُ سَحِيحٌ، أَمَّا

وَفِي «الْمُسْتَكْنَى» عَنْ «الْمَوْطَأِ» مَعْنِيَّةٌ، عَارِضُ الْفَرَادِيِّ<sup>١</sup> كَذَا فِي لِسَانِ الْمُصَحِّحَةِ ضَمُّ التَّعْلِيلِ الْأَوَّلِيِّ وَكُفُّ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ: بِفَتْحِهَا، وَفِي نَحْوِ مَعْنِيَّةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ عِدَّةَ نَسَخٍ آخَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَسَأَلُ الْكَلْبَ أَحَدًا، قَالَ: «الطَّبِيعِي» أَيُّ مَغْنَمَةٍ بِالْعَمِيمِ، وَفِي «الْهَدْيَةِ»: بِقَالَ: عَامَتِ السَّمَاءُ وَأَعَامَتِ وَتَغْنِيمَتِ، كُلُّهُ بِمَعْنَى: أَمَّا

١٩١٩: ٢٠٠ مَرْوَةُ الصَّفَاحِ (١٧١/٣).



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى لَيْلًا وَاحِدَةً أَوْفَى لَهُ بِهَا بِمِائَةِ نَفْسٍ أَوْفَى لَهُ بِهَا بِمِائَةِ نَفْسٍ أَوْفَى لَهُ بِهَا بِمِائَةِ نَفْسٍ» (١).

يخفى على من لم يقرأ غير فتاوى الشيخين (عليهما السلام) أن ركعة واحدة على وجه مذهبنا لا تكسر. أي الرفع من أثناء سجلاته التبع برأي أن علمه ليلًا أي رأى الليل باقية وشجر لم يقطع بعد اصطنع وره - سجدة أي ضم بوتره ركعة واحدة أخرى، فصاروا شفعوا، قال الأبي - وحسن أنه تم سلام من الواحدة شفعها بتخري على رأي من قال لا يحلح في سنة أو ركعة صلاة إلى ما صار ماء الركعات، وحسن أنه سلم. (٢).

قلت: والظاهر ثلثي فقط أنهم وحي نسواحي، فيكون ذلك مذهبهم، والعجب من من الباطني أن المحتملة إذا أمروا قوله بكذا، فليوتر بواحدة بأدبهم مع الشفعة المتقدمة بدون السلام، أنطوا عند التذليل، وإذا احتاجوا إلى ذلك بأنفسهم في أثر الباب لم يبق في السكارة، وهذا التوجيه وإن اختاره القاري أحياناً لكن ليس في محله، فإن مخالفت مذهب الفاعل لأن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: ينقض الوتر، فقد أخرج أحمد بسنده عن ابن عمر أنه قال: إذا سئل عن الوتر قال: إنما هو أوتر قبل أو أدوم، ثم أورد أن أصابي بالليل شفعت، واحدة ما مضى من وري، ثم صليت مثني مثني، وهذا فحيت سجلاتي أوترت، بواحدة الحديث.

أما مني عدد من ركعتين، فليشهد الله تعالى (المصباح) مع ذلك الأمر بواحدة: قال الرقاعي: هذه مسألة يروونها أهل العلم ينقض الوتر، وروي مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وغيرهم، عليهم التزقي، وحكاية الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، قال: وجبت إليه بدعاق، ثم قال الرقاعي<sup>(٣)</sup> وخالف في ذلك جماعة منهم أبو بكر، كان

(١) (٢٦٨/١)، وسفر - نسبي (١٢٣/٢)



٢٠٢٦٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَسْلُمُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالرَّكْعَةِ فِي الْوُتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بَعْضُ حَاجَةٍ.**

يؤثر قبل أن يذم، ثم إن قام صلى ولم يعد الوتر، وروى مثله عن عمار، عائشة وكانت تقول: «أوتران في سنة»<sup>(١)</sup> بكاء ذلك، وهو يقول مالك والتابعي والأوزاعي وأحمد وأبي ثور وغيرهم

قلت: وبه قالت الحنفية، قال الشوكاني وبه قال الثوري وابن المبارك، وحكاها القاضي عياض عن كافة أهل النقب، وحجتهم قوله **يَلْتَمِزُ** لا ويران لي سنة وهو حديث حسن أخرجه الساماني وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن علي، قاله الحافظ، قال الشوكاني: «هذه الترمذي، قال عبد الحق، وغير الترمذي صحيح، وأخرج ابن حبان وصححه

وأخرج محمد في الموطأ: أنه ابن عمر، وأخرج أبو أيوب هريزة قال: إذا صليت الغداة صليت بعدها خمس ركعات، فإن قمت من الليل صليت منى منى، فإن أصبحت أصبحت على وتر، قال محمد: ويقول أبو هريزة يأخذ، لا يرى أن يضع الي الوتر بعد المداخ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب، ولا يغتر وتره، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> -

٢٠٢٦٦ - (مالك عن مافع أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين) يعني بعد الصلاة (أو قبل الركعة الثالثة في الوتر حتى يتكلم) (يأمر ببعض حاجة) والكلال منزع على حواز الفصل، ومن أحاز أفضل بيح الكلام أبصا، وتفصل بين الشعة والوتر المذي هو مذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - مروى

(١) قد ورد في الحديث: «لا وتران في ليلة»، أخرجه أبو داود (٤٣٩١) باب من غلب الوتر، (ابن ماجه في الصلاة ١٧٠١)

(٢) انظر التلخيص مستطرد (٢٠٢٦)







قال يحيى: قال مالك: وليس على هذا العمل عندنا، ولكن  
أكثر الناس ثلاث

٢٦٨/٢٢ - وحديثي عن مالك، عن عبد الله بن دينار: أن  
رسد الله أن يوتر كان يقول: صلاة المغرب وتر صلاة الشيا.

قال يحيى: قال مالك: وليس على هذا) الأثر (العمل عندنا) أهل المدينة  
بأن يصلي ركعة واحدة فقط لا غير (ولكن أدنى) أي أقل (الوتر) عندنا (ثلاث)  
كما قال به الحنفية، إلا أن الفرق بين الحنفية والمالكية أن الثلاث كلهم عندنا  
الحنفية تسليمة واحدة، وعند المالكية بتسليمين، وهذا على رواية السوطي،  
وفيه زوائد أخر ذكرها الساجي، لكن المشهور في شيوخ المالكية هو روايه  
السوطي قال في الشرح: الأخير: كرهه رحمه بغير سلام لغير مقفله بواصل،  
وتره وتر بواحدة من غير تقدم شفع وثو تعريض أو مسافر، وفي المدونة  
قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبالة شيء، لا في حطب ولا  
في سمر<sup>(١)</sup>، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة، اهـ.

٢٦٨/٢٢ - (مالك، عن عبد الله بن دينار، أن عبد الله بن عمر - رضي الله  
عنهما - كان يقول: صلاة المغرب وتر صلاة النهار) وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>  
برواية ابن مسيرين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: قال: صلاة  
المغرب وتر النهار، قال العراقي: إسناده صحيح، وقال ابن التركساجي: أخرجه  
الثلاثي، وهو عن عمرو التميمي، ولا حجة عن ابن عمر مرفوعة: صلاة  
المغرب وتر صلاة النهار، فأوردوا صلاة الليل: ورود الحديث عن ابن مسعود  
مرفوعاً، لكن منته صميم، وقال البيهقي<sup>(٣)</sup>: الصحيح وفقه على ابن مسعود.

(١) هكذا في الأصل.

(٢) انظر: معجم ابن أبي شيبة (٢٨٩/٩).

(٣) انظر: السير الكبرى (٣/٣١).



وأخرج ابن أبي شيبة عن عائشة قالت: أول ما فرضت الصلاة ركعتين إلا للمغرب، فإنها وتر النهار، وعن الشيباني عن حبيب عن أبي عمر قال: صلاة الليل عليها وتر، وصلاة النهار وتر يعني للمغرب آخر الصلوات، وأخرج عن محمد قال: لا أعلمهم يختلفون أن المغرب وتر صلاة النهار، وعن مجاهد قال: المغرب وتر النهار، وعن ابن سيرين مرسلاً قال ﷺ: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار فأوتروا صلاة الليل»، وعن عبد الله: «لوتر ثلاث كصلاة المغرب وتر النهار، أه»

ومؤدى الكل واحد، يعني أن صلاة المغرب توتر صلاة النهار، كما أن صلاة النهار توتر صلاة الليل يومئذ، والمتممة تقتضي أن يكون وتر الليل أيضاً كاللمغرب، فيه دليل لمن قال: إن الوتر ثلاث تسلسلة واحدة، قال الإمام محمد بعد ذكر أثر الباب: «وبهذا مأخذ، وببني لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار أن يعين وتر صلاة الليل مثلاً لا يفصل بينها بتسلسلة، كما لا يفصل بين صلاة المغرب بتسلسلة، وهو قول أبي حنيفة، أه»

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: فإن لأبي حنيفة أن يقول: «إه» إذا شبه شيء بشيء وجعل حكمهما واحداً كان المتيقن به أخرى أن تكون بذلك الصفة، فلما شبهت المغرب بوتر الليل، وكانت ثلاثاً وجب أن يكون وتر الليل ثلاثاً، أه، وقال المعيني<sup>(٢)</sup>: «إن قيل: ما وجه نسبة صلاة المغرب بوتر النهار، وهي صلاة ليلة جمعة اتفاقاً؟ قلت: أحجب تأمها لما كانت عقب آخر النهار ولذا إلى تعجيلها عند الغروب أطلق عليها وتر النهار كعربها منه لتمييز عن وتر الليل، فانفتح المرحاني؟»

(١) فتاوى السجدة (١/٦٠١).

(٢) «مصنف الخازني» (٤/٧٢).



عن أبي بصير: قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أول النبي: لم نام ثم قام» أخر الشيخان في  
عدهما أنه أمر بصلي فليفتي. «أول النبي: لم نام ثم قام» أخر الشيخان في

### (٤٤) باب الوتر بعد الفجر

٢٦٩/٢٣ - حدثني يحيى بن مالك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبي بصير: قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أول النبي: لم نام ثم قام» أخر الشيخان في

أقول: يحسن. قال مالك: من أول النبي: لم نام ثم قام. أخر الشيخان في  
فإنه يصلي: «أول النبي: لم نام ثم قام» أخر الشيخان في  
سمعت من الأئمة في هذه المسألة (التي) تنص على أحد: والمسألة (مسألة) عند  
الأئمة كما تقدم. وإن روي به بعض الخلفاء من الصحابة ومن بعدهم.

### (٤٤) الوتر بعد صلاة الفجر

أما عندنا الحنفية، وكذا عند المالكية، كما تقدم في المصباح في  
أصل الشريعة. وكذلك هو قضاء عند الشافعية في وجوبه. وفي وجوبه  
المالكية، كما قاله الإمام في «الفتح». وأما عند المالكية إلى أن يصلي  
النصيح إلا أنه حرج وأنه الاختيار في وجوبه. كما تقدم في بيان مذاهب  
وقت الزهر. وهل ينقص بعد صلاة الفجر أيضاً؟ مختلف عند الأئمة. كما  
بيان في محله.

٢٦٩/٢٣ - مالك: عن عبد الكريم بن أبي (عليه السلام) عن أبي بصير: قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أول النبي: لم نام ثم قام» أخر الشيخان في  
ونحفيق الحاء المعجمة ركباً آخرها قاف. أبو عبد الله (عليه السلام) (النصري)  
نزل مكة، وبها نفي مالك. أبو عبد الله (عليه السلام) في رجال جامع  
الأصول. نزل مكة، وكان تعلم بها، وروى عنه أئمة الحديث من حريح  
ومن عسبه وقنوري ومالك، شعبة، وعطاء، ومجاهد، وأشعث، في الرجال، ثم  
الأئمة أبو حنيفة وإمام بن سبه وشريك القضي وهشام.







أخبرنا أبو الحسن بن علي بن فضال (وهو برقمه قد ذهب عنه) عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت

٢٧٠ - ٢٦٩ - **وحدثني عن مالك** أن أبا عبد الله عليه السلام قال: سمعت

أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت

أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت

أخبرنا أبو الحسن بن علي بن فضال (وهو برقمه قد ذهب عنه) عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت

قلت: لكن المذخور فيما تقدم أنه كان مطلقاً من غير النسخ في النبي  
في غير الأحكام، فتأمل (فذهب الخدم) لينظر الناس ثم رجع فقال: قد  
أخبرني الناس من صلاة الصبح ثمان عبد الله بن عباس فأوتر) سلام أولاً ثم  
صلى الصبح.

وأخرج أحمد بن حنبل في كتاب البراءة أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سمعت

فيه أن النور لا يترك بعد خروج النور الباق، وتقدم أن هذا وقت الزوال  
فلا يرى عند المنكبة، وقصده أنه عند الجمهور.

٢٦٩ - ٢٦٨ - (ماثلت أنه بلغه) وهذا أخبرني أحمد بن محمد بن عيسى عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا عبد الله بن عباس وعبد الله بن عباس:







٢٧٢/٢٦ - **وحدثني عن مالك**، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: كان عادة بن عباس صلاة فريضة يخرج يوماً إلى الصبح، فقام المؤذن لصلاة الصبح، فأسكته عبادة حتى أذن، ثم صلى بها الصبح.

٢٧٣/٢٦ - **وحدثني عن مالك**، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت عبد الله بن عباس بن ربيعة يقول: أي الأئمة (أو الأئمة) أو بعد الفجر .....

الوتر، وهذا صريح في كونه واجبا عنده، وقال عليه السلام: «إنما أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، وأشد منه من سي الوتر حتى دخل في الصلاة، منبذاً أن يعطى الصلاة، ويحوز للوتر، وفي الإمام رواية، كما في «الشرح الكبير» نلاحظه، ومع ذلك فالوتر بعد وجوبه.

٢٧٢/٢٦ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: كان عبادة ابن عباس يوم غزاه فخرج يوماً إلى الصبح فقام المؤذن صلاة الصبح فأسكته) أي المؤذن (عبادة حتى أذن) أولاً (ثم صلى بهم الصبح).

وأخرج سعيد بن منصور قال: خرج عبادة بن الصامت يوماً لصلاة الفجر فلما أذن المؤذن أذن في الإقامة، فقال عبادة: كما أنت، فأوتر ولم يكن أوتر فأوتر وصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أمره بإقامته وصلى، والترتيب في الوتر والصبر من أمارات الوجوب، فإن صلى أحد الصبح يقضي الوتر عندما بعد ذلك أيضاً، خلافاً للمالكية كما صرح به الباقون، وسبني السبط في ذلك، وعلوم من يرواه أبو داود عن أبي سعيد مرغوعاً: «عن نبي الوتر أو ناه عنه لمصلحة إذا ذكره» يؤيد الأول.

٢٧٣/٢٦ - (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق (أنه قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: أي الأئمة) ولما أسمع الإقامة لصلاة الصبح (أو) شك من (الرواية) قال (بعد الفجر) محل أوأنا أسمع







أبي سعيد الخدري سرفوعاً. من نام عن وتره أو نسيه فبصه إذا ذكره الحديث (١). يدل على مشروعية فصل التوارة، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عني وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عمر وعمر بن الخطاب وعمر بن زبيرة وأبو أنس ورواه محمد بن حبل وقصائه عن عبيد وابن عباس. قد قال العراقي، قال: ومن الأئمة: الثوري وأبو حنيفة والآل: عبي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو أيوب.

ثم اختلفوا إلى متى يقضى، على تساية قول: أحنها: ما لم يصل الصبح، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو أيوب. وأبي حنيفة، ثم ذكر طبة السمان، وذكر فائليها من الصحابة والساجين، ولما لم تكن ذلك الأقوال قوله أحد من الأئمة لمتوعين ثم كذاها اختصاراً بقلة الخدري في ذكرها إلا أنه قال: سابعها: أنه يقضى عند كبلها وبها، وهو الذي عليه نوري الشافعي. وثانيتها: انصره بين أن يتركه يوماً أو سبباً وليس أن يتركه صمتاً، فيقضيه في الأثر إذا استيقظ أو ذكر، قال: وهو ظاهر الحديث، وحناه ابن حزم، اهـ.

قلت: وحال الشوكاني فيمن استلهم مع كثرة الاختلاف فيما بينهم، فاعتمد على كتب فروع الأئمة الأربعة وأصحابهم، فاعلم أن مذهب الإمام مالك بن أنس يرضى إلى صلاة الصبح أداء، ولا قضاء له بعد ذلك، قال الزرقاني (٢): قوله الامتنون: - وعنهم مالك: - لا يقضى بعد صلاة الصبح، اهـ. وفي الأوزار الساطعة قال في حاشية الصوري: الحاصل أن الصوري يتوارة بمقتضى من التحريم إلى تمام صلاة الصبح مطلقاً بالائسنة للإمام والمأموم، ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما في ابن عرفة، اهـ.

(١) أخرجه أبو داود (١٤٣٩/٢)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١١٨٨/١)

(٢) مخرج الزرقاني (١٩١/١)







قال يحيى بن زكريا بن علقمة: ما كنا نرى بعد الفجر من مام عن  
البحر، ولا نعلم لأحد أن يستعمل ذلك، حتى يصع رتبة بعد  
الغروب.

واستكله في «المنح» و «النهر» بأن وجوب الغضاء فرع وجوب الأداء، وأحاط به في «البحر» بأنهما لما ثبت حملهما دليل «السبة» قالاه، ولما ثبت دليل الغضاء قالاه أيضاً اتباعاً للنص وإن خالفه النيساب، أم.

فعلم بذلك أن ما نقله ابن رشد في «البدء»<sup>(١)</sup> عن صاحب أبي حنيفة أنه لا يصلي بعد طلوع الشمس مسيء على عدم الاطلاع بمذهبها أو على الرواية المرجوحة لهما، وإحبا قال بقصده النور ابن العربي من المائكة كما بسطه في «العارضة»، «مر قول الثوري، وحاصل ما للأئمة في ذلك ثلاثة أقوال: عدم القضاء مطلقاً، وهو قول الإمام مالك، وسنية القضاء، وهو قول الإمام الشافعي وأحمد، وإحبا، وهو قول أئمتنا الثلاثة.

ومستدل الجمهور في ذلك حديث الخضر المتقدم مرفوعاً: «من نام من  
ويرد أو نسبه فليصله إذا ذكره» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم  
وفان: صحيح على شرطهما وصححه العراقي.

وقال يحيى: قال مالك إنما يوتر أي يصلي الوتر (بعد) طلوع (الفجر) وهكذا بعد صلاة الفجر عدد من كان به (امن) نام عن الوتر) أو نسيه أو لا يبعي (لاخذ) أن يتعمد ذلك حتى يصبح وفره بعد الفجر) وهذا الأمر مجمع عليه عند الأئمة الأربعة لأنه حرج وقت لا حثاري عند بعضهم ووقت الأداء عند الآخر.

$$\langle \mathbf{r} - \mathbf{r}_i, \mathbf{r}_i \rangle = \langle \mathbf{r}_i, \mathbf{r}_i \rangle \quad (1)$$







قيل أن صلاة الفجر.

أخرج البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ١٣ - باب الأذان بعد الفجر.

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٤ - باب استحباب ركعتي سنة الفجر، حديث ٨٧.

٢٧٧٦/٣٠ - وحديثي مالك، عن يحيى بن سعيد، أن عائشة، زوج النبي (ص)، قالت: إن كان رسول الله (ص) ليخفف ركعتي الفجر، .....  
.....

بعد ذكر الحديث: وهذا مأخذ الركعتان قبل صلاة الفجر بخفتان ومياني الغلام عنده مسرعا (قيل أن تمام الصلاة) بضم الفوقانية.

والحديث من مسندوات الحنفية في أن أذان الصبح لا يصح قبل الفجر، ووجه الاستدلال أنه اطلق على هذا الأذان الثاني الأذان لصلاة الصبح، فعلم بهذا أن هذا الأذان كان للصلاة، وأن الأذان الأول كان لمعان آخر، كما ورد، وأيضاً فيه حجة أخرى بأنه (ص) كان يصلي ركعتي الفجر إذا أذن، ولا يجوز ركعتي الفجر قبل الوقت إجماعاً، فعلم أن الأذان لا يكون قبل الفجر للصبح، ولم شامل في وجه الاستدلال من قال: لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الصبح به الأذان الثاني، والحنفية لم ينكروا وجود الأذان قبل الفجر، بل قالوا: لا يصح الأذان للصلاة قبل الوقت، والفرق بينهما كأنهم في بين السماء والأرض.

٢٧٧٦/٣٠ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن عائشة زوج النبي (ص)) كذا لجميع رواة الموطأ، وسقط فيه زاوود من الإسناد، وقد أخرجه البخاري ومسلم والسناني كلهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن عن عسرة عن عائشة (قالت: إن كان رسول الله (ص) ليخفف ركعتي الفجر) اللتين قبل صلاة الفجر أقوالاً لا أفعالاً، ونقدم ما قاله محمد في مسرته بعد ذكر حديث حصه: وهذا مأخذ الركعتان قبل صلاة الفجر بخفتان، اهـ.



عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير

قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث عند جماعة الرواة موقوف.

وقد وصله البخاري في: ١٩ - كتاب المنهج. ٢٨ - باب ما يقرأ في ركعتي  
المنهج

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين. ١٤ - باب استعجاب ركعتي سنة  
الفجر. حديث ٩٢ و ٩٣.

أخيراً ابتدأنا (ب) بكسر الشدة وشدة النون (القول) بلام التأكيد (أقرأ)  
بهمزة الاستفهام بأنم التثنية المتحركة أيضاً (و لا) قال القرطبي: ليس معناه أنها  
شككت في قراءة المتأخرين. وإنما معناه أنه كان يظن القراءة في التوافل، فلما  
خلف القراءة فيها صار كما لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات. اهـ.

فلا يمسك من نعم أن لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً، قاله  
الزرقاني. قال القرطبي<sup>(١)</sup>: قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا يقرأ في ركعتي  
الفجر، وقال قوم: يقرأ فيهما من بعد الكتاب خاصة. ثم أورد أحاديث على  
بطلان التولية. اهـ.

قلت: ويلاحظ أن أبو بكر بن الأصم وابن علية وطائفة من الظاهرية،  
كما قاله العيني، والثاني قول مالك وطائفة، قاله الزرقاني. حكى الشوكاني عن  
مالك أنه قال: أما أنا فلا أزيد على أم القرآن في كل ركعة، وذهب الجمهور  
إلى استحباب القراءة فيهما

قال نس ردد في المداخلة<sup>(٢)</sup> المستحب عند مالك أن يقرأ فيهما  
بأم القرآن فقط. وقال الشافعي: لا بأس أن يقرأ فيهما بأم القرآن مع سورة  
قصيرة. وقال أبو حنيفة: لا يوجب فيهما في القراءة، ويحور أن يقرأ فيهما

(١) توفيق الطحاوي (٢/٢٩٠).

(٢) المداخلة (١/٢٩٠).



المرء حزبه من الليل، والنسب في اختلافهم اختلاف قراءته عليه السلام في هذه الصلاة.

قلت العيني: وحصل بعض العلماء استحباب التعتيف في ركعتي الفجر بمن لم يأخر عليه بعض حزبه الذي اعتاده القيام به في الليل، فإن من عليه شيء قرأ في ركعتي الفجر لم يروى ابن أبي شيبة عن الحسن البصري قال: لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر يقرأ فيها من حزبه إذا فاته، وعن مجاهد أيضاً: لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر، وقال الثوري: إن فاته شيء من حزبه بالليل فلا بأس أن يقرأ فيه ما، ويطول، وقال أبو حنيفة: ربما قرأت في ركعتي الفجر حزبي من الليل، اهـ.

وقال العلامة العيني<sup>(١)</sup> أيضاً: يختلف العتماء في ذلك على أربعة أقوال. أحدها: لا قراءة فيها كما ذكرنا قبل، الثاني: يخفف القراءة فيهما بأتم القرآن خاصة، روي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو مشهور مذحج مالك، والثالث: يخفف بقراءة أم القرآن وسورة قصيرة، رآه ابن المقاسم عن مالك، وهو قول الشافعي، الرابع: لا بأس بتطويل القراءة، روي ذلك عن إبراهيم المخفي ومجاهد، وعن أبي حنيفة ربما قرأت فيهما حزبين من القرآن، وهو قول أصحابنا، وقيل شيخنا زين الدين: المستحب قراءة سورة الإخلاص في ركعتي الفجر، اهـ.

قلت: ومنهجه الحنفية في ذلك ما تقدم عن الإمام محمد أنهما يخففان، وفي «البر» عن «اختلاصة»<sup>(٢)</sup> والسنة في ركعتي الفجر ثلاث. أحدها: أن يقرأ في الركعة الأولى: ﴿قُلْ بِحَقِّكَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> يعني «الاية الإخلاص».

قلت: ومستدل المالكية في ذلك حديث الباب، وقد أخرج الطحاوي بسنده عن ابن عمر أنه يقرأ في ركعتي الفجر بأتم القرآن لا يزيد معها شيئاً.

(١) «أعماله» (١)، (٢) (١)، (٣) (١).



واسند... احتضيه على الاستحباب بروايات التذخيرة، وقد ورد في عدة روايات، من رواية الباب، ورواية عائشة أيضا عبد الخاري وغيره قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي بالنفل ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين، وروي عن حفصة أم المؤمنين بطريق عديدة: إن رسول الله ﷺ كان إذا مكث الموفان من الأواب لجلالة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن يقدم للصلاة، وغير ذلك من الروايات المصروفة بالتخفيف.

وأبنا روى الحريري عن ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ورواه ابن ماجه والنسائي وغيرهما، وروي عن ابن... مود قال: ما أحصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد الفجر - وبني الركعتين قبل صلاة الفجر - ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وروي عن ابن... أنه يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أخرجه الترمذي، ورواه بإسناد صحيح، وروي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وروي عن عبد الله بن جعفر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين قبل الفجر وركعتين بعد المغرب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أخرجه الحيني.

بعض الروايات يدل على التخفيف مع الاستحباب لعائش الحورثي، ولا شك أن فرائضها متدنية، فكثير ما وردت في الروايات، لكن لا كراهة في جبرضا كما نوههم، لما روي عنه ﷺ فرائضها أيضا، وقد روي عن أبي هريرة عن أبي داود وغيره أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أخرجه...







عن أبي حمزة عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من صلى ركعتين من غير الفجر، لم يضره ذلك شيئا ولا جرم له. (١)

الجميع، هو بصواب لما عليه أهل الرجال عليهم، وهي نسخة «المعجم» لمحمد أبي سعيد بن أبيه، السادس، وفي «التبيين» صاحب الحديث، لما كان من حديثه، أنه أخرج في الأئمة الستة إلا شريفاً، هي «مناقبه» قال ابن سعد ثقة، كثير الحديث.

قال المزيدي: إلا أن في إجماع الحديث الإسناد موافق شاذ، قال ابن محسن والسلفي، نفس به بأس، وقال ابن عدي، إذا حدث عنه ثقة فلا بأس، وقال الأجرى عن أبي داود، ثقة، وقال السلفي، ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال، يربط أحسن، وقال ابن الجوزي، نفس به بأس، وليس بالقوي، وقال يحيى بن سعيد لا يثبت عنه، مات سنة ١٤٤ هـ.

عن أبي حمزة بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من صلى ركعتين من غير الفجر، لم يضره ذلك شيئا ولا جرم له. (٢) ثم يذهب إليه في إسناده إلا الوليد بن مسلم، يرواه عن عبد الله بن شريك عن أنس، ورواه ابن أبي عمير عن شريك عن أبي حمزة عن عتبة، ثم أخرجه بطريقين، قال: وقد روى هذا المعنى مرفوعاً عن ابن عمر عن أنس بن مالك وأبو حمزة، ثم أخرج الذين مات عنهم، قلت: ذكر لا يذهب سبب أن حل الروايات غير نكح على أنه يثبت أنكر على مخالفة الصحيح، كما يدل عليه قوله عليه السلام: «الصلح أربعاً، أصلي أربعاً» وغير ذلك (نقاهم بصلح) قال السلفي، فذكر اللفظ أنهم كانوا جماعة من أصحاب بطون الفجر، ولما سمعوا الإقامة فجلسوا يصلون، ويحتمل أن يكونوا دخلوا عند إقامة نقام يصلون، ولأولئك المعنى.

قال ابن العربي في «شرح شريفاً»، ثم يذكر في حديث ذلك

(١) - «المعجم» (٢٧٧١).

(٢) - «معجم» (٢٧٧١).



يخرج عنه رسول الله ﷺ فقال: «الصلاةان معاً الصلاةان معاً»  
 بذلك هي صلاة الصبح، هي الركعتين الأولى على التتابع

هما ركعتا الصبح ثم نافلة فإن كانتا نافلة مستأنفة، فيحن أن يقال ذلك فيهما.  
 وإن كان ركعت الصبح فلا يسمى له أيضاً أن يفعل ذلك، اهـ.

(يخرج عنهم رسول الله ﷺ قال: «الصلاةان معاً» لأن إقامة من  
 الصلاة، قاله الرزقاني، والمعنى أن إحدى الصلاةين التي تصلي أنت، والثانية  
 التي أقبلت لها تصليان معاً، وهذا أوضح فريه على أن الابتكار كان على  
 الاستدراك والمحافظة، لا على التثقل عند إقامة المكتوبة والصلاةان معاً قال  
 الشافعي: ابتكار وتوحيج.

وأذلك كان في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح، الظاهر أن  
 هذا مخرج من كلام يعقوب بن يحيى الرازي، وليست هذه التزبد في رواية  
 محمد في أصوله. وقال بعد ذكر الحديث: يكره إذا أقبلت الصلاة أن يصلي  
 الركن بطوع غير ركعتي الصبح خاصة، فيه لا بأس بأن يصليهما الركن وإن  
 أخذ العزوف في الإقامة، وكذلك يسمى، وهو قول أبي حنيفة، اهـ.

وفصح الكلام، أن العلماء اختلفوا فيما لم يصل ركعتي الصبح وقد  
 أقبلت الإقامة على ثلاثة أقوال، ذكرها السوفاي وغيره. ومحصل اختلاف  
 الأنفة الصبوعة في ذلك ما كان من قدامه في النصفين<sup>(١)</sup> إذا أقبلت  
 الصلاة فلا يشغل بالنافلة سواء حاف موت الركعة أو لم يخف أي عند  
 الحذفة، وبه قال الشافعي، وقال مالك: إن حاف موت الركعة الأولى لا  
 يصلي وإلا يصلي خارج المسجد، وقال أبو حنيفة: يصلي ما تم بخط  
 موت الركعتين، اهـ.

وقال ابن رشد في «البداهة»: «التي لم يصل ركعتي الصبح، وأدركت الإسلام



في الصلاة أن يدخل المسجد قبلها، ففتحت الصلاة، فلما دخل مع الإمام في الصلاة ولا يؤكدهما في المسجد والإمام يصلي الفريضة حين قد لم يدخل المسجد، فإن لم يحض أن يقوته الإمام بركعة فتركتهما خارج المسجد، وإن حاض فوات بركعة، فدخل مع الإمام، ثم يصليهما إذا طاعت النفس.

ووقع أن أحدنا عاتقاً في الحرق بين أن يدخل المسجد أو لا يدخله، وشاهد في عهد في ذلك فقال بركعهما خارج المسجد ما طرأ أنه يدرك ركعة من الصبح مع الإمام، وقال الشافعي: إذا لم يركع الصلاة بركعهما أصلاً، لا داخل المسجد ولا خارجه.

والنسب في اختلافهم: أن الله في مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: إذا أصبغت فليصل فلا يملا، إلا المكتوبة، فمن حصل هذا على غيره لم يجز أصلاً، ومن قصده على المسجد فقط أجاز ذلك خارج المسجد، ومن ذهب إلى العموم، فعلة النبي عليه السلام الاستعانة بالتمثيل عن التريفة، ومن ذهب إلى أن المسجد فائده عند السجدة أن يقوموا صلاتهم من هي موضع واحد لمكان الاختلاف على الإمام، وفيه قوة مخصوصة، ثم قد ذكر حديث الباب.

قلت وهذا بعد أولى من غيره في النص

ثم قال ابن رشد<sup>(١)</sup> ونسباً اختصه بذلك وأمر حصة في التذكار الذي يراعى من قوت الصلاة المتفرقة لا اعتناهم في التقدير الذي يقوت به فصل الجماعة، إذ فصل الجماعة عندهم أفضل من رأيي الشجر، فمن رأى أنه يترك طواف ركعة، قال: يشغل بها ما لم تترك ركعة من العمودية، ومن رأى أنه يدرك الفصيل يدرك ركعة من الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، فإنه يشاغل بها ما طرأ أنه يدرك ركعة منها، وذلك إنما يحصل هذا معنى من هذه الصلاة دون قصد منها.

(١) زاد في المسند: (٢٠٠)



وأنت حذر بأن انقطع نيس بمقب. فانفصل. ولا يذهب عليك أن مسألة الروايات الواردة في الباب توافر العلة التي استنبطت الحنفية وتسانكية من الاختلاف على الإمام. واختلاط النصائين. فقد قال عليه الصلاة والسلام: «أصلان مائة» وقال ثقة في حديث ابن بريدة: «الصبح أربعاء» وفي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أربعاء» وفي حديث ابن عباس: «الصبح الصبح أربعاء» وإذا صبح الاستدلال بقوله: «إد أقيمت الصلاة...» الحديث، لما أنه يحذف في رفعه ووجهه. وأرقه جماعة من العلماء كما سطر في محله. ومع هذا فصحة أنه لا صلاة في المسجد، أو في ذلك الموضع، لأنه لا يمكن أن يكون معاً أنه إذا أقيمت الصلاة في مسجد لا تصح صلاة رجل في سائر الدنيا، إذ أنه أو في سائر البلد.

ثم ساء بحسب الشبهة عليه أن الأئمة الأربعة على الاختلاف فيما بينهم في حوار التركعتين مشفقون على أنه لو صلى أحد ذلك بصلح صلاته. ونزل أهل الطاهر. إذ دخل في ركسي والصبر أو غيرهما من التواضع، فأقيمت الصلاة طئت له كتمان. ولا فائدة له في أن يسلم منهما، وإن لم يبق عليه منهما غير السلام. قال المصنف: «ولما علق منهم» ٥١.

واستدل الحديث مع أن الروايات الواردة في هذه المسألة على ما ذكرنا كثيرة جداً من الناس، بعضها الظحاوي وغيره. ساء ما رواه الظحاوي عن جعفر بن محمد. أنفق ابن عمر عدم صلاة الفجر، وقد أقيمت الصلاة، فقام فعلى الركعتين، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إسناده صحيح» وعن زيد بن أسلم عن ابن عمر: أنه جاء والإمام يصلي الصبح، ولم يكن صلى الركعتين قبل الصبح فصلاهما في حجرة خضراء. ثم إنه صلى مع الإمام، رواه الظحاوي، ورحله نقات إلا يحيى عن أبي كثير يندس، وعن أبي ثرواء أنه كان يدخل المسجد والناس







٢٢٩/٢٢٣ - وحديثي عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن أبي سلمة عن أبيه (القاسم بن محمد) عن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر.

٢٢٩/٢٢٣ - (سالك عن محمد بن الحسن بن القاسم عن أبيه) (القاسم بن محمد) عن أبي زرقة عن أبيه (القاسم بن محمد) عن القاسم بن محمد أنهما قضاهما<sup>(١)</sup> بعد الصبح وأحاز الساعدي وعبد الله قضاهما بعد صلاة الإمام لحديث عمر بن قيس أنه رأى النبي ﷺ رجلاً يصلي بعد الصبح ويخبرني فقال له: صلاة الصبح ركعتان، فقال الرجل: إني لم أكن صاحب ركعتين، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: وأمر ذلك مالك وأمر ذلك العبد، انتهى عن الصلاة بعد ادخاج حتى طلع الشمس، فانه الزنادي.

وقال بن العربي<sup>(٢)</sup> أما من لم يصلها حين صلى الصبح، فقال مالك بن نضيم إذا طلعت الشمس، وقال السافعي يصليها بعد صلاة الصبح، وقد نزل امر عمر بن سعد بن مالك وهو أصبح لهي سي يخطب عن الصلاة بعد الصبح. اهـ

وقال ابن رشد في البداية<sup>(٣)</sup> إذا قامت حتى صلى الصبح، لقالت طائفة يقضيها بعد صلاة الصبح، وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس، ومن هؤلاء من جعل لها هذا الوقت غير مع، ومنهم من جعل لها متعاً، فقال: غصبها من نزل طلوع الشمس إلى وقت الزوال، ولا يقضيها بعد الزوال، وهؤلاء الذين قالوا بالقضاء منهم من استحب ذلك، ومنهم من خير فيه، انه قلت: والذين حبروا به مهم الإمام مالك.

(١) قال ابن عبد البر: ذلك الذي عن أبيه عبد الله بن محمد، من مكاتبات المصنف، لا يشك في ذلك. (٢) ١٣٠٩

(٣) إعراب الأعرابي، (٢٧٩/٢٢٣)

(٤) إعراب السجدة، (٢٧٩/٢٢٣)



فإن في «المدينة»<sup>(١)</sup> سائناً ما تكأ عن الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح، ولم يركع ركعتي الفجر، فتقام الصلاة أيركعهما فقال: لا وليدخل في الصلاة، فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فعل، إحداهما وقال أيضاً في موضع آخر: فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فافعله، إحداهما.

وقال الحبيبي: اختلف العلماء في الوقتين ينفي بفضيهما، فأظهر أقوال الشافعي: ينفي مؤبداً ولو بعد الفصح، وأبى ذلك مالك، وبقته ابن بطال عن كثير العلماء، وقال سائقة بفضيهما بعد طلوع الشمس، روي ذلك عن ابن عمر والشافعي بن محمد، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، ورواه الديلمي عن شافعي، وقال مالك ومحمد بن الحسن: بفضيهما بعد طلوع إن أحب، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا بفضيهما، إحداهما.

وفي «فيلق السار»<sup>(٢)</sup> في بيان الأوقات المنهيبة: الأول من طلوع الفجر الثاني إلى ارتفاع الشمس قيد رمح، فتحرم صلاة التطوع فيها، ولا تغدو ولو داخلًا للوقت أو التحريم حتى ما له سب كسجود تلاوة ونصاء سنة رابعة سوى سنة الفجر فن صلاة الفجر لا بعدها، لأنها تكون قضاء، إحداهما.

قلت: وهذا كله في قضاء ركعتي الفجر، ويأتي بيان قضاء الترواتب مطلقاً في حديث الترواتب، وتوضح منك التحفة في ذلك ما في «الهداية» إذ قال: وإذا فاتته ركعت الفجر لا ينقصهما من طلوع الشمس، لأنه يبقى مثلاً مطلقاً، وهو مكروه بعد الفصح، ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: أحب إلي أن يفضيهما إلى وقت الزوال، لأنه يقضى فضاعده بعد ارتفاع الشمس عدة ليلة التعريض، ونهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى لأخصاص القضاء «الواجب» والحديث ورد في أمثلهما تبعاً للمقضى، فبقي

(١) (١١٨/١)

(٢) (٢٠٧/١)



وأما عن الأصل، وأما قضى نعتاً له، وهو يصلي بالجماعة ثم وحده إلى وقت الزوال وفيه عدة اختلاف المتأخرين، اهـ

قال في البرهان لأن المقصود سلب مثل الوجوب، فيخص به إلا أن النص يرد في قضائها نعتاً للمعرض، فحق ما وراءه على الأصل، ولأن السنة إيجاب طريقته بلفظ وإذا هي التمسك بها مع بطلان، وإليه جعله نعتاً فلو فعله فعلاً لا يكون استداماً، اهـ

وفي التذكرة لا خلاف بين أصحابنا في ما ذكره المتن من معنى التفسير أيها إذا كانت عن وفيه لا تقضى معاً، فإما وحدها أو مع غيرها، وقال الشافعي في قول: تقضى نياتاً على الترتيب، ولنا ما روت أم سلمة أن النبي ﷺ حين حركني بعد العشاء، فقصي ركعتيه فقلت: يا رسول الله ما كان التركعتان ثلاثين لم تكن نصليهما من قبل؟ فقال ﷺ: تركعتان كانت أصليهما بعد الظهر، وفي رواية: تركعتا الظهر فتعلمي منهما ثلثين، فكرحت أن أصليهما بحضرة الناس مروية، فقلت: أتأصليهما إذا قلنا ثلاثين؟ (١)

وأما نص على أن الفصل غير واجب على الأمة، وإنما هو مروي عن غير به النبي ﷺ، ولا شركة له في خصائصه، وقيل في هذا الحديث أنه لا يجب فصل ركعتي الفجر أصلاً إلا أن استحب انقضاء إذا قلنا مع الفجر، الحديث ليلة اشترى، ولأن سنة رسول الله ﷺ عبارة عن طريقته، وذلك بالنسبة في وقت خاص على سنة مخصوصه على ما فعله النبي ﷺ، فالتعلل في وقت آخر لا يكون سنوياً طريقته، فلا يكون به بل يكون تصرفاً مطلقاً

وأما تركعتا الفجر إذا قوت مع تعرض فقد منعهما النبي ﷺ مع التضرع ليلة التضرع، فيجب فعل ذلك تكون على طريقته، وهذا كلام الترتيب، لأنه واجب عند أبي حنيفة، وأما إذا كانت وحدها لا تقضى عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: تقضى إذا ارتفعت الشمس قبل الزوال، لرواية ليلة التضرع، ولهذا أن التمسك شرعاً، فزاعج للمعرض، فلو قضيت في وقت لا أداء



فيه للمعترضين قصاصات السنن أصلاً وبطلت الشيعة، وثبتت الشريفة فائتاً مع  
القرص فقصينا تبعاً، ولا كلام فيه وإنما الخلاف فيما إذا فائتاً وحدهما، ولا  
وجه لثبوتها وحدهما، ولذا لا يقضى غيرهما من السنن، ولا هما يقضيان  
بعد الزوال، اهـ مختصراً

قلت: وحديث أم سلمة هذا مخرج في «النصحيحين»، وأبي داود  
والنسائي والبيهقي و«اجمع القوائد» وغيرهما بألفاظ مختلفة، وزيادة في القضاء  
مخرجة عند الطحاوي، وهي مريدة برواية عائشة أيضاً قالت: كان النبي ﷺ  
يصلّي بعد العصر وينهى عنها. قال البيهقي بعد ذكر حديث عائشة: ففي هذا  
وفي بعض ما مضى إشارة إلى اختصاصه بفتح استخدام هاتين المركبتين بعد رفوع  
القضاء في بيت أم سلمة، اهـ.

وقد أخرج ابن أبي شيبة عن جابر عن عامر قال: «لا تقض ركعتي  
العصر»، ونفي الصلاة - لا سيما مع أن الصلاة خير موضوع - لا بد أن يكون  
مسنداً إلى دليل، فهو في حكم المرفوع نصاً.

هذا، وقد وقع الفراغ من تبييض هذا المجلد في ليلة الجمعة من شهر  
محرم الحرام سنة ١٣٤٨هـ ألف وثلاثمائة وثمان وأربعين من هجرة من له العز  
واشرف - عليه وآله وصحبه ألف ألف صلاة - وقد انقضى تسويده في  
البلدة الطاهرة الطيبة في شهر رمضان المبارك سنة خمس وأربعين، غلله الحمد  
والسنة، وردت بعض الأشياء في هذا الشرح عند الطبع الثاني في أوائل سنة  
ست وثمانين، فالحمد لله أولاً وآخر.

ثمّ بحمد الله وتوفيقه

الجزء الثاني من «أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»  
ويتلوه الجزء الثالث، وأوله: (فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد)  
وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه  
وبآله وسلم تسليماً كثيراً



## فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة

### (٢) كتاب الصلاة

١	ما جاء في قضاء الصلاة
٨	بدا الأذان، وبطل هو بالرؤيا جمل
١٠	وجه ترجيح بيان الأذان
١١	جواب الأذان، حكمه، وأخطاه
١٤	ثم يعلم السامع ما في النداء، والصف الأول بالتهجير
١٧	تكرار المؤذن، وتعدد لهم
١٩	الجمع بين التهجير، وتسمية أعضاء العنفة
٢١	الجمع بين التهجير من السجدة وآية فاصحوا
٢٢	ما فاتكم فأنتموا
٢٢	الاستيفاء يقرأه من صلاته أو آخرها
٢٧	مدرك المكي مدرك للمكة
٢٨	أذان المفرد
٣١	وجوه الفاضل للسلطان
٣٣	وجه أن السلطان يؤمر في الصلاة
٣٥	الأذان لدفع الأثر المفسد
٣٦	ساعتان تمنع نهما أبواب الشبه
٣٧	أذان الجمعة قبل أن يحل
٣٧	الأذان قبل الوقت
٣٨	الاختلاف في الأذان
٣٩	الاختلاف في الصلاة من مناسبات
٤١	معنى كلام الحنفية في التوبة
٤٢	مسألة أنهم في مسألة الأذان
٤٤	اختلاف الإمامة ومبدأ التحفة
٤٥	من يقوم الناس إلى الصلاة
٤٧	أفراد النوم أنه يحل بلا أذان
٤٩	حكم الأذان، أي رجب أم سنة
٥٠	التوبة ثابتة ولا تكفي مدعة
٥١	أن من أحدث



- ٥١ ..... إضافة من معنى وتكرار الجملة.
- ٥٢ ..... من أمثلة فهو مقيم .....
- ٥٣ ..... الألف على المثلث .....
- ٥٤ ..... قد حذر - رضي الله عنه - أن يجعل الصلاة سير من الزواجر في الصلاة .....
- ٥٥ ..... نريد الله أن يثبت على الناس إلا الصلاة بالصلاة .....
- ٥٦ ..... إسراف من سير حذر رضي الله عنه - إذا جمع العلماء ٥٨ - ٥٩ .....
- ٥٧ ..... ١ - القاء في السلم ، وعلى غير وضوء .....
- ٥٨ ..... لأن والافتاء مجازاً .....
- ٥٩ ..... مكث في الألف .....
- ٦٠ ..... سرور والتزم من الاعتناء بمرجعه أنزل أفعاله .....
- ٦١ ..... تخصص الألف بالتصريح في بعض الأمثلة .....
- ٦٢ ..... الألف بالفتح .....
- ٦٣ ..... من جعل يرضى فلا وألف .....
- ٦٤ ..... موقف الأمام إذا كانوا اثنين .....
- ٦٥ ..... اعتدلاً مع الجماعة الكثيرة أفضل .....
- ٦٦ ..... ٣ - قدر المحرو من القاء .....
- ٦٧ ..... آدمي ملأ وإم لم يكونه وإن الألف .....
- ٦٨ ..... جواً يندفع الألف عن المحر .....
- ٦٩ ..... مستلزمات تخفيف من مع الألف على المنبر .....
- ٧٠ ..... ٤ - افتتاح الصلاة .....
- ٧١ ..... وحرم التبريد عند الكفا .....
- ٧٢ ..... اعتدالهم في لفظ التكبير .....
- ٧٣ ..... بلغ الذين هم أئمة ومتظاهرون بالرجوع يكون مخالفة لها ٧٦ - ٨١ .....
- ٨١ ..... بلغ الذين هم أئمة ومتظاهرون بالرجوع يكون مخالفة لها ٧٦ - ٨١ .....
- ٨٢ ..... لغة الحنية لله .....
- ٨٣ ..... تصبح تلميذات .....
- ٨٤ ..... وسورة وحجيج .....
- ٨٥ ..... تعويذ من الله اليك .....
- ٨٦ ..... تكلموا ربنا على الصلوات .....
- ٨٧ ..... من رأيي بالتصريح بالتكبير .....
- ٨٨ ..... لا يرفع من السجدة .....
- ٨٩ ..... تكلمت الصلاة قد تكلمت .....
- ٩٠ ..... حكمه التكبير في الصلاة .....



- ١١١ ..... رفعهما غور، فذلك .....
- ١١٢ ..... وضع الزبد .....
- ١١٣ ..... ٥ - القراءة في المغرب والشاء .....
- ١١٤ ..... أداء ما تحمله الروي في حال شدة .....
- ١١٥ ..... خلاصة في قواعد الصلاة بغير .....
- ١١٦ ..... شحات الشكر في العزف .....
- ١١٧ ..... ردة الممثل .....
- ١١٨ - ١٢٥ ..... أداء في الفهم من الصلاة .....
- ١٢٦ - ١٢٧ ..... هذه الصورة في الأربعين .....
- ١٢٨ ..... جمع في الروي .....
- ١٢٩ ..... ٦ - العدل في القرب .....
- ١٣٠ ..... شرح الخبر .....
- ١٣١ ..... إمام الشافعي .....
- ١٣٢ ..... التروية في البركة والسجدة .....
- ١٣٣ ..... لا يجهر بعشتم على بعض في الصلاة .....
- ١٣٤ ..... السجدة حرة - سجدة أم لا؟ .....
- ١٣٥ ..... أصبح فرفة عمر في دار أبي حنيفة .....
- ١٣٦ ..... الخبر فيما يخص .....
- ١٣٧ ..... أوضح عن الإمام .....
- ١٣٨ ..... ٧ - القراءة في الصبح .....
- ١٣٩ ..... تمسبه السجدة في الركعة .....
- ١٤٠ ..... أم الزم فالتضعف واجب .....
- ١٤١ ..... ٨ - ما جاء في أم القرآن .....
- ١٤٢ ..... إحاطة بفتح في صلاة .....
- ١٤٣ ..... تدار في حشر القرآن على ردها .....
- ١٤٤ ..... في سبع أدائي وشرقي العظيم .....
- ١٤٥ ..... ركز في صلاة فطنتها أو الخاجة .....
- ١٤٦ ..... السجدة راحة في كل ركعة أم لا؟ .....
- ١٤٧ ..... ٩ - باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه .....
- ١٤٨ ..... وإختلاف لأية في .....
- ١٤٩ ..... حديث أبي هريرة ما رواه يافرس بن يزيد .....
- ١٥٠ ..... الأثر في الفرق بين حبر وإمام وسنة .....
- ١٥١ ..... الأثر في ترك الصلاة خلف الإمام .....



- ١٠ - باب ترك القراءة فيما يجهر فيه الإمام ..... ١٨٦
- ترك القراءة بمشقة ..... ١٨٦ - ١٨٧
- ١١ - باب التأخير لغةً وقضاً ..... ١٩١
- أداة الإحشاء ..... ١٩١
- إذا قرأ الإمام سمع له تسبيحاً ..... ١٩٩
- ١٢ - العمل في الجلوس في الصلاة ..... ٢٠١
- مختلفة ..... ٢٠١
- كيفية الإشارة وحكمها ..... ٢٠٩
- العمل الكثير بنسب الصلاة ..... ٢٠٧
- الترجيع في السجود ..... ٢١٠
- الجلوس بين السجدين على رقبته ..... ٢١٢
- ١٣ - حكم التشهد في الصلاة ..... ٢٢٠
- شرح أدلة التشهد ..... ٢٢٢ - ٢٢٤
- مجلس الأمانة في التشهد ..... ٢٢٦
- زيادة سجدة في التشهد ..... ٢٢٧
- الدعاء بعد التشهد ..... ٢٢٨
- سجدة السبب ..... ٢٢٩
- عائد الصلاة ..... ٢٢٩
- ١٤ - باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام ..... ٢٣٥
- حكم تقديم سجد الإمام في الأمانات ..... ٢٣٦
- ١٥ - ما يفعل من ستم من ركعتين معاً ..... ٢٣٦
- الحرج من السجود ..... ٢٣٦
- قال قاتل ابن شيرة حاضراً ..... ٢٣٨
- في التشهد ..... ٢٣٨
- حوار السيد عليه السلام ..... ٢٣٩
- أصبح بين هذينهم نحر وأومأ ..... ٢٣٩
- ذكر السيد والصلاة فيما ..... ٢٤٠
- عن رواية أبي حمزة عن زاذبية عن أبيه ..... ٢٤٥
- عن باحد الأوامر إذا شئت ..... ٢٤٧
- نحو الكلام في الصلاة ..... ٢٤٨
- سجدته السجدة قبل الصلاة أو بعد ..... ٢٥٠
- ١٦ - باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شئت ..... ٢٥١
- يرجع فتجده بعد الصلاة ..... ٢٥٨



٣١٠ - ٣٠٩	من شارك في الصلاة
٣٢١	١٧ - من غام بغير ضرورة بعد الإتمام
٣٢٣	من يرفع من ترك أحد من الأولي، على بعد ما رجع؟
٣٢٦	ما شكر سمعاً لغيره؟
٣٢٧	السمع والسمع لا يسمع
٣٢٩	استمر من الصوم للإمام
٣٣١	من يرفع من قام إلى الزاوية
٣٣٧	١٨ - النظر في الصلاة إلى ما يشغلك
٣٤٩ - ٣٤٠	حديث: سبعة أخطأ الله في الصلاة

### (٤) كتاب السهو

٣٤٢	١ - العمل في السهو
٣٤٦	حكم سحر السهو، هل هو واجب أو كراهي
٣٤٧	الكلام عام حدث أني خربت في التفت
٣٤٨	أسهل في تصحيح والتفريق
٣٥٠	حديث: إنني لأرى أناساً لا

### (٥) كتاب الجمعة

٣٥٣	١ - العمل في غسل يوم الجمعة
٣٥٤	أهل السبيل يرفعون في الجمعة أو عارفاً
٣٥٧	هل يمكن غسل الجمعة للجمعة؟
٣٥٧	مدونة: ما كان أكثر من تسبحة أو التروال
٣٦١	أهل السبيل يرفعون أبعداً
٣٦٦	الأهل من السبيل الذين أو أبعداً
٣٦٦	حكم أهل يوم الجمعة
٣٧٥	الكلام عند الغيبة
٣٨٢ - ٣٨١	حكم الجمعة ليوم أو لعدة أيام
٣٨٩	حكم الجمعة قبل شرايع أو لا
٣٩٢	هل يجوز غسل الجمعة الغيبة؟
٣٩٣	هل يمكن أن السبيل؟
٣٩٣	٢ - ما جاء في الأصوات للجمعة والإمام يخطب
٣٩٣	أهل السبيل في وقت الأضواء
٣٩٩	العلامات في حكم السكون
٤٠٠	العلامات أول ما بعد العلم
٤٠٢ - ٤٠١	أهل السبيل إذا حضر من السبيل



١٠٢	التقويم عند الحنفية .....
١٠٥	أربع وأربعين صلوة .....
١٠٧	أربع وأربعين .....
١٠٩	أربع وأربعين .....
١١٠	أربع وأربعين .....
١١١	أربع وأربعين .....
١١٢	أربع وأربعين .....
١١٣	أربع وأربعين .....
١١٤	أربع وأربعين .....
١١٥	أربع وأربعين .....
١١٦	أربع وأربعين .....
١١٧	أربع وأربعين .....
١١٨	أربع وأربعين .....
١١٩	أربع وأربعين .....
١٢٠	أربع وأربعين .....
١٢١	أربع وأربعين .....
١٢٢	أربع وأربعين .....
١٢٣	أربع وأربعين .....
١٢٤	أربع وأربعين .....
١٢٥	أربع وأربعين .....
١٢٦	أربع وأربعين .....
١٢٧	أربع وأربعين .....
١٢٨	أربع وأربعين .....
١٢٩	أربع وأربعين .....
١٣٠	أربع وأربعين .....
١٣١	أربع وأربعين .....
١٣٢	أربع وأربعين .....
١٣٣	أربع وأربعين .....
١٣٤	أربع وأربعين .....
١٣٥	أربع وأربعين .....
١٣٦	أربع وأربعين .....
١٣٧	أربع وأربعين .....
١٣٨	أربع وأربعين .....
١٣٩	أربع وأربعين .....
١٤٠	أربع وأربعين .....
١٤١	أربع وأربعين .....
١٤٢	أربع وأربعين .....
١٤٣	أربع وأربعين .....
١٤٤	أربع وأربعين .....
١٤٥	أربع وأربعين .....
١٤٦	أربع وأربعين .....
١٤٧	أربع وأربعين .....
١٤٨	أربع وأربعين .....
١٤٩	أربع وأربعين .....
١٥٠	أربع وأربعين .....
١٥١	أربع وأربعين .....
١٥٢	أربع وأربعين .....
١٥٣	أربع وأربعين .....
١٥٤	أربع وأربعين .....
١٥٥	أربع وأربعين .....
١٥٦	أربع وأربعين .....
١٥٧	أربع وأربعين .....
١٥٨	أربع وأربعين .....
١٥٩	أربع وأربعين .....
١٦٠	أربع وأربعين .....
١٦١	أربع وأربعين .....
١٦٢	أربع وأربعين .....
١٦٣	أربع وأربعين .....
١٦٤	أربع وأربعين .....
١٦٥	أربع وأربعين .....
١٦٦	أربع وأربعين .....
١٦٧	أربع وأربعين .....
١٦٨	أربع وأربعين .....
١٦٩	أربع وأربعين .....
١٧٠	أربع وأربعين .....
١٧١	أربع وأربعين .....
١٧٢	أربع وأربعين .....
١٧٣	أربع وأربعين .....
١٧٤	أربع وأربعين .....
١٧٥	أربع وأربعين .....
١٧٦	أربع وأربعين .....
١٧٧	أربع وأربعين .....
١٧٨	أربع وأربعين .....
١٧٩	أربع وأربعين .....
١٨٠	أربع وأربعين .....

## ١١ كتاب الصلاة في رمضان

١٨١	١ - ترتيب الصلاة في رمضان .....
١٨٢	٢ - ما يجب فيه من ركعات .....
١٨٣	٣ - ما يجب فيه من ركعات .....
١٨٤	٤ - ما يجب فيه من ركعات .....
١٨٥	٥ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٨٦	٦ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٨٧	٧ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٨٨	٨ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٨٩	٩ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٠	١٠ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩١	١١ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٢	١٢ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٣	١٣ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٤	١٤ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٥	١٥ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٦	١٦ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٧	١٧ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٨	١٨ - ما جاء في قيام رمضان .....
١٩٩	١٩ - ما جاء في قيام رمضان .....
٢٠٠	٢٠ - ما جاء في قيام رمضان .....



٥٣٨	أخبار المسلمين
<b>(٧١) كتب صلاة الليل</b>	
٦١٥	١ - ما جاء في صلاة الليل، وهل كانت فرضاً عليه ﷺ
٦٢١	تنوع أسماء الصلاة
٦٢٤	حدثنا ما عثرنا في غير من صلاة الليل
٦٤٩	اختلاف الأوقات في صلاة الليل
٦٥٢	يوم قتل الحسين في صلاة الليل
٦٥٧	الأدلة على صلاة الليل والنهي عن من لم يؤد
٦٦٦	٢ - صلاة النبي ﷺ في الوتر
٦٦٦	صلى المصطفى في آخر الليل، وحكمه
٦٩٠	ثم روي في صلاة الأعراس على إحدى عشرة ركعة
٦٩٧	تدبر عبادي ليلة ثامن وهي يوم الأعراس
٦٨٤	جمع اختلافات هذه النيات مع صلاة الليل
٦٩١ - ٦٩٢	حدثنا أبو غسان اصطخيف في حرم الترمذ
٦٩٧	أخبار من سمعوا الإمامين
٦٩٦	الاجتهاد في حديث من عسى
٦٠٦	٣ - الأثر باليوم والاختلاف الأئمة
٦١٤	في صلاة الوتر ودلائل الثابت
٦٥١ - ٦٦٦	حديث الأئمة في صلاة الوتر
٦٤١	كتاب التواضع في اصطلاح الفروع
٦٣١	أخبار عن الإمامين
٦٣٩	أخبار عن الإمامين
٦٦٤	فصل الوتر
٦٤١	التفصيل في صلاة الوتر
٦٦٩	فصل في صلاة الوتر
٦٤٠	٤ - الوتر بعد الفجر
٦٦٢	أخبار عن الإمامين
٦٥٨	٥ - ما جاء في وكفى الفجر
٦٦١	تختلف الفداة منها
٦٦٦	أخبار عن الإمامين
٦٦٤	تدبر من الكفاية